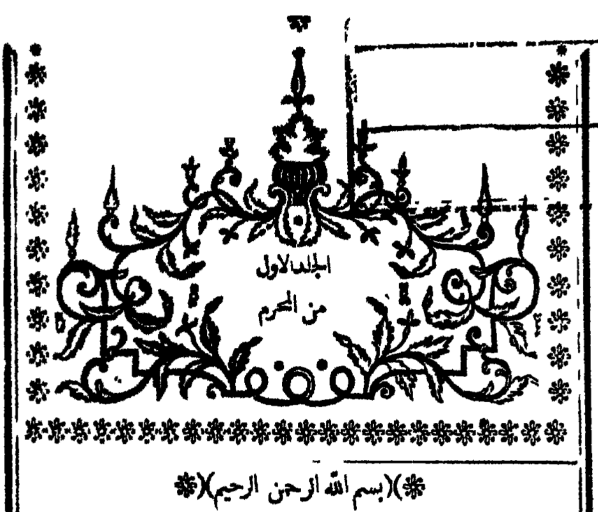


)(بسم الله الرحمن الرحيم)(

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام او غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمده مكافاة لها وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لايكون الامن النعم ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه للجنس او للاستغراق ولايكون للعهد اذلا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت وكائن وهو ضد العدو من الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائزان اما على الاول فالمعنى جنس الحمد او كل الحمد لمحب كل حمد على ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس الحمد او كل الحمد لمن ولي

وموضوعا ومحمولا وما اليه الى غير ذلك (فكل) ذلك المنوى (لفظ احكما)
لاجراء الاحكام اللفظية عليه (لا حقيقة والمحذوف) من الفاعل والمبتدأ والخبر
وغير ذلك مما لا [illegible] وغيره حذفه جوازا اووجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعني
داخل تحت اللفظ حقيقة [illegible] لان [illegible] كذلك لانه [illegible] لفظية فيكون لفظا حقيقيا
(انه) اي ان المحذوف كذلك (وقد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان)
يعني عند [illegible] المحذوف [illegible] سواء كان محذوفا جوازا اووجوبا
كما في [illegible] نحو اهلا اي [illegible] اهلا وفي نحو سقيا اي سقاك الله سقيا وفي
وان احد من المشركين استجارك اي وان استجارك احد الاية الى غير ذلك
(وكلمات الله) [illegible] كلام الله [illegible] كلام نفسي قائم بذاته تعالى والكلام اللفظي دال
عليه [illegible] قائم بذات الله ليس بصوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب
ولا الكلمات ولا تنقطع وهو غير مخلوق [illegible] فلا يكون داخلا في اللفظ لانه
مخلوق وما [illegible] ويكتب في مصاحفنا باشكال الكتابة وصور حروف
محفوظ في قلوبنا [illegible] معروف [illegible] لفظية مسموعة
مسموع باذاننا [illegible] في مصاحفنا [illegible] ولا اذان
بل هو معنى قديم قائم بذات تعالى [illegible] يدل عليه ويحفظ
بالنظم المتخيل ويكتب بنقوش واشكال وصور [illegible] كما يقال
النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا
وحرفا [illegible] في المطولات [illegible] شرح [illegible] على العقائد وما قاله
الشارح رحمه الله من القسم [illegible] (داخلة فيه) اي في اللفظ (وهي)
اي الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف ([illegible]) لانها
مكتوبة في مصاحفنا [illegible] محفوظة في [illegible] فتكون موصلة (وعلى
هذا القياس) [illegible] على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة)
لان الملائكة [illegible] ذات صوت وحروف وتركيب كالانسان فتكون
داخلة في اللفظ كالفاظنا (والجن) وهي كالملائكة [illegible] على حرب
ابي امية [illegible] من [illegible]
فتكون كلمات الجن [illegible] في [illegible] والملائكة والجن
متساوية في الحدوث [illegible] حروف وتركيب [illegible] في الدخول
في اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهي) [illegible] او المجموع [illegible] المجموع
خبره بناء على ان [illegible] (الخطوط) [illegible] وهو [illegible] تفاصيل
بعضها ببعض [illegible] (والعقد) [illegible] وهي الحالة الذي يعقد
في الاصبع ليكون تذكرة لبعض [illegible] (والنصب) [illegible] لصاد

جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ماوضع لمعرفة الطريق اماق الماء اوغيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد اوبغيرهما للانبياء وضده وغيرهما (غيرداخلة في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره ومالم يتلفظ به حقيقة اوحكما لايكون داخلا في اللفظ (فلاحاجة الى قيد يخرجها) اى الدوال الاربع لان مالم يكن داخلا في شيء لايحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب القارة عدد كوب السلطان ليدل على ركوبه قوله (وانما قال لفظ) جواب عن سؤل مقدر وهوان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) بالتاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لوقصدها ودخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبدالله علم لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجيء بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لايحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة ومايستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبني للمفعول نائبه مااستتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شيء بشيء) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ في الالفاظ وبالثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشيء ليعم غير اللفظ (بحيث) اى في مكان (متى اطلق) مبني للمفعول الشيء الاول فهم منه اى من اطلاق الشيء الاول الشيء الثاني كما في الالفاظ بغير قرينة (اواحس) مبني للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشيء الاول فهم منه) اى من احساس الشيء الاول (الشيء الثاني) بغير قرينة كما في المحسوسات في الدوال الاربع قوله اطلق اواحس تنازعا في قوله الشيء الاول واعمل الثاني عند البصرية والاول عند الكوفية وسيأتي تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظي ثلاثة انواع وضع جنسي

كالحيوان فانه وضع اولا لجسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعي
كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصي كزيد فانه وضع للحيوان
الناطق مع تشخص او لشخص معين (قيل) يعني اعترض على تعريف
الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اي عن تعريفه (وضع الحرف) فلا يكون
جامعا (حيث لا يفهم معناه) اي معنى الحرف (من اطلاقه) اي من تلفظه
به لانه لا يفهم الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى ونحو ذلك (بل
يفهم معنى الحرف (الا مطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه
المتعلق وانه في نحو سرت الى البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظة من
وحدها بل بذكر السير والبصرة (واجيب عنه) اي عن هذا الاعتراض
(بان المراد) من قوله (من اطلاقه) ان يقال من اطلق لشيء (اطلاقا صحيحا)
من لشيء اذ ذكره مع ما يتعلق به في الكمال والاطلاق ههنا ذكره مع ما
فكما له ان يكون صحيحا يفهم منه المعنى (واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة
غير صحيح وفيه ان يقال) في جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق اللفظ
ان استعماله) اي استعمالات البلغاء (اهل اللسان) اي الذين وصفوا
بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (في محاوراتهم) اي في مخاطباتهم العرفية
(وبيان مقاصدهم) يعني بيان ما في ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة
لمقتضيات الاحوال (فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف
في تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله
اطلاقا صحيحا وفيه ان المحشي يجيب لقوله وفيه بعد ويمكن ان يجاب عنه اي عن
قول الشارح رحمه الله ولا بعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول القيد الزائد
بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما كشفنا به الى هنا كلامه والصواب
ان يقال المراد يفهم المعنى عند الاطلاق الموضوع او احساسه عدم الفهم
اجمالا وتفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فينتظم التعريف فيكون
وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى
الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (المعنى) مفعول به واللام
متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بحجة تعينه يعني
المعنى ما اصطلح به القصد (ما يقصد) مبني للمفعول (بشيء) منه او يقصد
(فهو) اي المعنى اذن (مفعل) من عنى يعني مثل رمى يرمي (اسم مكان)
واسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بكسر الصاد يعني مكان وزمان قصد فيه شيء
ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس يحتمل ان
المقصود (ومصدر اي بمعنى المفعول) يعني لفظه مصدر اي انه نقل منه

وجعل بمعنى المفعول (اومخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مرحبا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو ياء ثم ادغم الياء فى لياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت لياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله ولما كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلافائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (ولما كان المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لايطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريده) اى على انتزاع المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد * وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهملات) جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثلا ديز وبيز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لابالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذالم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة (وضع وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه (وبقيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل ق ون

وص (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منهـا اثنان كمن وثلاثة
كال واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش فيكون ثنائيا وثلاثيا
ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى وبعضه اسما فى الاقسام
الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا
نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من
هذه الاقسام كلام اسنادى اوغيره لاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا
ويلزم من هـذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق
عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء
المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب
لابازاء لمعنى) لماعرفت آنفا فان قلت اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال
ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة
لفظا وضع لمعنى (فان قلت) ان هذا التعريف غيرجامع لانه (قدوضع بعض
الالفاظ بازاء لفظ آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو
لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع
بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه.
اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على
المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ مفرد ليدخل فيه ماوضع للفظ آخر وما
وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا
(قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى
مايكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى مايكون مقصودا ومرادا منه
ومايتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم
مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن لفظ الفعل يكون ضرب مثلا ومن
الحرف لفظ من فيكون زيدا وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف
(اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى اوغير لفظ مثل
ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو لضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا
لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لماسبق
فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذ كان
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش
فى هذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه
واجيب عنه بانه انما قدم ليكون منشؤه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع
الفصل بينهما ولايخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد

صفة لمعنى على ماهو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى
الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قدوضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قدوضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفردوضع بازاء
لفظ مركب وهو قوله زيدقائم اوقام زيد (والجملة) فانهما ايضا وضعت بازاء
لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام فى الاضافة فانهما مفردة اللفظ
وضعت بازاء لفظ مركب وهوغلام زيد وخاتم فضة وغيرذلك من المركبات
(فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول
لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ماوضع لمعنى سوء كان
ذلك المعنى مفردا اومركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد
وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال
(بالقياس) الجار والمجرور خبركانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة
حال وهذه الالفاظ مبتدأ وقوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال
كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على
جزء المعنى (لكنها) اى الان هذه الالفاظ (بالقياس) الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها
معان مفردة لانه لايدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لماسبق وقد
(اجيب) المجيب هوصاحب الوافية من اراده فليرجع اليها (عن الاشكالين)
الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ
والاشكال الثانى وهوانه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة
الى آخره (بانه) اى الحال (لبس ههنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ
كمافى السؤال الاول والكلمات كمافى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ
المستعملة فى مقام الحكم وهذا لبس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم لبس
(وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان
اومركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى
(افراده) اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم
موضوع لمفهوم كلى وهومادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
مشتقا اوغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على
معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب
ويضرب واضرب اومادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم
ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهومادل على
معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغيرذلك عاملا كان

او

وضميره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلي وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ (ولا يخفى عليك) ايها المخاطب المنصف الذي كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اي الجواب بان ههنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة) مثل زيد قائم وهي جملة اسمية (فان الوضع فيها) اي تلك الضمائر (وان كان عاما) يعني حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعني قيده بالحال المفيد للعموم اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اي في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة) بل الموضوع له في الحقيقة معنى مخصوص فالوضع علم والموضوع له يعني المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اي قوله مفرد (ما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اي بحال ما قام به مثل قولك مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ماسيأتي تحقيقه (ومعناه) اي معنى المفرد (حينئذ) اي حين كونه صفة لمعنى (ما) اي مفرد (لا يدل جزء لفظه على جزئه) اي جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلاثة الزاي والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلاثة ومعلوم ان الزاي لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى معنى مفرد (وفيه) اي في هذا التوصيف او في الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب) يعني يوهم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه

(وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد و التركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولاتغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الابهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قديجئ متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى دفع الابهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ياايها النبى حرض المؤمنين على القتال فال من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد فى قوله قتيلا سمى به مجازا لقربه بالقتل باعتبار مايؤل اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (اومرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ) على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لايدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اى حين ان يكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بالغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعدالى مفعولين مضاف الى احدهما وهوقوله (احد الوصفين) والآخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الآخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افرادوان كان على خلاف الاصل (وكان النكتة فيه) اى فى ايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار

والمجرور

والمجرور نائبه (بصيغة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم صيغة الاولى لانه لوقدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة اللفظ على ماهو خلافه لتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لوقدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفرد اورده باما الاستئنافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه لتنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما الجار والمجرور خبر للمبتدأ التى دخلت اما عليه (من المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا الهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على ما سيأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام) جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان (وان كان) الواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبر ان (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بهذا المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحد بحيث لا تفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة

في الزمان (كاف لصحة الحالية) اذلادخل للمية الذاتية ولايتفاوت بها خل وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو ينافي المقارنة بازمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى ان يكون صفة له لما سبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرور وصفا للمعنى اومرفوعا وصفا اللفظ اومنصوبا حالا منه لان الحال من ضمير المعنى حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اي حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اي كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اي بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد مابعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل) والجزء الثاني منه حرفا (و) مثل (قائمة و بصري وامثالها) اي امثال الرجل وقائمة و بصري (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما في قوله مما يدل (على جزء المعنى) متعلق بقوله يدل (لكنه) اي الان المذكور من الامثال وهي الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل والى الامثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعني بعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اي لشدة امتزاج احدهما بالاخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عددته مائة (و يعرب) ذلك الامثال عطف على يعد فتذكير الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لاصفة له وان يدعوا ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعراب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد كذا في المحشي واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (ويبقى) عطف على فيخرج (مثل عبد الله) حال كونه (علما) المراد كل تركيب اضافي سواء كانت اضافته معنوية مثل عبد الله اولفظية مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اي في تعريف الكلمة (مع انه) اي مثل عبد الله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كانا في الاصل الذي هو المضاف والمضاف اليه وفي حال العلمية صار كلمة واحدة وبقيا على ما كانا عليه يعني اذا جعل علما كان مجموعه سمى واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه لايدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لايدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه في اللفظ بمنزلة غلام زيد

(ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة اوضمها من كان بعيدا الادراك سريع الفهم (اساوف بالغرض من) تدوين (علم النحو) يعني ان المقصود الاصلي من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعني ليعرف اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان (لوكان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعني لوكان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (ورده صاحب المفصل) وهومتن في علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (في تعريف الكلمة) متعلق باورده (حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهي جنس تحته انواع ثلاثة الاسم والفعل والحرف (فمل) الفاء جواب لشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل اوظرف يعني جملة فعلية ومظرفة تتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء في جوابه على ماسياتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المصنف بقوله اللفظة (فانه لايقال له لفظة واحدة) لان اللفظة مالا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارما ويصح ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافي وقدقال العلامة الزمخشري ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفردومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة اوغير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب اومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافي اسمين (ونحو مثل قائمة وبصرى مما يعدلشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلافيه) اى في تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لايصح ان يتكلم به مرتين باعتبارما (واخرجه) مثل قائمة وبصرى (بقيد الافراد) لانه لايصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) تعريفه (احسن كماعرفت) في قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة وحكما ومثل قائمة وان لم يكن مفرد حقيقة لانه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم ياخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعني ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع في تعريف المصنف اولا يستغني عن ذكر الدلالة لاستلزام

الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق اواحس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لايستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (ف) بعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وضع فى هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكنها) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لايستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيده بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان اللفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ماقصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة اوبدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار لمجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولابد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون الدلالة) عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة لفظ اح) اذ تلفظ به (وعلى وجع الصدر) يعنى صدر اللافظ) اى فى صدوره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة اوضمها يدل على وجع الصدر واما فتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لايستلزم الاخص بل لابد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت

انهـا لا تستلزم (كما فى المفصل) فيه لطـافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقـال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها واعتبار مدلولهـا اويكـون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبـار المعنى (اسم وفعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئيـاته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسـان لا انقسام الكلى الى الاجزاء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انما كان يلزم ما قلت ان لوكان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسـل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئيـاته نحو الحيوان انسان وفرس وبل وبه ما يدخل تحت كلى ككدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كما مكس نحو الانسـان حيوان والحيوان انسان اى هذه كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكـلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصـل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعل بكلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (اى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعـل والحرف قوله (منحصرة فيهـا) اشارة الى ان اللام فى (لانهـا) متعلق بمفهوم الكلى وان الكلام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظـا ومعنى وجوابه ايضـا كذلك اوجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة اومع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقديكون مضـارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفهـا (والوضع يستلزم الدلالـة فهى) الفاء جواب لما لكونهـا جملة اسميـة (اما) (من صفتهـا) (ان تدل) فيكـون ان تدل فى تأويل المصـدر مبتـدأ محذوف الخبر فلا يرد امتنـاع حمل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضـاف محذوف اما من الاسم او من الخـبر اى لان حالهـا اولانها ذات دلالة ويجوز ان يكـون ان تدل مبتدأ محذوف الخـبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسـافر او يقيم اشهى والشارح الفـاضل اختـار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مؤل بالمصـدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسهـا) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشـارح بقوله كائن (اى فى نفس الكلمـة) اى فى ذاتها والمراد بنفسـها المعنى المستعمل فيه لغة اومجـازا (والمراد بكون معنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) على المعنى

المستعمل فيه (بنفسها) يعني بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) اعني بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) اعني من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان يكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اي المعنى (بالمفهومية) اعني لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لايحتاج في الفهم عنها الى كلمة اخرى كما ان الكلمة لاتحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان في المعطوف عليه (على معنى) كائن (في نفسها بل) من صفتها (ان تدل) لان المصنف بل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفي يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اي على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعني وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعني في الانفهام عن الكلمة (وسيجئ تحقيق ذلك) اي كون الكلمة مستقلة في الدلالة اوغير مستقلة فيها اواستقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان حد الاسم القسم) (الثاني) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثاني بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اي القسم الثاني مالايدل على معنى كائن في نفسها (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لماقال اما كذا واما كذا فكانه قيل له ماالاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان آخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر ولان الشروع في البين من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا آخره لبيانه ولانه عدمي والعدمي مقدم على الوجودي وان كان في الوجود شرف كذا في الهندي مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (يحتاجان في الدلالة) اي دلالة كل واحد منهما (على معنيهما) اعني ان معنى من (الابتداء) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى بحيث لولم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعني كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى الكائنتين) في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا التقسيم)

القسم الذي لايدل على معنى فى نفسها اى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان بقوله وانما سمي (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى فى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة التشبيه (مقابل) صفة الجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره اعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع مسندا ولا مسندا اليه) لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما سيعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لايكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (و) القسم (الاول) من قسمي الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس ما دل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مؤل بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق او بتأويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) جمع زمن كشمل واشملة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوضعى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الآن اوغدا وامس مما اقترن بالعارض اعنى باحد الازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا) اى كما يفهم ذلك المعنى (مقارنا) بمعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) لذلك المعنى لاقبله ولا بعده

بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (مستفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى لفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد الازمنة ثلاثة) الحال والاستقبال والماضي (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) فى نفس مادل بعنى لكلمة اونفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين اوضمها عند البصريين من سما سمو مثل غزا يغزو سموا على وزن قنوا حذفت الواو احتياطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة لوصل فيجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو) لغة لان العرب يقول كل ماعلاك فهو سماك وانما سمى هذا لقسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم سبب بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف (وقيل) هو مأخوذ من الوسم (من وسم يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت لدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة ليمكن الابتداء به (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة تدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل اوفى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقرائى وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل

كانحصار

كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه (وقدعلم) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قدتبين وقدعلم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين ويجيئ لهذا زيادة تحقيق اواعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور اوترغيبا للطالبين اولـيرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قدامالتقريب اوالتحقيق وقدجرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اصله فى اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن هاالتى للتنبيه ولهذا يجمع بهما والكاف للخطاب انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقدعلمه واختاراسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختاركلمة البعد مقام هذا للتعظيم كمافى قوله تعالى الم ذلك الكتاب (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى اقسام الثلاثة) التى هى الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من البيانية اذاكان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قدعلم) تحقيقا بكلية (به) اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها (ان الحرف كلمة) بقرينة كون الحرف قسما الكلمة (لاتدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل يحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى لا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلاثة) وضعا بقرينة قوله والاول ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى اومنصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشتركة بين هذه الاقسام الثلاثة) كما انه مشتركة بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض

ليصح قوله وقد علم بذلك حدكل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق و بالعلم المشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فعلم مصدر بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (فحرف) كلمة تدل على معنى الاانه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقلال فى الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى لا نه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لايدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيهما (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الاانه ممتاز عن الحرف (بالاستقلال) يعنى ان الفعل ممتاز عن حرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الاانه امتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الاانه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتاز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر راء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (مانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميز له عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف (بالحد ههنا) فى قوله وعلم بذلك حد كل واحد منها (لا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء وليس معنى الحد الاذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف وهو مايبين هيئة الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولاالغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غيره بل راعى الجوانب الثلاثة حيث اشار الى حدودها اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن

دليل الحصر (لرعاية لجانب الذکی لان الذکی بالاشارة يفهم ماهو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك) رعاية لجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيها) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم مادل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام ماهو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له للافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا قيل والمراد ههنا العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لايفهم لقصور مافى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض مايتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيدا وضرب اوان فى الاسم والفعل والحرف كلاما (كان اوكثيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ماتضمن) اى تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لوقال تركب لاحتيج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا

حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشاربه الى ان لفظ ماموصوفة لانه خبر
والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين
حقيقة) مثل زيد قائم اوقام زيد (اوحكما) الاولى حكما والثانية حقيقة مثل
جسق مهمل وديز مقلوب زيد والعكس مثل زيد قام ابوه اوزيد ابوه قائم فالاقسام
ثلاثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له
مثال تأمل ولاتكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة
التركيب الافراد فى تعريفهما وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن
الكلمتين رأسا بان يقول الكلام ماتركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه
اقول ان ماقاله المصنف هوالاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة
وايضا التركب وان كان اخصر فى الحال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد
الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب
اوواجبا مثل اضرب وغير ذلك (اى تكون كل واحدة منهما) من الكلمتين
حقيقة اوحكما (فى ضمنه) فالضمير المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام
فى الاصطلاح ماتضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ
زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم
التمييز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتمييز والتفريق بينهما
(فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لايمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص
صورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى
مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون
هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هوكل واحدة من الكلمتين
يعنى هوالمسند فقط والمسند اليه فقط لامجموعهما يعنى زيد وحده هو المتضمن)
بالفتح اوقائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان والناطق متضمن يعنى
احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل
ولاتكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى
اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل مالكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة اوحكما (الى الاخرى) يشير
الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمن معنى الحصول والى انها للسببية وان
اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة
الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك
زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه
اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد

بالاسناد الاسناد في الحال كما في قولك قام زيد وزيد قائم والاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت والطالبي هل انت قائم وليتك اولعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفي المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هاهنا كلامه ٭والاسناد٭ في اللغة الاضافة من المسند من باب دخل وهو ما يستند اليه من حائط اوغيره ومن السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفي الاصطلاح ٭ نسبة احدى الكلمتين ٭ سواء كانت الاولى او الثانية مثل قام زيد وزيد قائم ٭ حقيقة اوحكما الى ٭ الكلمة ٭ الاخرى بحيث ٭ متعلق بالنسبة ٭يفيد٭ من افاد يفيد ان كان بمعنى علم يتعدى الى المفعولين يعني يفيد تلك النسبة ٭المخاطب فائدة تامة ٭وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) لفظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها لمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة التثنية في قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد او) توصيفية مثل (رجل فاضل) اوتعدادية مثل خمسة عشر اوامتزاجية مثل بعلبك اوصوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكرا ٭ مثل ضرب زيدا و ٭ مؤنثا مثل ٭ ضربت هند او ٭ اسمية مثل ٭زيد قائم ٭والقائم ٭زيد اوانشائية ٭ امرا ٭ مثل اضرب او ٭ نهيا مثل ٭ لاتضرب فان كل واحد منهما اي من الامر والنهي اومن قوله اضرب ولاتضرب ٭تضمن كلمتين احدهما ملفوظة ٭ يعني الاولى كلمة حقيقة ٭والاخرى ٭ والثانية ٭معنوية ٭ كلمة حكما ٭وبينهما اي بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما ٭اسناد٭ يعني نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث ٭يفيد المخاطب فائدة تامة ٭ فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضا على ذلك الشيء قوله ٭وجب كانت الكلمتان٭ تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعني قوله وجب الى آخره وقوله الآتي

فان الاخبار الى آخره (اعم من ان تكونا) ای الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما داخل في التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان تكون كلاهما كلمتين حقيقة اوعلى العكس والاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما اوعلى العكس وسواء كانت الكلمة التي في حكم الكلمة جملة اسمية مثل (زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل (زيد قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتي في حكم الفعل المضارع فتكون في حكم جملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه في حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير في حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامر ان احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثاني ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبر المبتدأ الذي قبلها وسيأتي لهذا زيادة تحقيق في قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى في الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه تعيين الفاعل يعني الذي يقوم به لالغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد اولسببه (ودخل فيه) اى في الكلام او تعريف الكلام الذي جزؤه الاول في حكم الكلمة والثاني كلمة حقيقة ايضا كما دخل ما كان الجزء الثاني فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى في هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (في حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا واللفظ للتعيين اى لفظ جسق مهمل ولفظ دير مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (مثل ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لادخل للمتعلقات وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعني بخلاف ما يصح

ان يطلق عليه كلام عند صاحب المفصل (حيث قال) فى تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعل كان سواء جوازا او وجوبا (من كلمتين) حقيقة وحكما (اسندت احديهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد فى تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذا التعريف (صريح فى ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعنى الفعل مع فاعله فقط (ولمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحى بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق فى كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل وحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعنى بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) لترادف الاتحاد فى المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس ولبث واسد يعنى الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى فى تعريف الكلام) الجار والمجرور فى قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته او لغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها بالخبرية لان الانشائية على ما يجيء لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل رفع لان الاخبار فيها مرفوعة وما قام مقامها يكون فى محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب

حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ماقامت هي مقامه منصوب (اواوصافا) فهي في هذه المواضع تتبع اعراب موصوفهما من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيهما مقصودا لصاحبه فتكون فيهما مرتبطة ومتعلقة بما قبلهما غير مستقلة بنفسهما ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لهما محل من الاعراب فيكون الاسناد فيهما مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لايقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلايقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الحواشي) وهي جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح زيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصود الذاته فقط) على ان يكون اللام فيه للعهد (وحينئذ) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفي الرضي الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصود الذاته اولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ماذكر من الجملة والكلام ماتضمن الاسناد الاصلي وكان مقصود الذاته فكل كلام جملة ولاينعكس انتهى (ولايتأتى) (اى لايحصل) من الحصول لامن التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (ذلك) اى الكلام لغة واصطلاحا هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن اوالاسناد بعيد عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اى ماتضمن اوالتضمن او الاسناد الاصلي اى لا يحصل الكلام في ضمن شئ من الاشياء الافي ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل في بمعنى من اى لايحصل الكلام الامن هذين القسمين (الافي) ضمن (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والآخر مسنداليه) اذلايتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من مسمى الفعل مثل رويد وبله ولامن اسمين لايصح ان يكون احدهما مسندا والآخر مسنداليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وواحد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الآخر وهوظاهر لايخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والآخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الاهكذا الا انه لم يقيده

اعتمادا

اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئه التقدم وهو ظاهر ولايخفى على من له ادنى تأمل (اوفى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين اوههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك اما زوج اوفرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه لايتأتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لايتأتى من اسم وفعل (و) وقع (فى بعض النسخ اوفى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله فان التركيب تعليل لمفهوم الكلام وهوان المصنف اى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلاحصر كمافى تقسيم الكلمة (فان التركيب الثنائى) منسوب الى اثنين على غير قياس كالثلاثى الى ثلثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية (اعقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف (يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ مخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن البين) خبر مقدم وجوبا لماسيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المؤلة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام) المصطلح (لايحصل بدون اسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد) امأخوذ فى تعريفه (لابد له) اى للاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مران الاسناد نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لايحصل الابين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبى لايحصل الابين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لايتحققان) ولايحصلان فى شئ من الاشياء (لا فى اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه (اوفى اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما

لايوجد ان الا فی اسمین اوفی فعل واسم فالکلام موقوف علی اسمین مسند ومسند الیه وفعل واسم مسند ومسند الیه لان الموقوف علی الموقوف علی الشیٔ موقوف علی ذلک الشیٔ ولما تبین ان الکلام یحتاج الی الاسناد وهو یحتاج الی المسند والمسند الیه وهما لایوجدان الافی اسمین اوفی فعل واسم وتبین ایضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلیة ستة والکلام لایحصل الامن قسمین منها تولدههنا سؤال وهوان یقال لحال القسمین قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقیة فاجاب عنه باما الاستینافیة بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقیة) اثنان منها من جنس واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منهما من جنسین فعل وحرف اسم وحرف (ففی الحرف والحرف کلاهما) ای المسند والمسند الیه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقود ان) تقدیره فکلاهما مفقود ان فی الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو علی متعلقه مع ان حقه التأخیر عند المحصر وذلک لان فقد المسند والمسند الیه معا منحصر ومخصوص لترکیب الحرف والحرف لاغیر لان الحرف لایدل علی معنی فی نفسه فضلا عن ان یکون مسندا ومسندا له لانهما لایکونان الافی اللفظ الدال علی معنی فی نفسه (وفی الفعل والفعل وفی الفعل والحرف المسند الیه مفقود) اما فی الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لایدل علی معنی فی نفسه یعنی لیس له دلالة مستقلة فکیف یکون مسندا اومسندا الیه واما فی الفعل والفعل فلان الفعل عرض لایقوم بنفسه فکیف یقوم غیره به ولکنه لما کان له دلالة مستقلة کان مسندا دائما ولا یکون مسندا الیه ابدا فلایوجد المسند الیه فی هذین الترکیبین فلایحصل الکلام منهما لماعرفت (وفی الاسم والحرف احدهما) ای المسند والمسند الیه (مفقود فان الاسم ان کان مسندا) یعنی ان کان صالحا لان یکون مسندا بان یکون فیه معنی نسبی نحو القائم (فالمسند الیه مفقود) لما عرفت ان الحرف لایکون مسند ولامسندا الیه والاسم المسند من حیث انه مسند لایکون مسندا الیه (وان کان الاسم مسندا الیه) یعنی ان کان الاسم صالحا لان یکون مسندا الیه بان یکون دالا علی الذات ولایکون فیه معنی نسبی لاتحقیقا ولاتأویلا نحو الرجل وان زیدا وازید (فالمسند مفقود) یعرف دلیله مما سبق فلم یوجد الکلام فی الاقسام الاربعة فانحصر الکلام علی القسمین الاولین (ونحو یازید) جواب عن سؤال وارد علی قول المصنف ولایتأتی ذلک الخ یعنی ان نحو یازید کلام اصطلاحی باتفاق النحاة مع انه مرکب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادی فلایتم الحصر لانه قد وجد الکلام فی الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو یا زید وان کان بحسب الظاهر من ترکیب الحرف والاسم الا انه (بتقدیر

ادعو زيدا فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس
الا الفعل والفاعل المقدر بى فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من تركيب
الحرف والاسم) كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب
الفعل) المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق
ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا
ولما كان الكلام كليا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام
الثلثة على ترتيب اللف والنشر فقال (الاسم) معرفا بلام العهد الخارجى
لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق
مع ان المناسبة تامة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل
وفى الرضى لم يقتصر على ماتقدم مع قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل
واحد من الاقسام فى اول صنفه والذى تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود
منه الحد بل كان المراد منه الدليل و لتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد
لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ماذكره قبل
من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى
كلمة دلت) (على معنى) (كائن فى نفسه) (اى فى نفس مادل) يعنى ان
الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة
المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعنى الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى
مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة
ما عبارة عن الكلمة والضمير فى دل وفى نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها
وهى مؤنثة فيجب تأنيث الضمير فى الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق
الضمير والمرجع فى الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير
الضمير فى الموضعين (بناء) خبره ووصف بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة
او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير يعنى مضروبه
اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التى فى التعريفات يجوز ان تكون
موصوفة اوموصولة وسار فى التفسير الى الاول وهنا الى الثانى (قال المصنف
فى الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل كلام
المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه
فى الايضاح قيده به احترازا عن غيره (الضمير فى مادل على معنى فى نفسه)
يعنى الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير
موافقا لمرجعه فى التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن
(باعتباره) اى المعنى قوله (فى نفسه) متعلق باعتباره اى فى نفس المعنى

(وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (فى نفسه لاباعتبار امر خارج عنه) اى لايدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير فى نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (فى نفسها) اى باعتبارها فى نفسها يعنى فى ذاتها بان تكون معمورة وجميع مايحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى القدر درهم مثلا قوله الدار مبتدأ فى نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها فى وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا باعتبار ما وجد فى ذاتها وما قام بها (ولذلك) اى لماقاله المصنف فى الايضاح او لكون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم ما دل على معنى كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف ما دل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى او ضمير مادل اى الحرف على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كما ان) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولايسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تمة الاول (ان فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كان فى الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحالها

فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لايصح ان يحكم عليه و به فان قبل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح و يصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح من حيث وجوده لامن حيث لعرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه بنفسه مثله الموجود الخارجي الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا لدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مثله الموجود الخارجي الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد منهما وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اى كان الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (فى الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى (هو) اى ماهو فى الذهن هو اى ذلك المعقول فى الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادرك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر بعد خبر لقوله (هو فى ذاته) لافى ذات غيره (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور قصد الملحوظ فى ذاته (لان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظها العقل قصدا و بالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ و يصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن فى النيل (و) فى الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك معنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا لاقيد ويكون ذلك الغير محلاله فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون اللفظ الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصد الملحوظ فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشئ منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولاتكن من الغافلين كالحركة للافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لاتدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها و بها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال به فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) لفظ التفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين اوعلى الحالية اى حال كونه ممثلا (اذ لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار

المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة اوغير ذلك (اجمالا) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج والجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر المعنى المفهوم باستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فحينئذ (فلا حاجة فى الدلالة) اى فى دلالة لفظ الابتداء عليه (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم اوالى الكلمة باعتبار الانضمام فى ليدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما

كانت

كانت دلالتـه على الحدث والنسبة لم يصلح لان يكون محكوما عليـه ابدا فيكون مسنـدا دائما على ماسبأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقـل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتـداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيهـا والبصرة محلاله وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقـل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) ووسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضـاف الى المفعول وهو قوله (حالهمـا) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتـاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصره اليه ليكون معناه بانضمامها اليه مستقلا بالمفهومية (و) حينئذ (لايصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعـدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولايمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجـملة فاعل يمكن اى لايمكن ان يتعقل مفهوم لفظ الابتداء بشئ من الاشيـاء (الابذكر متعلقه بخصوصـه) اى الابذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائدة لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجـار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى ولايمكن ايضـا ان يدل على ذلك المفهوم بشئ من الاشيـاء (الا بضم كلمة دالة على متعلقـة) لعدم كونه ملحوظا قصدا وعدم كون ذلك المعنى ايضـا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصـل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظـة الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيهـا يصلح لاحدهما (و) اما (لفظـة من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكمـا ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسـان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتـداء (المخصوصة) صفة للجزئيـات (المتعلقة) صفة بعد صفة لهـا قوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيـات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيـات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحـد منهـا رابط (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقـات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) اى حال كونه مقصودا

من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لافى غيره (فحينئذ يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصدا الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلااحتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (لان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا لان يكون محكوما (به) كقولك هذا هوالابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلاتستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لاتصلح) يعنى تلك الجزئيات (لان تكون محكوما عليها او) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذلابد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون معناه) مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (ليمكن) علة لقوله اذلابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضميران يرجعان الى كل فى قوله اذلابد فى كل واحد الخ يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لاتتعقل) مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه (الابذكر متعلقاتها) فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) ورابطة (لملاحظة احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى مالاحظه العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما (هوالمراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف كلمة تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لاتدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لافرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة) بناء على تقدير رجاعه الى الموصول الذى هوعبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى المعنى بنفسها (من

غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليهـا) اى الى الكلمة الدالة يعني ان تكون تلك
الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لاتحتاج الى معاونة كلمة اخرى (لاستقلاله) اى
المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعني اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر
والتوجيه لا فى المآل والواقع لان مآلهمـا واحد (فرجع) مبتدأ (كينونة المعنى
فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونة المعنى فى نفس الكلمة الدالة عليه) على
التفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ
(وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه
محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما
الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المآل وهو الاستقلال
بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اورد ههنا بيان ماهو الاول
والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه)
الضمير مبتدأ المجرور صفة فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة له فى هذا الكتاب
صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب
(يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة او) الموصوفة
(التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك
الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف
رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال
رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون)
تعليل للحكم بالظهور اوالرجوع او للاحتمال لان سبب صحة المعنى على تقدير
وقوع المحتمل (على طبق ما سبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا
لما سبق (فى وجه الحصر) فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها
اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى
قوله ما سبق (و يحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها)
تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون
فى نفس ما دل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقه (ولكن) استدراك
من الاحتمالين اى الا ان (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم
ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير)
وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير
(ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور
العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والباء فى قوله (بما يدل)
متعلق بقوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشار الى

ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولايصار الى المعنى الاول الالداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وسيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب بصير حائلا للابعد كذا قاله المحسى (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غيرمسبوقة بمايدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم المصنف هنالك برجوعه الى المعنى) اى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هوعبارة عن الكلمة قوله (وبماسبق من التحقيق) وهوان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لايحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا اوسوا للحصر لان الظهور منحصر بما سبق (انه لا يختل حدالاسم جمعا) يعنى لاينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجئ (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لا يختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاء نى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير احتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غيرذلك) المذكور من ذات وغيرذلك قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة فى حد ذاتها) اى فى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها تعقل متعلقاتها) وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو المال اوالعلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذوالعلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها)

اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل
واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة
لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا
فى لفظ ذى فانه لايضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس
وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد
منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها
(لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف
اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا)
اى لايلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى
لكل واحد منها (فهي) اى كل واحد من هذه الاسماء والتأنيث باعتبار الجمع
لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على
معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها)
اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة
(فى حد غيرها فاذا هي) هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و(لا) تكون
داخلة (فى) حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا
فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم
ان يختل حد الاسم جمعا ولاحد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى)
كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل
(التضمني اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن
باحد الازمنة ولا لازم اقتران الزمان بالزمان فيكون لشئ مقترنا بنفسه ورد
بالمعنى مايشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل فى حد الاسم لفعل قول الدلالة
اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على
الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان فى ضمن الحدث
والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى
فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (باحد الازمنة) الثلاثة
فى القسم من لفظ الفعل (اخرجه) جواب لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله)
(غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد
بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة
على وزن الامثلة (الثلاثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا

لان لعـد د بتبع موصوفه ن كان جمعا فى لافر د يعنى ان كان مفرده مذكرا
يورد .مذكر كما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا
نحو ج.تى النسوة لثلاث وكما فى قوله تعالى «سخرها عليهم سبع ليال وثمانية
يام» (فى لفهم) شدوق بقوله مقترن ى فى تفهم المعنى لمدلول عليه
بالاستقلال (عن لفظ لد ل عليه) ى على المعنى (فهو) ى قوله غير مقترن
بالجر (صفة بعد صفة) لان لصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى لثانية
فيكون من قبيل تعدد لصفة مثل ءنى زيد لعالم لفاضل (لامنى فالصفة
الاولى) لباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان لحرف يدل
على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم وبا لصفة (لثانية) خرج عن حد
الاسم (لفعل) يضا لان لفعل و ن دل على معنى فى نفسه لان ذلك المعنى
مقترن باحد الازمنة فتم حد الاسم جامعا ومانعا (والمراد بعدم الاقترن) لمفهوم
من قوله غير مقترن (ن يكون) لاقتران (بحسب لوضع الاول) و تقييده
بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع
اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت
والمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل
على معنى فى نفسه غير مقترن باحدها لوضع الثانى لانه حينئذ يدل على معنى
فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب لوضع وقيده بالاول لانه
لاينفع فى دخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل
فيه) ى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة) عن شئ الا ان
بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) ى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه
(سواء كان النقل فيه صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا
بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد
لتصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر اورد ارواد الا انه
صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون
تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد وفى الرضى يجئ على
ثلاثة قسام اولها المصدر وهو اصل لباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى
المفعول ككضرب الرقاب ولثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة
لمصدر نحو سر سيرا رويدا ى مرودا اوحالا نحو سر رويدا اى مرودا
ولثالث ان ينقل المصدر لى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام
الفعل ولا يقدر لفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) ى رويد
(قديستعمل) ى قبلا (مصدرا) بمعنى اروادا مضافا مثل رويد زيد كضرب

الرقاب

الرماب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا)
اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها (غير صريح) يعنى يكون على
وزن المصدر ولكن لايكون فى الاصل مصدرا ولايستعمل فيه ايضا (نحو هيهات)
لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدر مجازا تسمية باسم مايوزنه نحو قوقاة مصدر
قوق (فانه وان لم يستعمل مصدر) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم
(لانه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى) يقوقى قوقية وقيقاة اى صاح
يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تاتى ببيضتها اى تصيح من فرحها وسرورها
قوقية وقيقاة على وزن فعلل فعللة وفعلالا وكانه فى الاصل هيهية فبت لبناء
الحركة لفا (وعن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى اما بعضها منقول
عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل استعماله ثم نقل منه
وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه
ولا (نحو صه ومه) بمعنى اسكت وكفف (و) ما بعضها (عن الظرف) مثل
امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان
امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم
فعل ونصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وههنا معنيان لانه اما ان يكون
للتحذير او التحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر مما يؤذيك من بين يديك كالحية
ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم
وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا)
فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل
اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم وجعل نصب زيد
قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى
مقترن (باحد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه
بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة حين يفهم من لفظ
رويد والثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها
حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول)
وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان
مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لايقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان
لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها
الدلالة على المعنى المصدرى المقترن بازمان (وخرج) عطف على دخل (عنه)
اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن
الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما

فانهما فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها انسلخت عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانهما ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انهما انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناهما) اى معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لعرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج اوعلى دخل (عنه) اى عن حد اسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا اوغيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال المسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تقدير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذ دل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها) يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذلايقدح) مبنى للمفعول اى لايمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لايمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذينك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذلايقدح الى آخره وهو انه علم انه لايقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ماسواه وهل يقدح فى ارادة الزمان المعين ارادة ماسواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه) سواء كان معنى اوزمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لايراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لايراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان لانه خبر مقدم لما سيجيئ (لدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى اواقترانا بزمان لاينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى اوالاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لايجوز واذا دل لفظ على معنى اواقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره اويقترن تأمل وانصف ولاتأل جهدك (ولما فرغ) المصنف

من

(من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض مايختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال)(ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض اوخبر مقدم (منبها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منبها لان جمع الكثرة مايطلق على مافوق العشر الى ما لانهاية له (و) منبها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادة ان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) ى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) ى الخواص (جمع خاصة) كنوا صرجمع ناصرة (وخلصة الشئ مايختص به) اى بالشئ (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اماشاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) و يقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غيرشاملة) لجميع افرادما هى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه و يقال لها عرض مفارق حيث لايمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لاتوجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ترسم بانها كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لاذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لايوجد فى جميع افراد الاسم لانه لايدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوهما وكذا الجر لانه لايدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لايدخل غير المنصرف وماعرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيرهما (فمن خواصه) الاسم (دخول) اما مبتدأ اوخبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شايعا فى هذا التقسيم فيما بينهم بحيث يتصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولوقال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حين قال امن امبر امصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) ليطابق الجواب

السؤل وقيل لم يصدرمنه صلى الله تعالى عليه وسلم في غيرهذا الحديث (لكنه) اي الان المصنف (لم يتعرض له) اي لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته ولانه) اي لان دخول اللام (خصر) وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شايع (وفي اختياره) اي المصنف (للام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لانه في حرف التعريف ثلاثة مذاهب واختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى في هذا الفن ومذهبه يكون قوى المذهب (من ان بيان لما في قوله ماذهب اليه (اداة التعريف) يعني آلة التعريف وحرفه (هي اللام وحدها) يعني حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف حيث لايشاركها شئ من الحروف وانما اختير اللام لانها للتخصيص وضعا وهوجزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولاساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حرك بالضم لزم الثقل ولو حرك بالفتح لالتبست باللام الابتدائية وبالكسر لالتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ماتزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به وقال المحشي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) بن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اي حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف تعريف لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لاتنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اي حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ماتستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما فالهي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بها وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها اوجزءه وههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على مذهب الثلاثة (بالاسم لانه) اي حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية

يدل

يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لايوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا اومشتقا وفى الرضى لكونها موضوعة لتعيين الذات لمدلول عليها مطابقة فى نفس لدل (والحرف لايدل على معنى مستقل) بل يدل على معنى فى غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) يعنى حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لايدخل على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اى غير الضمائر كالموصولات) كالذى والتى وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلاتحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقى (الخوص الخمس المذكورة ههنا) اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر) يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على اللام الا ان الدخول فيه مجاز عن اللحوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا او) فى المجرور به (تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا اوتقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (وتقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (مختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (للافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر

اصطلاحا ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى مايليه (فينبغي ان يختص الاسم)
يعني ان يكون من خواصه (ليفضي) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى
الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ مالم يناسب الشئ ولم يكن
من خواصه لم يقدر ان يفضي اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن
سؤل مقدر وهو ان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل
فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سيأتى
ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون
لفعل مضافا اليه بها لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلا يكون الجر مطلقا
مختصا بالاسم بل قد يوجد فى لفعل ايضا فاجاب عنه بقوله و ما الاضافة
اللفظية (فهى فرع المعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخصيص فقط
والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف معا والتخصيص والتخفيف فتكون
اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج
ليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم
لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغي ان لايخالف)
الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا (بان
يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة
عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن
الاسم ومخالفته تكون بان يختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم
(او يزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغي ان لا يزيد الفرع (عليه)
اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) اى بان يوجد
الفرع فى الاسم والفعل يجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغي
ان لايخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤل
والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام
المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم
من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤل ولا جواب لان الجر فيها
يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول)
(التنوين) (باقسامه) الخمسة (الا تنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا
لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجئ فى آخر الكتاب) اى كتاب
الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر
لا لتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى
يدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل

زید ورجل وضارب والثانی تنوین التنکیر وهو الفارق بین المعرفة والنکرة
یعنی یکون ما دخل علیه غیرمعین نحو صه بالتنوین فمعناه اسکت سکوتا ما
وقتاما واما اذا کان صه بغیر تنوین فمعناه اسکت السکوت الآن والثالث تنوین
العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف الیه یعنی یحذف المضاف الیه
و یعوض عنه هذا التنوین والرابع تنوین المقابلة وهومایقابل نون جمع المذکر
السالم یعنی مایدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة تلک النون نحو مسلمات
والخامس تنوین الترنم وهو مایلحق اواخر الابیات والمصاریع لتحسین الانشاد
وهذا القسم لا یختص بالاسم بل یدخله واخو یه ایضا (علی وجه) متعلق
بقوله سیجیء (یظهر) مبنی للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله
(وهو) ای علة (اختصاص ماعدا تنوین) بالنصب (الترنم به) ای بالاسم
والاختصاص مضاف الی فاعله وهوالموصول وهو عبارة عن التنوین
وعدا بمعنی غیرالا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه سیأتی تحقیقه
والمعنی یظهر جهة اختصاص تنوین غیرتنوین الترنم بالاسم (وجهة
عدم اختصاص تنوین الترنم به) ای بالاسم ولمافرغ من تعداد بعض خواصه
اللفظیة شرع فی تعداد بعض خواصه المعنویة فقال (و) (منها) ای
ومن تلک الخواص (الاسناد الیه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع
علی انه قائم مقام الفاعل والضمیرراجع الی الموصول لان المصدر بمعنی
المفعول (وهو) ای الاسنادالیه (بارفع عطف) خبر بعدخبر اوالجار والمجرور
حال (علی لدخول) فیکون مثله اما مبتدأ اوخبرا (لا) یکون بالجر معطوفا
(علی مدخوله) اما علی اللام لکونه اصلا اوعلی التنوین لکونه قریبا (لان
المتبادر من الدخول) امامعناه الحقیقی وهو (المذکر فی الاول) یعنی ان یکون
مذکورا فی اول الکلمة کاللام (او) معناه المجازی وهو (الملحوق فی الآخر)
وهو ان یکون مذکورا فی آخر الکلمة کالجر والتنوین (وکلاهما) یعنی الذکر
فی الاول والملحوق فی الاخر (منتفیان) یعنی لایوجدان (فی الاسناد) فلا یکون
معطوفا علی المدخول لعدم الصحة بل یکون معطوفا علی الدخول فیکون
مرفوعا لانه لیس له علامة لفظیة لا فی الاول ولا فی الآخر (وکذا) خبر مبتدأ
محذوف ای وکذا الحال یعنی کما ان الاسناد الیه بارفع عطف علی الدخول کذا
الحال (فی الاضافة) وهی ایضا بارفع عطف علی الاسناد الیه بالرفع اوعلی
الدخول لانه لیس فیها ایضا الذکر فی الاول ولا الملحوق فی الآخر (والمراد به) ای
بالاسناد الیه (کون الشیء مسندا الیه) یعنی همزة افعل تکون للصیرورة مثل امشی
الرجل ای صار ذا ماشیة (وانما اختص هذا المعنی) ای کونه مسندا الیه (بالاسم

لان لفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر فى آن واحد ويكون متجددا دائما
ولهذا (وضع لان يكون مسندا ابدا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان
كلها (فقط) لفاء جزاء شرط محذوف وقط مبنى على السكون اسم من
اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته
عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لايخلو اما ان يكون مسندا
ايضا فحينئذ يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما
ان لايكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو
ايضا غير جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا على الذات تحقيقا او تأويلا
والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه لايدل عليهما لاتحقيقا ولا تأويلا فلا يكون
مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه
وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية
(الاضافة) سبق اعرابها (اى كون لشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير)
متعلق بقوله مضافا (حرف الجر) لاكون لشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر
لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا (ووجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون
الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى
من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل
تخفيف المضاف ايضا بحذف تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد
ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه
ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف حاصلا بالاضافة فقط اما فى جانب
المضاف فقط نحو ضارب زيد واما فى جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه
واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اى بالاسم
متعلق بقوله اختصاص لوازمها (لان الفعل نكرة لايدل على معنى فى نفسه)
لايقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوت والحرف لا يدل
على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة
لان يفسر بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية
اى اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعا يمكن ان يكون فيه مضافا اليه
الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تمامها
اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة
(مضافا اليه) فلايكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل
والجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى يوم ينفع
الصادقين صدقهم) وقوله تعالى يوم ينفخ فى الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم

زيد

زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما بني على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اي احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين) اي بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا ومضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدناه) اي قولنا كون الشيء مضافا بقولنا (بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد) وانما مار بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع في تقسيمه فقال (وهو) (اي الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف والى ان الخبر متعدد بالعطف واولى انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربي او عجمي (معرب ومبني) قدم المعرب لان الاسم اصيل في الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم في القسمين (لانه) اي الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره) باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اي المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبني الاصل) اي المبني الذي هو الاصل في البناء وهو ثلاثة عند البصرية الماضي والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبهه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشبها له اوغير مشابه وقسم يكون مركبا غير مشبه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبني والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب) وحده كما هو القسم الثاني (وما عداه) اي القسم الذي هو غير هذا القسم (اعني غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء اوغير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذي يشبه مبني الاصل) كما هو القسم الثالث (مبني) فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلي لما مر انه اذا دار بين النفي والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو لا يظهر الا فيه فقال (فالمعرب) الفاء التفسيرية (الذي هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه

للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول فيكون
اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل واكرمت الرجل والمكرم ليس
الا الرجل الجائي قوله فالمعرب مبتدأ (المركب) خبره اشار اليه الشارح بقوله
(اي الاسم الذي ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب
صفة تقتضي موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام في اسم الفاعل واسم
المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبني للمفعول
معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) اي يوجد
في التركيب الذي فيه عامله سواء كان العامل لفظيا اومعنويا (فيدخل فيه)
اي في التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها بمبني الاصل اولا مثل
(زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (في قولك زيد قائم وقام هؤلاء) لان كل واحد
منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذي في الاول هو العامل المعنوي وفي
الثاني العامل اللفظي (بخلاف ما ليس بمركب اصلا) اي قط فانه ليس بمركب
لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما في قوله ما ليس
(المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء
وسواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تا) او بالعطف نحو الف وباء
وتاء موقوفا اولا اوغير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف
(نحو زيد عمرو بكر) موقوفا اولا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ما هو
مركب مع غيره لكن لا) يتركب تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه
معربا (كغلام في غلام زيد) اومبنيا مثل غلامك (وان جميع ذلك) اي جميع
المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التي لم يتحقق معها عاملها (من
قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل في كون الاسم
معربا وفي تلك الاسماء لم يوجد لان في تقسيم الاول انتفى الاصل وفي الثاني تحقق
العامل معه ومع هذا الاصل في الكلمات المستعملة على طريق الافراد والبناء
لانتفاء موجب الاعراب وهو المعاني المقتضية له (الذي لم يشبه) صفة المركب
لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذي اللام) اي لم يناسب) تفسير
باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة في منع الاعراب)
وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لمناسبة في
الاان مناسبته لم تؤثر في منع الاعراب وانما تؤثر في منع الجر والتنوين لكون
هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر في منعه (مبني الاصل) بالنصب لانه مفعول
المشابهة ومضاف الى غير معموله كمضارع منصرف جمست صافنة منوبة
(اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية) يعني اضافة المبني الى الاصل

وان

وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لماقلنا آنفاوالاضافة
البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح
ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى
الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى
على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة الاسم فى وقوعه صفة النكرة
وعلى الفتحة لخفة ولكونها اخا لسكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان
الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه
الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحروف) سواء كانت
عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها
المعانى الثلاثة (و بهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل
هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون
هؤلاء فيه (مشابها لمبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة
للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة
الى المشار اليه (كما يجئ فى بابه) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف
التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف
الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (واعلم
ان صاحب الكشاف) لذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة
الغير المركبة) سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر اومركبة
لكن لابتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية
عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى
اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه
والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب و التنوين ونوع
يحترز عن الجر و لتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف
آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان
اختلاف العوامل لايكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث
اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (و ليس النزاع)
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان
الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع (فى المعرب الذى هو اسم
مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى
المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لايحصل) بشئ من
الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا اوتقديرا (بعد
التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد

بالفعل (بل) لنزاع (انما هو فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال زيد مثلا قبل لتركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المصنف لايقال (ماعتبر لعلامة) ى لصاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد اولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) للام متعلق بالصلاحية لاللتعليل (لاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل لتركيب عنده معربا لصلاحية استحقاق الاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لاقبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) ى ما عتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبدالقاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابهاالمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لايكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذالتركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب لذى الى آخره (واما وجود الاعراب) بعدالتركيب فى لكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بارفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجود الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنالك بكون لاسم معربا ولالم يكن معربا ون كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من المفعول (ولذلك) ى لكون وجود لاعراب فى لاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب لكلمة بعد لتركيب) اى لم يوجد الاعرب فيهما ولم يجر عليهما بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) ى حال كونهما معربة بالاصطلاح الاولى ن تكون هذه الجملة من تتمة لمقول ولما ورد ههنا سؤل وهوان لمصنف فى تعريف لمعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بماعرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل لمصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف لذى (هو لمشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى لعمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى

يعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة وبالحرف وتلك الاعراب اما تام اوناقص والبناء اما لازم اوعارض الى غيرذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع ان تتبع من باب التفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه وجداده وفروعهم اومن قبيلته (ولم يعرف) عطف على لم يتتبع (احكامها بالسمع منهم) اى من العرب بان كان عجميا الاانه وقع فيهم واختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصارمن جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم فى التركيب اواحكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم اوبالسمع منهم (مستغن) اى برى (عن) تعلم (علم النحو) حيث لايحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع اوبالسمع (ولافائدة له) اى لذلك الشخص العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لايحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة اوالعرب (والمقصود من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما شار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى المفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انهما نائب الفاعل لقوله يعرف (ليحمل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (فيطابق كلامهم) اى كلام العرب لانه انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلوكان معرفته) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة معرفة ذات المعرب اى فلوكان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف (وتعريفه به) عطف على تفسير وهومن عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته الضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولوكان وتعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (ولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغيرما عرفه الجمهوربه (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره

باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرف ويبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ما عرفوه من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكام (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فصله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية والمعنوية (وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب واشارة ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤول المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخره) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بحذف المضاف اى الاختلاف ذات الجار (بان يتبدل) متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو وفى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء (او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجئ وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف

اوصفة عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة اوحكما) اعرابهما كاعراب اخو بهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركات) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فى قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لايكون الافى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الاخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها رفع و بعض آخر منها النصب و بعض اخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى اختلاف العوامل (بكونه) اى لكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مع انه مذكور فى كلام المصنف مطلقا غير مقيد (لئلا ينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد فى المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصور وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا اوتقديرا) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظا اومقدرا اولاختلاف العوامل اى سواء كانت ملفوظة اومقدرة (نصب على التميز) من نسبة الاختلاف الى الآخر والتميز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اى ويختلف لفظ آخره اوتقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثله قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا ، اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى وفجرنا الارض عيونا ، اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف (اى يختلف اختلاف) لفظ (و) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقال الملل هنا عند ارباب المعانى

ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز اولى لعدم التزام الحذف فيه
ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى
(والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت
بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه (او تقديرا) وهو
بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى)
بالرفع والتنوين (وفتيا) بالنصب والتنوين (وفتى) بالجر والتنوين (قلبت الياء
الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف
والتنوين فحذفت الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحرف المقدرة مثل
جاءنى ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس (والاختلاف اللفظى
و) الاختلاف (التقديرى اعم من ان يكون حقيقة اوحكما كما اشرنا اليه) اى
التعميم فى بيان الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وفسرنا بما لاح الينا فارجع اليه
(لئلا ينتقض) بغير المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة
فى حالة النصب والجر (و) بالمثنى والجمع المذكر السالم (فى قولنا رأيت مسلمين
ومررت بمسلمين) حال كونهما (مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما المثنى الاول حالة
النصب والثانى حالة الجر (او) حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلها الجمع
المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قد اختلف)
مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لمافوق الواحد (فيه) اى فى المذكور
من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (ولا اختلاف فى آخر احمد
حقيقة) نصب على التمييز لان الآخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما
فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة
(بعد الجار علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر لما سقط اقيم مقامه الفتحة
فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقديرا
(وكذلك الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة
لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد
النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه
بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها
(فان آخر المعرب فى هذه الصور) المذكورة (يختلف بالاختلاف العوامل حكما
لاحقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا
السؤال نشأ من قوله وحكمه ان يختلف الخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان
الخ صدره بالفاء كانه جواب شرط مقدر كما قررنا لك (لا يتحقق الاختلاف الا فى

آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لايتحقق ولازائدة للتأكيد (ولا فى العوامل ايضا) يعنى لايوجد اختلاف العوامل واذالم يوجد اختلافهالم يوجدالاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف فى العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركبت بعض الاسماء المعدودة الغير المسابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى اوالمعنوى فى اول الامر من غير ان يتركب قبله اوبعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرفع جاءنى زيد وتسكت عليه اوتقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) اى على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صورنالك (بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى فى تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المسابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر) يعنى غير هذا الحكم (فلولم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (فى الاخر فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلافساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذا المذكور ههنا ليس الا حكما واحدا من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث الاعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لايكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لايوجد شئ منها الادخل فيها حتى يردانه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكما من جملة احكامها كما اشار اليه الشارح بقوله (ى من جملة احكامه) بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية (ما) (اى حركة اوحرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا اوصفة) فلسبق اعرابهما وتفصيلهما (به) اى بتلك الحركة اوالحرف نبه اولا على كون ماموصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة اوالحرف لانه عرف الحركة اوالحرف على مقتضى الموصولية وقدم

الموصوفية لانهما الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التذكير اولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة والحرف لايراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لايرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اى لايراد السؤال (العامل والمقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره ولانه لايجوز ان يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظ ما الحركة اوالحرف لايراد غيرهما (ولو ابقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (خرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب والباء السببية مايكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة اوالحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب القريب) خبران اى ماله نوع تأثير فى المسبب لاتأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة اوالحروف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا اومعنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى ودارى) ونحوهما وغيرهما (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولامبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) اى الاان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب فيه) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث انه معرب) اذلوكان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ماقبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذا ضم اوفتح يلزم الثقل اوتغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله مااختلف آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الاان (المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى

عن

عن بعض لانه اذا قيل مثلا مااحسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب اوناف اومستفهم فلم تميز المعانى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى العقد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز (وكانه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حين قال) فى شرح هذا الكتاب (لبس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام العقد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن العقد) اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن العقدين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن العقد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى العقد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف آخره يعنى) المعنى اختلف آخره (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجح هذا لقرب المرجع (اوما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له (على المعانى) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسره الشارح بقوله (يعنى بها) (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق بالمعتوره بناء (على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة او المستولية عليه ويبين معناها

اللغوی بقوله (يقال اعتوروا السیٔ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه ای اخذه) ای اخذ ذلك الشیٔ (جماعة واحدة منهما) فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحدة) یعنی بعد اخذ فرد واحد وفرع منه وفی الصحاح تداولته الایدی اخذته هذه مرة وهذه مرة « بالفارسیة دست بدست کرفتن چیزی (علی سبیل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد علی ان یکون الواحد الثانی نائبا عن الواحد الاول (والبدلیة) ای علی ان یکون احدهما بدلا من الآخر (لاعلی سبیل الاجتماع فاذا تداولت المعانی المقتضیة للاعراب) ای تعاقبت (علی المعرب) ای علی محل واحد وهو الاسم المعرب حال کونها (متعاقبة متناوبة غیر مجتمعة) فی محل واحد هذه احوال مترادفة اومتداخلة علی ماسیجیٔ (لتضادها) ای لکون المعانی متضادة لان الفاعلیة تعارض المفعولیة والاضافة والاولی تعارض الفاعلیة والاضافة والثانیة تعارض اخویها لان الفاعل من حیث انه فاعل لایکون مفعولا ولامضافا الیه والمفعول ایضا من حیث انه مفعول لایکون مضافا الیه ولافاعلا والمضاف الیه من حیث انه مضاف الیه لایکون احدهما (فینبغی ان تکون علاماتها) وهی الرفع والنصب والجر (ایضا) ای کالمعانی (کذلك) ای ینبغی ان تکون متعاقبة متناوبة غیر مجتمعة لان الاسم یجب ان یکون علی حسب المسمی (فوقع بسببها) ای بسبب المعانی المختلفة اصلا (اختلاف فی آخر المعرب) لان الاختلاف السبب یقتضی اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) علی آخر المعرب واصل الاعراب مایکون بالحرکات واذا وضع اصله ففرعه اولی بالوضع لان الفرع تبع وکثیرا مایکتفی بذکر الاصل ویستغنی عن ذکر الفرع وفرعه مایکون بالحروف (للدلالة علی تلك المعانی) ای لیکون دالا علیها لانها معانی خفیة تستدعی علایم ظاهرة یستدل علیها لان الخفی یقتضی علامة ظاهرة تعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ایضا (بحیث یختلف به) ای باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانی) اللام للتوقیت ای وضع اصل الاعراب وفرعه بمکان نختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانی الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا کان اوفرعا (فی آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولی بان یکون محلا للاعراب لکونه اسبق واقدم ومایکون اسبق فهو احق واولی اوالاوسط اولی به لان خیر الامور اوساطها ولانه یکون احق لانه لم یکن فیه افراط وتفریط کما فی طرفیه اعلم ان الاخر اما ان یکون حقیقة کما فی الاعراب الحرکة وهو لایکون الافی الاخر حقیقة واما ان یکون حکما کما فی الاعراب

بالحروف فان الواقع بعدا كثرحروف الكلمة كانه الواقع بعدالكل لان الاكثر فى حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كماقيل الاسم ماانبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفة) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كمافى النكرات اوموضحة له كمافى المعارف والمخصص اوالموضح لايكون الابعد ماخصصه اواوضحه (فالانسب ان يكون الدال وهو الاعراب عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة اوحرفا (يوضح المعانى الثلاثة) الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين اوكسر الميم مع سكون العين اسم فيه ايضاوهى للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذاتغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازل فساد المعدة ولذا قال الشارح (على تقدير ان تكون الهمزة) فى اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على المعانى الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى مايسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب الاسم) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل فى الرفع والنصب وافترقا فى الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلايشكل الحمل على الانواع حيث لايقال وانواع الاعراب رفع ووجه التقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعانى المقتضية للاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والالزم الاشتراك اذ كان الدال اقل اوالترادف اذا كان اكثر

فينبغي ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمي رفعا لان الرفع في اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ورفعة مرتبته بين اخويه (ونصب) سمي به لان النصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به لانه ينتصب الفضلة من غير احتياج اليها في الكلام (وجر) سمي به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات الاعرابية) التي هي الضمة في جاءني زيد والفتحة في رأيت زيدا والكسرة في مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك والالف في اباك والياء في ابيك (ولا تطلق) لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اي قطعا سواء كانت في الاواخر اوفي الاوائل اوفي الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير وبزال (غالبا و) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) وما هذه الاسماء التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية وقد تستعمل في غيرها سواء كانت في الاواخر اولا وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات القابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر على نوع من المعاني فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت) اي علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما في الاعراب بالحركات (اوحرفا) كما في الاعراب بالحروف (علم الفاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لوكان كذلك لاكتفى ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر ودل على المقصود (اي علامة كون الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك يعجبني ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة وان الياء في قوله الفاعلية مصدرية (حقيقة) تمييز اومنصوب على انه صفة اي فاعلا حقيقيا (اوحكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) للام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة اوحكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات (الملحقات بالفاعل) لان الرفع حقيقة في الفاعل لكونه اصلا في المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضا) كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما) كخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو من انواع اعراب الاسم (حركة كانت) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (اوحرفا) كالاعراب

بالحروف (علم المفعولية) (اى علامة كون الشئ) اى الاسم وانما قال كون الشئ ليشمل مثل رأيت انهما ثم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (اوحكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (بها) فى كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخوته واسم لا لتبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كانت) اى علامة الجر (اوحرفا) (علم الاضافة) (اى علامة كون الشئ) ليدخل فيه مثل العجبنى استهسار لك عالم اى علامة كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة اوحكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لاعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحروف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف ليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت لاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) اما مبنى للفاعل وفاعله ما استكن فيه راجع الى المصنف اومبنى للمفعول وقوله (الى الحاق ياء مصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (لها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدريتن لياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صفة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص الرفع بالفاعل) وما الحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لان الرفع ثقيل) لاحتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ماهو اصل فى العمل والملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (القليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزء الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة فى الفعل المتعدى واما للازم ولفعل لمجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) لذى هو المفاعيل ولمناسبة لنصب المفعول فى الضعف (ولما لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات ثلاث والمعانى ايضا ثلاثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل الجر علامة له) ى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة

اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر البه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه ولذكره فى حكم المعرب الا انما اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل اوسماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى او قياسيا اومعنويا (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (اى يحصل بسببه) لابغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثلاثة (المعتورة) اى المستولية والواردة (على المعرب المقتضية) صفة المعانى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لماسبق انها معانى خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (فى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير و لايضاح والجار ظرف مع متعلقه صفة لجاء (جاءعامل) تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) لابغيره (معنى الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل رفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (و) فى قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممروا به (فى زيد فجعل الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانها خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاث وتارة يتركب من الحركات لفتحة وتارة بالكسرة ومن الحروف تارة بالالف وتارة بالواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه استيفاء الحركات الثلاث ولامقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن مثنى) اى تثنية (ولا جمعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه

اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية و بعض الجمع واما
بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم اذا كان مفردا غيرمنصرف
يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة اومعرفة (كزيد ورجل)
او مشتق مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع
المكسر المنصرف) (اى الجمع الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع
(سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان
اعرابه بالحروف اوالجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولاغير
منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غيرمنصرف يكون اعرابه
بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) اومع
زيادة ونقصان (وكطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين
القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون
البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين
احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات) لكونها
اخف (والاعراب فيهما) اى فى هذين الوجهين (بالحركة) كما سيأتى (والثانى) انه
(اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان
يكون) الاعراب فيهما (بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال
الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولايكون على النقصان
(و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما
مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يتم ناقصا
ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمهما على سائر الانواع (فالاعراب فيهما)
فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة)
الجار والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة
نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم
مجرورا واجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب)
اى حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) اما معطوف على قوله بالضمة رفعا
لكونه اصلا اوعلى قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال
كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على
الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله
حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال
من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا اومنصوبا
او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) رفع رفعا ونصب

نصبا وجرا والجملة حال بتقدير قد اوالضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى زيد) بالضمة حالة الرفع (ورأيت زيدا) بالفتحة حالة النصب (ومررت بزيد) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى رجل ورأيت رجلا ومررت برجل (و) القسم (الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى رجال وطلبة ورأيت رجالا وطلبة ومررت برجال وطلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط وهو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة اومذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات اوغير صفة مثل زينبات وسجلات (احترز به) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم) حاله اوسيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع اوحال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (جرا) اى حالة الجر ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتر وتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية لنصب الجر فى الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات)

وز ينبلت بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وز ينبلت بالكسرة جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وز ينبلت بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا و ترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسر وهو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبره (رفعا) (والفتحة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فاخر فيه) اى فى غير المنصرف متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره اشبه الفعل باعتبار انه غير حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) رفعا (ورأيت احمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك (جرا) ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما اوناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلاثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ماسيذكر فقال (واخوك وابوك وحوك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر (الذى يستهجن) مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اما فى الذات (كالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فى (الصفات الذميمة) اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اما فى (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (واوية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله انه واوى اويائى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف الى آخره واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها اما غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لامه هاء اذ اصله فوه) بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشئ الى اصله حذفت

الهاء نسيا كما حذف الواو فى البواقى وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك (وذو مال) وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه (وهو لفيف مقرون) وهو ما كان عينه ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واو وفى لامه واوا خرى مثل سوو (اذ اصله ذوو) وحذفت العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف فيقال ذومال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقى على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسر فى حالة الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الكاف) يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه) اى ذو (لا يضاف) الى شئ (الا الى اسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءنى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذومال ولاجل هذه العلة كان ذو لا يضاف الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف والى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الهاء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) اى حالة الرفع (والالف) (نصبا) اى حالة النصب (والياء) (جرا) اى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا الاعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذ مصغراتها معربة بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم تكن صحيحة فى نفسها كدلو وظبى (نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا فى كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل ما مر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (وموحدة) عطف على مكبرة اى يكون

اعرابها

اعرابها کذلک حال کونهـا موحدۃ اسم مفعول ایضا من باب التفعیل (اذالمثنی) منهـا (والمجموع) صحیحـا اومکسرا (منها معرب باعراب التثنیـة) یعنی بالالف رفعـا والیاء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فیکون الواو فیهـا متروکا نحو جاءنی اخوک ورأیت اخـویک ومررت باخو یک (و) باعراب (الجمع) ان کان صحیحا یکون اعرابه بالواو رفعـا نحو جاءنی ابوہ والیاء المکسو رما قبلها نصبا وجرا ویکون الالف متروکـا نحو رأیت ابین ومررت بابین وان کان مکسرا یکون اعـرابه بالحرکات بالضمة رفعا والفتحة نصبـا والکسرۃ جرا نحو جاءنی اخوۃ و رأیت اخوۃ ومررت باخوۃ (وانمـا لم یصرح) المصنف (بهـذین القیـدین) مع انهما قیدان لازمان (اکتفاء بالامثلة) لان الامثـلة وردت مکبرۃ وموحدۃ ولکون استعمالها مصغرۃ اوتثنیـة اوجمعا اقل والاقل لاحکم له ولان تثنیتهـا وجمعها صحیحا ومکسرا یعلم من اعراب المثنی والجمع الصحیح والمکسر فلاحاجة الی ذکرہ ههنـا (و) (مضافة) عطف علی قوله موحدۃ اومکبرۃ (لانها) ای لان هذه الاسمـاء (اذا کانت مکبرۃ وموحدۃ ولکن لم تکن مضافة اصـلا) یعنی لاالی الیـاء ولا الی غیرها بل کانت مقطوعة عنها غیرذوفانهـا لاتقطع عنهـا (فاعرابها) حینئذ (بالحرکات) یعنی بالضمة رفعا والفتحة نصبا والکسرۃ جرا لکونهـا مفردۃ منصرفة (نحوجاءنی اخ ورأیت اخا ومررت باخ فینبغی ان یکون مضـافة) لیکون اعرابها بالحروف (ولکن) تکون مضـافة (الی غیر یاء المتکلم) (لانهـا اذا کانت مضافة الی یاء المتکلم فحالها) عند الاضافة الی الیاء (کحـال سائر الاسماء المضافة الیها) ای الی الیاء یعنی اذا اضیفت هـذه الاسماء غیرذو الی یاء المتکلم تکون معربة بالحرکة تقـدیرا عند المصنف لانها حینئذ تکون من باب غلامی وتکون مبنیة بنـاء عارضا عند بعض فیکون حینئـذ اعرابهـا محلا (ولم یکتف فی هذا الشرط) ای فی الاضافة الی غیر یاء المتکلم (بالمثـال) کما اکتفی فی القیدین الاولین به اعنی فی حال کو نهـا مکبرۃ و موحدۃ (لئـلا یتوهم اشتراط اضا فتهـا) ای اشتراط اضافة الاسماء الستـة غیرذو (بکونها) ای اضافة (الی الکاف) متعلق بالاضافة یعنی اذا اکـتفی فی هذا الشرط ایضـا بالمثـال یتوهم ان یکون اعراب هذه الاسمـاء بالحروف مشروطا باضافتها الی الکاف یعنی اذا اضیفت الی الکاف یکون اعرابهـا بالحروف والا فلا کما کانت مکبرۃ وموحدۃ ولیس کذلک بل یکون اعرابهـا بالحروف اذا اضیفت الی غیرالیاء سواء کان ذلک الغیر ضمیرا اوظاهر انحو اخوک واخوہ واخو زید واخو رجـل (وانما جعل اعرا ب هذه الاسماء) ای الاسماء الستـة (بالحروف) متعلق بجعل لیکون توطئة لجعل اعراب المثنی والجموع علی حدته بالحروف (لانهم)

ای النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنی وجمع المذکر السالم بالحروف) احترزبه عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذکر المکسر لان اعرابهما لایکون بالحروف الا بالحرکة ناقصا او تاما (ارادوا ان یجعلوا اعراب بعض الآحاد ایضا) ای کالمثنی والجمع الذی علی حدة (کذلک) ای بالحروف (لئلایکون بینهما) ای بین المثنی والجمع المذکر ای لئلایقع بسبب کون اعرابهما بالحروف بدهما (وبین الآحاد) جمع احد کفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) یعنی اذا جعل اعراب جمع الآحاد بالحرکة بحیث لم یجعل اعراب فردمنها بالحروف ناقصا وتاما والحال جعل جمع اعراب المثنی والجمع علی حدة بالحروف یکون بین الاصل الذی هو الآحاد وبین الفرع الذی هو المثنی والجمع لان المثنی فرع لواحد بمرتبة والجمع فرعه ایضا بمرتبتین اجنبیة ونفرة تامة یعنی یکون احدهما اجنبیا للآخر وذا غیرجائز فلزم ان یجعل اعراب بعض الآحاد بالحروف لیکون نوطئة لهما ولیقع فی ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فیهما) (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود یحصل باقل منها او اکثر (لان اعراب کل واحد من المثنی والمجموع) علی حدة (ثلاثة) یعنی اعراب المثنی ثلاثة الرفع والنصب والجر وان استوی الاخیران فی الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وکذا اعراب الجمع الذی علی حدة ثلاثة باعتبار المحل وان کان تلک الاستواء یوجد فیه ایضا (فجعلوا) ای فوضعوا (فی مقابلة کل اعراب اسماء) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشی لایخفی ان هذا الوجه فی غایة الضعف والاقرب منه ان یقال المعرب بالحروف فی الفرع والملحق به ستة المثنی وکلا وثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فی مقابلة کل فرع اصلا انتهی بل الاقرب ما ذکره الشارح لان القیاس الی المحال اولی من القیاس الی الفرع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان یکون فی مقابلة کل اعراب اسم ولم یختاروا غیرها (لمشابهتها المثنی) ای لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنی دون غیرها (فی کون معانیها) ای معنی کل واحد منها (منبئة) ای مستلزمة (للتعدد) یعنی یستلزم کل واحد منها ذاتا آخر کالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وکذا غیرها من ان ذو یستلزم اسم الجنس والهن الشیٔ المنکر المستهجن ذکره والفم یستلزم الشفتین (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولی مقتضیة لاختیار هذه الاسماء للاعراب بالحروف من بین الآحاد والاوجه لقول من قال وهذ لایستقیم لان الابن والولد والوالد والام والقریب الی غیرذلک منبئة عن التعدد لانها وان کانت کذلک لکن لیس فی اواخرها حرف صالح لان یقوم مقام الحرکة (صالح للاعراب فی اواخرها) وذلک الحرف فی الاربعة الاول لام الکلمة التی حذفت

حال الافراد وكذا فی نوفی الاصح واما فی فم فعین الفعل لان اللام حذفت منه نسیا الاان عند الرضی عین الحروف وعند المصنف بدل من العین واللام لان الاعراب لایکون من اصل الکلمة (حین الاعراب) ای وقت وجود الاعراب فیها بالفعل یوجد ذلک الحروف (تماما) لاقیاسا دون حال غیر الاعراب لکن بشرط الاضافة الی غیر الیاء فتشبه تلک الحروف الاعراب فی الطریان والتغیر فیتقوی المشابهة لکونها من جهتین (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف الیه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشئ ای المحذوفة الاواخر (کیدودم) فان اصلهما دمو بالواو ویدی بالیاء حذفت اللام نسیا فبقی دم وید (لانه لم یسمع) مبنی للمفعول (فیها) ای فی الاسماء المحذوفة الاواخر غیر الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء کانت مضافة الی یاء المتکلم اوالی غیرها ومقطوعة عن الاضافة حیث یکون اعرابها بالحرکة فی کل الاحوال (و) الثانی من الاقسام الثلاثة التی کان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره یاء وترک فیه الواو فکان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوی فیه نصبه وجره فی حرف (المثنی) (ومایلحق) من لحق (به) (و) (هو) اثنان احدهما (کلا) (و کذا کلتا) وهو مؤنث کلا واختلف فی الف کلا انه فی الاصل واو کعصو فقلبت الفا لتحرکها وانفتاح ماقبلها اویاء کرحی قلبت کذلک والاکثرون علی الاول لکونها مکتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تکتب الفا کالعصا واذاقلبت عن الیاء تکتب یاء کارحی للفرق بین الالفین (ولم یذکره) یعنی لم یذکر کلتا مع انه ملحق به ایضا (لکونه فرع کلا) وحکمه حکمه فیکون من قبیل الاکتفاء بذکر الاصل عن الفرع لاشتراکهما فی الحکم والتاء فی کلتا بدل من الالف فی کلا والالف للتأنیث کالف حبلی لان علامة التأنیث یجب ان تکون فی الآخر (مضافا) ای حال کون کلا او کلتا مضافا) ای کل واحد منهما مضافا (الی مضمر) لا الی مظهر سواء کان المضمر غائبا اومخاطبا اومتکلما مثل کلاهما وکلاکما وکلانا بشرط ان یکون الضمیر مثنی اوفی معناه کالاخیر لان الاغلب فیه ان یکون تأکید للمثنی نحو جئنا کلانا جئتما کلاکما وجاءنی الزیدان کلاهما ویستعمل ایضا بلا تأکید نحو کلاکما جئتما وکلانا جئنا (وانما قیدبذلک) ای بقوله مضافا ولم یطلقه (لان کلا باعتبار لفظه مفرد) لانه لیس فی آخره علامة التثنیة من الالف والیاء ولاعلامة الجمع ایضا وهو ظاهر فیکون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنی) لان معناه تکرار اوالواحد یعنی اثنان (فلفظه یقتضی الاعراب بالحرکات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما کان کذلک یکون اعرابه بالحرکة لکن فی آخره الف

مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لاتقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لماسبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها الدال على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى عبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا ضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه وذلك الاسم الظاهر دل على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لابنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا وكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى لانه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لايمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لاتقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لايضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (مثل جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لماسبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لماسبق ايضا (واعرب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيدا نحو جاءنى الزيدان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيد ان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت با) لزيدين (كليهما فلذلك) اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احترز عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لماسبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كما ان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتا) بالهمزة فى اوله "وثنتان" بدونها لكونهما مؤنث اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنة واثنت ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون اوالياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان

و

وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناهما معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بهما) اى بالتثنية فاخذت حكمهما في الاعراب لان مشابهتهما التثنية في الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابهما مثل اعرابهما (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هي له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة ماقبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى في حالة النصب والجر الا انها في الثانى اصالة وفى الاول تبعا وجملا (كما سيجئ) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التى اعرابها بالحروف مارفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه لجمع اولا بل جمع اهذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لايكون افعل فعلاء ولافعلان فعلى ولايستوى فيه المذكر والمؤنث ولايكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون او بالياء والنون) سواء كان مفردا مؤنثا او مذكرا سالما اومغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا لكن) اى الا انه (يجمع بالواو والنون) او بالياء والنون وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ماالحق به اثنان احدهما (اولوا) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجار فى النصب والجر (جمع ذولا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه (سماعا) لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (الاسبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كما لا يخفى لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرد اولوا وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو

ونون او ياء ونون دلالة على مافوق الاثنين وليس اولوا وعشرون كذلك لان اولوا موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذلم يأت اول في المفرد لي هذا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة ولو كذلك فيل لواو في ولو في معرض التغيير لانه يتغير والمتغير لا عبار له وقد م ولو على عشرون لانهما دخل في الجمع منه لان لها مفرد وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لوكان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح طلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير لعشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح اطلاقه على ثلاث مراتب العشرة (لانه) اى التسعة (ثلاثة مقادير الثلاثة) واقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك مدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين وثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (الموقى) اى العقود الباقية وهي اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولاتسعون ليس جمع تسعة والا لصح اطلاق اربعون على اثني عشر لانه ثلاثة مقادير لاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كان عشرون لايكون جمع عشرة ولاثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعني على معنى معين بلا زيادة ولانقصان (ولاتدل في الجموع) اى ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما ومكسرا مذكرا او مؤنثا وقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل ليكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع لحقت به واعربت باعرابه كما لحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى في حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى في حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعني كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهي اولوا وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا للواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بقرينة ومحتاج اليه (والجمع) ايضا

فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هواليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان كل واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركات) فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلاثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلاثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركب صارت حروف الاعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء هذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بما طف واحد (ثلاثة) امابالرفع اوبالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منهما اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (وثلاثة) منهما كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف على المحال (فلوجعل اعراب كل منهما بهذه الحروف الثلاثة) يعنى لوجعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذاقيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان اوجماعة وداخلهما (ولوخص المثنى بها) يعنى لو عطيت هذه الحروف المثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق يأخذ لا ماهو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولوخص المجموع بها) يعنى لو عطيت هذه الحروف الجمع لكونه اشرف منهما لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف مما يأخذ ماهو الاقوى وعلى هذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلااعراب) لان الجمع قداخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حرف وكل واحد منهما غير فاقد التوزيع والتقسيم ليقع كل بماوقع

فی قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة لئلا یلزم الالتباس اوالخصوص (علیهما)
ای علی المثنی والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فی المثنی) یعنی اعصوا
الالف ذلك المحل لکون الالف اخف لانهاساکنة دائماومرکبة من الفتحتین وبقل
المثنی لعمسومه (لانه) ای الالف (اضمیر المرفوع للتثنیة فی الفعل نحو یضربان
وضربا) قدم المضارع لکونه فی صدد الاعراب فقبس الاسم علیه لجعل الالف
علامة الرفع فی تثنیته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو
علامة الرفع فی المجموع) لان الواو حرف ثقیل لتولده من الضمتین والجمع
خفیف لاختصاصه بذکور العقلاء و (لانه) ای الواو (لضمیر المرفوع
للمجموع فی الفعل نحو یضربون وضربوا) فحمل الاسم علیه وجعل الواو
علامةالرفع فی جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقی حرف واحد مع المحال
الاربعة وهی نصبهما وجرهما والحرف البقی الیاء (وجعلوا اعرابهما) ای
المثنی والجمع (بالیاء حال الجر علی الاصل) لان الیاء اخت لکسرة التی هی الجر ولان
الیاء متولدة من الکسرة فکان الجر اصلا للیاء فوقع الالتباس (وفرقوا بینهما)
لدفعه (بان فتحوا ماقبل الیاء فی التثنیة لخفة الفتحة وکثرة لتثنیة) بالنسبة الی
الجمع (وکسروه) ای ما قبل الیاء (فی المجموع لثقل الکسرة وقلة المجموع)
بالقیاس الی التثنیة ولماسبق ان التثنیة اکثر فی الاستعمال والجمع اقل فیه ولم نعکس
القضیة للتعادل بینهما (وحملوا النصب علی الجر) ای حملوا نصب کل واحد
منهما علی جرهما وجعلوا اعراب نصبهما کاعراب جرهما (لاعلی الرفع)
یعنی لم یحملوا نصبهماعلی رفعهما وجعلوا حالة النصب فی المثنی بالالف
وفی الجمع بلواو مع ان الحمل علیه اولی لکونه عمدة فی الکلام ومقصودا (لمناسبة
النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) ای فی
وقوع (کل منهما) ای من النصب والجر ای مافیه احدهما (فضلة فی الکلام)
ولانه اسبه فی المحل ولمساکلة کل واحد منهما فی الکتابة والکنایة نحو رأیتك
ومررت بك (ولمافرغ) المصنف (من تقسیم الاعراب الی الحرکة) التی هی الاصل
فیه لماسبق (والحرف) الذی هوالفرع فیه کمامر ایضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما
اختلف آخره به واراد بلفظ ما الحرکة اوالحرف اوصریحا بقوله بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والکسرة جرا والواو والالف والیاء (و) فرغ ایضا من (بیان
مواضعهما) ای مواضع الاعراب بالحرکة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة)
المامر ان الاعراب بالحرکة ثلاثة انواع مااستوفی فیه الحرکات الثلاث ومانزك فیه
النصب ومانزك فیه الجر وایضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلاثة ماوجد فیه
الحروف الثلاثة ومانزك فیه الالف ومانزك فیه الواو (شرع) جواب لما (فی بیان

مواضع

مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اي تقسيم الاعراب (اليهما) اي الى اللفظي والتقديري (فيما سبق) في بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا اوتقديرا (ولما كان التقديري) سارية اي وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم و يكون ايضا ايسر موقعا للفه لان الاعراب التقديري لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو مقدم على الكل (سار اليه) اي بين الاعراب التقديري (اولا) اي قبل ان يبين الاعراب اللفظي (ثم) اي بعد بيانه التقديري (بين ان اللفظي ماعداه فقال) (التقدير) معرفا بلام العهد الخارجي (اي تقدير الاعراب) فاللام في عبارة المصنف في اشارة الى المعهود اوعوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثاني مذهب الكوفية والمشهور انما هوعلى الاول (فيما) (اي في الاسم المعرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ماموصولة على كونها موصوفة بدليل الكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذي) (تعذر) (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) فيه اشارة الى ان الصفة لابدلها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اي تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واستتر في الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اي امتنع ظهوره في لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اي في الاسم المعرب الذي امتنع ظهور الاعراب في لفظه (وذلك) اي تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ الاسم المعرب واقع (اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل الحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما في الاسم المعرب بالحركة الذي) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (في آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى اومنقلبة عن واو و ياء مثل عصا ورحى ومااشبه مثل ذكرى (وسواء كانت) الالف (موجودة في لفظه) كالف التأنيث والف المنقلبة (كالعصا) ورحى المعرف (بلام التعريف) ومحذوفة بالتنوين (كعصا ورحى وفتى (بالتنوين) في الكل (من الالف المقصورة) قيد به لانها ان كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا سواء كانت كسراء وممدودة كحمراء ورداء وكساء (في الصورتين) اي في صورة كون الالف محذوفة في التنوين كعصا ومذكورة كالعصا (غير قابلة للحركة مطلقا) فتحة كانت وضمة وكسرة اعرابية كانت اوبنائية لان الالف لوحاولت تحريكها لخرجت من جوهرها وانقلبت حرفا آخر يعني همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا ولم تقبل حركة فلاتقبل الاعراب لفظا

فیکون اعرابه تقدیریا لان الاصل اذا تعذر یعمل بالفرع (و) الثانی باب غلامی مفردا کان اوجمعا بعد ان کان اعرابه بالحرکات لفظا ثم اضیف الی الیاء ولذا قال الشارح (کما فی الاسم المعرب بالحرکة) لفظا وهو الاسم الصحیح او الملحق به کما سیجیئ (المضاف الی یاء المتکلم نحو) (غلامی) وداری ودلوی وظبیی احترز عن باب عصا لانه لبس فی کونه معربا خلاف احد واما باب غلامی ففیه خلاف ولذا قال الرضی اعلم ان باب غلامی مبنی لاضافته الی المبنی وخالفهم المصنف لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق لیدل اعرابه فی نحو غلامه وغلامك ومن این لهم ان الاضافة الی المبنی مطلقا سبب البناء لی هنا کلامه (مانه) ای الشان (لما استغل ما) ای حرفا کان (قبل یاء المتکلم) کالمیم مثلا (بالکسرة) حین اضیف الاسم المعرب الی الیاء (للمناسبة) ای لیناسب حرکة لیه بان یکون کسرة (قبل دخول العامل) علی ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضی العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحرکة لازمة وهی الکسرة والعامل انما یعمل اذا وجد المحل فارغا غیر مشتغل بحرکة ویکون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل علیه) ای علی ماقبل الیاء المشتغل بالکسرة اللازمة لاجلها (حرکة اخری) والحال انه لابد منها (بعد دخوله) ای بعد دخول العامل (موافقة) بالرفع صفة لحرکة او بالنصب حال منها نکرة مخصصة (لها) ای الکسرة فی حال کون العامل جارا (او مخالفة) عطف علی موافقة فی حال کونه رافعا اوناصبا لان فی الاول یلزم اجتماع الکسرتین کسرة لعامل وکسرة البناء لان الکسرة قبل دخول العامل بنائیة وفی الثانی یلزم اجتماع الضمة مع الکسرة او الفتحة معها والکل محال وهو ظاهر ولایمکن ان تجعل هذه الحرکة اعرابا لانها مقتضی الیاء وهی مقدمة علی العامل فلایمکن ان تکون اثر العامل والالزم ان یکون العامل لتحصیل الحاصل کذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب الیه بعض) تنکیره للتحقیر کانه لایعتد بقوله ولذا لم یصرح باسمه (من ان) بیان لما (اعراب مثل هذا الاسم) ای الاسم المعرب بالحرکة لفظا اذا اضیف الی الیاء (فی حالة الجر لفظی) خبر ان (غیر مرضی) خبر المبتدأ عند المصنف لان الکسرة التی فیماقبل الیاء قبل العامل ثابتة لاجل الیاء وبعده یجب ان تکون اعرابیة وبینهما منافاة لان الثابتة لاتکون اعرابیة وبالعکس ولان تلك الکسرة حصلت قبل دخول العامل فلایجوز ان تکون اثرا له لانه یکون تحصیل الحاصل ولذا قال (مطلقا) ای فی الاحوال الثلاث لا فی الحالین فقط الرفع والنصب (یعنی کون الاعراب تقدیریا فی هذین النوعین) ای فی باب عصا وباب غلامی (من الاسم المعرب انما هو) ای لیس الاعراب التقدیری الا (فی جمیع

الاحوال

الاحوال) یعنی فی حال الرفع والنصب والجر (غیر مختص) خبر بعد خبر او حال
من الضمیر المستکن (ببعضها) ای ببعض الاحوال بان کان باب غلامی فی حال
الرفع والنصب تقدیریا لا فی حال الجر قوله مطلقا هذا التعمیم وان کان مخصوصا
بالثانی الا ان الشارح عمم الاطلاق لیهما لمناسبة الاستراک فی حال کون اعرابهما
تقدیریا للتعذر لانه لاخلاف لاحد فی کون الاعراب تقدیریا فی باب عصا فی جمیع
الاحوال لان آخره الف لا یقبل الحرکة بخلاف باب غلامی فان فیه حرکة ظاهرة
(او استثقل) مبنی للفاعل (عطف علی قوله تعذر ای تقدیر الاعراب فیما تعذر او
تقدیر الاعراب ایضا (فی الاسم) المعرب ولم یقیده بالحرکة لان تقدیر الاعراب
للاستثقال یجری فی الاعراب بالحروف ایضا بخلاف تقدیر الاعراب للتعذر فانه
مختص بالاعراب بالحرکة ولم یقیده ایضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فی کون
الاسم معربا و کتفاء بما ذکره فی قسیمه (لذی استثقل ظهور الاعراب فی لفظه)
ای لفظ الاسم المعرب (وذلک) ای تقدیر الاعراب للاستثقال واقع (اذا کان
محل الاعراب) وهو الحرف الاخیر حقیقة و حکما (قابلا للحرکة الاعرابیة)
لکونه اقوی من الالف بخلاف تقدیر الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمه لیس
بقابل للحرکة فضلا عن قبول الحرکة لاعرابیة لکونه لفظا او تقدیرا (ولکن) ای الا
انه (یکون ظهوره) ای ظهور الاعراب (فی اللفظ) ای لفظ الاسم المعرب (ثقیلا
علی اللسان) للزوم الخروج من الکسرة الی الضمة فی حال الرفع فی جاءنی قاضی
واجتماع الکسرتین فی حال الجر فی نحو مررت بقاضی لکون ماقبل اللام مکسورا
وهذا القسم ایضا سیئان احدهما الاسم المنقوص بالواو و بالیاء المکسور ماقبلهما
یعنی ما استثقل فیه الرفع والجر وهو (کاف الاسم) المعرب (الذی فی آخره یاء)
حقیقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مکسورة ما) ای الحرف الذی
(قبلها سواء کانت) تلک الیاء (محذوفة بالتقاء الساکنین) وسواء کان ذلک
الاسم مفردا (کقاض) (او) جمعا مکسرا مثل جوار ودواع (غیر محذوفة)
کما اذا کان الاسم معرفا باللام (کالقاضی) والجواری ولدواعی (رفعا وجرا)
(ای فی حالتی الرفع) نحو جاءنی قاض ولقاضی (والجر) نحو مررت بقاض
و بالقاضی (لا) ای لا یکون الاعراب فیه تقدیرا (فی حالة النصب) نحو
رأیت قاضیا والقاضی بالنصب ونحو قوله تعالی ۰ اجیبوا داعی الله (لاستثقال
الضمة والکسرة علی الیاء) وذلک محسوس لضعف الیاء ونقل الحرکتین
علیهما مع شرکة ما قبلها بحرکة ثقیلة اما ثقل الضمة علیها فلعدم الجنسیة
بینهما و بین الیاء ولانها اقوی الحرکات واما ثقل الکسرة وان کان بینهما

بمجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة
ما قبلها لان الشئ اذا كسر يثقل و لذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع
حركات (دون الفتحة) يعني ان الفتحة لكونها خفيفة وجزء الالف لا تكون
ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال النصب في ذلك الاسم
لفظيا لا تقديريا (و) الثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا الى
الياء فرفعه وحده مقدر لا نصبه و جره (نحو مسلمي) عطف على قوله
(كقاض) باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيه ما كان
اعرابه تقديريا بالحروف في الاحوال الثلاث او في حال الرفع فقط كما في الاسماء الستة
اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما
سيأتي وقال المحشي يعني ان غرض المصنف بتكثير الامثلة في هذا التقسيم
بيان انه قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاستيفاء اقسام
المستثقل فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكرها انتهى (يعني تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لا نصبا لما مر
(وقد يكون في الاعراب بالحروف) مطلقا كما في الاسماء الستة اذ اضيفت الى
اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا في الاحوال الثلاث او رفعا فقط
وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمي) وفي التثنية
و قد سبق (بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه) اي تقدير الاعراب للتعذر
(مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان حروف
الاعراب لا تكون الا ساكنة وتقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل
الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس الكلمة اولا وما قبل ياء المتكلم
فتنافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح بقوله (يعني تقدير
الاعراب) للاستثقال (في نحو مسلمي) في الجمع المذكر السالم اذا اضيف
الى ياء المتكلم (انما هو) اي لا يكون فيه الا (في حالة الرفع فقط دون) حال
(النصب والجر) لما سيأتي ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء
اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه في حال
الرفع لتغيير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي
بسقوط النون) اي نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو
والنون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التي هي علامة رفع (والياء) التي
هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد
للادغام (فانقلبت الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغم
الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم

لان الادغام اخف من فكه (وكسرما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل
التخفيف من جهات ثلاث قلبت الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ما قبلهما
لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق
علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لاحقيقة ولاحكما فثبت ان الواو التى
هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة
فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومررت
بمسلمى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن
حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة
ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء)
لان المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار
للملفوظ فيكون حرف اعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا
(وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب
والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل
قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولاقى ساكنا ولذا قال الشارح
(فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم) الا ان المصنف
لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى ولذا ذكر مسلمى على وجه التمثيل بان قال
نحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لما سقط حروف
الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام
فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب)
يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار)
الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت
تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو والياء يتحملا الحركة
ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس
الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الالف فيه كانت واوا
لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركهما وانفتاح ماقبلها
(واللفظى) (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل
والضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول
كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا
اى الاعراب المقدر به كما ان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف
الياء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عداما ذكر)

اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد ان ضمير ماعداه راجع الى قسمى
التقديرى المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر والقياس فيماعدا هما بصيغة التثنية
حتى يرجع الضمير الى القسمين (ماتعذر فيه الاعراب اواستثقل فيه ولما ذكر)
المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مر بين
بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير
المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف
اقل) لانه فرع المصنف ولانه يحتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم
مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف
لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف
المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون
ما عداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا
اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعداه لفظى ولذا قال واللفظى
فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث
والمنصرف فيما عداه كما قال فى تقديره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير
المنصرف وهو مافيه علتان اوواحدة منهاتقوم مقامهما بان المنصرف ماعداه
بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف)
مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبد الله علما (ما) خبر
مبتدأ (اسم معرب) جعل ماموصوفة لان الاصل فيه التنكير ولان
هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين
كونها موصولة لوضوح امره لانه قد مر غيرمرة ووصف الاسم بقوله
معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له لا غير
لان المبنى لكونه مبنيا لايوصف باحدهما (فيه) اى فى الاسم المعرب (علتان)
مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الستة المبتدأ
والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى يعمل
فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى
الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ اوفى الدار زيد وما
فى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لاضبط قابل (باجتماعهما)
اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيذكرها فى تأثير
كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (ما)
هومنع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثروهوقوله وحكمه ان لا كسر
ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل)

(تسع) التنكير ههنا فى مقام العهد اذالتسع معهودة فيما بينهم لكنه اورده به للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذاقوى وكل يليق ان يقوم مقام اثنين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اى فى مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرهما) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غيرالمنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم المعرب سببا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة واحدة منها تقوم مقامهما الخ (وهى) مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع مافى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعدالربط (لاكل واحدة منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لاالى العلل لان كل واحدة منها علة لاعلل (لا يصح الحكم) بقوله عدل ووصف الى آخره (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور) التسعة حاصله هنا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لابكل واحد منها مثل قول المصنف فيماسبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى الجزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) (عدل) لقدبالغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل مالاكل عدل وهو العدل الذى لايكون علة البناء اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف و للام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب) (والعدول) الواو للاستيناف يعنى هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة و للاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن الشعرى)

يعني لو يجئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثاني انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلابد ان يكون الثاني كذلك فلزم ان يجئ ثم بدل الواو حتى لايكون الثاني انقص من الاول (لاشئ آخر) فلفظ لا ههنا عاطفة وشئ آخر اما مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لمجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله و اعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لالشئ آخر وقال المحشي العصام كلمة ثم للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله ومابعد الثانية ادنى رتبة لانه لايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون المندرج في الاولى من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون في اعدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريب) (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المفيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اي تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل اعني) بقوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذي الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حال (او) قوله الف (مبتدأ) تخصصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال من الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما يجئ ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثاني (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اي كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لايفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اي لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبني للمفعول من التعبير (عنهما) اي عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال لالفي التأنيث في حمراء وصحراء الفا التأنيث مع ان الالف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قلت لوصيفهم في جميع المواد

الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولولم تكن زائدة لقال الواقي مادة الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انهما زائدة لا اصلية (ولوجعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذي الحال لما سيجيء في انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين (ولظرف) اعني من قبلها ظرفا لغوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي ولوجعل الظرف اللغو متعلقا بالزيادة (واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لولم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقدم اي على النون (في هذا الوصف) اي في وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبني للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اي حال كونهما مجتمعين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعني صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما فقط (وهذا) اي هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اي مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيد راكبا من قبله اخوه مثله) اي هذا القول (يدل) وصف (على اشتراكهما) اي اشتراك زيد واخيه (في وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (في) وصف (هذا الوصف) اي في وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اي قوله من نظم العلل التسع في هذين البيتين (وهذا القول تقريب) يعني ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اي للعلل التسع (الى الحفظ) اي حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اي الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اي الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبر ان في قوله قولنا بان (تقريبي) خبر لقوله او القول اي حكم مجازي بعلاقة الجزئية (لا تحقيق) اي لا حكم حقيقي هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان

كل واحد (اذا اعلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة كون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لاتؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال العلة فى الحقيقة اثنان (او القول) اى الحكم (بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها الى الصواب) اى جعلها قريبة الى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيها ثلاثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عددها فى البيتين كذلك (وقال بعضهم انها اثنان) غالبا لان العلة الملزومة (عدم الصرف غالبا اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب اللباب (انها احدى عشرة) من حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الف التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوساطها حيث لا افراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمرو) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لدفع الفساد (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر

(الى قسمي لتأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمي التأنيث (المعظى) بدل من القسمين (و) لتأنيث (المعنوى) اوخبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال العجمة) ومثل (مساجد) (مثال الجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال التركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدتين فى لعلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (احمد) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى ان لاكسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين اوالواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسنداليه والمسند والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه اومن حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيد بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما آخر لكن لامن هذه الحيثية (ن) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين سيجئ تفصيله (لا) لنفى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لالنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لااله الاالله والجملة خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لابالتبع للتنوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من آواعد لكن جره فتح والفتح الذى فى باحمد عمل الجر لامحالة (ولاتنوين) عطف على الكسر وفيه خمسة وجه لان التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحد منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ماسيجئ وذلك اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين اوالواحدة القائمة مقامهما اوحكمه ان لاكسر فيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان كل علة من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان منهما (وعلة) واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم

(فرعيتان) حقيقة اذا كان فيه علتان منهما اوحكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فبنبه) ذلك الاسم (افعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواهاان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء اعني يكون معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبني مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فأخذ عمل الافعال التي كان هو في معناها ان كانت متعددة فمتعدد وان كانت لازمة فلازم ولايبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادناها ان لايشابه الاسم الفعل لفظا ولا معنى ايضا معناه فلا تكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا عن اصل بوجود شئ فيه كان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة بناء فيه ولا عملا لغاية ضعفها فلايبنى الاسم ولايعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لاكسر فيه ولاتنوين (من حيث انه) اى الفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعاله (احدبهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لسبق ان الفعل عرض لا تقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الاذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه سواره ولا يثنى ولايجمع ولا يذكر ولايؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث انه ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغيرذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لابدله من اصل فصار المصدر اصلاله لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم اشتمل على الفرعيتين حقيقة اوحكما شابها الفعل (فقد منع منه) اى من الاسم المشابهة (له الاعراب المختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا اوتقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ما سيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرفاين اعرابيهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم في الاسمية وتقررها حيث لم يشبه مبني الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة

اعراب

اعراب غیر المنصرف فمنع منه التنوین مطلقا والمراد ههنا هذا المعنی لان المراد بالتمکن التنوین الذی علی التفسیر الاول (وانما قلنا) فی بیان علة قوله وحکمه ان لا کسر ولا تنوین (ان لکل علة) من العلل التسع سواء کانت ناقصة لا تؤثر وحدها اوتامة تؤثر وحدها (فرعیة لان العدل) ای المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول عنه علی حالته الاصلیة (والوصف فرع الموصوف) یعنی تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل فی العوارض ان یکون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنیث) لفظیا کان اومعنویا (فرع التذکیر) فی کونه مجردا عن زیادة التاء فی الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذکر وفرعیة المؤنث بقوله (لانک تقول) فی المذکر (قائم) مجردا عن زیادة التاء (ثم) تزید التاء للفرق بین المذکر والمؤنث وتقول (قائمة) فتکون صیغة قائمة مع زیادة التاء فرع صیغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذکر فی التخلیق ایضا وهو ظاهر ایضا (والتعریف) بانواعه (فرع التنکیر) لان الاسم وضع اولا نکرة ثم یعرضه التعریف بدخول اللام اوبالاضافة اوغیر ذلک والعروضه یقبل الزوال وما یکون عارضا فرع لما لا یکون کذلک ولذا قال الشارح (لانک تقول رجل) بالتنکیر لانه اصل لعدم احتیاجه الی شیٔ (ثم) تزید اللام علیه وتقول (الرجل) وهو فرع لاحتیاجه الی اداة التعریف (والعجمة فی کلام العرب فرع العربیة اذا الاصل فی کل کلام) عربیا اوعجمیا (ان لایخالطه لسان آخر) ای ان کان الکلام عربیا فالاصل فیه ان لایخالطه لسان عجمی وان کان عجمیا ان لایخالطه لسان عربی فتکون العربیة اذا کان فی کلام العجم فرعا له (والجمع فرع الواحد) لانک تقول رجلا رجلان رجال فیکون الجمع فرع الواحد بمرتبتین (والترکیب فرع الافراد) لانک تقول بعل بک ثم ترکب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبک (والالف والنون) سواء کانا فی الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سکران (الزائدتان) لانهما من حروف الزوائد وحروفها الیوم تنساه (فرع مازید) بالافراد لکونهما سببا واحدا ای الالف والنون وفی بعض النسخ زیدا بصیغة التثنیة والتذکیر باعتبار اللفظ وفی بعضها زیدتا بتلک الصیغة والتأنیث باعتبار کونهما حرفین (علیه) الضمیر المجرور البارز راجع الی الموصوف اوالموصول ای فرع الشیٔ الذی زید الالف والنون علی ذلک الشیٔ مثل عثمان وسکران فان الاصل فیهما عثم وسکر ثم زیدتا لتوسعة البناء علیهما فصار عثمان وسکران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل کل نوع) من الفعل والاسم (ان لایکون فیه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل فی نوع الفعل ان لایوجد فیه الوزن المختص بنوع الاسم

والاصل فيه ايضا ان لايوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لايكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود فى نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلى) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له ودخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له والعكس كذلك (يجوز) (اى لايمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على مايجئ فى بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا جاز اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب ههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لايمتنع لابسلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (اوغير ضرورى) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين اوعلة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجعله منصرفا حقيقة) تمييز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (او) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لايلزم (والتنوين عليه لايلزم خلو الاسم عنهما) لان لكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دل عليه فكيف يزيلان العلتين اوالعلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف مالايدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه وقيل المراد بالصرف فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذ فيكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين اوالى الواحدة قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق النسيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية

الشعر

الشعر (فلہ) ای الحال والشان (اذا وقع غیر المنصرف فی الشعر فکثیر اما) نصب علی الظرفیۃ ولفظ ما صفۃ لہ ای فی کثیر من الزمان متعلق بقولہ (یقع من منع صرفہ) ای من کونہ غیر منصرف (انکسار) الشعر وھو نقصان حرکۃ اوحرف فی البحور و (یخرجہ) ای یخرج الانکسار الشعر (عن الوزن) فیجب جعل غیر المنصرف منصرفا لمحافظۃ وزن الشعر لان رعایۃ وزنہ واجب ورعایۃ غیر المنصرف لیس بواجب بل امر مندوب فرعایۃ الواجب اولی (او) یقع من منع صرفہ (ازحاف) وھو تغییر اجزاء البحور ولکن لایخل بالوزن ولایخرجہ عنہ ولکن یخرجہ عن السلامۃ فحینئذ یجوز صرف غیر المنصرف لتبقی سلاستہ کما فی الناس (اما الاول) ای اما مثال غیر المنصرف الذی یقع من منع صرفہ انکسار یخرج الشعر عن الوزن (فکقولھا) ای قول فاطمۃ رضی اللہ عنھا فی تربۃ النبی علیہ الصلاۃ والسلام حین قبروترکتہ وقبضت قبضۃ من تربتہ علیہ الصلاۃ والسلام فوضعتھا علی انفیھا فشمتھا فبکت وقالت رضی اللہ تعالی عنھا

❊)(ماذا علی من شم تربۃ احمدا❊ان لایشم مدی الزمان غوالیا)(❊

مدی الزمان امتدادہ وغوالیا جمع غالیۃ کنواصر فی ناصرۃ بالفارسیۃ خوشبوی المعنی ما لذی اوای شیٔ علی من شم تربۃ احمد ان لایشم امتداد الزمان انواع الغالیۃ والاستفھام للانکار والمعنی لم یقع شیٔ علیہ کذا فی الحاشیۃ (صبت) مبنی للمفعول بالتأنیث (علی) متعلق بہ (مصائب) قائم مقام الفاعل لعولہ صبت جمع مصیبۃ وھی النازلۃ من المکروھات یقال صاب اذا نزل من باب قال وجمعہ مصائب واجتمعت العرب علی الھمزۃ فی الجمع واصلھا الواو لانہ یجمع ایضا علی مصاوب وھو الاصل کذا فی الصحاح ای نزلت علی نوازل (لو انھا) ای لوان تلک النوازل (صبت) ای نزلت (علی الایام) المنورۃ بنور الشمس وضیائھا (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعلہ راجع الی الایام اعنی صارت تلک الایام (لیالیا) والالف للاطلاق و المظلمۃ بتلک المصائب اماھا علی نور الشمس وکونھا مانعۃ لتاثیرھا علی وجہ الارض وزیادۃ کثرتھا حتی صارت الشمس منکسفۃ ومضمحلۃ فصارت الایام قبل غروب الشمس لیلا یعنی لولم یجعل مصائب فی حکم المنصرف بادخال التنوین بل لو منع منہ التنوین وجعل غیر منصرف لکان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانی بحرف لان التنوین بعد حرفا عند الشعراء لان ھذا البحر رجز مسدس والمصراع الثانی مستفعلن ثلاث مرات فلابد ان یکون الاول کذلک لیکونا متوافقین فی الوزن (واما الثانی) ای مامثال غیر المنصرف الذی وقع من منع صرفہ زحاف تخرجہ عن السلاسۃ بوزن الفراقۃ لفظا ومعنی (فکقولہ) ای کقول من مدح امام الاعظم (اعد) امر من اعاد

بعید من باب الافعال علی وزن اکرم اصله اعود سقط عینه و بقی اعد ای کرر (ذکر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الی نعمان علی وزن عثمان علم الامام لانه یقال له نعمان بن ثابت وکنیته ابو حنیفة (لنا) متعلق بقوله اعد ای کرر ذکر نعمان لنا (ان) بالکسر ان کانت الجملة استینافیة یعنی جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان کانت علة لذلک الامر بناء علی حذف اللام لان حرف الجر یحذف من ان وان کثیرا مثل قوله تعالی وان المساجد لله ای لان المساجد وقوله تعالی افنضرب عنکم الذکر صفحا ان کنتم قوما ای لان کنتم فی قوم (ذکره) ای ذکر نعمان بن ثابت (هو) الضمیر الفصل علی ما یجیئ (المسک) ای کالمسک و بین الشاعر وجه التشبیه بقوله (ما کررته یتضوع) ای تنتشر رائحته یقال ضاع من باب قال ای تحرک فانتشرت رائحته وتضوع ایضا وتضیع مثله کذا فی الصحاح لان المسک اذا حرک تنتشر رائحته کذلک الامام الاعظم اذا کررت مناقبه الجمیلة وخصاله الجیدة ینتشر منها المسائل التی هی اعز من المسک فالتشبیه فی الرائحة والتلذذ لا فی العزة لکون الامام ومسائله اعز من المسک (فانه) ای الشان (لو) جعل نعمان غیر منصرف ومع منه الجر والتنوین و (فتح نون نعمان) فی موضع الجر (من غیر تنوین یستقیم الوزن) ولا ینکسر لان بحر د فعولن مفاعیلن مرتین (ولکن یقع فیه) ای فی الوزن (زحاف) ای تغییر فی الحرکة (یخرجه) ای الوزن (عن السلاسة کما یحکم به) ای بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فانه لو کسر ونون یدغم التنوین فی لام لنا لانه یلزم حینئذ اجتماع المثلین والاول ساکن والثانی متحرک لان التنوین نون ساکنة فیزول الثقل الذی حصل من اجتماع المثلین فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم حصلت السلاسة ایضا لکن السلاسة فیه دون الاول ومخالف للقیاس ایضا اما لو فتح بلا تنوین فلا یدغم وان کان بین النون واللام مناسبة لکون النون مفتوحة بلا تنوین ومع هذا هما فی کلمتین فلم یزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبنی علی زوال الثقل بالادغام (فان قلت الاحتراز عن الزحاف لیس بضروری) لانه لا یخل بالوزن کما عرفت وما لم یخل به لم یکن ضروریا (فکیف یشمله) ای الزحاف (قوله للضرورة) حتی یدخل فی عموم قوله للضرورة فیفسر (قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امکن الاحتراز عنه) ای عن ذلک البعض الاظهار ههنا فی مقام الاضمار ای فی مقام ان یقال اذا امکن عنه لئلا یلزم الالتباس فی الضمیر لانه لم یعلم ان الضمیر المستکن یعود الی الاحتراز والمجرور الی البعض او علی العکس فاظهر احترازا عنه (ضروری عند الشعراء) فههنا یمکن الاحتراز عن الزحاف بجعل غیر المنصرف منصرفا او فی حکمه بادخال الکسر والتنوین

علیه

عليه فشمله قوله الضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله) اى في قول من مدح النبي عليه السلام (سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة و التبرئة من كل عيب وسيئة (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجرور لمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مطلقا في التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود في النار والعاصين بالعذاب و المقصود مما بعده خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا في التعليق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير في الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى مشفق على امته وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذو العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما دل عليه ذكره في صفته الكريم وخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة باسمية عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد) مفعوله الثانى لانه يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجارة وقد يحذف اتساعا ولى فى الفصيح بمثابة فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال والشأن (اواك) ... (احمد) بالفتح ... في موضع الجر على انه غير المنصرف (لا يخل بالوزن) اى لا يكون في الوزن خلل بجعل احمد في هذا البيت غير المنصرف لان وزنه ... فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يخل بالقافية فان حرف روى) وهو ... وفى اللغة ... وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات يكون ذلك البيت تابعا له (في سائر الابيات الدال مكسورة) اى ... متحركة بالكسرة كما في البيت السابق ففي هذا البيت ... مخالفة فجعل قوله باحمد في حكم المنصرف بادخال الكسرة عليه (...) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار

وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضرورة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد بضم الياء فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ وفى الشعر كما فى قوله ❊)(قالوا اقترح شيئا نجدلك طبخه ❊ قلت اطبخوا لى جبة وقميصا)(❊ فاتى باطبخوا مكان خيطوا لمناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا وفى الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هذا فى الشئ ومر انى سمعت اللغة امر أتى منه فى التنزيل الله يبدئ ويعيد واللغة المشهورة بدأ وروى ان بعض البلغاء قال للكاتب اكتب يا حار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب يا سيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب لى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمثل مثالا للضرورة للشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد ابطن لان غير المنصرف اصلى كلى فانصرفه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله (مثل سلاسلا واغلالا) (حيث صرف فيه (سلاسلا) ودخل التنوين عليه (التناسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف الجمعية فانه كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف الذى صرف غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف ولا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ لان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال (وما يقوم مقامهما) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان

لفظة

لفظــة ما موصولة فتكون اشارة الى ما سبق فى تعريف غير المنصرف بقوله
او واحــدة لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقـام علتين من العلل
التسع علتـان مكررتان) حقيقة او حكمـا يشير الى ان الخبر متعـدد بالعطف
او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسير له وهو اولى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا
(فامت كل واحدة منهمـا) اى من تلك العلتين لقوتهما وكمالهما حتى اثرت
تأثير العلتين لما سبق ان الشئ اذ اقوى يقوم مقـام الشيئين بل مقام الاشياء
(مقام علتين) ضعيفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهمـا) اى
احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا
بل الجمع (البالغ الى صيغـة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع
ومعنـاه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيـام الجمع الاقصى مقام سببين و قوته
لكونه لانظير له فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقـام سببين
لكونه نهـاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع
ولهذا سمى بالاقصى كـذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البـالغ الى
صيغـة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكـرر فيه) اى فى هذا الجمع
(الجمعية حقيقـة) نصب على انه تمييز او على المصدرية اى تكرارا حقيقيـا
(كاكالب) لان المفرد فيـه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمـع جمع مرة
اخرى على اكالب فتكررت فيـه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحرص يقـال
فلان كليب اى حريص وسمى الكلب كلبـا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا
طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقـال
اساورة مع الهاء ايضا ومثل مثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من
الجمـادات (واناعيم) وهى جمع انعـام وهو جمع نعم بفتح النون والعـين وهو
المال الراعية واكـثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبـا لان
النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لاتوجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب
لبنهـا ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا
المعنى لايوجد فى غيرها من الاموال (وارغيف) جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل له
من الجمادات لقلته او اكتفاء بما سبق (او حـكما) عطف على حقيقة يعنى
لاتتكرر الجمعيـة فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ماتكرر فيه الجمعية
اخذ حكمه فصـار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لهـا) اى
للجموع التى تكرر فيهـا الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات
كمسـاجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصـابيح) جمع مصباح
فانه اسم آلـة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتـاح ومخلب ومحرم وهو موازن
لاناعيم فى الاسماء المـذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيهـا الجمعية

تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اى ثانية العلتين
المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (الف التأنيث لكن
لامطلقا) اى الا انه لايكون التأنيث انما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل
لايقوم الا (فى بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة
احدهما التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وعائشة ومقدرة
مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لاتقوم مقام السببين ولا تكون سببا واحدا
ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت
هى عليه وثانيهما الالف وهى لاتقدر بل يجب ان تكون ملفوظة و (هو)
اى ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة)
صفة الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة
لاغير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة
الف التأنيث الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع النساء حيث
لا دخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفهما
بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت
لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما فسره
دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى ان الممدودة تكون سببا
مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لا ان مجموعهما سبب واحد
كما توهم (كحبلى) مثال للالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة
(لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لازمت كل
واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لاعرضيا
كتاء التأنيث (لاتفارقانها) اى لاتنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه
الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا [illegible] فيكون منصوبا على
الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل)
بحذفها يعنى لايقال فيما يؤنثه حبلى فى مذكره حبل لانه ليس له مذكر له وصف
لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا فيما لحقت الف التأنيث ممدودة به مثل
(حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث من مذكره حمر لاحمر فعلم
انهما لازمتان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فجعل لزومها
للكلمة) اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر
فصار التأنيث فيهما مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما
تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة
للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل

بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (بخلاف التاء) التي هي للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل المذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر وحده الا بشرط العلمية فلو عرض اللزوم لعارض له) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثل ان يكون علما (لم يقو قوة اللزوم الوضعي) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعي لكونه فى الاصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجي ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشر وطبتى بخلاف البواقي وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى الاصطلاح ما عرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبني للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون اسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى المصدر ايضا يعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجيء له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى تقتضي الاصل) اى الوضع اللغوي (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت

المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (ولا) يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة المعدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغيير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف منه) اى من تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسنة الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولان عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغته الاصلية يستلزم) اى يقتضى ذلك الخروج (دخوله) اى دخول الاسم المعدول (فى صيغة اخرى) اى فى صيغة غير الصيغة الاولى (اى مغايرة للاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم يكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى كون الصيغة الثانية المعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدولة عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) اى عن حد المعدول (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كباع وآل ومقول وعدة والمثنى والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغييره قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان تصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى

فى بادية وثلاثى و رباعى (فلا نسلم انهــا) اى المغيرات الشاذة (مخرجة عــن صيغتهــا الاصلية) فانها لوكانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشـاذ ماخالف الاصل و القياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من المجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرهــا خبران وهى ايضـا معهما خبرلان فى قوله فان الظاهر (عمـا) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهمــا) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضـا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لاعلى افعــل لثقل الضمة على الواو واليـاء فى البناء الممتد وان كان ما قبلهمــا ساكنا (بل انما جمع القوس والنــاب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كــل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق الى الضمة على الواو واليــاء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب (اولا) اى قبــل ان يجمعــا على خلاف القياس (على) متعلق بقوله جمعهما ماهو القياس فيهما وهو (اقواس وانياب واخراج) عطف على قوله جمعهما اى من غير ان يعتبر ايضـا اخراج (اقوس وانيب عنهما) اى عما هو القياس فيهمــا اذلو كان كذلك لما حكم عليهما بالشذوذ لانه لا قاعدة للاسماء المعدولة حتى ان ماخالفهما يكون شاذا ولمــا حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليسا بمعــدولين (وقال بعض الشــارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ) اى شئ كان (بمــا) اى بتعريف (هو اعم منــه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضـا (اذا كان المقصود منــه) اى من التعريف (تميــيزه) اى الشئ المعرف المصدر مضــاف الى المفعول (عن بعض ماعداه) لاعن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تميــيزه عن بعض ماعداه الفعــل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعــن جميع الحروف وان دخل فيه المصــادر كلها والمشتقا ت ايضا لحصول الغــرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقــال المقصود) من هذا التعريف (ههنــا) اى فى هذا البحث (تمييز العدل عن سائر العلل) التى شاركتــه فى العلية (لاعن كل ماعداه) سواء كان ماعداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفــه) اى بتعريف العدل (هذا التمييز) اى تمييز العــدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لابأس بكونه) اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيــه مالايكون

علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تميز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف) اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلاثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن واما فى الدخول تحت اصل وما عداه فدخول تلك المحترزات لايضر لانها ليست من العلل التسع * ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منبها (واعلم انا نعلم قطعا) اى جزما علما قطعيا (انهم) اى النحاة (لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غيرمنصرف) فى كلام العرب واستعمالهم (و) الحال انهم (لم يجدوا فيها) اى فى هذه الامثلة اوعطف على مدخول لما اى ولما لم يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية اوالعلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك و(احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم المعرب لايكون غيرمنصرف الا ان يكون فيه سببان منها اوتكرر واحدامنها لكون الصرف اصلا فيه (ولم يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما يصلح (للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيبا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير العدل لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب آخر (لا انهم) عطف على قوله انهم اى لا ان النحاة (تنبهوا) من التنبيه (للعدل فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة فى اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فسكوت عنه

و

(ولكن) استدراك من قوله اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع المعدول عنه (وثانيهما) ى ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول (عن ذلك الاصل) ى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل (اذ لا يتحقق لفرعيته) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لماسبق ان وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه (يدل على وجود الاصل المعدول عنه) على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا ى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقق اصله والعدل عنه ايضا (وفى بعضها) اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل) اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك انقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك كان العدل محققا ايضا بلا شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق اوالمقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى

التحقيق والتقديري باعتبار الامر الاول (قوله) اي قول المصنف (تحقيقا) (معناه) اي معنى هذا القول لاعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجا كائنا (عن اصل محقق) اي موجود (يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اي حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم لعدم ضمير فيه كذ قيل اويعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث) اي خروجا كائنا كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اي مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اي الذي يدل (على اصلهما) اي اصل ثلاث ومثلث (ان في معناهما) اي في معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اي ليس في لفظ كل منهما تكرارا بل التكرار ليس الا في معناهما لانه اذا قيل جاء في القوم ثلاث اي حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهي القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) في الالفاظ (انه) اي الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اي كما ان المعنى (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان مقصود المعاني والالفاظ قوالب لها ودالة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كما في) قولك (جاء في القوم ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مؤل بلفظ واحد والمشتق ايضا وان صح ان يقع ما دل على هيئة حالا عند المصنف اي مفصلا بهذا التفصيل كما فصلنا . لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اي اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلاثة ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا في اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة ثلاثة مع ان معناهما واحد وفي الرضي وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت جزأ جزأ وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اي كالحال في ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (في آحاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث

ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لا انا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا ويجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى «ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم » اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيهما صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع » واحاد وموحد قياسا عليهما لكونهما معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انهما منصرفة وغير منصرفة فبعضهم ذهب الى انهما غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيهما ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصواب) اى الحق من المذهبين (مجيئهما) اى تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخوانهما) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) الحقيقى (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الموصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب لكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلاث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الامع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا (لاعتبارهما فيما وضعا له) اى لكون الوصفية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث اومثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر) الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جئ له بمفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل (لان معناه) اى معنى آخر (فى الاصل) اى اصل الوضع يعنى معناه اللغوى (اشد تأخرا) تميز يعنى ان معنى قولك جاءنى زيد ورجل آخر

اشد مثا أخرا من زيد في معنى من المعاني (ثم نقل) من معناه اللغوي (الى معنى غير) يعني الى المعنى المجازي وهو النفي بقرينة السؤال تحقيقة كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال آخر اي لبس فيها اوتقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لولم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضي (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اي اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (اوالاضافة) اي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (اوكلمة من) يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ (وحيث لم يستعمل اخر بواحد منها) اي من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اي من المستعمل لاحدها اختصارا في اللفظ (فقال بعضهم انه) اي اخر (معدول عن) اي عن الاخر الذي (فيه اللام اي عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة موجود ههنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولايلزم ان يكون المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعني الامس لكون معناه حيث بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا لبس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقال بعضهم انه) اي اخر (معدول عما ذكر معه من) اي عن اسم التفضيل الذي هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اي عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا الا انه لايعدل الاعما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا ان الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب احد) مبني للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو آخر زيد وآخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين اوالبناء اواضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اي مثل الاضافة الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لايخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده

(نحو حينئذ) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه تنوين لما ذكر ونون وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان وجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه وبنى على الضم لما سيجئ (و) اما ان يجب ان يليه تركيب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو (يا تيم تيم عدى) فان اصله يا تيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافي فقيل يا تيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يا زيد زيد اليعملات (وليس في آخر المعدول شئ من ذلك) اى التنوين او البناء او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى آخر (معدولا عن احد الامرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضلية على سبيل منع الخلو او الجمع (وجمع) على وزن صرد عطف ما على اخر لقربه وما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعا) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة جمعاء مضاف الى (اجمع) الذي هو مذكر فعل (وكذلك) اى مثل جمع في عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلا) الذي مذكره (فعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان تجمع) تانيث الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز فعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون بالمذكر وبالالف والتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس القضية ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة واحدا لاختصار القصور هذه الصيغة عن فعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة فعل (اسما ان تجمع على فعال) في التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص تجمع على اجادل واصابع واحارص (وفعلاوات) بالالف والتاء في التصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت في الاسم تجمع جمع التصحيح مؤنث مثل حبارى حباريات في حبرى (كصحراء) بالمد الرابعة وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث فعل مثل عذراء وحمراء وورقاء تجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارى على وزن مجارى لان ماقبل الف التكسير في الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساور واناعيم وقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كقرورة وخطية وقس فصار صحارى بالتشديد وهذا قبل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الاقصى

فخفف بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جادى (او صحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى صل جمع (اما جمع) كحمران كانت وصفا (اوجمعى اوجماوات) ان كانت اسماء فوحد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين مع صرف جمع (فيها العدل التحقيقى) لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد سما) لان فعلاء افعل لايكون الاوصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى اجمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بما قبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما فى جمعاء واخواته فلفا لتأنيث القائمة مقام السببين وانما اورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لايخلو اما ان يكون الوصف باقيا اولا الاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا وما يكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثانى اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ما ذكرناه) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسيره معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة اواشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلاهما على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لاترد الجموع الشاذة) اى لاينتقض ما قلنا بها (كأنيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كانياب واقواس) لان سبب الاعتبار ليس الاوجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال (انه لو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية) اى فى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ما خالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير

شانه ولاشیٔ من الاسماء المعدولة شاذ (فمن این یحکم فیهما بالشذوذ) هـذا
جواب لو بالفاء ای فمن ای مکان یحکم فی تلك الجموع بالشذوذ حتی لایکون اقوس
وانیب شاذا ولما لم یعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف
حکم علیهما بالشذوذ (ومن هذا) ای من عدم اعتبار الاخراج عما هو
القیاس لکون السبب الذی هو عدم الصرف غیر موجود (تبین) ای ظهر
(الفرق) ظهورا بینا (بین الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج
عما هو الاصل فیه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذی هو عدم
الانصراف والشاذ مالم یعتبر اخراجه عما هو القیاس فیه لعدم وجود سببه
بل کان اولا علی خلاف القیاس (اوتقدیرا) عطف علی تحقیقا (ای) العدل
خروجه عن صیغته الاصلیة (خروجا کائنا عن اصل مقدر مفروض) فیه
اشارة الی ان التقدیر بمعنی المقدر والی انه بمعنی الفرض ولذا وصفه بقوله
مفروض (لکون الداعی) والسبب (الی تقدیره) ای تقدیر الاصل (وفرضه)
عطف تفسیر (منع الصرف) بالنصب خبر یکون (لاغیر) لانها لنفی الجنس
وعبر مبنی علی الضم لشبهه بالغایات علی ماسیجیٔ ای لاغیر منع الصرف من
دلیل موجود فیه یعنی لیس فیه دلیل الامنع الصرف فقط (کعمر) (وکذلك
زفر فانهما) ای عمر وزفر (لما وجدا غیر منصرفین) فی استعمال العرب بالدلالة
الواحدة وهی العلمیة ومن قاعدتهم ان الاسم لا یکون غیر منصرف الا بوجود
سببین فیه اوسبب مکرر (و) الحال انه (لم یوجد فیهما) ای فی کل واحد
من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمیة) وحدها وهی
وحدها لاتمنع الصرف (اعتبر فیهما العدل) لیوجد فیهما سببان العلمیة
والعدل ولایکونا مخالفین للقاعدة ولایمکن اعتبار غیره فیهما لانه لیس فیهما
تأنیث ولاعجمة ولاترکیب ولاجمع ولاغیرها فانحصر الاعتبار فی العدل (ولما توقف
اعتبار العدل علی وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذا لم یوجد لم یکن
اعتباره فیهما (و) الحال انه (لم یکن) ای لم یوجد (فیهما دلیل) ظاهر
یدل (علی وجوده) کما فی الامثلة السابقة فی العدل التحقیقی (غیر منع الصرف)
بالرفع صفة دلیل (قدر) وفرض (فیهما ان اصلهما عامر وزافر) یعنی
کان الوضع فیه للعلمیة ولایعتبر من وزفر لانهما لو کانا من الاجناس
خاف اللبس (عدل عنهما الی عمر وزفر) لان عمر موجود فی الاجناس
فکانه سماه ولایعتبر من عمر عدل عنه الی عمر وجمع عمرة اختصارا فی اللغة وزفر
وان وجد فی الجنس کما فی قوله یابی الظلامة فی لوفل الزفر الا انه لما کان
نادرا جعل کانه لم یکن فحینئذ کان عمر دخل فی الباب لانه لم یوجد فی الاجناس

فقط (و) (مثل) (باب قطـام) عطف على عمرو قطام اسم امرأة من العرب كحـذام (المعـدولة عن قاطمـة) كان حذام معـدولة عن حاذمـة (وارد)
المصنف (بابهـا) اى بذكر لبـاب (كل ما) ى كل لفظ (هو) اى كان (على)
وزن (فعـال) والاقال وقطـام بالجر ـ ل كونه (علما للاعيان) اى علما
موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (ب غيرذوات
الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة (فى) (لغـة) (بنى تميم)
(فانهم) ى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة ى فان النحاة (اعتبروا العدل)
اى اخراج نحو قطـام عن قاطمة (فى هذا الباب) ى باب قطام يعنى فى فعال
التى تكون علمـا للاعيان المؤنثة (حملاله) مفعـول له لقوله عتبرو اى الحوتهم
حاملين هذا لبـاب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى لاعـلام المؤنثة
مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى لقـاموس حبل بين اليمامة
والبصرة او النجيبان او اجر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع
وفى بعض النسخ ودبار فى لقـاموس ارض بين اليمن ورمان يبرين وقيل طمـار
بالكسر والفتح مكان مرتفع وقـال هو مكان يرفـع اليه الانسان ثم يرى منـه
(فانهمـا) ى حضار وطما ر (مبنيان) على الكسر ولم بنيـا على السكون مع
انه الاصل فى البنـاء لئلا يلزم اجتماع الساكنين ولم بنيا على لضم للعل وهو ظهر
ولا على الفتح مع انه اخف و يضـا خو السكون لانه حينئذ يلزم اجتماع الفتحات
وهو قيل ايضـا فبنيا على لكسر لانه ليس فيه محذور ولبس فيهمـا) ى
يوجب لبنـاء اوغيره (الاسببان) من الاسبـاب لتسعة المقتضية منع لصرف
(العلمية) بدل من قـوله سببين (والتأنيث) عطـف على العلمية (و اسببـان
لايوجبان لبنـاء) اى لا يوجبان بنـاء ما وجد فيه احدهما او كلاهما فانهما
ليسا من لاسباب المقتضية لبناء فالموجب للبناء فى هذا لباب لمشابهة لفعل لتى
كان بمعنى الامر نحو نزل وترك فى لعـدل والوزن فاعتبر فيهما العدل ولم يكتف
بالمشابهة فى الوزن لئلا يرد مثل سحـاب وحسم وكلام وسـلام وغيرها فانهـا
معربة لان لمشابهة فى لوزن لانهـا وحدها لم تؤثر فى منع الصرف الذى هو
الاصل فى الاسم (لتحصيل سبب لبنـاء) وهو العدل و لوزن فلما عتبر فيهما
العـدل لتحصيل سبب لبناء اعتبر العدل (فيما) ى فى فعال لذى (عدهما)
ى مثل حضار وطمـار (من) بيان لما فى قوله فيما ى من باب فعال الذى (جعلوه)
اى بنو تميم (معربا غيـر منصرف ايضا) ى كما عتبروا العدل فى باب حضـار
(حملا) مفعول له لقوله اعتبر ى ليكون محمولا (على نظائره) اى على ساهد
اللواتى هى ذوات الراء (مع عدم الاحتيـاج اليه) اى الى اعتبـار العدل فيه

لتحقق

(لتحقق سببين) اى لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود شرط لحتم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة ومجيئ (فاعتبار العدل فيه) اى فى باب قطام (انما هو) اى لبس الالجمل (على نظائره) اى على اشباهه (لا) اى ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العلمية والتأنيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لايمكن تحصيله (ولهذا) اى ولاجل ان اعتبار العدل فيه لبس الالحمل على نظائره لاغير (نقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى ذكر المصنف هذا الباب (ههنا) اى فى بحث العدل التقديرى (لبس فى محله) لان محله سيأتى فى باب اسماء الافعال (لان الكلام) اى البحث (فيما) اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وجدها و (قدر فيه) اى فى ذلك الاسم (العدل لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لافيما قدر فيه العدل حملا على نظائره (وانما قال) اى المصنف (فى بنى تميم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه) اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنافيه وهوكون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غيرمنصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلا حاجة الى اعتبار العدل فيهما) اي فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لا حاجة ايضا الى حمل (ما عداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى لفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى نحو ... وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف العلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدر ان

كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اوعرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسما برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سيأتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى للمفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع لصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان لو ضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له لوصفية بالاستعمال (مثل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لامن لفظها وتصغير نسوة نسية (اربع) بالجر ولتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع) اسما (لمرتبة معينة) هى مابين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التى هى من واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة لوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد لوضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما اجرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفالها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفه بها دفعا لتوهم النسوة لما كانت من ذوات لعقول توهم انهالم تعدلان العددلايكون معدودا (لا الاعداد) ى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ن معناه) ى معنى قوله مررت بنسوة اربع اومعنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعة) لكون الاربع دلة على معنى فى متبوعه وهو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) ى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال) اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدودة

(لا) وصف (اصلی) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسماء فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلی وعرضی احتيج الی ان ايهما معتبر فی السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (فالمعتبر فی سببية منع الصرف) ای فی ان يكون سببا له (هو الوصف الاصلی) لاغير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فی الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضی) يعنی لا يكون الوصف العارضی سببا (لعرضيته) ای لكونه عارضا والعارض فی حكم العدم فلا يؤثر فی القواعد والاحكام (فلذلك) ای لاجل ان المعتبر فی السببية الوصف الاصلی لاصالته لا العرضی لعرضيته (قال المصنف) ای بين ما هو المعتبر فی السببية فاللام فی قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (ای شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فی سببية) متعلق بالشرط مضاف الی المفعول وهو (منع الصرف) ای كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) ای الوصف (وصفا) (فی الاصل) والجملة خبر مبتدأ الثانی وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذی هو الوصف (الذی هو لوضع) لذی هو الوصف خبر لاوماوهما ولو حكما كثلث ومثلث اوتقديرا كجمع (بان يكون وضعه علی الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لا ان تعرضه) عطف علی قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فی الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فی السببية هو الوصف الاصلی (سواء بقی) الوصف (علی الوصفية الاصلية) ولم ينقل عنها الی الاسمية مثل احمر (او زالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل عنها الی الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الی الفهم الا الاسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل وان كان مصدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) ای الوصف الاصلی وفسره المضرة بقوله (بان يخرجه) ای تخرج الغلبة الوصف الاصلی (عن سببية منع الصرف) ای عن ان يكون سببا لمنع الصرف (لغلبة) فاعل فلا تضره (ای غلبة الاسمية) فيه اشارة الی ان المعرف باللام مضاف الی الفاعل بناء علی ان تكون اللام فيه زائدة (علی الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنی الغلبة) ای غلبة الاسمية علی الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فی اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فی احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة علی المقصور عليه يعنی كان اللفظ فی الاصل عاما لانه يدل علی ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فی بعض الافراد الدالة هی عليه فی الاصل وعلی فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (فی الدلالة عليه) ای علی ذلك البعض (الی قرينة) لفظية وغيرها واما الدلالة علی المعنی

الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليهـا كابن عباس رضى الله
تعالى عنه فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبـد الله بحيث
لا يحتـاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر بنائه وكذا النجم والثريا وليت
والكتاب عـلى ماسيأتى (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ماله فيـه سواد)
اى كان قـد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السـواد من ذى روح
اوجماد لانه لايقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعد الوضع العام للمتصف به (كـثر
استعمـاله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لهـا قال
عليه السلام اقتلوا الاسودين الحيـة والابتر (بحيث) متعلق بكثر (لايحتاج) اى
الحية السوداء (فى الفهم منـه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر اولا تحتـاج
انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكـر (الى قرينة) دالة على ان
المراد منه الحيـة السوداء من موصوف اوغيره اذ عنت به تلك الحية بخـلاف
سائر السواد فانه لابد لكل منها اذا قصـد به من غير قرينة موصوف مثل ليـل
اسود اورجل اسود اومن الرجال (فلذلك) (اى المذكور) اللام متعلق بالفعلين
اللذين هما صرف وامتنع وعلة لهمـا والمشار اليه به لما كان مثنى فسره الشارح
بقوله المذكور لتصحيح الاشارة بالمفرد دفعا لمـا يرد ان الاشارة لاتصح لكون المشار اليه
مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفـية)
فى كون الوصف سببـا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على
الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسميـة
حيث يكون غـير منصرف بقيت وصفيته اوزالت (صرف) (لعدم اصالة
الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعـدد (فى) (قولهم)
(مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية
فيه معتبرة ووزن الفعـل وحده لايؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم
(وامتنع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كـما انه غير منصرف قبل
التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظرا الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع
وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارقم) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى
ذى رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حب) اى لانهما
(صارا اسمين للحية الاول) بدل من ضمير صارا بدل البعض يعنى صـار الاول وهو
اسود اسمـا (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية مار سيـاه
بزرك اومار سبه نر (و) صار (الثانى) اسما (للحية التى فيها سواد وبيـاض) وهى
الحية التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سواد وبيـاض
اوتكون مختلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله واياك واياك والجـا ئزانها * اشد سموما

من سموم الاراقم (وادهم) وهو فی اصل وضعه بمعنی ذی الدهمة ای السواد (حیث صار اسما) (للقید) (من الحدید لما فیه) ای فی الحدید (من الدهمة) بیان لما (اعنی السواد) تفسیر للدهمة وهی السواد یقال فرس ادهم وناقة دهماء ای اسود وسوداء وفی قوله تعالی مدهامتان ای سودا وان والحدید الاسود (فان هذه الاسماء) ای اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن لوصفیة) ای عن کونها وصفا بمعنی ذی سواد وذی رقم وذی دهمة (لغلبة الاسمیة) علی لوصفیة الاصلیة (لکنها) ای الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غیر مرة (لم تهجر) مبنی للمفعول (استعمالها) بارفع نائب مناب الفاعل والجملة خبران فی قوله فان قواه وان خرجت حال من اسم ان والمعنی فان هذه الاسماء حال کونها مخرجة عن الوصفیة بالغلبة لکن بشرط کونها اوصافا وضعا لم یمنع استعمال کل واحد منها (فی معانیها الاصلیة ایضا) ای کالم یمنع استعمالها فی معانیها لوصفیة مجردة عن الاسمیة (بالکلیة) لانها استعملت فی نوع من انواع معانیها لوصفیة لانا نعلم قطعا ان معنی اسود الغالب فی الاسمیة حیة سوداء ومعنی ارقم لغالب فیها حیة فیها سواد وبیاض ومعنی ادهم قید فیه دهمة ای سواد وانت خبیران فی معانیها الاسمیة شمة من معانیها الوصفیة (فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء) حین کونها مستعملة فی معانیها الاسمیة (الصفة الاصلیة) لان الاصل لکونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها فی معانیها الاصلیة) یعنی عند کونها مستعملة فی المعنی الوصفی لکل واحد منها (فلا اشکال فی منع صرفها) لانها اذا کانت ممتنعة من الصرف وجعلت غیر منصرفة عند کونها مخرجة عن معانیها الوصفیة وکانت اسماء من غیر اعتبار معنی الوصفیة فیها فکونها ممتنعة من الصرف عند کونها اوصافا ومستعملة فی المعنی الوصفی یکون بالطریق الاولی لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده یکون اشد تأثیر (اوزن لفعل والوصف فی الاصل) الذی هو الوضع (والاستعمال) الذی هو الاستعمال لانها حینئذ وصف اصلا واستعمالا (وضعف) عطف علی صرف ای ولکون الوصف الاصلی معتبرا ضعف (منع افعی) من الصرف حیث صار (سما) (للحیة) الخبیثة الشدیدة السم بناء (علی زعم) مثلث نفاء ساکن العین الظن ویستعمل فی الباطن والمراد ههنا المعنی الاول (وصفیة فیه لتوهم اشتقاقه من الفعوة التی هی الخبث) یعنی توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو یفعو بمعنی الشدة فی الخبث یقال فعوة السم شدته فیکون فعی بمعنی ذی خبث شدید ثم نقل الیها فمنع من الصرف لهذا علی ضعف واما صرفه فقوی لانه لم یتحقق کونها وصفا فی اصل الوضع (و)

(كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو سدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفيته لتوهم استقاقه من الخال) فعنى اخيل ذى خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفة كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لايؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونهما اوصافا اصلية) لان استقاق كل واحد منها مما استق مابت وهما ومايثبت بالوهم لايعتبر فكانهما لم توضع فى الاصل اوصافا منها مما استق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذى خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذوخال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد الاسماء المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسماء للاعيان اما الاول وهو انه لم تقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الثانى وهو انه لم يقصد بها تلك المعانى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها لان كون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى واما نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لايقصد معنى الوصف مطلقا لاعارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الصيد من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو لسده وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصل فى الاسم) الصرف ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين اوسبب قائم مقامهما ومالم يحتج الى سبب يكون اصلا (للتأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد بالتقابل

المعنوی ولاتقابل بالتاء لکونها مشترکة فیهما (الحاصل) قیدبه ایضا لیکون متعلقا به (بالتاء) (لابالالف) یعنی لایکون التانیث اللفظی حاصلا بالالف (فانه) ای فان التانیث اللفظی الحاصل بالالف ممدودة اومقصورة (لاشرط له) فی منع الاسم عن الصرف لماسبق انه سبب قائم مقام سببین من غیر احتیاج الی الشرط لکونه تأنیثا وضعیا لازما فقوله التانیث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فی سببیة منع الصرف) ای فی کونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمیة) ای ان یکون علما خبر المبتدأ الثانی والثانی مع خبره خبر المبتدأ الاول (ای علمیة الاسم المؤنث) سواء مذکرا حقیقیا کحمزة او مؤنثا حقیقیا کعزة اولا هذا ولاذلک کعزة بکسر العین فالعلمیة شرط تأثیره فلایؤثر بدونها (لیصیر التانیث لازما) الکلمة والمؤنث بالتاء ما دام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن الصرف بقدر الامکان) وان جاز التصرف فیها فی الترخیم وفی ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم یکن علما فان التاء قدتزول لانها یجیء بها للفرق بین المذکر والمؤنث فلم تلزم الکلمة الااذا کانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنیث لاغیر فتلزم الکلمة بلاشرط العلم والمراد بالتاء التاء الزائدة فی آخر الاسم مفتوحا ماقبلها تکون عندالوقف هاء سواء کانت للتانیث فقط مثل طلحة اوجزء من الکلمة من غیر بدل کعبارة (ولان العلمیة) لها (وضع ثان وکل حرف وضعت الکلمة علیه لاینفک عن الکلمة) لان الاسم یوضع اولا علی الجنس ثم یوضع علما مثل عائشة من عاش یعیش فهو عائش وعائشة وهو فی الجنس لیس موضوعا مع التاء فاذا سمیت به فقط وضعته ثانیا معها وصارت التاء کلام الکلمة فی هذا الوضع فلزمت الکلمة وضعا لکن وضعا ثانیا (و) (التانیث) (المعنوی) فیه اشارة الی انه عطف علی التانیث اللفظی الا انه قدر الموصوف ههنا لبیان ماهو المراد وهو کونه معنویا والصفة هنالک کونها مفهومة من قوله من التاء والتانیث المعنوی مایکون التاء فیه مقدرا سواء کان حقیقیا کهند وزینب اوغیر حقیقی کحلب ومصر (کذلک) (ای کالتانیث اللفظی) الحاصل (بالتاء فی اشتراط العلمیة) ای فی کون العلمیة شرطا فی سببیة منع الصرف (فیه) ای فی منع الصرف (الاان بینهما) ای بین الشرطین (فرقا) یعنی بین ان تکون العلمیة شرطا لسببیة التانیث اللفظی وبین ان تکون شرطا لسببیة التانیث المعنوی (فانها) ای العلمیة (فی التانیث اللفظی بالتاء شرط لوجوب منع الصرف) یعنی ان هذا التانیث اذا جعل علما یجب منع صرفه من غیر احتیاج الی شیٔ آخر (و) ان العلمیة (فی) التانیث (المعنوی شرط لجوازه) یعنی ان التانیث المعنوی اذاجعل علما لم یجب منع صرفه

بل يحتاج في وجوبه الى شئ آخر (ولابد في وجوبه) اى في وجوب منع صرفه (من شرط آخر) يعني غير العلمية معهما ولفرق ان التأنيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا ما كتفى فيه بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في اسبيبة الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفى بهما ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في اسبيبة الى سببين لعلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع لصرف) تأمل ولا تأل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اى الى الشرط (بقوله) (وشرط تحتم تأثيره) (اى شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف) متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانهما لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان وههنا مانعة الجمع او الخلو يعني يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك لعدد اما زوج اوفرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اى زيادة حروف الكلمة) لتي تكون غير منصرفة بالتأنيث المعنوي والعلمية والتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة احرف) متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مثل زينب) (او تحرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة يقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع السادسد التاء (مثل سقر) (او العجمة) يعني ان لم توجد الزيادة على ثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين ههنا الذلك لعجمة لان المقام يقتضي هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعد شرط العلمية (في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان تكون العلمية

شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (لتخرج الكلمة) التي تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله لتخرج (التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكن ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذي هوان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمتنعان منه (وثقل الاولين) الزيادة على الثلاثة اوتحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا واثقل لان ماخالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اي كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهوظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لاسيما لسان العجم (فهند يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي اعني احد امور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوي (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل في استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر في قوله * لم تتلفع بفضل ميزرها دعد * ولم تسق دعد في العلب * لان الاول منصرف والثاني غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف سادسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقيا كعلم اسم امرأة اوغير حقيقي كسقر (علما) اي حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسموات طبقات اي بعضها فوق بعض اي لطبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع ومالم يسمع فبني على مشية المتكلم وههنا يجب ان يؤلا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والبواقي عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم اومن قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره في المعطوف (صرفها) اي صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلي

بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفهـا مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتدأ بحذف المضاف اى اماعدم صرف زينب (فالعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علمـا (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع وجـود الشرط لواجب (وهو الزيادة على الثلاثة) اى الزيادة على ثلاثة احرف (واما) عـدم صرف (صقر فالعلميـة والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الـذى هو التأنيث والشرط الجائز الذى هو كونه علمـا (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك) الحرف (الاوسط واما) عـدم صرف (ماه وجور فالعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيـا اولا فالصرف لا غـير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيـا اولا فترك الصرف لا غـير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بهـا متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قد سبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطـه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببـا لمنع الصرف (الزيادة على الثـلاثة) اى على ثلاثة احرف فقط فلا يفيـد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصـل لسبب تقدير علامته فيزول ذلك التأنيث بسبب كـونه علما للمذكر لان الضعف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجميع على المذكر فلا تكون لتاء مقـدرة كنوح ولوط الا اذا كان فيـه حرف رابع فحينئـذ يكون غير منصرف (لان الحـرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانهـا تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فـأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لهـا بالفارسية پاى (اذا سمى به) اى بقـدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التـأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى بكونه علمـا (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقـامه) لعدم الزيادة على الثلاثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلميـة وحدها لا تمنع) الاسم (من الصرف) لما عرفت (وعقـرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معنـاه لا فى لفظه (سمـاعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقيـاس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب فى رأسه سم بالفارسية كژدم و (اذا سمى به رجـل)

بطلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (ممتنع) صرفهما لانه
وانزال التأنيث المعنوى بعلميته (المذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة
بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه
تأنيث لفظا ولامعنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهوالحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم
ذلك اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو ودم وان يكون فى نحو عقرب
(بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولوكان فيه حرف قائم مقام
التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع التأنيث والمنوب وذاعسير جائز
(كما تقتضيه قاعدة التصغير) وهو ان يضم اول الاسم المتمكن و يفتح ثانيه و يزاد
بعدهما ياء ساكنة ويكسر مابعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس
فى فلس وفى الرباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الخماسى فعيعيل كدنينير فى دينار
(فيقال) (فى تصغير قدم قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره
(عقيرب) بكسر الراء لان مابعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لوفتح يلزم
وقوع الياء بين المفتحتين ولوضم يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة (من غير
اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث
لايخلو من ان تكون ظاهرة اومقدرة و ايتما هى فهى ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة
تثبت فى كل ثلاثى الا ما شذ من نحو عريس وعريب فى عرس وعرب ولا تثبت
فى الرباعى الاماشذ من نحو قديديمة فى قدام ووريئة فى وراء انتهى واعتقال
الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره
لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص
ستى باعتبار معناه الجنسى لا العلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى
جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لما سبق (المعرفة) المعدودة
من اسباب منع الصرف) اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف
التعريف لا ذات المعرفة) لان الذات من حيث هى ذات لايكون سببا والسبب
لايكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك وههنا
كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل
المصنف والتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة
ههنا ليكون الشعر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط
تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) (المعرفة) (علمية) والجملة خبر المبتدأ الثانى
وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب
لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لاغير (من جنس التعريف) لان جنس
التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية

(مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة فى ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها وكالحيوان يوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العلم انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون اليا،) فى قوله علمية (للنسبة) كياء تميمى وقيسى (واذا جعلت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارة والموصولات (لا توجد الا فى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) ولصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان مايكون خاصا لنوع لايكون شرطا للسبب الذى يوجد فى النوع الآخر فانتفيا (والتعريف باللام اوالاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا اوفى حكم المنصرف) يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعنى ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لايصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل فى المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما فى المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما يجئ) تفصيله فى آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان مايكون سببا لزوال منع الصرف لايكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمى) لانه ليس فيه مانع كما فى اخواته (وانما جعل) المصنف (المعرفة سببا) من اسباب منع الصرف وجعل (العلمية شرطها) اى شرطا لتأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون الكلام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية لتعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التى هى فرع للتنكير ولايخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب فى كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة

فتناسب التنكير ايضا فى الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل
وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (العجمة)
المعدودة من اسباب منع الصرف (وهى كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير
منصرف اومنصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك
موضوع العجم يكون غيرموضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (وتأثيرها)
اى لتأثير العجمية وكونها سببا (فى منع الصرف) اى لمنعه (شرطان) لان
العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له
علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظى اوعلامة مقدرة كالتأنيث المعنوى لم تؤثر
فى منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية
الا انها لما كانت اخفى من التأنيث المعنوى لانه يظهر فى بعض تصرفاته مثل
اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة
حيث لم تظهر فى شئ من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية
(شرطها) (الاول) (ان تكون) اى العجمة (علمية) (اى) ان يكون
اللفظى العجمى (منسوبة) اى منسوبا (الى العلم) لتحقق عجميتها (فى)
(اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمية صفة والباء فى (بان تكون)
العجمة متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (فى ضمن العلم) لدى
(فى العجم) لا فى ضمن النكرة سواء كانت فى العجم اوفى العرب (حقيقة) بان
وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما
وجعل علما لخليل الرحمن اى وضعه العرب (و) ان تكون العجمة متحققة موجودة
فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى
الذى هو نكرة فى العجم العرب من لغة العجم الى العلمية (من غير تصرف فيه قبل النقل
اى يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب والزيادة
وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم
ويجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق
فى العجم على كل ما كان جيدا (ثم سمى به احد رواة) جمع راو كقضاة جمع قاض
(القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لراوى نافع الذى هو معلم القراء واسمه
عيسى (لجودة قرائته) اى لكون قراءة ذلك الراوى جيدة (قبل ان يتصرف
فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما فى العجم) لان عدم التصرف فيه
دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفى الرضى
واللازم ان لايستعمل فى كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه
ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع راوية عيسى

بجودة قرائه انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علماً فى استعمال العرب قبل التصرف
فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف
فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفاظهم التى وضعوها من
الاضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية
فلا تعتبر فيه وزن وحدث العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم
الاعجمى (العجمة فلا تصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء
الشرط وهو ان تكون علما فى العجم حقيقة وحكما وفى الرضى وشرط الاسم بعد
ذلك ايضا انتفاء تصرفاتهم فى كلامهم على ما فصلنا وفرعناه لما عرفت ان
الطارى يزيل حكم المعدوم سنه فقيل لاعراب وياء النسبة وياء التصغير
وتخفيف ما يستعمل فيه تشديد فى بعض الحروف ووقف بعضها نحو حرم
وآدر بحبس فى كركان وآذر بايكان ونحو ذلك لى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى
ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بلجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام
علما لرجل (لانصرف) يعنى لا يكون غير منصرف (لعدم العلمية فى عجمية)
يعنى لعدم كونه علما فى العجم لا حقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل
النقل الى العلم حيث كان اصله فى لسان العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قال
العرب لجام بتبديل الكاف الجيم ومعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم
فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احد الامرين)
فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفه
الثلاثة (او زيادة) اى ان يكون حروفها زائدة (على ثلاثة) (اى ثلاثة
احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام حرف الرابع كما فى التأنيث
المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحريك الاوسط لا اثر له فى العجمة
لانه منصرف عندهم لان سلان حنيف ووضع كلام العجم على اصول فكان
الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين)
فيرجح تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف
الى قوله ابراهيم ممتنع اى مجموع هذا القول (تفريع بالعدد الى الشرط الثانى)
اى بيان لما يتفرع عليه وهى تصرف نحو نوح (فانصرف) نحو (نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثانى) بعينه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم
موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظر الى انتفاء
الشرط الثانى (حسب المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد
جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود
العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف

(لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التانيث المعنوى فانه له علامة مقدرة) وهى التاء (تظهر فى بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتانيث المعنوى (نوع قوة) يعنى ان التانيث المعنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط فى الثلاثى (وان لا يعتبر معه) ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (فى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التانيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تاثيره احد الامور الثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم لم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى يجعل نحوهند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تاثير التانيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين آخرين) هما التانيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين آخرين الذى هو التانيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة سببا فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون ثقيلا فيقتضى تخفيفه باسقاط الجر والتنوين منه فيجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التانيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى (سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وسقر) (وهو اسم حصن) كان (لديار بكر) وفى ارضى ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة والقلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما

لم يثبت فالمثال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى قاموس وفى الحاشية قلعة بايران بين بروعه وكنجه وبنا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمصنف لم يحكم بعجمته حصر ولم ينف تانيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا مناقشة فى المثال ولانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التانيث فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم وابراهيم (ممتنع) (صرفهما) يعنى ممنوعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجم حقيقة وحكما (لان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية فى العجم وتحرك الاوسط اوزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول ولجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ماهو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثلاثى الساكن الاوسط (نحو نوح) وعدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (وابهذ) اى لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى) المقام (تقديم ماهو متفرع على وجوده) على ماهو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لايخفى) وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك مايتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح تفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الامتناع على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام كلها ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسبب واحد وهى العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هود كنوح) يعنى انصراف

هو بخفته لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعني ذكر هودا قرينا مع نوح
لان الشيء يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن
هودا بنوح حيث ذكره بعده لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب
(ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقبل فيكون من كلام القائل وان يكون
من كلام الشارح اي يؤيد ماقبل (مايقال من ان العرب) بيان مايقال (من ولد
اسمعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل
الرحمن اللذين هما وضعا لسان العرب فكان اسمعيل ابا لعرب لانه الاصل في لوضع
(ومن كان قبل ذلك) اي قبل اسمعيل اوقبل اولاده اي الانبياء الذين جاؤا قبل
اسمعيل اوقبل اولاده (فليس بعربي) اي ليس اعرابيا فكان ابراهيم واسمعيل
وغيرهما عجميا (وهود قبل اسمعيل فيما ذكر) من التواريخ ولقصص (فكان)
هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة
(الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين)
لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اي شرط قيامه مقام سببين) بان
يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر
المبتدأ الاول ومضافة الى (منتهى الجموع) التي هي جموع التكسير والمنتهى مصدر
ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهي) اي الصيغة التي كانت نهاية الجموع
المكسرة (الصيغة التي كان اولها) اي الحرف الاول والثاني منها (مفتوحا وثالثها)
اي وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد
الالف حرفان) اولهما مكسور اما ادغم اولهما في الآخر مثل دواب وشواب
واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة
احرف) اولها مكسور (واوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل
لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتي في هذا بيان للصيغة
واما قوله (وهي التي) بين لانتهاء الجموع تكسير (فتجمع) مبني للمفعول نائبه
ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع
تغير بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى
تكسيره كاساور واناعيم اولا كذلك فانتهى نصا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا)
اي لكون هذه الصيغة صيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى
تكسيرها المغيرة للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) قوله
(لانها) اي لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون
غير المتكرر (جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التمييز كاساور
واناعيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى

فقدتم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب
والانتهاء كانه سبب آخر (واما جمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما
او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او الف وتاء (فانه لا يغير الصيغة)
اى صيغة مفرده لانه يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا تتغير صيغة المفرد عن
الهيئة التى كانت للمفرد عليها (فيجوز ان يجمع) باعتبار الصيغة (جمع السلامة)
وان لم يكن شرط ولم ينقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كايامن جمع ايامن جمع
يمين) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون وبالياء والنون (وصواحب جمع
صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يدع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف
فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنين وصواحبات
يكون منصرفا لوجود التنوين فى الاول دون الثانى (وقد تغيرت) بالمفعول
اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون بجمع باعتبار قيامه مقام السببين (لكون صيغته
معدومة) تنوينه (من دون التنوين) كما عرفت ان جمع المكسر اصيلة السلامة
(قوله) فتصلح ان يكون سببا يقوم مقام السببين لان جمعيتها كانت عارضة
وما ... ايضا بغير الصيغة فتصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن قيام مقام
. ... رما ذ منتهى التكسير المغير فقدت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت
لانه ... (بغيرها) اى بالملابسة ... بمعنى الى ونعنى بالاهمال لا الابهام
كانك قلت ... بلا مال ... وهو خبر ... شرطه اى لا لبس
وكان وصفا لقوله صيغته اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغيرها اوحال
منها اى ملابسة بغيرها ... بالجر صفة ... (عن تاء التأنيث حالة الوقف)
فان انها تاء مربوطة ... وقفت عليها ... وقد لم تقع تكون
تاء وتبقى على حالها (ولم ترد بحذف) على مقدرة ... ان تكون
منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف ولم يرد ونفرق بينهما ان اطلاق الهاء
عليها فى قول على ... ففيها ... التغلب وفى اتى على
تجوزه باعتبار المآل (او ... فحذف لانه تعرف بالألف (اى التأنيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف) ... كان الامر كذلك (فلا يرد ... دورود
(نحو فوره جمع فارهة) ... جمع على فوعل بل على ...
بالواو والنون وبالياء والنون وفارهة ... ويقال للبغل والحمار فاره
بين الفروهة بالفارسية ... وفى الصحاح الفاره الحاذق بالشئ وقد فره
من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى ... فارهين اى حاذقين والفاره من الناس
المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبرذون والبغل
والحمار فاره بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبرون انتهى

مختصرا

مختصرا (وانما اشترط كونهـا بغيرهاء لانها) اى لان الجمعية (لوكانت مع هـاء كانت على زنة المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغيرهاء احترازا عن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية أوطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على غير ترتيب اللف وانما فسرهما بهما لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل فى قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السببين على ما قلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظيرله فى الآحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدايني من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغيرهاء فاجاب عنه بقوله ولاحاجة (الى اخراج نحو مدايني) منسوب الى مداين علم بلدة كانصاري منسوب الى انصار وفرائضي منسوب الى فرائض الاول علم لصحابي المدني والثاني علم لعلم بين الميراث (فانه) اى مدايني اومداين (مفرد محض) لما قلنا ان الثانى علم البلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا لا) زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مداين) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مداين كسرى مدايني كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين اوفرزان بكسر الفاء فيهما) وهو اسم الذى هو ذوفنون من العلم (فعلم مما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرهاء (ان صيغة منتهى الجموع على ضربين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغيرهاء) اى الصيغة التى لا تكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب لان الاول مايستفاد من النفى صريحا والثانى مايستفاد منه ضمنا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لولم يكن موجودا لما نفى (فاما) اى الجمع الذى (يكون بغيرهاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد اوكائن كمساجد اومبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى الجمع الذى وقع (بعد الفه حرفان) (ومصابيح) (مثال لما)

اى الجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن) (واما) ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون بغيرهاء لان وجود السبب لاتأثير له بدون وجود الشرط مثل (فرازنة) (وامثالها) جمله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحراى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (ما) اى من الجموع التى (هي على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيره (منصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلاهاء) (وحضاجر علما) وفى بعض النسخ قوله علما بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر اوخبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة اواعتراض (للضبع) متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستيناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لا علم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى فى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد مات بسبب كونها علم جنس (بل هي) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لايؤثر اذ لم يوجد السبب (فينبغي ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن مالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه بتقدير اعني فقبيح جدا لان المقام لايقتضي المدح اوالذم اوالترحم حتى ينصب على المدح اوالذم اوالترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا نطول الكلام بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لايكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لانه ليس جمعا فى الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لاتوجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائدا مثل اسود اسما للجمعية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع)

فيكون علما منقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر)
على وزن قمطر بكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن) انسانا
كان اوغيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن
(سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا
لضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها)
اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اى من جنس
الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجر واحدا من افراد الضبع
سارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذى كان بعض كل واحد منهم
عظيما فى العظم والاكل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر فى منع الصرف) اى منع
صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية)
لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب
الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا
الجواب يكون الجمع اعم من ان يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون
فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشأ
من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلة يعنى اذا كان
المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لاحاجة فى منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك
الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (ان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث)
المعنوى مع تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان)
فيكون حينئذ علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن
الغلمان المذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة
منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه
تكلف (قلنا علميته) غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف مايكون
علم شخص (والا) اى لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر
(بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لمساجد فى ولبس كذلك
لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث)
فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم جنس للضبع مذكرا كان اومؤنثا)
كما ان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز
ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير
منصرف فى استعمالهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام
اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى

المصنف (في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اي بقوله وخضاجر علما للضبع غيرمنصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا في منع الصرف ولا تضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بعبرها، (ان يكون في الاصل) سواء بقي على جمعيته ولم ينقل اولا (كما قال في الوصف) الوصف شرطه في سببيته لمنع الصرف ان يكون في الاصل فلا تضره غلبة الاسمية (لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قد تكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت اونقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقي على وصفيته اونقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف لانه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلاحتراز عنه قال شرطه ان تكون وصفا في الاصل (وليس الامر كذلك) يعني ولاعرض في الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا (اذ لايتصور العروض في الجمعية) لان واضع الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحدا اذ انه وضع الجمع مفردا ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حتى يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان تكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حتى لا تضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلي مثل اسود وارقم حيث صارا اسمين الحية على ما سبق وفي ارض ان الجمع الاصلي اذا سمي به لاينصرف عند المصنف لان معتبر فيه عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف فلا تضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال اليه هناك كالاسم (وسراويل) على وزن اناعيم الاناعيس بجمع بقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وخضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية سببا ان تكون في حال وفي الاصل (تقديره) اي تقدير السؤال (ان يقال قد تخصصت) بالخصاص من تقصي مثل ماتفعل اي تخلصت مثل تقصي عن كذا اذا تخلص عنه وقد سير الشارح الى وجه تقريره ضمنا مثل سراويل لان خضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (من ...مثال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) منه وناورد (بخضاجر) متعلق به انضاجب لا جمع فيه فينبغي ان تكون منصرفا لانه غير منصرف (بجمع الجمع) الذي هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تقضيت (عم من ان يكون في الحال اوفي الاصل) يعني تخلصت عن ذلك السؤال

بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شئ كأساور واناعيم اومنقولا الى الاسمية
اشارة الى ان النقل لا يضره (فما تقول فى سراويل) يعنى ما جوابك فى سراويل
(فانه اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال
انه (لا جمعية فيه) لانه لوكان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة
(فى الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على لواحد (ولا) زائدة ايضا
(فى الاصل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن
لايمنع لصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغى ان يكون
سراويل منصرفا (اجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول
(فى صرفه) نائب (وعدمه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف
يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سيأتى
وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب
(فهو) اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى
اذا جعل غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (لاكثر) اى اكثر من صرفه
والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى موارد الاستعمال)
اى فى المواضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير
منصرف اكثر من ستعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال)
المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل
(فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل
(فى التفصى) والتخلص (عنه) اى عن الاشكال الواردة على قاعدة الجمع
وهذا المجيب هو سيبويه ولذا قدمه وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على
على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من
كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ماشابهه فمنع الصرف
ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ماوازنه ليس ممنوعا من الصرف الاترى الى
نحو اكلب ونجر انتهى (انه) (اسم) (عجمى) يعنى انه اسم قد وضعه العجم
وليس بعربى الاانه عرب بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سراويل وقد قرئ
به قوله تعالى سرابيلهم من قطران (ليس بجمع لا فى الحال) لانه يطلق على
الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما
كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لاحالا
ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عند سيبويه (فى منع الصرف)
اى فى كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على
مايوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على

الموصول المقدر اى على ما يوازنه سراويل و يشاركه فى لوزن (من الجموع) بيان لما (لعربية كاعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع لعربية (من حيث لوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على لكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم مايوازنه وكما ان حكم مايوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ماشابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما الا انه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ماقلنا صار كانه جمع لان المشبه بالشئ يكون فى حكمه (فالجمعية) التى قامت مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقة) كاساور واناعيم (اوحكمية) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع للمورد فى بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشر بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب الواحد الى الحقيقى والحكمي كما ان الجواب بمصاجر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل (لاعلى زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى تزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون لتفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربى) يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو سرايل بالياء الموحدة كما فى قوله تعالى سرابيلهم فبلو ويكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيقا) نصب على التميز اوعلى المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر ونخل (يطلق على الواحد و الكثير) ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من علامات الجمع صحيحا اومكسرا بالزيادة اوالنقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا انه (جمع سروالة) اى قطعة خرقة (تقديرا) نصب على التميز (وفرضا) عطف تفسير له (فانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اى ومن قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى السبب وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى من الصرف فكانت لقاعدة مخالفة لاستعمال لعرب مع انها مبنية عليه (قدر). بنى للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لاتكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل (جمع سروالة)

وان

وان مع اسمهـا وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعلـه لقوله قدر (فكانه سمى كل قطعة من السراويل) المشتمـل على القطع (سروالة ثم جمعت سروالة) بناء على اجتمـاع لقطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لاتحقيقـا لاطلاقه على الواحد لانه لوكان جمعـا تحقيقا لماطلق على الواحد لان الجمع لايطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول (اى سراويل) يعنى اذا استعمل سرا ويل منصرفا وهو الاقل فى موارد الاستعمال (لعدم تحقق) اى لعدم كون (جمعيته) التى هى السبب فى كون مثل هـذا الوزن غير منصرف محققة فى سراويل (تحقيقا) نصب عـلى التمييز (و) الحال ان (الاصل فى الاسماء) المعربة (الصرف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شئ من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين اوالى سبب قائم مقامهما ومالم يحتج الى شئ يكون اصلا فينبغى ان تكون الاصل فى الاسم المعرب الصرف (فلا اشكال) لفظ لا لنفى الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعنى اذا استعمل سرا ويل منصرفا لايرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير متحقق فيـه فاذا صرف وهـو الاقل لايرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتـاج) مبنى للمفعول (الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليهـا بان يذهب الى مذهب سـيبويه اوالمبرد وقال المحشى العصام ولوقال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوالنـا هذه وان تصبهم واقعـا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى الخـاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى (ونحو جوار) مبتدأ (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله (منقوص) جمع (على) وزن (فواعل) لانه لايجئ منه فعاليل (يائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى فهوجار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهوداع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون تغـازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم غلبت ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فيقال الدواعى فالاول ناقص يائى والثانى واوى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف (كقاض) خبر (اى

حكمه) اى حكم مثل جوار يائيا كان او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسره بقوله (فى حذف الياء منه) اى عن مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جاءنى جوار) فى حالة رفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان ويائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (اى الياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا ال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت ساوراذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لنفى الجنس واشكال اسمه مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله (فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لا علة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (الجمعية التى هى سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع) بغيرهاء يعنى لوجود سبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغيرهاء فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف او منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب وحده بلا شرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لا العوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فما يتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) واوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة

لكونهـا اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم) يعنى بضم اليـاء (والتنوين بنـاء) نصب على انه مفعول له اومفعـول مطلـق اى بنى بناء (عـلى ان الاصل فى الاسم) المعرب مطلقـا (الصرف) اى ان يكون منصرفا لعدم احتيـاجه الى سبب وشرط (فبـنى) مبنى للمفعـول (الاعلال) نائبه (على ماهو الاصل) اى على القـاعدة المقررة فى علم الصرف وهى ان اليـاء اذا انكسر ماقبلها وهى مضمومة منونة تثقل عليهـا الحركة والتنوين لاسيمـا فى الجمع الممتد (ثم) اى بـعد ماعلمت ان اصل جـوار فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم والتنوين (اسقطت) شروع فى بيـان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعـول (الضمة) نائبه (للثقل) اى لماقلنـا ان الضمة تثقل عـلى اليـاء المكسورة ماقبلهـا فاجتمع ساكنان اليـاء والتنوين (و) اسقطت (اليـاء) ايضـا (لدفع التقاء السا كنين فصـار جوار) بعد الاعلام (على وزن سـلام وكـلام) فاشبه بالجمع المفرد لفظـا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف فلم تقو ان تقوم مقـام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعـد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هوالشرط والسبب وحـده لايؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضـا) اى كما كان قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوين فيـه للصرف كما كان قبل الاعـلال كذلك) اى كما ان التنوين قبـل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهـو سيبويه والخليل (الى انه) اى نحوجوار (بعد الاعلال غير المنصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هوالجمعية والشرط الذى هـو صيغة منتهى الجمـوع بغيرهاء موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجـد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير المنصرف لئلا يلزم اهدارهمـا وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيـه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجـود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضافينبغى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن نسيامنسيا بل حذف لفظـا فقط يكون ثابتاتقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا للاعراب (لايجرى) من جرى يجرى اى لايتصور (الاعراب) ولا يقع ههنا (على الراء) التى كانت آخرا بعد الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدرة فيكون تقديرا ولولم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما جرى الاعراب عليه ولووقع على ماهو الآخر كيدودم (والتنوين فيه) اى فى نحوجوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة اوعن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هوحاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا

ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفهما ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسورة ما قبلها فى غير الصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذيلزم اجتماع الساكنين لورجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف المذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وحد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلاتفاوت) اى بلافرق بين الحالتين لاستراكهما فى علة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى ابن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ واورد (على تقديم منع لصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لوقوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع لصرف فى الوقوع فى الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الآخر فقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيل الجر والتنوين والاعلال ناف لهما والمثبت لشرفه مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجب الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم

الصرف

الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جداً (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين اوتقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى يوم يدعو الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا اعلال) فى مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لامقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان الاعلال فى الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف لما لم يكن معربا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم تقييد لان غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات فلا يرد (نحو النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اى شرط التركيب فى سببية منع الصرف (العلمية) اى يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع العلم فيأمن من حذف احديهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال ولما مران العلمية وضع ثان والكلمة التى وضع عليها ينبغى ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان لا يكون) التركيب (بالاضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة اوغير حقيقة (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اوالى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا اوفى حكمه على ما سيجئ (فكيف تؤثر) الاضافة

(فى المضاف اليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف (مايضاده) اى
ليس لهما ان يؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان مايكون
سببا لزوال شئ لايكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير لقوله مافى
ما يضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما وان لايكون باضافة
(باسناد) يعنى لايكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل اوفى الحال (لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بالتركيب الاسنادى اذا
جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف ومبنيا حكميا عند جماعة
فلايكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لايكون الافى المعرب وانما بنى لان الجملة
لاتوصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية
تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وساب قرناها وذرحبا تأبط
تفعل لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان اى
معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى مايكون آلة وسببا للشر لئلايراه
احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد اجيب
قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى ضفيرتاها وشاب
يشيب اى ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذرمن ذر يذر مثل فر يفر
يذر وذر الملح والحب فرقه وبابه رد وذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اى
ينشره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حال العلمية على ما) اى حال
(كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب
والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى
الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ
(لدلالتها) خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة الجملة (على قصة
غريبة) كما فى تأبط شرا فان التسمية به لبدل على القصة التى هى اخذ سيفه
وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال فى غيره (فلو تطرق) اى
عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق يقال تطرق له اذا
صار طريقا له يعنى اذا صار تغير بعض احوالها طريقا لها بان لم يكن حالها بعد
التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على
القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكما تها التى كانت
قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات بعد العلمية
فكيف يتصور فيها) اى فلايمكن ان يجرى فى تلك الجملة منع الصرف الذى
هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لا يجرى فى نوع آخر
ولايؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع

آخر

آخر منه ووصف اختص باحد هما لايتعدى الى الآخر ولا يسرى اليه (فان قلت كان) واجبا (على المصنف) فى بيان قيود التركيب ان لايقتصر على ماذكر منهما بل يجب عليه (ان يقول وان لايكون الجزؤ الثانى من المركب صوتا ولا منضمنا لحرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لايكون باضافة ولا باسناد ولاصوتى ولاتعدادى حتى تكون القيود الخمسة اربعة منها تكون نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولابد منها (ليخرج) التركيب الذى الجزء الثانى منه صوتا (مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره تاء طاء مهملة وهو معروف وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات ركب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص (و) الجزء الثانى منه تضمن حرف العطف مثل (خمسة عشر وستة عشر) وغيرهما من الاعداد التى تضمن منهما الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبهما وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاستهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلنا) فى جوابه (كأنه) اى كان المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلاتكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا (واما الاعلام المستقلة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية (اصلا) اى قطعا لاصريحا ولاضمنا ولااشارة ولادلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (فلذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لايكون التركيب باسناد (مثل بعلبك) (فانه علم بلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولا اسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى * أتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين * ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى * هذا بعلى شيخا * اى زوجى (وبك) بفتح الباء وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه ردوبك عنقه اى دقه سمى مكة شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا على التسلط عليها كاصحاب الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل بعلبك علما لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك (وجعلا) اى البعل والبك (اسما

واحدا) البلدة التي كانا فيهما (من غير ان يصدق) مبني للمفعول (بينهما نسبة اضافية) لان الاول فيه لبس بمضاف الى الثاني (اواسنادية) لانه لبس احدهما مبتدأ والاخر خبرا (اوغيرهما) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه لبس الثاني منصوبا ولا متضمنا لحرف العطف فلبس فيه الا التركيب الامتزاجي وهو لبس بمانع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدود ان من اسباب منع الصرف) وفي الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لا المطلقة بخلاف نظائرهما فاحتاجهما الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكره في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او لمخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان اضيق البيان في ذلك المقام الى هذا كلامه وليفيد ان القيد ههنا معتبر في سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا في كل سبب من الاسباب السابقة (تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد) وهي الحروف التي يجمعها قوله هويت السمان في قول الشاعر هويت السمان فسيبتني • وقدكنت قدما هويت السمان • اولانهما من الحروف الزوائد في الكلمة حيث لا تكونان اصليتين فيها والثاني ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عند البصريين (ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون (لالفي التأنيث) الممدودة والمقصورة (في منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعني كما ان تاء التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذي فيه الف التأنيث لامتناع اجتماع الفي التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذي فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة فتنعقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف) اى كون الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه) يعني ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على ما زيدتا عليه وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفي التأنيث) وفرعيتهما لما شابهاه وهذا هو مذهب البصريين (والراجح من القولين هو القول الثاني) الذي هو مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعين على ما زيدتا عليه سببا واحدا لكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين وليس

كذلك

كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلا نه على القول الاول غير ظاهر (ثم) اى بعد
هذا المقام (انهما) (ان كانا) اى ان كان الالف والنون (فى اسم)
(يعنى به) اى بالاسم فى هذه المواضع (ما) اى اسم (يقابل الصفة) يعنى لم يكن
ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لاما يقابل الفعل والحرف كما فى قوله وهى اسم
وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم با والمفيدة لاحد
الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف)
وهو مادل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان لايخلو (اما ان لايدل على ذات ما
لوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو وعلى ذات
غير معينة اوما ثمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم
والجهل والطول والقصر (اويدل على ذات ما) لوحظ معها صفة منها (كاحمر)
واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن
وسديد فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هى الحمرة
والضاربية والمضروبية (فالاول) اى مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة
منها (يسمى اسما) لان الاسم مايدل على المسمى فقط (والثانى) اى مايدل
على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل
اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اى فى قوله ان كانا
فى اسم (هو هذا المعنى) اى الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم
والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى فى نفسه غير
مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لايحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت
قوله ان كانا فى اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما فى الاسم مخالف لشرط
كونهما فى الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف
فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا وان كانا فى صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل
واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اى شرط الالف والنون فى منعهما) من الاسم
(الصرف) وسببيتهما لمنعه منه (وافراد الضمير) فى شرطه مع ان مرجعه
مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له فى الافراد واخويه والتذكير وضده
لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعنى انهما وان تعددا لفظا لكنهما
شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير فى الاول وافرده
فى الثانى رعاية للاول والثانى (اوشرط ذلك الاسم) اى اسم الذى فيه الالف
والنون (فى امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع
والمجرور فى المرجع وان طابق الضمير مرجعه فى الافراد ههنا ولان الشرط
يكون شرطا للالف والنون وفى الثانى يكون شرطا للاسم الذى فيه الالف

والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جمله اسمية فى محل الجزم جزء الشرط وهو مع جزائه جمله فعلية شرطية فى محل الرفع خبر لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له لشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون انتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لازم للالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (اولتمنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فتحقق) اى فتأكد (شبههما بالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما شبههما بالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذ حصل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء (كعمران) واما مفتوحة كسعدان واما مضمومة كعثمان مع سكون ما بعده فى الكل وما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان (و) الالف والنون (ان كان) (فى صفة) وفى انضمام حمله من عطف شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة اوفالتنبيه على التنافى بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف وافراد الضمير باعتبار ماسبق وشرط ذلك لوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التأنيث) المحركة (عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد وعلى الصفة ان فيها الالف والنون والتذكير باعتبار الوصف (ليتحقق مشابهتهما لالفى التأنيث على حالهما) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تاء التأنيث شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لاتكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجئ مؤنثها فعلى لاتكون الامفتوح الفاء مثل عطشان والتى يجئ مؤنثها فعلانة يكون مضموم الفاء فالمنحو عريان وسعدان ويجئ مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجئ مثلث الفاء على ماسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف اوشرط تلك الصفة فى امتناعهما منه (وجود فعلى) وقول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته وماوجود فعلى فليس مقصودا لها بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء فعلانة وماكون مقصود لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لايكون مؤنثه فعلانة) لانه لايكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود

فعلى

فعلی یستلزم انتفاء فعلانة (فبقی مشابهتهما لالفی التأنیث علی حالها) کماهو مذهب البصریین (ومن ثمه) وهی للاشارة الی المکان الاعتباری ولذا قال الشارح (ای ومن اجل المخالفة فی الشرط) ای شرط تأثیر الالف والنون فی الصفة (اختلف) مبنی للمفعول (فی رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فی انه منصرف) بدل من قوله فی رحمن بدل الکل (اوغیر منصرف فانه) ای الشان (لیس له) ای لرحمان (مؤنث) ولا مذکرولم یذکره لکونه فی صدد المؤنث (لا) زائده لتأکید النفی الذی فی لیس (رحمی) بدل من قوله مؤنث ای لیس له رحمی بالالف المقصورة (ولا رحمانة) بالتاء (لانه) ای لان رحمان (صفة خاصة لله تعالی لایطلق علی غیره لا) زائدة (علی مذکر) بدل من قوله غیره ای لایطلق علی مذکر (ولا) یطلق ایضا (علی مؤنث) لان معناه الذی وسعت رحمته کل شیئ من الانس والجن وغیرهما فیکون فی المعنی المبالغ فی الرحمة وهذا المعنی لایوجد فی غیره ولذا لایطلق علی غیره (فعلی) الفاء للتفصیل والجار متعلق بقوله غیر منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقدیره (فهو غیر منصرف) علی مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط علی مذهبه لانه لم یجئ رحمانة (وعلی مذهب من شرط وجود فعلی) تقدیره ایضا (فهو منصرف) علی مذهب من شرط وجود فعلی لانه لم یوجد الشرط علی مذهبه لانه لم یجئ فعلی لماعرفت (دون سکران) (فانه لا خلاف فی منع صرفه لوجود الشرط علی المذهبین) یعنی لانتفاء فعلانة علی المذهب الاول (فان مؤنثه یجئ سکری) ووجود فعلی علی المذهب الثانی (فان مؤنثه) یجئ سکری (لاسکرانة) یقال رجل سکران وامرأة سکری (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف) لاحد (فی صرفه) یعنی یکون صرفه متفقا علیه کما ان منع صرف سکران متفق علیه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف مافیه الالف والنون من الصفة (علی المذهبین لان مؤنثه ندمانة) بالتاء (لا ندمی) بالالف المقصورة یقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) ای کون انصراف ندمان متفقا علیه لانتفاء الشرط علی المذهبین اوکون مؤنثه ندمانة لاندمی (اذا کان ندمان بمعنی الندیم) وهو المعاشر یقال نادمه علی الشراب فهو ندیم وجمعه ندام کعطاش (وما) ندمان (اذا کان بمعنی النادم) من الندم من باب ضرب یقال رجل ندمان ای نادم علی مافعل اوما لم یفعل (فهو غیر منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط علی المذهبین (لان مؤنثه ندمی لاندمانة) یقال رجل ندمان وامرأة ندمی وجمعه ندامی مثل سکاری (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف

(وهو كون الاسم على وزن يعد) مبنى للمفعول من عد يعد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم اما منقولا نحو شمر وبزيد واما موضوعا اسما نحو احمر و يعملة للناقة القوية و يعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى (بل) (شرطه) اى شرط وزن الفعل (فيها) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل و فعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (اما) (ان يختص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الامنقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بتشديد الميم (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) والمجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور جادا او مختالا وبالفارسية دامن درمان زدن وكمر كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور جادا لان الفرس فى حده فى المشى (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما لفرس) قيل ذلك الفرس للحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحرسا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما لفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة بمعنى اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) فيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالعين المهملة والراء المهملة افزدن ثم جعل علما (لموضع) بمناسبة اى ذات كثرة العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاضراس ومعنى الفم بالملأ كول ثم جعل علما (لرجل) كول وقيل اسم عمر بن عمرو من بنى تميم غلب على تلك القبيلة الكثيرة كلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) بمعنى جعلت علما لمسميات هى به (وما نحو بقسم) مبتدأ حال كونه (مثل اصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لمايصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو الصمم) بالمهملتين بقسام (وسلم) حال كونه (علما للموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة المقدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب ما فى المبتدأ ان (من الاسماء) خبره وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المعربة) منها (الى العربية) وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة (الاختصاص بالفعل) اى

لايمنع

لايمنع اختصاصهـا بالفعل لتبادر الاختصاص منها الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمة الكرة غيرمؤثرة فى منـع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشـارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مثـالين اشارة الى ان مايختص بالفعل على قسمين امامن المزيدات كشمـر معلوما ومجهولا ولذاقدمه وامامن الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضـا والاول اولى ليكون تأسيسا لاتأكيدا (اذاجعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غيرمنصرف للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب (غيرمنصرف للعلمية ووزن الفعل وانماقيدنا) قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا (بالبناء للمفعول) ولم نعمل باطلاقه (فانه على البناء للفـاعل غير مختص بالفعل) لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغيرذلك فلايكون غير منصرف لعـدم وجود شرطـه (ولم يذهب الى منع الصرف) اى ان يـكـون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيـه (الا بعض النحاة) لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبـة يدل على الاختصـاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقـه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض (اويكون) عطف على يختص يعنـى او ان يكون هـذا الوزن (غيرمختص به) اى بالفعل بل يعم الفعـل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنا لهما (لكن) اى الاانه (يكون) (فى اوله) (اى فى اول وزن الفعـل) فيه اسارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيـدا فى الظـاهر (او) يكون (فى اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشـارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثـال ويرجحه قرب المرجع (زيادة) بالرفـع لانه اسم يكون وخـبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمـه على الاسم (اى زيادة حرف) اشـارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (اوحرف زائد) فيه اسارة ان المصدر بمعنى الفـاعل والموصوف مقدر (من حروف اتين) متعلق بالتفسير وبيان لهمـا الى زيادة حرف من حـروف اتين اوحرف زائد منهـا وهى اربع الالف والتـاء والياء والنون (كزيادته) (اى مثل زيادة حرف) من حروف اتين فى اول الفعل (اوحرف زائد) منهـا (فى اول الفعـل) (غيرقابل) (اى حال كون وزن الفعل اوما كان على وزن الفعل) فيـه نشر على ترتيب اللف وفيـه اشارة الى ان غيرمنصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضـاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضـاف اليه مقامه مثل قوله تعـالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضـاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقـال يكون فيه زيادة كزيادته (غيرقابل) كما

يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (التاء) يعنى لايكون مؤنثه بالتاء بل بالالف
(لانه) اى السان (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (بزيادة هذه التاء) فيه
(لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث المتحركة
لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتى
تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم
فلايمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولوقال) المصنف
(غيرقابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غيرقابل يعنى حال كون عدم
القبول قياسا (باعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذى امتنع) وزن الفعل (من
الصرف لاجله) مثل اسود فان عدم قبول التاء قياس بالاعتبار الذى هوالوصف
الذى امتنع لاجله اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار
كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الاانه ليس بالاعتبار
المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به
رجل) فان اربع عند التسمية به غيرمنصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة
الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون)
لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود
فان مجئ التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الذى) لاينتقل
اسود اذا كان ما سمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار
الوصف الاصلى) لانه حينئذ لاتدخله التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل
سوداء لا سودة (الذى يمتنع) نحو اسود (لاجله من الصرف) حيث يكون غير
منصرف للوصف الحالى والوزن (بل) مجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار
الغلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد
من قوله غيرقابل للتاء عدم قبوله التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس
بحسب الوضع بل باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لا يضره
لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة
فلاحاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمه) (اى ومن اجل
اشتراط عدم قبول التاء) ومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع
احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غيرمنصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود
الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة
بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة
مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة
المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الاانه يقبل مؤنثه التاء

التحركة (لقبول التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة) لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان اسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (وما فيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية الموثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب معا في المؤنث بالتاء والمركب الاان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غيرمنصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما في العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (اومع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب آخر) كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف والنون في اسم والتركيب والعجمة والتأنيث لفظيا كان اومعنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عما) اى عن العلمية التي (تجامع الفي التأنيث) ممدودة اومقصورة (او) عن العلمية التي تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما) اى من الفي التأنيث وصيغة منتهى الجموع (كاف في منع الصرف) عن الاسم لمامر انهما سببان قويان يقومان مقام السببين من غيراحتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلاتكون مؤثرة ولذاقال الشارح (لاتأثيرفيه) اى في كل واحد (للعلمية) (اذانكر) مبنى للمفعول شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذاجعل ذلك الاسم في حكم النكرة (بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التي سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذاسمي شخص بزيد وشخص آخربه والمراد بالجماعة ههنامعناها اللغوى وهومافوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كمايكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو) زيد في قولك (هذازيد) فان لفظ زيدنكرة اريدبه المسمى بهقرينة كونه خبرا لان التنكيراصل في الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيدههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا باخر (فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكيرههنا التنكير حكما لانه بالتأويل لايصيرنكرة حقيقة انهى في الحقيقة ماوضع لشئ لابعينه لاما اريدبه غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (او يجعل) عطف على يؤول اى اذانكر بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحوقولهم) اى قول اهل الحق (لكل فرعون موسى) فان فرعون في الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غيرمنصرف للعلمية والعجمة ولما اريدبه الوصف المشتهر به صاحبه صارنكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين

وموسى في الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما ار يد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة (لما) دليل الصرف اذا نكر اى لدليل (بين) فعل ماض مبني للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في لما (اى لدليل ظهر) ظهورا بينا حين (بين) مبني للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى في تفصيل كل واحد منها (من انها) بيان ما في قوله لما (اى العلمية) اى من العلمية التي هي شرط او سبب (لاتجامع) اى لاتجامع حال كونها (مؤثرة الا) الاستثناء مفرغ لوجود شرطه على ما سيأتي اى من ان العلمية لاتجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها مؤثرة فيه الا (ما) اى تجامع السبب الذي (هي) (اى العلمية) (شرط فيه) اى في تأثيره حتى لولم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون العلمية شرطا واقعا (في) الاسباب الاربعة التي هي (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا اومعنى) اى حال كون التاء التأنيث لفظيا بان تكون تاء ملفوظة اومعنويا بان يكون التأنيث في معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) في تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لولم يكن علما لم يؤثر (لا العدل ووزن الفعل) (استثناء مما بقي من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك ماضربت الازيدا الاعمرا اى ماضربت احدا غير زيد الاعمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لاتجامع) العلمية سببا (غير ماهي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلاشرط (فالعلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (في عمرو زفر) ووزن الفعل في (احمد) وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرهما وسببيتهما (كما لم تجامع) العدل (في ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع ان وزن الفعل (في احمر) واسود وارمل لانهما لوكانت

شرط لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولولم يكن سببا محضا لما كان الاولان العدل ووزن الفعل بسبب محض (وهما) اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل صمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزولا لانها ليست بشرط فيهما حينئذ لم يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعال نحو امس وفعال مثل قطام (وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة لشئ وقوله من اوزان الفعل خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ علم لمجموع هذين الشيئين فالمستثنى واحد منهما فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى (بين مجموع) هذين الشيئين العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الا احدهما) يعنى الا ان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمر (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معهما كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم (الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران اوثلاثة كما هو موجود فى اسمى بلدتين اواربعة اوغيرها نحو آذربايجان (بقى) ذلك الاسم الغير المنصرف (بلا سبب) فيه اى (لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره

(من الاسباب الاربعة المذكورة) وهي العجمة والتأنيث بالتاء لفظا اومعنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم يزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى بالتنكير (احد السببين الذي) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (لسبب الاخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو تأثير (المشروط بالعلمية من حيث هو) اى السبب (وصف سببي) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعني تأثيره (فبقي) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ماجعلت هي شرطا له (فيه) اى في الاسم الغير المنصرف الذي احد سببيه العلمية (سبب من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى في السبب الذي (هي) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما في قوله فيما ووزن الفعل مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقي كل مع سبب واحد وهو العدل في الاول (ووزن الفعل) في الثاني لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما فانصرفا لان الاسم لايكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل في الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذي هو ان المنكر الاسم الذي احد سببيه العلمية بقي بلا سبب اومع سبب واحد (وقد قيل) اى اعتراض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين التي هي الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيابان كما في قول الشاعر . اشلى سلوقية باتت وبات بها . بوحش اصمت في اصلابها اود (من اوزان الفعل) خبر ان فانه في وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى في قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل في امر ذلك الباب مضموما اتباعا لعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى اصمت بضمتين لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عن اصمت بضمتين

اولتقدم بمجئ اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين (ايضا) اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (او تقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لايكون معدولا وما يكون معدولا لايكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولايمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير محقق للعلة المذكورة (قدعرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لابد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود الاصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يمكن وجود الاصل فى التحقيق مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لامحقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لايقتضيه) اى لايقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (له) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر من هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء على قول سيبويه بقوله (وخالف سيبويه) مركب من سبب فارسى وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما ينتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق

من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف في البصر يقال رجل اخفش اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذي يبصر الشئ بالليل ولا يبصره في غيم ولا يبصر في يوم صباح كذا في الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعني من يكون مكنيا بابي الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) رد لما اورده الهندي حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاده ونسبة المخالفة اليه غير ملايم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقاله وهو انصراف نحو احمر بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل في الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) ى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدتين) ان ماقى لماهو قوله ومافيه علية مؤثرة انا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل في الفاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذ عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر ولما ذكر من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به من الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لاسيما في عبارات الفقهاء (في) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى في كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجيئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية مثل احمر اوزلت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعني قبل ان ينقل من الوصفية ويجعل علما الشخص (ظاهرا غير خفي) يعني بوضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى في هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفي (ويخرج عنه) ى عن احمر وعما كان معنى الوصفية فيه ظاهر البس بخفي (افعل التأكيد) اى افعل الذي استعمل

فی التأ کید یعنی صار من الفاظ التأ کید المعنوی (نحو اجمع) واکتع وابصع فان هذه الالفاظ فی الاصل موضوعة لمعنی وصفی وهو الجمعیة ولذا کانت غیر منصرفة قبل العلمیة وقیل ان تکون مستعملة فی معنی التأ کید الا انهما لما کانت بمعنی کل ایضا ضعف فیها معنی الوصفیة (فانه) ای فان نحو اجمع (منصرف عند التنکیر) یعنی ان نحو اجمع اذا استعمل فی معنی الوصفیة یکون غیر منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما یکون ایضا غیر منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سیبویه والاخفش واذا جعل نکرة بعد العلم یکون منصرفا (بالاتفاق) ای باتفاقهما (لضعف معنی الوصفیة) وهو الجمعیة (فیه) ای فی نحو اجمع (قبل العلمیة) ای قبل النقل من الوصفیة الی العلمیة (لکونه بمعنی کل) فاخذ حکمه وهو الانصراف (وکذلک) ای کما یخرج عنه افعل التأ کید یخرج عنه ایضا (افعل التفضیل المجرد عن من التفضیلیة) اراد بافعل التفضیل المجرد عنها ما یکون مستعملا بمن التفضیلیة الا انها تکون مقدرة غیر ملفوظة مثل الله اکبر ای الله اکبر من کل شیء لاما استعمل باللام اوالاضافة فانه منصرف علما کان اولا لما سیجیء ان غیر المنصرف اذا اضیف اودخله اللام انجر بالکسر یعنی انصرف لان وجود لازم الشیء یستلزم وجوده (فانه بعد التنکیر منصرف بالاتفاق) وان کان غیر منصرف حال التنکیر اولا وحال العلمیة ثانیا بالاتفاق (لضعف معنی الوصفیة فیه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاذا سمی الذی لاوصفیة فیه کافعل وادع ولایکون لمافیه معنی الوصفیة ظاهرا ومع هذا الاصل فی الاسم الصرف (حتی صارا فعل التفضیل) حین تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنی الوصفیة فینبغی ان یکون منصرفا (وان کان معه من) یعنی وان کان افعل التفضیل مستعملا مع من التفضیلیة (فلا ینصرف) یعنی یکون غیر منصرف بعد التنکیر ایضا (بلا خلاف) لاحد فیه (لظهور معنی الوصفیة فیه بسبب کونه مستعملا (بمن التفضیلیة) لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تمیز عن افعل الاسمی الذی لاوصفیة فیه اصلا وظهر فیه معنی التفضیل الذی هو الوصف فیکون غیر منصرف فی الاحوال کلها للوزن والوصف اوالوزن والعلم (اعتبارا للوصفیة الاصلیة) متعلق بالاعتبار (ای انما خالف سیبویه الاخفش) فی انصراف نحو احمر علما اذا نکر ۲ لاجل اعتباره ۲ ای اعتبار سیبویه ۲ الوصفیة الاصلیة ۲ المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفی هذا التفسیر اشارة الی ان انتصاب قوله اعتبارا علی انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان یکون مصدرا اوفعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له فی الوجود وههنا کذلک (بعد التنکیر) ظرف لاعتبار ۳ فانه لما زالت العلمیة ۳ المانعة لاعتبار الوصفیة لان العلمیة

للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اى فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال لتنكير ثالثا بعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فمنصرف على ماسيأتى (فان قلت كان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لاباعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كانه لامانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كما لامانع من اعتبارها فلم اعتبرها اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ماهو خلاف الاصل) فى الاسم المعرب (اعنى) بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لماسبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) اى على اعتبار سيبويه الصفة الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلا القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية هى سبب (لم تزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان اسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لماسبق ان اسود موضوع لكل مافيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما الجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (وارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل مافيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى سواد وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية

فلايلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية
(اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلايلزم (فى احمر بعد التنكير)
وجعله غيرمنصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارقم اسمين للحية
غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر
(قدزالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لهااجيب بان
هذا اذا جعل علمالغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة امااذاجعل
علمالتلك الذات فلانسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر لبس الاان يجعل علما
لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسودوارقم وادهم على ماسبق فامكن
اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كماامكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما
الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (فان الوصفية)
فى نحو احمر (قدزالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لاتجتمعا ن فى كلمة واحدة لما
سيجئ (و) ان (العلمية) قدزالت (بالتنكير) وهو ظاهر (والزائل لايعتبر من
غير ضرورة) ولاضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب
عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى
نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الاسبب
واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (او الالف والنون) فى سكر ان والسبب
الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه
سبب واحد غيرمكرر يتمايل الى جانب الاصل وهو الصرف والى جانب الفرع
وهو عدم الصرف فيؤخذبه الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى
قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قدسبق وجه الاظهرية وقال المحشى
والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى
فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر
سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى
ان قول المصنف ولايلزمه جواب السؤال ورد من قبل الاخفش السيبويه
على ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية
لان الزائل لما نع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك لمانع (لزمه) اى لزم سيبويه
(ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام
المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من
الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير
منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز
ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لايكون مانعا للاعتبار بل لذات

الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب المصنف عنه) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولايلزمه) من الالزام اواللزوم المناسب لقول الشارح لزمه الشانى (اى ولايلزم سيبويه من اعتباره اى اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولايلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجود الاسبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زل يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس يختص بحاتم (كان الاصل وصفا) بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد اوالصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية المانعة للوقف (بان اعتبر) سيبويه متعلق بقوله ولايلزمه (فيه) اى فى باب حاتم ايضا) اى كما اعتبرها فى باب احمر (لوصفية الاصلية وحكم) سيبويه (بمنع صرفه) اى صرف باب حاتم (للعلمية والوصفية الاصلية) يعنى بجعل باب حاتم (ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى (لمايلزم) تعليل لقوله ولايلزمه وهو من اللزوم ههنا لامن الزم على ماذيخفى اى لعله ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما فى لما (يعنى) المراد من المتضادين (لوصفية والعلمية فان العلم المخصوص) اى لشخص متعين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره بوضع وحد (ولوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل مافيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ن احمر عام لكل مافيه الحمرة ذى روح لوجاد او انسان اوغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول لشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف لفظ واحد) حيث جعل لو حد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما) مصدرية (اذ) طرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (لوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو

وزن الفعل (كما) اعتبرت (فی اسود وارقم) اسمین للحیة فانه لامانع من اعتبارها
لان وزن الفعل وغیره من الاسباب غیر العلمیة یجتمع مع الوصفیة سواء کانت
زائلة اولامثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بین الوصفیة المحققة)
الموجودة حیث لم تکن زائلة (والعامیة لابین الوصفیة الاصلیة لزائلة والعلمیة)
مثل حاتم علما لان الزائل لایکون مضادا للتأ نیث (فلو اعتبرت) مبنی للمفعول
(الوصفیة الاصلیة) الزا ئلة (اوالعلمیة فی منع صرف مثل حاتم) متعلق باعتبرت
(لایلزم اجتماع المتضادین) فی باب حا تم لان الوصف فی الاصل والعلم فی الحال
لایجتمعان اصلا فالمستحیل اجتماع الضدین لا اعتبارهما (قلنا تقدیر احد
الضدین) ای اعتبار وجوده وجعله فی حکم الموجود (بعد زواله مع ضد آخر)
ای مع ضده (فی حکم واحد) ای فی منع صرف لفظ واحد (وان لم یکن) ذلك
التقدیر (من قبیل اجتماع المتضادین) لان احد الضدین اذا کان مقدرا والآخر
موجود الا یلزم اجتماع الضدین (لکنه شبیه به) الا انه یشبه اجتماعهما
(فاعتبارهما معا) وان لم یکن مستحیلا لکنه (غیر مستحسن) فینبغی للعاقل
ان یحترز عن کلام غیر مستحسن کما یحترز عن کلام مستحیل ولما بین ان الاسم
المعرب الذی فیه سببان من الاسباب اوواحد مکرر یمنع منه الجر والتنوین
اراد ان یبین ان الجر لایمنع منه فی بعض الاحوال وان کان التنوین یمنع فی جمیع
الاحوال فقال (وجمیع الباب) (ای جمیع باب غیر المنصرف) سواء کان عدم
الانصراف بوجود سببین اوواحد مکرر وسواء کان فیه علمیة مؤثرة اولا (باللام)
متعلق بقوله ینجر قدم علیه لئلایتوالی الجاران (ای بدخول لام التعریف علیه)
ای علی الاسم الغیر المنصرف اشار بالتفسیر فی الموضعین الی کون اللام للعهد
الخارجی (او الاضافة) (ای اضافة الاسم) الغیر المنصرف (الی غیره)
(ینجر) (ای یصیر ذلك الاسم الغیر المنصرف (مجرورا) (بالکسر)
متعلق بینجر (ای بصورة الکسر) لان الکسر من القاب البناء خاصة فیستحیل
الانجرار به فلابد من حذف مضاف اوتجوز لانه قیل اراد بالکسر صورة
الکسر بطریق الاستعارة لان الکسر بلا تاء من القاب البناء عند البصریین
ویطلق علی الحالة الاعرابیة مجازا فالظاهر ان یقول المصنف بالکسرة بالتاء
لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمرکم (اوتقدیرا) مثل بالحبلی
وحبلی النساء (وانما لم یکتف) المصنف فی بیان هذه القاعدة (بقوله ینجر)
لان معناه علی مامر یصیر مجرورا (لان الانجرار قدیکون بالفتح) کماسبق ان
انجرار غیر المنصرف بالفتح ولواکتفی به لم یعلم ان انجراره ههنا بالفتح اوالکسر
مع ان المقصود هوالثانی ولذا صرح به لیکون ادل علی المقصود (ولا) ای

ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولوا كتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه اواضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره اوحالة دخول اللام عليه (منصرف اوغير منصرف فنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة اوزالتا عنه اوبقيت احديهما وزالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان اوسبب مكرر (انما كان لمشابهته الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ماهو من خواص الاسم) اى بسبب دخول مايختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام او الاضافة) على ماسبق ان دخول اللام اوالاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فراجع هذا الاسم (الى اصله الذى هوالصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخولها وهوالمشابهة وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولامع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام و بين التنوين منافاة فلايجتمعان ولذالم يدخله التنوين (ومنهم ذهب الى انه فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مرت آنفا (والممنوع من غير منصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة اوحكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا * ومثل قولك قل الحق واضرب بين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التنوين) لاستراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان يعنى واى مكان (ضعفت) فيه (مشابهته) اى مسابهة غير المنصرف (للفعل) بدخول ماهو من خواص الاسم (لم تؤثر) اى المشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع فسقط (دون تابعه الذى هو الكسر) لان الشئ اذاضعف نحصر تأثيره فيماهو

المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الى حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوطه) اى وسقوط التنوين من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين اوالواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا اوزالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلاسبب اومع سبب واحد وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام اوالاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام اوالاضافة وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرهما من العلل التى يجوز جمعها مع اللام اوالاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا اوغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه اواضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحديهما (اوزالت احديهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام اوالاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول بدخول اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة باى طريق كان (والاضافة) لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سيأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر) كما فى الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معا) باللام اوالاضافة لان العلمية زالت باللام اوالاضافة وزالت ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرطا) له بل اثرت فيه بلا شرط (كما فى احمد) وشمر وزفر وعمر (زالت احديهما) فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (ولم يكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين (كما فى احمر) وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين اوعلة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا

القول انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف في هذه الحالة منصرف او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله يجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان محل الاعراب وهي ثلاثة فقال * المرفوعات * قدمها على اخويها لان المرفوع هو اعمدة في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهي الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الاواحدا وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لانوعه تدبر وجمع لقلتهما وفي المجرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ وخبرها محذوف تقديره مرفوعات ما ذكره اي من انواع محال الاعراب اوانها موقوفة لامحل لها منه وهو اصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره هي (لا المرفوعة) وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا (وهو) اي اسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الا في ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع) مبني للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطردا) تمييز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان في تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة لا على وزن ديمة (المذكر الذي لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذي يقوم على طرف الحافر من يد او رجل او يضع المتاب الآخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا يكاد يوجد الا في العراب الخلص (المذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو لفعل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الابل) يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اي ضخمات) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجبال

الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو) (اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا هواقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ماعلى عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انمايكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لاتطلق الاعلى المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان (لاللافراد) كزيد ورجل (مااشتمل) (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ماموصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ماموصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ماهوالاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانماجعلت علامة فى التثنية لاغير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفية صارت علامة له فيها ونائب عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (اوتقديرا) كذلك (اومحلا) كذلك نحوجاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله اومحلا رد على الهندى حيث قال والاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لاغير (ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذمعنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع اوالنصب اوالجر (لوكان ثمه) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لووقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا (لفظا) مثل جاءنى زيد (اوتقديرا) مثل جاءنى فتى فاذاكان الامر كذلك (فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظا بعدا لانه فعل ماض وفاعله يستتر فيه راجع الى ما اى بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا اوتقديرا (وهو) اى المصنف (بحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يبحث اوعلى الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف لبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لايكون الامبنيا واعراب المبنى انما يكون فى محله (كما سيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتأخير ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه

فقال (منه) الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) يرجحه توافق
الضميرين المرفوع البارز والمجرور فى المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع
(اوبما اشتمل على علم الفاعلية) يرجح هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن
والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لمواه ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع
(الفاعل) مبتدأ وقوله منه خبر مقدم اوخبر وقوله منه مبتدأ لان من للتبعيض
تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل)
لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لم يوضع وحدوثه يحتاج
دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب
كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل
اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف
بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينسخ بالنواسخ ولانه اسد فى باب التركيب حيث
لايجوز حذفه بلا بسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اى غالبا
لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجيء تفصيله (على ماهو الاصل
فى المسند اليه وهو التقدم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل
وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل
لفظى وهو الفعل الذى هو اقوى فى العمل لماسبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس
بالمبتدأ اذا قدم (ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد) ولوكان مأولا مثل زيد
ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام
متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الا بحكم واحد
وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته
(بخلاف الفاعل فانه لايحكم عليه الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه
الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به
على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما)
(اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (اوحكما)
عطف على قوله حقيقة واللام (فى ليدخل) متعلق بالتعميم اى وانما عممنا
الاسم المفهوم من قوله مايقتضى المقام اى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم
(مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر
فى كونه فاعلا اومفعولا او مبتدأ اومضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا (اسند
اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو
بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية)

واللام (فى ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبرمقدم (المراد) مبتدأ (فى جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والباء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل) اووجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (واسم التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند اوحال عن الفعل بتقدير قد بالواو والضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة اومقدرة وسيأتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر برفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلايكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد تقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعل لقوله المقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هى له (نحو كريم) خبر مقدم لامبتدأ لانه نكرة لانها لاتكون مبتدأ الابوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع مبتدأ لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل * ثلاثة تجلو عن القلب الحزن * الماء والخضراء والوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء

جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد وهكذا فان قلت (قد يجب تقديمه) عليه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) ليتخصص به النكرة لان تقديم الخبر الظرف يخصص النكرة وسيأتي تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافرده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجر والمجرور اعني على طريقة حالا من ضمير قدم اى مستقل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (او على ما في حكمها) اى ذلك من لوزمها لان القيام ثبوت وجود الامر وتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه لبس الا بصيغة المعلوم اوما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لايجيء مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبهه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة (المجهول) لا على صيغة المعلوم (فالاحتياج الى هذا القيد) اى القيد المذكور انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا في الفاعل كالمصنف مثلا واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفي الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول مالم يسم فاعله (داخلا فيه) اى في الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لايقيد به) وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليس خلافا معنويا فعند المصنف لايقال وعندهم يقال (مثل)

اما مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هومثل اومنصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل (مثل) (زيد) اتى به ليصرح مابه المقصود من المثال ويبين (في) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصريح فيه (و) (مثل ابوه في) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لايعمل بدون الاعتماد وسيأتي تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدما عليه ولوقال زيد قائم ابواه اوآباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختيار الافراد اختصارا ولان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يبنى عليه الشئ وفي العرف قاعدة كلية تتضمن ماتحتها من الجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح بقوله اى ماينبغي الى آخره قيل ولوقال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح واحسن لمراعاة الاشتقاق يعني مطابقة الاولى وان يليه اجيب بان الاولوية تحتمل ان تكون عارضة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره (اى ماينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب الولى اولا (ان يلي الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجي مثل جاءني رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه قربه يعني يليه حقيقة كالفاعل الظاهر اوحكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل المستتر اوحكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية (ويدل على ذلك) اى كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى الشدة (اسكان اللام في ضربت) اى في الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالي اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو) ظرف للتوالي (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة في الفعل الرباعي لانه لما استثقل يكون حروفه اصلية حتى لوتحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ماهو بمنزلته كالمثال المذكور (فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الولى واللام تعليل ومتعلق بالفعلين اعني جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد

(الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله ان يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا اى يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجئ تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيئ الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم المظلوم منه يكون اسد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للبدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء او يروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل) اى فعل الله ذلك واباب مسئلتى قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن

مسند

سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (للضرورة) اى لضرورة وزن الشعر اذلوقيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقوع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى الاعراب) شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التأخير فيه (الدال) اللام فى الاعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهما) اى فى الفاعل المقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تميز من قوله فنه الفاعل (وفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا لان فى التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما الابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (انلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى للمفعول ايضا نائب لقوله لم يعهدوا الجار حينئذ فى قوله (على ما وضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازاء شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبر ان (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر الاعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذالاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولوسلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقلم اللبس اوقال والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذالقرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لالعدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (امالفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل

من غير مدخل اللفظ فيهما مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و (نحو اكل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم يصلح للفاعل (اوكان) معطوف على الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) اوشبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا اوستكنا كزيدضرب غلامه وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا اومضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك اومتصلا كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيداضربت واللام فى قوله (لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان اومضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع والباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورة التقديم والتأخير) يعنى فى صورة التقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجئ قريبا (نحو ما ضرب زيد الاعمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ماقبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء قوله انتفى اوكان اووقع اوبعد معناها واياما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل على المفعول فى جميع هذه الصور) الاربع والجار فى قوله (اما فى صورة) متعلق بمحذوف واماللتفصيل تقديره اماوجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت اومعنوية (فلتحرز عن الالتباس) يعنى لولم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا والثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لماسبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل والمفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الاعمرا) يعنى

فی صورة تقدم الفاعل اوتأخر المفعول وتوسط الا بینهما (انحصار ضاربیة زید فی عمرو) لان الاصل فی الانحصار انحصار ماقبلها فیما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر ای مصاحبا وملابسا مع (جواز ان یکون عمرو مضروبا بشخص آخر) یعنی ان الانحصار فی الفاعل دون المفعول یعنی لیس زید ضاربا بالاحد الا لعمر واما مضروبیة عمرو فی زید فعلی الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زید) یعنی فی صورة تقدیم المفعول وتأخیر الفاعل وتوسطها بینهما (انحصار مضروبیة عمرو فی زید) وضاربیة زید باقیة علی الاحتمال (مع جواز ان یکون زید ضاربا بشخص آخر) یعنی یصح ان یکون زید ضاربا بالغیر عمرو ایضا العدم الحصر فیه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقدیم المفعول علی الفاعل فی الصورة الاولی وتقدیم الفاعل علی المفعول فی الصورة الثانیة (انقلب الحصر المطلوب) لان تغییر الترکیب یستلزم تغییر المعنی لان المعنی مستفاد من الترکیب فوجب تقدیم الفاعل علی المفعول فی الصورة الاولی والمفعول علی الفاعل فی الصورة الثانیة لئلا ینقلب الحصر المطلوب فی کل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) ای الا (بینهما) ای بین الفاعل والمفعول (فی صورتی التقدیم والتأخیر لانه) ای الحال والشان (لوقدم المفعول علی الفاعل) فی الصورة الاولی حال کون تقدیم المفعول مصاحبا (مع الا فی قال) فی مثاله (ماضرب الا عمرا زید) لحصل فیه معنیان الظاهر وغیر الظاهر ففصل الشارح هذین المعنیین فقال (فالظاهر ان معناه) ای معنی هذا القول (انحصار ضاربیة زید فی عمرو) یعنی انحصار صفة الفاعل فی المفعول (اذ الحصر) ای المحصوریة (انما هو فیما یلی الا) سواء قدم او اخر (فلا ینقلب الحصر المطلوب) یعنی لایتغیر المعنی الاول لان تغییره انما یکون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلا یجب تقدیم الفاعل) لانه اذا لم یتغیر المعنی یجوز التلفظ کیف ما کان قوله (لکن لم یستحسنه بعضهم) استدراک من قوله فلا ینقلب الحصر المطلوب وذلک البعض هو صاحب المفتاح حیث قال تقدیم المفعول علی الفاعل قلیل الدور (لانه من قبیل قصر الصفة علی الموصوف قبل تمامها) لان الصفة المقصورة علی عمرو هی الضرب المسند الی زید لامطلقا فلابد من تقدیم الفاعل لتتم تلک الصفة لان تمامها لایکون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه کذا) ای انحصار ضاربیة زید فی عمرو (لاحتمال ان یکون معناه) ای معنی ماضرب الا عمرا زید هکذا نحو (ماضرب احدا احدا الا عمرا زید) وهذا المعنی ظاهر لان استثناء شیئین باداة واحدة بلا عطف مطلقا غیر جائز عند الاکثرین لضعف الاداة اذ الاصل فیها الا وهی حرف فلا یستثنی بها شیئان

لاعلى وجه البدل ولاعلى غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اى من الفاعل والمفعول (فى الآخر) يعنى يفيد انحصار ضاربية الفاعل فى المفعول ومضروبية المفعول فى الفاعل (وهو) اى هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما فى الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لاضارب الازيد ولامضروب الاعمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذالك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع المفعول بعد معنى الالان الحصر ههنا فى الجزء الاخير) كما ان الحصر فى الافيما يليها ومايليها الايكون الاجزأ اخيرا حقيقة اوحكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمر اما ضرب زيد الاعمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب فى الا حال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التميز اوعلى الحالة بمعنى مقطوعا اوعلى المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم الفاعل على المفعول بعدان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع فى بيان الاحوال التى توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال (واذا اتصل به) (اى بالفاعل) (ضمير المفعول) يعنى ضمير يرجع الى المفعول (نحو ضربت زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اى الفاعل) (بعد) طرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما) اى بين المفعول والفاعل (فى صورتى التقديم والتأخير) اى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ماضرب عمرا الازيد) بتقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد المتوسطة بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) انفا دارجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذاوقع مفعوله بعدالا اومعناها (او) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الانحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل اوالفعل والاضافة لادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضربه الا انا اوظاهرا (مثل ضربك زيد) اوضربه اوضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) اى تأخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الآخر محذوف

اختصارا

اختصـاراواجراء لقـوله اواتصل مفعوله يعني للصور الاخـيرة لعدم الفصـل
بينهمـا واجراء الصور الاولى محذوفة ايضـا اختصارا وقوله عن في قوله (عن
المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (في جميع هذه الصور) الاربعـة متعلق بالجزاء
(اما) وجـوب تأخير الفـاعل والمفعول (في صورة اتصـال ضمير المفعول به)
يعني في الصورة الاولى وقـوله (لئلا) خبر لمبتـدأ محذوف وجواب لاما (يلزم
الاضمـار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش
وابن جني كما تقدم (واما) وجـوب تأخيره عنـه (في صورة وقوعه) اى الفـاعل
(بعد الا او) بعـد (معناهـا) يعني في الصورة الثـانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفـا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها
والضـاربية محتملة فلوقـدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولوقدم معهـا لجاء
المحذور المذكور في القسم الاول وكـذا الحال في معناهـا (واما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفـاعل غير متصل به) يعني في الصورة الاخيرة (فلمنافاة)
مصدر مضاف الى الفـاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط)
منصـوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفـاعل) الغير المتصل وقوله (بينـه)
ظرف للتوسـط والضمير راجع الى المفعـول اى بين المفعـول المتصل (و بين
الفعـل) المتصل به يعني يمنع اتصال المفعـول توسط الفـاعل لكونه جزأ لفظيـا
منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقـديره وهذا
اى كـون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخـلاف
(ما اذا كان الفـاعل ايضا ضميرا متصلا) يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين به
(فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفـاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفـاعل)
لكونه عمدة ومحتـاجا اليه في الكلام والمفعـول فضلة وغير محتـاج اليه ومايكون
عمـدة يكون اقـوى فيجب تقـديمه على الادنى (نحو ضربتـك) اوضربته او
ضربتني ولمـا فرغ من احوال الفـاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احـوال عامله
ذكرا وحذفا جائزا اوواجبا منبها بقـد التقليلية مع ايراد صيغة المضـارع على قلة
حـذف الفعل وكثرة ذكـره فقـال (وقد) للتقليل (يحـذف) مبني للمفعـول
(الفعـل) نائبـه (الرافع للفـاعل) يشير الى ان الـلام في قوله الفعـل للعهد
الخـارجي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليـل اى وقت قيـام قرينة لان
قيـام القرينة شرط لا عـلة كقوله تعـالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اى وقت
طلوعهـا (قرينة) (دالة صفـة كاشفة) لان القرينة هي العلامـة على الشيء
وهي دالة على الحـذف (على تعيين المحذوف) لانه لايحـذف شيء من الاشيـاء
الا وقت قيـام قرينة سواء كـان الحذف جائزا اوواجبـا (جوازا) منصوب

على المصدرية والمنصوب عليهاما كان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله
(اى حذفا جائزا) وقوله (فى) ظرف جوازا يعنى متعلقا به (مثل) (قولك)
كره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما
كان جوابا السؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام فى قوله (لمن) متعلق
بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و (قال) جملة مع فاعله جملة فعلية صلته
(من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام
استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف
ههنا جواز الاوجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط
يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى
ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بتاء الخطاب (زيد)
مقول ان تقول والرفع محكى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول
(قام اى قام زيد و يجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما اقدر الفعل
دون الخبر) اى هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ
لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن
الفعل وادهم تقديم السؤال عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك
لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن
الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرر الاسناد
فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ
فعل والفعل لابد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر
جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل (بل بذكره فاعله) ويحذف فعله (يوجب
حذف احد جزئيها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد
بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمول معمولها معطوف
معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والتقليل
فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو
فى قوله (و) (كذا) للمصنف جئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك
بقرينة كونه جوابا لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر
وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل جوازا) اى حذفا جائزا (فيما
كان جوابا السؤال مقدر) كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال
محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله
(فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف

علی وزن محمدۃ مصدر من رثی یرثی مثل رمی یرمی وتشدید الیاء خطأ بالفارسیۃ بوم دہ ستایش کردن (یزیدبن نہشل) یرثیہ اخوہ ضرار بن نہشل لانہ کان انہشل ابنان ضرار ویزید فمات یزید ورثی علیہ اخوہ ضرار (لیبک) علی وزن لیرم وقولہ علی فی قولہ (علی البناء للمفعول) ظرف مستقر حال اوصفۃ ای حال کونہ کائنا علی البناء اوالکائن (یزید) ہو (مرفوع علی انہ) ای یزید (مفعول مالم یسم فاعلہ) (ضارع) (ای عاجز وذلیل) یقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذلیل (وہو) ای قولہ ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جواز وقولہ (ای یبکیہ ضارع) تفسیر للفعل الرافع لہ من بکی یبکی والباء فی قولہ (بقرینۃ السؤال المقدر) متعلق بقولہ المحذوف (وہو) السؤال المقدر قولہ (من یبکیہ) ای یبکی علیہ ای علی یزید فاجیب بقولہ ضارع ای یبکی ضارع علیہ (واما قول الشاعر) حال کونہ کائنا (علی روایۃ لیبک یزید) الکائن اوکائنا (علی البناء للفاعل) وقولہ (ونصب یزید) عطف علی قولہ البناء للفاعل (فلیس ای قولہ ہذا (مما) ای الذی (نحن فیہ) حتی یکون ضارع فاعل یبکی المذکور لا المقدر واللام فی قولہ (لخصومۃ) (متعلق بضارع) وان لم یعتمد علی شیٔ قبلہ من الاشیاء الستۃ التی ہی الموصول والموصوف والمبتدأ وذوالحال وحرف النفی وحرف الاستفہام کونہ شرطا عند البصریین لعملہ لان الجار والمجرور یکفیہ رائحۃ من الفعل لکونہ معمولا ضعیفا (ای یبکیہ من یذل ویعجز) من باب ضرب (عن مقاومۃ الخصماء) فیہ اشارۃ الی ان الاسم الفاعل العامل فی حکم المضارع والی اعتمادہ علی الموصول المقدر والی حذف المضاف فی قولہ لخصومۃ والی ان الخصومۃ لکونہا اسم جنس فی معنی الجمع لان الجنس یشمل الافراد وان کان علی سبیل البدل واللام فی قولہ (لانہ) تعلیل لکون البکاء مخصوصا بالعاجز والذلیل لان الجواب عن السؤال یشعر بالخصوص (کان ظہیرا) فعیل بمعنی الفاعل للمبالغۃ (للعجزۃ) جمع عاجز کالورثۃ جمع وارث (الاذلاء) علی وزن الاولیاء (جمع ذلیل وآخر البیت) اوردہ لاتمام مدحہ لان الممدوح بہذا البیت ممدوح بالوصفین المحمودین عند الناس الشجاعۃ والسخاء لان المصراع الاول افاد کونہ شجیعا والثانی سخیا (ومختبط) عطف علی قولہ ضارع (مما تطیح الطوائح) (والمختبط) بالخاء المعجمۃ (السائل من غیر وسیلۃ) ای الذی یأتیک للمعروف من غیر سبب یقال اختبطنی فلان اذا اخذ منک شیئا بلا وسیلۃ من خبطت الشجر اذا ضربتہا بالعصا لیسقط ورقہا (والاطاحۃ الاہلاک) یقال اطاحہ اہلکہ (والطوائح) بمعنی المطیحات (جمع مطیحۃ) حذف الزوائد مثل اعشب فہو عاشب وایفع فہو یافع من طاح یطوح مثل قال

يقــول وقيل طـاح يطيح واوى حال كون الطــوايح جمع مطيحة واقعـا (على غير القيــاس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحــات (كلواقح جمع ملقحة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق بقوله مختبـط) وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لمابين سبب الضراعة وهى البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصمــاء ناسب ان يبين سبب الاختبـاط ايضا وهواهلاك المهلكات ماله ومايتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتــأمل (يعنى ويبكيه ايضـا) اى كمايبكيه ضارع (من يسأل من غــير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضــاف الى فاعله وناسب لمفعــوله (المهلكات ماله) وقوله (ومايتوسل به الى تحصيل المــال) وهو آلات الحرف والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال المعطوف على المفعول وهو قوله ماله وقــوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضــا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضــاف الى (السائلين) وحــذف المفعول الثــانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجــار فى قوله (بغــير وسيلة) متعلــق بقوله الســائلين (و) قــوله (قد يحذ ف) الواو للعطف (الفعل) الرا فع للفــا عل لقرينة دالة على تعيينــه (وجوبا) (اى حذفا واجبــا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى فى الجار فى قوله (فى مثل) متعلق بحذف مثل (قوله تعــالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفــارسية اكر يكى ازكافران بنــاء طلب دارد از تو پس پنــاه ده تو ويراتا كه شــنودى كلام اللهرا (اى فى كل موضع) تفسير لقــوله فى مثل قوله لان ذكره على وجــه التمثيل (حــذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لولم يحذف لم يكن فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقــع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون علما اعز والذاذا لمنســاق بعد الطلب اعز من المنســاق بلاتعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهمــا ومفسرا توكيد له لبس فى ذكره مرة (فانه لو ذكــر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرهــا اسم فاعل منه ايضــا لانه لما لم يكن فيه ابهــام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى مامن شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهــو زيادة معينة لالفائدة وهو قسمــان اما مفسد اوغير مفسد فالاول مثــل قوله * ولافضل فيها للشجاعة والندى * وصبر الفتى لولا لقاء شعوب * والثــا نى قوله * واعلم علم اليوم والامس قبله * ولكننى عن علم مافى غد عمى * وان لم يكن الزائد معينــا فانه

يكون تطويلا كقول الشاعر * وقدت الاديم لراهشيه * والفى قولها كذبا ومينا *
وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف كائن (بخلاف المفسر
الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام فيه لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من
معناه اللغوى اوالاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان (يجوز الجمع بينه) اى المفسر
بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم
تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاء نى رجل اى
زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهرة
لم يعلم متى اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ماهو المراد منه فقيل اى زيدا
و فى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته
وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ماهو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات اوانتقل
(فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى
فى الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف
وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى وجوبا) اى حذفا واجبا
(وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة
(المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر
(وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء
مؤداه (مغن عنه) لافادته ماافاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله
(ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل
حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف ولو جعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه
بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة
تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الآية من قبيل قوله تعالى *ولعبد مؤمن
خير من مشرك * حتى لايلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز
(ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على
الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم
لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا
ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم
لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا
على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لابد له من الفعل) ليدخل عليه ولما
بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما
يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل
وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا)

حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فاكدها به يعني بحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلهما يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لماسبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لماسبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قوله (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لاواجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ اوالشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لوذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لوذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف يعنى لوذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم فى الاية (وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام) لتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقة الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لمانحن فيه لانا فى صدد حذف الفعل والفاعل معا لافى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لامن حذف

الفعل

الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع فى بحث المرفوعات وان كان يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب القيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد لايحتمل ان يكون جزاءله ولاقوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل اوشبهه ولكن ينبغى ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لايجرى فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذ لا يضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمرا) والصفة المشبهة نحو (زيد كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه لايجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل الافعال (مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من الفعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة يقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر يعنى اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعد ههنا ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لايجرى الا فيما وقع (اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت اوضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (والمتوسط بينهما) كذلك معمول (للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك مت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل وجود الثانى) اى اذ الاول

يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى فلايكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان يتنازع و بعد وجوده ايضا لايمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلايكون فيه) اى فى المتقدم اوالمتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع) الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (لكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لانهما جميعا لان المعمول الواحد لايكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والآخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فحينئذ) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل الاول اوالفعل الثانى (لان الضمير المتصل الواقع بعدهما) مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى) لاغير (وهو) اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولايتصل بعامل آخر لما سبق ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ماضرب وما اكرم الا انا ففيه) الفاء جواب اما والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه) اى قطع التنازع يعنى اجزاؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو طريق القطع عندهم) اى النحاة (وهو) اى طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى ولورود الاستعمال عليه على ما سيجئ وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجئ ايضا قوله (لانه) تعليل لقوله لايمكن قطعه آه (لايمكن اضماره) اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الا لانه حرف لا يصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا) يمكن اضماره ايضا (بدونه) بدون الا (لفساد المعنى لانه) اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل) اى الفعل الاول عند

البصرية

البصرية اوالفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اى مقصود المتكلم وغرضه (اثباته) اى اثبات الفعل الاول اوالثانى (له) اى للضمير المنفصل الذى هوالفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الامناف له (ومراد المصنف بالتنازع ههنا) اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع (يكون طريق قطعه) اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل) فى الفعل الاول اوالثانى (فلهذا) اى لكون مراد المصنف به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسما ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما (التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى (فعلى) جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الا عنده (مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) سبق بيانه (فيعملان) اى الفعلان (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذروى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما) اى غير الكسائى والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار) فقط (وهو) اى الاضمار (ممتنع لما عرفت) آنفا وانما قلنا فى الموضعين ان كان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ماضرب وما اكرم الااياك جاز ان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق اوما يأتى اوجزائية ان كانت الجملة جزائية اواعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو وعلى النسخ المشهورة والا فقوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هواقرب الآية كما سبق الجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقه خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية اوالنسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل مالم يسم فاعله الجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد) زيد

شريف وظريف ابوه (و) (قديكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم من ماهو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلاواسطة اوحكما كماهومفعول بالواسطة وقدمر تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهوقوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرا (و) قديكون تنازعهما (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اماان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلاله والاخر مفعولاله وهذاقسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والآخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين) لان القسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون فى المفعولية وهذا ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان لايكون قسما آخر وفى قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان اومختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا فى الفاعلية وان يتفقا فى المفعولية وان يتفقا فى الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل فى عبارة الشارح (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يقتضى احد الفعلين) المتنازعين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه ملابسا (بعينه) اى بين الاول لا بغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضى احدهما ان يكون فاعلاله والاخر مفعولا له سواء كان المقتضى للفاعل الفعل الاول او الثانى (ولا شك فى اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهوقوله (الفعلين) لان المقتضى ليس الا الفعلين (فى هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا ان نعيدها (وهذا)

اى اختلاف اقتضاء الفعلين (وهو القسم الثالث) لاغير (المقابل) للقسمين (الاولين) لان فى القسم الاول الاقتضاء فى الفاعلية فقط وفى القسم الثانى فى المفعولية لاغير فيكونان متفقين فيه اى فى الاقتضاء وفى هذا القسم اختلف الاقتضاء كما عرفت فيكونان مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله (مختلفين) (تخصيص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على المقصور لان الارادة مقصورة على الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة بهذه الصورة ممتاز من بين الصور قوله (يعنى) الخ تفسير المآل المعنى (يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين) يشير الى ان قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولم يختل المعنى وههنا كذلك تقديرا وقد يكون الفعلان متنازعين فى الفاعلية والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا * حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا (فى الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حالية مختلفين وذى الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ماسيجئ (وذلك) اى تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تبرنيدك (لايتصور) اى لايتعقل اولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فى العقل فى وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الاوقت كون (الاسم الظاهر المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من هذا القسم الثالث اذيمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورده حتى لايتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لايخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) وبالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذا اربعة اقسام والثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا

(مثل اكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا) او على العكس يعني ان يقتضي الفعل الثاني فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (وغيرذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناحي اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ضم اولها بعني النون ليعتدل طرفاه يعني طرف فائه ولامه في القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قتاة اوتقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضي موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثاني) (لقربه) فهو على اخذه اقدر ولزم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المجيز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان الاعمال الثاني اكثر في كلامهم فالاولى ان يستدبه دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل الاول في صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقي منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذافي الرضي حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجوزهم (اعمال الفعل الاول) لانه فعل اصيل في العمل ولا مانع منه فان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اي اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف سيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثاني) سبق تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان اعملت) بتاء الخطاب الفاء جزائية اوتفسيرية شروع الى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثاني) حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اي مثل ماوهي زائدة (هو) اي اعمال الفعل الثاني (مذهب البصريين وبدأ به) اي ببيان مذهبهم (لان مذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب في مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف (اضمرت) بتاء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (في) (الفعل) (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر

فی العمدۃ) فی باب التنازع لامطلقا لما مر حال کون جواز الاضمار قبل الذکر فی العمدۃ ملابسا (بشرط التفسیر) ای بشرط ان یکون الاسم الظاہر مطلقا مفسرا للمضمر الذی فی الفعل الاول لانہ لما کان لہ تفسیر کانہ لم یلزم الاضمار قبل الذکر ظاہرا لا المفسر عین المفسر (ولزوم التکرار بالذکر) یعنی اذا اظہر الاسم المظہر فی الفعل الاول یلزم تکرارہ وہو فی العبارۃ قبیح وان کان فیہ فائدۃ ما (وامتناع الحذف) ای حذف العمدۃ من غیر اقامۃ شیٔ مقامہ حال کون الفاعل المفرغ فی الفعل الاول واقعا (علی وفق) (الاسم) (الظاہر) (الواقع بعد الفعلین) یرید بہذا ان اللام فی قولہ الظاہر للعہد الخارجی فی قولہ ظاہرا (ای علی موافقتہ) یشیر الی ان المصدر بمعنی اسم الفاعل کالخلق بمعنی الخالق والضرب بمعنی الضارب مضاف الی المفعول والفاعل متروک تقدیرہ علی موافقۃ الاسم المضمر فی الفعل الاول الا الظاہر الواقع بعدہما (افرادا وتثنیۃ وجمعا وتذکیرا وتأنیثا) منصوب علی التمیز من النسبۃ الاضافیۃ واللام فی قولہ (لانہ) الظاہر علۃ للموافقۃ فی ہذہ الامور (مرجع الضمیر والضمیر یجب ان یکون موافقا لمرجعہ فیہا) لان الراجع ہو عین المرجع واذا کان کذلک یجب ان یوافق لہ فیہا والالایجوزان یرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقہ منصوب علی الحالیۃ من ضمیر اضمرت الفاعل فی الفعل الاول حال کونک متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منہ (لانہ ای الحال والشان (لایجوز حذف الفاعل) مطلقا سواء کان الحذف فی باب التنازع اولا فی وقت من الاوقات (الا اذا سد) الا وقت سد (شیٔ مسدہ) ای الا اذا قام شیٔ مقامہ فحینئذ یجوز حذفہ لئلا یجتمع النائب والمنوب (خلافا للکسائی) ای خالف الکسائی خلافا للجمہور فان المخالف لہم ہو الکسائی لاغیر (فانہ) ای الکسائی (لایضمر الفاعل) فی الفعل الاول یعنی لایجوز الاضمار فیہ (بل یحذفہ) ای الفاعل (تحرزا) مفعول لہ للحذف (عن الاضمار قبل الذکر) ولواضمر فیہ ولزوم التکرار بالذکر لواظہر والاضمار قبل الذکر والتکرار بالاظہار کلاہما خلاف الاصل (ویظہر اثرالخلاف) ای فائدتہ بین البصریین والکسائی لابین البصریین والکوفیین عند کون الاسم الظاہر تثنیۃ (ونحو ضربانی واکرمنی الزیدان) باضمار الفاعل فی الاول (عند البصریین وضربنی واکرمنی الزیدان) بحذفہ (عند الکسائی) اوجمعا مثل ضربونی واکرمنی الزیدون عندہم وضربنی واکرمنی الزیدون عندہ اومفردامؤنثا مثل ضربتنی واکرمتنی ہند عندہم وضربنی واکرمتنی ہند عندہ (وجاز) الواو للابتداء اوردہذہ الجملۃ ہہنا لبیان خلاف

الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لامن الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعمال الثانى) مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (الاضمار قبل الذكر) اومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار اوالحذف انمايكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ماحقه التأخير قديكون للتخصيص (كماهو مذهب الجمهور اوحذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غيرجائز بل ممتنع لماعرفت (كماهو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه ادا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا اومفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم ورتبة الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (اواضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان) اوضربنى واكرمونى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل اوالمحذوف اوالاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كماهو مذهب البصريين ولاحذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كماهو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة اوحذف المفعول وكلاهما جائزان فلامحذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع اسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما

(اواضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعدالظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تأخير الناصب) خبرلمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كافى آه يعنى اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيدهو) هذا مثال للاضمار بعدالظاهر لاللتشريك ا وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتأخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غيرمشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول فى ا (الفعل) (الاول) يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول الواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لوذكر) مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولوكان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لواضمر وناغير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط جزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت آه وهوجزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لاتقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار الشارح بقوله (اى وان لم يستغن عنه) مبنى للمفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولايجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيداقائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت) بتاء المتكلم زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهوالمنطلق الاول ولم يحذف (لانه لايجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها لان يعرف لشئ بصفته فلوحذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لايجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة: فى الفضلة) وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ماهو

مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اضمار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيين) (اضمرت الفاعل فى) (الفعل الثانى) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيده ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق واحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليهما والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لواقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل (نحو ضربنى واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربنى اوغيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى فى هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لا حذف الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع (و) (اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى) (الفعل) (الثانى) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لواقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) لكونه فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان المفعول الفعل الثانى مغاير) للاسم (الظاهر) يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط اومخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (فيكون الضمير) اى مفعول الفعل الثانى (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجعا الى لفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا

لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول فهو متقدم علی ما اضمر فی الفعل الثانی فیلزم الاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبۃ وذلک جائز مثاله کان (کما تقول ضربنی واکرمته زید) برفع زید علی انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان یمنع مانع) مستثنی من الحذف والاضمار جمیعا ای اضمرت علی المذهب المختار وحذفته علی غیره فی وقت من الاوقات الا وقت ان یمنع مانع (من الاضمار) ای اضمار مفعول الفعل الثانی (کما هو القول المختار ومن الحذف) ای حذفه (کما هو القول الغیر المختار) اذا کان الامر کذلک ای اذا کان مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) ای مفعول الفعل الثانی لان طریق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار او الحذف لا سبیل الا الی الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفیف والتیسیر فی الکلام والایسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلا سبیل الا الی الاظهار لان العاجز عن الایسر یکتفی بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانی (نحو حسبنی) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانی للفعل الثانی قوله (منطلقین الزیدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فیه (حیث اعمل) فیه (حسبنی فجعل الزید ان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنی للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمیر الغائب المثنی (فی حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبۃ وهو الزید ان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذکر لفظا لا رتبۃ جائز (واظهر) مبنی للمفعول (المفعول الثانی) یعنی اورد مظهرا (وهو) ای المفعول الثانی قوله (منطلقین) واللام فی قوله (لمانع) تعلیل الاظهار یعنی لمانع من الحذف والاضمار (وهو) ای المانع (انه) ای الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانی (مفردا) لیطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فیه کما یقال فی حسبتهما ایاه (خالف) المفعول الثانی (المفعول الاول) وهو الضمیر الغائب المتصل بالفعل الثانی (ولو اضمر) المفعول الثانی (مثنی) منفصلا لیطابق المفعول الاول وهو مثنی متصل به اذ هما فی الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما ایاهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) ای الاسم الظاهر المتنازع فیه ومطابقة الضمیر المرجع واجب ایضا فلما امتنع الحذف لما مر فی بیان ما اختار البصریون والاضمار ایضا وجب الاظهار اذ لا طریق الی غیره (ولا یخفی انه) ای الحال والشان (لا یتصور التنازع فی هذه الصورة) ای فی صورة توجه فیها احد الفعلین الی اسم ظاهر مثنی لکون مفعوله الاول مثنی والاخر مفردا حین کان مفعوله الاول مفردا لان معنی التنازع علی ما سبق انهما بحسب المعنی ان یتوجها الی ذلک الاسم الظاهر ویصح ان یکون هو مع وقوعه فی ذلک الموضع معمولا لکل واحد منهما علی سبیل البدل وهذا المعنی

لبس بموجود فی هذه الصورة یعرف بالتأمل فی وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب یعنی الاوقت ملاحظتك (المفعول الثانی اسناد الاعلی اتصاف ذات ما بالانطلاق من غیر ملاحظة تثنیته وافراده والا) ای واذا لم تلاحظ المفعول الثانی هكذا بل لاحظت تثنیته وافراده (فالظاهر لاتنازع بین الفعلین فی المفعول الثانی وانما قال فالظاهر لانه یمكن ان یكون فیه تنازع ولكن علی غیر الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة علی الذات فقط والافراد والتثنیة والجمع من العوارض فلا اعتبار لها فی التنازع (لان) الفعل (الاول یقتضی مفعولا مفردا (لكون مفعوله الاول كذلك وهو یاء المتكلم المتصل به والتطابق بینهما لازم لما عرفت غیر مرة (و) الفعل (الثانی مفعولا مثنی) هذا من باب عطف اسمین علی معمولی عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سیجیء لان مفعوله الاول مثنی وهو الضمیر المتصل به (فلا یتوجهان الی امر واحد) وهو مع وقوعه فی ذلك الموضع لا یصح ان یكون معمولا لكل منهما علی سبیل البدل فلم یوجد شرط التنازع (فلا تنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبیان احوال الفریقین اراد ان یبین احكام معرفته وتمییزه عما یلتبس به بایراد مثال له یحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن یعرف من كان بصیرا (الفرق بینهما) ای بین ان یكون هذا المثال من التنازع و ان لا یكون منه فقال ولما استدل الكوفیون) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ (علی اولویة متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) ای علی كون اعمال لفعل الاول هو الاولی والمختار لكونه اسبق الطالبین وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرئ القیس) الباء متعلقة بقوله استدل ایضا وهو من افصح شعراء العرب وممن یجوز الاستدلال بقوله هو قوله (ولو ان ما اسعی لادنی معیشة * كفانی ولم اطلب قلیل من المال) وشرع فی بیان وجه الاستدلال فقال (حیث قالوا ای الكوفیون (قد توجه لفعلان عنی كفانی ولم اطلب الی اسم واحد وهو) ای الاسم لواحد فی قوله قلیل من المال فاقتضی الفعل (الاول رفعه) ی رفع الاسم الظاهر بالفاعلیة ی بان یكون ذلك الاسم فاعلا له (و) لفعل (الثانی نصبه) وهذ ایضا من باب عطف شیئین علی معمولی عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولیة) ی بان یكون ذلك الاسم بعینه مفعولا له فیكونان مختلفین فی الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضی فاعلا والثانی مفعولا (وامرئ القیس لذی هو فصیح الشعراء لعرب اعمل الاول) حیث اورد قلیل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل الثانی ونصب قلیلا به لم ینكسر علیه لوزن ولا غیره مع انه لزم منه شیء غیر مختار وهو حذف المفعول من الثانی وفیه دلیل علی ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لا یختار احد الامرین مع لزوم مكروه له فی ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الا لزیادة ذلك الذی اختاره فی الحسن

علی

على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول لما اختاره) لان الفصيح لايختار الاماهو الافصح والاقوى فعلم به ان الاعمال الفعل الاول هو المختار وقوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوي الاعمالين) يعني اعمال الفعل الاول والاعمال الفعل الثاني لان الفعل الثاني يقتضي خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربني وا كرمت زيدا فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولهذا قال الشارح اذلاقائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عند استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (من طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال لبس منه) هذه جملة في محل الرفع خبره (اى لبس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعني قال المصنف ان ما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس لبس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الاول يعني ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) اى معنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال) يعني على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثاني على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعي لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعي قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعي ومضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه اوعلى عدم السعي لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافي) صفة للطلب (لكل) واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفي والمنفي مناف للمثبت (وذلك) يعني الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (اوجزاء معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا على الشرط او الجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لايكون الاوصفا لغويا نحو لوكان لي مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لوفانتفيا بعد دخولهما يعني لم يكن لي مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لي حج (والمنفي من ذلك) اى من الشرط او الجزاء اوالمعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد يعني ان كانا منفيين قبل دخولهما وجب ثبوتهما بعده لان نفي النفي اثبات نحو لولم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام

كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعني قد زرتني فاكرمتك وان كان احدهما مثبتا والآخر منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت سواء كان المنفي شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمني لاكرمتك ولكن شتمتني فلم اكرمك اوالعكس نحو لو شتمتني لم اكرمك ولكن ما شتمتني فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار في قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى ولم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيي لقليل من المال المنفي ماوجدته منه ولم يكن مني طلب ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسي اولعقبي يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعني قوله ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد استدراك بجعله لمجرد المجد واللام في قوله (لمجد) متعلق بالسعي والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثل) من اثل اذا ثبت والاثل في الاصل شجر معوج من الطرفاء والواحدة اثلة والجمع اثلاث والتأثل اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثل المؤصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكره لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بياني لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام في (المجد المؤثل) للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفو (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا اوحين عدم كون هذا البيت من باب التنازع لفساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعني) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لااسعى لادنى معيشة ولايكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لوان سعيي للاكل والشرب يكفيني ماعندي من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيي لاجل مجد ذى اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اى المؤصل الثابت قد ادركه امثالى من ابناء الملوك واشرف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم في بعض والتأخير في بعض وادرج فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال (مفعول) مبتدأ (ما لم يسم

مبنی للمفعول (فاعله) نائبه (ای مفعول فعل اوشبه فعل لم یذکر فاعله) یرید ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل اوشبهه علی منع الخلو والجمع ولم یصرح بهما ههنا اکتفاء بما سبق فی تعریف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم یذکر تفسیر باللازم لان للتسمیة تستلزم الذکر وعدمها عدمه (وانما لم یفصله عن الفاعل) من الفصل لامن التفصیل (تدبر ولم یقل ومنه) بارجاع ضمیرمنه الی مارجع ضمیر قوله فمنه سابقا (کما فصل المبتدأ منه حینئذ قال) فی اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فی (لسدة) تعلیل لقوله وانما لم یفصله ومضاف الی فاعله وهوقوله (اتصاله) الباء فی قوله (بالفاعل) متعلق بالاتصال لقیامه مقامه واشتراکه معه فی الاحکام من کونه مسندا الیه ووجوب تقدیم عامله علیه وکون الاصل فیه ان یلی عامله وغیرذلک (حتی سماه) ای مفعول مالم یسم فاعله (بعض النحاة) کصاحب المفصل والشیخ عبد القاهر واکثر البصریة (فاعلا) لماسبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (کل مفعول) خبره ذکر کل لبیان الاطراد لان لفظ کل اذا اضیف الی النکرة یحیط الافراد مثل قولک کل زمان ماکول لان من المعلوم ان کل افراده ماکولة واذا اضیف الی المعرفة یحیط الاجزاء ولذا قیل ان قولک کل الرمان ماکول کذب لان کل اجزائه غیرماکولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوی یعنی مااسند الیه الفعل اوشبهه وقدم علیه علی جهة قیامه به فلا یشکل بقولنا انبت الربیع لان الربیع فاعل نحوی لانبت لصدق تعریفه علیه وان لم یکن فی الحقیقة فاعلا (ای فاعل ذلک المفعول وانما اضیف) الفاعل (الی المفعول) یعنی الی ضمیر عائد الی المفعول مع ان القیاس ان یضاف الی الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فیکون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولی ان یضاف الفاعل الی الفعل دون المفعول (لملابسة کونه) ای الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بکسر اللام صفة للفعل یعنی اضافته الیه لادنی ملابسة مثل کوکب الخرقاء لان الفعل متعلق بالکسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث یتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولی من اعتباره من جانب المعمول لدلالته علی الذات کذا فی الهوادی وفی حاشیة المطول المحققون علی کسر اللام فی المتعلق وان صح الفتح ایضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالکسر والعامل متعلق بالفتح (به) ای بالمفعول وقوله (واقیم) معطوف علی قوله حذف (هو) تاکید للضمیر المستتر وانما اکده لئلا یتوهم اسناد الفعل الی قوله مقامه فیختل المعنی (ای المفعول) (مقامه) (ای مقام الفاعل) بضم المیم اسم مکان منصوب علی الظرفیة من

الاقامة بقرينة قوله واقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كاينٍ فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل اوشبهه اليه كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة اوفاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقامه) اى مقام الفاعل قوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لايمكن وانما لم يقيده المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة الفعل مرفوع لانه نائبه ومضاف الى الفعل (الى فعل) (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل علم لجنس الماضى المجهول حتى يكون غيرمنصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفى الهندى هذا من باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا انصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى العصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون فى معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ورد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول (او يفعل) وهذا ايضا غيرمنصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل و يفعل (مثل افتعل واستفعل و يفتعل و يستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرهما) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لايبعد بل هو اولى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيهما) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيهما تأمل ولاتكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان المفاعيل ما لايقع موقع الفاعل و يعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به

افعـال القلوب کما هو المتبادر من قوله علمت بل کل فعل متعد الی مفعولین هما مسند ومسند الیه سواء کان الفعل من افعال القلوب اولا فذکر علمت اتفاقی اولکونه اکثر وقوعا (لانه) ای المفعول الثـانی (مسند الی المفعول الاول اسنادا تاما) لکونهما فی الاصل مبتدأ وخبر واسناد الخبر الی المبتدأ لایکون الا تاما وبدخول العـامل اللفظی علیهما لم یتغیر اسنادهمـا من التمام الی النقصان بل هو کما کان (ولو اسند الفعل الیه) ای الی المفعول الثـانی قوله (ولایکون اسناده الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فی الاسناد فاسنـاده تام لیس الا (لزم کونه) ای کون المفعول الثـانی (مسندا) باعتبار اسنـاده الی المفعول الاول (ومسندا الیه) باعتبـار کون الفعـل مسندا الیـه (معا) ای فی حالة الواحدة وهو کونه نائب فاعل الفعـل قوله (مع) متعلق بقوله لزم ای لزم کونه مسندا ومسندا الیه حال کونهما متصاحبین ا مع کون کل من الاسنادین) ای اسناد المفعول الثانی الی الاول واسناد الفعل الی الثـانی (تاما) هذا اللزوم کائن (بخـلاف) قولك (نحو اعجبنی ضرب) بالتنوین وهو الاصل لان عمل المصـدر منونا اولی وقوی او بدونها ومضاف الی (زید) لان الاضـافة لا تمنـع کون زید فاعلا لانه وان کان مجرورا فهو فی المعـنی مرفوع ولذا یکون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضـافة الی دق بالرفع (لان احد الاسنـادین وهو اسناد المصدر غیر تام) لان المصدر لما لم یکن مشتقا ویکون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضـافا الیه الی غیر ذلك کالاسم الجامد لم یحتج الی الفاعل فلم یکن اسناده الی فاعله حین اسند تاما کاسم الفاعل وفی قوله بخلاف اعجبنی ضرب زید عمرا اشارة الی رد قول الرضی حیث قال وفیه نظر لان کون الشیء مسندا الی شیء ومسندا الیه الی شیء آخر فی حالة واحدة لایضر مثل اعجبنی ضرب زید عمرا فاعجبنی مسنـد الی ضرب وهو مسند الی زید وهذا کما یکون الشیء مضافا ومضافا الیه بالنسبة الی شیئین کغلام فی قولك فرس غلام زید واما اذا کان لفظ مسندا الی شیء واسند ذلك لشیء الی ذلك اللفظ بعینه فهذا لم یجز لانه یلزم لدور الی هنـا کلامه ولایخفی وجهـه علی من له ذوق سلیم (ولا) یقع (المفعول) (الثالث من) (مفـاعیل) (باب اعلمت) موقع الفـاعل ایضا وکذا ثانی مفاعیله عند اللبس نحو اعـلم موسی عیسی اخاه لانه لایعلم ان موسی مفعوله الثـانی او الاول بخلاف اعلمت زیدا هـذا ذاهبة وقال الرضی وقیام ثانی مفـاعیل اعلمت اولی من حیث القیاس من قیام ثالثها کما کان قیام اول مفعولی علمت اولی للزوم مرکزه (اذحکمـه) ای حکم المفعول لثـالث منها (من حکم) ای کحکم (المفعول الثانی من باب علمت) لان المفعول الزائد بزیادة الهمزة فی اوله هو المفعول الاول فیکون المفعول الثـانی من باب علمت المفعول الثالث البـاب اعلمت فیأخذ حکمه (فی کونه مسندا) الی المفعول یتغیر

الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلالام) اما معطوف على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولايقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا اوتقديرا (فيه) اى فى المفعول له (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلواسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا امافوت النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفى المسبب اذا كان له سبب واحد وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائما مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضرورة الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلاغرض لايفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى ان المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لايقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان نكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما اخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلا لام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم

مقـامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول معه) موقعه ايضـا
(فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفعول معه (مقام الفاعل) قوله
(معه) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو لاموضوعة
للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل (وهى) اى الواو دليل الانفصـال)
اى انفصال ما بعدهـا عما قبلها لما عرفت انها وضعت المفصل بين المعطوفين
وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) ممـاقبله لفظا اومعنى اذا كان ضميرا متصـلا
ومعنى فقط اذا كان اسمـا ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو انفصال ومقتضى
الاقامة مقام الفـاعل الاتصال والجزئية فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل
معها (ولا) يجوز اقامته مقامه ايضـا (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته
مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية
والمصـاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف
المفعول القائم مقام الفـاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجمـالا وما
لايجوز تفصيـلا شرع الى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقـوع اذا اجتمعت
المفـاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منهـا موقعه فقال (واذا وجد المفعول به)
يعنى بلا واسطـة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود
مصاحبـا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غـيره (التى يجوز وقوعهـا موقع
الفاعل) وهى خمسـة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان
وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرهـا وسيأتى تفصيله والجار
والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفـاعل) والمراد بالتعين
التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره
ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين حيث
ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسـانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به
مع غيره يتعـين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغـيره ان يقع موقعه استـدلالا
بالقراءة الشـاذة لولا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعـه القرأن
بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفـاعل بل وقع الجـار والمجرور
موقعـه وبقوله ولو ولدت فقيرة جرو كلب * لبست بذلك الجر والكلاب
(لشدة شبهه به) اى شبه المفعول به (بالفـاعل فى توقف) مصدر مضـاف الى
الفـاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما) اى على الفـاعل والمفعول به يعنى ان
الفعل المتعدى كما يحتـاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده
اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتيـاج (فان الضرب
مثلا) قدسبق اعراب مثلا الكاف فى (كما) زائدة (انه لايمكن تعقله بلا ضـارب)

لان الضرب عرض لايقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لايمكن تعقله بدون من يقوم به (كـذلك) كما ان الحال فى الضرب هكذا كـذلك (لا يمكن تعقله بلامضروب) لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لايمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفـاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان كفوًا وعديلا له (بخلاف سائر المفـاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفـاعل (فانها ليست بهذه الصفة) فان الفعل يتعقـل بدونها مثل خلق الله العـالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقـل زمان ومكان وتأكيد وغيرهما ولا يمكن ان يتعقل بدون الفـاعل الذى هو الله الواحد الخـالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعهـا موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اوردمثالا لمـا هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبنـاء للمفعول (زيد) (باقامـة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفـاعل) الذى حـذف (يوم الجمعـة) (ظرف زمان) يعـنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيـان زمانه (امام الامير) بفتح الهمزة (ظرف من الظروف المكانيـة) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان لمكانه واما ماكان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبـار الصفة) وهى الشدة لاباعتبـار الذات اذ لوكان كذلك لقيل ضربة بكسر الضـاد وهذا يجوز ايضـا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضـرب بالشدة التنبيه عـلى ان المصـدر) المطلق (لا يقوم مقام الفـاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشـترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفـاعل ان لايكون لمجرد التأكيد اذ النائب عنه ينبغى ان يكون مثله ويفيد مالم يفيده الفعل فلوقلت ضرب ضرب مثـلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالتـه على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذلك قال المصنف ضربا شديدا (اذ لا فائدة فيـه) اى فى اقامة المفعول المطلق للتأكيد مقامه (لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعـين لا مطلق الزمان والمكان المطلـق من نحو يوم الجمعة والمكان المعـين من نحو امام الامير لامطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيـام مقام الفـاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهمـا بالتنكير مع كونها اخصر ولم يبين الشـارح فائدة الاضافة فيهمـا كما بين فائدة الوصف فى لمفعول المطلق لانفهامهمـا من بيان الفـائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخـير من الامور المقيد يشعر فائدة القيود والاخر يغنى عن بيانهـا تأمل ولاتغفل (فى داره) جار ومجرور

شبيه

(شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعيل فى قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره (فالجميع) مبتدأ والفاء جواب الشرط اللام عوض عن مضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به اكن الزمان اقدم لكونه جزأ مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لان مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقام مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه اخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب ان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامته المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند

(عنده) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لايجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذلو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزأ ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انما اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليهما التلازم الواقع بينهما وغيره لبس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لابد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لابد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسندا واما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من المبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (واشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا او تقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوبا على

المصدرية يرد به ان التجرد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود وفى لهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكان) قوله (وكانه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا فى كون الاسم مبتدأ فلم لم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله وكانه (اراد بالعامل اللفظى ما) اى عامل (يكون مؤثرا فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا فى المعنى فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا (لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم (مسندا اليه) قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا انه حال معتمد على صاحبه (واحترز به) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لا مسند اليه (وثانى قسمى المبتدأ) اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى (لا يكونان الا مسندين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفى الرضى علم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول كاسم الفاعل (مثل ضارب او) اسم المفعول مثل (مضروب او) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى الصفة المشتقة (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا الحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتؤكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى بها ولذا لنضر بن كنانة لعلو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا فى الهوادى (الواقعة) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفى) (كما ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب

حذف المعطوف اوذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام (كهل وماومن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بهما) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا (نفى) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعهما مبتدأ (بلانفى ولا استفهام كائن (مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعنى جواز الابتداء بهما من غير اعتماد (حسنا وعليه) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لايختار ما هو القبيح (نحو فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية بهترما نرد آدميان ازشما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف ايس فى اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولوجعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو من باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبروان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا اومعنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف مالوكان) نحن (فاعلاله لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لماسبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محتنى عصام وفيه نظر لانحصار كون الفاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولافسر بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه وانما فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك * ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقعة وعامل فيه (الظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا اومضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (اومايجرى مجراه) اى يجرى الظاهر (وهو) اى الجار مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم (نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى قوله اومايجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لايرفع اسما ظاهرا (اقائمان الزيدان)

اواقائمون الزيدون ؛ لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان) واماقائمون كذلك
(ولوكان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما
الضمير المستكن فى الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ
(زيد قائم) مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه
يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه
واذا صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا (وما قائم) بالتنوين (الزيدان)
اوماقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى) (واقائم) بالتنوين ايضا
(الزيدان) واقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام (اورد
المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) (اى الصفة الواقعة بعد حرف
النفى والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت لبس على ظاهره اذ لوكان كذلك
للزم ان يجوز فى الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لايجوز مطلقا وقال عصام
الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى
ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور
سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما)
(مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام
وهذا كما قال فى باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا
ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لوكان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان
طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحوماقائم زيد واقائم عمرو
واحترزبه) اى بقوله مفردا (عما) اى عن الصفة (اذا طابقت. الضمير يرجع
الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وما قائمان
الزيدان ؛ اومجموعا نحو اقائمون الزيدون) وماقائمون الزيدون (فانها) اى
الصفة المذكورة (حينئذ)اى حين طابقت مثنى اومجموعا (خبرلبس) اى لبس
تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف
فى كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا لبس الا لان معناه
ماضربت الازيدا وقولك الفاعل واحد لبس الا يعنى الفاعل لبس الا واحدا
كذا فى المفصل النحوى (جاز الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ)
بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل اوخبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما
كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمولى عامل
واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسدا لخبر) منصوب على الظرفية وكون
مابعدها مبتدأ) معطوف على ماقبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين
فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف

المذكور (فههنا) اى فى الموضع الذى طابقت الصفة فيه ١٣١ مفردا بعدها قوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احدها) مطابقة الصفة اسما مثنى ومجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى اومجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) اوالزيدون (مبتدأ قائمان) اوقائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لايجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لماسبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى اومجموعا) يعنى ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان) اوالزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اى حين تكون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون) الاسم المذكور يعنى (الزيدان) والزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لايجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستو فيه التذكير و التأنيث يجب مطابقته للمبتدأ (وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت) آنفا وانما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيدوهى غيرجائزة لانه لايمكن ان تكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كون المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة و بين ماهو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد) اى هو الاسم المجرد (عن العوامل اللفظية) قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكروا اللام فى قوله لان متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ (لان الكلام) اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان اوفعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك

فلا

(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعنى على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى) تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو (يضرب زيد) فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى للمضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى لا يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنهما مسندا به مغايرا لهما (المسند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم او للسببية (اى ما يوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى الاسم الفاعل والمفعول موصول على ما سيأتى وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ بسبب اسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ما قاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف الخبر (المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اى (فى تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازا عنه (و) جاز (لك) اوجاز لك (ان تقول المراد بقوله المسند به) المذكورة فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر كثانى فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الاخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية او مقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قولك ولك ان تقول (الباء فى) المسند (به بمعنى الى) لان

معنى البـاء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيدداء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغـاية ويتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسهـا فان الاكل ينتهى عند الرأس وتم ولهذه المنا سبة استعير البـاء ههنا لمعنى الانتهاء (والضمير المجرور راجعـا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القـائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعـا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدا الابالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند به (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لايحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازعن الاحتمـال لغيره و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا تصريحـا له ولمابين المبتدأ والخبر وانمـا كان من الملحقات بالفـاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهمـا ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل فيهما مبنيـا بقوله (وعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء) لاغير عند المذهب المنصور اى تجريد) مصدر مضـاف الى المفعول وهو (الاسم والعامل محذوف تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد عن العوامل اللفظيـة) اى عن عامل لفظى يؤثر فى معناه واللام فى قوله (لبسند فعـل مبنى للمفعول متعلق بالتجريد اى الاسم الى شئ) كمافى القسم الثانى من المبتدأ فان قولك اقائم الزيدان جرد عن العوامل اللفظية ليكون القيـام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان القـائم مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لايسند اليه القيـام المحض (او يسند) مبنى للمفعول (اليـه) اى الى الاسم (شئ) ثابته كما فى القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم جرد الاسم ههنـا عن العوامل اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيـا لايكون القيـام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيـام المؤكد لاالقيام فقـط (فمعنى الابتداء) هـو التجريد (عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهمـا عند البصريين) لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء لان التجريد يقتضى الاسناد وهو يقتضى المسند والمسند اليـه فالتجريد يقتضى المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح

وذا لايجـوز قوله (واما عند غيرهم) اى عنـد غيرالبصر يين متعلق بالخبر وهو
قوله عامل فى الموضعين قدم عليه لما سبق غير مرة (فقـال بعضهم الابتداء
عامل فى المبتدأ) لانه مسنداليه ولانه اقوى من المسند لانه يقـدم عليه فى الاغلب
ولذلك عمل فيـه ولانه وليه معنى (والمبتدأ) لكونه مسندا اليه وركنا اعظم
فى الجملة الاسمية ومقدما غالبـا (عامل فى الخبر) فعـامل المبتدأ هوالابتداء اعنى
التجريد فيكون عامـله معنويا وعامل الخبرلكونه مبتدأ لفظيـا هكذا قالوا ولكن
هـذا القول ليس بصحيح لان المبتدأ فى الاعم الاغلب اسم جامد ليس من شـانه
العمـل فلا يصح عمل الرفع منه اما فى القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثـانى
فلان المبتدأ وان كان عاملا فى الخبر بحسب الظـاهر لكن عند التحقيق لاعمل له
فيه بل عامله الابتـداء ليس الا لانه مؤل مثلا ان قولك اقائم الزيدان مؤل بقولنـا
الشخص الموصوف بالقيـام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من
القسم الاول فيكون المبتدأ اسمـا جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير
بالتنكير يشعر ان ماقالوا ضعيف كان التعبير بالبعض يفيد الضعف (كل واحـد
من المبتدأ والخـبر عامل فى الآخر) يعنى قالوا ان المبتـدأ عامل فى الخبر لكونه
مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيـا عامل فى المبتدأ وهـذا ليس الادورا مصرحا وهو
باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العـامل معمولا لما عمل فيه والمعمول
عاملا للذى عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولاتكن من الغـافلين (وعلى هذا) اى
على ماقاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لايكونان) تقـديره ولا يكونان اى
المبتدأ والخـبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هـذا فقدم على متعلقه
للتخصيص لان عدم كونهمـا مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لاغير واما
على ماقاله البعض فعـامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتدأ معنوى عنده
واما عند البصريين فعا ملهمـا معنوى ليس الا ولمـا فرغ من تعريف المبتدأ
والخبر شرع فى بيان ماهوالاصل فيهمـا وبيان بعض احوالهما فقال (واصل
المبتدأ) قدسبق ان معنى الاصل فى اللغة مايبنى عليه شئ و اما معناه الاصطلاحى
ههنـا فماقاله الشارح بقوله (اى ماينبغى ان يكون المبتدأ مقدما عليه اذا لم يمنع
مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى تلك المانع مثلا اذا كان
المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لمانع كون المبتدأ نكرة على ماسيجئ له زيادة تحقيق
(التقديم) (على الخبر لفظـا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم فى الجملة الفعلية
فلكونه عامـلا فى المحكوم عليه ومرتبة العـامل قبل مرتبة المعمول فقـدم
لذلك وانمـا قال لفظا لانه قـدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظـا (لان المبتدأ ذات)
يعنى دال على الذات تحقيقـا مثل زيد قائم اوزيد المنطلق اوتأويلا مثل المنطلق

زيد فانه فى تأ ويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا اوتأويلا لما مر آنفا (ولذات مقدمة على احوالها) طبعا فقدم الذات وضعا ليطابق الطبع لوضع ولذكان الاصل فى المبتدأ التقديم لفظا قوله (ومن ثمه) متعلق بالفعلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الاانه قدم عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثانى مختص بان يكون الاصل فى المبدأ التقديم لاغير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله ثمه بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقديستعمل للاشارة الى المعنى مجازا (اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لاتقديرا لانه فى التقدير مقدم (جاز) (قولهم) اى قول العرب لان لعرب اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم بجمز ارجاع ضمير الجمع اليه اوالنحاة (فى داره زيد) بتقدير الخبر على المبتدأ (مع كون الضمير) المجرور فى داره (عائدا) وراجعا (الى زيد المتأخر) صفة لزيد لفظا لتقدمه (رتبة) نصب على التمييز (لاصالة التقديم) اى تقديم المبتدأ (وامتنع) عطف على جاز (قولهم صاحبها فى الدار) مقيدا (بعود الضمير) المجرور فى قوله صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدر قبله بالقرينة الحالية كما تقول هذه الجارية صاحبها فى الدار لانه لايجوز هذا التركيب وفى قول السارح بعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها فى الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتدأ التقديم (وهو) اى الدار فالتذكير باعتبار لفظه (فى حيز الخبر) وانما قال فى حيز الخبر لان الخبر فى الحقيقة لفعل عند لبصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجئ (الذى اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا) وهو ظاهر (ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كما سبق (وهو) اى عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جائز) بل يجب ان يقال فى الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتدأ لما سيأتى انه اذا كان فى جانب المبتدأ ضمير يرجع لى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما فى قوله على التمرة مثلها زبدا (وقديكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذانا الى ان الاصل فى المبتدأ التعريف لان الشئ اذا لم يكن معلوما لايصح ان يحكم عليه وانما جاء فى الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل فى المبتدأ التعريف قال الشارح مقيدا بالحال (وان كان الاصل فيه) اى فى المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو فى مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم تأتنى كذلك

فی الضوء (لان المعرفة معنى معينــا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المبهــم
الكثير لوقوع) مضــاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (فى الكلام)
اى فى كلام العرب (ثما هوالحكم) فقط (على) كل امر معين من (الامور المعينة)
لان الحكم يقتضى محكوما عليه وهواذالم يكن معلوما لايصح الحكم عليه ولهــذا
لزم ان يكون المبتدأ معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما معينــا فيكون
الحكم على معين (ولكنه) اى الا ان المبتدأ (لايقع) اى لا يكون (نكرة) لماعرفت
ان المبتدأ يكون معرفة اونكرة مخصصة (على الاطلاق) اى سواء كــانت
مخصصة اوغير مخصصـــة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ
معرفة اونكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لايكون الابعد
معرفته ولا يصح قبلهــا (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا تخصصت) (تلك النكرة)
انهنا ظرف محض فى معنى الوقت مضــاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى
والليل اذا يسر وقولك آتيتك اذااحمر البسر اى آتيك وقت احمراره فالمعنى وقد
يكون المبتدأ نكرة وقت تخصص تلك النكرة (بوجهما) اعلم انما الاسمية تستعمل
على ستة اقسام موصولة نحو عرفت مااشتريتــه وموصوفة اما بمفرد نحو مررت
بمـا معجب لك او جملة (كقوله) ربما تكره النفوس من الامر * له فرجة كحل
العقــال * وشرطية نحو ما تصنع اصنع واستفهــامية نحوما عندك وما فعلت
وصفـــة نحو اضربه ضربا ما وتامـــة بمعنى شئ منكرا ومعـــرفا نحو ان تبـــدوا
الصدقات فنعمــا هى وما ههنا صفة لمــاقبلها ولذاقال الشــارح (من وجوه
التخصيص) بيــان لكون ماصفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) فان النكـــرة
وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انهــا تقرب من المعرفة فيصح ان تقع
مبتدأ لان المبتدأ يكفيه رايحة التعريف وهى اى وجوه التخصيص على ماذكره
المصنف ستة احدهــا ان يتخصص بالصفة لان الصفة فى الكرة عند النحاة
عبــارة عن تقليل الشركاء لانك اذاقلت مثلا رجل فهو يعم كل فرد من افرادالرجال
سواءكان عالمــا اوجاهلا واذاقلت رجل عالم فقدقللته وخصصته بفرد من افراد
العــالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) قوله تعــالى (ولعبد) اللام للابتداء
تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد فى اللغة ما من شانه العبادة والانقيــاد
سواء انقــاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمـــن) خرج من الانقيــاد له وقلت
الشركاء فقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خير من مشرك) خـــبره
(فان لعبد) لماقلنــا (متناول للمؤمن والكافر) اى من امن ومن لم يؤمن (وحيث
وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت الشركاء لخروج العبـــد الكافر فقرب
من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا لفظـــا (وخير خبره) هذا من باب

عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والثانى من وجوه التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احدا كائنا فى الدار الا انه لايعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال اومن جنس النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا التخصيص بالعلم (و) (مثل قولك) (ارجل) مبتدأ لتخصيصه بالعلم كائن (فى الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل (فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى بقولك ارجل فى الدار ام امرأة (يعلم ان احدهما) من الرجل والمرأة (فى الدار) لان الهمزة الاستفهامية مع ام المتصلة انما تستعمل فيما يعلم المتكلم احد المسؤلين عنهما الا انه لايقدر على التعيين لعدم جزمه به (فيسأل المخاطب عن تعيينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤل عنه فيؤذن المتكلم بما اراده (فكانه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سببى مثل قولك هند حائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين (فى الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم ظاهرا (فكل واحد منهما) اى من الرجل والمرأة يعنى ايهما كان مقدما (تخصيص بهذه الصفة) اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها اللغوى وهو الدلالة على معنى قائم بالغير لا النعت النحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه بكون احدهما فى الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفى الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد فى المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ وفى الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة فى الدار بدل رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه مراده رجل كما يفصح عنه قوله وفى الدار خبره ولا لقول من قال ايضا ولك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة اوحكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان اوامرأة تأمل وانصف ومما يخصص ايضا جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة فى جوابه لتخصصه بعلم المخاطب بثبوته فى الدار تعينا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة فى حيز النفى والاستفهام مثل هل احد خيرمنك (و) (مثل قولك) (ما احد خيرمنك) (فان النكرة) يعنى قوله احد (فيه) اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز النفى) الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها وكل ناحية حيز اى سياق

النفى

لنفى بحيث لولم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن من هذا القبيـــل (فافادت) تلك النكرة (عموم الافراد وشمولهـــا) يعنى شملت لكل فرد من افرادهـــا بحيث لم يبق افرد لم يدخل تحت العموم (فتعينت وتخصصت) عطف تفسير وانمـــا قال اولا فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين لان النفى كما يستغرق الازمان كلهـــا يستغرق افراد النكرة المنفية كلهـــا بحيث لم يبق فرد لم يكن منفيا فيكـــون ذلك المنـــفى امرا واحدا فيقع مبتدأ لكونه امرا واحدا ولذا قال الشـــارح (فانه لاتعدد فى جميع الافـــراد بل هو) اى جميع الافـــراد (امر واحد) لان العـــام من حيث انه عام لاتعدد فيـــه كالانسان مثلا فالمعنى مافرد من الافراد خـــير منك اوماجميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفا بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم جميع الافراد فتقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ (وقعت فى الاثبـــات) يعنى وقعت فى كلام مثبت (قصد بهـــا العموم) هذه الجملة صفـــة لكل نكرة نحو قوله تعـــالى كل نفس ذائقة الموت ونحو وجوه يومئذ ناصرة على تقدير ان يتعلـــق قوله يومئذ بقوله ناضرة (نحو تمرة خـــير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله تعـــالى عنه يعنى فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجـــانى بقتل الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان تمرة او غيرها والمـــراد مقـــدار تمرة ومن غيرها قوله عليه السلا م تصـــدقوا ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو بشـــاة ووقوع النكرة فى الاثبات كثير فى المبتدأ قليل فى الفاعل نحو علمت نفس ماقدمت واما فى حيز النفى فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوهما كذا قاله المحشى والرابع المبتدأ الذى كان فى الاصل موخرا على انه فاعل معنى ويدخل من المستكن لفظـــا بدل الكل ثم قدم وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم) (شر اهر ذاناب) واهره افعـــده من الحرب لانه كان فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى وبدل لفظـــا ثم قدم وجعل مبتدأ (لتخصصه) اى ذلك الاسم (بمـــا يتخصص به الفاعل لشبهـــه به) اى لشبه ذلك الاسم بالفاعل (اذ يستعمل هذا القول (فى موضع ما اهر ذاناب الاشر) يعنى يستعمل فى موضع يكون شر فيه فاعلا مقصورا عليـــه الفعل لان هذا كلام محمول على التقـــديم والتأخير كما قالوا فى انا عرفت اولانه كان فى الاصـــل فاعلا قـــدم للتخصيص (وما) اى المعـــنى الذى يتخصص به الفـــاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (هو) اى ذلك المعنى (صحة كونه) اى الفـــاعل (محكوما عليـــه بما اسند اليه) اى بالفعل المسنـــد الى الفـــاعل (فانك اذا قلت قام) مثلا يعنى اذا ذكرت فعلا تريد اسناده الى فاعل سواء كان لازما او متعـــديا (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى للســـامع قبل

ذکر مایسند الیـــه (منه) ای من قولك قام (ان مایذ کر بعده) ای بعد ذلك الفعل
او بعد قولك قام (امر یصح ان یحکم علیه بالقیـام) یعنی امر دال علی الذات
بحیث یصح ان یسند القیـام الیه (فاذاقلت) یعنی اذاذ کرت بعده (رجل فهو) ای
قولك رجل بعده (فی قوة رجل موصوف بصحة الحکم علیه بالقیـام واعلم ان
المهر الکلب) من اهر یهر اذا اغراء وحرضه والهریر صوت الکلب دون
نبـاحه من قلة صبره علی البرد یقال هر یهر هرا بالکسر والمعـنی ان الذی اهر
الکلب (بالنباح المعتـاد) فی خلقته وجبلته من حیث انه کلب یعنی من غیر مقارنة
شئ الیه (قد یکون) ذلك النبـاح (خیرا کما اذا کان) الاهرار للکلب بالنبـاح
المعتـاد وقت (مجئ حبیب مثلا) ای صدیق صاحبه لانه حینئذ یهر المنشـاط
لانه یراه غـیر اجنبی (وقد یکون) ذلك النباح ایضـا (شرا کما اذا کان) وقت
(مجئ عدو) لصـاحبه حیث یراه اجنبیا لاضطرابه و تألمـه فیکون الاهرار
بالنباح المعتاد منقسما الی قسمین مایکون خیرا عندمجئ صدیقـه ومایکون شرا
عند مجئ عدوه (واما) المهر له (بنبـاح غیر معتاد) صفة نباح لایکون الابانضمام
شئ الیه ومقـارنته له (یتشأم به) مبنی للمفعول صفة بعد صفة للنبـاح وانما
وصفه به لانه اذا لم یتشـأم به یکون من القسم الاول لان الکلب لا یخلو عـن
نبـاح سواء کان معتادا اوغیر معتـاد (یکون شرا لاخیرا) فیکون قسمـا واحدا
فقط (فعلی الاول) ای علی ان یکون النباح منقسما الی قسمین خـیرا وشرا
(یصح القصر) ای قصر الاهرار علی الشر (بالنسبة الی الخیر) فیکون قصرا
اضافیا ویکون ایضـا من قبیل قصر الصفة علی الموصوف (فمعنـاه) حینئذ
(شر لاخیرا هر داناب) فتکون صفـة لاهراره مقصورة علی الشر (وعـلی
الثـانی لا یصح القصر) لانه حینئذ لایحتمل ان یکون خیرا حتی یصح القصر
بالنسبة الیه (فیقـدر) فیه (وصف حتی یصح القصر) بالنسبة الی ذلك الوصف
(فیـکون المعنی شر عظیم لاحقیرا هر ذاناب) وقد یجعل التنوین للتعظیم
مثل قوله تعـالی وان یکذبوك فقد کذب رسل ای رسل عظام ولکن الاول انسب
بحال هذا العلم ای علم النحو والثانی بعلم المعانی فلا تغفل فالمثال انما یکون للتخصیص
عما یتخصص به الفاعل اذا استعمل فی نباح معتاد واما اذا استعمل فی نباح غیر معتـاد
یتشأم به فالمثـال للتخصیص بالصفة علی ما عرفت (وهذا) ای قولهم شر اهر ذاناب
(مثـل یضرب) مبنی للمفعول (لرجل قوی) بای وجه کـان (ادرکه العجز
فی حادثة) یعـنی یعجز عن دفعها مع انه رجـل قوی لایضره ولا یعجزه شئ
فتحیح هذا القول لان یکون مبتدأ انما یحتاج الیه باعتبار اصل الترکیب واما
باعتبار معناه التمثیلی فالترکیب مفیـد من غیر احتیاج الی التخصیص والخـامس

التخصیص

التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لمايكون مظروفا فيه ويكون ايضا محلاله افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (في الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين و (رجل) مبتدأ نكرة لافاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة على ماسيجئ (لتخصصه بتقديم الخبر) عليه يعني بهالخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه لقول من قال ولايخفى ان الاولى ان يقول لتخصصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لامطلق الخبر لان تقديم مطلقه لايفيد التخصيص اذلايصح ان يقال قائم رجل لمافي الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعي (ان ما) اى الذي (يذكر بعده) الى بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعني يعلم ان الذي سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكينونة فكانه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن فيها (فهو) اى هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعني بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتدأ نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعني بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا صله سلمت سلاما) لان السلام عرض لايقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعني حذفت الجملة الفعلية جوازا لقرينة حالية اوغيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعني غير اعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعلها مرفوعا مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعني لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات ولذات ممايدوم ويستمر غالبا تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لابقاء له زمانا قليلا فكيف يدوم فهي تدل على الحدوث والتجدد (فكانه قال) المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلي) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى لا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اماشارة الى ان الحكم

بان النكرة يجب ان يتخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلاله واما اشارة الى ماذكره فى تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بالنكرة يجب ان يتخصص بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بينهم) اى بين النحاة (وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (صحة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله (مبنى على الفائدة الجار والمجرور خبره يعنى ان كان فى الاخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل لاتنافى بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ماذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدئ لاتفى قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة فلما تخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة مافى الحكم على النكرة والحاصل ان ماذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذى لاتفى قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وماذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذى تفى قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لاعلى ماذكروه) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما فى قوله على ماذكروه (التى تحتاج) مبنى للمفعول (فى توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة) اى الضعيفة من رك يرك بالكسر ركة رق وضعف فهو ركيك وعلى هذا قوله (الواهية) صفة كاشفة لها فانه يجرى مجرى التفسير لان الواهى فى اللغة الضعيف (فعلى هذا) اى على ماقال بعض المحققين (يجوز ان يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) اى سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله فى محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية اى كوكب سقط فى هذه الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا اوخفيا على بعض دون بعض اذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض لتحصيل الفائدة (ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه) اى لعدم حصول الفائدة فى جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبرا له لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) اى ماقاله بعض المحققين (اقرب الى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير ان الظرف متعلق بقوله ناضرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير ذلك مما لايعد ولا يحصى وارجاعها الى التخصيصات المذكورة تكلف لايخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع فى بيان ان يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعرف

بقوله

بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) فی تعريفه (مختصا بالخبر المفرد) بحيث لايكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) ای لكون الخبر المعرف فيما سبق (قسما من الاسم) والاسم من حيث انه اسم لايكون جملة الاسناد فيه غير تامة (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت اوفعلية (داخلة فيه) ای فی الخبر المعرف لكونه مفردا (اراد ان يشير) ای ان يبين (الی ان خبر المبتدأ قد يقع) يعنی قد يكون (جملة) اعلم ان الاصل فی الخبر الافراد لكونه اخصر ولكون الطرفين متفقين فی الافراد الا انه قد يكون جملة علی خلاف الاصل من الجملة التی لها محل من الاعراب وحصروها فی سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه فی قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء واذا والتابع لمفرد والجمع لها محل من الاعراب (ايضا) يعنی كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثالا لما يكون الخبر جملة (والخبر قد يكون جملة) فعلية ومشيرا بكلمة قد التقليل وبصحة التجدد الی ان الاصل فی الخبر الافراد لكونه طرفا فی الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث فی الاسم ولكون الاسم اصلا فی الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ اول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثانی وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا مثل (زيد) مبتدأ اول (قام) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله فی محل الرفع لانه خبر المبتدأ اومضارعا مثل زيد يقوم ابوه اوامرا اونهيا ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤلا مثل زيدا ضربه ای مقول فی حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لاتضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الی الفعلية) لانها مؤلة بالفعل فتكون فی حكم الجملة الفعلية علی ماسيجیٔ فی قوله وماوقع ظرفا فالاكثر انه مؤل بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلاوجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الی الظرف ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل ولاالقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لاتخرج عنها لان الجملة هی الجزاء والشرط قيد والجزاء لايخرج عن الاسمية والفعلية يعنی اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لماسبق من انه خص الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لماعرفت والجملة مستقلة (بنفسها) لاشتمالها علی الاسناد المشتمل علی المسند والمسند اليه (لاتقتضی الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الی ان الفاء فی قوله (فلابد) جزاء الشرط محذوف ولفظة لا هی التی لنفی الجنس وبد مبنی علی الفتح فی محل النصب اسمه (فی الجملة الواقعة

خبرا عن المبتدأ) (من عائد) الجار والمجرور فى محل الرفع خبره تقديره لابد حاصل
من عائد اى لامحالة ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ
ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذى يربطها به
(اما ضمير) عائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم اوفضلة مثل زيد
ضربته اومررت به اومضافا اليه (كما فى المثالين المذكورين) فى المتن (اوغيره)
اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التى تدخل على فاعل فعلى المدح والذم
فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس اوالمضاف اليه الكائن (فى نعم
الرجل زيد) على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى فعل المدح
والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراده
جاز ان يربط الجملة لذلك الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما
على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد
فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (وضع المظهر موضع المضمر) زيادة التمكن
فى ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشئ تغنى عن ضميره ويكون قائما
مقامه فيما يؤدى مؤداه (نحو الحاقة) مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند
سيبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر اومبتدأ على اختلاف المذهبين
والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة ماهى اى اى شئ هى ووضع المظهر موضع
المضمر جائز فى مقام التعظيم مطلقا (وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ) يعنى ان يكون
عينه مثل الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد لانه لما كان الخبر عين المبتدأ وتفسيراله
استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الرابطة
الزائدة (نحو قل هوالله احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول (العائد اذا كان
ضميرا) غير فاعله لانه اذا كان فاعلا لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا
واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع
المضمير لنكتة تفوت منع الحذف لوحذف وكذا اللام اذلوحذف لاينساق الذهن
الا الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة حالية
اومقالية دالة عليه (نحوالبر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازده
شتربار * وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهومع خبره
خبر المبتدأ الاول (درهما) تميز عما تم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة
وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسم مبتدأ (منوان) تثنية مبتدأ ثان (بدرهم)
الجار والمجرور خبر المبتدأ الثانى وهومع خبره خبر المبتدأ الاول (اى الكر منه)
الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو

جائز فی الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل اوشبهه اوحال من المبتدأ الثانی
لان المبتدأ فی حکم الفاعل لکونه مسندا الیه البر الکر حال کونه من البر کائن بستین
درهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فیه صفة لقوله منوان فیکون من قبیل
التخصیص بالصفة ولذا وقع مبتدأ الا انه حذف (بقرینة ان بایع البر والسمن
لایسعر غیرهما) یعنی حذف العائد فی هذین المثالین بقرینة حالیة التسعیر نرخ
بیان کردن یعنی ان بایع البر یبین قیمته لاقیمة غیره وبایع السمن ایضا یبین قیمته
وقال الرضی حذفه قیاس عند الکل فی موضع وهو ان یکون المضمیر مجرورا بمن
التبعیضیة ویکون الخبر جملة اسمیة ویکون المبتدأ الثانی فیها جزأ من المبتدأ
الاول الی هنا کلامه (وماوقع ظرفا) (ای الخبر الذی) جعل ماموصولة اشارة
الی سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال یوم الجمعة (او) ظرف (مکان)
نحو زید عندك (اوجارا ومجرورا) فانه جار مجری الظرف لاحتیاجه الی الفعل
اومعناه احتیاج الظرف الیه ولمناسبته له لان الظرف فی الحقیقة جار ومجرور
لکونه بمعناه ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشی الظرف عندهم اسم
الظرف الزمان والمکان وهم یتسامحون فیطلقونه علی الجار والمجرور ثم یتسامحون
فیطلقونه علی مایعم الجمیع فالشارح جری عن التسامح الاخیر لفائدة التعمیم
الی هنا کلامه (فالاکثر) مبتدأ الفاء فیه جواب الشرط وهو قوله وما وقع
ظرفا لان المبتدأ اذا کان موصولا صلته جملة فعلیة اوظرفیة یتضمن معنی
الشرط فیدخل فی جوابه الفاء علی ماسیأتی (من النحاة) وهم البصریون
کائنون اوواقفون علی (انه) قدر الجار لیصح الحمل وحذف الجار من ان
وان قیاس کثیرا (ای الخبر الواقع ظرفا) ظرف زمان اوظرف مکان اوجارا
ومجرورا (مقدر) (ای مؤول) هذا تفسیر باللازم لان التقدیر یلزمه التأویل اذ المقدر
مؤول لامحالة ولیصح تعدیته بالباء (بجملة) کائنة (بتقدیر الفعل فیه) لان الفعل
محتاج الی الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر الفعل فیه یصیر جملة) ومن ثمه
ان الظرف یفید بتجرده من غیر ذکر الفعل فی الصلة لان الصلة تجب ان تکون جملة
واذا افاد فیها یفید ایضا فی غیرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف
لان المقصود هو الاخبار بوجود الشیٔ فی الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر
حذفا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا ومجازا ولذا
انتقل الضمیر الی الظرف (بخلاف مااذاقدر) بخلاف الظرف الذی قدر (فیه
اسم الفاعل) اواسم المفعول اوغیرهما من المشتقات غیر الفعلیة (کماهو مذهب
الاقل وهم الکوفیون فانه) ای الظرف (حینئذ) ای حین قدر فیه اسم الفاعل
اوغیره (یصیر مفردا) لان اسم الفاعل لما کان شبیها بالخالی من الضمیر مثل

والمراد ههنا ايضا قوله تسبيه الثانى بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعى القاتلات ومثله ايضا قوله* بنونا بنوا ابنائنا اى بنوابنائنا كبنونا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد* فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء (نحو زيد المنطق) اوالمنطلق زيد اى الشخص الذى له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين فى التعريف لان العلم اعرف لما سيجئ ولم يمثل للمساويين فى التعريف لندوره (او) (كانا) اى المبتدأ والخبر (متساويين) فى التخصيص سواء كانا متساويين (فى اصل التخصيص لافى قدره) يعنى متفاوتين فى قدره يعنى تكون جهة التخصيص فى احدهما على قدر جهته فى الآخر فان ذلك غير مراد (حتى لوقيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه) مع ان الخبر ههنا انقص من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح وجب تقديمه (ايضا) اى كما وجب تقديمه اذا كانا متساويين فى قدر التخصيص وهو التخصيص بالمعمول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان فى التخصيص بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافيكون الثانى اخص واتما وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذين النوعين (دفعا للاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل فى المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال لابالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون اسهل (اوكان الخبر فعلاله) (اى للمبتدأ) اى يصح المبتدأ ان يكون فاعلا لذلك الفعل اوتأكيد الفاعله اوتأخر المبتدأ مثل انا قمت وانا سعيت فى حاجتك قوله فعلا (احترازعما) اى عن الخبر الذى (لايكون فعلاله) بل يكون لسبب (كما فى قولك زيد قائم ابوه فانه لايجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا بالاصل يجوز تأخيره ايضا ولذا قال الشارح معللا (لجواز ان يقال قام ابوه زيد) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولابالتأكيد ايضا وهوظاهر (مثل زيد قام) (وجب تقديمه) جواب لقوله واذا كان المبتدأ آه اولقوله اوكان الخبر فعلاله على ماسبق (اى تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا ومعناها نحو وما محمد الارسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (فى الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة فى الصورة الاولى ودفع الالتباس فى الصورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلا وقطعا بل ايهما قدم فذلك هو

المبتدأ

المبتدأ (واما) وجوب التقديم (فى الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل) لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبرا عنه (مفردا مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدأ على الخبر و (قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم ان زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل فى قوله فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل يعنى فلئلا يلتبس المبتدأ بالبدل (عن الفاعل اذا كان الفعل (مثنى) مثل الزيدان قاما (او مجموعا) مثل الزيدون قاموا (فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعنى اخر المبتدأ فى هذين المثالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل) بدل الكل من الكل مع انه غير مراد (فالتبس المبتدأ به) اى بالبدل عن الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) اى قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضا) اى كما التبس المبتدأ بالفاعل فى نحو قام زيد بناء (على قول من يجوز كون الالف) يعنى الف التثنية (والواو) اى واو الجمع (حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه) لا ضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء فى ضربت هند) فانها حرف دال على تأنيث الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفى الحديث يتعاقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول * ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا تضمن) اى اذا كان مشتملا فتغير العبارة التى كانت فى المبتدأ للتفنن فيهما لكن الاشتمال خير من التضمن لانه يتبادر منه كون ماله صدر الكلام ولا يلزم (الخبر المفرد) (اى الذى ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) (ما) موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعد (له صدر الكلام) فاعل الظرف او مبتدأ خبره الظرف (اى معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضى صدر الكلام (مثل اين زيد) معناه فى الدار زيد ام فى السوق (فزيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة

الظرفية لامحل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف المكانية مبني على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم مضمن للاستفهام خبره وهو) اى لفظ اين (ظرف) كما قلنا لانه لابدله من متعلق عامل فيه (فان قدر بفعل) لكونه اصلا في العمل والفعل لابدله من فاعل (كان) الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فيكون تلك الجملة خبرا مقدما لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل كان) اى الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لايكون جملة (وعلى) كلا (التقديرين) اى تقدير الفاعل وتقدير اسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة) وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة (واحترزبه) اى بقيد الافراد اوبقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتدأ مؤخر وهومع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدأ كما قلنا فقد وقع الاستفهام في صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان مايقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل هو عليها يجب ان لايتقدم عليه احد ركني هذه الجملة ولايقتضى صدر كل جملة فان كان ابوه فاعله فقد وقع في صدر ماهو كالجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم (اذ لايبطل بتأخيره) اى بتأخير ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في جملته) وجملة ما يغيره لما ذكرنا (اوكان) (الخبر) الباء في قوله (بتقديمه) اى الخبر متعلق (مصححا له) احترزبه عن ان يكون الخبر بتأويل خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ بتأخيره حتى لوقدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له (اى للمبتدأ من حيث انه مبتدأ) لامن حيث انه اسم (فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ) اى لكونه تقديم الخبر الظرف مصححاله وذلك الظرف اما مذكور (نحو في الدار رجل) اى محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك اى عندي رجل واحترز بقيد المصحح عن مثل رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده (فان) قوله (في الدار خبر) مقدم (لتخصيص المبتدأ بتقديمه) كما عرفت فيماسبق في وجوه تخصيص المبتدأ النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل في الخبر و (اخر لبقي المبتدأ غير مخصصة) بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت يحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل ويكون من قبيل تخصيص الصفة والخبر

محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز فلزم تقديم الخبر ليكون المبتدأ نكرة مخصصة ولدفع الاحتمال المذكور (او) (كان) (لمتعلقه) (بكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبر القفطا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر فى الحقيقة استقرا ومستقر لان الفعل وسبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثانى اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع الى جزء الخبر (اى كان المتعلق الخبر) اى لجزئه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (تبعية يمتنع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولاجزئه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير فى عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو يتعلق بالخبر الذى هو متوكل الا ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل (ضمير) (كائن) (فى) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه له (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما وجب تقديم الخبر (اذ لو اخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة لكان مثل قولك صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه (مثل على التمرة مثلها زبدا) كناية عن كثرة زبد خلط بالتمرة (فقوله مثلها اى مثل التمرة) مرفوع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة فى قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى فى قوله مثلها (ضمير) وهو المضاف اليه (راجع لمتعلق الخبر) بكسر اللام اى لجزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (التمرة بدون الجار لان الخبر وهو) مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما فى محل الرفع على الخبرية (والتمرة متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل (او) (كان) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لاتصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان ظرفا كالمثال المذكور فى المتن اوغير ظرف نحو حق انك عالم عرف من اول الامر ان الذى يجئ بعد ان المفتوحة لان الخبر لابد له من مبتدأ ولايصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المؤلة) صفة بعد صفة لان (بالمفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين على عنق الشاة وانما وجب تقديم الخبر على المبتدأ اذ لو اخر الخبر على ما هو الاصل لالتبست المفتوحة بالمكسورة لان ربما يظن

انه خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر ظرفا قد يظن انه متعلق لخبر
ان المكسورة واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد
الخبر ان المفتوحة لاالمكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف
المفتوحة فانها ما في خبرها في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيره) اي في تأخير
الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف لبس) بفتح اللام وسكون الباء التباس اي
خوف الالتباس (ان المفتوحة به) ان (المكسورة في التلفظ) يعني لم يعلم السامع
ان المتكلم تلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لامكان الذهول) اي لامكان ان يكون غافلا
(عن الفتحة) بل التبس عنده ان التلفظ بالفتحة اوبالكسرة (لخفائهما) اي
الفتحة (اوفي الكتابة) مصدر كتب ككالخطابة مصدر خطب معطوف على
قوله في التلفظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المضمر المجرور يجوز اعادة
الجار فيه ولا يؤخر يعني لواخر الخبر اعني قوله عندي عملا بما هو الاصل وكتب
انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم اوخبر بعد خبر والكلام
جملة اسمية مؤكدة وحدها اوانها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي
خبرها فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلا تأكيد فلدفع هذا
الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) اوغيره مثل
حق انك قائم (وجب تقديمه) (اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور)
الاربع (لما ذكرنا) علة كل واحدة منها في حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد
الخبر) لانه حكم والحكم على شيء يجوز تعدده (من غير تعدد المخبر عنه) قيد به
تصحيحا للتقليل في قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم
وعمرو قاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعني فزائدا على الاثنين الى ان
ينتهي (وذلك التعدد اما) ان نكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعني ان يكون
لفظ الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز اجتماعهما
في محل واحد (جميعا) اي يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما
مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اي
التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا (على وجهين) احدهما ان يستعمل
(بالعطف) بان الثاني معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعاقل) وليس قولك
هما عالم وجاهل من هذا القبيل لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد
وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل فلا يكون من تعدد الخبر في شيء
بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل جاهل (و) الثاني ان يستعمل (بغير العطف
(مثل زيد عالم عاقل) وفي الرضي لان الاخبار المتعددة فيه اما ان يكون متضادة
اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل

واحد

واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولااشكال فيه (و) الثانى (امابحسب اللفظ فقط) عطف على قوله امابحسب اللفظ والمعنى جميعا وليس مانعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثانى تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما معنى الا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيدا للاول مثل قولك زيد جائع (نحوهذا حلوحامض) لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذالمعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما ولذا علل الشارح بقوله (فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز) بضم الميم وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لااثبات انفسهما ولوكان كذلك لكفى ان يقال هذاحلو وهذاحامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذلك ولكون هذا غيرمراد قال هذا حلو حامض مريدابه الكيفية المتوسطة بينهما (وفى هذه الصورة) اى صورة تعدداللفظ فقط دون المعنى (ترك العطف) بينهما (اولى) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلواستعمل العطف بينهما لكان عطف كلمة على بعض تلك الكلمة (ونظر بعض النحاة) وهوابو على (الى صورة التعدد وجوز العطف) بالواو لانها للجمع المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا كل ماهو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذالمعنى فى جميع اجزائه نحو هذاابيض واسود وهذاحلو وحامض وقدسبق واما اذالم يرجع ضميركل واحد الى مجموع المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فلابد من الواولان المبتدأ مفكوك تقديرا اى احدهماعالم والاخر جاهل الى هنا كلامه (ولايبعدان يقال مرادالمصنف) يعنى توجيه عبارته الباء فى قوله (بتعددالخبر) متعلق بقوله مراد المصنف فى قوله وقد يتعدد الخبر (ما) اى التعدد الذى (يكون بغيرعطف لان التعدد بالعاطف لاخفاء فيه لافى) تعدد (الخبر) على ماسبق (ولافى) تعدد (المبتدأ) مثل زيد عمرو وبكر قائم يعنى كل واحد منهم اوزيدقائم وعمرو وبكر (ولافى) تعدد (غيرهما) اى غيرا لخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت زيدا وعمرا وغيرهما ممايجوزالتعدد فيه لان المصنف يبين فى هذا الكتاب مافيه خفاء ويوضحه وماهومبين بنفسه لايحتاج الى البيان (وايضا) اى كما ان المتعدد بالعطف لاخفاء فيه لافى الخبر ولافى المبتدأ ولافى غيرهما كذلك (المتعدد بالعطف) سواءكان فى الخبراو فى المبتدأ اوغيرهما (ليس بخبر)

ومبتدأ (بل) انما (هو من توابعه) اى من توابع الخبر او المبتدأ او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع على ماسيجئ (ولهذا) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر مايكون بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالعطف (اورد) المصنف (فى المثال) لتعدد الخبر (الخبر المتعدد) مفعول اورد (بغير عاطف ولوجعل التعدد) المفهوم من وقد يتعدد الخبر (اعم) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة و بعطف (فالاقتصار) اى اقتصار المصنف فى التمثيل (عليه) اى على ايراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لاخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتدأ ولا غيرهما الى قوله وايضا ولا اليهما جميعا يعرف بالتأمل اى ليكون المتعدد بالعطف لاخفاء فيه الى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) اى يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ايذانا لما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل فى خبر المبتدأ الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا تحذف الا للضرورة نحو واما القتال لا قتال لديكم فى مكان فلا قتال او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم * اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل جوازا فى خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا فى الرضى (وهو) اى معنى الشرط (سببية الاول للثانى) اى يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأته لا يستحقه قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك درهم (او للحكم به) يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول ليس بسبب للثانى بل الاول سبب والثانى مسبب لان استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عندالله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عندالله تعالى فحينئذ لا احتياج الى قوله او للحكم به (فلا يرد عليه) اى على قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) اى نعمة استقرت (بكم) حال كونكم منكرين اوجاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعنى سبب الحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لان نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فيشبه المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (فى سببيته) اى سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك

المبتدأ

المبتدأ المتضمن معنــاه يكون سببا للجزاء قصدها لان السببية لازم للشرط لانه لافائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم بقاء الفـائدة دون قصــدها فاذا افترقا بصحة دخول الفـاء على الخبر ولزومه فى الجـزاء ولذا قال المصنف (فيصح دخول الفـاء فى الخبر) (ويصح عدم دخوله) اى الفـاء (فيه) اى الخبر قوله (نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) تعليــل لقوله فيصح دخول الفـاء فى الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياســا على التعليل الاول واعتمادا على فهم الطــالب يعنى ويصح عدم دخول الفـاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتدأ فى السببية كالشرط هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذ قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ) يعــنى اذا قصــد دلالة المبتدأ على معنى السببية فى لفظه (فيجب دخول الفـاء فيه) اى فى الخبر ايذانا لمــا قصد من الدلالة (واما اذا لم يقصد) دلالة المبتدأ على معــنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتدأ (فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب عدمه) اى عدم دخول الفـاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة مــن اللفظ (وذلك) (اى المبتــدأ المتضمن معنى الشرط) اى الذى يكون سببــا للخبر او للحكــم به فيصح دخول الفـاء فيه شيئان (اما الاسم) اى احدهمــا الاسم (الموصول بفعــل) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيــا كان الفعل باقيا على معناه اوغير الشرط فانه لايكون الاستقبالا فى المعنى اومضــارعا ويدخل فى قوله الموصول الــلام الموصولة نحو الزانية والزانى الآية لان صلتهــا لا تكون الا فعلا فى صورة اسم الفــاعل واسم المفعول على ماسيجئ (اوظرف) عطف على قوله بفعــل (اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او) جملة (ظرفيــة مؤلة بجملة فعليــة) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعــل بلا محالة لان الشرط لايقع ظرفا فلولم يذكره لحمــل الفعل على الفعل الصريح فلم يتنــاوله والمراد بالظرف اعم من الظرف وما يجرى مجراه عــلى ما عرفت سابقا (ههنا) اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفـاء فى خبره اذ صحة الدخول فيــه كون الصــلة فعلا اومؤلا به لتأكد مشابهته الشرط (بالاتفــاق) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤلا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فمؤل عنــدهم بالفعل كما كان مؤلا به عند البصريين مطلقــا فيكون مؤلا بالفعل باتفــاق الفريقين اذا كان صلة له (وانمــا اشترط) مبنى للمفعول (ان يكون صلته فعــلا اوظرفا مؤلا بالفعــل) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعليــة اوجملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقــا بالفعل (لتأكد مشابهته) اى مشــابهة المبتدأ

(الشرط) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعل اوظرف مؤل بالفعل تأكد مشابهته به (لان الشرط لايكون الا فعلا) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلة مستقبلة كمافى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصة وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الآية اذلايريد كل موت اذرب موت فرمنه الشخص فالاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فا لمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم (وفى حكم الاسم الموصول المذكور) اى الموصول الذى ذكر من قبل وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (النكرة) العامة (الموصوفة بهما) (باحدهما) اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف المضاف وهو كثير فلاوجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل اوالظرف (وفى حكمها) اى حكم النكرة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى) (هذا مثال للاسم الموصول بفعل اى الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين الآية (او) (الذى) (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول اوللثانى على سبيل البدل اوالاول وخبر الثانى محذوف اوخبرالثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم) الآية فان الملاقاة لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله لكون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف اوما يجرى مجراه فقولك الرجل الذى امامك اوفى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا)

اى مثل كل رجل يأتينى (مثال للاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك او (فى الدار) (هذا مثال للاسم الموصوف بظرف) اوما يجرى مجراه (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخرا وفاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية اوظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا اوالكل المحيط لافراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذا مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالفعل اوكل غلام رجل امامك (اوفى الدار) هذا مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف (فله درهم) (قدسبق تفسيره وقديجئ صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لاتدخل الفاء على خبر غير ماذكرنا من المبتدأ والاخفش يجوز زيادتها فى جميع خبر المبتدأ كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان مايقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع فى بيان بعض مايمنع دخولها عليه ومايكون فى منعه اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه قوله (من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لالكونهما من النواسخ (اذا دخلا) اى ليت ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى على المبتدأ المتضمن معنى الشرط (مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان صحة دخوله عليه انما كانت) تلك الصحة (لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل هو (المبتدأ والخبر) وناصب للمفعول وهو (للشرط والجزاء) فيه نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه والخبر الجزاء فى ترتبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (يزيلان تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمعناهما (لانهما) اى ليت ولعل

(يخرجان الكلام من الخبرية) و بنقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالت المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول المسبب لامحالة اذا كان له سبب واحد؛ والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة الشرطية لاتكون الاخبرية فلا يرد الجزاء قديكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤل بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى * ان الذين يكفرون بايات الله و يقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * اى فانت مأمور حالا اومألا بتبشيرهم بعذاب اليم الى غير ذلك (وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (أتماهو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لايتناول غيرهما (من النحاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولعل الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله درهم) بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التتبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال من كون المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (باب كان) يعنى لافعال الناقصة باسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى كما ان ليت ولعل مانعان عن دخول الفاء عليه (مانعان بالاتفاق) من النحاة (فاوجه تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق) الباء داخلة على المقصور (انما هومن بين الحروف المشبهة بالفعل لامطلقا) يعنى لامن بين دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لوقال فى مكان وليت ولعل مانعان بالاتفاق ويمنعه النواسخ الا التونيات من الحروف المشبهة لكان افيدوا بعد من المشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اى فى ليت ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان فى ذلك المنع (والحق) ماض مبنى للفاعل (بعضهم) فاعله اى الحق بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر بليت ولعل (قيل هو) اى البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان غير المجوز لدخول الفاء عليه مع ان هو سيبويه خلافا

للاخفش

للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اورده مبهما ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من الحق (ان المكسورة) قيدها بالمكسورة احترازا عن المفتوحة لما سيأتي (بهما) اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان المكسورة بليت ولعل (فى المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان ان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والسرط بخلافه لانه لايتأتى الا فى المشكوك ومحتاج ايضا الى ماترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لايدخل عليه ان للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى السرط (والاصح انهما) اى ان المكسورة (لاتمنع عنه) اى عن دخول الفاء عليه (لانها لاتخرج الكلام عن الخبرية) وتنقله (الى الانشائية) بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكده وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (يؤيده) اى يؤيد ماهو الاصح من انها لاتمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة له ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا اى حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل) وفى حمل الفاء على الزيادة او التعليل وحذف الخبر بعد لايخفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم * لايوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر المبتدأ المذكور جائز لاواجب وفى بعضها دخلت ايذانا لتضمن المبتدأ معنى السرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تأمل (فان قيل فدالحق بعضهم) وهو المالكى (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق البعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اى شئ مبتدأ متضمن لمعنى الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر فى قوله اهذا زيد ام ذاك (وجه) مرفوع لانه اما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين ومضاف الى (تخصيص ان المكسورة بالالحاق) الباء داخلة على المقصور فالمعنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد الحقا بهما فكان على المصنف ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد) اصله اعتدد فادغم كما عرفت فى موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام النحوى ومقتدى فى هذا الفن (وذكره) اعتمادا عليه (ولم يعتد) اى ولم يعتبر (بقول من سواه) اى بقول من كان غير سيبويه لكونه من التابعين وراجلا فى هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير المعتد

كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما (لايساعدهما) اى لايوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرأن) المعجز (وكلام الفصحاء فمايدل) الفاء للتفسير اوالتفصيل ومامو صولة اوموصوفة ويدل صفتها اوصلتها (على عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبرلقوله فمايدل فلم يدخل الفاء مع ان المبتدأ منضمن لمعنى الشرط ايذانا لجواز حذف الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كماسبق (ومايدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء) اى مايدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى (انما) حرف من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ لان من فيه للبيان لابدله من المبين و(غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى اهذا الذى بعثه الله رسولا وقوله (من شئ) بيان له لماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يعنى من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان لله خمسه) الفاء جواب الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لماسيأتى خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء وجه الله خمس ماغنمتموه لمصارفه المذكورة (و) مايدل على عدم منع لكن من دخول الفاء على الخبر (قول الشاعر فوالله) الفاء لترتيب هذا الكلام لماقالوا له من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وفاعل ومفعول (قاليا) منصوب على الحالية من الفاعل من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى انى لعملكم من القالين اى من المبغضين و(لكم) متعلق به (ولكن مايقضى فسوف يكون) ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ومامو صولة اوموصوفة ويقضى فعل مبنى للمفعول صلته اوصفته اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقق معنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذى او شيئا يقدر عندالله فيقع لامحالة (وقد يحذف المبتدأ) لانسيا لانه ركن فى الكلام فلايحذف الاوقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف (لقيام قرينة) (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطليحان اى والبعير طليحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (اوعقلية) كالمثال المذكور فى المتن (جوازا) (اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع النعت بالرفع) اى كان الخبر

فى الاصل نعتا لشئ ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو الحمد لله اهل الحمد) ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك (اى هو اهل الحمد) ولم يذكره لقلته لالعدمه كما زعم البعض وعلله بكون المبتدأ ركنا وهو ليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل لايجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل فى الكلام نحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) مبنى للمفعول (انه) اى الخبر (كان فى الاصل صفة) لشئ مرفوع اوضده (فقطع) عن النعت فجعل مرفوعا (لقصد المدح) اى لقصد مدح الموصوف (او الذم) اى لقصد ذمه (او غير ذلك) اى غير المدح والذم كالترحم (فلو ظهر المبتدأ) ولم يحذف وجوبا سواء حذف جوازا اولم يحذف (لم يتبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص اوالتوضيح وان جئت للمدح والذم الا ان المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه قصد به المدح اوغيره بناء على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع (عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره) اى تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقط سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه التشويق السامع للمبتدأ لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى مايذكر بعده وهو الممدوح المخصوص فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وماقبله خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبى اذا رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته اوخفض استعير للمبصر الهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قبل الاستهلال *ماه ديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا) بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لابد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا اواسما وان كان اسما بمعنى المثل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام (مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل) بحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء

من ابصر لان الاستهلال استعير للابصار بقرينة رؤية (الهلال الرفع صوته
لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول
متروك اى ابصار المبصر له لال اولى المفعول ولفاعل متروك اى ابصار
الهلال لمبصر بالرفع والاولى هو الاولى (الهلال والله) (ى هذا الهلال
والله) الا ان المبتدأ حذف جوزا (بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام
انما يقال عنه توجيه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع
صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا اوهو لانه قد علم انهم
يفهمون مايعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام و لعلم بانه يسير لى
الهلال وفى الحاسية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذ قيل لكن
فى لقاموس الهلال غرة لقمر فى ليلتين لى ثلاث واربع اواسبع وليلتين من آخر
الشهر ست وعشرين وسبع وعسرين وفى غيرذلك قمر و شار الى المراد بالمستهل
وهذا القول اى قول المستهل الهلال والله ليس من باب حذف الخبر) حال
كونه كائنا (بتقدير الهلال هذا، فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده
خبره (لان مقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال وارا د اعلام
المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاسارة) بان يقول ها الخ شئ محسوس
ابصره (والحكم) اى يحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالهلال ليلة)
لابعين شئ وبالهلالية والحكم عليه بالاسارة فبقول الهلال هذا لان مثل هذا
لايكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها
الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة
وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرون) الغير المبصرون (ويروه
كمايراه) ويكون اسوة فى الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال
خبرا (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل فى حذف الخبر (جريا على عادة
المستهلين غالبا) فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان كون هذا الرائى
مخصوصا برؤية مماينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية
من مظان الانكار فاكده بالقسم لئلاينكر عليه (ولئلايتوهم نصب الهلال عند الوقف)
اذ الغالب فيماهوآخر الكلام الوقف عليه واذاوقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب
فيكون مفعولابه محذوفا عامله النصب له بقرينة حالية يعنى ابصرت الهلال فلايكون
ممانحن فيه ومرفوع على انه خبرمبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لمانحن فيه
واختيار لفظ لقسم على خبره جريا على عادتهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر
جوازا) ايضا لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكورا ولا يحذف المبتدأ ايضا الا بشرط
ان يكون الخبر مذكورا (اى حذفا جائزا لقيام قرينة) لانه لايحذف نسيا لكونه

ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لواقيم شئ بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما سيجئ (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن اوواقع (فى قولك) (خرجت فاذا السبع) بمعنى واقع بعد اذا المفاجاة اذا كان الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشئ بغتة فتغنى عن ذكر الخبر الذى هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لايجوز حذفه فكذا ما بعد ماقام مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب) حيث قال ومن حذف الخبر جوازا لقيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول على المذهب الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان خروجى السبع ومادهب اليه لايطرد فى جميع مواضعها اذلا معنى لقولك مكان خروجى السبع بالباب فى تأويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان ظرف الزمان لايكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى خرجت فوقت خروجى وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجى السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرحت بالخبر تقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التى المراد بها لزوم مابعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى وقال المازنى هى زائدة وهذا ليس بشئ اذ لايجوز حذفها وقيل هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (على) تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا (غير ساد مسده) اى غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة و يغنى عنه لان المقدم لفظا لايقوم مقام المؤخر متعلقا به ولان الظرف لايفيد معنى الوقوف وغيره ولايغنى عنه تأمل (اى ففى وقت خروجى السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف فى وقت خروجى قسم لكون الخروج سببا للمفاجأة لسبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على المسبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) (فيما التزم) مبنى للمفعول يقال الزمته الشئ وهو التزمه قبل ملازمته (اى فى التركيب الذى التزم منه) اى من هذا التركيب وهو من قبيل اكرمته وتقدير منه اقيس من تقدير فيه فضمير الموصول محذوف وجعل ماموصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة اومصدرية تأمل (فى موضعه) (اى فى موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غيره) نائب لقوله التزم (اى غير الخبر)

فالمجرور ان راجعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اى حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غيره كائن (في اربعة ابواب) على ماذكره المصنف (بالامثلة) يعني اكتفى في كل المثال كما اكتفى في وقوع النكرة المخصصة مبتدأ (اولها) اى اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذى وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اى لولا زيد موجودا) ههنا لوقع ماوقع وكان في قوله لكان تامة بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولايجوز ان يكون جواب لولاخبرا لكونه جملة حالية عن العائد الى المبتدأ ولابد منه في الاغلب كما في قوله لولا علي لهلك عمر رضي الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوعة (لامتناع الشيئ) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كما ان وجود علي رضي الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضي الله تعالى عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى (فتدل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره وهو (جواب لولا فيجب حذفه) اى حذف الخبر لحصول شرطي الحذف وجوبا احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا لماسبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشيئ لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذى بعدها موجود لاقائم ولاقاعد ولاغير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهي لولا (والتزام قائم مقامه) اى الخبر لبيان شرطي الحذف وجوبا (هذا) اى وجوب حذف خبر المبتدأ الذى بعد لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر عاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان الخبر) اى خبر المبتدأ الواقع بعد لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا اولم يحذف اصلا (كما في قوله) اى قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اى تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا مافيه ذم او قدح اوغيرذلك ممايستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتي كانبياء بني اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اى ولولا الشعر كائن حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا تنخرم القاعدة

لكنت

(لكنت اليوم اشعر من لبيد) اى لكنت فى زمانى غالبا فى تأليفه واشتغالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء يمنعني منه (هذا) اى ماذكر من كون مابعد لولا مبتدأ محذوفا خبره (على مذهب البصريين) كما عرفته مفصلا (وقال الكسائى الاسم الذى بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (بفعل مقدر) اى محذوف وجوبا كما فى قوله لولاذات سوار لطمتني وذلك انها فى الاصل لووهى من لوازم الافعال دخلت على لافصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كما فى قولك لولم تستمنى لاكرمتك وزيف بان حذف الفعل لايكون واجبا من غير مفسر لافى الحال ولافى المآل (اولا وجدزيد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقى لولا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولاهى الرافعة للاسم الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لايتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء اوالفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى العمل بالاسم كالحروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لابد حينئذ من القول بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسند اولا مسندا اليه والاسم الذى بعدها هوالمسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل لفظى هولولا دون الخبر لانه حينئذ معمول بعامل معنوى وقد سبق العامل فى المسند اليه هو العامل المعنوى لا غير (وثانيا) اى ثانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا صورة) مثل ضربى (اى بتأ ويله) اى اوكان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول به (منسوبا) صفة لقوله مصدرا اولقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه (اوالمفعول) وحده بان يضاف اليه (اوكليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف الى الاول وينصب الثانى اوبالعكس فالاضافة فيهما واجبة ليتعرف المضاف بالاضافة الى المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال) مفردة اوجملة ويجب فى هذه الحال الواواذا كانت جملة اسمية (اوكان) المبتدأ فى الاصل (اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة اومؤولا منسوبا الى احدهما اواليهما (وذلك مثل ذهابى راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب زيد قائما اذاكان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا قيده لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب الى المفعول فقط (ومثل ضربى زيدا قائما) حال من المفعول اومن الفاعل (اوقائمين) حال منهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال ماكان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل

ضرب عمرو زيدا قائما اوقائمين ومثل ضربي زيدا قائما اوقائمين وان ذهب راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون في تأويل المصدر (واكثر شربي السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا اختلط (واخطب ما يكون الامير قائما فذهب) النحاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة دها بي حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل اذا كان قائما و) ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من زيد واما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربي زيدا حاصل اذا كنت قائما فتقدير ضربي زيدا قائمين ضربي زيدا حاصل اذا كا قائمين فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة (فحذف) المتعلق وهو حاصل) وجوبا (كما يحذف متعلقات الظروف) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا وجوبا لسد الحال مسده (نحو زيد عندك) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم هو مقامه (فبقي) بعد حذف المتعلق قوله (اذا كان) قائما كما بقي عندك بعد حذف متعلقه (ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال) اذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط الا انه سمي مدخولها شرطا لرايحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كما في قوله تعالى اذا قيل لهم لاتفسدوا وفي قوله تعالى واذا ماغضبوهم يغفرون ومثله كثير يعني حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخل هو عليه لعامل في الحال لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل (واقيم الحال) منصوبا (مقام الظرف القائم مقام الخبر وهو المتعلق (لان في الحال معنى الظرفية) اذ معنى جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب ومعنى قولك اتيتك والجيش قادم اتيتك وقت قدوم الجيش ولهذه المناسبة قيمت الحال مقامه (فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر) لان القائم مقام الشئ يكون قائما مقام ذلك الشئ بالواسطة (فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا (قال الرضي) لشارح لهذا الكتاب (هذا) اى تقدير البصريين وهو ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما (ماقيل فيه وفيه) اى في هذا التقدير (تكلفات كثيرة من حذف) بيان للتكلفات الكثيرة (اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت) حذف اذا مع جملتها المضاف اليها (في غيرهذا المكان) لان حذف اداة لشرط مع جلتها غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك (ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة) وهذا المعنى اصل في الافعال الناقصة ومايكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا (الى معنى التامة) وهو قليل نادر ولذا احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه

كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ماهو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ماتكرر مرتين يكون كثيرا وهو حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحدا وماضيف اليها ثانيا واما لئلا يتوهم كون تكلفات كثيرة فان قيل لم لاتكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لايكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبركان لجاز تعريفه فى شئ ولم يسمع مع طول الاستقراء فعلم من هذا ان كان تامة وقائما حال لان التنكير شرط فى الحال على ماسيأتى (والذى يظهرلى) هذا ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها ، ان تقديره) اسم ان اى تقدير البصريين هذا المثال (بنحو ضربى زيدا يلابسه) من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه قائما اذا اردت بناء الخطاب (الحال من المفعول وضربى زيد يلابسنى) من حيث كونه صادرا منى حال كونى (قائما اذا كان ، الحال حالا (من الفاعل) وضربى زيدا يلابسنا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما جميعا (اولى) خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذى صلته جملة يظهرلى ولم يدخل الفاء لانه جائز لاواجب لماسبق يعنى التوجيه الذى يظهرلى بماذكر اولى من توجيه البصريين لانه لبس فيه ثلاث تكلفات (ثم نقول حذف المفعول لذى هو ذوالحال) فى المثالين الضمير الغائب فى الاول والمتكلم فى الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه فى الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعائد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبقى) بعد الحذف (ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة . الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذالم يكن فضلة لايجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة فى الكلام ومحتاجا اليه (نقول) عند حذفه (لذى ضربت قائما زيد) اذا جعلت قائما حالا من الضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له اذلابد فيها من عائد (اى الذى (ضربته) قائما زيد ثم حذف) الفعل الذى هو (يلابس) مع فاعله بقرينة الملزوم لذى هوضربى لان الضرب يلزمه الملابسة (الذى هوخبر المبتدأ) يعنى الفعل لذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه فى محل الرفع لانه خبر المبتدأ وهو العامل فى الحال) لماسبق ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ولايخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا ووجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المعمول كثيرا ما

يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل فضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا) بحذف العامل فى ذى الحال المحذوف بقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع يبيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال او صفة راشدا يجئ تحقيقه فى بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا اوكون المحذوفات فى هذا التقدير قياسية (يكونون) اى البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكلفات البعيدة) التى ذكرت فى تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شئ الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور ضربى زيدا قائما حاصل) يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (بجعل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لا من متعلقات الخبر والباء فى قوله بجعل متعلق بقال واجاب عنهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيين (حذف الخبر) وجوبا (من غير سد شئ مسده) يعنى من غير اقامة شئ مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لايقدران يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومه) ثابتة يعنى يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييد بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيدينافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع مايقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومه لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض الوضوء ولكونه مستغرقا جاز استثناء بعض النوم عنه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد فى حال القيام حاصل وهو مراد١ (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اى الخبر الذى نائب الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل اوالمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المعمول (اى ضربى زيدا ضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان الحال حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيدا ضربى قائما وضربى زيدا ضربى زيدا قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر جزأ منه والجزء بدون الكل لايحذف كالموصول

مع

مع الصلاة (وذهب بعضهم) وهو ابن درستويه واشار بالبعض الى ضعف ماقاله (الى ان هذا المبتدأ لاخبرله) لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستغراء (لكونه) اى المصدر ههنا (بمعنى الفعل) وكما لايحتاج الفعل الى الخبر لايحتاج مافى معناه اليه (اذ المعنى) اى فى معنى ضربى زيدا قائما (ما اضرب زيدا الا) حال كونه او حال كونى (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه و يستقل الكلام بدونها ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يجز ان يكون بمعنى الفعل (وثالثها) اى ثالث الابواب الاربعة (كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة اوما يفيد معناهما (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شئ) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) و (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا تفنى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته) اى هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو (وهذا الخبر واجب حذفه) لحصول الامرين الدالة على خصوصية الخبر لما فى الواو من معنى المعية فتكون الواو قرينة ووقوع الواو مع المعطوف فى موضع الخبر ولذا علله الشارح بقوله (لان الواو تدل على الخبر الذى هو مقرون) لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه (واقيم المعطوف) الذى هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلى (فى موضعه) اى فى موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر و يشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ) فى الجملة القسمية متعين للقسم يعنى (يكون) ذلك المبتدأ (مقسما به) اى ما يقسم به يعنى يكون من الالفاظ التى تستعمل للقسم كايمن الله ولعمرك (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ لفظ (القسم) (و) (ذلك) اى مثاله (مثل لعمرك) وهو من الالفاظ التى يقسم بها مثل لفظة الله (لافعلن كذا) اللام جواب القسم لانه يجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم (اى لعمرك وبقاؤك) وذلك مبتدأ (قسمى) خبره (اى ما اقسم به) ليصح الحمل لانه لايصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسمى (ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف) لان المقسم به لايكون بدون القسم ولان تعينه للقسم دال

على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف (وجواب القسم) وهو قوله لافعلن كذا (قائم مقام الخبر) لان المتأخر يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام مايقوم مقامه (فيجب حذفه ولعمر) بالفتح (ولعمر) بالضم كلاهما (بمعنى واحد) وهو البقاء (ولايستعمل مع اللام) فى لقسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء (الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف) اى لائق للتخفيف (لكثرة استعماله) وما كثر استعماله يستحق التخفيف ولاشك ان الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله معنوى شرع فى بيان ماهوملحق به وعامله لفظى فقال (خبران واخواتها) وانما الحق بالفاعل لكونه جزأ ثانيا فى الجملة اى من) جملة (المرفوعات) نبه على ان ذكر خبران ليس من خبر المبتدأ بل ذكره ليس الالانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنهما خبران كما قال و منها المبتدأ والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير الاصح (خبران واخواتها اى اشباهها) وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال للغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها (من الحروف الخمسة الباقية وهى) اى تلك الحروف مبتدأ (ان وكأن وليت ولعل ولكن) المجموع من حيث المجموع خبر والربط بعد الحكم قد سبق تحقيقه (وهو) اى خبران (مرفوع بهذه الحروف) اى كل واحد من هذه الحروف الستة (لابالابتداء) كما هو مذهب الكوفيين لان الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لابالحروف لان الحروف لضعفها فى لعمل لاتقدر ان تعمل فى اسمين (على المذهب الاصح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولاسيما ان مشابهتها مشابهة قوية بالفعل المتعدى وقال فى المفصل ارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه اشبه الفعل فى لزومه الاسماء والماضى منه فى بنائه على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانها لماشابهت) هذه الحروف (الفعل) فى لزومها الاسماء (المتعدى) فى احتياجها الى الاسمين (لما سيجئ) فى بحث الحروف (عملت رفعا ونصبا) يعنى نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل فى الفعل تقدم الرفع كما سبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل يعنى لكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم

ولایکون له حظ من الاعراب وقیل مبتدأ ثان (ای خبر ان واخواتها) (المسند) خبرللاول اوللثانی وهومع خبره خبرللاول (الی شیء آخر) ولم یقل الی اسم ان لیدخل فیه نحو ان زیدا قائم ابوه اوقام ابوه فان المسند فیهما مسند الی فاعله ثم هومع الفاعل مسند الی اسم ان (بعددخول) (احد) (هذه الحروف) زاد لفظ الاحد لانه بظاهره یفید دخول هذه الحروف علیه وهولیس کذلک لانه لامرفوع دخل علیه جمیع هذه الحروف بل لیس مرفوعا الادخل علیه احدها (علیهما) ای علی المسندوشیء آخر (فقوله المسند) جنس (شامل لخبرالمبتدأ) المراد بالمبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لاالثانی خبره مسندالیه فلیس بشامل له (وخبرکان) واخواتها (وخبرلاالتی) تکون (لنفی الجنس وغیرها) کخبرما ولا المشبهتین بلیس لان اخبار هذه الاقسام کلها مسندة فتدخل فی قوله المسند (و) الجار فی (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعددخول هذه الحروف خرج جمیعها) ای جمیع اخبار هذه الاقسام (عنه) ای عن التعریف سوی خبر هذه الحروف (والمراد بدخول هذه الحروف) علیها (ورودها) یعنی دخول هذه الحروف (علیها لایراث) ای لاعطاء (اثرها) وهو العمل (فیهما) ای فی المسند وشیء آخر (لفظا اومعنی) علی سبیل منع الخلو لاالجمع امالفظا فبالعمل واما معنی فبانسحاب معانیها الی معانیهما من التأکید والتشبیه وغیرهما فان تأکید الحکم مثلا ینسحب الی المحکوم علیه وعلی کل تقدیر لاینتقض التعریف وفیه رد علی الرضی حیث قال دخل فیه غیر المحدود ایضا فان حسن فی قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الی غلامه بعد دخول ان ولیس بخبرلها بل الخبر مجموع الجملة الفعلیة (فلا ینتقض التعریف) ای تعریف خبران (بمثل یقوم) ای بفعل مسندالی اسم ظاهر مضاف الی ضمیر راجع الی اسم ان فی قولنا ان زیدا یقوم ابوه فان یقوم ههنا) ای فی هذا المثال بدون الفاعل (من حیث اسناده الی ابوه لیس) ای لفظ یقوم (مما یدخل علیه) ای قسم الخبر الذی یدخل علیه (ان بهذا المعنی) ای لایراث اثرها فیهما لفظا اومعنی (بل انما دخل) ان (علی جملة فعلیة هی جملة (یقوم ابوه) ای لاینسحب اثرها الاالی لفظ زید وجملة یقوم ابوه لاالی یقوم وحده حتی ینتقض التعریف بانه یصدق علی یقوم انه هو المسند بعد دخول ان ولایصدق المعرف لانه لایقال له خبران والحال انه کلما صدق الحد صدق المحدود وبالعکس اذا کان الامر کذلك (فلا یحتاج) مبنی للمفعول (الی ان یجاب عنه) ای عن انتقاض التعریف بیقوم (بان المراد بالمسند) المذکور فی التعریف (المسند الی اسماء هذه الحروف) ویقوم فی المثال المذکور لیس بمسند الی اسم ان بل مسند الی متعلقه وهو ابوه فکیف ینتقض التعریف به

(ویلزم) عطف علی قوله یجاب فیکون المعنی ولا یحتاج ایضا الی ان یلزم منه اقول بل هو معطوف علی قوله لایحتاج فالمعنی فیلزم ای حتی یلزم فلاوجه لقول من قال علی التقدیر الاول ولاخفاء فی هجنته فاللائق ان یقول علی انه یلزم (منه) ای من هذا الجواب (استدراك) ای زیادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا کان مسندا الی اسماء هذه الحروف یخرج اخبار الاقسام السابقة لانها لیست بمسندة الی اسماء تلك الحروف بل الی غیرها فتخرج تلك الاخبار کلها بقوله المسند الی اسمائها فلایحتاج الی قوله بعد دخول هذه الحروف فیکون مستدرکا قال المحشی ویمکن دفع الاستدراك بان یجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الی اسمائها انتهی قوله الی اسمائها اذا کان متعلقا بقوله المسند فالفائدة فی تأخیره حتی یندفع الاستدراك بهذا التقدیر تأمل (ولاالی ان یجاب عنه) ای عن انتقاض التعریف بمثله عطف علی قوله ان یجاب باعادة الجار لئلایتوهم عطف علی قوله ویلزم ای فلایحتاج ایضا ان یجاب عن انتقاض التعریف بمثله (بان) یقال (المراد بالمسند) المذکور فی التعریف (الاسم المسند) بتقدیر الموصوف والمسند فی المثال المذکور لیس باسم مسند بل هو فعل ومسند (فیحتاج) ای حتی یحتاج (الی تأویل) الجملة بالاسم (حین یکون خبرها) ای خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) یعنی جملة فعلیة سواء اسند الی ضمیر یرجع الی اسمها (مثل ان زیدا یقوم) او الی سببه مثل ان زیدا یقوم ابوه (فانه) ای یقوم (مؤل بقائم) فیکون الاسم المسند اعم من الاسم الحقیقی والاسم الحکمی وقال المحشی ویمکن ان یقال لاحاجة الی التأویل لان الخبر بالجملة مبین بقوله وامره کامر خبر المبتدأ ای کما ان الخبر الجملة للمبتدأ بین بعد ذکر تعریف مختص بالخبر المفرد (مثل) قائم فی (ان زیدا قائم) نبه بالمثال علی ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف کما نبه الشارح علیه فیما سبق بقوله ای دخول احد هذه الخ (فانه) ای لفظ قائم هو (المسند بعد دخول احد هذه الحروف) فان قیل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنی قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائما وان کان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانفسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان یقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل فی قائم بعد الدخول (وامره) ای حاله وشانه (کامر خبر المبتدأ) (ای حکمه) ای حکم خبر ان واخواتها (کحکم خبر المبتدأ) لانه فی الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخواتها علیه لم یتغیر حکمه (فی اقسامه) ای اقسام خبر المبتدأ (من کونه) بیان للاقسام (مفردا) یعنی کما یکون خبر المبتدأ مفردا مثل زید قائم کذلك یکون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زیدا

قائم

قائم (وجملة) يعني يكون خبر هذه الحروف جملة اسمية اوفعلية مثل ان زيدا قام ابوه اوابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هوالقائم كما تقول زيد هوالقائم (وفي احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا ومتعددا) يعني كما ان خبر المبتدأ يكون واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا اومعنى بالعطف وبدونه مثل زيد ان زيدا عالم فاضل اوعاقل اومعنى فقط مثل ان هذا حلو حامض (ومثبتا ومحذوفا) على سبيل الجواز اوعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحذف مثل ان ضربي زيدا قائما ومثل ان زيدا وضيعته وغيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لايقال ان لولا زيد لكان كذا ولايقال ان لعمرك لافعلن كذا وهوظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا وفي شرائطه (من انه اذا كان) الخبر جملة (فلابد من عائد) يربطها به المراد بالعائد مايصح دخول احد هذه الحروف عليه يعني الكلام الذي يجوز دخولها عليه لانه لايقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لما تقدم وانه زيد قائم وان الحاقة ما الحاقة (ولا يحذف) العائد اذا كان ضميرا لماسبق ان غير الضمير لايجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعني الا عند قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان امره كامره) يعني ان المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) خبر المبتدأ (خبرا) لباب ان يعني ان خبر هذا الباب مشارك لخبر المبتدأ في هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر الباب ان (لوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موانعه) عطف على لوجود يعني بانتفاء موانع كونه خبرا له يعني لايوجد مانع لان يكون خبرا له اذا كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بامر خبر المبتدأ (ان كل مايصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان) قوله يصح مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كل ماوهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع ايضا فاعل لايلزم (حتى يرد) من ورد يرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك) يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر للمبتدأ مقدما عليه وجوبا لماسبق والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ماسبق ايضا (ولايجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك) يعني لايجوز ان يكون الظرف المستقر خبرا لان ولا الاستفهام او الاسم خبرا لها لوجود المانع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو الصدارة اذ لودخل عليه ان لبطلت الصدارة (الا في تقديمه) (عليه) اى تقديم الخبر على المبتدأ يعني امره

كامر خبرالمبتدأ فی جمیع الاوصـاف الافی هذه الصفة حیث یفترقان فیهـا جوازا وامتناعا حیث جاز تقـدیم خبرالمبتدأ علیه ولم یجز تقدیم خبران علی اسمهـا لان فیـه قلب المقصود من وجوب تقدیم المنصوب اظهارا لانحطـاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل وهو یفوت بجواز تقدیم الخبر فیلزم مساواة الفرع الاصـل (ای لبس امره کامر خبرالمبتدأ فی تقدیمه) لان الاستثنـاء من الموجب یکون منفیـا کما تقول جاءنی القـوم الا زیدا یعنی ان زیدا لم یجیٔ (فانه لایجوز تقدیمـه) ای تقدیم خبران (علی الاسم) ای علی اسمهـا (وقدجاز تقدیم الخبر علی المبتدأ) غالبا لان المبتدأ اذا کـان متضمنا لماوجب له صدرالکلام اوکانا معرفتین اومتساویین اوکان الخـبر فعلاله لم یجز تقدیم الخبر علیه لمـا سبق فافترقا (وذلك) ای وجوب تقدیم الاسم علی الخبر فی باب ان بخلاف المبتدأ والخبر حیث یجوز التقدیم والتأخیر اذالم یمنـع مانع اوالفرق بین خبر یهما فی التقدیم جوازا وامتنـاعا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمـع فرع کقرون جمع قرن وهوالتبع یعنی توابع داخـلة (علی الفعل فی لعمـل) ای فی عمل النصب والرفع مثله سبق منه اجمالا وسیـأتی تفصیـله (فارید ان یکون عملها فرعیا) لعمل الفعل (ایضا) یعنی کما ان ذواتها فروع لتأ کید الفرعیة ولیکون عملها موافقـا لذواتها (والعمل الفرعی للفعل ان یتقدم المنصوب علی المرفوع) مثـل ضرب عمرا زید للزوم کون الفعـل من اول الامر واقعـا علی المفعول قبل تمامه لان الفعل لایتم الابالفـاعل وهوههنا مؤخر (و) العمل (الاصلی له ان یتقدم المرفوع علی المنصوب) لان الاصل فی الفـاعل اذالم یمنع مانع منه ان یلی الفعل المسند الیه واذا قدم المرفوع علی المنصوب یکون عمـلا بالاصل (فلما اعملت) هذه الحروف (لعمل الفرعی لم یتصرف فی معمولیها) یعـنی فی اسمها وخبرهـا (بتقدیم ثانیهما) ای ثانی المعمولین وهوا الخبر (عـلی) المعمول (الاول) وهوالاسم یعنی وجب تقدیم الاسم ههنـا علی الخبر مع انهمـا کانا فی الاصل مبتدأ وخبرا وقد جاز التقدیم والتأخیر فیهمـا لما سیجیٔ (کما یتصرف فی معمولی الفعـل) المتعدی بالتقدیم والتأخیر اذا لم یمنع مانع منهما (لنقصانهـا) فی العمل (عن درجة الفعـل) لانه الاصل فی العمل وهی مشابهته به لتعمـل عمله فتکون فرعاله فیـه (الا اذا کان) (الخبر) (ظرفا) ای ظرف زمان اومکان اوجارا ومجـرورا (ای لبس امره کامر خبرالمبتدأ فی تقدیمـه) فی جمیع الاوقات (الا اذا کان) الخبر (ظرفا) ای الاوقت کونه ظرفا فیجوز تقـدیم الخبر علی الاسم لان الاستثنـاء من المنفی یکون مثبتا مثل قولك ماجاءنی القوم الازیدا ای الا جاءنی زید (فان حکمـه) ای حکم خبران (اذا) بالتنوین لانه ظرف زمان ای حـین کون الخبر ظرفا متعلق بقوله حکمـه (حکمه) ای حکم خبر المبتـدأ (فی جواز

التقدیم

لتقديم اذا كان الاسم معرفة) يعني كما ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو فى لدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم) و ن فى لدار زيد (وفى وجوبه) اى وجوب لتقديم (اذا كان المبتدأ نكرة) لتخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها لظرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر لظرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله تعالى عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا بيلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب الناس من بيانهما و بلاغتهما (ان من البيان لسحرا) يعني ان بعض البيان بمنابة لسحر فى ميلان القلوب اوفى العجز عن الاتيان بمثله و هذا النوع ممدوح اذا صرف لى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اى كلام نافع يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من المواعظ والامثال التى ينتفع الناس بها و لثناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع من السعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن ملك سارح المصابيح (وذلك) اى جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظروف ما لا يتوسع) مبني للمفعول (فى غيرها) اى غير الظروف اى لتجويز النحاة فى الظروف ما لا يجوز فى غيرها لان كل شئ من المحدثات لا بد وان يكون فى زمان اومكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرها واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور يحتاج الى الفعل اومعناه كاحتياج الظرف الى كل منهما ولان الظروف اختلاط بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبرلا) (الكائنة) قدر متعلق الظرف معرفا باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا اما من المبتدأ وهو قوله خبرلا وهو نادر لان الحال اما لبيان هيئة لفاعل اوالمفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وسايغا الا انه يلزم تقديم الحل على عامله الظرف وهو غير جائز لما سيجئ فلا وجه لقول من قال والمشهور فى امثاله تقدير الكرة (لنفى الجنس) (اى لنفى صفته) اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لنفى القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (من الرجل لا) وارد (لنفى الرجل نفسه) لان النفى انما يرد على الاوصاف والاحكام دون

الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لاحرف لنفي الجنس لمحذو بها حذو ان التي هي من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها نقيضها الان لا للنفي وان للاثبات ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضي وجه مشابهة لا التبرئة لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان للمبالغة في الاثبات لانها للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل حمل النقيض على النقيض انتهى قيل ان لا للتأكيد كما ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها لان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لماسبق ان المشابه للمشابه بالشيء مشابه لذلك الشيء (هو) اي خبر لا هذه (المسند) (الى شيء آخر) سواء كان المسند الى اسمها اولا (هذا) اي المسند جنس (شامل لخبر المبتدأ وخبر ان) واخواتها (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اي غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسندا الى شيء آخر (بعد دخولها) (اي بعد دخول لا) هذه (فخرج به) اي بقيد البعدية (سائر الاخبار) كلها لانها وان كانت مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به (والمراد بدخولها) اي دخول لا هذه ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بالدخول ايراث اثرها لفظا اومعنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق خبر لا لانه لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاورثت اثرها لها (نحو لا غلام رجل) منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة مضافا او مشبها له وواقعا بعدها بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (وانما عدل) المصنف في التمثيل (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اي ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم) اي لقول النحاة (لا رجل) وهو مبني على الفتح لما سيجيء ومنصوب محلا على انه اسمها (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه) لكون خبرها يحذف كثيرا (وجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصا على ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بني تميم فالحاصل ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغني عن الايضاح (بخلاف ما ذكره المصنف من المثال (لان غلام رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعد لا

بلا فصل (ولايجوز ارتفاع صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقائمة به الاعلى ماسيجئ بناء (على ماهو الظاهر) وانما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل ولكنه غير ظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر فى المثال المذكور الخبرية دون الوصفية هذا القدر يكفى لوضوح المثال وحسنه (فيها) (اى فى الدار) وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الاانها سابقة حكما مثل ضمير الشان اوالقصة فى قولك هوزيد قائم وهى هند قائمة (خبر بعد خبر) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر (لاظرف ظريف) بان يكون فى متعلقا به وظرفا لغوا والخبر واحدا (ولاحال) من الضمير المستكن فى الخبر ويكون حينئذ ظرفا مستقرا فالمعنى حينئذ لاغلام رجل ظريف حال كونه فى الدار فيكون الظرافة مقيدة بكونها فى الدار لان الحال قيد لعامله (لان الظرافة) المفهومة من قوله ظريف (تقييد بالظرف) على التقدير الاول (ونحوه) على التقدير الثانى اى الظرف لان الحال فى معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت فى احد وجد مطلقا من غير تقييدها بشئ من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما (وانما اتى) المصنف (به) اى بالخبر بعد الخبر اوبقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد كاف فى المثال فلم اوردههنا الخبر متعددا مع انه لبس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به (لئلا يلزم الكذب بنفى طرافة كل غلام رجل) لانه كثيرا مايكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان النكرة اذا وقعت فى حيز النفى تعم فيكون كذبا اذالكذب اخبارا على خلاف الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفى الخبرين معا عن الاسم لانفى كل واحد منهما كعكس كقولك هذا حلو حامض كما سبق (وليكون شاملا لنوعى خبرها الظرف) بدل البعض من قوله لنوعى (وغيره) اى غير الظرف وليكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها (وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان ظرفا جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة اصلها (ويحذف) (خبر لا هذه) اى لا التى لنفى الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف (حذفا) (كثيرا) فيكون منصوبا على المصدرية اوزمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه (اذا كان الخبر عاما) اى بشرط ان يكون الخبر من الافعال العامة (كالوجود والحاصل) وانما حذف (الدلالة النفى عليه) فتكون لفظة لا قرينة

لفظية عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم تكن قرينة خصوص يتصرف النفي الى العام وهو اذا لم تكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف (نحو لا اله الا الله) ولا سيف الاذو الفقار ولا فتى الا على (اى لا اله موجود الا الله) وفى المقاليد قوله ذو الفقار بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يجئ بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من تقديم الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف فى الوجود ومعناه لم يوجد سيف الاذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اى لا اله فى الوجود الا الله انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبى صلى الله تعالى عليه وسلم اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة يسمى دلدل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله تعالى عنه وقيل اهداه اليه النجاشى وقيل انزل عليه عليه السلام من السماء (وبنو اتميم لايثبتونه) من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اى لايظهرون الخبر فى اللفظ) اى لايلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيه مالا يتوسع فى غيره (لان الحذف واجب عندهم) اى عند بنى تميم (اوالمراد) عطف على مقدر تقديره المراد بقوله لايثبتونه هكذا اى لايظهرونه اوالمراد به (انهم) اى ان بنى تميم (لايثبتونه) (اصلا) اى اثباتا قطعيا يعنى (لالفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبرلا ثابتا عندهم (فيقولون معنى قولهم) اى قول العرب (لااهل ولامال اى انتفى الاهل و) انتفى (المال) ايضا فيكون حينئذ لفظة لامن اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة ولايخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اى قول بنى تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لا نائبة انتفى كنيابة يامناب ادعو فى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين) اى على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لايكون لها خبرا صلا (يحملون ما يرى خبرا) يرى بالبناء للفاعل اوالمفعول (فى مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق بقوله يحملون اى يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لااسما حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعنى لايحملونه على الخبر لانه يثبت فى لغتهم لاغلام رجل قائم برفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (فى معنى النفى والدخول على المبتدأ والخبر) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان ليس موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ماولا كل واحدة منهما موضوعة للنفى وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما للنفى ونفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء على الخبر وان لا لا تكون الا للنفى والدخول على المبتدأ والخبر والدخول

على

على النكرة ولاتكون لنفي الحال ولاتدخل على المعرفة ولاتدخل الباء على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا) اى لاجل هذه المشابهة (يعملان) اى يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدتها (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل للمبتدأ) لانه مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثانى مسند لا مسند اليه (و) شامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لالنفي الجنس واسم كان (بعد دخولهما) اى بعد دخول احدهما (خرج به) اى بهذا القول (غير اسم ماولا) المشبهتين بليس (وبما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمنعك عن القبول ومعنى الدخول مر فى باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا اومعنى (يرد) عليك مثل (ابوه فى مثل مازيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ما ولايصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما زيد قائما) قديكون اسم ماوخبرها معرفتين اونكرتين او الاول معرفة والثانى نكرة دون العكس لانه لايجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما ومارجل قاعدا وما زيد هو الظريف (ولا رجل افضل منك) ولايكون اسمها وخبرها الا نكرتين لاغير (وانما اتى) فى تمثيل لا (بالنكرة بعدلا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكلة مافى المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان) لفظة (لالاتعمل الافى النكرات) جمع نكرة وفى بعض النسخ بالافراد ولان لاوان كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يراعى اصلها وهونفي الجنس وذلك لايكون الا فى النكرة وكذلك ههنا لاتعمل الافى النكرة اعتبارا لاصلها ولضعفها فى المشابهة بليس ايضا (بخلاف ما فانها تعمل فى المعرفة والنكرة (لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لاتكون فى الاصل لنفي الجنس حتى يراعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلاوتوهم الخصوص بالعمل فى المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو فى لاشاذ الاختصاص الشذوذ بلا لان عمل ما لم يكن شاذا كلا لم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ماعاما شاملا للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ماولا لمشابهتهما بليس (لغة اهل الحجاز) ومذهب البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم بعده وفى آخره زاى معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى (واما بنوا تميم فلايثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة لاتوجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف حيث ليس له مجهول ولا مضارع ولا غيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لايستتبع غيره فضلا عن ان تستتبعه فى العمل (ويقولون) اى بنوا تميم (الاسم والخبر) مايقال له عند الحجازيين اسم وخبر (بعد دخولهما اى دخول احدهما (مرفوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر

مرفوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون مازيد قائم ولا رجل افضل منك بالرفع فى الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثانى خبرا عندهم (وعلى لغة اهل الحجاز ورد) اى نزل (القرآن) الفصيح المعجز (نحو ماهذا بشرا وماهن امهاتهم واذا عمل ماقى الثانى عمل فى الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على السوية وهذا صريح فى كون ماعاملة واما الاقتبس على ما عندهم لكونهما شريكين فى اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد ان يبين الفرق بين عمليهما فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال اومن قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم اضافة الاسم الى ماولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط (فى لا) متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه ليس بشاذ (شاذ) (اى قليل) اخذ القلة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص على المال حين قيل له مااعطى لك اعطى شئ اى شئ قليل لايعبأ به (لنقصان مشابهة لابليس لان ليس لنفى الحال و) لفظة (لا ليس كذلك) لانها ليست لنفى الحال (فانه للنفى مطلقا) بل لنفى الاستقبال ونقصان المشابهة بهتوجب نقصان العمل (بخلاف مافانه) اى لفظ ما (ايضا) اى كليس (لنفى الحال) كما ان ليس لنفى الحال فى مثل مازيد قائما كذلك مالنفى الحال واذا كان عمل لاشاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة (فيقتصر) مبنى للمفعول (عمل لاعلى مورد السماع) اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا على عمل لاالتى لنفى الجنس (كقوله) اى قول الشاعر فى مثال عمل لافى النكرة (من صدعن نيرانها) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضا كذلك عن نيرانها جمع نارمن نورا جوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث والمراد ههنا شدائدها وآلامها بعلاقة التشبيه (فانا ابن قيس لابراح) الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل عن نيران الحرب وشدائدها وآلامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن المعروف بالشجاعة لازوال لى عنها ولاعجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب ومن كان اباه هكذا فابنه كذلك * عاقبت كرك زاده كرك شود * وبچهٔ مار مار شود (اى لابراح لى) يريد ان خبرلا فى البيت محذوف اى ليس لى اعراض وعجز (ولايجوز ان يكون)

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم لايجوز ان يكون لنفى الجنس والخبر محذوف و براح معرب مرفوع مبتدأ لوقوعه فى حيز النفى ولا يجوز البناء لضرورة الشعر ولا النصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون لا هذه (لنفى الجنس لانه اذا كان) لاهذه (لنفى الجنس) يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر جوابا عن سؤال محقق اومقدر والسؤال لايكون الا بالتكرار مثل ارجل فى الدار ام امرأة فيجاب لارجل فى الدار ولاامرأة (لايجوز فيما بعده الرفع ما لم يتكرر) لما ذكرنا (ولا تكرار فى البيت) وهو ظاهر فوجب ان تحمل لا هذه على لبس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوف كمافسره الشارح (اعلم ان المراد بالمسند اوالمسند اليه فى هذه التعريفات) المذكورة سواء كان عاملهما معنويا اولفظيا (ما يكون مسندا اومسندا اليه بالاصالة لابالتبعية) ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذعلم ان المراد مايكون بالاصالة (بقرينة ذكر التوابع) يعنى ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا (فيما بعد) مبنى على الضم اى فى الموضع الذى يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات (فلا ينتقض) تعريف كل واحد منهما (بالتوابع ولما فرغ من) بيان (المرفوعات) اصلا وملحقا واصل المرفوعات الفاعل لماسبق والملحق به خمسة المبتدأ والخبروخبرباب ان وخبرلالنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (شرع فى) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا (وقدمها) فى البيان (على المجرورات) مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعدتمام الكلام (لكثرتها) المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثيرمنها مناب الفاعل بل المتعلم ينتظرلمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثيرمما سمع فى المرفوعات عليها ولكون بعضها تأكيد الفعل العامل فى الفاعل ولكون بعضها زمانا ومكانا وعلة له و بعضها مصاحب للفاعل بل الفاعل فى صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه الى المجرورات (ولخفة النصب) وثقل الكسر لان الطبيعة تنفرعن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضى تقديم مافيه الخفة على مافيه الثقل (فقال) (المنصوبات هوما اشتمل على علم المفعولية) (قدتبين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر فى المرفوعات) من ان المنصوبات جمع المنصوب لاالمنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لايعقل تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لاللافراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا اوتقديرا اومحلا (والمراد بعلم المفعولية

علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التميز كالمفاعيل الخمسة (اوحكما) كالملحقات السبعة (وهي) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثانى اما بالالف او الياء فصارت اربعة (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت (اباك) مثال لمايكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصب المثنى والجمع المذكور السالم بالياء المكسورة اوالمفتوحة ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقا شرع فى تعريف انواعها وتفصيل احوالها الا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه لان ما فعله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره فقال (فمنه) الفاء للتفسير والتفصيل ومن للتبعيض اما مبتدأ بتأويل البعض اى فبعضه اوخبر مقدم لكن الاول اولى لان الاصل فى المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) ترجح هذا التفسير يوافق الضميرين المرفوع والمجرور فى المرجع (اوبما اشتمل على علم المفعولية) يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر اومبتدأ بناء على الوجهين فى قوله فمنه (المطلق) (سمى به) معنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن دية لاعلى وزن عدة (المفعول عليه) اى مافعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحا فلا فرق بينهما فى صحة اطلاقه على كل واحد منها (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء اوفى اواللام اومع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك ضربت زيدا فليس بمفعول الضارب بل ما يتعلق به الضرب (بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية) التى هى المفعول به والمفعول فيه زمانا اومكانا اوالمفعول له او المفعول معه (فانه) اى الشان (لايصح اطلاق صيغة المفعول عليها) اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد منها ليس مفعول الفاعل بل ماتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل اومفعول له (الا بعد تقييدها) اى الابعد تقييد كل واحد منها (بواحد منها) اى من تلك الحروف فحينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها المفعول به اوفيه اوله اومعه) على سبيل منع الخلو والجمع (وهو) (اى المفعول المطلق) اصطلاحا (اسم ما) اى معنى (فعله فاعل فعل) صفة اوصلة (والمراد بفعل الفاعل اياه المصدرههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله وهوراجع الى المعنى (قيامه به)

اى

اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل (بحيث) اى بمكان (يصح اسناده) اى
اسناد الفعل ونسبته (اليه) اى الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا فى الفعل وموجدا
اياه كضرب زيد ضربا فان الفاعل اثر الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه
فى الجملة اولا بل المقصود صحة الاسناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه
مثل مات زيد موتا فان الموت مسند الى زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا (لا)
ان المراد بفاعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل (مؤثرا فيه) اى فى الفعل
(موجدا اياه) اى الفعل بل المراد به القيام والاسناد اثر اولم يؤثر فان المؤثر
فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد عليه)
اى هذا التعريف اى على قول المصنف اسم فعله فاعل فعل (مثل مات)
زيد (موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لا على وزن
دراية (وشرف) من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال
وامثالها يصح اسنادها الى ماقامت هى به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد
وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل
مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل
بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور (وانما زاد لفظ الاسم) يعنى زاد المصنف
فى التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ الاسم (لان
ما فعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب فى ضرب ضربا والموت فى مات
موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون المفعول
المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف (و) قول
المصنف ما فعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اى فى هذا القول (المصادر
كلها) يعنى ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه
(صفة للفعل هو) اى الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة)
نصب على التمييز من قوله مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى اوعلى انه
صفة لقوله مذكورا حقيقيا (كما اذا كان) الفعل (مذكورا بعينه) اى بلفظه
(نحو ضرب ضربا) ومات موتا وجسم جسامة (اوحكما) عطف على حقيقة
(كما اذا كان) الفعل (مقدرا) اى محذوفا سواء كان جوازا (نحو فضرب الرقاب)
اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم دوابهم وتقلدوا سيوفهم
فحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى
التأكيد لاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة
حيث امكن وتصوير له باشنع صورة كذا قاله البيضاوى اووجوبا سماعا اوقياسا على
ما سيجئ امثلتها (اواسما) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالحاصل ان الفعل

المذ كور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل المذ كور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم يكون (فيه معنى الفعل) لان مالم يكن فيه معناه لم يدخل فى قوله فعل حتى يصح تعميمه اليه سواء كان متعديا (نحو ضارب ضربا) اولازما نحو ذاهب ذهابا فيه رد على الهندى حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا (وخرج به) اى بقوله مذكورا (المصادر التى لم يذكر فعلها لا) اى لايكون مذكورا (حقيقة ولا حكما) فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ماهو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس (نحو الضرب واقع على زيد) فان الضرب فعله فاعل فعل لامحالة الا انه لم يكن مذكورا لاحقيقة وهو ظاهر ولاحكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب (بمعناه) (صفة ثانية للفعل) والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن (بمعنى الاسم وليس المراد به) اى بقوله بمعناه (ان الفعل) العامل فى المفعول المطلق (كائن بمعنى ذلك الاسم) مطابق له فى المعنى (فان معنى الاسم) الذى هو الحدث (جزء معناه) اى معنى الفعل الذى هو الحدث والزمان لان معنى الاسم واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل (بل المراد) بقوله بمعناه (ان معنى الفعل مشتمل عليه) اى على معنى الاسم ومحيط به (اشتمال الكل) اى كاشتمال الكل (على الجزء) يعنى كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره (فخرج به) اى بقوله بمعناه (مثل تأديبا) يعنى المفعول له الذى قام بفاعل الفعل (فى قولك ضربته تأديبا) وقعدت عن الحرب جبنا (فانه) اى المفعول له اومثل تأديبا (وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور) فان التأديب قام بالمتكلم الذى هو فاعل الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت (لكنه ليس) المفعول اومثل تأديبا (مما يشتمل عليه معنى الفعل) لان التأديب او الجبن ليس جزأ لمعنى الفعل الذى هو ضربت وقعدت حتى يشتمله بل التأديب والجبن علة للضرب والقعود (وكذلك) اى كما ان المفعول له خرج بقوله بمعناه كذلك (خرج به) اى بقوله بمعناه (مثل كراهتى) اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل المذكور (فى قولك كرهت) من باب علم (كراهتى فان الكراهة) فى هذا المثال (اعتبارين احدهما) اى احد الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهه بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسند اليه (و) الحال انه قد (اشتق) مبنى للمفعول اى اخذ (منها فعل اسند اليه) اى الفاعل القائم هى به فيكون المصدر مؤكدا للفعل

والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل فصار المعنى كرهت كرهت (ولا شك ان معنى المذكور مشتمل عليها حينئذ) اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل (وبانيهما) اى ثانى الاعتبارين (كونها بحيث) اى ان تكون الكراهة بمكان (وقع عليها فعل الكراهة) المسند الى الفاعل فتكون الكراهة مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهة (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة) اى باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعنى باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل العامل فيها (فهى) اى تلك الكراهة بهذا الاعتبار (مفعول مطلق) لصدق تعريفه عليها (مثل كرهت كراهة واذا ذكرت بعده) الكراهة بعده اى بعد الفعل (بالاعتبار الثانى) اى باعتبار ان يكون ماوقع عليها فعل الكراهة يعنى باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة (كما فى قولك كرهت كراهتى) يعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عنى (فهى) اى الكراهة حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه فعل الفاعل لان المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه (لامفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا قال الشارح (اذ لبس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتمال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لايصدق المعرف (بل هو) اى الفعل المذكور (واقع عليه) اى على الكراهة ملابس به (وقوع الفعل) المتعدى (على المفعول به) فى قولك ضربت زيدا وملابسة به فى قولك علمت زيدا ونصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتى (بهذا الاعتبار) اى بالاعتبار الثانى (عن الحد) اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل فى حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق وبالاعتبار الثانى مفعول به وما يبين ماهو المراد ليس الا القرينة (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لافراده (ومانعا) عن دخول غيره فيه ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون) (اى المفعول المطلق) (للتأكيد) اى لتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعده ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا ضربا (ان لم يكن فى مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على مايفهم من الفعل) بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون

عين المؤكد كما قررناه (و) يكون (النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على مايفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على مايفهم من الفعل (مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على مايفهم من جلست وهوالجلوس فيكون المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيدا للمضمن وهوالجلوس المفهوم من جلست مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنة (بكسرالجيم) مثال (للنوع) فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما (و) جلست (جلسة) كائنة (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال (للعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون (للتأكيد) (لايثنى ولايجمع) مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المعراة) اسم مفعول من باب التفعيل اى الخالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى هى شئ واحد لاشيئان ولااشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كالانسان لانه من حيث هوهو لايثنى ولايجمع ومع هذا اذا ثنى اوجمع يكون فى مفهومه زيادة على مايفهم من الفعل فلايكون للتأكيد (والتثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنينية والجمع يستلزم الزيادة عليهما (فلايقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين) بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصيغة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت (الااذا قصدبه) اى الاوقت قصد (النوع اوالعدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه اذا قصد الواحد النوع الواحد اوالعدد به افرد واذا قصدبه الاثنينية ثنى واذا قصدبه الجمعية جمع لان المفرد لايدل على المثنى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية (بخلاف اخويه) (اللذين هما) يكون احدهما (للنوع و) الآخر (للعدد) فانه يجوز تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين) مثنى (او) جلست (جلسات) جمعا (بكسرالجيم) للنوع فى المثنى والمجموع (اوفتحها) للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا ومايوافق فى المعنى فقط قليلا لمخالفة الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول المطلق (مغايرا للفظ فعله) العامل فيه

لكن

لكن على قله لان الاصل فيه ان يكون موافقاله فى لفظه ايضا وهذا الدفع توهم ان كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التأكيد لفظى وهو لا يكون بغير لفظه (اما) ان يكون مغاير اللفظ فعله (بحسب المادة) اى الحروف الاصلية التى ركب منها (مثل قعدت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق وهو ظاهر و بابهما ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما واوردانهما مثالا برأسه لزيادة الايضاح وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل فى مقام الآخر واوردهما مثالا ومع هذا المناقشة فى المثال ليست من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين (واما) ان يكون مغايرته له (بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا) لان الاول من باب الافعال والثانى من باب دخل مع انهما متوافقان فى الحروف الاصلية (وسيبويه) يشترط الموافقة فى المادة ولا يجوز المغايرة فيها (يقدرله عاملا من بابه) فيما خالف الباب والمادة (اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت) ما انبته الله (نباتا) عطف ههنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس والقعود متحدان فى المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما كان الاصل فى العامل فى المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفا للاصل اوردبيان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل) (الناصب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى (لقيام قرينة) اى وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا لا يجوز الحذف (جوازا) اى حذفا جائزا يعنى كما يجوز حذفه عند قيام قرينة يجوز اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اى قدمت) بالخطاب (قد وما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد وما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمى كالقدوم بالفارسية خوش آمدى (فخير اسم تفضيل) مخفف اخير على ماسيأتى فى بابه (ومصدريته) اى كون مصدرا مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه متماله يعنى من التنكير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم

الموصوف على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف والعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا الصفة مع الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعني وقد يحذف الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا (اى حذفا واجبا) (سماعا) (اى سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اى حذفا واجبا سماعا (موقوفا على السماع) من العرب لانه (لاقاعدة له) اى الحذف الفعل الناصب له وجوبا (يعرف) الحذف (بها) اذا وجدت تلك القاعدة والحذف السماعى ثلاثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغير دعاء فمثال الاول (نحو سقيا) (اى سقاك الله سقيا) اى احسنك الله احسانا (ورعيا) (اى رعاك الله رعيا) اى جاك الله حماية (و) مثال الثانى (خيبة) (اى خاب) فلان (خيبة) مأخوذ (من خاب الرجل خيبة) اى من خاب يخيب مثل باع يبيع (انلم ينل) اى لم يصل من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول (ماطلبه) بالفارسية زيان كرده شود (وجدعا) (اى جدع) مبنى للمفعول (جدعا والجدع) بالجيم والدال والعين المهملتين (قطع) احد الاعضاء الاربعة (الانف والاذن والشفة واليد) اوقطع الاثنين منها او الثلاثة اوكلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء عليه بالذل وتقبيح الحال كلما زاد القطع زاد القبح واذا قطعت كلها يكون اقبح فلا اعتبار لقول من قال وفى الرضى كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة (و) مثال الثالث (حمدا) (اى حمدت) من باب علم (حمدا) بالفارسية ستايش كردم (وشكرا) (اى شكرت) من باب دخل (شكرا) بالفارسية ستايش كردم بمقابلة نعمة (وعجبا) (اى عجبت) من باب ضرب (عجبا) على وزن غلب (فانه) اى الشان (لم يوجد فى كلامهم) اى فى كلام العرب (استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر) مع مصادرها ولاقاعدة ايضا يعرف الحذف بها لانه لم يوجد فى كلام من يعتمد عليه نثر ونظم ان يقال سقى سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرهما (وهذا) اى علم وجد ان استعمال هذه الافعال مع مصادرها حين الاستعمال (معنى وجوب الحذف) اى حذف الفعل الناصب له (سماعا قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به وحكم به (عليه) اى على هذا التعليل بانهم (قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا) واستعملوا الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد الاستعمال (فاجاب بعضهم بان ذلك) اى الاستعمال (ليس من كلام الفصحاء) الذين يعتمد بكلامهم بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين (و)

اجاب (بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما) اى المفعول المطلق الذى (استعمل باللام) لانه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما مالم يستعمل بها فلم تكن هذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحوحمدا اوحمدت حمدا (نحو حمداله وشكراله وعجباله) وسقياله ورعياله وخيبة له وجدعاله (و) (قد يحذف) فيه اشارة الى ان قياسا عطف على سماعا والى ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا) (قياسا) (اى حذفا قياسيا) فيه اشارة الى ان قياسا صفة بعد صفة لقوله حذفا واجبا قياسا والقياس ما (يعلم) مبنى للمفعول اى يوضع (له ضابط كلى) منطبق على جميع جزئياته كقولك فى تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق على جميع افراد الانسان (يحذف الفعل) الناصب له (معه) اى مع وجود الضابط الكلى (لزوما) اى وجوبا كما اورد المصنف فى الصور المذكورة ههنا (فى مواضع) نبه بصيغة جمع الكثرة على انه لاينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة (متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم اومبتدأ بتأويل البعض اى بعضها (اى من هذه المواضع) اى المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او بقوله ما وقع (اى مفعول مطلق) اشار الى ان ما موصوفة وهو المناسب فى القواعد والقياسات (وقع) (مثبتا) اسم مفعول من اثبت (اريد اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلا (لانفيه فانه) اى الشان (لواريد نفيه نحو مازيد سيرا لايجب حذفه) اى حذف فعله الناصب له لان النفى يقتضى منفيا والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفيا ولان حرف النفى يكون عاملا فيه وينصبه فلايحتاج الى تقدير العامل الناصب له وانما قال الشارح لايجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازا اى مازيد يسير سيرا (بعد نفى) متعلق بقوله وقع (داخل) اشار بهذا القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره فى قوله اومعنى نفى وهذا المعنى هو الاولى لان القيد المذكور ثانيا يكون بيانا للقيد المقدر سابقا اذا كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولاتنظر الى القيل والقال (على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيدا لاسيرا وما بعدك الا سير البريد على انه مفعول مطلق كذا فى الرضى (لايكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ اومعمولا للعامل اللفظى كما نقلنا مثاله عن الرضى (او) وقع

شيئا (بعد) (معنى نفى داخل على اسم لايكون) (المفعول المطلق) (خبرا عنه) (اى عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اى الشان (لودخل) حرف النفى (على فعل نحوماسرت) بالخطاب اوالتكلم (الاسيرا) اومعنى النفى عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرالايكون) ذلك المثال (منه) اى من حذف الفعل الناصب له فى شئ لاجوازا ولاوجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذى دخل عليه النفى اومعناه (بان لايكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اى الشان (لوكان) المفعول المطلق (خبرا عنه) لصحة الحمل عليه (نحو ماسيرى الاسير شديد) وانما سيرى سيركثير وهنا يجوز ان يكون سيرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد عدل ومع هذا وصف بالمشتق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا على الخبرية) لامنصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا او جوازا (اووقع) عطف على وقع اى منها مفعول مطلق وقع (المفعول المطلق) (مكررا) (اى) وقع المفعول المطلق (فى موضع الخبر عن اسم) طالب للخبر (لايصلح وقوعه) اى وقوع المفعول المطلق (خبرا عنه) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما سبق فلايراد ماهوالمتبادر من ظاهره (فلا يرد عليه) اى على قوله اووقع مكررا (نحو) قوله تعالى (دكت) بالمبنى للمفعول (الارض) اى زلزلت الارض (دكا دكا) بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجوازا ولاوجوبا لانه لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبرا لايصلح وقوعه خبرا عنه بل المفعول المطلق ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا للاول على ماهو الظاهر بل ظرف الفعل الا انه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال (وانما جمع) المصنف (بين الضابطتين) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ماوقع مكررا كما فصل فى الصورة الآتية (لاشتراكهما فى الوقوع بعد اسم) يقتضى خبر الاولين (لايكون) المفعول المطلق (خبرا عنه) وجمع الضابطتين ظاهر ولذا لم يبين الشارح ووجه الجمع فيهما (نحو ماانت الاسيرا) فسيرا مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نفى وهو لفظ ما داخل على اسم وهو انت لايكون لفظ سيرا خبرا عنه لعدم صحة حمله عليه لانه لايقال انت سيرا لامجازا اومبالغة مثل زيد عدل فنصب بالفعل المحذوف الواقع خبرا عنه (اى) ماانت (الا تسير سيرا) (وماانت الاسير البريد) (اى) ماانت الا (تسير سير البريد) وهو معرب دم بريده وهو اسم بمعنى

استر پيـالم لان علامته قطع الذنب ثم صار اسمـا بمعنى پيك (هذان) اى نحو ما انت
الا سـيرا وما انت الاسير البريد كلاهما (مثالان لما وقع مثبتـا بعد نفى) داخل على
اسم لايكون خبراعنه (وانما اورد) المصنف (مثـالين) لهذه الصورة مع ان المثـال
الواحـد كاف لايضاح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان
يورد مثـالين لقاعدة واحدة (تنبيها) على ثلاثة فوائد (عـلى ان الاسم) الذى
هو المفعول المطلق (الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة) كما فى المثـال
الاول والثـانى (او) ينقسم (الى ما هو فعل المبتدأ او الى ما ينسبه فعله) لان المفعول
المطلق فى المثـال الاول فعل المبتدأ وقائم به وفى الثـانى ينسبه فعل المبتـدأ وهو
سـيره به فيكون المفعول المطلق مشبهـا به وليس فعل المبتدأ ولا قائمـا به (او)
ينقسم (الى مفرد) كالمثـال الاول (ومضاف) كالمثال الثـانى وان يكون للتأ كيد
والنوع وان يجب تقدير عامله بعد الا كالمثـال الاول لانه لايصح استثنـاء السير
المطلق من مثـله وهو السير المطلق وان لايجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير عامله
قبل الا كما يجوز تقديره بعدها (وانمـا انت سيرا) هذا (اى تسير سيرا مثـال لما وقع
مثبتـا بعد معنى نفى) اى انما تـسير سـيرا وانما انت تسير البريد (وزيد سيرا سـيرا)
(اى زيد يسـير سيرا سيرا) يراد بمثل هذا التكثـير فى الفعل لانه يقـال مثل هذا
الكـلام لمن يكثر منـه السير اى زيد يسير سـيرا بعد سير لان السير الثـانى ليس
تأ كيـدا كما فى قوله تعـالى * اذا دكت الارض دكا دكا * لانهمـا لكثرة الزلزلة
لا لتحققهـا وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد لا تحققه هذا (مثـال لما وقع
مـكـررا) فى موضع الخبر عن اسم لايصح وقوعه خبرا عنه (ومنهـا) (اى ومن
المواضع التى يجب حذف الفعل النـاصب للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف
والضمير المجرور راجع الى المواضع و(ما وقع) (اى موضـع مفعول مطلق وقع)
(تفصيلا) وبيـانا وتفسيرا (لاثر) اى لفائدة (مضمون جمـلة) وما هو المقصود
منهـا (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طلبية او خبرية فوصف الجملة بالتقـدم
للتوضيح لان التفصيـل لايكون الا لمـا تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون الجمـلة
مصدرها المضاف الى الفـاعل) فيما اذا كان مناط الفـائدة النسبة الاسنادية مثل
فاذهب فاما ماشيـا بعد واما ركوبا (او) مصـدرها المضـاف الى (المفعول)
كالمثـال المذكور فى المتن لان المراد شد الوثاق اى فيمـا اذا كان مناط الفـائدة
النسبة الايقـاعية (و) المراد (باثره) اى باثر المضمون (الغرض المطلوب منـه)
اى الفـائدة المقصودة من ذلك المضمون وفى الرضى ويعـنى باثر ذلك المضمون
فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسمـاه اثرا لان الغرض من الشئ يحصل
بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر (و) المراد (بتفصيـل الاثر

بیان أنواعه المختلفة المحتملة) وانما وجب الحذف حینئذ لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فیصح ان یقوم ومایتضمن ذلك المصدر اعنی الجملة المتقدمة مقام مایتضمن تلك الاغراض ای افعالها الناصبة لها ای فلما صح ذلك وتكررت تلك الفائدة استثقل ذکر افعالها قبلها فوجب حذفها رفعا للثقل (نحو) (قوله تعالی) حتی اذا اثخنتموهم (فشدوا الوثاق) بالفتح والکسر مایشد به من حبل وغیره (فامامنا بعد) (ای بعد شد الوثاق) (واما فداء) بکسر الفاء وفتحها ای بعد شد الوثاق (فقوله فشدوا الوثاق جملة) فعلیة طلبیة (مضمونها) مصدرها المضاف الی المفعول لان المقصود من هذه الجملة احکام الوثاق وشده والشاد کائن من کان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق) یعنی الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح المیم وتشدید النون مصدر من یمن منا مثل یمد مدا من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غیر فداء واخذ شیٔ بمقابلته بالفارسیة کس را رها کردن بجز چیز (واما الفداء) مصدر فدی یفدی مثل رمی یرمی من الباب الثانی علی وزن صرافا الاطلاق باخذ شیٔ فی مقابلته بالفارسیة کس را رها کردن بچیزی واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالحاصل فی شد الوثاقة اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (ففصل الله تعالی) وبین (هذا الغرض المطلوب) من هذه الجملة باما التفصیلیة والفاء التعقیبیة (بقول فامامنا بعدواما فداء ای اماتمنون منا) ای اما تطلقون ماشددتم الوثاق علیه اطلاقا بلاشیٔ فتنالون به ثواب الاعتاق (بعد شد) الوثاق (واما تفدون فداء) واماتطلقونهم اطلاقا باخذشیٔ منهم فتنتفعون به فی حوایجکم هذا فی الانشائیة واما فی الخبریة فقولك زید یکتب فاما قراءة بعد واما بیعا وزید یشتری طعاما فاما اکلا بعد واما بیعا ونحو ذلك (ومنها) (ای من تلك المواضع) ای من المواضع التی یجب حذف ناصب المفعول المطلق فیها (ماوقع) (ای موضع مفعول مطلق وقع فیه) (للتشبیه) (ای لان یشبه) مبنی للمفعول (به) ای بالمفعول المطلق (امرآخر) یعنی ان المفعول المطلق یکون مشبها به لامر آخر (واحترزبه) المصنف (به) ای بقوله للتشبیه (عن نحو لزید) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك فی الدار رجل (صوت حسن) فصوت بالرفع اما بدل البعض من الکل لان الصوت الاول مطلق والثانی مقید والمقید بعض من المطلق واما صفة له لصیرورته مع صفته بمنزلة شیٔ واحد واجاز الرضی جعله تأکیدا لفظیا فلم یکن مفعولا مطلقا حتی ینصب فیحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) ای لان قوله صوت حسن (لم یقع) ههنا (للتشبیه) (علاجا) والعلاج مصدر عالج (ای حال کونه) ای کون علاجا لدلالته علی الهیئة

دالاعلى فعل من افعال الجوارح) وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة
والجارحة هي العضو الخارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل
سميت جارحة لكونهما آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف
(به) اى بقوله علاجا (عن نحو لزيد زهدزهدالصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان
الزهدمصدر من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد شبه لزيد
الصلحاء الا انه ليس علاجا (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل
بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون
مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا
ومافيها تقول زهدفيه وزهدعنه اى اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير
الفعل فيه (بعد جملة) ظرف وقع (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بعدجملة
(عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا
مثل صان يصون صونا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه
علاجا لا انه لم يقع بعدجملة فيكون مبتدأ وخبرا (مشتملة) (تلك الجملة) صفة
(على اسم) متعلق بمشتملة (كائن) (بمعناه) (اى بمعنى المفعول المطلق واحترزبه)
اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحومررت بزيد فاذاله صوت صوت حمار)
فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي له صوت الا ان هذه
الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على
انه بدل ادعائي من المبتدأ فكانه قيل فاذاله صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة
ايضا (على صاحبه) (اى على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذي اشتملته
تلك الجملة قوله (اى الذي قام به معناه) تفسير لقوله صاحبه (واحترزبه) اى
بقوله وصاحبه (عن نحومررت بالبلدفاذا به صوت صوت حمار) فصوت حمار
مصدر وقع للتشبيه علاجا بعدجملة وهي به صوت مشتملة على اسم بمعناه
وهوصوت الاان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه
على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل اوعطف بيان اوصفة
بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجود هذه الشروط
لسد الجملة السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه (نحو
مررت بزيد فاذاله صوت صوت حمار) (اى يصوت صوت حمار) والجملة
المحذوفة حال مشتق (من صات الشئ صوتا) من باب دخل مثل صان يصون
صونا (بمعنى صوت يصوت تصويتا) من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت
تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضي قال الصوت اسم
اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم يبين كونه

مصدرا وا ما التصويت فمصدريته اتفاقى (فصوت حمار مصدر) كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد فى هذا المثال شبه له فكان هو مشبها به (علاجا) لان الصوت من الحمار مصدر من احدى الجوارح وهى الفم واللسان فيه (بعد جملة هى) اى تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك فى الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهى) اى هذه الجملة (مشتملة) يعنى اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اى ذلك الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت فى معنى الاسم الذى هو مفعول مطلق (ومشتملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو) اى الصاحب (الضمير المجرور فى له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية عنه (و) (نحو مررت به فاذا له) (صراخ صراخ الثكلى) فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفى آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم وحينئذ لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة مات ولدها) لان الثكلى الفقد يقال ثكلته امه بالكسر اى فقدته وفى الحديث ثكلتك امك وامرأة ثكلة وثكلى وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول اومنه نحو مررت بزيد فاذا له دق دقك بالمنجار حب الفلفل وكالثانى ومضافا الى النكرة اوالمعرفة كالمثال الاول والثانى (ومنها) (اى من تلك المواضع) اى المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما وقع) (اى موقع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اى مصدرها المضاف الى الفاعل اوالمفعول (لامحتمل لها) فلالنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبنى على الفتح اسم لاولها (اى لهذه الجملة) صفة محتمل و (غيره) (اى غير المفعول المطلق) خبر لا والجملة صفة جملة اى لامحتمل ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اى لااحتمال غير المفعول المطلق ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم (نحو له) خبر مقدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الراجع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اى اعترفت) ما على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية اقرار كردن بچيز * وهمهنا اقرار كردم بهزار درم (فاعترافا مصدر) من باب الافعال (وقع مضمون جملة وهى قوله) اى قول المصنف (له على

الف

الف درهم لان مضمونه) ای مضمون قوله له علی الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لا غیر لان المرء مؤا خذ باقراره وقد اقر بالف (ولا محتمل لها غیره) فاصله له علی الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة علیه ومنه الله قائم بالقسط حقا محمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا (ویسمی) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذی وجب حذف عامله قیاسا (تأکیدا لنفسه) وذاته (ای نفس المفعول المطلق) وذاته هذا مبنی علی جعل المؤکد والمؤکد دون اللفظ لان المؤکد لیس بملفوظ بل مفهوم مضمونه یعنی ان مفهوم الاعتراف اکد مفهوم له علی الف درهم وهو الاعتراف ایضا وفی الرضی فاعترافا یؤکد الاعتراف الذی تضمنه الجملة المذکورة (لانه) ای لان الاعتراف (انما یؤکد نفسه وذاته) لانه یؤکد مضمون الجملة التی هی عین الاعتراف (لا) یؤکد (امرا یغایره) ای یغایره نفسه وذاته (ولو کان) یؤکد نفسه (بالاعتبار) ای باعتبار جعل الاعتراف المؤکد ملفوظا حکما او باعتبار جعل الاعتراف المؤکد مضمونا حکما لیتوافقا فیؤکد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها) ای من المواضع التی وجب حذف ناصب المفعول المطلق فیها (ما) (ای موضع مفعول مطلق) (وقع مضمون جملة) کائن (لها) (ای لهذه الجملة (محتمل غیره) بالرفع نائب فاعله لقوله محتمل (ای غیر المفعول المطلق) (نحو زید قائم حقا) (ای حق) قیام زید (حقا) والجملة بیان تفسیر له مأخوذ (من حق یحق) مثل فر یفر من باب ضرب (اذا ثبت ووجب) لان الحق فی اللغة الثبوت وفی الشرع الوجوب (مخففا مصدر) من حق یحق (وقع مضمون جملة وهی) ای تلك الجملة (قوله زید قائم) ومضمونها قیام زید (ولها) ای لهذه الجملة (محتمل غیره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وهو ما یطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والکذب) وهو ما لا یطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما یطابقه الواقع مثل کون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو ما لا یطابقه الواقع ولا هو الواقع (ویسمی) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأکید الغیره) (لانه) ای لان المفعول المطلق (من حیث هو منصوص علیه بلفظ المصدر) وهو قوله (یؤکد نفسه) والجملة خبران (من حیث هو محتمل الجملة) وهی زید قائم فصار المؤکد منصوصا ومصرحا والمؤکد مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فکان هذا النوع تأکید النفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفریق بینهما فقال بالفاء التفسیریة (فالمؤکد) حال کونه (اسم مفعول) یعنی المحتمل بجملة زید قائم (من حیث

اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه محتملا
بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (يغاير) خبر لقوله فالمؤكد (المؤكد)
حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل (منصوص عليه
بلفظ المصدر) فالحاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة
لكونها خبرا تحتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة والحق
المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل
وان اتحدا مرارا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيد الغيره فاطلاق
الغير باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص
والتأكيد باعتبار المراد منهما واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيدا باعتبار
المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تأمل ولا تال جهدك (ويحتمل ان يكون
المراد) من قوله ويسمى تأكيد الغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان اللام
فى قوله لغيره علة للتأكيد بحذف المضاف لاصلة له كما فى لتوجيه الاول (ليندفع
الغير ويتقرر هو المقصود ولهذا سمى تأكيدا لكن اورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله (وعلى هذا) الاحتمال (ينبغى ان يكون المراد
بالتأكيد لنفسه انه تأكيد لاجل نفسه) وذلك على ان يكون اللام ايضا للتعليل
(ليتكرر) المفعول المطلق (ويتقرر حتى يحسن التقابل) اى مقابلة هذا
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل فى هذا التوجيه وفى التوجيه الاول
صلة فيهما لحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها) اى من المواضع التى
وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع مفعول مطلق
وقع مثنى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء الساكنة
المفتوح ماقبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة
التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون
الجمع لكون التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها
مستعملة فى التكثير والتكرير ولايكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو دواليك
اى تداول الامر دواليك اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ريك اى اسرع اسراعا
بعد اسراع وهجاجيك اى كف كفا بعد كف وحنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن
هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا
فى الرضى اوالى المفعول كالمثالين المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولابد
فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة) لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها
ماوقع مثنى مضافا الى الفاعل اوالمفعول، اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل
الا بالاضافة الى احدهما ترك المصنف قيد الاضافة اعتمادا بالعرف اذ العرف قرينة

قوية

قوية فيما بينهم (لئلا يرد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق فى هذه الاية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اى) ارجع لبصر (رجعا مكررا كثيرا) متتابعا (وفى جعل المثال) وهو لبيك وسعديك (من تمة) اى من تمم (التعريف لافادة هذا القيد) اى قيد الاضافة يعنى فى اكتفاء المصنف فى هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة ولذا تكلف آخر اذ الشايع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود فى المثال ليس من دأب المعرفين (مثل لبيك) (اصله الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من الب يلب من باب الافعال (لك البابين اى اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامتثال امرك) اى بما امرتنى به ليلا ونهارا (ولا ابرح) اى لا ازول (عن مكانى) اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم فى موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لا نهاية لها (متتالية) اى متتابعة بعضها اثر بعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى البابين (فحذف الفعل) مع فاعله وجوبا فى كلام المجيب قيل ليتفرغ المخاطب وهو الآمر عند سماع التلبية فيأمر بسرعة اوليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول اليق بمقام رعاية الادب (واقيم المصدر) وهو البابين (مقامه) اى مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البابين لك كما فى قوله تعالى فضرب الرقاب (ورد) المصدر (الى الثلاثى بحذف زوائده) واريد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد فى البابين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا يقبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام من المفعول اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار لبين اياك (واضيف المصدر اليه) اى الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بعد هذه الاحوال (لبيك) كل ذلك للعلة السابقة آنفا (ويجوز ان يكون لبيك مأخوذا من لب بالمكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعنى بمعنى اقام به فى القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك (فلا يكون) لبيك حينئذ (محذوف الزائد) لانه ليس فيه زوائد فيحذف اصله الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعديك الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب (اى اسعدك) اسعادين يعنى اسعدك (اسعادا بعد اسعاد

بمعنی اعینك) اما نہ کثیرۃ متنالیۃ لحذف الفعل مع فاعلہ فانقلب الضمیر المتصل منفصلا فصار ایاك اسعادین فقدم المصدر فصار اسعادین ایاك لحذف الزوائد فصار سعدین ایاك واضیف المصدر الی المفعول فصار بعد ھذہ الاحوال سعدین (الاان اسعد) استثناء من قولہ وعلی ھذا القیاس سعدیك یعنی ان سعدیك مثل لبیك فی جمیع الاحوال امافی حالین فی ان اسعد مخصوص بان یکون محذوف الزوائد لانہ لم یجئ سعد ثلاثیا بمعنی اسعد کما جاء لب بمعنی الب وفی انہ لایکون محذوف اللام لانہ (یتعدی بنفسہ) ولایحتاج الی شئ یتعدی بہ (بخلاف الب فانہ) لازم (یتعدی باللام) واللہ اعلم (المفعول بہ) ذکرہ بعد المفعول المطلق لانہ اقوی المفاعل الباقیۃ ولذا یقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرھا وسمی بہ لانہ وقع الفعل بہ کما فی ضربت زیدا اوتعلق بہ کما فی خلق اللہ العالم والضمیر فی بہ یرجع الی الالف واللام ای الذی یفعل بہ فعل ای بعامل بالفعل (ھو) ای المفعول بہ (ما وقع) (ای اسم وقع) (علیہ فعل الفاعل) ای ما تعلق بہ فعل الفاعل اما حسیا نحو ضربت زیدا واما غیرہ نحو خلق اللہ العالم واعطیت زیدا درھما وما ضربت زیدا (ولم یذکرہ) ای لم یذکر المصنف الاسم ھھنا ولم یقل اسم ما اکتفاء مفعول لہ (بما سبق) ای یذکرہ (فی المفعول المطلق) اختصارا اولظھور ان المفعول بہ من اقسام الاسم (والمراد بوقوع فعل الفاعل علیہ) فی قولہ ماوقع علیہ فعل الفاعل (تعلقہ بہ) ای تعلق الفعل بالمفعول بہ (بلاواسطۃ حرف) من الفعل والمفعول (فانھم) ای فان ارباب اللغۃ (یقولون فی) قولك (ضربت زیدا ان الضرب واقع علی زید) بلا واسطۃ حرف فیکون زید مفعولا بہ (ولایقولون فی) قولك (مررت بزید ان المرور واقع علیہ) ای علی زید لکونہ بواسطۃ حرف جر (بل) یقولون ان المرور (ملتبس بہ) ومتعلق بہ وملصق بہ (فخرج بہ) ای بقولہ (المفاعیل الثلاثۃ الباقیۃ) المفعول فیہ المفعول لہ المفعول معہ (فانہ) ای الشان (لایقال) عند ارباب اللغۃ (فی واحد منھا ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع علیہ) کما قالوا فی المفعول بہ (بل) ان ذلك الفعل واقع (فیہ) ای فی المفعول فیہ فان الضرب مثلا فی قولك ضربت یوم الجمعۃ واقع فی یوم الجمعۃ فیکون یوم الجمعۃ طرفا لہ ومحلا تحل الافعال فیہ کما تحل الاشیاء فی محلھا (او) واقع (لہ) فی المفعول لہ فان الضرب مثلا فی قولك ضربت زیدا تأدیبا واقع لاجل التأدیب (او) واقع (معہ) فی المفعول معہ فان الاستواء فی قولك استوی الماء والخشبۃ واقع ومصاحب للخشبۃ فلایقال فی واحد منھا ان الفعل واقع علیہ لما عرفت فلایکون مفعولا بہ (و) خرج عن التعریف (المفعول المطلق بما یفھم من مغایرتہ) ای المفعول بہ (لفعل الفاعل) لان المفعول بہ مغایر لفعل الفاعل لان

المفعول به فی ضربت زیدا زیدٌ والفعل الواقع علیہ هو الضرب ومعلوم ان
الضرب لیس عین زید بل غیره (فان المفعول المطلق عین فعله) العامل فیہ
لفظا ومعنیٰ مثل ضرب ضربا ومات موتا اومعنیٰ مثل جلس قعودا اوقعد جلوسا
واما المفعول به فمغایرله لفظا ومعنیٰ مثل ضربت زید اوخلق الله العالم ونحوهما
(والمراد بفعل الفاعل) ههنا (ما) ای فعل (اعتبر) بالبناء للمفعول (اسناده الی
ماهوفاعل حقیقة) کقولک ضربت زیدا (او) الی ماهوفاعل (حکما) کقولک
اعطی زید درهما فان زیدا فیه حین کون اعطی مبنیا للفاعل فاعل حکما لانه
عاط ای آخذ واذابنی له الفعل وقیل اعطی زید درهما بقی علی ما کان علیه فکانه
قیل اخذ زید درهما وکذا علم زید فاضلا تأمل (فخرج به) ای بقوله الفعل الفاعل
وماهو المراد منه (مثل زید) فی قولک (ضرب زید) یعنی خرج به مفعول
مالم یسم فاعله الذی کان فی الاصل مفعولا لفظا حقیقة وحکما (علی صیغة
المجهول فانه لم یعتبر اسناده) ای اسناد ضرب فی ضرب زید (الی فاعله) لا
حقیقة ولاحکما فان زیدا مفعول به فی الاصل حقیقة وحکما فاذا اسند الیه
الفعل خرج عن کونه مفعولا به وصار فی حکم الفاعل ولم یتعلق منه فعل الی
الآخر کما فی اعطی زید درهما فانه تعلق الاخذ من زید الی درهما فصار حینئذ
درهم مفعول به (ولایشکل) تعریف المفعول به (بمثل) ای بالمفعول الثانی فی باب
اعطیت مثل (اعطی زید درهما فانه) ای الشان (یصدق علی درهما انه وقع
علیہ) یعنی تعلق بقوله درهما فی هذا المثال (فعل الفاعل الحکمی) صفة
الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر
(الفعل الیه) ای الفاعل (فان مفعول مالم یسم فاعله) فی باب اعطیت وفی باب
اعلمت (فی حکم الفاعل) لما عرفت انه فی الاصل فاعل معنی لانه آخذ فاذابنی له
الفعل کان فی حکم الفاعل وکان اسناد الفعل الیه معتبرا (وبما ذکرنا) من تعمیم
لفظ الفاعل فی قوله فعل الفاعل الی الفاعل الحقیقی اوالحکمی بقوله حقیقة
اوحکما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذکر الفاعل) فی التعریف لانه
لولم یذکر الفاعل فیه وقیل ماوقع علیه الفعل لم یحصل فائدته وهی التعمیم
الیهما لان مالم یذکر لم یقبل التعمیم (فلایرد انه لوقال) المصنف فی التعریف
المفعول به (ماوقع علیه الفعل) بدون ذکر الفاعل (لکان اخصر) فیه رد علی
الهندی حیث قال لافائدة فی قوله الفاعل ولوقال ماوقع علیه الفعل لکان اخصر
انتهی الا انه لم یکن الفائدة اوفر وفی ذکر الفاعل فائدة التعمیم (نحوضربت
زیدا) (فان زیدا) فی هذا المثال (قدوقع علیه بلا واسطة حرف الجر) بینهما
(فعل اعتبر اسناده الی الفاعل) الحقیقی (الذی هو ضمیر المتکلم) او المخاطب

فهو مفعول به والاصل فی المفعول به ان یکون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان یتأخر عن العامل (و) لکن (قد یتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لنکتة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ماهو الاصل فى العمل فجوازه على ماهو الفرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخرا عنه) على ماهو الاصل اوحال كون الفعل متقدما عليه اومتأخرا عنه والاول اولى و(اما) ان يتقدم عليه تقدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرا فيه (مثل الله اعبد) واياك نعبد فان تقديمه ههنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب اتمنى واما وجوبا) اى تقدما واجبا (فيما) اى فى المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام و) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من ضربت) بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت ام عمرا فى محل النصب على انه مفعول به لكن وجب تقديمه لئلا تبطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جوازا ووجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به (فى حيز) بتشديد الياء المثناة من تحت والزاء المعجمة اى تحت (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية (تكف) فعل مضارع مخاطب فى تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول لتكف ولايجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر ومعمول المصدر لايتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه بالفارسية از نيك است تومنع كنى زبانت را* والاصل فى العمل العامل فى المفعول به ان يكون مذكورا لكونه عاملا وجزأ من الكلام (و) قد (يحذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة اختصارا (العامل) يشير الى ان اللام للعهد الخارجى (فى المفعول به) لكون البحث فيه (لقيام) اى وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية اوحالية) دالة على تعيين المحذوف (جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لمن) اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مقدم وجوبا على ماسبق آنفا

(اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال المجيب (اضرب زيدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جوازا (للقرينة المقالية) الدالة عليه (التى هى السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم للمدينة التى فيها البيت الحرام (للتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا اى للذى يريد الذهاب او الذى قد ذهب (اليها) اى تريد بحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقرينة الحالية) التى هى تهيؤه اوذهابه اليها (و) قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به (وجوبا) اى حذفا واجبا (فى اربعة) ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة (مواضع) وهو الظاهر من تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ماعداها (ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيده لاتفاق الجمهور على ان العدد لايفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على مابين فى موضعه (لوجوب الحذف) يعنى حذف الفعل (فى باب الاغراء) مثل اخاك اخاك اى الزم (والمنصوب على المدح) مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل الحمد (اوالذم) مثل مررت بزيد الفاسق اى اذم (او الترحم نحو اخاك اى الزم) مثل مررت بزيد الفقير اى ارحم (بل) ذكر هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لايقتضى البحث عنه الموضع (الاول) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها (سماعى) يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لايكون له ضابط كلى يعرف به علة وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع) من العرب (لايتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لا مثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز (عليها) اى على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لايقاس على المثال الذى سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كما حذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصا على ما سمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين ايما كلاهما تابعا للامهما فى الحركات الثلاث (ونفسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امرأ ونفسه) ان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية كزنداز ين مردوان كان بمعنى مع يكون لازم معناه بها ايضا كوتاه كن تودست آزردن اين مردواره ازصحبت كردن اين مرد زدشنام دادن * وفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى المصاحبة انتهى وقيل المعنى اما الهجر عنه

اوترك الانتقام منـه اوترك اصلاح امره (وانتهوا خيرالكم) (اى انتهوا عن التثليث) اى عن القول بالتثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم هذه (واقصدوا خيرالكم) اى ماينفعكم فى الدين والدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) اى ماهو خيرلكم (التوحيد) وقولوا انما الله اله واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى اتيت اهلا) والاهل اما مصدر من اهل يأهل بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هوالمفعول به واشار اليه الشارح بقوله (اى) اتيت (مكانا مأهولا اى معمورا لا خرابا) يعنى لم يكن المكان الذى اتيته خرابا واسم بمعنى القريب ذى الرحم واشار اليه (او) اتيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب) يعنى لم يكن الذى اتيته اجنبيا لك فمعناه حينئذ بالفارسية آمدى تو خو يشاترا ونه آمدى ببكانكانرا والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فمعناه حينئذبهما آمدى توجاى زيبا (ووطئت) الوطئ مثال واوى ومهموزاللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لامن البساط والسهل نقيض الجبل معناه رهى توجاى نرم ونهى پاى بروى (لا حزنا) بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ماغلظ من الارض جاى درشت پاى نهى جاى نرم نه جاى درشت وعلة وجوب الحذف فى هذه الصورة كثرة الاستعمال (و) (الموضع) (الثانى) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل فى المفعول به فيها (المنادى وهوالمطلوب) اى الشخص الذى طلب (اقباله) (اى توجهه اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرا لك (او) توجهه (بقلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء اسم فاعل (عليك بوجهه) قبل النداء لابقلبه واذا ناديته يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط (اوحكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كما فى قوله تعالى ياسماء اقلعى * (وياجبال) كما فى قوله تعالى ياجبال اوبى (وياارض) كما فى قوله تعالى ياارض ابلعى ماءك مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجماد (فانها) اى فان الاسماء التى استحال نداؤها (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذو الروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان مايستحيل نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والانقياد فاستعير حرف النداء الذى كان حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء للمفعول (عليه) اى على ذلك المشبه (حرف النداء وقصدنداؤها) وجعل منادى حكما (فهى) اى هذه الاسماء (فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه وقلبه اوقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى

لتنزهه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعنى المندوب يخالف المنادى الذى نزل
منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل فى حكم المنادى وقصد
نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سيأتى معنى المندوب والمتفجع عليه
لغة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول عليه (حرف النداء) والجملة خبر
بعد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال ولقد امر على اللئيم يسبنى (لمجرد)
اظهار (التفجع لا لتنزيله) اى لتنزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر
عطف على تنزيله (ندائه) فلم يكن منادى لا حقيقة وهوظاهر ولا حكما لعدم
التنزيل (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة
اوحكما (عن التعريف المنادى) لانه لايطلب اقباله لاحقيقة ولاحكما (ولهذا)
اى لخروجه عن تعريفه (افرد المصنف احكامه) اى احكام المندوب (بالذكر
فيما بعد وفيه) اى فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله
وادخال امثال ياسماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى
(تحكم) اوفى عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخال امثال ياسماء ويا ارض
ويا جبال (فان المندوب ايضا) اى كالمنادى الحكمى اوكما ان مثل ياسماء منادى
(كما قال بعضهم) وهو الجزولى (منادى مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا بل
(حكما على وجه التفجع) اى على طريق التفجع والتوجع (فاذا قلت يا محمداه)
حال كونه مندوبا (فكانك تناديه وتقول له تعالى) بفتح اللام امر من تعالى
يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص ووقفه بسقوط
لام الفعل (فانى مشتاق اليك) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى
فيناديه فكذا هذا (فالاولى) والانسب (ادخاله تحت المنادى) ولم يخرج عن
تعريفه حتى لايحتاج الى البحث ثانيا (كما فعله صاحب المفصل) وهو العلامة
الزمخشرى لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال فى المفصل
فى بحث الاعراب المنصوب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت ياعبدالله الى
ان قال اومندوبا كقولك يازيداه (وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا) اى
كصاحب المفصل والجزولى (انه داخل فى المنادى) حكما واجيب بان وجه
اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا الكلمة المختصة للندبة من حروف
النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة واجيب بوجه آخر
بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف جعله
مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل
بابا على حدة (بحرف) متعلق بالمطلوب (نائب) صفة حرف (مناب
ادعو) نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام (من الحروف الخمسة)

لبيان الحرف (وهى) اى تلك الحروف (ياوايا وهيا واى والهمزة) الحكم فيهما الربط كقولك السكنجبين خل وعسل وماء وقد مر غير مرة (واحترز) المصنف (به) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو (عن نحو ليقبل) امر غائب من الاقبال (زيد) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او بقلبه الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله (لفظا او تقديرا) (تفصيل للطلب) يعنى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب (اى) هو المطلوب اقباله بحرف كذا (طلبا لفظيا) والطلب اللفظى لايكون الا (بان تكون آلة الطلب) وهى احد حروف النداء (لفظية) اى ملفوظة (نحو يا زيد او) طلبا (تقديريا) والطلب التقديرى لايكون الا (بان تكون آلته) اى آلة الطلب (تقديرية) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية (نحو يوسف) اى يا يوسف (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) وسيجئ لهذا زيادة تحقيق (او) تفصيل (للنيابة) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو (اى) هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو (نيابة لفظية) اى ملفوظة وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف (النائب) مناب ادعو (ملفوظا او) نيابة (تقديرية) وذلك لايكون الا (بان يكون) الحرف (النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او) تفصيل (للمنادى) فى قوله والثانى المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا (و) مثال (المنادى الملفوظ مثل يا زيد و) مثال المنادى (المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا) وسيأتى لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل (وانتصاب المنادى) لفظا او تقديرا او محلا (عند سيبويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (وناصبه) اى وناصب المنادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل بعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لايقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يا زيد (ادعو زيدا) وانما قال يا ليكون مخاطبا من اول الامر ولئلا يكون مخبرا وادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا اريد او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار يا بدلا منه انتهى (فحذف الفعل) الناصب له (حذفا لازما) واجبا (لكثرة استعماله) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف فعله الناصب له وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون

التخفيف مطردا (ولدلالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعوا واريد اواعنى (وافادته فائدته) عطف تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ماقام مقامه ورد بان الفعل الناصب له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا اومقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (انها واخواته اسماء الافعال) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية المفعول به مثل رويد زيدا وهاز يدا وعليك زيدا ومنع بان اسماء الافعال لاتكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ماقال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لايكون) المنادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به فيه (بعامل واجب الحذف) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذاهب) الثلاثة مذهب سيبويه والمبرد وابى على (كلها) مثل يازيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة) من المسند والمسند اليه على مذاهب كلها (فعند سيبويه جزآ الجملة) اصله جزآن سقط نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير للجزآن (مقدران) خبر لقوله جزآ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها (وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئى الجملة اى الفعل) لان عنده لما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ حكمه فيكون المسند مذكورا عنده (والفاعل) اى المسند اليه (مقدر) فيكون الحرف عنده احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضا (وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل) وهو حرف النداء (و) الجزء (الآخر ضمير مستتر فيه) اى حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزآ الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعنى المسند ملفوظ والاخر يعنى المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيها

ايضـا والمختار من هذه المذاهب الثلاثة هومذهب سيبويه عنـد المصنف ولذا
جعل المنـادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة الزمخشرى
ايضا كما نقلنالك سابقـا تأمل والله اعلم (ويبنى) بالبناء للمفعول ونائبه مااستكن
فيـه (اى) يجب ان يبنى (المنـادى) لا انه يجوز لانه ظاهر الحال فى المسـائل
لا الجـواز فى السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهـو جزاء
الشرط على تقـدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والافالجزاء محذوف (قـدم
المصنف (بيان البنـاء والخفض والفتح على النصب) مع ان تقديم النصب عليها
اولى وانسب بالمقـام لان البحث فى بيان النصب عـلى المفعوليـة والاعراب ادل
عليـه (لقلتها) اى لقلة كل واحد منها بحذف المضاف لا لقلة الثلاثة لتساوى
مجموع هذه الثـلاثة مع النصب واقسامه ثلاثة كاقسام المضمـوم والمخفوض
والمفتوح (بالنسبـة) والقياس (الى النصب) واقسامـه كما عرفت ثلاثة المضاف
وشبهه والنكرة (ولطلب الاقتصار فى بيـان النصب بقوله وينصب ما سواهما)
كما مر فى الاعراب التقديرى واللفظى (على مايرفع) مبنى للمفعول ونائبه مااستكن
فيه راجع الى المنادى (به) والضمير المجرور راجع الى الموصول (اى) يبـنى المنادى
(على الضمة) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد ويا رجـل اوتقديرا مثل ياحبلى
ويافتى (او) يبنى عـلى (الالف) فى المثنى مثـل يازيدان ويارجلان (او) يبـنى
على (الواو) فى الجمع المذكر السالم مثـل يازيدون ويامسلمون وهذان لايكونان الا
مبنيين لفظا بخلاف الاول كما عرفت (التى يرفع بها المنادى) والموصول مع الصـلة
صفة لاحد الثلاثة على سبيل البدل (فى غير صورة النداء) يعنى ومايرفع بالضمة اذا
لم يكن منادى مبنى على الضمة اذا كان منادى ومايرفع بالالف والواو بلااضافة اذا
لم يكن منادى يبنى على الالف والواو اذا كان منادى قوله فى غير صورة النداء اماقبل
النداء فيكون حينئذ اسناد يرفع الى المنادى باعتبار مايؤل اليه من قبيل من قتل قتيلا
واما بعده فيكون ح التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا اليتامى
اموالهم (اوالفعل) عطف على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعنى يرفع
مسند الى ضمير مستكن فيـه راجع الى المنادى اوالفعل (مسنـد الى الجار والمجرور
اعنى به) فيكون مفعول مالم يسم فاعله الجار والمجرور (ولاضمير فيه) اى فى يرفع ح
لانه يلزم تعدد الفاعل بلاعطف (وارجاع الضمير) المستكن فى يرفع على التقـدير
الاول لا الثانى لانه ليس فيـه ضمير (الى الاسم) لا المنادى اى على مايرفع به الاسم
لكونه فى بحث الاسم (غـير ملائم لسوق الكلام) فى محله لان قرينـة الخصوص
التى هى مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى من قرينة العموم التى هى بحث
الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى ليناسب السوق (اذا كان)

(ای المنادی) (مفردا) (ای لا یکون) المنادی (مضافا) مثل یاعبداللہ (ولا) یکون ایضا (شبه مضاف) مثل یاخیرا من زید (وهو) ای شبه المضاف (کل اسم لایتم معناه الابانضمام امر آخر اليه) کانضمام من زید الی خیرا فان معنی خیرا لایتم الا بانضمامه اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادی له شرطان الافراد والتعریف والمراد بالتعریف ههنا التعریف بالعلمیة او النداء لاغیر لان احد المعارف المضمرات واحدها المبهمات فهما مبنیان بانفسهما والمبنی لایبنی واحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعریف لا یجتمعان لما سیأتی وصرح بالتعریف الاضافی بقوله مضافا فبقی التعریف بالعلم والتعریف بالنداء (قبل النداء) ای قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضی (او بعده) ای بعد دخول حرف النداء (وانما بنی) بالبناء المفعول المنادی (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه (لوقوعه) ای لوقوع المنادی (موقع الكاف الاسمية) التی فی ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادی قائم مقام الكاف المتصل به فیازید بمنزلة ادعوك (المشابهة لفظا ومعنی لكاف الخطاب الحرفية) فی ذلك وایاك اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنی فلان كل واحد منهما موضوع لمعنی الخطاب (وكونه) عطف علی وقوعه ای ولكون المنادی المفرد المعرفة (مثلها) ای مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعریفا) ای فی كون كل منهما مفردا معرفة (وذلك) ای المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه مثلها فی الافراد والتعریف واقع وثابت (لان یازید) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف) اعنی كاف ادعوك (ككاف ذلك لفظا ومعنی) والحاصل ان المنادی المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فی الافراد والتعریف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فی الافراد والتعریف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فی البناء لانه حرف فبنی كاف ادعوك لمشابهته له وبنی المنادی ایضا لمشابهته مشابهه فكان المنادی مشابها لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشیٔ مشابه لذلك الشیٔ اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنی علی الحركة حقیقة اوحكما لعروض بنائه وعلی الضم فرقا بین حركة المنادی المعرب نحو یاقوم ویا قومنا وحركة المبنی نحو یاقوم بالضم كما عملوا فی نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما المضاف والمشابه له فلم یبنیا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعریفا واجتماع التعریف والافراد شرط لبناء المنادی (وانما قلنا ذلك) یعنی وانما قلنا ان المنادی مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم تكتف ببیان مشابهته لكاف ادعوك (لان الاسم لایبنی الا لمشابهته الحرف اوالفعل) اللذین هما اصل

فی البنــاء فیکون المنادی مشابہا لما ہو اصل فیہ وان کانت بالواسطۃ فیبنی (ولایبنی)
المنــادی (لمشابہتہ الاسم المبنی) الــذی ہو الکاف فی ادعوک لان الاسم لیس
باصل فی البنــاء والالکان کالاستعــارۃ من المستعیر والسؤال من المحتــاج الفقیر
وذلک مستبعــد جدا (مثل یازید و یارجل) ہذا (مثــالان لما) ای المنــادی
الذی (ہو مبنی علی الضم) بلا تنوین ویجوز تنوینہ للضرورۃ مثل قول الشــاعر
سلام اللہ یامطر علیہا * ولیس علیک یامطر السلام
(اولہمـــا) وہو زید (معرفــۃ) بکونہ علما (قبل النداء وثانیہمـــا) وہو رجل
(معرفۃ بعد النداء) بل بالنداء لانہ کــان قبل دخول حرف النداء علیہ نکرۃ
فتعرف بدخول الحرف لقصد تعریفہ (ویازیدان) (ہذا مثال للمبنی علی الالف)
(ویازیدون) (هــذا مثال للمبنی عــلی الواو) لیکون رفعہمــا بالالف والواو
(ویخفض) بالبنــاء للمفعول بالخاء والضــاد المعجمتین فیہ نائبہ (ای ویجــر
المنـادی) لدخول ماہو من خواص الاسم علیــہ وہو اللام فیکون معربا فیجر
اما لفظا او تقدیرا ولا یستغــاث الا بکلمۃ یا لکونہا اصلا من بین حروف النــداء
ولہذا یندب بہــا دون غیرہا ولا یکون مستغــاثا الا المفرد المعرفۃ او المضــاف
الی العلم لانہ لایقــال یارجل فی یارجل لانہ حینئذ یکون نکرۃ ولایقــال ایضا بالخبر
من زید فی یا خیرا مــن زید (بلام الاستغــاثۃ) (ای بلام تدخلہ) ای المنــادی
(وقت الاستغــاثۃ بہ) الاضافۃ لادنی ملابســۃ (وہی) ای ہذہ الــلام (لام
التخصیص) لالام التعلیــل ولاغیرہ (ادخلت) بالبناء للمفعول (علی المستغــاث)
ای علی من ارید الغوث منــہ (دلالۃ) مفعول لہ للادخال ای لتدل اللام (عــلی
انہ) ای المستغــاث (مخصوص من بین امثــالہ) واشباہہ فی الصلاحیــۃ للغوث
(بالدعاء) البــاء داخلۃ علی المقصور ای لتدل اللام علی ان الدعاء وطلب الغوث
مخصوص من بین امثالہ فی الصلاحیۃ لہ بالمستغاث ولہذا اختیرت اللام للادخال
علی المستغــات من بین الحروف (نحو یا لزید) فزید منــادی مستغات ادخــل
علیہ اللام والمستغــاث لہ محذوف ای یا لزید للمظلوم ولام الاستغــاثۃ متعلق
بالفعــل المحذوف وہو ادعو وارید وجاز ذلک فی المتعدی بنفسہ بعد الحــذف
الا انہا لا تزاد الا فی احد المواضع الثلاثۃ الاستغــاثۃ والتعجب والتہدید سمــاعا
ومعنــاہ بالفارسیۃ مخصوص کردم ترا ای زید بخواندن و بحــاضر شدن از سبب
آنکہ بفریادرس تواین ضعیف را (وانمــا فتحت) ہذہ اللام مع ان القیــاس ان
اللام اذا دخلت علی المظہر تکسر نحو لزید لان الکسر اصل ولیوافق حرکتہــا
عملہا (لئلا یلتبس بالمستغــاث لہ اذا حذف المستغاث) یعنی اذا کان کسر ہذہ
اللام قیاسا مطردا یلزم التباس المستغاث بالمستغــاث لہ لان کسر اللام فیــہ

قياس مطرد ايضا عدحذف المستغاث (نحو يا للمظلوم) اى ياقوم للمظلوم يعنى ادعوكم لهذا الضعيف لتنظروا فيه وتعينوا اياه (فانه لولم يفتح لام الاستغاثة) فى المستغاث بل كسر بناء على ماهو القياس (لم نعلم ان لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحو يا للمظلوم (مستغاث اومستغاث له) مع ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بيقين لان المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففيما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء للمفعول (الامر) اى ولم يفتح اللام فى المستغاث له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود من الاستغاثة هو المستغاث (لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا) التى بفتح لام الجر معها نحو لك) لان الاصل فى كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكثرة على ما هو موضوع على الخفة ففتح لام الاستغاثة فى المستغاث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير) فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بتاء الخطاب (على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاثة فى المعطوف و(بغير يا) فيه (نحو يا لزيد ولعمرو وكسرت) لام الاستغاثة (فى المعطوف) عملا بما هو الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق و(لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام) الاستغاثة فى (المعطوف ايضا) اى كما لا بد من فتح اللام فى المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة وحرف النداء فى المعطوف صار كانه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث برأسه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف لم يصلح ان يكون قرينة (نحو يا لزيد ويا لعمرو) فكانه قال اولا يا لعمرو فلزم الفتح (وانما اعرب المنادى) اذا كان مفردا معرفة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها (بعد دخول لام الاستغاثة) واما اذا كان مضافا مثل يا لعبد الله فكذلك (لان علة بنائه) وهى الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهته الحرف) وهو حرف الخطاب فى ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقا مختص بالاسم (فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف) وان كانت العلة

موجودة الا انهــا ضعيفة والضعيف لايؤثر فيما يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب) المنادى المستغــاث (على ماهــو الاصل فيه) اى فى الاسم وهــو الاعراب فانجر بدخول الجار لفظــا اوتقديرا (قيل) يعنى اعترض عــلى قول المصنف ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه (قد يخفض المسادى) وقد ههنــا للتحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم ما انتم (بلام التعجب والتهديد) اى بلام يدخل المنادى وقت التعجب اى التعجب المسادى من المادى وتهديده وتخويفه اياه (ايضــا) اى كما يخفض بلام الاستغاثة (فــلام التعجب نحو يا للمــاء) فكانك ابصرت ماء فى مكان لايرجى ولايظن وجوده فيه فاعجبك فناديه وتقول تعــال فانك عجيب الشان لايعرفك كل احــد (ويا للدواهى) جمــع داهية وهى المصيبة العظيمة (ولام التهــديد نحو يا لزيد) فى مقــام تخويف المادى المنــادى ولذا قال الشارح (لاقتلنك) لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد وفى الهندى فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم فى موضع لايظن وجوده فيه والثــانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى (فلم اهمل المصنف ذكرهمــا) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهــام للانكار بمــعنى لايصح (قوله فيمــا بعد وينصب ماسواهمــا كليا) لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمادى المستغاث باللام والمستغــاث بالالف فحينئذ لم يكن ماسواهمــا كله منصوبا لانه يجو بلامى التعجب والتهــديد مع انهمــا داخلان فى سواهما (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اى كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاثة) يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهمــا لام الاستغاثة وان كان مجازا (كان) حرف من الحروف المشبهة بالفعــل (المهدد) حال كــونه (اسم فاعل) من هــدد (يستغيث) اى يطلب الغــوث والعون (بالمهدد) اى من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فينتقم) المهدد اسم فاعل (منه) اى فيأخذ انتقــامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم خصومته) (فاستغاثة المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغــاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكان المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اى يطلب الغوث (بالمتعجب منــه) اى من المتعجب منــه اسم مفعول فيــاديه (ليحضر فيقضى) ويزيل المتعجب (منــه) اى من نفســه (العجب ويتخلص) ويتفرغ (منــه) اى من العجب ويكــون فارغ البــال والحال فعلم منــه ان لام التعجب ولام التهــديد لام الاستغــاثة فيكون كلام المصنف جامعــا ولم ينتقض بقول من قال قد يخفض المنــادى بلا التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب

ما

ماسواهما كليا (واجيب عن لام التعجب بوجه آخر) اى بجواب آخر (ذكره المصنف فى الايضاح) شرح المفصل (وهو) اى ذلك الوجه (ان المنادى فى قولهم ياللماء ويا للدواهى) محذوف لانسيا (ولبس) المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولا الدواهى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم ياللماء وياللدواهى نحو (ياقوم اوياهؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اى تعجبوا (للماء) الذى فى مكان لايرجى وجوده فيه (و) تعجبوا (للدواهى) المتتابع بعضها اثر بعض التى لايظن وجود واحدة منها فى دار الاسلام المحفوظة من الآلام التى هى دار السلام (ولايخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (بحذف المنادى على تقدير كسر اللام) فيما يلى حرف النداء كقولهم يا للبهينة بالكسر اى ياقوم احضروا للبهينة وشاهدوها (ظاهر) لان كسر اللام فيمايلى حرف النداء دليل قوى على ان المنادى محذوف لان اللام فى المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه لبس بمنادى بل المنادى محذوف (واما) القول بان المنادى محذوف (على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضى فتحها) وهو كون المنادى قائما مقام الكاف التى يفتح اللام معها (حينئذ) اى حين كون المنادى محذوفا (كما هو الظاهر مما سبق) فلايستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به المجيب الاول فان قلت لاينحصر المقتضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لوكان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اى يبنى المنادى على الفتح) وجوبا (لالحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها اى لالحاق (اى) وقت الحاقك (الف الاستغاثة) اى وقت لحوق الفها (بآخره) اى بآخر المنادى (لاقتضاء الالف) فى كونها الفا وباقية على تلك الهيئة (فتح ماقبلها) اى يكون الحرف الذى كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لايخلو اما ان يكون مضموما اومكسورا فالاول يستلزم قلبها واوا مثل قول فى قال والثانى ياء مثل بيع فى باع فوجب ان يكون ماقبلها مفتوحا (ولالام) (فيه) اشارة الى ان لالنفى الجنس ولام اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لاتقييد به كما قيل بل اتفاق لايجوز اجتماع اللام والالف لكن لايحسن (حينئذ) اى حين الحاق الالف (لان اللام يقتضى الجر) اى جرما دخلت هى عليه (والالف يقتضى (الفتح) اى فتح مادخلت هى عليه (فبين اثريهما) يعنى بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح (تناف) بضم الفاء لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء

ولياء فحذف الياء فصار الرفع فيه تقديريا لان الجر والفتح لايجتمعان فى محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اى بين المؤثرين اللام والالف وانما قال فلايحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة نحو يالزيداه ولكن يلغو احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يازيداه) (بالحاق الهاء به) اى بالمنادى (للوقف) (وينصب بالبناء للمفعول (ماسواهما) اى يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لايحصل (اى ينصب بالمفعولية ما) اى منادى (سوى) اى غير (المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث سواء كان (مع اللام او) مع (الالف لفظا) تفصيل للنصب اى نصبا لفظيا مثل يا عبد الله (اوتقديرا) اى نصبا تقديريا مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعنى ان كان المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنيا قبل دخوله فهو يبنى على ما كان (لان علة النصب) اى لان العلة المستلزمة لنصب المنادى مطلقا (وهى) اى تلك العلة (المفعولية) اى كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة (فيه) اى فى المنادى الذى لم يكن مفردا معرفة ولامستغاثا باللام والالف (وماغيره مغير عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل وضمير المنصوب راجع الى الموصول الذى فى قوله فيما سواهما ومغير فاعل غير والمراد بالحال ههنا النصب والمغير فى المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناءه والمستغاث اللام لانها تقتضى الجر وفى المستغاث به الالف لانها تقتضى الفتح وليس فيما سواهما شئ منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من النصب لفظا وتقديرا (وماسوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط او بانتفائهما معا والاول اما ان يكون مضافا اوشبهه فالقسمة الى اربعة (اما مالايكون مفردا بان يكون) المنادى فيه (مضافا اوشبه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما مايكون مفردا ولكن لايكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما مالايكون مفردا ولا معرفة) وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) اى القسم الاول (مالايكون) المنادى فيه (مفردا لكونه مضافا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان علما (مثل ياعبدالله) اى غير علم مثل ياعبدالله (والقسم الثانى) (و) (هو) اى القسم الثانى (مالايكون) المنادى فيه (مفردا) يعنى ماينتفى فيه الافراد فقط (لكونه شبه مضاف مثل) (ياطالعا جبلا) وهو اما معمول للاول مثل ياحسنا وجهه و ياخيرا من زيد وياطالعا جبلا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين واما نعت

هو جملة نحو يا حليما لا يعجل اوظرف نحو * الا يا نخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله والسلام * فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو شرط فى عمله قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا (و) (القسم الثالث و هو) اى القسم الثالث (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اى الا انه (لايكون معرفة) بل يكون نكرة لعدم قصد التعيين (مثل) (يا رجلا) (مقولا) (لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى ان حرف النداء لايستلزم التعيين مالم يقصد (اى رجل غير معين) فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اى قوله لغير معين (توقيت لنصب رجلا) على ان اللام فيه للتوقيت يعنى بيان لوقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (لاتقييد له) على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيد النصب لان مايكون قيد العامل يكون قيدا للعمل ايضا (لانه) اى لان المنادى المفرد النكرة (اذا كان منصوبا لايحتمل المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو مالايكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع المعرفة ولكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا صفة مسبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخصا حسنا وجهه (ظريفا) صفة له ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال نصا فى كونه نكرة لم يصدق به معين (ولم يورد المصنف لهذا القسم) اى القسم الرابع (مثالا) كما اورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دأب به فى بعض القواعد (لانه حين اتضح انتفاء كل من القيدين) الافراد والتعريف (بمثال) يعنى لانه اذا علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا لغير معين (سهل) من باب ظرف ى صار يسيرا (تصور انتفائهما) اى انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلا حاجة الى ايراد) وايراد (مثال له) اى للقسم الرابع (على انفراده) مستقلا (مع ان المثال الثانى) وهو مالايكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير انسانا او يا كوكبا طالعا جبلا كما سبق (وهذه العبارة) اعنى عبارة يا طالعا جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثانى (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (فامثلة الاقسام) الاربعة (باسرها) اى بجميعها (مذكورة)

فی الکتاب (وهـذه الامثلة کلها مثال لماسوی المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ایضا) ای کما کانت امثلة لما سوی المنادی المفرد المعرفة فان عبد الله لیس بمستغاث باللام ولا بالالف وکذا طالعا جبلا ورجلا لغیر معین (فلاحاجة الی ایراد) واتیان (مثال له) ای لماسوی المستغاث (علی حدة) واستقلال ولما فرغ من انواع المنادی واحواله شرع فی بیان احوال توابعه فقال (وتوابع المنادی) سیجئ معنی التوابع فی تفصیله وتحقیقه فی بحثها (المبنی) صفة المنادی (علی ما یرفع به) المنادی متعلق بالمبنی وفیه اشارة الی ان اللام فیه للعهد الخارجی لانه لا یجری الحکم الآتی فی المستغاث بالالف وان کان مبنیا بل یحمل (علی لفظه فقط لانه یقال یازیدا وعمرا اوعمرو (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقیقة اوحکما) تفصیل للافراد یعنی یکون ذلك التابع مفردا حقیقیا بان لایکون مضافا ولا شبهه اصلا اومفردا حکمیا بان یکون مضافا بالاضافة اللفظیة فانه وان کان مضافا لکنه مفرد حکما علی ماسیأتی (وانما قید) المصنف (المنادی بکونه مبنیا) ولم یبقه علی اطلاقه احترازا عن توابع المنادی المعرب سواء کانت مفردة اولا (لان توابع المنادی المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب لیس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا اوتقدیرا فتابعه یتبعه فیه واما المبنی فله حالان حال لفظه وهو الضم وحال محله وهو النصب فیجوز فی تابعه الوجهان الرفع حملا علی لفظه والنصب حملا علی محله (وقیدنا) نحو (المبنی بکونه) ای بان یکون بناؤه (علی مایرفع به) ولم تبقه علی اطلاقه احترازا عن المبنی علی الفتح (لان توابع) المنادی (المستغاث بالالف لا یجوز فیها) ای فی تلك التوابع (الرفع) بل یجب فیها النصب (نحو یا زیدا وعمرا) بالنصب فی عمرا سواء حمل علی لفظه اومحله (لا) یقال یا زیدا (وعمرو) برفعه (لان المتبوع) وهو زید (مبنی علی الفتح) یعنی وان کان فی المستغاث بالالف محلان الا انهما سیان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء ولیس له حال آخر یحمل علیه فوجب النصب فی تابعه کما وجب فی تابع المنادی المعرب (وقید) المصنف (التوابع) ههنا (بکونها) یعنی بان یکون (مفردة لانها لو لم تکن) التوابع (مفردة لاحقیقة ولاحکما کانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المعنویة) نحو یا زید ذا المال ویازید نفسه ویازید وعبد الله (وحینئذ) ای حین کانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنویة (لایجوز فیها) ای فی تلك التوابع (الا النصب) لفظا اوتقدیرا لان المنادی اذا کان مضافا یجب نصبه فتوابعه اذا کانت مضافة تکون اولی بالنصب ولان الاصل فی توابع المنادی ان تکون تابعة لما هو الاصل فی متبوعها ولان تابع المنادی انما یتبعه فی لفظه اذا

كان مثله فى الافراد وذايفوت فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقية (بان لايكون) التابع (مضافا معنويا ولا) مضافا (لفظيا ولا سبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس بمضاف ولا سبهه (اوحكما) اى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافالفظيا اومشبهابالمضاف فانهما) اى الحالة والقصة (لماانتفت فيهما) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى المشبه به (الاضافة المعنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبه به لايضاف بالاضافة المعنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبه به المضاف (فى حكم المفرد ليد خل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به (كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و) جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيها الوجهان كما جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى الاضافة اللفظية (ويا زيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و) يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبه بالمضاف (ولما لم يجر الحكم) لما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجر من جرى يجرى كرمى يرمى سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجر (الآتى) على وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل (فى التوابع كلها) وهى خمسة الصفة والعطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى (فى بعضها) وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى بعضه ولم يجر فى البدل كله وبعض العطف وبعض التأكيد (ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد فى بعضها من قيد) وذلك البعض العطف (فصل) المصنف (التوابع الجارى) لانه وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها) اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان والتأكيد فى رواية (وصرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو الممتنع دخول ياء عليه (فيما هو محتاج اليه)

اى الى القيد وهو العطف بالحروف (فقال) عطف على فصل اوصرح
(من التأكيد) (اى) التأكيد (المعنوى) قيل (لان التأكيد اللفظى حكمه
فى) الاعم (الاغلب حكم الاول) اى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب
على التميز يعنى ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءنى زيد
زيدوان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت اوانالان الثانى
عين الاول لفظا ومعنى (نحو يازيد زيد) بالبناء على الضم فيهما لانه لما كان
الثانى عين الاول كأن حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول فكانه قيل يا زيد
يازيد (وقد يجوز اعرابه) اى ويجوز على قلة ان يكون للتأكيد اللفظى معربا لان
الاعراب اصل والبناء عارض لا يسرى من المؤكد (رفعا) نصب على التميز
اوعلى المصدرية اوالحالية حملا على لفظه نحو يا زيد زيد بالضم فى الاول والرفع
فى الثانى (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب
فى الاول والثانى (وكان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المختار عند
المصنف ذلك) اى الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اى لكون المختار عنده
الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان و(لم يقيد
التأكيد بالمعنوى) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا)
سواء كانت مشتقة اولا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به اولا فيه رد على
الاصمعى حيث لم يجز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالضمير واول نصب
العالم ورفعه فى يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعى وعدم جريان
التأويل فى وصف المنادى المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) اى مثل
الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (الممتنع) بالجر
صفة المعطوف الا انه وصف سببى (دخول يا) بالرفع فاعل الممتنع مثل مررت
برجل حسن وجهه (عليه) اى على المعطوف بحرف (يعنى) المراد بقوله
المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لامطلق المعطوف لان الحكم
الآتى لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المصنف والمعطوف المعرف باللام
مع انه اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج
عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه (بخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف)
بحرف (الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمها كما سيجئ)
(ترفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المنادى (حملا) اى حال كونها
محمولة اولكونها محمولة (على لفظه) اى على لفظ المنادى المبنى المفرد المعرفة
(الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يازيد العاقل (او)
لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل (لان بناء المنادى)

المفرد

المفرد المعرفة (عرضي) غير اصيل (فيشبه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع المنادى المفرد المعرفة (تابعا للفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى زيد العالم تابعا للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حملا) (على محله) اى محله المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقا سواء كان بناؤه لازما اوعارضا وسواء كان منادى اوغيره (ان يكون تابعا لمحله) لانه الاصل واثر العامل ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب المحل بالمفعولية) اى بكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل فالحمل على ماهو الاصل فى متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو يا تميم) بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملا على لفظه (و) ياتميم (اجمعين) بالنصب حملا على محله وتميم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تأكيده بصيغة الجمع (فى التأكيد) المعنوي (و) نحو يازيد زيد زيدا فى التأكيد اللفظى على ماهو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة انى واسط ارسطرن سطرا * لقائل يانصر نصر نصرا (مثل يازيد العاقل) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (العاقل) بالنصب حملا على المحل (فى الصفة واقتصر المصنف (على مثالها) اى على ايراد مثال لها حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيدا للرد على الاصمعي و(لانها اكثر) فائدة واستعمالا (واشهر) مما عداها على ماسيأتى ولانه يصلح ان يكون مثالا لعطف البيان اجرى الاعرابان على المعطوف عليه فقط مثل يازيد العاقل والعاقل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يازيد والعاقل والعاقل والتأكيد بتأويل حمل الوصف عليه فحينئذ تكون الامثلة باسرها مذكورة (وياغلام) بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملا على لفظه (و) ياغلام (بشرا) بالنصب حملا على محله (فى عطف البيان ويازيد والحارث والحارث) ويازيد والحارث مثل قوله تعالى ياجبال اوبى معه والطير (فى المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه) فى ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وذلك فى ايراد رفعه اولا ونصبه ثانيا حيث قال فى اللف ترفع وتنصب (والخليل) (ابن احمد وهو استاذ سيبويه) امام النحو والخليل هو الذى قال صاحب اعراب الفاتحة فى شانه لم يتقدم مثله ولم يخلق مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه (فى المعطوف) متعلق بيختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف

بنهمـا فى غيره من التوابع الجائز فيهـا الوجهان بل اتفقا على اختيـار النصب
فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى فى الحقيقة منتف وجهـة ترجيح
النصب وهو كون تابع المبنى تابعا لمحله قائم ومايقوم جهته يكون اولى فنصبه اولى
بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام العامل لكون المعطوف
مستقلا غـير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون تابعا غير مستقل فصار محلا
للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين (بحرف الممتنع دخول يا عليه) (يختار الرفع)
اى يرجح الرفع على النصب ولكون الاختيار بمعنى الترجيح تعدى ههنا (مع تجويز
النصب) المصـدر مضا ف الى المفعول اى مع تجـويز الخليل النصب فى ذلك
المعطوف لان الاختيا ر يستعمل فى تجويز الجانبين وترجيح احدهما على الآخر
(لان المعطوف بحرف) على المنادى (فى الحقيقة منادى مستقل) لنيـابة حرف
العطف منـاب حرف النداء كما ان المعطوف على الفـاعل فى قولك جاءنى زيد
وعمرو فى الحقيقة فاعل مستقل (فينبغى ان يكون) المعطوف على المنـادى المبنى
(على حالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة
حرف النداء له) اى على تقـدير دخول حرف النداء على المعطـوف (وهى)
اى تلك الحالة على ذلك التقدير (الضمة اوما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة
كما فى نحو يا زيد وعمرو اوالالف كما فى نحو يا زيد وعمران اوالواو كما فى نحـو يا زيد
وعمرون (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره حرف النداء) اى الا انه لمـا لم يدخله
حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله (جعلت تلك الحـالة) اى البنـاء على
الضمة اوالالف اوالواو (اعرابا) لكون الاسم اصلا فيه ولا ما نع فيه (فصارت)
تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعا اما على الضمة اوعلى الالف
اوالواو مثـل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفى الرضى فالرفع اولى تنبيهـا
عـلى استقلاله معنى مثل ياايها الرجـل انتهى (وابو عمرو) (ابن العلا) بالقصر
(النحوى القارئ) وهو امام القراء والنحو (المقـدم) صفة ابو عمرو (على الخليل)
عصرا او زمانا الارتبة (يختار فيـه) اى فى المعطوف المذكور (النصب) اى يرجح
النصب وهذا من عطف معمولين على معمولى عامل واحد تأمل (مع تجويزه الرفع)
اى مع تجويز ابى عمرو فى المعطوف المذكور الرفع لماسبق (فانه) اى الشان (لماامتنع
فيـه) اى فى المعطوف المذكور (تقدير حرف النداء) الذى كـان داخلا على
المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون اللام فيه مانعـا من تقديره كما انه مانع
من دخـوله (لايكون) ذلك المعطوف (منادى مستقلا) بل كان مقابلا للمنـادى
فاستبعـد ان يجعـل حركته كحركة ما باشره حرف النـداء (فله حكم التبعية
وتابع المبنى) مطلقـا (تابع لمحله) لما عرفت (ومحله) ههنـا (النصب) بالمفعولية

فاذا

فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبنى يجب ان يكون تابعا لمحله ههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق قيل مذهب ابى عمرواولى لقراءة اكثر القراء ياجبال اوبى معه الطير بنصب والطير (وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) بفتح الحاء والسين المهملتين والنون فى آخره (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان فى الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه (فى جواز نزع اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جاز نزع اللام عن اسم الجنس وابا ته كذلك يجوز نزع اللام وابا ته مثل الحارث وحارث الخليل وخليل (فكالخليل) (اى فابو العباس) المبرد (مثل الخليل) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله *يضحكن عن كالبرد المنظم*ويجوز ان تكون جارة اى فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكن الشارح اقتصر على الاول لوضوح الثانى واستهاره (فى اختيار رفعه) يعنى فى كون المختار عنده رفعه (لامكان جعله) اى جعل المعطوف المذكور (منادى مستقلا بنزع اللام عنه) فكان له حكم الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت اعرابا رفعا (والا) عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى لان كان المعطوف عليه مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس (اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه) يعنى وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الامع اللام وذلك اما فى الاسم (مثل النجم) والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس والثريا (و) اما فى الصفة (كالصعق) حيث جعل اسما لبلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام (فكابى عمرو) (اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب) اى فى كون النصب مختارا عنده (لامتناع جعله) اى جعل مثل هذا المعطوف (منادى مستقلا) لعدم امكان نزع اللام عنه فله حكم التبعية والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحله ومحله ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار (والمضافة) بالرفع (عطف على قوله (المفردة) هذا من قبيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف عند سيبويه فيكون العامل ههنا العامل المعنوى ولذا قال الشارح (اى وتوابع المنادى المبنى على مايرفع به المضافة) بالرفع صفة التوابع (بالاضافة الحقيقة) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت (تنصب) وجوبا بالبناء للمفعول كما ينصب

المنــادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية اوشبه مضاف (لانهــا) اى لان التوابع المضافة بالاضافة الحقيقية (اذاوقعت) يعنى اذا كانت (منــادى) بنفسهــا (تنصب) لما سبق (فنصبها اذا وقعت) اى اذا كانت (توابع اولى) لان النصب اصل فى المنــادى وتوابعه ولامانع منه و(لان حرف النداء لايباشرها وحرف النداء اذالم يدخلها تكون باقية على ماهو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب لكونه مفعولا به لفعــل محذوف وجوبا (مثل ياتميم كلهـــم) بالنصب ويا زيدنفسه (فى التأكيد ويازيد ذاالمــال) ويازيد مصــارع المصر ويا زيد كريم البلد (فى الصفة ويارجل اباعبدالله) ويازيد عبدالله (فى عطف البيــان ولايجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول ياعليه) حال كونه (مضا فا لان اللام يمتنع دخولهــا على المضاف بالاضافة الحقيقية) لما سيأتى ان المضاف بالاضــا فة الحقيقيــة يشترط تجريده عن التعريف مطلقا لما قلنا ان التجريد عنــد شرط فيه فلايوجد له مثــال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل فى الاقسام الثلاثة (والبدل) بانواعــه (والمعطوف غيرما) بارفع صفة اوبدل (ذكـــر) مبنى للمفعول (اى غيرالمعطوف الذى ذكر من قبــل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفـــة لموصوف مقدربقرينة المقام (وهو) اى المعطوف الذى ذكر من قبــل هذا المعطوف (الممتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف المعرف بلام التعريف (فغيره) اى هذا المعطوف هو (المعطوف الذى لايمتنع دخول ياعليه) يعنى المعطوف الذى كان مجردا عن حرف التعريف سواء كان معرفة مثل زيد وعمرو اونكرة مثــل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف معطوف عليه و(حكمـــه) مبتدأ ثان والضمير فى حكمه يرجع الى كل واحد من المعطوفين ولذا قال الشــارح (اى حكم كل واحدمنهمــا) بحذف المضاف (حكم المنادى) اى كحكم المنــادى منصوب بنزع الخــافض مثل قوله تعالى واختارموسى قومه اى واختار من قومه خبرالمبتدأ الثــانى وهومع خبره خبرالمبتدأ الاول (المستقــل) فسر الاستقلال بقوله (الذى باشره حرف النداء) يعنى الذى دخل عليه حرف النـــداء (وذلك) اى كون حكم كل واحد من البـــدل والمعطوف الذى جرد عن حرف التعريف مثل حكم المنــادى الذى دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البـــدل هو المقصود) من الكلام (بالذكر والاول) يعنى المبدل منه (كالتوطئة) والبســاط (لذكره) اى لذكر البـــدل فكان حرف النداء الداخل على المبـــدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل لهذا كالمنادى المستقل (والمعطوف المخصوص) يعنى المجرد عن حرف التعريف (منادى مستقل) برأسه (فى الحقيقة) بحيث كان كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف مقام حرف النداء لان قولنا يازيد وعمرو

بمنزلة

بمنزلة یازید یاعمرو(و) الحال انه (لامانع من دخول حرف النداء علیه) کلام التعریف (فیکون حرف النداء مقدرا فیه) بقرینة المعطوف علیه فیکون منادی مستقلا (مطلقا) (ای حال کون کل) واحد (منهما) ای من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا فی هذا الحکم) ای فی کونه کالمنادی المستقل (غیر مقید بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها والتنکیر وفسر الشارح الاطلاق بقوله (ای سواء کانا) ای البدل والمعطوف المخصوص (مفردین اومضافین اومضارعین للمضاف اونکرتین) او المبدل منه والبدل والمعطوف علیه والمعطوف مفردین ومثالهما مذکور فی الشرح اومضافین مثل یاعبدالله عبدالرحمن ویاعبدالله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثانی مضاف فیهما ومثالهما مذکور فی الشرح ایضا اوالاول مضاف والثانی مفرد مثل یاعبدالله زیدا وزید فیکون الثانی مبنیا وان کان المتبوع معربا اومضارعین له نحو یاخیرا من زید طالعاجبلا اووطالعاجبلا اوالاول مفرد والثانی مضارع له ومثالهما مذکور فی الشرح اوالاول مضارع له والثانی مفرد نحو یا خیرا من زید وعمرو ویاخیرا من زید عمرو فیکون التابع مبنیا وان کان المتبوع معربا اونکرتین ومثالهما مذکور فیه اومضافین مثل یاغلام رجل غلام امرأة اوغلام امرأة اوالاول مفرد والثانی امامضاف اوشبهه اوالعکس قوله مطلقا یشتمل هذه الاقسام وان لم یکن بعضها مناسبا للمقام لکون المقام مقام ان یکون المتبوع مبنیا (فالبدل) ای فامثلة البدل (مثل یازید بشر) وهو بدل الکل لکن علی تقدیر ان یکون زید وبشر اسمین لشخص واحد ولایکون بدل الغلط مثال لکون البدل مفردا فبنی کما بنی المبدل منه (ویازید اخا عمرو) فیکون ایضا بدل الکل مثال للمضاف فینصب (ویازید طالعا جبلا) مثال للمضارع له وهو بدل الکل ایضا (ویازید رجلا صالحا) مثال للنکرة وهو ایضا بدل الکل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل النکرة من المعرفة فالنعت واجب اوحسن علی ما سیأتی وهذه الامثلة کلها بدل الکل کما صرحنا فی ذیل کل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) یعنی امثلة المعطوف (مثل یازید وعمرو) بالضم والبناء فیهما (ویازید واخا عمرو ویازید وطالعا جبلا ویازید ورجلا صالحا) وصفه ههنا ایضا وان لم یحتج الیه لمجرد المشاکلة لان فی العطف لا یشترط ما یشترط فی البدل ولما فرغ من بیان احوال التوابع شرع فی بیان بعض احوال المتبوع من اختیار فتحه ولکن له شروط اربعة ان یکون المنادی علما وان یکون موصوفا بابن وان یکون الابن متصلا به وان یکون الابن مضافا الی علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها یختار فتح المنادی

واشار الى الشرط الاول بقوله (والعلم) (اى العلم المنادى المبنى على الضم) لاعلى الالف ولا على الواو حتى لو بنى على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اى كون العلم (منادى فلان الكلام فيه) اى فى كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على الالف والواو (فلما يفهم) بالبناء للمفعول اى فلعلة تفهم (من اختيار) بيان لما (فتحه) المفهوم من قوله يختار فتحه (المنبئ) صفة الاختيار من انبأ اى اعلم اى المعلم المخبر (عن جواز ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الآخر بعد تجويزهما على ماسبق (فان جواز الضمة لايكون) ولايوجد (الافى) المنادى (المبنى على الضم) فان العلم لايضاف ولايكون مضارعا له ولايكون منكرا والمستغاث باللام لايفتح و بالالف لايختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم لاغير ولا يكون فى المثنى ولافى الجمع على حده ضم فاختيار الفتح يبين جواز الضم لاغير والى الثانى بقوله (الموصوف) صفة العلم (با بن) حال كون الابن (مجردا عن التاء او) حال كونه (ملحق بها) اى بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لايجوز الفتح فى ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما فى حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة (اعنى ابنة) مثل ياهند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو الى الثالث بقوله (بلا تخلل واسطة) وفاصلة (بين الابن) اوالابنة (موصوفه) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف لما اتحدا فى المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل) قولك (يازيد الظريف) بالرفع اوالنصب حملا على اللفظ اوالمعنى (ابن عمرو) بالنصب لانه تابع مضاف فانه لايفتح المنادى فى مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله (مضافا) (الى حال كون ذلك الابن) اوالابنة (مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور فى قوله بابن (الى علم آخر) سواء كان كلا العلمين علمين للمذكر مثل يازيدبن عمرو اوللمؤنث نحو يا هندا بنة زيد اوالاول مذكر والثانى مؤنث نحو يازيد بن هند اوبالعكس نحو يا هند ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (يجوز فيه الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمدبن محمد اولا كالامثلة السابقة (لما عرفت من قاعدة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به) وما يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (لكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجح (فتحه) اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يعنى استعمال (المنادى الجامع لهذه الصفات) يعنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة

الاستعمال

الاستعمال منه (مناسبة للتخفيف) لان الشئ اذا كثر استعماله يقتضی تخفيف الالفاظ (فخففوه بالفتحة) يعنی تبديل ضمته الی الفتحة لانهـا خفيفة من الضمة (التی هی حرکته) ای حرکة المنادی (الاصلية لکونه مفعولا به) لفعل محـذوف وجوبا وفی الرضی فخففوه لفظـا بالفتحة وسهل ذلك لکون الفتحـة حرکته الاصلية وخطا بحذف الف ابن فقط انتهی (واذا نودی) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) ای بلام التعريف (اذا اريدنداؤه) ای اذا قصد نداؤه هـذا من قبيل ذکر المسبب وارادة السبب اومن قبيل اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب والنداء مسبب مثل قوله تعالی اذاقمتم الی الصلوة ای اذا اردتم القيام الی الصلوة (قيل) ۱ (مثلا) عندنداٴنه المراد من قوله مثلا ان هـذا الکلام مذکور علی سبيل التمثيل لاالتخصيص (ياايها الرجل) مثل ياايها النبی ويا ايها الناس وغير ذلك (بتوسط ای مع هاء التنبيه بين حرف النداء) التی هی يا (والمنادی المعرف باللام) الذی هو الرجل وهذا العلم مختص بکلمة يا لانها اصل فی هذا البـاب فيتوسع فيها الايری انها تستعمل فی الندبة خاصة والاستغاثة وتکون محذوفة دون غيرها لانه لايقـال اياوهيا اوای ايهـا الرجل وکذا غيره (تحرزا) مفعول له لتوسط (عن اجتمـاع التی التعريف) احدهمـا حرف النـداء والآخرحرف التعريف فی محل واحد (بلافاصلة) بينهمـا فيضيع احدهما فيکون فی الکلام حرف بلا فائدة وفی الرضی لانهم لـما قصدوا الفصل بين حرف النـداء واللام بشئ طلبوا اسمـا مبهمـا غـير دال علی ماهية معينة محتـاجا بالوضع فی الدلالة عليهـا الی شئ آخر يقع النداء فی الظاهر علی هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الی مخصصه الذی هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المـذکورة ايا بشرط قطعه عن الاضـافة اذهی مخصصة نحو ای رجـل واسم الاشـارة الی هنا کلامه (ويا هذا الرجل) (بتوسط هذا) بينهمـا للعلة المذکورة (ويا ای هـذا الرجل) (بتوسط الامرين) ای وهذا بينهـا (معا) وفی هـذا الجمع زيادة التشويق الی المقصـو د بالنداء بمزيد تعريف فتکون الوسـائط ثلاثا اثنتـان بالانفراد والثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لايکون مقصودا بالنداء اصـلا متمحضا للتوسط وخالصا له وهـذا يحتمل الامرين فلهذا قدم ايهـا (والتزموا) کانه جواب سؤال مقدر وهوانه اذا کان صفة للمنادی المبنی علی الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب کما جاز فی يازيد الظريف وهو لماسبق من القاعدة المستمرة (يعنی العرب) لانه مفرد اللفظ مجموع المعنی کالقوم والناس وقيل يعنی جمهور النحاة (رفع رجل) (مثلا) ای اسم الجنس الواقع صفة لای اولهذا (وان کان) ذلك الاسم (صفة) للمنادی المضموم (و) کان (حقها جواز الوجهين

الرفع) بالجر بدل من الوجهين اوالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الاول
(والنصب كما مر)فى يازيد العاقل (لانه) (اى الرجل مثلا) يعنى اسم الجنس الواقع
صفة لاى اولهذا (هو المقصود) الاصلى (بالنداء) وما بينهما وسائط كما فى
البدل (والتزموا رفعه) تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه
البناء على مايرفع به فرفع (لتكون حركته الاعرابية) وهى الرفع (موافقة
للحركة) اى لحركته (البنائية) وهى الضمة (التى هى علامة المنادى) المفرد
المعرفة لانه اذا كان مبنيا بنى على الضم لكونه مفردا معرفة وعند كونه معربا
اذا كان مرفوعا يكون الرفع موافقا للضم (فتدل) عطف على قوله تكون
اى فتدل حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود
بالنداء) وماقبله وسائل فقط واما الظريف فى قولك يازيد الظريف فليس
بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للايضاح ولذا
لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اى قوله
والتزموا رفع الرجل اوصفة لاى المنادى اواسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى
من قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى) المبنى على الضم المفرد (ولهذا)
اى لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اى فى بيان جواز
الوجهين فى صفة المفرد (ما) اى لفظا (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى
(عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنان اى واسم الاشارة كما استثنى صاحب
المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم غير المبهم فينبغى ان يقول المصنف
ايضا وتوابع المنادى المبنى غير الاسم المبهم الا انه لم يذكره واخره لزيادة البحث
فيه (وتوابعه) هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب الاول اى اذا كان
هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبنى على الضم فالوجه فيه ان يجوز فى توابعه
المفردة ماجاز فى توابع المنادى المبنى على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف
على) قوله (الرجل) الذى هو مضاف اليه (اى والتزموا) ايضا (رفع توابع
الرجل) مثلا (مضافة) كانت تلك التوابع (اومفردة) كما التزم رفع توابعه اذا لم يكن
منادى مطلقا نحو جاءنى الرجل العالم وذوالمال (نحو ياايها) اوياى هذا (الرجل
الظريف ويا ايها) اوياهذا وياى هذا (الرجل ذوالمال) فالواجب الرفع لاغير
(لانها) اى لان هذه التوابع (توابع) (منادى) (معرب) واحد والمعرب
لامحل له وليس له الاالرفع (وجواز الوجهين) فى التوابع المفردة ليس مطلقا بل
(انما يكون فى توابع المنادى المبنى) على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين
احدهما البناء على الضم والثانى النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف
وقدسبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودى

المعرف باللام قيل باحدى الوسائط الثلاث الالفظ الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك القاعدة (اجتماع امرين) فى لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من غير توسيط (احدهما) اى احد الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه الاقليلا (وثانيهما) اى ثانى الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم للام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها (يا الله) (لان اصله الاله) معرفا باللام واصله على وزن فعال من أله يأله مثل فتح يفتح ثم عرف باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى هى فى اله على ما بين فى علم الصرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة المحذوفة ونابت هى منا بها (ولزمت) اللام (الكلمة) للعلمية ولنيابتها عن الحرف الاصلى بحيث لا تنفك عن الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لاه) بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض وقد يقال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طوال وطويل وفى الرضى والاكثر فى يا الله قطع الهمزة للايذان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يامع اللام تم الكلام (ولما لم يجتمع هذان الامران) التعويض واللزوم (فى موضع آخر) بل اختص لفظ الاله باجتماعهما (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) الباء داخلة على المقصور اى جعل ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى باسم الله تعالى يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفظة الله (ولهذا) اى للامر المذكور (قال) المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العاقبة والعافية اى خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لان ياء يستلزم العدد ولفظ هاء التنبيه والله تعالى منزه عنهما وهو موضوع للاشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظة الله فى باب النداء قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ذاته بكلمة يا من بين حروف النداء لانه تعالى لا ينادى بغيرها سماعا ونداؤه بلا توسط المبهم من اى او هذا لاضمحلال معنى التعريف بالعلمية يقينا (واما مثل النجم والصعق) والبيت وغيرها مما فيه اللام الا للتعويض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام نجم وصعق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عما دخلت هى عليه

(واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى لناس (عوضا عن الهمزة) لانه لايجتمعان فيه الاقليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصار الاناس ففعل مافعل فى الله (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنهما لانه يقال ناس بلالام (فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال) بلا توسط المبهم (بالنجم و يا الناس) بل لايقال الابتوسيط المبهم قوله (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى) كلمة (التى) لان اصله تى ثم عرف باللام فصارالتى وهى كلمة من الموصولات واللام لازمة لهاالانه لايقال تى لان تى اسم اشارة التى اسم موصول (فى قوله * من اجلك ياالتى تيمت قلبى * وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان المنادى حبيبة مع انه خاطبها بقوله من اجلك اولاخفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها فكانه قال ياسلمى او بالبلى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم بتشديد الياء المثناة من تحت اى رققت قلبى وجذبته وميلته اليك والواو فى وانت للحال مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصل واللقاء عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الى معناه بالفارسية من هلاك شدم ازجهت عشق تواى آن كسى كه قلب مرا ملايم وجذب كردى وحالا تو بخيلى دروصل من (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) عمادخلت هى عليه (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى للكلمة التى حيث لايقال فى سعة الكلام تى لماقلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشذوذ) لان ماخالف القياس يكون شاذا والجواب عنه لماقلنا والجار فى قوله (وفى الغلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى فى قول الشاعر (فيا الغلامان اللذان فرا) تثنية فر صلة الموصول وهو مع صلته صفة الغلامان واجب بحذف التوسيط للاختصار تقديره فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه وان كان غالبا آخره (اياكما ان تكسبانى شرا) وفى رواية اياكما ان تعقبانى شرا (لانتفاء الامرين) التعويض واللزوم (كليهما حكموا بانه) اى بان هذا القول (اشد) بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشذوذ ولم يبنوا من الشذوذ لانه من العيوب ولايبنى منها اسم تفضيل (شذوذا) تمييز يعنى هذا القول اشد شذوذا لانتفاء التعويض فيه فقط لوجود اللزوم فيه (ولك) (اى وجاز لك) لان اللام مشعر للجواز وعلى للوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان اصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميما وههنا

كذلك على مايبن فى موضعه (فى مثل ياتيم تيم عدى) (اى فى) كل (تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولى) اى وقع عقيب (الثانى) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الانى لبس مخصوصا بهذا التركيب بل يجرى فيه وفى مثله ومثله قوله يازيد زيدا ليعملات (فى الاول) متعلق بجازاى جازلك فى الاسم الاول فى مثل هذا التركيب (الضم) اى البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف اوالمذكور (و) جازلك (فى الثانى) اى فى الاسم الثانى (النصب لحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته بعنى وجازلك فى الاسم فى الثانى النصب فانته عن جواز الضم فيه فانه لم يجزاوالفاء جواب شرط اى ان كان الامر كذلك فانته عن جواز الضم فيه وفى الاول الفاء للعطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اى اما جواز البناء على الضم (فى) الاسم (الاول فلانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه لبس بمضاف ولا سبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كما هو الظاهر) فحقه ان يبنى على مايرفع به (واما) جواز (النصب) فيه (فبنى على انه منادى مضاف الى عدى) بالتنوين (المذكور) صفة عدى يعنى مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لمامر ان المنادى اذا كان مض فاينصب (وتيم) بالتنوين (الثانى) صفته (تأكيد لفظى) والتأكيد اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت اوبنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا الثانى مع انه لبس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولاتنوين معوض عنه ولابناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة لانه لماكرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثانى كانه هو الاول فكانه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه او) على انه (مضاف الى عدى) بالتنوين (المحذوف) صفة (بقرينة المذكور) فى التركيب الثانى لان الشايع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثانى احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسيرا فى اجاز الفتح) فى الاول (مكان النصب) وكان المصنف اشار الى رده بحصر الاحتمال فى الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (ففتح) يعنى فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثانى كما فى) قولك

(یاز یدبن عمرو) لانه کان یاز ید فی الاصل مبنیا علی الضم لکونه منادی مفردا معرفة فبنی علی الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن منصوب لانه تابع مضاف فیکون فی تیم الاول ثلاث احوال البناء علی الضم والنصب لکونه مضافا والبناء علی الفتح اتباعا (وتعین النصب فی) تیم (الثانی لانه) ای لان تیم الثانی (اما تابع) بالتنوین (مضاف) صفة تابع علی تقدیر ان یکون تیم الاول مبنیا علی الضم اوعلی الفتح فیکون الثانی من توابع المنادی المبنی المضاف فینصب (او تابع) بلا تنوین بل (مضاف) الی مضاف المضاف الیه وهذا علی تقدیر ان یکون تیم الاول منادی مضافا الی عدی المذکور اوالمحذوف فیکون تیم الثانی تابعا للمنادی المضاف المنصوب فینصب علی کلا التقدیرین بلا شك (وتمام البیت * یاتیم تیم عدی لاابالکموا * لایلقینکمو فی سؤة عمر) فی القاموس لااب لکم ولا ابالکم ولاابك ولااب لك کل ذلك دعاء فی المعنی لامحالة وفی اللفظ خبر انتهی قال الجوهری هومدح ای انك شجاع ماجد مستغن عن الاب ای عن المربی وقال الازهری انه شتم لاشتم فوقه والمعنی انك لست بابن رشدة اشهر لانفی الجنس وابابا ثبات الالف مثل لا اباله منصوب اسمها ولکم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غیره وسیأتی تفصیله یلقینکمو فعل مضارع مفرد مذکر مؤکد بالنون الثقیلة من انفی یلقی من الالقاء والضمیر عبارة عن المخاطبین وهی تیم عدی ای لایوقعنکم وسؤة علی وزن سورة المکروه وکل ماهو قبیح وعمر بالرفع فاعل لا یلقینکمو (والبیت لجریر) الشاعر قاله خطابا لبنی تیم ونصیحة لهم (حین اراد عمر التیمی) ای المنسوب الی بنی تیم (الشاعر) صفة عمر (ان یهجوه) من هجا یهجو مثل غزا یغزو غزوا والهجو القدح والذم (فقال جریر خطابا لبنی تیم) ونصیحة لهم (لاتترکوا عمر) مفعول لاتترکوا (علی ان یهجونی) یعنی لا تکونوا ساکتین حین اراد عمر الشاعر التیمی ان یهجونی وامنعوه عن هجوه ایای (فیلقیکم) بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهی مثل قوله تعالی ولا تطغوا فیه فیحل علیکم ای فان یلقیکم و یوقعکم (سؤة ای مکروه) وبلیة نصل الیکم (من قبلی) وجانبی (یعنی) المراد من المکروه والبلیة من قبل جریر (مهاجاته اياهم) والمهاجاة مصدر من المفاعلة والاصل فیه مهاجیة قلبت الیاء الفا لتحرکها وانفتاح ماقبلها جار لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الی بنی تیم والمعنی لا یوقعنکم عمر فی مکروه وبلیة شدیدة من قبلی لاجل تعرضه لهجوی (و) (المنادی) مبتدأ (المضاف) صفته (الی یاء المتکلم یجوز فیه) ای فی قولك المنادی (وجوه اربعة) خبره (فتح الیاء) بدل من وجوه بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف ای احدها والاول اولی (مثل) (یاغلامی) بفتح

الیاء وهو الاصل لان کل کلمۃ وضعت علی حرف واحد الاصل فیها حال افرادھا
الحرکۃ وحال ترکیبها ایضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلایلزم
الابتداء بالساکن والاصل فی الحرکۃ الفتح لخفته وثقل اخویه علی ماوضع علی
حرف واحد (و) (سکونها) عطف علی فتح الیاء والضمیر للیاء قیل لانه الاصل
لان الیاء حینئذ والاصل فی البناء السکون والثقل الترکیب بالاضافۃ ولایلزم
الابتداء بالساکن (مثل) (یاغلامی) بسکونها (و) (اسقاط الیاء) عطف
علی سکونها لقربه اوعلی فتح الیاء لکونها اصلا (اکتفاء بالکسرۃ) علۃ للاسقاط
لان الیاء لما کانت متولدۃ عن الکسرۃ اوعلی العکس تکون الکسرۃ دلیلا علی
الیاء اذاحذفت لمناسبۃ التولد (اذا کان قبلها کسرۃ) یعنی اذا کان حرکۃ
الحرف الذی قبل الیاء کسرۃ لتدل الکسرۃ علی الیاء (احتراز عن نحو یا فتای)
ویاعصای بفتح الیاء بلا حذفها اذ لایقال یافتا بحذف الیاء لعدم القرینۃ
ولاباسکانها ایضا لئلا یلزم اجتماع الساکنین قوله اذا کان ماقبلها کسرۃ کما هو
شرط للثالث شرط للثانی ایضا لانه لایجوز اسکان الیاء فی مثل یافتای علی
ماسیأتی فی قوله واذا اضیف الاسم الصحیح اوالملحق به الی یاء المتکلم الی ان قال
فان کان فی آخره الف ثبت والی ان قال والیاء مفتوحۃ فی الصور الثلاث (مثل)
(یاغلام) بکسر المیم وحذف الیاء (و) (قبلها) ای قلب الیاء (الفا)
عطف علی اسقاط الیاء اوعلی فتح الیاء لاعلی سکونها یعرف بالتأمل (مثل)
(یاغلاما) بالالف هذا متفرع عن القسم الاول لان اصله یاغلامی بکسر
المیم وفتح الیاء فخفف بفتح المیم وقلب الیاء الفا (وهذان الوجهان) اعنی
اسقاط الیاء وقلبها الفا (ویقعان غالبا فی النداء) واما الوجهان الاولان فیقعان
فی النداء وغیره علی السویۃ لان کل واحد منهما اصل (لان النداء موضع) ومحل
(التخفیف لان المقصود) ای لان المقصود المنادی بالنداء لا النداء فقط بل
(غیره) ای غیر النداء (فیقصد) المتکلم (الفراغ) والخلاص (من النداء
بسرعۃ لیتخلص) المتکلم (منه) ای من النداء (ویتوجه الی) ما هو (المقصود)
والمراد (من الکلام) والخبر والامر والنهی وغیر ذلك مما یبتنی علی النداء
(فخفف یاغلامی بوجهین حذف الیاء) بدل من قوله بوجهین (وابقاء
الکسرۃ دلیلا علیه) ای علی الیاء فی الوجه الثالث (وقلب الیاء) عطف
علی حذف الیاء (لفا) فی الوجه الرابع (لان الالف والفتحۃ اخف من الیاء
والکسرۃ) فیه نشر علی ترتیب اللف ولان الالف اکثر نداء من الیاء (وهما
ای هذان الوجهان وان کانا) للوصل (واقعین فی المنادی المضاف الی یاء المتکلم
لکن لایقعان) ای لایکون هذان الوجهان واقعین (فی کل منادی کذلك)

اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى واشارة الى مافسرناه (بل) يقعان (فيما) اى فى المنادى الذى (غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر) المنادى (بهـا) اى بتلك الاضافة (لتدل الشهرة) والغلبة (على اليـاء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف) فى الوجه الاول (او القلب) الفاء فى الوجه الثانى (فلا يقال) ياعدوى بفتح الياء وسكونها (ياعدوى) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (ويا عدوا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب اليـاء الفا بل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح اوالاسكان لان العدو لم تغلب ولم تشتهر اضافته الى ياء المتكلم لان الشخص لايضيف عدوه الى نفسه غالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذا فى المنادى) الذى غلب عليه اضافته الى اليـاء (ياغلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المغيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياء فيكون اليـاء مغيرا بلادليل وانما جاز لحصول التخفيف وانما فتح يابنى فى يابنيا فليس شاذا كما شاذ ياغلام لاجتماع اليـائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم) (بالهـاء) كانه يجوز ان يكون بغيرهـا وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بيكون المقدر فتكون هذه الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهـاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهـاء فيكون فى حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالهـاء فى حيز الجواز اولى والاولى ماذكره الشارح فى هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى فى حالة الوقف) نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (ياغـلامه) بالفتح وياغلاميه بالاسكان (وياغلاميه وباغلامه) بالحذف (وياغلاماه) بالقلب وياغلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرقا بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هـذه الوجوه توصل الى مابعدها بلافاصلة لايؤتى بالهـاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهـاء دليلا على القطع وعدمها دليلا عـلى الوصل (وقالوا) (اى العرب فى محاوراتهم) جمع محاورة اى فى مصاحباتهم العرفيـة حين اضافة الاب اوالام الى ياء المتكلم (ياابى ويا امى) بنـاء (على الوجوه الاربعة) المذكورة فى ياغلامى (كسائر) اى كباقى (ماضيف الى ياء المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهمـا كما فى باقى المنـادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح اليـاء واسكانهـا واسقاطها وقلبهـا الفا بلاهـاء فى الوصل ومع الهـاء فى الوقف فيكون فى كل منهمـا ثمانية اوجـه (مع وجوه اخر) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفـة وجوه بعـد صفة (عليهـا) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمـال

ندائهما

نداثهمـا فى كلامهم) لان الانسان يكثر نداءه لابيـه وامه وكثرة النـداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تعسر النداء بوجه تيسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المصنف (اليهـا) اى الوجوه الآخر الزائدة عليهـا (بقوله) عطفا علـى الوجوه الاول (ويا بت ويا امت) اى قالـوا) فى نداء الاب والام بطريق آخر (يابت) مـكان يا ابى (ويا امت) مكان يا امى (ايضـا) اى قالوا الوجـوه الاول (بابدال التـاء) المثنـاة من فـوق (باليـاء) المثناة من تحت والباقى باليـاء بمعنى من اى بجعل التاء الفوقانية بدلا من اليا ء التحتانية وفى الحـاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهو التحتا نية ومافوقها الفوقا نية دون العكس كمازعم انتهى وفى الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت التاء لانهـا تدل فى بعض المواضع على التفخيم بمثل علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ولكن عنـد الوقف تقلب هاء لكونهـا للتأ نيث وقال الكوفيون التاء للتأ نيث واليـاء مقدرة بعدهـا ولو كان الامر كما قالوا لسمع ياابى و يا امى انتهى وانمـا طولت لكونهـا عوضا عن اليـاء كتاء بنت واخت عوضت عن الواو (فتحاوكسرا) (اى حال كون التـاء) المبدلة (مفتوحـة على وقف حركة اليـاء) فيه اشارة ان قوله فتحـا وكسرا حال مأول بالمشتق وذو الحـال مقدر مع عامله كما قدره الشـارح بقوله اى قالوا ياابت و يا امت ايضا بابدال التاء بالياء وانمـا قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من اليـاء المفتوحة فاصل يا ابت و ياامت يا ابى و ياامى بفتح اليـاء والميم فى يا ابت وامت بعد الابدال للخفة (او) حال كون التـاء المبدلة (مكسورة) وهو اكثر استعمالا (لمناسبة) الكثرة (اليـاء التى هى الاصل وهذا بناء على ان التـاء مبدلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لابدالهـا من حرف ساكن فحركت بالكسرة لمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضـا (وقد جاء الضم) اى البنـاء على الضم (ايضـا) كما جاء البناء على الفتح والكسر (نحو ياابت وياامت) بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات لبنـاء على الفتح اوالكسر اوالضم الا ان البنـاء على الكسر اكثر لماسبق ثم البنـاء على الفتح ثم البنـاء على الضم على المستقل (لاجرائه مجرى) المنادى (المفرد المعرفة) لانه اذا ابدل الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنـادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المصنف حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضمـا (لقلته) اى لقلة استعماله لثقل الضمة على التـاء وان كانت مبدلة (و) (قالوا) اى العرب ايضـا فى نداء الاب او الام بطريق آخر (يا ابتا و ياامتا) (بالالف) اى بالحاق الالف (بعد التاء) فيه اشارة الى ان قوله بالالف عطف على مقـدر وهو قول الشارح بابدال التـاء بالياء اى قالوا فى نداء الاب والام يا ابت و ياامت بابدال اليـاء وبالالف اى قالوا ياابتـا و ياامتا بالحـاق

الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل هنــا (جمعا بين العوضين) التاء والالف لانه
يجوز ان يكون لشئ عوضان فكما قالوا بتعويض التــاء وحدها يا بت ويا امت
وتعويض الالف وحدهــا يا با ويا اما قالوا بتعويضهمــا معا يا ابتا ويا امتــا
(دون الياء) اى ياء المتكلم (فما قالوا يا ابتى ويا امتى) كما قالوا بالياء والالف او بالياء
والتاء والالف (احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه) اى فان هــذا
الجمع غير جائز) لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الخمس
والجمعــة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم
اعاد قالوا اشارة الى ان قوله حكمــا خاصا لا يوجد فى غيره الا شاذا (يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة) اى خص هذا القول بهمــا خصوصا (هذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم) يعني بالنظر الى ان يكون المضاف اليه للمنادى والمضاف
الى اليــاء الام والعم (اى لا يقــال يا ابن اخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و)
لا يقال (يا ابن خال) بالفتح ايضا (بل يقــال يا ابن اخى ويا ابن خالى) على الوجوه
الاربعــة المذكورة بالهاء وبلا هــاء (لا) اى ليس هذا الاختصاص (بالنظر الى
الابن) المضاف الى العم والام المضاف الى الياء (ايضا) كما ان هــذا الاختصاص
بالنظر الى الام والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الام المضافة الى اليــاء (يا بنت
ام) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عنــد نداء بنت العم المضاف الى اليــاء (يا بنت
عم) بالفتح ايضا (على الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليهمــا وهو
الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قولا يماثل (مثل باب يا غلامى)
فقالوا) اى العرب (يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء) فيهمــا مثل غلامى (و)
قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى (بسكونهــا) اى الياء فيهمــا مثل يا غلامى
بسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليــاء والاكتفاء بالكسرة)
فيهمــا مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا)
وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر)
على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف
الى ياء المتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياء (والاكتفاء
بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهــذه
لعلة توجد فى الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى
حرف النداء والمنــادى والمضاف اليه المنادى وياء المتكلم كلمة واحــدة (وثقل)
بكسر الثــاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفــاعل وهو
التضعيف) وهــذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجــد
الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف اكتفاء

بالفتحة

بالفتحة فبولغ فی تخفیفه اکثر من تخفیف یاغلام بزیادة هذا الوجه الخامس علی الوجوه الاربعة ولهذا کان حذف الیاء فیهما مع فتح المیم اوکسرها اکثر من حذفها فی نحو یاغلام (ولما کان من خصائص النداء) وما یتعلق به اصالة (الترخیم) لان الترخیم تغییر والنداء باب تغییر کما مر ان النداء لیس بمقصود بل غیره والنداء وسیلة لما هو المقصود فالتغییر یناسب التغییر ولان لنداء انما یکون لامر مهم فالمنادی یؤذن بالترخیم اذالامر المهم مما لا یقبل التوقف والمکث ریثما تتم لکلمة بل یجب ان یؤتی بسرعة (شرع فی بیانه) ای فی الترخیم لیستکمل احوال المنادی (فقال) (وترخیم المنادی) الاضافة ظرفیة یدل علیه عطف قوله وفی غیره اومضاف الی المفعول والفاعل متروک ای وترخیم المنادی (جائز) (ای واقع) وثابت یعنی ان الجواز ههنا وقوعی (فی سعة الکلام) یعنی ان الترخیم مقید بان یکون فی الکلام سعة لیحسن مقابلته الضرورة (من غیر ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعریة) صفة ضرورة (دعت الیه) ای الی لترخیم واقتضته (فان دعت لیه ضرورة) وقتضت ضرورته الترخیم (ف) ترخیم المنادی حینئذ واقع (بالطریق الاولی) فالترخیم فی المنادی واقع سواء دعت الیه ضرورة اولا (و) (هو) ای الترخیم (فی غیره) (ای غیر المنادی واقع) وثابت (ضرورة) (ای لضرورة) یشیر الی ان نصب ضرورة علی انه مفعول له للوقوع (شعریة داعیة الیه) ای الی الترخیم کقول الشاعر

* دیارمیة اذمی تساعفنا * ولایری مثلها عرب ولاعجم *

(لافی سعة الکلام) (وهو) (ای) الترخیم فی اللغة تخفیف اللفظ وتسهیله فی القاموس رخم الکلام ککرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجاریة اذا صارت سهلة المنطق فهی رخیمة ورخیم ومنه الترخیم فی الاسماء لانه تسهیل المنطق وتخفیفه و (ترخیم المنادی) (حذف) مصدر ترک فاعله ومفعوله (فی آخره) (ای فی آخر المنادی) ای حذف شیٔ من المنادی (تخفیفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (ای لمجرد التخفیف لالعلة اخری) مثل تجاور ساکنین واضافة وغیرهما (مقتضیة) موجبة (الی الحذف المستلزم للتخفیف) وفی الرضی یعنون بالحذف التخفیف مالم یکن له موجب کما کان فی باب قاض وعصا والا فکل حذف لابد فیه من تخفیف ویقولون ایضا حذف بلاعلة وحذف الاحتیاط مع انه لابد فی کل حذف من قصد التخفیف وهو العلة هذا کلامه (فعلی هذا) ای تقدیر ان یکون الضمیر المرفوع راجعا الی ترخیم المنادی والضمیر المجرور راجعا الی المنادی (یکون ذلک التعریف) ای تعریف الترخیم وهو حذف فی آخره تخفیفا (مخصوصا) ای خاصا (بترخیم المنادی) ولایشمل غیره (ویعلم

منه) ای من تعریف ترخیم المنادی (ترخیم غیرالمنادی) بالرفع نائب الفاعل لقوله (بالمقایسة) ای بالقیاس علی ترخیم المنادی یعنی اذا کان ترخیم المنادی حذفا فی آخره تخفیفا یکون ترخیم غیرالمنادی حذفا فی آخره تخفیفا (ویمکن حمله) ای حمل ذلک التعریف (علی تعریف الترخیم مطلقا) سواء کان المرخم منادی اولا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل او بالامکان (الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا و) ارجاع (الضمیر المجرور الی الاسم) مطلقا فالمعنی وهو ای الترخیم مطلقا سواء کان واقعا فی المنادی اولا حذف فی آخره ای آخر الاسم مطلقا سواء کان ذلک الاسم منادی اولا ولکنه غیرملایم لسوق الکلام لان سوق الکلام لترخیم المنادی اصالة وغیره تبعا لان الخصوص اولی من العموم لکن التفسیر الاول انسب بالمقام والثانی افید بالمرام (وشرطه) (ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول) ای علی تقدیر کون التعریف مخصوصا لترخیم المنادی (اوشرط الترخیم اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی) ای علی تقدیر کون التعریف عاما لترخیم المنادی وغیره لان ترخیم غیرالمنادی لاشرط فیه لکونه ضرورة واما ترخیم المنادی ان کان فی سعة الکلام فیحتاج الی الشرط لکون الحذف خلاف المعقول وان کان فی الضرورة الداعیة الیه فلایحتاج ایضا لکونه ضروریا (امور اربعة ثلاثة منها عدمیة) علی ماوقع فی اکثرالنسخ واما علی بعضها فامور خمسة اربعة منها عدمیة لان فی بعضها یکون ولامندوبا (وهی) ای الامور العدمیة احدها (ان لایکون) المنادی الذی ارید ترخیمه (مضافا) (حقیقة) ای اضافة حقیقیة (اوحکما) ای اضافة حکمیة کان یکون مضافا بالاضافة اللفظیة او شبه مضاف اذا کان الامر کذلک (فیدخل فیه) ای فی قوله مضافا المنادی (المشبه با) لمادی (المضاف) والمنادی المضاف بالاضافة اللفظیة (ایضا اذ لایمکن الحذف) ای الترخیم (من الاول) ای من المضاف حقیقة اوحکما (لانه) ای لان الاول الذی هو المضاف (لیس فی آخر اجزاء المنادی نظرا الی المعنی) واذا رخم یلزم ان یکون الترخیم فی وسطة الکلمة وهولیس من شان الترخیم لانه حذف فی آخره لان المنادی فی یاعلام زید ویاصاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لایستفاد بدون ذکر المضاف الیه (ولا یمکن الحذف والترخیم ایضا من الثانی) یعنی من المضاف الیه (لانه) ای لان الثانی الذی هو المضاف الیه (لیس فی آخر اجزائه نظرا الی اللفظ) لان المضاف مستقل فی الدلالة علی معناه وان کانت الاضافة معنویة واذا رخم منه یلزم ان یقع الترخیم فی غیرالمنادی بلاضرورة داعیة الیه وذا ممتنع لماعرفت (فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة) ای فی المضاف

نظرا

نظرا الى المعنى و المضاف اليه نظرا الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا عدميا (و) الثانى (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة اوحكما اولا (مستغاثا) ز لا) زائدة لتأكيد النفى (مجرورا) صفة مستغاثا يعنى ان لايكون ذلك المنادى مستغاثا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل يا لعبدالله اولا مثل يا لزيد (لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب) بيان للاثر اذا كان مضافا ومضارعا له اونكرة (اوالبناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعا فى غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز (فلم يرد) من ورد يرد (عليه) اى على المنادى المستغاث مطلقا (الترخيم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستغاث ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب اوالبناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرورا اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغاثا مبنيا على الفتح (بزيادة الالف) اى الف الاستغاثة فى آخره لانه اذا كان كذلك لايرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغاثة فى آخره (تنافى الحذف) اى الترخيم والترخيم ينافى الزيادة فتعارضا فامتنع الترخيم فيه (ولم يذكر) المصنف (المندوب) مع انه من الشروط العدمية ايضا لان المندوب لكونه غالبا بالزيادة وهى تنافى الترخيم لا يرخم (لانه) اى لان المندوب (غير داخل فى المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى لايحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (فى بعض النسخ من قوله (ولامندوبا فكانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من تصرف الناسخين) خبره وهى مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولامندوبا لم يكن فى اصل النسخة التى كتبها المصنف بل الحقه بعض الطلبة (مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو) اى وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولامندوبا (ان الاغلب) والاكثر (فيه) اى فى المندوب (زيادة الالف) اوالياء والواو بدلا من الالف (فى آخره لمد الصوت) المطلوب فى الندبة (اظهارا للتفجع) او اعلاما للتأسف كما فى المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهارها (فلايناسبه) اى فلا يناسب المندوب (الترخيم) المستلزم الحذف المنافى للزيادة كما مر فى عدم ترخيم المستغاث بالالف (للتخفيف) اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر (و) الثالث من الشروط العدمية (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه (جملة) يعنى علما منقولا من الجملة مثل تأبط شرا وذرى حباو شاب قرناها على ما مر

(لان الجملة) المنقولة الى العلمية (محكية) اى ملفوظة (بحالها) قبل العلمية (فلاتتغير) اى فلاتقبل التغيير من زيادة ونقصان على ماسبق تحقيقه فى بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية باسرها (والشرط الرابع) وهو الشرط الوجودى (احدالامرين الوجوديين) يعنى احدهما كاف فى جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (و) (هو) اى احدهما (ان) (يكون) (المنادى) الذى اريد ترخيمه بعد ان لايكون مضافا ومستغاثا اوجملة (اماعلما) قبل النداء لانه اذالم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدما لماسيأتى (زائدا على ثلاثة احرف) لانهاذا كان ثلاثيا سواء كان متحرك الاوسط اولا مثل يا عمرو ويازيد لا يرخم ايضا وان وجدت تلك الشروط هذاعندالبصريين واماعندالكوفيين فيجوزترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط مثل ياعم فى ياعمر و بعضهم يجوز ترخيم الثلاثى وان كان ساكن الاوسط فيقول يازى فى يازيد لكونه علما (لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضى التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته) علة الجملة الآتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى الموصول (منه) اى من المنادى والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله (دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصولة (التى) اى حذف مبنى للمفعول ونائبه مااستكن فيه راجع الى الموصول والمعنى بعدما كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم ان الشان ان يكون فى الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بعدد الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقى منه دليلا على المحذوف (ولزيادته) عطف باعادة الجارة على قوله لان العلمية اى لزيادة حرف المنادى (على الثلاثة) اى على ثلاثة احرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم) الذى اريد ترخيمه (عن اقل ابنية) جمع بناء الاسم (المعرب) اى عن اقل بنائه وهوثلاثة احرف لماسبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم هذا ان يكون اقل بنائه على ثلاثة احرف (بلاعلة موجبة) للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما فى عصا ورحى ويدودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت (واما) يعنى اذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط ان يكون (اسما ملتبسا) (بتاء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وان لم يكن علما ولازائدا على الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان ثنائيا كثبة او ثلاثيا كظلمة وسلمة اوغيرها كضباعة الا انه اذا وقف على المرخم منه

يوقف

يوقف مع الهـاء فيقال في ياطلح ياطلحة الا ان يكون مقـام الف الاطلاق في نحو *قفي قبل التفرق ياضباعا (لان وضع التـاء) التي هي للتأنيث (على الزوال) لانها ليست من نفس الكلمـة الداخلة هي عليهـا (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف) استفهام انكاري يعني فلم لايكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذاوقع) التاء العـارض (موقعا) هولام الكلمة (يكثر فيه) اى في ذلك الموقع (سقوط الحرف الاصلي) المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ماهو آخر المنـادى والتـاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العـارضي به وهوالتاء يكون اولى (ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية باك ندارد عربان (ببقـاء نحوثبة) كروه جاعة (وشاة) كوسفند (بعد الترخيم) اى بعد ترخيم ذي التاء الذي كان وضعه (على حرفين) متعلق بالبقـاء (لان بقائه) اى بقـاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفـين والكاف متعلق بالبقـاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبرلان (بل) حرف اضراب و (مع التـاء) متعلق بقوله ناقصـا (ايضا) اى كما كان بلاتاء مع الترخيم نا قصـا فالمعنى بـل نحو ثبـة (كان ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنهـا بدون التـاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتهـا بل النقص انمـا لزم عن الواضع (اذ التـاء كلمة اخرى برأسها) اى بذاتها وضعت للتأنيث لكونهـا امـتزجت بما قبلهـا بحيث صـا رت متعقب الاعـراب (ولا يرخم) بالبنـاء للمفعول (لغـير ضرورة) شعرية داعية الى الترخيم (منـادى) نائب الفـاعل (لم يستوف) مضـارع مبني للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمـل (الشروط المـذكورة) الاربعة ثلاثة منها عدمية وفصلت وواحد منها وجودي وقدتبين (الاماشذ من نحو ياصاح في ياصاحب) فان صاحب نكرة تعرف بالنداء فلم يكن علمـا ولااسما ملتبسا بتاء التـأنيث فالشرط الوجودي عـدمي وان الشـروط العدميـة عدمية فالقيـاس ان لا يرخم لعدم الشرط الا انه رخم شـاذا (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (في ترخيمه) بدون شرط (كثرة استعماله منادى) والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه منـادى (ولما فرغ) المصنف (من بيـان شرائط الترخيم) عدما ووجودا (شرع في بيان كميـة المحذوف) اى في بيان مقدار مايحذف عن المنـادى (بسببه) والمحذوف بسببه ثلاثة اقسـام حرفان اوكلمة برأسها اى حرف واحد (فقـال) مصدرا كلامه بالفاء التفسيرية (فان كان في آخره) (اى في آخر المنـادى) الذي اريد ترخيمـه (زيادتان) اى حرفان زائدتان (كالمثنان) (في حكم) (الزيادة) (الواحـدة) اى في حكم زيادة حرف واحد (في انهما زيدتا معـا) يعني دفعة واحدة بحيث لاتأتي احديهمـا

منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة لمعنى واحد (واحترزبه) اى بقوله فى حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقة بان تكون احديهما منفردة (عن) صاحبتهما وان يكون الثانى لمعنى آخر غير ماز يدله الاول (نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما) اى فى الاول والثانية (زيدتا) لمعنى (اولا) اى قبل زيادة الثانية (ثم زيدت تاء التأنيث) لمعنى آخر وهو التأنيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة الياء لان ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر ماقبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون حينئذ ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة فى البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتأنيث (فلم يحذف) للترخيم (منهما الاالآخر) يعنى الا التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة (كاسماء) (اذا جعلتها فعلاء) تكون مثالا لمانحن فيه مأخوذة (من الوسامة) مصدر من وسم يوسم وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لامن وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان مصدره سمة وهى الكى (اى الحسن) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسيم (كما هو مذهب سيبويه) اصله وسم قلبت الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة فى آخره لتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء (لا) يكون مما نحن فيه اذا جعلها (افعالا) جمع فعل واسماء (جمع اسم على ماهو مذهب غيره) اى غير سيبويه فاصله حينئذ سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار اسماء ومثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة فصار اسماى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلقاء فصار اسماء فحينئذ يكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبل مدة زائدة ولذا قال الشارح (لانه يكون حينئذ) اى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل (من باب عمار) اى من باب مايكون فى آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيبويه كان مختارا (ومروان) بفتح النون على ماهو المشهور فهو اسم رجل فالاصل فيه مرو ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ويكون تثنية مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملان ثم سمى به رجل (او) (كان فى آخره) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه (حرف صحيح) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة اوقبل ايراده جزء لكلمة ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما

فی الجزاء واشترا کہما فیہ ولان النسبۃ بینہما بالعموم والخصوص من وجہ
لانہما یجتمعان فی نحو اسماء ومروان و یصدق الاول دون الثانی فی نحو بصری
و یصدق الثانی دون الاول فی نحو منصور (ای صحیح اصلی لتبادرہ) ای لمسارعۃ
الاصالۃ (الی الذہن) ای الی ذہن السامع عند سماع الصحۃ (لان الغالب
فی الحرف الصحیح الاصالۃ) یعنی ان یکون اصلا لکونہ حرفا صحیحا لا یقبل النقل
والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحیح قد یکون زائدا لان الصحۃ لا تمنع
الزیادۃ وامثلتہ کثیرۃ لا تحصی لکن الغالب الاصالۃ (فیخرج منہ) ای من ہذا
القسم (نحو سعلاۃ) لان التاء منہ وان کان حرفا صحیحا لکنہ لیس باصیل
بل زید فیہ للتأنیث (لانہ لا یحذف منہ التاء) یعنی لا یرخم من نحو سعلاۃ الا التاء
لکونہ اسما ملتبسا بتاء التأنیث سواء کان علما اولا و السعلاۃ والسعلاء بکسر
السین المہملۃ فیہما الغول او سحرۃ الجن لانہ یکون من الجن سحرۃ ایضا وجمعہ
یجیٔ علی سعالی بفتح السین والعین (وہو) ای الحرف الصحیح بعد ان یکون اصیلا
(اعم من ان یکون حقیقۃ) کمنصور ومسکین وعمار (اوحکما فیشمل) قولہ
حرف صحیح (مثل مرمی ومدعو) فان الواو والیاء الواقعتین فی الآخر اذا کان
ماقبلہما ساکنا یکونان فی حکم الصحیح کدلو وظبی علی ما سیأتی تفصیلہ ولذا
عللہ الشارح بقولہ (فان الحرف الاخیر منہما) ای من قولہ مرمی ومدعو الیاء
فی الاول والواو فی الثانی (فی حکم) الحرف (الصحیح فی الاصالۃ) لما قلنا آنفا(قبلہ)
ای قبل ذلک الحرف (مدۃ) بالرفع لانہ فاعل الظرف لاعتمادہ علی الموصوف
کقولک مررت برجل فی کمہ کتاب (ای الف او واو او یاء ساکنۃ) ای ساکن
کل واحد منہا (حرکۃ) مبتدأ (ما قبلہا من جنسہا) خبرہ یعنی ان تکون
الالف ساکنۃ وحرکۃ ماقبلہا فتحۃ کعمار والیاء ساکنۃ حرکۃ ماقبلہا کسرۃ
کمسکین والواو ایضا ساکنۃ حرکۃ ما قبلہا ضمۃ کمنصور واحترز بقولہ عن
نحو دلو وظبی فانہ لیس الواو والیاء فیہما حرفی مد لعدم کونہما ساکنین
واحترز بقولہ حرکۃ ماقبلہا من جنسہا عن نحو رحیل فی تصغیر رحل
بالحاء المہملۃ وسنور فان الیاء والواو لا تسمیان مدتین لعدم حرکۃ ما قبلہما
من جنسہما (والمراد بہا) ای بالمدۃ (المدۃ الزائدۃ) یعنی الالف والواو والیاء
الزائدۃ (لتبادرہا) ای لمسارعۃ الزیادۃ (الی الذہن) ای الی ذہن السامع حین
سمع المدۃ (لغلبتہا) ای لغلبۃ الزیادۃ فی حرف المد (وکثرتہا) عطف تفسیر
(فیخرج منہ) ای من القسم الثانی (نحو مختار) ومنقاد فان حرف المد الذی
فیہما لیس بزائد فی الاول المیم و التاء وفی الثانی المیم والنون والالف فیہما منقلبۃ
عن الیاء والواو الاصلیتین لان الاصل فیہما خیر وقود ثم نقل الی باب الافتعال

والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لا يحذف) بسبب
الترخيم (منه) اى من مختار اذا رخم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من
القسم الذى بينه المصنف بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى
والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكثر من اربعة احرف) يشير
الى الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المنادى
والحال من المضاف اليه جائز اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح
المعنى وههنا كذلك لانه اذا قيل فى المنادى مقام فى آخر المنادى يصح وان كان
المنادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا * فانه يصح ان يقال
اتبع ابراهيم حنيفا (من الحروف كمنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين)
مثال لما يكون ياء (وعمار) مثال لمدة الزائدة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف
صحيح اصلى وهو الراء والنون وماقبله مدة زائدة وهى الواو والياء والالف قوله
(لئلا يلزم) تعليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين)
بالترخيم (منه) اى من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اى بقاء المنادى
(على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع
وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المنادى باقيا على اقل ابنية المعرب وهى
ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد)
اى قيد كون حروفه اكثر من اربعة (فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة) بان
يقال فان كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم
من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو ثبون) جمع ثبة بضم الثاء
المثلثة بالفارسية گروه از گوسفند (وقلون) جمع قلة بالواو والنون فيهما بعد
حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الخشبة الصغيرة التى يضرب بها الصبيان
بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركى چلك وفى المفصل وذو التاء من المحذوف
العجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسنون وقلون وغير مغير كثبون وقلون
انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (بحذف زيادتيه) وهى الواو والنون لانهما زيدتا
معا فكانتا فى حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد فى القسم الاول كما اخذ
فى الثانى للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقى بعد الترخيم
على اقل الابنية اولا (لان بقاء الكلمة فيه) اى فى نحو قلون وثبون (على حرفين)
بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة
بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة (حذفتا) بالبناء
للمفعول جزاء الشرطين (اى الحرفان الاخيران فى كلا القسمين) الاول والثانى
بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (فى) القسم (الاول) وهو ما كان

فی آخرہ زیادتان فی حکم الزیادة الواحدة (فلما کانتا) ای فعلة کونهمـا (فی حکم) الزیادة (الواحـدة فکما زیدتامعا) حین الزیادة (حذفتا معـا) عند الحـذف لئلایکون الحذف مخالفاللزیادةولئلایلزم عزل الرفیقین ولانه لما کانا فی حکم الزیادة الواحدة کانا کالحرف الواحد فکما لایمکن حذف جزء من حرف واحد حقیقة لایمکن حذف جزء من حرف واحـد حکما (واما) حـذف الحرفین الاخیرین (فی) القسم (الثـانی) وهو مافی آخرہ حرف صحیح قبله مدة وهو اکثر من اربعة (فلانه لما حذف) الحرف (الاخیر مع صحته واصالته) ای مع کونه صحیحا اصلیـا من شانه ان لایحذف بلاعلة موجبة (حذفت المدة الزائدة) ای وجب حـذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزیادته (لئلایرد) من ورد یرد مثل وعد یعـد (المثل) بفتح المیم والثـاء المثلثة (السائر) صفة المثـل ای المشهور بین العرب و المثـل المشهور قولهم (صلت علی الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطـاب اصله صولت بفتحتی الصـاد والواو فاعل کما بین فی علـم الصرف ومصدرہ صولة وهی الحمـلة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم البـاء الموحدة والخطاب بولا وهو الخوف باعتبـار ذکر المسبب وارادة السبب لان الخـوف سبب للتبول النقـد فی الصراخ بفتحتی النون والقـاف نوع از کوسفند کوتاه دست وپای زشت روی یعـنی صغار الغنم یعـنی اقدمت علی حـذف الحرف الصحیح المشبه بالاسـد واعرضت عن حـذف الحرف الضعیف الزائد المشبه بالغنم الضعیف ولان الحرف الصحیح الاصـلی اذا حذف بالـترخیم فالحرف الضعیف الزائد یکون اولی بالحـذف بالترخیم (وان کان) المنـادی الذی ارید ترخیمه (مرکبا) ولما نشأ من اطـلاق قوله مرکبا انه یشمل المضاف والمشبه به والجملة لانهـا من انواع الترکیب دفعـه الشارح بقوله (ویعلم) بالبنـاء للمفعول (من بیان شرائط الترخیم انه) ای ان المراد بالترکیب ههنـا ان (لایکون مضافا) ولامشبها به (ولاجملة) یعنی ان لایکون ترکیبـا اضافیـا ولامشبهابه ولا اسنـادیا بل المراد به ان یکون ترکیبـا امتزاجیا (مثـل بعلبك او) تعدادیا مثل (خمسة عشر) حال کونهمـا (علمین) (حذف الاسم الاخیر) بالترخیم کما یحذف الحرف الاخیر (فیقال فی) ترخیم (بعلبك) علمـا (یا بعل) بحذف الاسم الاخیر وهـو بك (وفی) ترخـیم (خمسة عشر) علمـا (یا خمسة) بحـذف الاسم الاخـیر ایضـا وهو عشر (لتنزله) ای لمشابهة الاسم الاخیر (منزلة تاء التأنیث فی کون کل) واحد (منهمـا) ای من الاسم الاخیر وتاء التأنیث (کلمة علی حـدة) صفة کلمة ای کلمة مستقلة یعنی فکمـا ان التاء کلمة برأسهـا تدل علی معنی کذلك الاسم الاخیر کلمة برأسها تدل علی معنی فکما تحذف التاء وحدهـا بالترخیم کذلك الاسم

يحذف وحده به (صارت) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما قبلهما (وان كان) المنادى الذى اريد ترخيمه (غير ذلك) (المذكور من الاقسام الثلاثة) كونهما ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لاباعتبار الجزء فانه باعتباره قسمان لا اقسام كما بيناه سابقا (فحرف واحد) (اى فيحذف حرف واحد) وقال المحشى قدر المضارع مع مضى اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لاتجوز فى الجزاء بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحدا قول قد تفنن الشارح فى العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان المصنف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار لصيغة التى تفيد تقليله وهى المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانسب بالمقام ماذكره الشارح (لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهى التخفيف (وعدم موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط المذكورة فى الاقسام الثلاثة (نحو يا حار ويا مال فى ياحارث ويامالك) فيه نشر على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كما فى الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزء فثلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلا ومقدارا شرع فى ان المحذوف اما فى حكم الثابت واما حذف نسيا منسيا فقال (وهو) (اى المنادى المرخم) (فى حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما يكون فى حكم الثابت مالايكون لعلة موجبة والمحذوف بالترخيم فى حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة فى حكم الثابت لان الثبوت فى الباقى اولى منه فى المحذوف (فبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة) اى المنادى المرخم (بعد الترخيم على) متعلق يبقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون (قبله) اى قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده يابلب فى بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو ياحار فى حارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح نحو يامر فى مروان وان ساكنا على السكون نحو ياثمو فى ثمود (على) (استعمال) (الاكثر فيقال) اى اذا كان الامر كذلك فيقال اوعطف على الجملة الاسمية السابقة مؤلة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثانيا فيقال (فى ياحارث) (ياحار) بترخيم حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) ياحارث عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (فى ياثمود)

(یاثمو) (بواو مطرفة) ای بوقوع الواو فی الطرف (بعد ضمة) مع انه لم یوجد فی کلام العرب اسم متمکن آخره واو ساکنة ما قبلها ضمة لکون المحذوف کالثابت فلم یلزم وقوع الواو المذکورة فی الطرف بعد الترخیم کما یلزم وقوعها قبله (و) یقال (فی یا کروان) (یا کرو) (بواو متطرفة متحرکة) وقعت (بعد الفتحة) مع انه لم یوجد فی کلامهم ایضا واو و یاء متحرکان الا قلبت الفا للعلة المذکورة ولم یذکر المصنف ولا الشارح المنادی الذی یبقی آخره بعد الترخیم علی الضم اما اکتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم یفرق بین ما هو الاکثر فی الاستعمال منه وما هو الاقل فیه بل کلاهما سواء نحو یا قنب بالضم فی یا قنبل و یا بلب بالضم فی یا بلبل فانه لم یعلم انه الاکثر استعمالا او اقل (وقد یجعل) (قد للتقلیل) و یجعل مبنی للمفعول (ای یجعل المنادی المرخم علی الاستعمال الاقل) لمقابلة ما هو الاکثر استعمالا (اسما) مفعول ثان (برأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما ای اسما مستقلا (کانه لم یحذف منه شیٔ لا حرفان ولا کلمة برأسها ولا حرف واحد (فیکون له فی بنائه) ای فی کونه مبنیا (واعلالا) ای کونه معتلا (و تصحیحه) لئلا یوجد فی الکلام اسم متمکن آخره واو ساکنة قبلها ضمة (حکم نفسه) ای حکم الحروف الباقیة بعد الترخیم (لا حکم الاصل) لان المحذوف بالترخیم لما جعل کان لم یکن صار ذلک کانه لم یحذف منه شیٔ فکان کانه وضع هکذا فان اقتضی البناء علی الضم بنی علیه وان اقتضی التصحیح صحح وان اقتضی القلب قلب ولهذا مثل ثلاثة امثلة فقال (فیقال) الفاء ههنا کالفاء فی فیقول (یا حار) فی یا حارث (بالضم) ای بالبناء علی الضم هذا مثال لما یکون له فی بنائه حکم نفسه (کانه اسم مفرد) لیس بمضاف ولا شبیه به (معرفة) لیس بنکرة (برأسه) ای مستقل کان حروفه عند الوضع ثلاثة یعنی ثلاثی الوضع مثل یا زید (فیضم) ای فیبنی علی الضم (و یا ثمی) فی یا ثمود هذا مثال لما یکون له فی تصحیحه حکم نفسه (لانه لما جعل ثمو) بعد الترخیم (اسما برأسه) ای اسما مستقلا (صارت الواو طرفا) ای وقعت الواو الساکنة فی الطرف (بعد الضمة) اذا کان کذلک (فلا جرم) لا لنفی الجنس وجرم بفتحتی الجیم والراء المهملة اسمها (قلبت یاء) خبرها (وکسر ما قبلها) لتسلم الیاء فصار ثمی (کادل فی ادلو) جمع دلو و احق فی احقو (و یا کرا) فی کروان هذا مثال لما یکون له فی اعلاله حکم نفسه لا حکم اصله وفیه نشر علی خلاف اللف (لانه لما جعل کرو) بعد الترخیم (اسما برأسه) ای اسما مستقلا کانه لم یحذف منه شیٔ یعنی کانه ثلاثی الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) ای مانع الاعلال (وقوع الساکن بعد الواو) لانه اذا سکن الحرف الذی

بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى وشوى ويطوى ويشوى وههنا
لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كانه ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة
وماقبلها مفتوحا (فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) على مابين فى علم
الصرف وقيل باكرابالقلب (وقداستعملوا) كلمة قدههنا للتقليل وان دخلت على
الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى ياخاصة فى المندوب اقل منه
فى النداء لان استعمال يافى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء كان كلمة والندبة
وفى الحاشية لا وجه لايراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه
فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اوردالمصنف المندوب
فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل
فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه حتى لايمتاز
المندوب عن المنادى فى نحو يازيد ويا عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج
ادرجه فى بحث المنادى (يعنى العرب)(صيغة النداء) (يعنى ياخاصة)
ولم يقل وقد استعمل يافى المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة
النداء واظهر لان كلمة يامذكورة ظاهرا تنبيها على ان صيغة النداء اعيرت
للمندوب (فى المندوب) لانه علة لقوله ياخاصة يعنى اختص استعمال
المندوب بيا ولم يتجاوز الى غيرها من حرف النداء (لانه لايدخل عليه
سواها) يعنى لايستعمل فى المندوب غيركلمة يامن حروفه (لكونها اشهر صيغها)
جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما
بالزيادة اوالنقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى)
واليق (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة
فى الاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى
من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة دون غيرها وفى النهى لان كل منادى
يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف
النداء المشهوراعنى يادون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى جميع
انواعه انتهى (والمندوب) اسم مفعول وبابه نصر (فى اللغة ميت يبكى عليه
احد) يقال ندب الميت بكى عليه (ويعد) من العد اى يحصى (محاسنه) جمع
الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل
حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا فى الصحاح (ليعلم) من اعلم وفاعله النادب
الباكى (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته) اى موت هذا الميت المراد
بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة
للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه فى امور دينهم ودنياهم

فوته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل من عذر يعذر و بابه ضرب يقال عذره قبل عذره واعذر اى بين عذره علة لقوله ليعلم (فى البكاء) اى ليقبلوا عذره فى بكائه ولم يعيروه (و يشاركوه) ويكونون شركاء معه فى البكاء و (فى التفجع عليه) التفجع من فجع يفجع كقطع يقطع يقال فجعته المصيبة اوجعته فجعته تفجيعا وتفجع له توجع عليه كذا فى الصحاح (و) المندوب (فى الاصطلاح) (هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التميز (اوعدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتفجع منه واحزناه وواو يلاه وواثبوراه لان الندبة فى هذه الامثلة نبية على عدم المتفجع عليه (يا اووا) الباء للالصاق صلة للمتفجع عليه وفى تقديم يا اشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتبع لوا كما ان استعمال وا فيه كذلك لما ذكر انها هى الاصل فى حروف النداء فاستعملت فى المنادى المندوب وغيره بالاصاله (فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته اوحضر جنازته ويبكى عليه بقوله يازيداه ويا عمراه ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكى عليه النادب و يعد محاسنه) و يتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (المتفجع عليه عدما) حيث لم يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب فى البلدة التى لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالمصيبة) وهى البلاء والشدة والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) الندامة والغصة لفوت شئ يقال حسر على الشئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا فى الصحاح (والويل) وهو العذاب (اللاحقة) صفة للثلاثة (للنادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقده الميت عدما حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا اووا (شامل لقسمى المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده (مثل يازيداه ويا عمراه) مثال لفقده عدما (ومثل ياحسرتاه ويا مصيبتاه) مثال لفقده وجودا (واختص) بالبناء للمفعول (المندوب) (بوا) حال كون المندوب (ممتازا) ومتفردا (به) اى باختصاص كلمة وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفى الحاشية يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التى هى صلة الاختصاص لاتدخل الا على المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم دخول وا على المنادى لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء

النداء خمسة ولم يعدوا كلمة وامنهـا واتفاقهم حجـة قاطعة (بخلاف) لفظ (يافانه مشترك بينهمـا) اى بين دخوله على المنـادى وبين دخوله على المندوب كما عرفت سابقـا (وحكمه) (اى حكم المنـدوب) اى حاله وشانه (فى الاعراب) اى فى كونه معربا منصوبا (والبناء) اى فى كونه مبنيـا اما على الضم او الالف او الواو مثل وازيد ووازيدان ووازيدون (حكم المنـادى) (اى مثـل حكمه) اى حكم المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه اما من قبيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل ان يكون نصبه بنزع الخـافض (يعنى اذا وقـع المنـدوب) فى موضع (على صورة قسم واحـد من اقسام المنـادى) واقسامه اربعـة ان يكون مفردا معرفـة ومضافا وشبهـه ونكرة (فحكمه) اى فحـال المندوب وشانه (فى الاعراب والبنـاء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان) المنـادى (مفردا معرفة يضم) يعنى يبنى على مايرفع به من الضمـة والالف والواو مثل يازيد ويازيدان ويازيدون كـذلك المندوب اذا كان مفردا معرفة يبنى عـلى مايرفع به عـلى الضمة مثـل وازيد اوالالـف وازيدان اوالواو وازيدون (واذا كان) المنـادى (مضافا اومشبهـا به ينصب) كـذلك المندوب اذا كان مضـافا اومشبها به ينصب مثـل واعبد الله وواطا لعـا جبلا ووامن حفر بئر زمزماه ووامن قلع باب خيبراه وكذا توابعـه كتوابع المنـادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منـادى فى الاصل لحقه معنى الندبة ولا شتراكهمـا فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنـادى وكذا توابعه فى حكم توابع المنـادى (ولايلزم من ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو وحكمه فى الاعراب والبنـاء حكم المنـادى (جواز) فاعل لايلزم (وقوعه) اى وقـوع المندوب (على صورة جميع اقسـام المنادى) واقسامه كما عرفت اربعة يعنى ان ينقسم المندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لايلزم من مشابهة الشئ بالشئ ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعـل (لبرد) اى حـتى يرد (انه) اى ان المنـدوب (لايقع) اى لايكون (نكرة) اذ التعريف شرط فى المدوب (لانه لاينذب) مبنى للمفعول (الا) الاسم (المعروف) اى الاسم الذى اشتهر المندوب قبل موته به ليعذروه فى الندبة ويشاركوه فى التفجع عليـه (و) (جاز) (لك) فيه رد على الاندلسى حيث قال ويجب مع لئلايلتبس بالمنادى (زيادة الالف) اى زيادتك الف الندبة (فى آخره) اى فى آخر المندوب لمد الصـوت المطلوب فى الندبة) لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعـنى (فان خفت) انت التعبير بالحذف اشعار بان الاصـل فى الزيادة لمد المذكور الالف لدوام المدية فيهـا ولا تنفك عنهـا لكون المد طبعا لهـا بخلاف الواو والياء انمـا تكونان حرفى مد اذا كانتـا ساكنتين وحركة ما قبلهمـا من جنسهما (اللبس

بفتح اللام وسکون الباء الموحدۃ الالتبـاس و بالضم بیراھن پر کرفتن یقال لبس الثـوب یلبسہ لبسا والبسہ الباساو بالفتح الاشتبـاہ کذا فی الصحاح ونصبہ بنزع الخافض لان الخـوف لازم ای فان خفت من اللبس (ای التبـاس ذلک اللفظ) ای لفظ المندوب (عنـد زیادتک الالف) ای الف الندبۃ (بغیرہ ای) ای بغـیر ذلک اللفـظ (عدلت) انت ای اعرضت عـن زیادۃ الالف حـذرا من الالتبـاس وقصـدت (الی) ای زیادۃ (حرف مد) غـیر الالف یدل علی المـد المطلوب فی الندبۃ ولذا وصفہ الشـارح بقولہ (مجانس لحرکۃ آخر المندوب من کسرۃ) بیان للحرکۃ (اوضمـۃ) لان للکسرۃ اليـاء وللضمۃ الواو وھما اذا سکنتـا وکان ماقبلھمـا مکسورا اومضمـوما یکونان حرفی مد کما ذکرناہ غـیرمرۃ والمراد بالآخر ھھنـا الآخر حکمـاوذلک یکون فی المندوب المضاف الی کاف الخطاب المؤنث مفردا اوجمعـا بناء علی تمثیل المصنف بھما اوضمیر الغـائب جمع المذکر (کما اذا اردت) بالخطاب (ندبۃ غلام) امرأۃ (مخاطبۃ) (قلت) بالخطاب ایضا عنـد الندبۃ (واغلا مکیہ) بابدال الالف یاء (لا) تقـول (واغلا مکاہ لالتبـاسہ بندبۃ غلام) رجل (مخاطب) لان الکاف فی واغـلامک اذا کان خطابا للمؤنث یکسر وللمـذکر یفتح کماسبق فتکون حرکـۃ آخر المـندوب اذا کان خطابا للمؤنث کسرت فاذا زید الالف للندبۃ یفتح ذلک الکاف لاجل الالف لان الالف لابد وان یکون ماقبلھـا مفتوحا فیعدل عن الالف الی اليـاء فرارا من الالتبـاس (واذا اردت) انت (ندبۃ غلام جماعۃ مخاطبین) بکسر اليـاء الموحدۃ لانہ جمع مخـاطب (قلت) انت (واغـلا مکموہ) بابدال الالف واوا (اذالمـیم) ای میم الجمع (اصلھا الضم) لانھا فی الاصل متحرکۃ بالضمۃ فاسکنت ولانھا من حروف الشفۃ وھی انما تحصل بضم الشفتین غالبـا فناسب المیم الواو فعدل عن الالف الی الواو (لا) تقول (واغلا مکماہ لالتبـاسہ بندبۃ غلام مخاطبین) بفتح البـاء الموحدۃ لانہ تثنیۃ مخاطب والاحتراز عن الجمع المذکـر السالم وصفہ بقولہ (اثنین) یعـنی اذا ارید الف النـدبۃ تحرک المیم بالفتحـۃ لاجل الالف فقیل واغلامکماہ لا یعلم انہ ندبۃ غلام اثنین اوجماعۃ فیعدل عن الالف الی الواو لان آخر المندوب ضمۃ (و) (جاز) (لک زیادۃ الھـاء) ایضا یقال لھـا ھاء السکت (ای الحاقھا) بحـذف المضاف (بھذہ المـدات) الثلاث الواو واليـاء والالف و بعضھم یوجبھـا مع الالف فی یادون ولئلایلتبس المندوب بالمضاف المضاف الی یاء المتکلم المقاوبۃ الفـا نحویا غـلا ما (فی) (حال) (الوقـف) لافی حال الوصل ظرف لجازا المقدر اوالمضاف المحذوف (لبیانھـا) ای لبیان ھذہ المدات بکمالھا لاسیما الالف لخفائھا واذاجئت بعـد ھا بھاء ساکنۃ تثبت وتظھر کمال

الظهور (ولايندب) بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده به لقرينة قوله الاالمعروف لان الاحتياج اليه انما يكون فى هذا القسم لانه يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل فى الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفى الرضى واما المتفجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة انتهى (الا) (الاسم) (المعروف) (الذى اشتهر المندوب) بين الناس فى حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (النادب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (فى ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى ليعذر النادب فى تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر كذلك (فلايقال وارجلاه) على وجه الندبة والتفجع ولايقال ايضا وامرأتاه (اذ لم يشتهر بهذا اللفظ) اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى بين الناس ان يقال بشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشتهار بين الناس فى حال حياته كيف ما كان وفى الرضى ونعنى بالمعروف المشهور علما كان اولا فلوكان علما غيرمشهور لم يندب فلايقال واهذاه من المعارف ولولم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة وبحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيبراه ووامن حفر بئرزمزماه لاشتهارهما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول ونائبه ماا ستكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقوله وارجلاه (ليعذر النادب) اى ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه) (وامتنع) هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الاالمعروف ولايجوز ان تعطف على قوله لايقال وارجلاه لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اى الف الندبة (بصفة المندوب) اى بآخر صفته) بل يجب ان تلحق بالموصوف) يعنى بل يجب الحاقها بآخر الموصوف (مثل وازيداه الطويل) بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله (لان اتصال الموصوف بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه بالمضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جئ به) اى بالمضاف اليه

(لتمام المضـاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليـه مقام التنوين من المضاف الايرى انها تفيـد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص فى المعنوية فلولم يكن الاتصال اتم لـما افادت التخفيف او التعريف او التخصيص (فهو) اى المضـاف اليه (كالجزء منه) اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جئ بها) اى بالصفة (بعـد تمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمـم لا (للتخصيص) كما فى النكرات (او التوضيح) كما فى المعـارف غالبـا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف النـدبة لا تلحق الا بآخـر المندوب والمنـدوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جئ بصفة اولا (فلهـذا) اى للفرق بين ماكان المندوب مضافا و بين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب (نحو ياامير المؤمنينـاه) والمندوب هو الامير الا انك لـما اردت ندبة المضـاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامـير فلو الحقت الالف بالمضا ف لانفصل من المضاف اليه مع انهما كلمة واحدة الحقتها بالمضـاف اليه مع انه ملبس بمراد لان المراد هو المضـاف فقط كما تقول حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط (ولم يجز) الحاقها بآخر صفـة المندوب (مثل وازيد الطويلاه خـلافا ليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخـالف هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادهـا الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحاق الالف) اى الف الندبة (باخر الصفـة) اى بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقهـا بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وازيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا واامير المؤمنيناه (فان اتصـال الموصوف بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (فى اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظى بينهمـا (انقص) خبر كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقـام شئ من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتنوين ونونى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال) اللفظى الواقع (بين المضاف والمضـاف اليه) لما قلنا آنفـا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف اونونه فكان الاتصـال اللفظى بينهما اتم من الاتصال اللفظى بين الصفـة والموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال الواقع بين المضـاف والمضاف اليـه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم فى التركيب التوصيفى والاضافى لكن الاتمية فى التركيب الاضافى فى اللفظ وفى التركيب التوصيفى فى المعـنى فنظر الجمهور الى الاتصـال اللفظى فجوزوا الحاق الالف بآخر المضاف اليه وهـذا هو المختـار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصـال اللفظى او المعنوى

فيجوز الحاقهـا فى آخر الصفة كما جوزه فى آخر المضاف اليه (لاتحادهمـا) اى لاتحاد الموصوف مع الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصـدق عليـه الآخر (فان الطويل) فى قولك وازيد الطـويل (هو زيد لاغـير) يعني ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ماسيأتى فى بحث النعت (بخلاف المضـاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافـة حقيقية اوغيرها (فانهمـا متغـايران فى الذات) حيث لا يصدق احديهمـا على ما يصدق عليه الآخر فان ذات زيد فى قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضـارب وان كان يصـدق فى بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الاانه اعتبـارى تأمل وفى الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التى جرت بين الصفة والموصوف (وحكى) مبنى للفـاعل (يونس) بارفع فاعل (ان رجلا ضـاع له قدحان) تثنية قـدح بفتح القـاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفى مافيه من الماء لواحـد فقط وجمعه اقداح كذا فى الصحـاح وفيه تفصيل (فقال) عند ندبتهمـا (واجمجمتى الشاميتينـاه) والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثـانية وبعد الثـانية تاء الوحدة (القدح) من الخشب و يقـال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال لقبيل من العرب كذا فى الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصـله واجمجمتاه فلمـا اضيفتا الى ياء المتكلم انصب وسقط النون بالاضافـة فادغم ياء الاعراب فى ياء الاضافة فصار واجمجمتى المنسوبتين الى الشام لكـونهما معمولتـين فيهما اومحمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وانما يقال لها شام لكونها فى شمال القبلة وكانه مخفف من الشمـال (ويجوز) (لقيام قرينـة) اى اى وقت وجود علامة تدل على ان يا محذوفة (حذف حرف النداء) وهى يا فقط لانه لايجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانهـا تستعمل فى المنادى القريب والبعيـد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمـل اما فى القريب فقط كالهمزة واما فى البعيد لاغير مثل ايا وهيـا اوفى المتوسط فحسب كاى ويجوز فيها الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف الـنداء يعنى يا خاصة (مقارنا) (مع اسم الجنس) يعـنى داخلا عليه (يعـنى) المصنف (به) اى اسم الجنس (ما كان نكرة) سواء كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل اوغيره كغـلام ورجل وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليـه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لايصح دخولها عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليـه (سواء تعرف) اى صار مادخل عليه حرف النداء معرفة (بالنـداء) اى بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كيا رجل) ورجل لكونه مقصودا بالنـداء

صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبنى على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (اولم يتعرف) اى لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف مادخل عليه مالم يقصد تعريفه واذالم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة فينصب (مثل يارجلا) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل ياغلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا (لان نداءه) اى لان نداء اسم الجنس (لم يكثر كثرة نداء العلم) يعنى لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه يكون كثيرا لان الانسان لا ينادى الامن يعرف باسمه العلم او بكنيته او بلقبه غالبا ولاينادى باسم جنسه الانادرا (فلوحذف منه) اى من قولك يارجل او يارجلا (حرف النداء) وقيل رجل اورجلا (لم يسبق) من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) اى ذهن السامع اوذهن المنادى (الى انه) اى الى ان اسم الجنس الذى حذف حرف النداء منه مثل رجل فى يارجل اورجلا فى يارجلا (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (اى والا) اذا كان مقارنا (مع اسم الاشارة) يعنى الااذا كان حرف النداء داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف (لانه) اى لان اسم الاشارة (كاسم الجنس فى الابهام) فلوحذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل ياهذا وياهذان وياهؤلاء فاذاقيل هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودى اليه او اشير اليه (و) الااذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بوا اوبيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب فى الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغيث اذامدصوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا فى الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصلى من الندبة الدعاء بالخير للمندوب (والحذف) اى حذف حرف الداءاوالندبة (ينافيه) اى يمنع مدالصوت لان المد لايكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفى الزيادة فيجب ذكر حرف النداء اوالندبة فيهما فعلم ان مالا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اى على ما استثنى (من المعارف) حال من قوله العلم وماعطف عليه لان من البيانية اذاكان ماقبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لولم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذى حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع

لانه فاعل سواء كان مضافا اومفردا مثل يا عبد الله ويا زيد (وسواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل)شئ (من حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اى الشان (لايحذف منه) اى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شئ (الا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اى من حرف النداء فى آخره (نحو اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق مافيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى وباسم الاشارة على ماسبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض فى آخره تبركا باسمه تعالى وتعظيما لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقى الميم المشددة فكتب بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجه لانك تقول يااللهم يااللهما وقد يزاد ما فى آخره قال *وماعليك ان تقولى كلما *سبحت اوصليت ياالله ما* اردد علينا شيخنا مسلما (اوبغير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبرانى وقيل عربى والاصل يؤسف من آسف يؤسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) امر من الاعراض (عن هذا) القول ولا تذكره واكتمه فانك محق صادق (يايوسف) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظة اى) واية عطف على العلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لامطلقا بل (اذا وصف) كل واحد منهما (بذى اللام نحو) (ايها الرجل) وايتها العير (اى ياايها الرجل) وياايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لثقله وهوظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايهذا الرجل) وايتهذه المرأة (اى ياايهذا الرجل) وياايتهذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد ثقله (فلايجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية والا (من ايهذا) اوايتهذه (من غير ان يتصف) اى واية و(هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايها الرجل وايتها المرأة وايهذا الرجل وايتهذه المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطف اما على لفظة اى

اوعلى

اوعلى العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى المعرفة
اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف
باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف
التى يجوز حذف حرف النداء منها (نحو غلامى افعل كذا) ونحو غلام زيد
افعل كذا وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام
النداء (و) بقى (الموصولات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصول
منادى حذف حرف النداء منه لايزال حرف (محسنا) صلته فناداه اولا فدعا
بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان
الدعاء بالاحسان يقتضى سابقية النداء (واما المضمرات فشذ نداؤها) وان كانت
من المعارف بل كانت اعرفها لان العاقل الصاحى لاينادى نفسه فخرج ضمير
المتكلم وفى المخاطب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغائب يقتضى
سابقية المرجع وهذا الشرط قلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز ومايكون
نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه (نحو يا انت ويا اياك) ويااياى او
ياهو او يااناا ويانحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا
لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من
الاصباح (اى صر صبحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة
للصيرورة والدخول فى الشئ اى ادخل فى الصباح كما فى قولك اصبح الرجل وقوله
صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (ياليل حذف حرف النداء)
وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لايحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذا)
مختلفا للقياس (قالته) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين زفت اليه
وذلك لانه كان قدارتضع كلبة فى طفوليته فكلما عرق تفوح منه رائحة الكلب
فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل هى ام جندب وسألها عن ذلك فقالت
انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه
(حين كرهته) متعلق بقالته وهذا مثل يضرب فى شدة طلب الشئ وقيل
يستعمله المغموم قياسا لورده (و) شذ ايضا (فى) قوله (افتد) امر من الافتداء
وهو بالفارسية بازخريدن خود بخشيدن همه جيز شما بما يعنى هبه كردن بما
(مخنوق) (اى يامخنوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد مخنوق (شخص وقع
فى الليل على) رجل (نائم مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن السلكة
(فخنقه) بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وقصد ان يخنقه (فقال افتد
مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط
من ضغطته فقال له سليك اضرطا وانت الاعلى اى اتضرط وان تريد

تخفقي قاعدا على صدري (حذف حرف النداء من المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لايحذف حرف النداء (شذوذا) تمييز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحريص على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذ ايضا حذفها (في اطرق) امر من الاطراق وهو طأطأة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فروكردن (كرا) (اى يا كروان) على وزن نروان طائر طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركى بالقجين كذا في الدستور وقيل يقال له بالفارسية كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ههنا (و) يحتمل ان يكون الثاني (فيه) اى في اطرق كرا اوفي كرا من اطرق كرا (شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس) بدل من شذوذ ان بدل البعض اوخبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه في ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندى ولم يذكره الشارح لانفهامه من قوله وقد يجعل اسما برأسه لان مايكون قليلا يكون شاذا اولان جعله اسما برأسه لايكون شاذا عند الشارح لان كون الشئ قليلا لايوجب شذوذيته (قيل هي) اى هذه العبارة اى اطرق كرا (رقية) وهي بضم الراء المهملة وسكون القاف وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجئ جمعه رقى يقال رقى اذا دعا بها فهوراق اى داع وبابه ضرب (يصيدون) اى يصيد العرب (بها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق كرا اطرق كرا ان النعام) وهي طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا في الصحاح ويجوز الكسر في ان والفتح تعرف بالتأمل (في القرى) خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس في جمعها قراء كظبية وظباء والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولحية ولحى كذا في الصحاح آخرها فما ارى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما لاصغائه اليها اولكمال حماقته (ويطرق) رأسه امتثالا لامرهم (حتى يصاد) اى فيصاد بان يلقى عليه ثوب اوشبك اوغيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر ضبطا اوصيدا (قد اصطيد وحمل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها واكل (فلا تخلى) من التخلية اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية بس خالى كذاشته نمى شوى تو واما بالبناء للفاعل معناه بس خلاص نمى سوى تو ازدست ما (ايضا) كمالم يخل النعام

ولما

ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان مايجوز حذفه منه ومالايجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منها بقلته فقال (وقد يحذف) قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة من الكلام على قلة (المنادى) سواء كان مبنيا ومعربا (لقيام قرينة جوازا) اى حذفا جائزا (نحو الا يا اسجدوا) (بتخفيف الا) بفتح الهمزة واللام بناء (على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسيأتى (و) لفظ (يا حرف من حروف النداء اى ياقوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قتل ولذا كتبت فى اوله همزة الوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدلالة على حذف المنادى جوازا (امتناع دخول كلمة (يا على الفعل) مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لانه لاينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لايكون الا لمايدل على الذات والفعل عرض لابقاء له فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الالانه) اى لان قوله الا يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف المنادى جوازا (فان ان) بفتح الهمزة وسكون النون التى هى مدغمة فى لا لان اصله ان لا (ناصبة للفعل المضارع) لكونها من الحروف النواصب العاملة فيه وهى اربعة ان لن كى اذن على ماسيأتى (ادغمت نونها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد قلب النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما ولذا تبدل النون من اللام فى لعن اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع) مبنى للفاعل ولذا تكتب الياء متصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع (بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمة فى اللام وفى تفسير القاضى اى فصدهم لان لايسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم اولا يهتدون الى ان لا يسجدوا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها التنبيه وبالنداء ومناداه محذوف اى الا ياقوم اسجدوا كقوله * الا يا اسمع حتى نعطك غطة * فقلت سمعا فاغطى واصبى انتهى (و) الموضع (الثالث) (اى من تلك) يانبة (المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب المفعول به) قياسا (فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيده بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة يجرى فى المفعول فيه ايضا كماسيأتى فى بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول (اى قدر) كذلك هذا تفسير للازم لان الاضمار يلزم التقدير (عامله) (الناصب له) فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة

كالذبيحة والنطيحة (والشرط) كلاهمـا (واحد) يعنى كلاهما اسم لا صفـة لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانهـا اسم لما ذبحت والنطيحـة اسم لمـا انطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهمـا على الآخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا (اى اضمر) اى قدر (عامله) النـاصب له (بناء) اما مفعول مطلق حذف فعله العـامل فيه اى بنى الاضمار بناء او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقول على الترتيب (على شرط هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى ان يكون العامل الناصب له مفسرا بالفتح (بمـا بعده) اى بفعل واقع بعد المفعول به (وانما وجب حـذفه) اى حذف الفعل الناصب له (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بمـا بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمـع بين المفسر والمفسر) وانمـا حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثـانى هو الاولى حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتمـاد ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيـل وتفسير وذلك لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا طلب كذا افاده العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى قوله تعـالى *وان احد من المشركين استجارك (وهو) (اى ما اضمر عامله) النـاصب له (على شريطـة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعـل) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتمـاده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفيـة فى محل الجر صفة لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه او بغيره وسواء كان مبنيا للفـاعل او المفعول (او شبهه) المراد به اسم الفـاعل واسم المفعول المتعـدى بنفسه او بغيره (واحترز به) اى بقوله فعل او شبهـه (عن) اسم لم يقع بعـده فعل او شبهه (نحو زيد ابوك) فان زيدا فيـه اسم لكـن لم يقع بعده احدهما فلا يكون ممـا نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به) اى بقوله بعده (ان يليـه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (او شبهه) حال كون الفعـل او شبهه (متصـلا به) اى بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشيـاء ولذا قال بعده ولم يقـل ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح (بل) يريد به (ان يكون الفعـل او شبهه جزأ من الكلام الذى وقع بعده) اى بعد الاسم ليدخل فيه (نحو زيدا عمرو ضربه) تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان يقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلهمـا وهذا فى الفعل (وزيدا انت ضـاربه) تقديره انت ضارب زيدا انت ضـاربه

اوتضرب بتاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم
المضارع لاخذه العمل منه وهذا سبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل
اوسبهه على سبيل البدل ولذا قال الشارح (اى ذلك الفعل اوشبهه) كذلك
(عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح
بقوله فارغا عن العمل ولايلتفت الى قول من قال و يمنع حمل الاشتغال بمعنى الاعراض
تعلق المجرور الثانى به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار
التضمين والآخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولاتغفل (اى عن العمل فى ذلك
الاسم) اى الاسم المنصوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اى بالعمل)
اى بعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى ضميره) اى فى ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا
جعل مفسرا له حتى لولم يكن عاملا فى ضميره اومتعلقه يكون اجنبيا فلا يكون
تفسيرا له مثل زيد ضرب عمرا فلاينصب زيد فيه بل يرجع (اومتعلقه) بكسر اللام
عطف على ضميره (اى) يعمل ذلك الفعل اوشبهه (فى متعلق ذلك الاسم)
لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او بفتح اللام) اى يعمل احدهما فى (متعلق
ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون
مضافا اليه مفعول الفعل المفسر نحو زيدا ضربت غلامه اوالمعطوف على
مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه اومعمولا لصفة مفعو له اولصلته نحو
زيدا ضربت رجلا اهانه اوزيدا ضربت الذى اهانه اومعمولا لصفة المعطوف
على مفعوله اوصلته وعلى هذا فقس انتهى ونعم ماقال (وحاصله) اى حاصل
معنى الاشتغال عنه بالضمير اوالمتعلق ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا) كل واحد
منهما (بالعمل) اى بعمله (فى ضمير ذلك الاسم) اى فى ضمير راجع اليه (اومتعلقه
بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارغا)
ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لايشتغل
بآخر ولذا قال (لابسبب آخر بحيث) (لوسلط) مبنى للمفعول من التسليط
(بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه ما دام مشتغلا لا يجوز تسليطه فالتسليط
انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشتغال
عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم (هو) (اى احد الامرين الفعل
اوشبهه بعينه) مثل زيدا ضربته وزيدا عمرو ضاربه (اومناسبه) عطف على
الضمير المستكن فى سلط بعد تأكيده بقوله هولان الضمير المستكن لايعطف
الابعد تأكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اى ماينا سبه) اى اوفعل
يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان الاسم الفاعل فى معنى المضارع
لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت

زيدا به (اوالزوم) مثل زيدا ضربت غلامه وجلست عليه وسيجئ معنى الترادف واللزوم (لنصبه) جواب لو(اى لنصب احد هذين الامرين) الفعل اوشبهه (الاسم بالمفعولية) اى على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل اوشبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذى يصدق عليه هذا التعريف يقال له فى اصطلاحهم مااضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به اولا ومن الاشتغال عنه بضميره اومتعلقه مافسر و بين ومن التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة التناسب بالترادف اواللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل اوشبهه جنس (فبقيد الاشتغال بضميره اومتعلقه) فالباء فى قوله فبقيد متعلق بقوله (خرج) اى خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيدا ضربت) فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وبقيد) تضمين (الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اى عن عمل كل واحد من الفعل اوشبهه فى ذلك الاسم والباء فى (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اى عن ان يكون عمله فيه بمجرد اشتغاله به لابغيره (خرج) اى خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان كان مشتغلا بالعمل فى ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لايكون مانعا عن العمل فى زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مانعا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان المانع من عمل ضربته فى زيد) وتسليطه عليه (ليس مجرد اشتغاله بضميره) اى بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتداء فيه) اى فى زيد (ورفعه) بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطف تفسير (اياه) اى فان رفع معنى الابتداء يعنى العامل المعنوى زيدا (ايضا) اى كما ان مجرد اشتغال ضربته بضميره مانع من العمل فيه كما فى زيدا ضربته (مانع من ذلك) اى من العمل فى زيد ففى هذا المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوى وفى زيدا ضربته المانع مجرد الاشتغال لا غير (وبقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان مما اضمر عامله على شريطة التفسير (فى نحو زيدا كنت اياه) فان زيدا فيه وان كان من هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لم يكن نصبه بالمفعولية خرج عن التعريف بقوله لنصبه لان النصب حقيقة فى المفعول وبقرينة المقام ايضا وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر فى ترخيم غير المنادى اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة

اوحکما وهو وان لم یکن مفعولا حقیقة الاانه مفعول حکما ویفهم دخوله ایضا
من عموم التعریف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لکن المقام
والبحث یأباه لکونه فی المفعول به (وههنا) ای المستفاد من هذا التعریف (صور)
بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهی المثال یقال صورة تصویر ای
مثله وتصورت الشیٔ توهمت صورته فتصورلی والتصاویر التماثیل (اربع)
یعنی امثلة اربعة الاشتغال بالضمیر والاشتغال بالمتعلق والتسلیط بعینه والتسلیط
بمرادفه (احدیهما) ای احدی الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضمیره ولوسلط علیه هو بعینه (اشتغال الفعل) الواقع بعد الاسم (بالضمیر)
مصاحبا (مع تقدیر تسلیطه بعینه والثانیة) المفهومة من قوله مشتغل عنه
بضمیره ولوسلط مناسبه بالترادف (اشتغاله) ای ذلک الفعل (بالضمیر) ایضا
مصاحبا (مع تقدیر تسلیط ما) ای فعل (یناسب الفعل) المفسر (بالترادف
والثالثة) المفهومة من قوله ایضا مشتغل عنه بضمیره (اشتغاله) ای اشتغال
الفعل (بالضمیر) مصاحبا (مع تقدیر تسلیط ما) ای فعل (یناسب الفعل) المفسر
(باللزوم) فصار المشتغل بالضمیر ثلاث صور (والرابعة منها) المفهومة من
قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولوسلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر
(بالمتعلق) مع تقدیر تسلیط مایناسب باللزوم (ولایتصور) بالبناء للمفعول جواب
عن سؤال تقدیره ان الفعل المشتغل بالضمیر انقسم ثلاثة اقسام تسلیط بعینه
وبمرادفه وبملازمه حتی صارت امثلة ثلاثة کما عرفت فلزم منه ان ینقسم ما
یقابله اعنی الفعل المشتغل بالمتعلق ثلاثة اقسام ایضا حتی تصیر امثلة ثلاثة بعینه
وبمرادفه وبلازمه فتکون الصور ستا ثلاث منها للمشتغل بالضمیر وثلاث
منها للمتعلق فاجاب عنه بقوله ولایتصور (حینئذ) ای حین اشتغال الفعل
بالمتعلق (الاتقدیر) نائبه (تسلیط الفعل المناسب باللزوم) لانه لایمکن تسلیط
الفعل بعینه لانه لایلزم من ضرب غلام زید ضرب زید حتی یکون التقدیر
ضربت زیدا ضربت غلامه ولا یمکن ایضا تسلیط مایناسب الفعل بالترادف
لان ذلک یکون بالمرور المتعدی بالباء ولانه لیس لضرب غلام زید ردیف
فیقدر فانتفی القسمان التسلیط بعینه والتسلیط بمرادفه من المشتغل بالمتعلق
فبقی قسم واحد منه وهو التسلیط بلازمه لان ضرب غلام زید یستلزم اهانة
زید غالبا ولذا صارت الصور اربعا (ولذا) ای ولعدم التصور المذکور (اورد
المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها) ای من تلک الامثلة (للمشتغل) ای للفعل
المشتغل (بالضمیر باقسامه الثلاثة) التسلیط بعینه والتسلیط بمرادفه والتسلیط
بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) ای للفعل المشتغل (بالمتعلق والاحسن

فی ترتیبھا) ای فی ترتیب الامثلۃ الاربعۃ (حینئذ) ای حین کون ثلاثۃ منھا مشتغلۃ بالضمیر وواحد منھا مشتغلا بالمتعلق (تأخیر مثال) الفعل (المشتغل بالمتعلق) عن امثلۃ الفعل المشتغل بالضمیر کیلا یقع فصل بینھما باجنبی لان الاشتغال بالمتعلق صار کانہ اجنبی عنھا (کما لایخفی وجھہ) ای وجہ الاحسن فی الترتیب وفی محشی عصام لان مقتضی سوق کلامہ خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمیر عن الفصل بینھا بما لیس منھا ولہ وجہ آخروھو خلوص امثلۃ المشتغل بالضمیر عن الفصل بینھا بما لیس منھا ومافعل المصنف ایضا وجھان حسنان الاول عدم الفصل بین الافعال المعروفۃ بالفعل المجھول اعنی حبست علیہ والثانی تقدیم المسلط بنفسہ ثم المسلط بمرادفہ ثم المسلط باللازم الاانہ قدم فی ھذا القسم ماھو اعرف فیہ انتھی ونعم ماقال لان المفعول من المتعلقات سواء کان ضمیرا اواسما ظاھرا فالاحسن فی الترتیب جمع الافعال المعروفۃ علی الترتیب فی التسلیط بعینہ ثم بمرادفہ ثم بلازمہ ثم المجھول المفسر بلازمہ لمناسبۃ الفعل المعروف المفسر بلازمہ ایضا ثم اوضح ھذہ الصور الاربع علی الترتیب المستحسن فقال (نحو زیدا ضربتہ) مبتدأ (مثال الفعل) خبرہ (المشتغل بالضمیر) المتصل بہ الراجع الی زید مصاحبا (مع تقدیر تسلیطہ بعینہ) لانک اذاقلت ضربت زیدا لایلزم منہ محظور کما فی الصور الثلاث الاخر ونحو زیدا انت ضاربہ لانہ یجوز انت ضارب زیدا (و) نحو (زیدا مررت بہ) وانت ماربہ (مثال الفعل المشتغل بالضمیر) المجرور العائد الی زید مصاحبا (مع تقدیر تسلیط مایناسبہ بالترادف) الترادف تغایر اللفظ مع اتحاد المعنی کلیث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود (فان مررت بعد تعدیتہ بالباء مرادف لجاوزت) لان المار بالشیٔ مجاوز لہ فیکون المرور فی معنی المجاوزۃ فکانا مترادفین (و) نحو (زیدا ضربت غلامہ) وزیدا انت ضارب غلامہ (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وھو غلامہ مع تقدیر تسلیط مایناسبہ باللزوم وسیأتی ولم یقل ھھنا مع تقدیر تسلیط الخ اکتفاء بما سیقول فی قولہ (و) نحو (زیدا حبست علیہ) لان العبارۃ فیھما واحدۃ فیکون الثانی تفسیرا للاول واختصارا ایضا (مثال الفعل المشتغل بالضمیر) مصاحبا (مع تقدیر تسلیط ما یناسبہ باللزوم فان حبس الشیٔ علی الشیٔ) یعنی فان حبس الشیٔ لاجل الشیٔ لان علی ھھنا بمعنی اللام التعلیلیۃ (یلزمہ ملابستہ) الضمیر راجع الی الشیٔ الاول (للمحبوس علیہ) لانہ لایحبس احد بجرم احد بدون تعلقہ بہ لقولہ تعالی ولاتزر وازرۃ وزر اخری کأن یکون رفیقالہ اومسکنا اوبیا سوسا اوغیر ذلک یعنی فان کون المتکلم محبوسا لاجل زید یؤذن بتعلقہ بہ ومناسبتہ لہ کما ذکرنا ولما فرغ من تعریف ما اضمر عاملہ علی شریطۃ

التفسیر

التفسير والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الامثلة) اى في كل واحد منها (بفعل) متعلق بينصب (مضمر) مقدر (يفسره ما بعده) اى يفسره ويبين الفعل المضمر الذى وقع بعد الاسم المذكور (اى ضربت) تفسير الفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله (يعني الفعل المفسر) بالفتح (الناصب) صفة بعد صفة للفعل (لزيد) متعلق بالناصب الذى كان (في) قولك (زيدا ضربته) ضربت خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اى في قولك زيدا ضربت (ضربت زيدا ضربته) لان زيدا فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلوذكر هو ايضا يلزم ان يكون الثاني حشوا (اعني) بقوله مفسره ضربت الثاني بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعني (و) (على هذا القياس) الذى جرى في زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتدأ اى قوله جاوزت المقدر في قولك زيدا مررت به فان الاصل جاوزت زيدا مررت به لما قلنا (فانه) اى وان جاوزت (مفسر) بفتح السين (بما) اى بفعل (يرادفه) يعني يكون رديفا له (اعني) بما يرادفه (مررت به) (واهنت) عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقير والاذلال يقال اهانه احقره واذله لا من الايهان وهو الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى وان اوهن البيوت لبيت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى بفعل (يستلزمه) اى بفعل يستلزم الاهانة (اعني) بما يستلزم اهانته (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده غالبا لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمان اصدقائهم بالضرب وغيره مما يستلزم التأديب صونا لعرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد صديق كذلك الانادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يقيده الشارح (ولابست) عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست عليه لما مر (فانه) اى لابست (مفسر) بفتحها (بما يستلزمه) اى بفعل يستلزم الملابسة والتعلق (اعني) بما يستلزمه (حبست عليه) لما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المفسر

الناصب له اراد بيان انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع فى مظان الاضمار) المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن مثل رد يرد اى فى مواضع تظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه فى الواقع ونفس الامر (اما) للترديد والتقسيم (المختار) خبر ان (اوالواجب) عطف على المختار (فيه) اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه فاعل لشبهى الفعل ايضا على سبيل المنازعة (اوالنصب) عطف على الرفع فتقديره اما المختار فيه الرفع اوالنصب اوالواجب فيه الرفع اوالنصب فالاقسام اربعة (اويستوى) عطف اما على الواجب اوعلى المختار لكونهما فى حكم الفعل لان اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة فيصح العطف (فيه) اى فى ذلك الاسم (الامران) الرفع والنصب (والى هذه الصور الخمس اشار المصنف) وفصلها (فقال) (ويختار) قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاولى بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم وثم الى ان تنتهى الاقسام لان جعل ماهوابعد من الثانى اهم منه وماشانه الاهتمام يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل اوشبهه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لايجوز الا النصب (الرفع) اى ان يكون مرفوعا (بالابتدائية) (اى بكونه مبتدأ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال حينئذ الابتدائية وانما قال حينئذ بالابتدائية لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء) اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بيختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا ومختارا (عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع) يعنى المراد بخلاف الرفع (النصب) يعنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ويختار بقوله (لان قرينتى الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب يعنى صحة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير) بعد الاسم المذكور

قرينة

(قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور الآتية فى قوله
ويختار النصب الخ (فتى لم ترجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه
فاعل (اخرى) صفة قرينة يعنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة
من الامور المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نائبه (لسلامته من الحذف)
لان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه
والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح آه جزاء الشرط
(نحو زيد ضربته) فان تجرد زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح
رفعه بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده يصحح نصبه بالمفعولية
فالقرينتان تساوتا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شئ من الامور المرجحة له
يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان وان تساوتا فى الصحة الاان
قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (اوعند وجود) (القرينة
المرجحة من الجانبين) يعنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة
اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع) (اقوى
منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) يعنى القرينتان من الجانبين وان تساوتا
فى الترجيح الاان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى
(كاما) بفتح الهمزة (الداخلة على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان
الاضمار على شريطة التفسير حال كونهما مصاحبة (مع غير الطلب) لم يقل
مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اى بشرط ان لايكون
الفعل المشتغل عنه) اى عن الاسم المذكور (طلبا) اى فعلا يكون فيه معنى
الطلب كالامر والنهى والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لايكون رفعه مختارا
بل المختار فيه ليس الاالنصب (نحو لقيت القوم واما زيد فا كرمته فالعطف على)
الجملة (الفعلية) قرينة (ترجح النصب) يعنى وجود ماله صلاحية لتفسير يصحح
النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة فعلية قرينة ترجح نصب
زيد لرعاية التناسب بين الجملتين فى كونهما فعليتين وتجرده عن العوامل اللفظية
يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع) فوجد القرينتان
المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع (اقوى) من
قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لايقع بعدها غالبا الا المبتدأ) لتضمنها
معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالبا على مابين فى الضوء وغيره قوله
(بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة
(الاسمية) الغير المصدرة باما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف
الجملة الاسمية الغير المصدرة باما (كثير الوقوع فى كلامهم) وليس با كثر واما

عطف الجملة الاسمية المصدرة باما على الجملة الفعلية اكثر وقوعا فى كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون اما اكثر وقوعا فيه ومع اما كثير فكلمة اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها مرجحة للرفع وهى (مؤيدة بالسلامة من الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع (وانما قال) المصنف (مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم و(اما زيدا فاضربه) واما عمرا فلا تهنه واما بكرا فجزاه الله خيرا (فان المختار) فى الاسم المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلبا (وهو النصب) اى نصب الاسم المذكور (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى الجملة الطلبية (خبرا وهو) اى وقوع الجملة الطلبية خبرا (لا يجوز) بحال من الاحوال لان ما يكون خبرا يجب ان يكون موجودا قبل الاخبار والانشاء لكونه ابانا ما سيوجد لم يكن موجودا قبله وما لم يكن موجودا قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبرا (الا بتأويل) ومع هذا اذا اول فالخبر هو المؤل والانشاء يكون مقولا له مثلا اذا قلت اما زيد فاضربه فئول بقوله فقول فى حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالضرب فلا احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه اخر يسر منه وهو النصب (و) مثل (اما مع غير الطلب) فى اختيار رفع الاسم الواقع بعدها (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع الاسم المذكور بعدها قيد ههنا بالوقوع وفى اما بالدخول للتفنن فى العبارة الكائنة (للمفاجأة) وسيجئ تفصيل المفاجأة فى بحث الظروف (فى كونه من اقوى القرائن) يعنى كما ان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة رفعه بالابتداء وجود ماله صاحبة التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهى اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه) اى فى الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون للفار دون المار ولانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة فى الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفى بحث الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه بقوله وما وقع (فى بحث الظروف من ان اذا)

الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة (الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فالمراد بلزومها) اى لزوم الجملة الاسمية بعدها (غلبة) وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم بمعنى الوجوب وماوقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع فى بيان كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف) (اى بسبب عطف الجملة التى هو) اى اسم المذكور واقعا (قبلها) (على جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم (للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التى الاسم المذكور فيها (والجملة المعطوف عليها) الجار والمجرور نائب لقوله المعطوف والضمير المجرور راجع الى الموصوف وهو الجملة (فى كونهما) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا (نحو خرجت فزيد القيته) بنصب زيدا تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب فى نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا بقلتها لعطفه على مايشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفى) (يعنى) ليس المراد منه مايتبادر الى الفهم بل المراد مايغلب دخوله على الفعل ويكثر (مثل ماولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو مازيد ولا رجل وان انتم الابشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ماتضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى ماتضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفى يقتضى منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفى والمنفى عن الاسم اما الوجود اوغيرذلك ممايكون عاما اوخاصا (وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفى التى يختار نصب الاسم المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفى (اذهى عاملة فى) الفعل (المضارع) ومنحصر عملها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر) بالبناء للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصرت فى الفعل المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلايقال لم زيدا تضرب ولما عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بحذف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير

الفعل فيها جوازا اووجوبا (نحو ازيدا ضربته) فى تقدير ما ضربت زيدا ضربته (ولازيدا ضربته ولاعمرا) فى تقدير ولاضربت زيدا ضربته ولاعمرا وانما اتى بقوله ولاعمرا فى لا لانها فى الاصل لنفى الجنس فيقتضى ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضى لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهوالجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولاصلى (وان زيدا ضربته) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضربت زيدا ضربته (الا تأديبا) الاستثناء مصروف الى الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم التكرار و يجوز ان يختص بالاخير فقط لئلا يكون قرينة الى ان ان ههنا للنفى على قول من قال لابد فى كون ان للنفى من قرينة والاول هو الاولى لانها لا يحتاج فى كونها للنفى الى القرينة (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد (حرف الاستفهام) وهى الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته) فى تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا ينقرد فالاستفهام عما لايتقرر يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام) احترازا عن الاسم الذى يتضمن معنى الاستفهام (لانه يختار الرفع فيما) اى الاسم الذى (يتضمن) معنى (الاستفهام مثل من اكرمته) وما صنعته وايهم تكرمه وغير ذلك لما مر فى ازيدا ضربته (ولم يقل) المصنف (همزة الاستفهام ليشمل) الاسم الواقع بعد هل (مثل زيدا ضربته) فى تقدير هل ضربت زيدا ضربته (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقبحه النحاة) يعنى وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يعنى حذف الفعل بعد هل بعد ان يكون فى حيزه فعل لا انهم استقبحوا نصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) يعنى الدخول على لفظه اذا كان فى حيزه فعل ولم يقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قائم بتقدير الفعل بل لابد من دخوله عليه واذا لم يكن فى حيزه فعل يقنع بدخوله على الاسم مثل هل زيد قائم (لانه) اى لان هل (بمعنى قد) التحقيقية (فى الاصل) يعنى فى اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على الانسان حين اى قد اتى (فلايكفى فيه) اى فى هل (تقدير الفعل) كما لا يكفى تقديره فى قد لان حرف قد لابد له من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور كذلك مافى معناه بل اولى ان لا يقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان وقعا (بعد اذا الشرطية) اى المنسوبة الى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجأة على مامر انه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة فى الزمان) وفى الرضى والاكثر عند سيبويه والاخفش كون ما بعدها فعلا اما

ظاهر

ظاهر نحو اذا جاء زيد او مقدر نحو اذا السماء انشقت فقول المصنف واذا
الشرطية على مذهبهما (وانما اختير بعدها الفعل) لان الشرط بالفعل اولى
ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة فى الشرط كان ولولا ظاهرة فى تضمن معناه
لكن ومتى عنده انتهى فاختير الفعل لمعنى الشرط وجوز الاسم لعدم الاصلية
(نحو اذا عبدالله تلقاه) من لقيه يلقاه ادركه وبابه علم (فاكرمه) امر من
الاكرام فى تقدير اذا تلقى عبدالله تلقاه فاكرمه (و) يختار ايضا النصب فى الاسم
المذكور (اذا كان واقعا بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة فى المكان) لافى الزمان
لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها كلمات الشرط اقل من استعمال اذا
فانها تدخل على الاسمية التى جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا كفت بما نحو حيثما فهى كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط
نحو (متى نحو حيث زيدا تجده فاكرمه) فى تقدير حيث اى فى اى مكان تجد زيدا
تجده فاكرمه (وفى) (ماقبل) (الامر والنهى) عطف على قوله بعد حرف
النفى او على قوله بالعطف اى ويختار النصب فى الاسم الذى وقع قبل الامر
والنهى (يعنى موضع وقوع الاسم المذكور) اى ما اضمر عامله على شريطة
التفسير ومكانه اذا كان (قبل الامر والنهى مثل زيدا اضربه) مثال لما وقع قبل
الامر فى تقدير اضرب زيدا اضربه (ولا زيدا لاتضربه) مثال لما وقع قبل
النهى فى تقدير لاتضرب زيدا لاتضربه (وانما اختير) بالبناء للمفعول اى وانما
جعل مختارا (فى هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه باعتبار النصب فى الاسم
المذكور فى هذه المواضع سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية
لكون وجهه مذكورا وهو رعاية التناسب بين المعطوفين ولهذا فسر
الشارح المواضع بقوله (اى بعد حرف الاستفهام) وهى الهمزة وهل (و)
بعد حرف (النفى) وهى ما ولا (و) ان و بعد (اذا الشرطية و) بعد (حيث
وماقبل الامر و) ماقبل (النهى النصب) بالرفع لانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله
اختير (فى الاسم المذكور) فى احد هذه المواضع الست (اذ هى) (اى هذه
المواضع) (مواقع الفعل) (اى مواضع وقوع الفعل فيها) اى فى هذه المواضع
الست (اكثر) لان النفى والاستفهام فى الغالب يلحقان الافعال دون الذوات
لان المنفى والمسئول عنه فى الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذى
تضمنه اذا وحيث مع علم كونهما خبرا عنه واختير ايضا فى ماقبل الامر
والنهى لئلا يلزم وقوع الامر والنهى عن يقين لما عرفت ان الامر والنهى فيما
فيه معنى الانشاء لايكون خبرا الابتأويل بعيد فلا يصار الى التأويل البعيد عند
وجود التأويل القريب وهو النصب فى الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا

(فاذا نصب) مبنی للمفعول (الاسم المذکور) ای اذا جعل منصوبا (وقع فیهما) ای فی المواضع المذکورة (الفعل تقدیرا) فیکون عملا بالاکثر (والا) ای وان لم ینصب فیهما بل رفع بالابتداء (فلا) ای فلا یقع الفعل فیهما تقدیرا ولا لفظا لعدم الاحتیاج الیه لکون ذلک الاسم معمولا بالعامل المعنوی فلا یکون عملا بالاکثر بل یکون عملا بالقلیل الغیر المختار فینبغی ان ینصب الاسم المذکور فیهما لیکون عملا بالاکثر المختار (و) (کذلک) ای کما اختیر النصب فی الاسم المذکور فی الصور المذکورة کذلک (یختار النصب فی الاسم المذکور) (عند خوف لبس المفسر) بکسر السین هذا الترکیب فیه تتابع الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الی المفعول والفاعل محذوف والثانی وهو اللبس مضاف الی الفاعل والمفعول قوله بالصفة (ای) وقت خوفک (التباسما) ای فعل (هو مفسر) بکسر السین (فی حال النصب) منصوب بقوله مفسر (لکن لا) یکون التباسه (من حیث هو) ای ذلک الفعل (مفسر فی هذه الحالة) ای حالة النصب حیث لا التباس فیه حینئذ لان الترکیب الواحد لا یحتمل التفسیر الصفة معا علی ماسیأتی فی هذه الصحیفة (بل) لبس التباسه الا (من حیث هو خبر فی حال الرفع) فاطلاق المفسر علیه فی حال الرفع مع انه لیس بمفسر فی هذه الحالة مجاز اولی اوکونی لانه فی حال الرفع لیس بمفسر وانما یکون مفسرا فی حال النصب (بالصفة) متعلق بقوله لبس المفسر (فلا یعلم) بالبناء للمفعول (انه) ای ان ذلک الفعل (خبر عن الاسم المذکور) لان اسم المذکور حینئذ اما مبتدأ اواسم لعامل یقتضی الخبر (فی حال الرفع) ای رفع الاسم المذکور (مع موافقته) ای موافقة کون ذلک الفعل خبرا فی هذه الحالة (للمعنی المقصود) من الترکیب ومطابقا له (اوصفة) عطف علی قوله خبر (له) ای فلا یعلم ان ذلک الاسم صفة للاسم المذکور والخبر امر آخر یعنی قوله تعالی بقدر فی قوله تعالی انا کل شیٔ بقدر الایة (مع مخالفته) ای مع کون الفعل المفسر صفة للاسم المذکور مخالفا (للمعنی المقصود) من الترکیب فلدفع الالتباس اختیر النصب فی الاسم المذکور علی ان یکون الفعل مفسرا للفعل الناصب له لان المقصود من الآیة الاتیة مثلا ان یکون خلقناه خبرا وبقدر حالا من الضمیر البارز وهو المفعول فی خلقناه فالمعنی علی هذا انا کل شیٔ هو مخلوق لنا حال کونه ملابسا بقدر ای بقضائنا وبقدرنا فیدخل حینئذ فی عموم شیٔ افعال العباد ایضا لانها مخلوقة بخلق الله تعالی عندنا وهذا المعنی یفسد علی تقدیر ان یکون خلقناه صفة لشیٔ وبقدر خبرا فالمعنی حینئذ انا کل شیٔ مخلوق لنا بالذات وبلاواسطة العباد لان کل مخلوق لشیٔ حینئذ اضیف الی الله تعالی کائن بقدر ای بتقدیرنا

وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شئ وان الله على كل شئ قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعنى والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلان يكون فعله وعمله الاختيارى اوالاضطرارى بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فالالتباس) يعنى التباس الفعل المفسر فى حال النصب بالصفة اوالخبر فى حال الرفع (انما) اى لبس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفيته) اى و بين كون ذلك الفعل وصفا فى حال الرفع يعنى الالتباس لبس الافى حال الرفع (لابينه) اى لاالتباس بين كونه خبرا حال كونه موصوفا (بوصف التفسير) حالة النصب (و بين الصفة) اى و بين كونه صفة فى تلك الحالة يعنى لا التباس فى حالة النصب (فان التركيب) الواحد (لايحتملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبراله ايضا (معا) اى فى حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لايحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس انما هو فى حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شئ خلقناه بقدر) ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديق وكل رجل اهنته لعدو لانه لو رفع كل فى هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل بعده خبراله كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين الاكرام فى الاول والاهانة فى الثانى والصداقة والعداوة علة لهما ولو جعل ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لفات المعنى المقصود ولو نصب لايلزم هذا المعنى فاختير النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) البناء للمفعول (كل) فى قوله تعالى (على الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شئ خلقناه بقدر (ولو رفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر وهو (خلقناه خبراله) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا للنصب) اى لنصب كل (فى اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه) اى التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشئ (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبراله (خلاف) المعنى (المقصود) فينبغى ان يكون النصب مختارا حذرا عن الالتباس وليكون نصا فى المعنى المقصود فحينئذ يكون خبر ان جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شئ بانه) اى بان كل شئ (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لاخالق غيره (بقدر)

اى حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيئتنا (الا) ان المقصود منها
(الحكم على كل شئ مخلوق لنا انه بقدر) يعنى ليس المقصود من هذه الاية ان
كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير
توسط العباد انه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه) اى هذا الحكم (يوهم كون)
اى يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالافعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق
لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما العدم قدرته على خلقها واما العدم علمه بها
والاول يستلزم العجز والثانى الجهل تعالى الله عنهما علوا كبيرا لقوله ان الله
على كل شئ قدير وان الله بكل شئ عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه
(كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية) كالضرب والمشى والخياطة
وغيرها مما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق
لفعله الاختيارى كالمقدر ازلى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة
اذ حينئذ يكون كل واحد اليها فيكون مناقضا لقوله تعالى * انما الله اله واحد
ولقوله تعالى * فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته
تعالى وصرفا لما انعقد عليه الاجماع الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين
(ويستوى الامر ان) (اى الرفع) بدل من الامر ان بدل البعض اوخبر مبتدأ
محذوف والا ول اولى (والنصب) اى فى الاسم الذى وقع فى مكان الاضمار على
شريطة التفسير من غير ترجيح لان الجانبين على الآخر (فلمتكلم) اى لمن
اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اى من الرفع والنصب
(بلا تفاوت) بين الاختيارين يعنى بلا ترجيح احدهما على الآخر (فى مثل زيد
قام وعمرا اكرمته) اى فى مثال اورده سيبويه (اى عنده) اى عند زيد متعلق
بالفعل المحذوف (اوفى داره) عطف على عنده (ونحو ذلك والا) اى وان
لم يكن قوله عنده اوفى داره اونحو ذلك مما يقتضى ضميرا الى زيد مقدرا فى هذا
التركيب (فلا يصح العطف) اى عطف جملة واكرمت عمرا (على الصغرى)
وهى جملة قام لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفى المعطوف
عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن فى المعطوف هذا الضمير لا يكون
المعطوف فى حكم المعطوف عليه (لعدم الضمير) الواجب فى المعطوف عليه
فى المعطوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم فى الخبر اذا كان جملة فان قلت
فحينئذ لا يصح كونه مما يستوى فيه الامر ان لترجيح الرفع باستغنائه عن تقدير
قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمر وعنده فلا بد من تقديره على
تقدير الرفع ايضا وانما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لابد للخبر
اذا كان جملة من ضميره فينبغى ان يكون الامر ان الرفع والنصب متساويين

(ای یستوی الامران) هذا تفسیر لقوله و یستوی الامر ان یعنی ان استواء الامرین فی الاسم المذکور لیس مخصوصا بالمثال المذکور بل یجری فیه (وفیما اذا عطف) ای فی ترکیب اذا عطف فیه (الجملة التی وقع فیها الاسم المذکور علی جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهین ای جملة اسمیة خبرها) ای خبر تلک الجملة الاسمیة (جملة فعلیة) اذا کان الامر کذلک (فیصح رفعه) ای رفع الاسم المذکور (بالابتداء) ای بکونه مبتدأ اذا ارید عطف هذه الجملة علی الجملة الاسمیة لمناسبة کون کل منهما جملة اسمیة وخبرها جملة فعلیة (و) یصح (نصبه) ای نصب الاسم المذکور (بتقدیر الفعل) الناصب له قبله بقرینة الفعل الواقع بعده مفسرا له اذا ارید عطف هذه الجملة علی الجملة الفعلیة لان الفعل لابدله من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستویان) لا ترجیح لاحدهما علی الآخر (لحصول التناسب فیهما) ای فی رفع الاسم المذکور وجعل الجملة اسمیة وعطفها علی الجملة الاسمیة وفی نصبه وجعلها فعلیة اوعطفها علی الفعلیة (ففی الرفع) ای فی رفع الاسم المذکور بالابتداء (تکون) الجملة (اسمیة) لترکبها من اسم وفعل وهو خبره (فتعطف) بالبناء للمفعول ای هذه الجملة (علی الجملة) الاسمیة (الکبری) التی هی جملة زید قام وانما سمیت کبری لاشتمالها علی الجملتین الاسمیة والفعلیة التی هی خبر الاسمیة (وهی) جملة (اسمیة ایضا) فیختار رفع الاسم المذکور مع جواز نصبه لیناسب المعطوف والمعطوف علیه فی کونهما اسمین (وفی النصب) ای فی نصب الاسم المذکور (تکون) الجملة (فعلیة) لترکبها من الفعل والفاعل (فتعطف) بالبناء للمفعول ای هذه الجملة (علی) الجملة (الصغری وهی) ای الجملة الصغری وهی المعطوف علیها وانما سمیت صغری لاشتمالها علی جملة واحدة فقط (فعلیة) لترکبها من الفعل والفاعل فیختار نصب الاسم المذکور مع جواز رفعه ایضا لتناسب المعطوف والمعطوف علیه فی کونهما فعلیتین (فان قلت) لم یستوی الامر ان فی المثال المذکور لان قرینة الرفع اقوی لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) ای لرفع الاسم المذکور فیکون الرفع بالابتداء مختارا فکیف یستوی الامران حتی یکون المتکلم مخیرا فی اختیار ایهما شاء قلنا نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتی یکون الرفع بالابتداء مختارا لکن (هی) ای السلامة من الحذف معارضة اسم مفعول اذا نصب الاسم المذکور (بقرب المعطوف علیه) یعنی اذا نصب الاسم المذکور یکون المعطوف علیه وهی جملة قام قریبا و اذا رفع یکون المعطوف علیه وهو جملة زید قام بعیدا فقرب المعطوف علیه اولی من بعده وان کان فیه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوی فیه

الامر ان لان عدم الترجیح فی الجهة بنفی الترجیح فی الامر (فان قلت) لانسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف علیه علی تقدیر نصب الاسم المذکورلانه (لاتفاوت فی القرب والبعد) ای فی قرب المعطوف علیه علی تقدیر النصب و بعده علی تقدیرالرفع (بینهما) ای بین الصورتین (اذ) الجملة (الکبری) وهی جملة زید قام (ایضا) ای کما ان الصغری (قریبة) من القرب ولذا فسره بقوله (غیرمفصولة عنها) ای عن الجملة المعطوفة علیها ان جملة وعمرا اکرمته متصلة بجملة زید قام فاستویا فی القرب فبقی السؤال الاول علی حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) ای عدم التفاوت فی القرب والبعد بینهما انما هو (باعتبار المنتهی) یعنی باعتبار انتهاء اعراب الجملة اولی اعنی جملة زید قام لانه حینئذ یرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبدأ) ای عند ابتداء الاعراب لان الاعراب اولا یبتدأ من قوله قام (فالصغری) وهی جملة قام (اقرب) فیکون المعطوف علیه حینئذ قریبا فحینئذ لم تبق المعارضة المذکورة سالمة فیستوی الامر ان الرفع والنصب فی الاسم المذکور فللمتکلم ان یختار ایهما شاء (ویجب النصب) یجب (ای نصب الاسم المذکور) ای الاسم الواقع فی مظان الاضمار علی شریطة التفسیر اذا کان واقعا (بعد حرف الشرط) اوما تضمن معناه مثل متی زیدا تجده فاکرمه اواین زیدا تجده فاکرمه اوحیثما زیدا تلقاه فاکرمه وغیر ذلك ولم یذکره المصنف ولا الشارح ایضا اکتفاء بذکر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله (والمراد به) ای بحرف الشرط (ههنا) ای فی هذا البحث اعنی نصب الاسم المذکور وجوبا اذا کان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما (ان ولوفان) کلمة (اماوان کانت من حروف الشرط) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حیث قال حروف الشرط ان ولو واما وکذا عندسیبویه الااذا مافانهما عنده من حروف الشرط ایضا واماعند غیرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو (فحکمها) ای حکم کلمة اما (ماسبق من اختیار الرفع) بیان لما ای من کون رفع الاسم المذکور الواقع بعدها مختارا (مع غیرالطلب) یعنی اذا کان الفعل المفسر غیر طلب (واختیار النصب) وکون نصبه مختارا (مع الطلب) اذا کان ذلك طلبا فهی مستثناة ههنا فکانه قال ویجب النصب بعد حرف الشرط غیراما فان حال الاسم بعدها قدعلم (و) (کذا) ای کما یجب نصب الاسم المذکور الواقع بعد حرف الشرط غیراما کذلك (یجب النصب) ای نصب الاسم المذکورالواقع (بعد) (حرف التحضیض) حرف التحضیض اربعة (وهو هلا والا) بالتشدید فیهما الاعندالخلیل فی الاوهی مخففة عنده علی ماسیأتی (ولولاولوما وانما وجب

النصب) ای نصب الاسم المذکور اذا کان واقعا (بعدهما) ای بعد حرفی الشرط والتخضیض (لوجوب دخولهما) ای دخول هذین النوعین من الحروف (علی الفعل لفظا) ای حال کونه ملفوظا (اوتقدیرا) ای حال کونه مقدرا منویا والمراد بالفعل ههنالفظا اوتقدیرا الفعل المتعدی لامطلق الفعل لایخفی علی من له ادنی تأمل وانما وجب دخولهما علی الفعل لفظا اوتقدیرا اما حروف التخضیض فلان التخضیض وهو التحریض والحث من حرضه ای حرصه لایکون الافیما یمکن تحصیله من الافعال لکونها عرضا یمکن تحصیلها واما الاسم فلکونه دالا علی الثبات والاستقرار لا یمکن تحصیله فلا یمکن التحریض علی تحصیله لان ما لایمکن تحصیله لایکلف فکیف یحرض علی تحصیله الاانها اذا دخلت علی الماضی تکون للتوبیخ والتندیم علی ترک الفعل لانه لایمکن التخضیض علی مافات الاانها تستعمل کثیرا فی لوم المخاطب علی انه ترک فی الماضی شیئا یمکن تدارکه فی المستقبل فکانها من حیث المعنی للتخضیض علی مافات واذا دخلت علی المضارع فهی للتخضیض یعنی للحث علی الفعل والطلب له والمضارع امالفظا اوتأویلا نحو لولاتستغرون الله ولولا اخرتنی الی اجل قریب واماحروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب یقال شرط علیه کذا اذاجعله علامة له مثل قولک ان جئتنی اکرمک حیث جعلت مجییء المخاطب علامة لاکرامک اياه فهذا لا یوجد الا فی الفعل ولهذا اختصت هذه الحروف بالفعل (نحو) مبتدأ قولک (ان زیدا ضربته ضربک) فی تقدیر ان ضربت زیدا ضربته ضربک (مثال) خبره لحرف الشرط (وقولک الا زیدا ضربته) فی تقدیرا لاضربت زیدا ضربته (مثال لحرف التخضیض) وهذا نشر علی ترتیب اللف ولما فرغ من بیان کون النصب فی الاسم المذکور مختارا والرفع فیه ایضا واستواء الامرین فیه وکون النصب واجبا فیه اراد ان یبین کون الرفع واجبا فیه ایضا الا انه لم یقل ویجب الرفع فیه لانه اذاوجب الرفع لم یکن من مظان الاضمار علی شریطة التفسیر فقال (ولیس مثل ازید ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والمجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار والمجرور فی محل النصب لانه خبر لیس ای کل ترکیب ظن فی بادی النظر انه مما اضمر عامله علی شریطة التفسیر واختار النصب فیه وبعد التعمق یعلم انه لیس منه) ای من باب الاضمار علی شریطة التفسیر فان زیدا فیه) ای فی هذا المثال (وان کان) للوصل (یظن) مبنی للمفعول (فی بادی النظر) بادی من بدا الامر ای ظهر من باب سما ای فی ظاهر النظر ومن همزه جعله من بدأ ومعناه اول النظر وکلاهما ههنا جائز ان (انه) ای هذا المثال (مما اضمر عامله علی شریطة التفسیر) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل یظن (والمختار) عطف علی محل

انه ای ویظن المختار (فیه) ای فی الاسم المذکور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل لقوله المختار (لوقوع الاسم المذکور فیه) ای فی ذلک المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذکور اذا وقع بعد حرف الاستفهام یختار فیه النصب ههنا کذلک (لکن) استدراک من قوله وان کان یظن فی بادی النظر الخ یعنی الا انه (یظهر بعد تعمق النظر) التعمق فی الکلام الوصول الی ماهو المراد منه اوبیان ما هو المقصود وایضا حد یقال تعمق النظر فی کلامه اذا اتمه ای بعد اتمام النظر فیه والوصول الی ماهو المراد منه (انه) ای مثل ازید ذهب به (لیس منه) ای من باب الاضمار علی شریطة التفسیر (فانه وان صدق) الوصل (علیه) ای علی ذلک المثال (انه) ای ان زیدا فی ذلک بالمثال (اسم بعده فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضمیره) ای فارغ عن العمل فیه العمل فی ضمیره وهو قوله به هذا بیان قوله فان زیدا وان کان فی بادی النظر انه الخ (لکنه لیس بحیث) ای لیس زید بمکان (لوسلط علیه) ای علی زید (هو) ای الفعل بعینه وهو ذهب به (اومناسبه) وهو انذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) ای لنصب الفعل الذی هو ذهب به بعینه اومناسبه الذی هو انذهب هذا بیان لقوله لکن یظهر بعد تعمق النظر انه لیس منه (لان ذهب به لایعمل النصب) لان معلومه لازم متعد بالباء لا یعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنی للفاعل اذا لم یعمل النصب بنفسه فکیف یعمل المبنی للمفعول (وکذا) ای کما ان ذهب به لایعمل النصب کذلک (مناسبه) لایعمل ایضا (اعنی انذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدی بالباء یناسب الانذهاب معلوما اومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم یجز فیه تسلیط الفعل المفسر بعینه ولا مناسبه الذی هو انذهب بالبناء للمفعول لایلزم ان لایکون من باب ما اضمر عامله علی شریطة التفسیر لانه (لاینحصر المناسب) ای ما یناسب ذهب به (فی انذهب) بالبناء للمفعول (واذا لم ینحصر) فیه (فلیقدر مناسب آخر) یعنی غیر انذهب (بنصبه) حتی یکون هذا المثال من ذلک الباب (مثل یلابس) فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدی بالباء یلزمه الملابسة (اوانذهب) حال کونه کائنا (علی صیغة) الفعل الماضی (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدی بالباء یلزمه الانذهاب سواء کان معلوما اومجهولا (فیکون تقدیره) ای تقدیر المناسب لاتقدیر انذهب به (ازیدا یلابسه الذهاب به) فیکون الفعل الناصب لزید یلابس المقدر تقدیره ایلابس الذهاب زیدا ذهب به (او) ازیدا (یلابسه احد بالذهاب به) تقدیره ایلابس احد زیدا اذهب به (او) ازیدا (انذهبه احد) فیکون الفعل الناصب له حینئذ انذهبه بالبناء للفاعل علی تقدیره انذهب احد

زیدا

زیدا ذهب بہ فحینئذ یکون ہذا المثال من ہذا الباب مما یختار فیہ النصب فلم یصح قول المصنف ولیس مثل ازید ذہب بہ منہ لانہ وان لم یصح تسلیط الفعل بعینہ فقد صح تسلیط ما یناسبہ باللزوم (قلنا المراد بالمناسب) فی قولہ اومنا سبہ لیس المناسب مطلقا بل (ما یرادف الفعل المذکور) المفسر (اویلازمہ) ای یلازم لفعل المذکور المفسر (مع اتحاد ما اسند الیہ) ای بشرط ان یکون فاعل الفعل المضمر والفعل المذکور متحدا یعنی واحدا فی ہذا الباب حتی لولم یتحد لایکون مناسبا لہ (فالاتحاد) ای کون فاعل الفعلین متحدا (فیما ذکرتہ) ایہا السائل من المثال (مفقود) لان المسند الیہ فیما یرادفہ ویلازمہ الذہاب اواحد وفی الفعل المذکور ہو زید فلم یوجد الاتحاد فی المسند الیہ واذا لم یوجد الاتحاد فیہ لایکون مناسبا لہ لفقدان الشرط وہو الاتحاد فیما اسند الیہ (واذا کان الامر کذلک) یعنی اذا لم یکن مثل ازید ذہب بہ من ہذا الباب للعلۃ المذکورۃ (فالرفع) یشیر الی ان الفاء مرتبطۃ بمعنی الشرط یعنی جواب لشرط محذوف (ای رفع زید فی المثال المذکور) وہو ازید ذہب بہ (واجب بالابتداء) ای بکونہ مبتدأ ومعمولا بالعامل المعنوی (ونصبہ) ای نصب زید فی ذلک المثال (غیر جائز بالمفعولیۃ) ای بکونہ مفعولا لفعل محذوف لانہ اذا لم یکن لہ مفسر لم یجز تقدیر الناصب فالاولی فی التعبیران یقول ونصبہ بالمفعولیۃ غیر جائز بتقدیم قولہ بالمفعولیۃ لئلا یقع الفصل تأمل (فلیس) المثال المذکور (من باب الاضمار علی شریطۃ التفسیر) لانہ لایجوز تسلیط الفعل المذکور بعینہ ولا ما یناسبہ بالترادف او اللزوم والحال ان تسلیط احدہما شرط وانتفاء الشرط یستلزم انتفاء المشروط (فکیف یکون) ذلک المثال (مما) ای من القسم الذی (یختار فیہ) ای فی ذلک القسم (النصب) ای نصب الاسم المذکور لان اختیار النصب مبنی علی ان یکون ذلک من باب ما اضمر عاملہ علی شریطۃ التفسیر وقد عرفت ان ہذا المثال لیس منہ فینبغی ان یکون رفعہ واجبا بالابتداء (وکذا) (ای مثل ازید ذہب بہ) فی عدم کونہ من ہذا الباب ووجوب رفعہ بالابتداء المانع (قولہ تعالی) (کل شیٔ فعلوہ) قولہ وکذا خبر مقدم وقولہ تعالی مبتدأ وقولہ کل شیٔ یصدق علیہ انہ اسم بعدہ فعل مشتغل عنہ بضمیرہ الا انہ لایصح تسلیطہ علیہ برفع الاشتغال لفساد المعنی علی تقدیر التسلیط لانہ یکون المعنی حینئذ الناس فعلوا کل شیٔ (فی الزبر) فیکون فی الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتین جمع زبور کرسل ورسول وہو المکتوب وہو فعول بمعنی المفعول کحلوب بمعنی المحلوب (ای فی صحائف اعمالہم) والصحائف جمع صحیفۃ وہی الکتاب وشیٔ کتب علیہ وجمعہا صحائف وصحف کذا فی الصحاح (فہو)

ای قوله تعالی كل شیٔ فعلوه فی الزبر (لیس من باب الاضمار علی شریطة التفسیر لانه لوجعل منه) ای من هذا الباب وقرئ بنصب كل (انصار التقدیر) ای تقدیر قوله تعالی كل شیٔ فعلوه فی الزبر (فعلوا) ای الناس او الخلائق (كل شیٔ) من خیر اوشر من اعمالهم (فی الزبر) یعنی اوقع الناس كل شیٔ من الخیر او الشر فی صحایف اعمالهم (فقوله فی الزبر ان كان) ظرفا لغوا (متعلقا بفعلوا) المقدر الناصب كل شیٔ (فسد المعنی) ای معنی هذا القول فحینئذ یكون المعنی علی ماسبق اوقع الخلائق یعنی كل واحد منهم كل شیٔ من الخیر او الشر فی صحایف اعمالهم وهذا المعنی غیر صحیح (لان صحایف اعمالهم لیست محلا لفعلهم) حتی یوقعوا فیها اعمالهم بل الصحایف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لانهم) ای لان الخلائق لم یوقعوا فیها ای فی تلك الصحایف فعلا) لاخیرا ولاشرا ولا قلیلا ولا كثیرا (بل الكرام) وهو جمع كریم مثل صغیر وصغار وعظیم وعظام وهو بالفارسیة خوش بوی وخوش سرست (الكاتبون) وهم الحفظة الذین یكتبون افعال العباد من خیر اوشر لقوله تعالی وان علیكم لحافظین كراما كاتبین (اوقعوا فیها) ای فی الصحایف (كتابة اعمالهم وافعالهم) ای افعال العباد (وان كان) قوله تعالی فی الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشیٔ) بناء علی تجویز الفصل بین الصفة والموصوف (مع انه) ای كون الزبر صفة شیٔ (خلاف ظاهر الایة) الكریمة لان الظاهر ان یكون ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر فی محل الرفع علی انه خبر المبتدأ ومع هذا یقع الفصل بین الصفة والموصوف باجنبی وان كان جائزا (فات المعنی المقصود) من الایة (اذ المقصود) منها علی ماقلنا ان یكون كل شیٔ مبتدأ وجملة فعلوه صفة لشیٔ وفی الزبر ظرف مستقر فی محل الرفع خبرا له فالمعنی علی هذا (ان كل شیٔ هو مفعول لهم) ای للعباد (كائن) وثابت (فی الزبر) ای فی صحایف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فیها) ای فی تلك الصحایف فحینئذ یصح المعنی ولا یفسد ولایفوت المقصود منها ایضا وقوله (موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود یعنی المقصود من هذه الآیة هكذا حال كونه موافقا واما من الضمیر المستكن فی قوله كائن یعنی ان كل شیٔ هو مفعول لهم كائن فی الزبر حال كون ذلك الموجود فیها موافقا (لقوله تعالی وكل صغیر وكبیر مستطر) یعنی كل عمل ابن آدم من خیر اوشر قلیل اوكثیر مسطور یعنی معلوم لنا لایشذ منه شیٔ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شیٔ كائن) بالجر صفة شیٔ (فی صحایف اعمالهم مفعول) بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم یوقعوا فیها شیئا ولایقدرون ان یوقعوا فیها فضلا عن الایقاع فاذا كان

الامر كذلك (فارفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجملة الفعلية) بعده وهى فعلوه فى محل الجر (صفة لشئ) هذا من قبيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بعاطف واحدوهو جائز اتفاقا على ماسيأتى (و) على ان يكون (الجار والمجرور) فى قوله فى الزبر (فى محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجاروالمجرور فى قوله فى الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجملة الاسمية فى محل الجر صفة لسئ (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (فى الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لايغادر) مبنى للمفعول اى لايترك من السئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى الاية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق (ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره اومتعلقه) اى الفارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره اومتعلقه (امرا) نحوزيدا اضربه (اونهيا) نحوزيدا لاتضربه (فالمختار فيه) اى فى ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ماسبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل) خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وكل اسم بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه بضيره اومتعلقه لوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالفاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى فى هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الافى رواية شاذة عن بعضهم) وهو عيسى بن عمرو والشاذ لايعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذ من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان الحيلة (لاخراجه) اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية (عن القاعدة المذكورة) وهى ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر

اوالنهی فالمختارفیه النصب فالرفع جائزغیرمختار (فاشار المصنف الی ماتمحلوا) ای الی ماجعله النحاة حیلة (لاخراجه عنها) ای لاخراج قوله تعالی الزانیة والزانی الآیة عن القاعدة المذکورة حتی لایکون اتفاق القراء علی غیر المختار ولاتکون القاعدة ایضا مخالفة لما اتفقوا علیه وهو اثنان احدهما ماذهب الیه المبرد وثانیهما ماذهب الیه سیبویه (فقال) (ونحو الزانیة والزانی) ای کل موضع وقع فیه الاسم المذکور قبل الامر المصدر بالفاء لکن بشرط ان یکون ذلک الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم یکن کذلک لایجری فیه ما ذهبوا الیه من التمحل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد یجلد وبابه ضرب یقال جلده ضربه (کل واحد منهما) ای من الزانی والزانیة یعنی المزنی بها والزانی انما عبر عنها بالزانیة لمشاکلة مابعدها اولاطاعتها لمن زنی بها صارت کانها هی فعلت کذا الفعل فعبر عنها بالزانیة قوله ونحو مبتدأ و (الفاء) مبتدأ ثان (فیه) ای فی نحو الزانیة (مرتبطة) بکسر الباء خبر للمبتدأ الثانی وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنی الشرط) یعنی الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام فی الزانیة والزانی جعل الباء متعلقا بالربط بقرینة الشرط لان الجزاء مرتبطة به فتکون الفاء رابطة بینهما (عند المبرد) فیخرج هذا القول وامثاله عن التعریف بقوله مستغل عنه بضمیره اومتعلقه فامتنع التسلیط ایضا لان الفاء مانعة عنه فلم یکن مثل هذا القول من باب مااضمر عامله علی شریطة التفسیر (لکون الالف واللام) الکائنة فی الزانیة والزانی (مبتدأ) لان الالف واللام من الموصولات علی ماسیأتی فی الاسماء لمشابهة اللام الحرفیة لفظا استکرهوا دخوله علی الفعل فادخلوه علی الاسم الذی فیه معنی الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا الاغیر علی ماسیأتی تحقیقه (موصولا) صفة مبتدأ (فیه) ای فی المبتدأ (معنی الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا کان موصولا صلته فعل اوظرف یکون فیه معنی الشرط (واسم الفاعل الذی هو صلته) ای صلة الالف واللام الداخلة هی علیه لان اسم الفاعل ههنا بمعنی الفعل (کالشرط) فیکون تقدیره التی زنت ای مکنت من نفسها بالزنی والذی زنی بها ای والذی فعل ذلک الفعل فحینئذ یکون الزنی سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (کالجزاء) مثل قولک الذی یأتیک فاکرمه ای فیستحق لاکرامک (والفاء الداخلة علیه) ای علی خبر المبتدأ (مرتبطة بالشرط) یعنی جئت لربط الجزاء بالشرط (الدلالته) ای لدلالة الفاء (علی سببیته) ای علی سببیة الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببیة ماقبلها لما بعدها فاذا دخلت علی الجزاء یعلم ان الشرط سبب للجزاء حتی

لولم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث دخلت على
قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لولم يأت لما استحق الدرهم
(ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة اوحكما (لايعمل
مافى حيزه فيما قبله) لانها دليل على ان مابعدها من ذيول ماقبلها فيكره وقوع
معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعد ها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى
يكون شئ مما قبلها من ذيول مابعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل
الفاء مع ان التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعاله كان
قوله تعالى الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لوسلط عليه
هو اومناسبه على ماسبق (فتعين فيه الرفع) اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع
بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه
خبرا وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية
حيث قال والخبر قديكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم اوفعلية مثل زيد قام
ابوه وهو التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدم المصنف ولكون
الآية فيه جملة واحدة (و) (الآية) (جملتان) (مستقلتان) المراد
بالاستقلال ان لايكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا
فلا استقلال بينهما حيث تكون الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها (عند سيبويه)
(اذالزانية مبتدأ) عنده (محذوف المضاف) واقيم المضاف اليه مقامه مثل
جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ (والزانى عطف عليه) بالواو عطف
مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جوازا بالقرينة
الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (يتلى)
مبنى للمفعول ومااسكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القرأن الذى يتلى
ويقرأ (عليكم) ايها المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم
لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق يتلى او بعد
قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكام كل
واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل
والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى (والفاء) فى قوله فاجلدوا
(عنده) اى عند سيبويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد (للسببية) يعنى
جواب شرط (اى) مقدر (ان ثبت زناهما) شرعا وذلك باربعة شهداء
يشهدون بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان لايكونا محصنين
وصفة الاحصان الحرية والتكليف والاسلام والوطئ بنكاح صحيح (فاجلدوا

وقيل) الفاء ههنا (زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيان للحكم الموعود فى الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزاء الجملة) وهى قوله تعالى * فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة وهو قوله اجلدوا (لايعمل فى جزء جملة اخرى) لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة لايعمل جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى (فيمتنع التسليط) اى تسليط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه اومناسبه على الاسم المذكور (فلايدخل) هذا القول على كلا التوجيهين (فى الضابطة) اى فى باب مااضمر عامله على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه (فتعين الرفع) اى فوجب رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيبويه اوعلى ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا جزاءله فى معنى الخبر على مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد اوعلى توجيه سيبويه ولذا قال الشارح (اى وان لم يكن الفاء) فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد (اولم تكن الآية جملتين) مستقلتين على ماهو مذهب سيبويه (ايضا) اى كما لم يكن الفاء بمعنى الشرط (فهى) اى هذه الآية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره اومتعلقه بحيث لوسلط عليه هو اومناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها (فالمختار) (فيها) اى فى هذه الآية (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر والنهى يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها (باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء ومايكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لماسبق (لاتفاق القراء على الرفع) اى رفع الاسم المذكور فى الاية فاذا كان الامر كذلك (فلابد من جعل الفاء) التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (اوجعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيبويه (ليتعين الرفع) اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل فى معنى قوله والا انه معطوف على مقدر فى الاقسام الثلاثة يعنى ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان لم يكن كل واحد منهما من هذا الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منها النصب اما اختيار النصب فى الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام اوقبل الامر واما فى الثانى فللالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع

فيهـا لما عرفت ايضا فيـه (الرابع) اى رابع الاربعة لارابع الثلثـة يعنى انه باعتبار الحال لاباعتبار التصيير لمـا سيأتى (من تلك المواضع التي وجب حـذف الفعـل ناصب المفعول به فيهـا) (التحذير) اى ما فيه التحـذير سمي اللفظ المحذربه في نحو اياك والاسد مع انه ليس بتحذير بل هو آلة للمبـالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وانمـا وجب حذف الفعل) الناصب للمفعول به (فيه) اى فى هذا الباب (لضيق الوقت عن ذكره) لانه لوذكر لفات وقت التحذير لانه مثل هذا انمـا يقال عند مشارفة الهـلاك وشدة الخوف او القصـد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحـذير (فى اللغة تخويف شئ) المصدر مضـاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ الاول المحذر والشئ الثـانى المحذرمنه (وتبعيده عنه) اى تبعيد الشئ عن الشئ يقـال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفتـه و بعدته عنه (و) هو (فى اصطلاح النحـاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه النصب) بالرفع قائم مقام الفـاعل بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول بتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقـام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحـال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العـامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدرفيه فعل ناصب له مثل اتق او بعد اونح (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) و بعد (تحذيرا) اوتبعيدا فيكون قوله تحذيرا (مفعولا مطلقـا) مثـل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب له جوازا بقرينـة النصب لان المنصوب لابد له من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (اوذكر بالبنـاء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا) (فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا له) اى ذكـر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب ايضا (ممـا بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى) ممـا يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذي وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالعطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعـده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد اوبا لجار والمجرور مثل اياك من الاسـد (اوذكر) بالبناء للمفعول (المحـذر منه) بالرفع لانه قائم مقـام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفـاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الالف والـلام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذرمنـه (مكررا) حال من قوله المحذرمنه على ان يكون الثـانى تأكيدا لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنـا (عطف على حذر اوذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذف المقدر اوذكر المقدر وقيل

مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل اولذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت و يغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى ما استفاد من قوله اولذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لايصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر اوذكر المقدر (لابد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف مثل ان يقول اوذكر عنده المحذر منه او يقول اوذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى المعمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشئ اوخبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلابد من ضمير فقول المصنف اوذكر المحذر منه جملة معطوفة على جملة اخرى هى ذكرا وحذف المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلابد من ضمير فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى تحقيقه (قلنا نعم) لابد فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه (لكنه) اى الا انه خولف و(وضع فى المعطوف) الاسم (المظهر) وهو المحذر منه (موضع المضمر) على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير (اذتقدير الكلام) اى كلام المصنف (اومعمول اى اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا) لان المعطوف قائم مقام المعطوف عليه (لانه وضع) المظهر فى المعطوف وهو (المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول) فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى الحاقة ما الحاقة (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اى بان الضمير فى المعطوف محذر منه لامحذر) كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف عليه يرجع الى المعمول فيكون فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه فلم يتم اقسام التحذير (مثل اياك والاسد واياك وان تحذف) وفى الحاشية نبه بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا مخاطبا قديجئ متكلما نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ماذهب اليه سيبويه وقديكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيف والغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم اذا بلغ الرجل السنين فاياه واياك السواب انتهى و انما كان الاغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون فى المخاطب وقديكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب لان تحذير الغائب لايمكن الا بتنزيل منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما اوفعلا (هذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما)

اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل (بعد نفسك) بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذرا من اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشئ واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا فقيل اياك (عن الاسد) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد عن نفسك) جئ بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمشاكلة (و) كذا قوله (بعد نفسك عن خذف الارنب) الخذف بفتح الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمى بالحصى يقال خذفت الحصى اى رميتها من بين اصابعى ويجوز فى الاول الاهمال ايضا لانه يقال خذفه بالعصا رماه بها كذا فى الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع وانسب بالمقام تأمل قال عمر رضى الله تعالى عنه اياى وان تخذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خركوش وانما قال هذا حال كونهم محرمين اوانه اذا رمى بما لايكون جارحا ومات لايحل اكله وقيد الارنب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الخذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب الارنب (بالعصا و بعد خذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين) اى تقدير تقديم النفس اوتقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هو الاسد) فى المثال الاول (والخذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما (فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعيد (الخذف) فى قوله بعد خذف الارنب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) من الاسد والخذف (لا) المراد (تحذيرهما) اى تحذير الاسد والخذف (منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لايكون الافيماله روح وعقل والخذف ممالاروح له والاسد ممالاعقل له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثانى نوعيه) اى نوعى التحذير وهو مايكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثنى وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يغنى عن ذكر العامل ولذا اظهر العامل لايثنى المعمول ولا يختص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى رأسى ورأسه رأسه (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح لانه لايقال اتقيت زيدا من الاسد) بل يقال اتقيت من

زيد وتبرأت منــه وعند تخويفه منه يقــال بعدت زيدا من الاسد ونحيته عنــه
لان الاتقــاء لازم لايتعدى الى المفعول بنفسه (فينبغى ان يقدر فيــه) اى فى اول
النوعين (مثل بعــد) امر من التبعيد (اونح) امر من التحية لانه يقــال بعدت
زيدا من الاسد ونحيته منه فينبغى ان يقدر فيه بعد اونح لصحته ولا يقــدر اتق
لعدم صحته لمــا عرفت انه يقال اتقيت زيدا (وتقــدير بعد فى مثال النوع الثــانى
غيرمنــاسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه لايقــال بعدالطريق
اوبعد الحية بل يقــال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لمــا يؤذى
المــارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى فى معــنى قولك الطريق
الطريق (على الاتقــاء) اى على اتقاء المخاطب (من الطريق لاعلى تبعيده) اى
على تبعيد المار الســالك فى الطريق (عنه) حتى يقدر فيه بعــد (فالصواب)
اى ماهو الاولى واللايق (ان يقــال) اى ان يقول المصنف فى تعريفه (معمول
بتقدير اتق او بعد اونحوهمــا) ليكون اشمل واجيب عنه بان هــذا من باب حذف
المضــاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق اومــن باب
حذف المعطوف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئــذ يعم التعريف ويشمل
كــل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرهــا (فيقدر) بالبناء
للمفعول (مثــل بعد فى جميع افراد النوع الاول) مثــل اياك والاسد و اياك وان
تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون مثــالا له (و) يقدر ايضا مثل بعــد (فى بعض
افراد النوع الثــانى مثل نفسك نفسك) فالنفس ههنــا هو المحذر منه بل مطلقا
لقوله تعــالى وماابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وقوله عليه الســلام اعدى
عدوك نفسك التى بين جنبيك (فان المعنى) اى معنى نفسك نفسك (بعــد نفسك
ممــا يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التى هى من جمــلة مايؤذيك ومما يان لكون
النفس من الاشيــاء التى تؤذى المخاطب وتؤلمــه لا متعلق بقوله كما هو الظــاهر
لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذر منــه مع ان المقصود ان يكون النفس
محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقولك ممــا يؤذيك (ويقدر مثل اتق فى بعضها)
اى فى بعض افراد النوع الثــانى (كالمثال المذكور) فى المتن وهو قوله الطريق
الطريق لانه فى معــنى اتق الطريق اى اتق عن الاشيــاء المؤذية التى تكون
فى الطريق واحدة اومتعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحــال (قيل)
اى اعــترض على قول المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاســد
فى اياك والاســد) ولفظ ان تحــذف فى اياك وان تحذف (خارج عن النوعــين)
اى من نوعى التحــذير لانه ليس بمحذر منه ولا محذر والتحــذير فى الاول ما يكون
محذرا وفى الثانى مايكون محذرا منه (فينبغى ان لا يكون) لفظ الاسد (تحــذيرا)

لان

لان مایکــون خارجا من النوعین لایکون منهمــا (لیس کذلك فانه) ای فان لفظ الاسد (ایضا) ای کما ان لفظ ایاك (تحذیر) لان التحــذیر فی القسم الاول لا یکون الابالمحــذرمنه والمحذر ولفظ الاسد هوالمحذرمنه فیکون داخــلا فی النوع الاول (واجیب عنه بانه) ای بان لفظ الاسد (تابع للتحــذیر) لانه من قبیل ذکر المعطوف وحذف المعطوف علیه اختصــارا لانه کان فی الاصل ایاك من الاســد وایاك من ان تحــذف فحذف المحذرمنه وهومن الاسد وذکر مقــامه والاسد لکونه اخصر فیکون قوله والاســد محذرا منه وان کان معطوفا (والتوابع) ای توابــع التحــذیر وتوا بع کل متبــوع (خارجــة عن المحدود) سواء کان المحــد ود هو المحذر اوغــیره ولا یسمی تابع التحذیر تحــذیرا اذ علم خروج التوابع عن حــدود المتبوعات (بدلیل ذکرهــا) ای ذکر المصنف التوابع (فیمــا بعد) لانها لوکانت داخلة فی هذه الحدود لاستغنی عن ذکــرها فیما بعد فلما ذکرها فیما بعــد علم انهــا لیست بداخلة فیهــا (وتقول) انت (فی قسمی النوع الاول) وهمــا ایاك والاسد وایاك وان تحذف بعبــارة اخصر فی التقدیر وان کانت اطنب فی الظــاهر لکن الاول ابلغ لان فیــه تکرار التحذیر لانه یذکر محذوفا ومذکورا ولاجــل هذا ارتکب الحــذف الکثیر لانه کما قلنــا یکون من قبیل ذکر المعطوف وحــذف المعطوف علیه وههنــا ذکر المعطوف علیــه وحذف المعطوف لان المقــام لایسع المعطوف والمحذوف معا فیقتصر علی احدهمــا (ایاك من الاسد) بالقصر علی ذکر المعطوف علیــه (کما کنت) انت (تقول ایاك والاسد) بالقصر علی ذکر المعطوف (و) تقول ایضــا فی المثال الثانی من النوع الاول ایاك (مــن ان تحــذف) بذکر المعطوف علیه وحــذف المعطوف (کما کنت تقول ایاك وان تحــذف) بالعکس یعنی بحذف المعطوف علیــه وذکر المعطوف لکونه اخصر فی الظــاهر وان کان اطنب فی التقدیر (وتقول) (فی المثــال الاخیر) من النوع الاول لزیادة المبالغة فی التحذیر بعبــارة اخصر من الثانی (ایاك ان تحذف بتقدیر من) الجارة (ای ایاك من ان تحذف) فالــذی بغیر ان جاز فیه الوجهــان کونه مع الواو وکونه مع من فمن متعلق بالفعل المقدر ولایجوز فیه تقدیر من ولا العــاطف فالقیاس ان یجوز فیــه الوجوه الاربعة والذی مع ان یجوز فیه هذان الوجهان کونه مــع الواو وکــونه مع من ویجوزفیه وجه ثالث وهوحذف الجــار والقیاس ان یجوز فیه ایضــا الوجوه الاربعة ولکن لایجوز فیه حذف العــاطف وفی الاول حذف الجــار والعاطف فبقی فی الاول وجهــان وفی الثانی ثلاثة اوجه (لان حــذف حرف الجر من ان) المخففــة (وان) المشددة بفتح الهمزة فیهمــا (قیاس) لان ان مخففة ومشددة حرف موصول طویلة بصلتها لکونها مع الجملة التی بعدهــا

فی تأویل اسم فلما طال لفظا ماهواسم واحد فی الحقیقة اجازوا فیہ التخفیف
قیاسا بحذف حرف الجر (ولا تقول) (فی المثال الاول) من النوع الاول (ایاك
الاسد) کما تقول فی المثال الثانی ایاك ان تحذف (لامتناع تقدیرمن) الجارة فی الاسم
الصریح حیث لم یجز حذف حرف الجر منه قیاسا ورأسا (وسنوذه) ای لشذوذ
تقدیرمن (مع غیران وان) واماقول الشاعر * وایاك ایاك المرء فانه * الی الشر
دعاء وللشر جالب * بتقدیرمن ای ایاك ایاك من المرء وهوالشك فشاذاوللضرورة
ای فمحمول علی الضرورة (فان قلت) قولك ایاك الاسد اذا لم یکن بتقدیر من
لامتناعه (فلیکن بتقدیرالعاطف) فیکون ایاك الاسد فی تقدیر ایاك والاسد
حتی یجوز فیه وجوه ثلاثة کما جاز فی الثانی وجوه ثلاثة (قلنا حذف العاطف
فی هذا الباب اسد شذوذا) من حذف الجار فیه ایضا او مطلقا (لان حذف
حرف الجر) مطلقا سواء کان فی هذا الباب اوغیره (قیاس) یعنی سایغ کثیر
(مع ان وان) مثل قوله تعالی افنضرب عنکم الذکر صفحا ان کنتم ای لان کنتم
وقوله تعالی وان المساجد لله الایة ای ولان المساجد ومثل قولك اماانت منطلقا
انطلقت ای لان کنت ومثل قول الشاعر اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره اذا قرئ
بالفتح (شاذ کثیر) خبر بعد خبر (فی غیرهما) ای فی غیران وان مثل قوله تعالی
واختار موسی قومه ای من قومه وقولك الله لافعلن بالجر ای بالله لا فعلن
(واما حذف العاطف فلم یثبت الا نادرا) فکان سذوذه اسد کما قال ابوعلی
فی قوله تعالی ولاعلی الذین اذاما اتوك لتحملهم قلت ای وقلت ولما فرغ من بیان
المفعول به وبعض احواله شرع فی بیان المفعول فیه وبعض احواله فقال
(المفعول فیه) ای الذی فعل فیه اوالذی فعل فیه فعل وهومبتدأ خبره محذوف
ای منه بقرینة قوله منه المفعول المطلق وهوالمناسب لماسبق اوخبرمبتدأمحذوف
ای هذا باب المفعول فیه ولکن لاقرینة له اوموقوف لااعراب له اومبتدأ والجملة
بعده خبره وهذااولی لعدم ارتکاب الحذف وانما سمی المفعول فیه ظرفا لانه محل
الافعال تشبیها له بالاوانی التی تحل الاشیاء فیها (هو) مبتدأ ای المفعول فیه
(ما) اسم ما ولم یذکره اکتفاء بذکره فیما سبق فی المفعول المطلق والشارح
ایضا اکتفی بذکره فی المفعول به لقوله ای اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول
(فیه) المجرور راجع الی الموصول (فعل) بالرفع نائبه (ای حدث اشاربه الی ان
المراد بالفعل معناه اللغوی وهوالمصدر یعنی الحدث وفی الصحاح الفعل بالفتح
مصدر فعل یفعل وقرأ بعضهم به واوحینا الیهم فعل الخیرات والفعل بالکسر
اسم والجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهی (مذکور) صفة فعل (تضمنا) نصب
علی التمییز اوعلی المصدریة ای ذکرا تضمنا کائنا (فی ضمن الفعل الملفوظ

مثل

مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك
متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ماحذف فعله الناصب له جوازا
اووجوبا على ماسيأتى فى آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على الفعل
اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ما شابه الفعل ملفوظا
اومقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى
انا صائم يوم الجمعة (اومطابقة) عطف على تضمنا اى مذكورا مطابقة (اذا كان
العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل
يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى فقول المصنف (مافعل فيه) جنس (شامل
لاسماء الزمان) كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل
امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلهما) اى كل من اسماء الزمان والمكان
سواء كانت مشتقة اولا (فانه) اى الشان (لايخلو زمان) من الازمنة (اومكان)
من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما
ولوقال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لايخلو زمان من الازمنة او مكان
من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما و يوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل)
يعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا اوتقديرا (اولا) يذكر
الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لالفظا ولاتقديرا بل لايلتفت اليه
اصلا (وقوله مذكور خرج به مالايذكر فعل فعل فيه) اى خرج بقوله مذكور
عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفظا
ولاتقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل
ثم يمينه افضل اونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع
الى غير ذلك (فانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم
طيب (فعل فيه فعل لامحالة) لفظة لا لنفى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف
اى لامحالة فيه اى لاشك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الا ان ذلك
الفعل (ليس بمذكور) لالفظا ولاتقديرا اماعدم كونه مذكورا لفظا فظاهر
واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم فى الاول بالابتدائية والثانى بالخبرية وكان العامل
فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (لكن)
استدراك من قوله خرج منه مالايذكر فعل فعل فيه (بقى مثل) قولك
(شهدت يوم الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى فى تعريف المفعول
فيه (فان يوم الجمعة يصدق) بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه)
اى على يوم الجمعة (انه مافعل فيه فعل مذكور) تضمنا فى ضمن الفعل الملفوظ
وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى

لايصدق عليه المعرف لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله تعالى فمن شهدمنكم
الشهر فليصمه ومعناه حينئذ بالفارسية حاضر شدم روزجمعه را بااين معنى كه
مقارن شدم روزجمعه را بااين معنى كه عالم شدم روزجمعه را همچنان گفته
شود كه حاضر شدم بازجمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لايكون
الايوم الجمعة) فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الافيه وليس كذلك
لان يوم الجمعة فى المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ماقلنا آنفا فلم يكن
التعريف مانعا لدخول ماليس من افراد المحدود فيه (فلواعتبر) بالبناء للمفعول
(فى التعريف قيد الحيثية) بالرفع نائبه (اى المفعول فيه مافعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل مذكور) هذا اعتبار قيد الحيثية (لخرج) جواب لو (مثل
هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه)
اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراده ومانعا لاغياره (فان ذكر يوم
الجمعة فيه) اى فى المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى فى ذلك المثال
(فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه الفعل المذكور وهو الشهود
(بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور) فيكون
يوم الجمعة فى ذلك المثال مفعولا به لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من
دخول غيره فيه (ولايخفى عليك) ايها الطالب المنصف (انه) اى الشان
(على تقدير اعتبار قيد الحيثية) فى التعريف فيه تتابع الاضافات مثل قوله
حمامة جرعى حومة الجندل (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور)
فى التعريف وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره
ولا يخفى عليك انه لاحاجة الى قول المصنف مذكور فى التعريف بناء على
تقدير اعتبار الى آخره فانه يكون تكرارا اولانه اذا ذكر قوله مذكور
فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس
قيدا مخرجا للشئ بل لاتمام بيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه تأمل (الالزيادة
تصوير المعرف) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى لاتكون الحاجة اليه الا
لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المعرف بفتح الراء مصدر
ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان
من المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما
صرح به فى علم الصرف فيكون المعنى الالزيادة صورة التعريف (وقوله)
مبتدأ (من زمان اومكان) (بيان) خبره (لما) فى قوله مافعل فيه فعل (الموصولة
اوالموصوفة) فيه اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاول
اولى ولذا قدمه والى ان من بيانية ومن البيانية اذا كان ماقبلها معرفة تكون

حالاواذا كان نكرة تكون صفة فههنـا على الاول حال من ضمير الموصول فيكون
حالامنه ايضالان الحـال من ضمير شئ هو حال منه وعلى الثانى صفة بعد صفة
(اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيـان يعنى وانما جعل قوله من زمان
اومكان بيانا لكون اشارة (الى قسمى المفعول فيـه) وهما ظرف الزمان وظرف
المكان وتفصيلا لهما (تمهيدا لبيان حكم كل واحد منهمـا) اى من ظرف الزمان
وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى وعدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما
الى المبهم المحـدود وبين النصب بتقـدير فى وعدمه باظهـار فى بقوله (وهـو
اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واماعنـد الجمهور فواحـد ليس الاوهو
المنصوب بتقدير فى احدهما (مايظهر فيه فى وهو مجرور بهـا) كقولك سرت
فى يوم الجمعة فيكون السير واقعـا فى وقت من اوقات يوم الجمعـة (و) ثانيهما
(مايقدر) مبنى للمفعول (فيه فى) ضمير راجع الى الموصول فى محل الرفع على انه
نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى مايقدر فيه فى (منصوب بتقديرهـا) اى
بتقـدير فى كقولك سرت يوم الجمعـة فيكون السير ايضـا واقعا فى وقت
من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه فى اختصـارا فى اللفظ (وهذا) اى كون
المفعول فيه على ضربين مايقدر فيه فى وما يظهر فيه فى (خلاف اصطلاح
القوم) اى النحاة وانما عبرعنهم بالقوم تنبيهـا على ان المختار عند الشارح ماذهب
اليه المصنف لانه كما ان اليـوم فى قولك سرت يوم الجمعـة ظرف للسير ومحل له
كذلك فى قولك سرت فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضـا فلا وجه لا طلاق
المفعول فيـه على الاول دون الثـانى (فانهم) اى القـوم (لايطلقون المفعول
فيـه) على شئ من الاشيـاء (الا على المنصوب بتقـدير فى) ولذا قالوا شرطه
اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير فى ان يكون منصوبا بتقـدير فى فيكون
المفعول فيه عندهم قسمـا واحدا وهو المنصوب بتقدير فى (واما المجرور بهـا)
اى واما الظرف ينجر بلفظة فى مثـل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجـد
(فهو) اى المجرور بهـا مفعول به عنـدهم (بواسطـة حرف الجر) كما ان
المجرور بالبـاء فى قولك مررت بزيد وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى
الكوفة مفعول به (لامفعول فيه وخالفهم) اى خالف القوم (المصنف حيث
جعل المجرور بهـا) اى بلفظة فى (ايضا) اى كما جعل المنصوب بتقدير فى مفعولا
فيه (مفعولا فيه) وظنى ان ماذهب اليه المصنف هو الحق لان تعريف المفعول
فيه كما يصدق على المنصوب بتقـدير فى يصدق ايضـا على المجرور بهـا ولانه
كما يكون المنصوب ظرفا للفعـل كذلك المجرور بهـا يكون ظرفا له واذا صـدق
الحد صدق المحدود ايضا لان صدق الحد على الشئ يستلزم صدق المحـدود

على ذلك الشئ فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بهما كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اى ولاجل ان المجرور بفى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المصنف (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اى شرط نصب المفعول فيه) اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ (تقدير فى) خبره اى ان تكون لفظة فى مقدرة فى النية يعنى ان تكون محذوفة فى اللفظ ومقدرة فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عنه معنى الظر فية فيكون معمولا على مقتضى العامل (اذ التلفظ بها يوجب الجر) يعنى لان كون حرف فى ملفوظة يستلزم جرما دخلت عليه اما لفظا اوتقديرا اومحلا واذا اريد نصبه يجب ان يقدر فى (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضافا الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فالاضافة حينئذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان مالم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (اومحدودا) فالمحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اى ظروف الزمان من قبل نقبل كعلم يعلم (ذلك) (اى تقدير فى لان) الزمان (المبهم منها) اى من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اى فيصح ان ينصبه الفعل (بلاواسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه ايضا والشئ لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اى من ظروف الزمان (محمول عليه اى) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اى لكون الزمان المبهم او الزمان المحدود مشتركين (فى الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا (نحو صمت دهرا) مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشير الى ان الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب

التأ نيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثانى
او النوع الثانى او بان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير او بان التأنيث
الظروف غير حقيقى لكونه بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعد وفوق وتحت
وغير ذلك (قبل ذلك) (اى) قبل المكان المبهم (تقدير فى) او النصب
بتقدير فى (حملا) بالنصب على انه مفعول له لقوله قبل ذلك اى لمحمولية
(على الزمان المبهم) الذى هو جزء مفهوم الفعل (لاستراكهما) اى لكون
الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (فى الابهام)
اى فى كون كل واحد منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل
المكان المبهم كما يصح ان ينصب الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب
الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه والاول تبعا لاستراكه معه فى الابهام (نحو
جلست يمينك) واما مك فان يمينك ظرف مكان يصح ان يطلق على ما يقابل
يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا)
عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اى وان لم يكن) ظرف المكان
مبهما بل يكون) المكان (محدودا) (فلا يقبل تقدير فى) اى الانتصاب
بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى (اذا لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه
ليس جزء لمفهومه (و) لم يكن ايضا (حمله على الزمان المبهم) الذى هو
جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا لان
انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا حملا على الزمان المبهم فالحمل
عليه يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما)
اى لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول
الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه الحمل
فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله بقى على حاله الاصلى وهو كون الواسطة مذكورة
(نحو جلست فى المسجد) باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف
اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير
فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل والثانى والثالث ينتصبان بتقديرها لكن
تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل فى الذات
والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشتركا
له فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز
تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسر) بالبناء للمفعول من التفسير (المبهم)
نائبه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع انه اكثر مذهب
المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى ضعفه لان اللايق بالمقام ان يفسر

بما يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اى قيل
(المبهم من المكان) بيان المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل فى مسماه
كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على المكان باعتبار جهة العلو وهى
لاتدخل فى المسمى فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل و يصير تحتا
اذا علا الشخص عليه وقيل ما سمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية
الشئ اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى
ووسط بالسكون ونحو ذلك والوقت يعنى المحدود مالبس كذلك كالدار والمسجد
والبيت (بالجهات) جمع جهة وهى الجانب (الست) بلا تاء التأنيث للمؤنث
لان تأنيث العدد عكس تأنيث سائر الاشياء (وهى) اى الجهات الست (امام
وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعدالربط مثل قولك السكنجبين
خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى
الجزئيات (ومافى معناها) وفى معنى امام وقدام وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى
شمال يسار وكذا غيرها (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول
جميع مايقابل وجهه) اى وجه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطلق
على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله
وفوق زيد يتناول جميع مايقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحته يتناول جميع
مايقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست
(مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست
(بعض الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية) بالجر
صفة الظروف (الجائز) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكون قوله
(نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ما سيجئ
(قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم)
من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست)
متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لحمل ومعناه
الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم
النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عندالله
(ولدى) على وزن على بمعنى عند والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر
عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائبا عنك ولايقال المال لدى زيد الا
فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه اوفى مكانه الذى هو جالس فيه الآن
(وشبههما) بالرفع عطف على قوله عند ولدى اى وحمل على ذلك المبهم
ايضا شبه عند ولدى (نحو دون) يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند

لان

لان تحت الشیٔ عنده (وسوی) یقال المال سوی زید ای مکانه لان سوی بمعنی
المکان کما سیجیٔ (لابهامهما) (ای لابهام عند ولدی) ای لکونهما مبهمین
کالجهات الست فجاز تقدیر فی فیهما کما جاز فیها الا انه یجب التقدیر فیهما لانه
لایقال المال فی عند زید ولا فی لدی زید واما فی الجهات الست فیجوز لانه یجوز
ان یقال صلیت فی امامك وفی یمینك کما یجوز ان یقال جلست امامك ویمینك
(ولم یذکر) المصنف (وجه حمل شبههما) ای سبه عند ولدی (علیه) ای
علی ذلك المبهم (لان حکمه حکمهما) ای لان حکم المشبه حکم المشبه به لان
المشبه غالبا یکون فی حکم المشبه به ویشترك فی علته ایضا فذکر علة المشبه به
یکون ذکر علة المشبه لاشتراکهما فیها غالبا وقیل ولك ان تجعل الضمیر راجعا
الی عند ولدی وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله
راجعا الی المبهم وعند ولدی وشبههما بتأویل المحمول والمحمول علیه وعلی
التقدیرین وجه حمل الجمیع مذکور انتهی (و) وقع (فی بعض النسخ) ای نسخ
الکافیة (لابهامها) مقام لابهامهما بصیغة التأنیث مقام التثنیة (کما هو)
راجع الی الموصول (الظاهر) لیکون وجه الحمل مذکورا فی المحمولات کلها
لان الظاهر حینئذ یکون الضمیر راجعا الی عند ولدی وشبههما ویحتمل ان یرجع
الی عند ولدی وشبههما والمبهم فیکون حینئذ علة للتفسیر والحمل (وکذا)
ای کما حمل علی المبهم من المکان عند ولدی وشبههما (حمل) ایضا (علی المبهم
من المکان) المفسر بالجهات الست (لفظ مکان) وما معناه کالمقام والموضع
والمجلس اذا کان الفعل موافقا له فی افادة معنی الاستقرار اذ لا یقال ضربت
مکانك (وان کان) المکان (معینا) بالاضافة لانه لایستعمل الامضافا (نحو
جلست مکانك) ومقامك وموضعك ومجلسك لان فی الجلوس معنی الاستقرار
فلا یقال کتبت المصحف مکان کذا بل فی مکان کذا (لکثرته) ای لکثرة لفظ
مکان (فی الاستعمال مثل) کثرة (الجهات الست) فیه (لا لابهامه) ای لا لابهام
لفظ مکان لما قلنا انه معین بالاضافة فیکون وجه الحمل فیه کثرة الاستعمال
ویجوز ان یکون الابهام ایضا لان الکثرة تورث الابهام (و) (کذا) ای کما
حملت الاشیاء الاول کذلك (حمل علیه) ای علی المبهم من المکان (ما) ای المکان
المحدود الذی وقع (بعد دخلت) وما یقارنه من نحو نزلت وسکنت وفی الرضی
واعلم ان دخلت وسکنت ونزلت ینتصب علی الظرفیة کل ما کان دخلت هی
علیه مبهما کان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسکنت الغرفة لکثرة
استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنی فی معها فی غیر المبهم
ایضا وانتصاب ما بعدها علی الظرفیة عند سیبویه انتهی (وان کان معینا)

(نحــو دخلت الدار) (فان الدار)مكان محدود معين لا بد فيه من لفظــة فى الا
انه حذف منه لفظة فى اتساعا (لكثرته) (فى الاستعمال) اى لكثرة استعمال هذا
المثال اولكون استعمــال الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة فى الاستعمال
تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا لابهامه) لما قلنــا ان ما بعد دخلت معين (على
الاصح) متعلق بقوله حمل(اى) حملا واقعــا (على المذهب الاصح) اى القول
الاصح لان المذهب يستعمل فى القول يقــال مذهب فلان هكذا اى قوله (فانه
ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به)لانه لا يتعقــل الد خول بدون المتعلق كما لا
يتعقــل الضرب بدون المضروب وفى الرضى قال الجرومى ان دخلت متعــدوما
بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول
لازم الايرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمهــا فى لانه يقــا ل دخلت فى الامر
ولا يقــال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة فى والمفعول به
مما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطــة حرف الجر ولان مصدره يجئ عــلى وزن
فعول ومايجئ مصدره كذلك يكون لازما غالبــا مثل القعود والجلوس والخروج
(والاصل استعماله) اى استعمــال دخلت (بحرف الجر) يعنى بلفظة فى و يقال
دخلت فى الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة
حرف الجر اعنى فى (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله
وهذا) اى كون مابعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محل تأمل
فان الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتمام معناه ان كان لازما
بفاعله واذا تم بفــاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست فى مكان كذا وصمت يوم
الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تم بهما يطلبه ايضا نحو ضربت
زيدا فى مكان كذا وقرأت هذه المسئلة امامك (ولاشك ان معنى الدخول لايتم بدون
الدار) يعنى لايتم بفــاعله بل لا بدله من مدخول كما ان الضرب فى قولك ضربت
زيدا لايتم بدون زيد (وبعد تمــام معناه بهــا) اى بعد تمــام معنى الدخول بالدار
(يطلب المفعول فيه) كما ان معنى الضرب بعد ماتم بزيد يطلب المفعول فيــه
فيكون الدخول حينئذ متعديا والدار بعــده مفعولا به كما فى قولك ضربت زيدا
لان الضرب متعــد وزيدا مفعول به وفيــه نظر لان معنى الدخول يتم بفــاعله
كما ان معنى الجلــوس فى قولك جلست يتم به ثم يطلب المفعول فيــه كالجلوس
فيكون لازما والدار مفعولا فيــه (كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفــلانى)
فى المحــلة الفلانية (فالظــاهر انه) اى الدار فى هذا المثــال (مفعول به) كزيد
فى قــولك ضربت زيدا فى البلد الفلانى فى المحــلة الفلانية فانه مفعــول به (لا
مفعول فيه وممــا يؤيد) خبر مقــدم (ذلك) اى كون مابعــد دخلت مفعولا به

لا

لا مفعولا فيـه (ان كل فعل) لازما كان او متعـديا (ينسب) مبنى للمفعول والجملة
صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل
فعل ههنـا (يصح ان ينسب) مبنى له ايضـا اى يصح نسبة ذلك الفعل والجملة
اعنى جملة يصح خبران وان مع اسمهـا فى تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندى
انك منطلـق (الى مكان) متعلق بينسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اى
للمكان الخـاص الذى وقع فيه (ولغيره) اى ولغـير ذلك المكان (فانه اذا قلت
ضربت زيدا فى الـدار التى هى جزء من البلد) فالمكان الخاص ههنـا لفعلك
هو الدار لان فعلك الذى هو الضرب لم يصدر منك الا فيهـا فكان الدار مكانا
خاصـا له والمكان العام البلد الذى جزء منـه فكان البلد مكانا عاما لشموله لهـا
وكون الدار جزأ منــه (يصح ان) تنسب الى المكان الخـاص الذى وقع فيـه
و (تقول ضربت زيدا فى الدار) وصليت الصلاة فى المسجـد (كذلك) اى مثل
هذا (يصح ان) تنسبه الى المكان العـام و (تقول ضربت زيدا فى البلد) وصليت
الصلاة فى المدينـة الا ان النسبة فى الاول حقيقة لان فعـل الضرب وقع منك
فى الحقيقة فى الدار وفى الثـانى مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثـل
يجعلون اصابعهم فى آذانهم (وفعـل الدخول) فى قولك دخلت الدار (بالنسبة
الى الدار لبس كذلك) اى لبس كنسبة الضرب الى الدار فى ان يصح نسبتـه الى
مكان خاص ثم الى مـكان عام له ولغيره بل لبس الا كنسبـة الضرب الى زيد لان
من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقـول ضربت القوم
فكـذلك الدار الداخل فى البلد يصح ان يقول دخلت الـدار ولا يصح ان يقول
دخلت البلد فكمـا ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيـه (فانه
فاذا قال الداخل فى البلـد) الآن (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقـول
دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الآن الدخول فى البلد لانه الآن فى البلـد والدخول
انما يـكون بعد الخروج المفروض ان يكون فى البلد ويدخل فى الدار (فنسبة
الدخول الى الدار) فى قولك دخلت الدار (ليست كنسبة الافعال الى امكنتهـا
التى فعلت) تلك الافعـال (فيها) يعنى كنسبة كل فعـل الى مكان خاص له بل
نسبة الدخول الى الدار كنسبـة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك
الدار مفعول به (فـلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيـه نظر لانه لا يلزم
من عدم صحـة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخـارج من الدار من قبل
ان يخرج من البلـد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت
من البلد وكالصائم فى قولك صمت يوم الجمعـة يصح ان يقول صمت يوم الجمعـة
ولا يصح ان يقـول صمت الشهر اوالسنـة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيـه

لامفعول به الی غیرذلك (وقیل معناه) ای معنی قول المصنف علی الاصح (علی الاستعمال الاصح فیکون) قوله بناء علی هذا المعنی (اشارة الی ان استعمال دخلت مع فی نحو دخلت فی الدار صحیح) کما ان استعمال سائر الافعال المتعدیة الی الظروف الجائز نصبها مع فی صحیح نحو سرت فی یوم الجمعة وجلست فی امامك وسرت فی وقت ماوغیر ذلك (لکن الاصح استعماله) ای استعمال دخلت (بدون) لفظة (فی) کما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة فی للاختصار وایذانا بانها نزلت منزلة الافعال المتعدیة بنفسها وفی قوله اشارة الی ان الاصل فی اسم التفضیل ان یکون اصل الفعل موجودا فی الطرفین مع زیادة فی موصوفه مثل زید افضل من عمرو وان الفضل موجود فی زید وعمرو علی السویة ولکن زیادة الفضل مخصوص بزید دون عمرو (ونقل عن سیبویه ان استعماله) یعنی استعمال دخلت (بفی شاذ) لان ما خالف الاصح یکون شاذا عند البعض دون الفحول وهذا التوجیه ایضا یؤید کون مابعد دخلت مفعولا فیه لانه اذا استعمل بفی یکون مفعولا فیه عند المصنف لماسبق (وینصب) بالبناء للمفعول (ای المفعول فیه) (بعامل مضمر) ای محذوف جوازا (بلاشریطة التفسیر) ای بلا ذکر فعل بعد المفعول فیه یفسر العامل الناصب له علی ماسبق امابقرینة مقالیة (نحو یوم الجمعة فی جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متی سرت) انت (ای سرت) انا یوم الجمعة (فان یوم الجمعة مفعول فیه) حذف فعله الناصب له جوازا وهو سرت بقرینة مقالیة وهی قول من قال متی سرت انت اوحالیة کقولك لمن اراد ان یجلس هذا المکان ای اجلس هذا المکان ولمن اراد الخروج یوم الجمعة ای اخرج یوم الجمعة (و) ینصب المفعول فیه ایضا (بعامل مضمر) ای محذوف (علی شریطة التفسیر) وجوبا حسب لایجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنی عنه (نحو یوم الجمعة صمت فیه) ای صمت یوم الجمعة صمت فیه فاضمر الفعل الاول لئلا یلزم الجمع بین المفسر والمفسر واضمر الاول دون الثانی لیکون اولا اجمالا وثانیا تفصیلا (والتفصیل فیه) ای فی کون المفعول فیه منصوبا بعامل مضمر علی شریطة التفسیر (بعینه) ای موافقا لماسبق من غیر فرق (کما مر فی المفعول به) ویکون حکمه حکم ما اضمر عامله فی المفعول به من اختیار الرفع فی نحو یوم الجمعة سرت فیه واختیار النصب فی نحو انما یوم الجمعة سرت فیه واستواء الامرین فی نحو قولك یوم الجمعة سافر فیه عبدالله ویوم السبت سافر فیه عمرو ووجوب النصب فی نحو ان یوم الجمعة سرت فیه سرت کذا قاله السید عبدالله (المفعول له) قدسبق اعرابه ای الذی فعل لاجله (هو) ای المفعول له فی اصطلاح النحاة (ما) ای اسم ما

(فعــل) مبنى للمفعول (لاجــله) الضمير راجــع الى الموصول (اى لقصــد تحصيــله) اى لتحصيل المفعول له كــما فى ضربته تأديبا (اولسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جبنا يعنى اثرا كان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائدته اومؤثرا كما فى المثــال الثانى فان الجبن سبب ومؤثر للقعود عن الحرب فقوله مافعل جنس شامل للمفعول له وغيره (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائرالمفاعيل) اى باقى المفاعيل (ممــا فعل مطلقا اوبه او فيه اومعه) يعــنى المفعول المطلق اوالمفعول به اوالمفعول فيــه اوالمفعول معه فان فى كل واحدمنها مافعــل لاجله بل مطلقــا اوفعل به اوفعل فيه اوفعل معــه (فعل) بالرفع نائبه (اى حــدث) وفيــه اشارة الى ان المراد بالفعل معنــاه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثــالين المذكورين (اوحكمــا) كما يحــذف الفعل الناصب للمفعول له جــوازا بقرينة مقالية كالمثال المــذكور فى الشرح اوحالية كما اذاقلت تأديبــا لمن اراد ان يضرب غلامــه اى اتضربه تأديبــا اواتريد ان تضربه تأديبا ولمن قعــد عن الحرب جبنا يعنى اقعدت عنهــا جبنا (فلا يخرج عنه ماكان فعله مقدرا) يعــنى اذا كان كذلك فلايخرج عن تعريف المفعول له الذى قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقرينــة المقالية (كما اذاقلت) انت مجيبا للســائل (تأديبا فى جواب من قال) سـائلا لك (لم ضربت زيدا) اوبالقرينة الحــالية كما ذكرنا من المثــال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى فقول المصنف (مذكــور) احترزبه عما لم يذكر فعــله لاحقيقة ولاحكما (مثل اعجبنى التأديب) وعجبت عن التــأديب او اعجبنى تأديبك اوعجبت عن تأديبــك وغيرذلك فانه فعل لقصد تحصيله لا محــالة فعل من الضرب وغــيره مما يقدر التأديب ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولاحكمــا وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الاانك لم تذكره لالفظا ولا تقــديرا انتهى (فان قلت كــيف يصح الاحتراز به) اى بقوله مذكور (عنــه) اى عن مثل اعجبنى التأديب (وهو اى الفعل الذى فعل لاجله) اى لقصد تحصيــله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كما فى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعــل الذى فعــل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى مثل اعجبنى التأديب فيكون هذا المثــال من قبيل ماذكرفعله حكما فيرد السؤال المذكور (قلنــا المراد) من قوله مذكور (مذكورمعه) كالمثــال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترزعنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤال (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعــل لاجله (مذكورمعه) اى مع المفعول له كما (فى) قولك (ضربت زيدا تأديبــا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثــال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثــال فيكون

الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكورا مع المفعول له فى تركيب واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال المذكور (ويرد حينئذ) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه فى التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبنى التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له والتأديب بالرفع فاعل اعجبنى (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى فى الجواب الذى فى ثبوته ضعف وكانه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر الذكر معه للعمل فيه يحصل المرام والمفعول له اما ان يكون علة وغرضا يعنى اثر الفعل (مثل ضربته تأديبا له) لان التأديب علة غائية للفعل واثره مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترتب عليه) فيكون اثراله وغرضا كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه فيكون اثراله (و) اما ان يكون علة له فقط مثل (قعدت عن الحرب جبنا) لان الجبن علة للقعود وليس بغرض واثر له بل مؤثر له وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة وقد يكون علة من وجه ومعلولا من وجه وقدم الثانى لاهتمامهم لدفعه انتهى (مثال لما فعل) اى للمفعول له الذى فعل (بسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود (والقائل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولا) من معمولات الفعل (مستقلا) فى كونه معمولا له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلات له وبهذا جعل المفاعيل خمسة (يخالف) (خلافا) فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق والى المخالفة مسند الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما فى هذا الفن الا ان الاولى اسناده

الى

الی الزجاج وجعل النحاۃ اصلا ولذا قال فی الحاشیۃ والاظہر ان یقدر یخالف
الزجاج ھذا القول خلافا لان قول النحاۃ اصل والخلاف انما وقع منہا انتہی
(ظاھرا) وانما قال ظاھرا لانہ بعد التأویل الآتی لیس لاحد خلاف فی انہ مفعول
مطلق وانما الخلاف قبل التأویل فعند الزجاج مفعول مطلق من غیر لفظ فعلہ
حتی صارت المفاعیل اربعۃ وعند غیرہ مفعول لہ لا مفعول مطلق صارت
خمسۃ والخلاف انما ھو فی الظاھر فلا فائدۃ لقول من قال لافائدۃ لقولہ ظاھرا
(للزجاج) فعال من زج یزج اما لکونہ صانعا للزجاج واما لکونہ بایعہ کما یقال
قدار لصانع القدر ولبایعہ وکذا خفاف و بزاز (فانہ) (ای المفعول لہ) (عندہ)
(ای عند الزجاج) (مصدر) ای مفعول مطلق لا مفعول لہ ولو قال فانہ عندہ
مفعول مطلق لکان اوضح ولکن عبر بالمصدر اختصارا (من غیر لفظ فعلہ)
العامل فیہ مثل قعدت جلوسا (فالمعنی عندہ) ای عند الزجاج (فی المثالین
المذکورین) فی المتن وھما ضربتہ تأدیبا وقعدت عن الحرب جبنا علی وجھین
اما بتقدیر الفعل من جنسہ وبابہ وجعل الفعل العامل فیہ الآن متعلقا لذلک
الفعل مثل (ادبتہ بالضرب تأدیبا وجبنت فی القعود عن الحرب جبنا و) اما
بتقدیر مصدر من جنس الفعل الناصب لہ مضاف الی ماجعل مفعولا لہ عند
الجمہور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربتہ ضرب تأدیب) ھذہ الاضافۃ
من قبیل اضافۃ السبب الی المسبب اومن قبیل اضافۃ المعلول الی العلۃ (وقعدت
قعود جبن) ھذہ الاضافۃ من قبیل اضافۃ المسبب الی السبب لان الجبن سبب
للقعود عن الحرب (ورد) مبنی للمفعول من رد یرد وبلہ قال (قول الزجاج) ای
مقولہ وھو ان المفعول لہ مفعول مطلق لامعمول مستقل (بان) متعلق برد (صحۃ
تأویل نوع بنوع) آخر (لاتدخلہ فی حقیقتہ) یعنی بان یکون تأویل المفعول لہ
بالمفعول المطلق اما بتقدیر الفعل او بتقدیر المضاف صحیحا لا یخرج المفعول لہ
عن حقیقتہ ونوعہ حتی یدخلہ فی نوع آخر وھو المفعول المطلق ویسمی
بالمفعول المطلق بالتأویل وتکون اقسام المفاعیل اربعۃ (الایری) قولہ الا
کلمۃ تنبیہ یؤتی بھا فی مقام الاستدلال تنبیھا علی المدعی ویری فعل مضارع
مبنی للمفعول ان کان من بہ غائبا ومبنی للفاعل ان کان مخاطبا فحینئذ یکون بالتاء
المنقوطۃ بنقطتین من فوق (ان صحۃ تأویل الحال بالظرف) سواء کان الحال
مفردا اوجملۃ نحو اتیتک والجیش قادم ای ھذا الوقت واقعۃ وثابتۃ (من حیث
ان معنی) قولک (جاءنی زید راکبا جاءنی زید وقت الرکوب) قولہ (من غیر
ان تخرجھا عن حقیقتھا) حال من الضمیر المستکن فی الخبر یعنی صحۃ تأویل
الحال مفردۃ اوجملۃ بالظروف واقعۃ وثابتۃ حال کون تلک الصحۃ غیر مخرجۃ

الحال عن حقيقتهـا ونوعها يعني لايقال لها ظرف قبل التأويل وكـذا صحة تأويل الظرف بالحال لاتخرجه عن حقيقته ونوعه مثـل جاءني زيد وقت التعليم اي جاءني زيد حال كوني معلما (وشرط) مبتدأ مضاف الى (نصبـه) (اي شرط انتصـاب المفعول له اشارة الى ان الضمير المجرور راجـع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشرط كون المفعول له منصوبا لفظا اوتقـديرا (لاشرط كون الاسم) مطلقـا (مفعولاله) فالمفعول له عنـد المصنف ايضا يعني كالمفعول فيه نوعان ماقدر فيه اللام وماظهر فيـه اللام وهذا ايضا خـلاف اصطلاح القـوم حيث جعلوا ماقـدر فيه اللام مفعولاله فقط (فالسمن) بفتح السين المهمـلة وسكون الميم مايستخرج من اللبن وجمعـه سمنان بضم السين كعبـد وعبد ان وسمن الرجل الطعام من باب نصرلته بالسمن فهو طعام مسمون وسمـين ايضا ويقال لبايعه سمان كذافي الصحاح ومايستخـرج من الحبوبات والنباتات يقال له دهن (والاكـرام) من اكرم (في قولك جئتك للسمن ولاكرامـك الزائر) والمخاصمـة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتـك زيدا امس مجرورا باللام في الـكـل (عنده) اي عنـد المصنف (مفعول له بناء عـلى مايدل عليـه حده) وحده على ماسبق مافعل لاجله فعل مذكور وههنا فعـل المجئ لقصد تحصيل السمن اوسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحـد مفعولا له (وهذا) اي ماقاله المصنف ههنـا وهوقوله شرط نصبه (كما قال في المفعول فيـه ان شرط نصبـه تقدير في وهذا) اي ماقاله ههنـا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (خلاف اصطلاح القوم) فانهم لايطلقون المفعول له الا عـلى المنصوب بتقـدير اللام واما المجرور بهـا فهو مفعول به بواسطة حرف الجـر وهو اللام لفظـا مفعول له ولذا قالوا وشرطه اي شرط كون الاسم مفعولا له تقـدير اللام وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بهـا مفعولاله ايضا وهوالحق لمـا سبق في المفعول فيـه (تقدير اللام) اي ان تكون مقدرة والمراد به تقـدير غير مراد من حيث العمل اذ لوكان مرادا لمـا صح نصبه كما في الاضافة التي بمعني اللام فان اللام تراد فيهـا وانما قدر لتفهم العلية من نفس المفعول له لامن اللام (لانهـا) اي اللام (اذاظهرت) لفظـا (لزم الجر) اي جر مادخلت عليه وفهم العليـة من اللام لامن نفس الصيغـة (وخص اللام بالذكر) البـاء ههنا داخلة على المقصور اي واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرهـا مما يفيد العلية حيث لم يقل تقـدير اللام وغيرهـا ممايفيد العلية (لانها) اي لان اللام (الغالبة) اي غالبة الاستعمـال (في تعليلات الافعال) لان احد معانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكانها اصل في هذا الباب ومايكون اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غيرها فانه وان استعمل

في

فى التعليل لكنه نيابة عن اللام ومجاز عنها كما ان ان وان اصل فى الحروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارهما وتقديرهما دون غيرهما على ماسيجئ (فلا يقدر غيرها) اى غير اللام (من من) بكسر الميم (اوالباء) الجارة للالصاق (اوفى مع انها) اى مع ان كلا من هذه الحروف (من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا) مفعول ثان لرأيته والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اى متواضعا لان الخشوع التواضع اوساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى وترى الارض خاشعة اى ساكنة مطمئنة لامر الله (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع القوم اى تفرقوا وبالفارسية پراكنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيته (من خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اى لرأيت ذلك الجبل خاشعا اى منقادا لامر الله متصدعا اى متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وفى الرضى والباء السببية ههنا كاللام بمعنى علة للتحريم اى فحرمنا على بنى اسرائيل طيبات احلت اى اشياء كانت حلالا لهم وهى كل ذى ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على ما بين فى كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت فى ضمير القصة المقدر اى انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان اى عملت عملا يكون سببا لدخول النار (فى هرة اى لاجلها) اى لاجله هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذى بفى (ولما كان تقدير اللام) فى قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اى اللام (من اللفظ و) عن (ابقائها فى النية) لا عن حذفها نسيا منسيا بان تحذف فى اللفظ والنية معا لانه لو كان كذلك لما قبل شرط ونصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل) فى تعليلات الافعال (ابقاءها) اى اللام (فى اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاءها (فى النية) اذا كان كذلك (فلا حاجة فى ابقائها فى النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اى الى الشرط (انما تكون فى حذفها) اى اللام (من اللفظ) لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج الى الشرط ليكون الشرط اى ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه (ولهذا) اى لكون التقدير عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اى اللام بوضع المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه اشارة الى اتحاد المحذوف والتقدير

وان فرق بعضهم بينهمـا بان التقدير ترك فى اللفظ وابقاء فى النية كما قال به الشـارح والحذف ترك فى اللفظ والنيـة معا وفى قوله يجوز اشـارة الى ان تقدير اللام عنـد وجود الشروط المذكورة باسرها جائز لاواجب لان وجود الشرط لايوجب وجود المشروط كالوضوء للصـلاة (ولم يكتف) المصنف فى التعبير بارجاع ضمير الفـاعل) المستكن فى يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانمـا يجوز لماقلنـا من الاتحاد بين التقدير والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفـاء بالضمير راجع الى التقدير تنصيصـا على مقصودة من بيان شرط الحـذف اذ لو اضمر لاحتمـل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقـدير اللام انتهى (فيجوز حذفهـا) اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة (كما يجوز ذكرهـا) عندوجودها وشروطهـا ثلاثة احدها ماذكره بقـوله (اذا كان) (المفعول له) (فعلا) اى دالا على الحـدث ولم يقل مصدرا كما هوعادة السلف لان قوله فعـلا يغنى عنـه لان المراد منه الحدث وهو المصـدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعـل فقوله فعلا (احترازبه عمـا) اى عن الشئ الذى دخـل عليـه اللام (اذا كان) ذلك الشئ (عينا) قائمـا بذاته لامعنى قائما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليـه عينا لازم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم يدل الفعـل عليه فيكون اجنبيا فتلزم الواسطـة وهى اللام (نحو جئتك للسمن) فان السمن وان كان باعثـا للمجئ فى الظاهر وعلة له الاانه لما كان قائمـا بذاته لم يدخل تحت المجئ فلزم اللام وثانيهـا ماذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلـل به) بفتح اللام الاولى والجـار متعلق بقوله فعلا (اى اتحد فاعـله) اى المفعول له (وفاعل عامله) اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول له والفعل العـامل فيه بشئ واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم فى قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائمـان بالمتكلم وهذا (احترازبه عمـا اذا كان فعلا لغيره) اى عما اذا لم يتحـد فاعله وفاعل عامله بان يكون فاعل الفعل العـامل فى المفعول له غير الفاعل القـائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لايدخل تحت فعـل ذلك فيكون اجنبيـا فيلزم اللام (نحو جئتك لمجيئك اياى) فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثـانى بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثالثها ماذكـره بقوله (ومقارنا له) (اى للفعـل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعـل المفعول له (فى الوجود) لان الاصل فى التعليلات ان تقـارن العلة للمعلول اى لما جعلت عـلة له وذلك (بان يتحـد زمان وجودهمـا) اى وجود الفعل والمفعول له يعـنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت

الفعل

الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس (نحو
وضربته تأديبا اذ زمان الضرب) الصادر عن المتكلم (والتأديب) الصادر
عنه ايضا (واحد) وهو زمان الماضى لان الحدث المعلل ههنا تفسير للحدث
المعلل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركان فيه بل هما فى الحقيقة حدث
واحد لان المعنى ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب كذا فى الرضى (اذ لامغايرة
بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الا بالاعتبار) بان تعتبر ان زمان
الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد فى الواقع والحقيقة (اويكون)
عطف على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احد
من الفعل اوالمفعول له (بعضا من زمان وجود الآخر) بان يكون زمان احدهما
شاملا ومحيطا لزمان وجود الآخر سواء كان زمان الشامل زمان المفعول له (نحو
قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل) العامل فى المفعول له (اعنى القعود)
الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن) القائم بالمتكلم ايضا لان
زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان الثانى جزء من
الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة
فيها و بعضهم يقول جبن وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم
جبنا فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجبين كذا فى الصحاح
(و) زمان الفعل (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان
المفعول له اعنى ايقاع الصلح) بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب)
لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا فى اثنائه
وجزأ من اجزائه (واحترز) المصنف (بذلك القيد) اى بالقيد الثالث وهو
قوله ومقارناله فى الوجود (عما) اى عن المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى
زمان وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (فى الوجود) بان يكون زمان
وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول له ماضيا (نحو اكرمتك اليوم لوعدى
بذلك) اى بالاكرام اياك (امس) فان المفعول له ههنا وهو الوعد وان كان
فعلا لفاعل الفعل المعلل به الا انه لم يقارنه فى الوجود على التفصيل المذكور
لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس فلم يقترنا (وانما اشترط
بالبناء للمفعول (هذه الشرائط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه) اى لان
المفعول له (بهذه الشرائط) اى بوجود هذه الشرائط باسرها فيه (يشبه
المصدر) اى المفعول المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة (فيتعلق
المفعول له (بالفعل بلا واسطة) حرف بينهما (تعلق المصدر به) يعنى
فكما يشمل الفعل على مصدره لكونه جزأ من مفهومه فينصبه بلا واسطة

كذلك يشتمل على المفعول له الذى وجدت هذه الشرائط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفى الرضى لان علة الافعال كثيرا ماتجئ جامعة لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى الفعلية والغرض ان يكون هناك مايدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرائط دليل عليها انتهى (بخلاف ماذا اختل) من الاختلال (شئ منها) اى بخلاف المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد اواثنان اوثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه (المفعول معه) قدسبق اعرابه (اى الذى فعل) مبنى للمفعول (بمصاحبة) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الالف واللام فى قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ماسيجئ والباء فى قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة (الفاعل) الذى قام به الفعل العامل فى المفعول معه (مصاحبا له) اى للمفعول معه (فى صدور الفعل عنه) اى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء (اوالمفعول) عطف على قوله الفاعل اى اوبان يكون المفعول مصاحبا للمفعول معه (فى وقوع الفعل عليه) اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله وزيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير المخاطب (فقوله معه) منصوب لفظا للزوم ظرفية الا انه مرفوع تقديرا على انه (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول كما قلنا آنفا (اسند) بالبناء للمفعول (اليه) اى الى قوله معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله (المفعول كما اسند) المفعول (الى الجار والمجرور فى) قوله (المفعول به و) المفعول (فيه و) المفعول (له والضمير المجرور) فى الكل (راجع الى) الالف و (اللام) لكون الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذى اوالتى (واعتذر) بالبناء للمفعول اى بين العذر (عن نصبه) اعنى عن نصب معه مع كونه مفعول مالم يسم فاعله لقوله المفعول ما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو لبس بمرفوع (بما جوزه) اى بالقاعدة التى اثبتها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما فى قوله بما يعنى جوز بعض النحاة اسناد الفعل اوشبهه سواء كان مبنيا للفاعل اوالمفعول (الى لازم النصب) اى الى الظرف الذى يجب نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى ومن ترك لازم النصب وابقائه (منصوبا جريا) اى ليكون جاريا وواقعا (على ماهو عليه فى الاكثر) اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها فى اكثر الاستعمال وهى النصب على ظرفية (والبه)

اى الى ما جوزه بعض النحاة واتبته (ذهب) بالبناء للمفعول ونائبه قوله اليه (فى قوله تعالى لقد تقطع) التقطع التفرق وبالفارسية پراكنده شدن (بينكم) حال كون هذا القول جاريا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعنى رفع بينكم فلبس مما نحن فيه (و) ذكر (فى بعض الحواشى ان هذا الرأى) اى هذا التوجيه يعنى اسناد الفعل الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اى مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حضا لجعل ما هو محط الفائدة وهو مالزم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى المصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفى حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجعل) قوله المفعول معه (من قبيل) قوله (وقد حيل) ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال حال الشئ بينى و بينه يحول حولا اى حجز وبابه قال كذا فى الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة (والنزوان) بفتحتين الوثب يقال نزا الذكر على الانثى ينزو نزاء بالكسر والمد اذا وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى (فان مفعول مالم يسم فاعله فيه) اى فى هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اى مصدر الفعل (اى حيل الحيلولة لان) لفظة (بين للزوم ظرفيته) اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية (لايقام مقام الفاعل) اى لايجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ماقام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا فى حالة واحدة وهو ممتنع (فعلى هذا) اى على الوجه الذى قيل (معناه) اى معنى قوله المفعول معه (الذى فعل فعل بمصاحبته) بناء (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله) لقوله المفعول معه ضميرا (مستكنا فيه راجعا الى مصدره) الذى هو الفعل (و) يكون (الضمير المجرور) فى معه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام فى قوله المفعول (مذكور) خبر لقوله المفعول معه او خبر مبتدأ محذوف تقديره هو والجملة استيناف (بعد الواو) ظرف للمذكور (احتراز) اى قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اى الذى ذكر (بعد غيره) اى غير الواو (كالفاء) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة معمول فعل) لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو

المصاحبة والمعية لكن ما بعدهـا لايصاحب معمول فعـل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءني زيد وعمرو فان المقصـود منه الجمعيـة في المجيء سواء جاآ معـا اومتفرقا (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور) يعني اللام ههنـا للتعليل كقولك ضربت زيدا للتأديب اى لاجـل التأديب (اى يكون ذكره) اى ذكر مفعـول معه (بعـد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل) والمصدر ههنـا مضاف الى المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول فعل (وافادته اياها) معطوف على المصاحبة والضمير المجرور الى الواو المنصوب الى المصاحبة اى ولاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان ذلك المعمول) اى المعمول الذى كان المفعول معـه مصاحباله (فاعـلا) للفعل العامل في المفعـول معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتدأ (نحـو استوى الماء والخشبة) اى في العلو اى وصل المـاء الى الخشبة وصار مساويالها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من المـاء ولاالماء ارفع منها والخشبة ههنـا مقياس يعرف به قـدر ارتفاع المـاء وقتا فوقتـا يوما فيوما وقت زيادته فيكـون فيها الكل يوم حـد حتى ينتهي الى الحد الذى يتم ازدياد المـاء فيه والمفعول معه ههنـا وهو الخشبة ذكر بعـد الواو لاجل مصـاحبة معمول الفعل وهو المـاء في الاستواء على ماذكرنا (و) سواء كان ذلك المفعـول (مفعولا) لذلك الفعـل (نحو كفاك وزيدا درهم) فان المفعول معه ههنـا وهو زيدا ذكر بعـد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو المخاطب في كفاية درهم واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اى الفعل العـامل في المفعول معه (لفظـا) (اى لفظيا) يعني منسوبا الى اللفظ يعني ملفوظـا (كالمثالين المذكورين) اللذين ذكرهمـا الشارح في تعميم المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (اومعنى) (اى معنويا) مستنبطا من فحوى الكلام من غير التصريح به اوتقـديره (نحـو مالك وزيدا) لان الجـار والمجرور مع الاستفهـام يدل على الفعـل دلالة لاحتياج الاول الى الفعل ولكون الثـاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثـال مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوى وهو الكاف فيمـا صرح من الفعل (اى ماتصنـع وزيدا) ومانلابس وزيدا وغيرهمـا (والمراد بمصـاحبته) اى المفعول معه (لمعمول الفعل) فاعلا كان المعمول اومفعولا لفظيا كان الفعل اومعنويا (مشاركته) اى المفعـول معه او المذكور بعـد الواو (له) اى للمعمول الفاعل اوالمفعول (في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه اوالمذكور بعـد الواو شريكا للمفعول في فعل الفـاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهمـا عن الآخر

ولاينفصل يعني يكونان (فى زمان واحد) مصاحبين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم الذى هو الفاعل فى السير فى وقت واحد وقع سيرهما معا يعنى حين وقع السير من المتكلم وقع من المفعول معه فى ذلك الزمان ايضا وبالعكس (و) مشاركته له فى ذلك الفعل (فى مكان واحد نحو لو تركت) الرواية بتاء التأنيث لا الخطاب ولا المتكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه (وفصيلها) اى مع فصيلها فى مكان واحد (لرضعها) جواب لواى رضع الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة فى ذلك الفعل يعنى فى الترك يعنى لو بقيت الناقة مع فصيلها فى مكان واحد رضعها لانه لو لم يكن الترك ولا بقاء فى مكان واحد لم يقدر ان يرضعها فى هذا المثال يكونان شريكين فى الزمان ايضا لان الشركة فى المكان تستلزم الشركة فى الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة فى المكان فقط ليكون مثالا له يقال رضع الصبى بالفارسية شير خورده كودك يعنى بچهٔ شير از شير مادر خود خور دشده (فلا ينتقض) تعريف المفعول معه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك فى الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاء نى زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمروا ومررت بزيد وعمرو (فانها) اى الواو فى هذه الامثلة (لا تدل الا على المشاركة) اى مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (فى اصل الفعل) يعنى فى المجئ والرؤية المرور فقط (دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجيئان فى زمان واحد لان المراد اجتماعهما فى المجئ سواء يجيئان فى زمان واحد اولا وكذلك غيره يعنى يحتمل ان يكونا مصاحبين فى المجئ فى الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب جمهور النحاة) احترز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعنى عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحب الخشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف ولكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل فى المفعول معه) يعنى الناصب له (لفعل) المقدم سواء كان لازما اومتعديا فيما كان ملفوظا (او معناه) اى العامل الناصب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستنبطا من فحوى الكلام (بتوسط الواو التى بمعنى مع) يعنى تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما (وانما وضعوا) اى النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين فى الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم (الواو موضع مع)

اما لفظا (لكونها) الواو (اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلاستدامة المصاحبة (واصلها) اى اصل الواو (واو العطف التي فيها معنى الجمع) لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذا لم يجز تقدم المفعول معه على ماصاحبه ولا على عامله كما لم يجز تقدم المعطوف على ماعطف عليه وعلى عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية لها) وفي الرضي مالوا لايتقدم المفعول معه على ماعمل في صاحبه اتفاقا كما لايتقدم على مصاحبه فلايقال والخشبة استوى الماء انتهى ولايقال ايضا استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله (لفظا ومعنى) اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اى مقام تقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا (اى وجد) يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لايحتاج الى الخبر فحينئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبا للمقام اكتفى الشارح به في التفسير (الفعل) الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اى مايدل على الحدث) يريد به الفعل اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحي (فيه) ذلك (الفعل) الاصطلاحي (واسمي الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا طريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر ومثل اعجبني سير زيد وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ او حال كونه ملفوظا او ان كان مايدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو للحال اى وقد جاز او للعطف فتكون الجملة معطوفة على الشرط (اى لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضا يعني الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعني سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعني الوجوب والامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينتقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى في هذا المثال لان المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد او زمان واحد متعسرة فتكون الواو للعطف (فالوجهان) جواب الشرط (اى العطف) اى جعل الواو للعطف فحينئذ يكون مابعدها معطوفا على ماقبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب

مابعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جاز ان) اذ لا مانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض (نحو جئت انا وزيد) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متعينا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيد الا انه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى بناء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لكان التأكيد بالمنفصل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبة معمول فعل فى زمان واحد (والا) عطف على قوله جاز اى وان كان مايدل على الحدث لفظا (لم يجز العطف) ما بعد الواو على ماقبلها (بل يمتنع) العطف لمانع (تعين النصب) اى نصب مابعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فحينئذ يكون المراد بالتعين التعين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لاممتنع على ماسيجئ (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال المذكور (ممتنع لعدم الفاصلة) بينهما يعنى (لا) توجد الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع المتصل (بـ) الضمير المرفوع (المنفصل ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف اوغيره (وان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا اوغيره كما سبق (معنى) تمييز اوحال اوخبر كان على تقدير كونها ناقصة (اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اى ان يكون فى اللفظ مشعر به قوى اولا فالاول نحو مالك وزيدا لان الجار والمجرور متعلق بالفعل اوبما فى معناه نحو ماشانك لانه بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل والثانى اعنى الذى لايكون فى اللفظ مشعر بالعامل قوى نحو ماانت وزيدا فههنا العطف اولى بلاخلاف وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية الى ههنا كلامه (وجاز) هو كالاول فى التوجيه الا انه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف مابعد الواو على ماقبلها بان تكون للعطف لا للمصاحبة (تعين) جواب الشرط وقيل اختير (العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (حيث) اى لانه (لا يحتمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه الاخر (العطف)

يعني اذا جعل الواو للمصاحبة وجعل مابعدها منصوبا على انه مفعول معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف مابعدها على ماقبلها يلزم الحمل على العامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظى اقوى من المعنوى وعند وجدان المعنوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هوالاولى ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا تكلف (نحو مازيد وعمرو والا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنويا مستنبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف مابعدها على ماقبلها (بل امتنع) العطف (تعين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لاوجه سواه) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالفعل بما هوالادنى وهو النصب على انه مفعول معه (نحو مالك وزيدا وماشانك وعمرا) انما اورد مثالين مع انه يكفى لايضاح ماهوالمراد المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما فى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كما فى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى عطف مابعد الواو على الضمير المجرور (فيها) اى فى المثالين المذكورين وامثالهما لان العطف (على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول اوبالاضافة كما فى المثال الثانى (بلا اعادة الجار) فى المعطوف حرفا كان اواسما (غيرجائز) لماسيجئ وههنا لم يعد (ولم يجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الضمير المجرور فلم يجز العطف على الاسم وهو الشان ليكون عملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لايجوز الاعند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولم يجز (عطف عمرا على الشان) كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذا المعنى حينئذ ماشانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن الشان المخاطب وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل فى هذا المعنى والحال قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذالسؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الآخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما لان السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لوعطف عمرو على الشان يكون السؤال عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لماسبق آنفا وقال المحشى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما اوعلى الشان

فيكون

فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل
قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون حينئذ
وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذان التقدير ان
بالاستغناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذان التقديران
وان كانا جائزين الا انهما لايخلوعن تكلف (وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه
الامثلة) الواردة لتعيين العطف اوتعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية
متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص
بالاخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك (ماتصنع)
(ومايماثله) مثل يلابس بالباء التحتانية اوالفوقانية فيكون من باب حذف المعطوف
اوالاكتفاء به والعمل بالمقايسة اوالاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ما شانك وزيدا)
قولك (ماتصنع وزيدا) بالتاء المثناة من فوق فى هذا التفصيل نشر على
خلاف اللف (ومعنى مالك وزيدا) ايضا اى كالمثال الاول قولك (ماتصنع
وزيدا) بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال
على الخطاب فيكون التفسير دالا على الخطاب لان المفسر عين المفسر (ومعنى
مازيد وعمرو) قولك (مايصنع زيد وعمرو) بالياء المثناة من تحت لان المجرور
ههنا اسم ظاهر وهو لايكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك (الحال) من حال
الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم بها لانقلابه وتحوله غالبا (لما فرغ
من المفاعيل) الخمسة (شرع فى الملحقات) اى فى بيان مايلحق (بها) وانما
الحقت الحال بها من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا
شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة
الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية ايضا (وهو) اى الحال
لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان اوجملة وان جعلت لفظة ما
اعم من الاسم الحقيقى اوالحكمى وفسرتها بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة
كالحال المفردة اوحكما كما تكون جملة فله وجه (يبين هيئة الفاعل) اى وصفه
حال صدوره الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا يبين حال زيد
ووصفه عند صدور المجئ عنه وهوالركوب فيكون قوله راكبا مبينا لوصف الركوب
عند كون المجئ صادرا عنه (او) هيئة (المفعول به) حال وقوع الفعل عليه
نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هوفاعل) يصدر عنه الفعل
(اومفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله مايبين جنس
شامل للمعرف وغيره (فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز) فان التمييز
وان كان مبينا الا انه يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة

اومقدرة نحوطاب زيتا وطاب زيد نفسا وسيأ تى (و باضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل اوالمفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ) وا لخبر اوغيرهما فانهما وان كانت مبينة الهيئة الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل اوالمفعول به (نحو زيد العالم اخوك) اواخوك زيد العالم اوان زيد العالم اخوك اوان اخاك زيد العالم اوكان زيد العالم اباك اوغير ذلك (وبقيد الحيثية) اي بقوله من حيث هو فاعل اومفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاء نى زيد العالم (او) صفة (المفعول به) سواء كان بلاواسطة نحورأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد العالم (فانها) اى صفة كل منها (تدل على هيئة الفاعل اوالمفعول به مطلقا) اى سواء صدرعنه المجيء اولا وسواء وقع عليه الفعل اولا بل كل واحد من الفاعل اوالمفعول به موصوف بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل (او) المفعول به (مفعول به وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة او (على سبيل منع الخلو) يعنى ان الحال لايخلو من ان يبين هيئة الفاعل اوهيئة المفعول (لا) يكون هذا الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه) اى عن التعريف (مثل ضرب زيد عمرا راكبين) فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا اولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحدرة لقيت هندا منحدرة مصعدا فهذا اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا و يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال لفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل اولى من فصلين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ماقلت (لفظا) تميز عن الفاعل اوالمفعول اوحال منهما اوخبر لكان المقدر والى الاخير ذهب الشارح حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (اوالمفعول به الذى وقع الحال منه لفظا اى لفظيا) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لايكون خبرا وبالفاعل اللفظي والمعنوى اللفظي الايكون الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه) يعنى لايكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الاان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل اوالمفعول به

ملفوظا

ملفوظا او منطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك (من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المعنوى فى قوله هذا زيد راكبا اوالمفعول المعنوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه (يفهم) ذلك المعنى الخارج عن الكلام (من فحوى الكلام) فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك فى فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا اوممدودا وفى الحديث من اكل فى فحوى ارض لم يضره ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح (سواء كانا) اى الفاعل اوالمفعول (ملفوظين حقيقة) كمامر من قوله ضرب زيد عمرا راكبين (اوحكما) كما سيجئ من الامثلة (اومعنى) معطوف على لفظا (اى) كان الفاعل اوالمفعول به (معنويا) وهما لايكونان الا (بان يكون فاعلية الفاعل اومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم) هذا المعنى (من فحوى الكلام) بحيث (لا) يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول (باعتبار لفظه ومنطوقه) اى باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام (والمراد بالفاعل) الذى فى تعريف الحال (والمفعول به) الذى هو كذلك (اعم) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم (من ان يكون حقيقة اوحكما) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا اوالمفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة اوفاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كماسيأتى من الامثلة (فيدخل فيه) اى فى تعريف الحال (الحال من المفعول معه لكونه) اى لكون المفعول معه (فى معنى الفاعل) لمصاحبته اياه فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيد راكبا ومثل ماشانك قائما فان قائما حال من الفاعل معنى اذالمعنى كماسبق ماتصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة اى مقرونة (او) لكون المفعول معه فى معنى (المفعول به) لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه مثل كفاك وزيدا مقيما درهم (وكذا المفعول المطلق) يعنى يجوز الحال من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه فى معنى المفعول به (مثل ضربت الضرب شديدا) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا (فانه) اى مثل ضربت الضرب شديدا (بمعنى احدثت الضرب شديدا) فيكون مفعولا به وشديدا حالا منه (وكذا) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق فيه (يدخل فيه) ايضا (الحال من المضاف اليه) اذاصح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (كما اذا كان المضاف) الذى اضيف الى صاحب الحال فاعلا اومفعولا يصح حذفه) اى حذف المضاف الذى هو فاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (مقامه) اى مقام المضاف

(فكانه) اى المضاف اليه الذى هو ذوالحال بعد حذف المضاف واقامته مقامه (الفاعل اوالمفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا صاحبي الحال لانهما لم يكونا فاعلين ولامفعولين حقيقة اوحكما تدبر (نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا) اى مخلصا فان حنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا (ونحو ايحب احدكم ان يأ كل لحم اخيه ميتا فان ميتا) حال من اخيه وهومضاف اليه لقوله لحم الذى هومنصوب لانه مفعول ان يأ كل فهذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقولك نتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقوله) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم) فكانه حال من المفعول به (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة (ان يأ كل اخاه مقام ان يأ كل لحم اخيه اوكان المضاف) الذى اضيف الى ذى الحال (فاعلا اومفعولا وهو) اى المضاف الذى هوفاعل اومفعول (جزء المضاف اليه) الذى هو ذوالحال (فكان الحال من المضاف اليه هو الحال من المضاف) فكانه حال من الفاعل او المفعول لكونه جزأ منه (وان لم يصح قيامه) اى المضاف اليه (مقامه) اى المضاف لان جزء الشئ لايقوم مقامه بعضا اوكلا (كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع) اى محكوم عليهم بالقطع (مصبحين) اى داخلين فى الصبح من اصبح الرجل اذا دخل فى الصباح فحينئذ تكون تامة لاتحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصبحين حال من هؤلاء) المضاف اليه دابر فكانه وهوحال من المضاف اليه حال من المضاف الذى هوجزء المضاف اليه (باعتبار ان الدابر المضاف اليه) اى الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل الراجع اليه مااستكن فيه (جزؤه) اى جزء هؤلاء (فان دابر الشئ اصله) فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اى يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال كونهم داخلين فى الصبح (والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن فى المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع كحكم الراجع فاذا كان فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه فيكون المرجع ايضا كذلك فصار (كانه حال من المفعول ما لم يسم فاعله) وقيل حال من الضمير فى مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر هؤلاء فى معنى مدبرى هؤلاء (ولو قرئ

تبین علی صیغة الماضی المعلوم من باب التفعل) الذی هو من ابواب الخماسی (او یبین علی صیغة المضارع المجهول من باب التفعیل) الذی هو من ابواب الرباعی المزید فیه علی الثلاثی (وجعل الجار) الذی (فی) قوله (بمتعلقابه) ای باحد الفعلین علی کلا القرائتین والضمیر المجرور راجع الی الموصول الذی عبر عنه بقوله ما (بالمفعول) یعنی لم یجعل الجار متعلقا بالمفعول بل یجعل متعلقا باحد الفعلین السابقین (دخل فیه) ای فی تعریف الحال (الحال من المفعول معه و) الحال من (المفعول المطلق من غیر حاجة الی تعمیم الفاعل) الذی ذکر فی التعریف الی الفاعل الحقیقی او الحکمی (و) الی تعمیم (المفعول) ایضا کذلک لان لفظ المفعول اذا لم یکن مقیدا یصح اطلاقه علی المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جمیعا من غیر تعمیم لان المطلق یوحد فی الافراد ولا یصح ههنا اطلاقه علی المفعول له وفیه لما عرفت سابقا من انه لایقع الحال عنهما (الادخول ماوقع حالا من المضاف الیه) فاذا احتیج الی التعمیم لدخول مثل هذه الحال یکون التفسیر الاول هو الاولی والالیق لیکون التعمیم فی الکل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولی تدبر (مثل ضربت زیدا قائما) فان کانت قرینة حالیة او مقالیة تعین صاحب الحال جاز ان یجعله لماقامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تکن وان کان الحال من الفاعل وجب تقدیمها الی جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقیت راکبا زیدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من یقول الطریق فی مثله ان یقول قوم او یقوم لاقائما للبس الا اذا علم السامع من القائم منهما وقیل انت مخیر بجعله حالا من ایهما شئت (هذا مثال اللفظی الملفوظ حقیقة) تمیز عن نسبة المفعول الی نائبه (فان فاعلیة تاء المتکلم) یعنی کونها فاعلة للفعل (ومفعولیة زید) ای کونه مفعولا للفعل (انما هی) ای ما کل واحدة من الفاعلیة والمفعولیة الا (باعتبار لفظ هذا الکلام ومنطوقه من غیر اعتبار معنی خارج) تکون فاعلیة الفاعل ومفعولیة المفعول باعتبار ذلک المعنی الخارج فی الکلام (عنه) ای عن الکلام (وهما) الفاعل والمفعول (ملفوظان) فی هذا الکلام (حقیقة) ای ملفوظا حقیقیا یرید انه یصح ان تجعل قائما حالا من ایهما شئت ای من الفاعل او المفعول علی سبیل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لایکون حالا منهما لکن الاولی ان یجعل حالا من زیدا اذا لم تکن قرینة لیکون الحال بجنب صاحبه وهو الاصل کذا فی الرضی وقد سبق ایضا (و) مثل (زید فی الدار قائما) (مثال للفظی الملفوظ حکما) نصب علی التمیز (فان فاعلیة الضمیر المستکن فی الظرف) ای کونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه

للاختصار لان تقديره زيد حصل فى الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدر بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير فى الظرف يعنى انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هى) ليست تلك الفاعلية الا (باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اى عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنانه جائزا او وجبا (ملفوظ حكما) اى يكون فى حكم اللفظ لما سبق فى قوله واللفظ اما حقيق اوحكمى لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما (وهذا زيد قائما) الظاهر انما اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذوالحال اسم الاشارة لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوى اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه فى معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوى (مثال) للمفعول (المعنوى لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (لبس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه) لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولامفعول (بل) المفعولية ليس الا باعتبار معنى الاشارة اوالتنبيه (المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه مفهوم من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من لفظ الاشارة (ولاشك انهما) اى معنى الاشارة والتنبيه (ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر) المتكلم (فى نظم الكلام اشير اوانبه و يصير زيد به) اى بما قدر فى نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لامعنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا زيدا قائما و يجعل نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هى) يعنى لاتكون تلك المفعولية الا (باعتبار معنى اشير اوانبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعتبر) صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون قائما حالا لان العامل فى الحال الفعل اوشبهه اومعناه على ماسيأتى والاولان مفقودان ههنا لانه ليس فعل اوشبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية زيد فى المثال المذكور (معنوية لالفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره قوله (الفعل) وما عطف عليه (اى عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) الفعل اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقة يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا اوتقديرا لانه اصيل فى العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها

ايضا

ایضـا الا اذالم یوجد (واحدمنهما لفظا اوتقـدیرا (الملفوظ) یعنی یکون الفعل العامل فیهـا ملفوظا حقیقة (اوالمقدر) یعنی یکون ملفوظـا اوتقدیرا بان یکون محـذوفا جوازا اووجوبا کما سیأتی (نحو ضربت زیدا قائما) هذا مثال الفعل ملفوظا حقیقـة (وزید فی الدار قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقـدیرا بقرینة ان الظرف لابدله من متعلق عامل فیه والاصل فی العمل الفعل واذا لزم التقـدیر فالاصل هو الاولی ولذا قال الشـارح (ان کان الظرف مقدرا بالفعل) بنـاء علی کونه اصلا فی العمل (اوشبهه) ای مایشبه الفعل (وهو مایعمل عمل الفعـل) یعنی الرفـع والنصب (وهو من ترکیبه) ای من ترکیب الفعـل ای یکون مشترکا فی مادة حروفه کضرب وضـارب ومضروب (کاسم الفـاعل) سواء کا ن لازما (نحو زید ذاهب راکبا) فی مقـام ذهب زید راکبا او متعدیا مثل زید ضـارب غلامه مکان ضرب زید غلامه قائمـا (و) سواء کان ملفوظا تحقیقا کالمثـالین المذکورین اوتقـدیرا مثل (زید فی الدار قاعدا ان کان الظرف مقـدرا باسم الفـاعل) علی مذهب الکوفیین لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل علی ما سبق (وکاسم المفعول) اعادالجار لئلا یتوهم عطفه علی قوله باسم الفـاعل سواءکان تحقیقـا (نحو زید مضروب قائما) اوملفوظا تقـدیرا نحو زید فی الدار جالسـا ان کان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهـة) ملفوظة کانت (نحو زید حسن ضاحکا) فی تقـدیر حسن زید فی الدار ضاحکا والمصـدر نحو اعجبنی ضرب زید قائمـا وهذان اعنی الفعل وشبهه یعملان فی الحال متقدما مثل راکبا ضرب زید ومتأخر لقوة عملهمـا غیر المصدر فانه لایعمل متقدما الحـال علیه لما سیجیئ والثالث اعنی معنی الفعل لایعمل الااذا کان الحـال متأخرا عند لضعفه (اومعنـاه) (المستنبط) ای المفهوم (من فحوی الکـلام) ای من معنی الکلام (من غیر التصریح به) ای بالعـامل (اوتقدیره) لانها اذا صرح اوقدر یکون اما الفعـل اوشبهه ولایکون معناه (کالاشارة او التنبیه) المفهومـین من حرف التنبیه واسم الاشارة (فی نحو هذا زیدقائما کما مر) فی قوله وهذا زید قائما (وکالنداء والتمنی) مثـل لیت (والترجی) کلعل (والتشبیه) نحو کأن واتمـا خص وهذه الحروف الثلاثة من بین الحروف المشبهة بالفعل لانها تفید معانی الافعـال المحققـة غیر التأکید بما ذکرنا فیصح ان یکون واحد منهـا مقیدا بحاله باعتبار تلک المعانی بخلاف الثلاثة الاخر فانها لمجرد تأکـید النسبة اوالاستـدراک فلایصح تقییـدها بالحال وقال المحشی ولاعمل لکل مایستنبط منـه معنی الفعل فان ان وان والاستفهام والنفی لایعمل مایستنبط منها بل العمل سماعی وفی الرضی فالاولی احالة ذلک عـلی استعمالهم وان لایعلل (فی نحو یا زید قائمـا) وربا رجل

مقيما ويا ربنا منعما بشرط اى بكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء اوتعرف به او بالاضافة اومشبها به لان التعريف اولنكرة المخصوصة شرط فى ذى الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقيما ولعله) ولعلك ولعل زيدا (فى الدار قائما وكانه) وكانك وكان زيدا (اسد صائلا) فانها لتضمنها معانى الافعال تعمل فى الحال الاانها لاتتقدم عليها لضعفها فى العمل لماسبق فان قيل لم لايكون العامل فى الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمنى مثلا لاالمتمنى ويختلف المعنى فى ليتنى صحيحا راجع الى اهلى (وشرطها) (اى شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها فى الاصل خبر وكما يجوز فى الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الاان التنكير اصل عندهم ايضا (ان تكون الحال (نكرة) (لان النكرة اصل) لكونها مجردة من العوارض و التعريف لايكون الابقيد زائد على النكرة (والغرض) من الحال (وهو) اى الغرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كما فى قولك جاءنى زيد راكبا اوايقاعية مثل رأيت زيدا ماشيا اواضافية نحو مررت بزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض (بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والعارض كالمعدوم (زائد على الغرض) والزائد لا يعتبر وفى الرضى والاولى ان يبين الشئ اولاثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون (صاحبها) اى من قام الحال به سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما (معرفة) (لانه) اى لان صاحب الحال (محكوم عليه فى المعنى) لان الحال وصاحبه فى المعنى مبتدأ وخبر فكان قولك جاءنى زيد راكبا زيد راكب وقت المجئ ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية (فكان الاصل فيه) اى فى صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال فى المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لاغالب (اى ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة فى جميع موادها) اى امثلة الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (فى غالب موادها اى اكثرها) يعنى اكثر امثلة الحال لاكلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة فى غالب موادها (ان مواد وقوع الحال) منقسمة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ن يكون معرفة محضة اويكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام اوتركيب (يكون ذوالحال فيه) اى فى ذلك الكلام اوالتركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة لما كانت موصوفة

افادت التخصیص لان الوصف فی النکرات للتخصیص وصلحت لان تکون
ذاحال کما کانت تصلح ان تکون مبتدأ (نحو جاءنی رجل من بنی تمیم) ومن فیه
بیانیة ومن البیانیة اذا کان ماقبلها نکرة تکون له صفة (فارسا) ای یکون ذو
الحال فیه نکرة (او مغنیة غناء المعرفة) ای نکرة مفیدة فائدة التعریف
(لاستغراقها) ای لاحاطة تلک النکرة افرادها بحیث لایشذ فرد منها فحینئذ
تکون فی حکم المعرفة (نحو قوله تعالی فیها) ای فی لیلة البراءة التی تکون فی نصف
شعبان (یفرق کل امر حکیم امرا من عندنا) ای یمیز ویبین کل شیٔ علی مقتضی
الحکمة الالهیة حال کونه مأمورا من جانبنا فتکون النکرة مستغرقة لافرادها لان
لفظة کل اذا اضیفت الی النکرة تکون لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة
(ان جعلت امرا حالا من کل امر) واما اذا جعلته حالا من الضمیر المستکن
فی الصفة المشبهة فلیس ممانحن فیه لان الضمیر معرفة فیکون حینئذ ذوالحال
معرفة ومثل قول الشاعر لایرکنن احد الی الاحجام * متخوفا یوم الوغی لحمام *
فهذا اولی بالتمثیل لعدم الاحتمال فیه (او) تکون تلک النکرة (واقعة فی حیز
الاستفهام) لانها شبه النکرة الواقعة فی حیز النفی فی کونها غیر موجبة فتعم
ایضا جمیع الافراد (نحو هل اتاک رجل راکبا او) واقعة (بعد الا) لان توجیه
هذا العطف وصحته ان یجعل الحال الآتی بعد قوله اومقدما فاعلا لقوله او
واقعة بعد الا وقائما مقام فاعل قوله مقدما علی سبیل التنازع (نقضا) منصوب
علی انه مفعول مطلق تقدیره نقض نقضا والجملة صفة الا (للنفی) متعلق بالنقض
لان النکرة لوقوعها فی حیز النفی استغرقت وتعینت لماسبق (نحو ماجاءنی رجل
الا راکبا او مقدما) عطف علی قوله واقعة اوعلی قوله نکرة والمعنی ما یکون
ذوالحال فیه مقدما (علیه الحال) لان بتقدیم الحال علی ذی الحال یتخصص
ذوالحال لماسیأتی (نحو جاءنی راکبا رجل وثانیهما) ای ثانی القسمین (مایکون
ذوالحال فیه غیر هذه الامور) یعنی الامور الخمسة ویکون ذوالحال فی غیرها
معرفة (وغالب مواد وقوع الحال واکثرها هو هذا القسم) لاغیر (ووقوع
الحال فی هذا القسم) ای فی القسم الثانی مشروط بکون صاحبها) ای صاحب
الحال (معرفة فقوله غالبا قید لاشتراط کون صاحبها) ای صاحب الحال (معرفة)
یعنی تکون الغلبة فی الشرط بحیث یکون الشرط غالبا لااستوعبا (لا) قید (لکون
صاحبها معرفة) فیکون صاحبها باقیا علی حاله وهو الاصل فی التعریف (حتی
یقال ان غالبیة کون صاحبها معرفة المنبئة) صفة للغالبیة (عن تخلفه) ای
تخلف کون صاحبها معرفة (فی بعض المواد) کالصورة فی القسم الاول (تنافی
الشرطیة) یعنی اذا کان قوله غالبا قیدا لکون صاحبها معرفة یکون منافیا

الشرط لان شرط كون صاحبهما معرفة يقتضى ان يكون صاحبهما فى جميع
المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبهما معرفة
غالبا ينافى الشرطية لان الغالبية منبئة عن التخلف يعنى تشعر ان لا يكون
صاحبهما معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول
وان كان قيدا للسرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون السرط هو الغالب
(ويحتاج) عطف على يقال (ان يصرف الكلام) اى ان يخرج الكلام وهو
قوله وصاحبهما معرفة غالبا (عن ظاهره ان يعطف صاحبهما على الاسم
ومعرفة) بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين
على معمولى عامل واحد بعطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد (ويجعل
قوله وصاحبهما معرفة مبتدأ وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من
قبيل تعدد المفعول الثانى اويكون بدلا منه اوحالا فيكون حينئذ عطف جملة
(على) جملة هى (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين ان التنكير
شرط فى الحال اعترض عليه بان تعريف الحال فى بعض المواد ينافى السرطية
فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله (وارسلها العراك) اقول الحال المعرفة اما
مصدرا وغير مصدر والاول امامعرف باللام مثل قول الشاعر اومعرف بالاضافة
نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم الجم الغفير (وكقوله عليه السلام
يذهب الصالحون اسلاما الاول فالاول * اى مترتبين كذا فى الرضى وقيل
الحال المعرفة اثنان ومعرف باللام بالاضافة اورد مثالا موقوفا به للاول من
شعر لبيد وللثانى مما شاع فى المحاورات ويروى اوردها العراك (ولم يذدها)
بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب
قال ساقها وطردها كذا فى الصحاح (ولم يشفق) من اسفق يقال اشفق عليه
اسفق منه اصلهما واحد ولا يقال سفق وقال ابن دريد سفق واشفق بمعنى
واحد وانكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف (على
نغص الدخال) النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص
الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل نغص بمراد تام نارسيد وشرب تمام ناشدن
كذا فى حاشية العصام (البيت للبيد) وهو من شعراء الاسلام (يصف حمار
الوحش) وهو الذكر منه (والاتن) جمع اتان وهو الانثى منه الواو اما للعطف
فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا معه (يقول) اى لبيد
ويحتمل ان يكون بناء الخطاب لبيان اللغة (وارسل حمار الوحش الاتن) لانه
قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من تأديبه اياهن (وكان)
كلمة التشبيه لا كلمة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال يقتضى سبق

القيد وههنا لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسال منه لم يوجدا الافى بنى آدم فاجاب عنه بقوله (وكان المراد بالارسال البعث او التخلية) يعنى خالى كردن زان يعنى مزاحم ناشدن حاروحش مرا اين راه آب ازخوردن والمراد هوالثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو الاتن (ومابريد) اى حمار الوحش اوالمرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع يسرب منه الاتن الماء يعنى جاى آب خوردن (اى ارسلها) يعنى ارسل حمار الوحش الاتن حال كونهما (معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك) اى لم يمنع حمار الوحش الاتن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اى لم يخف على نغص الدخال) يقال نغص العير اذا لم يتم شربه ولذا فسره الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب بعضها) اى بعض الاتن (الماء بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن صراف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير) ماءه (ثم يرد) مضارع مجهول من رد يرد مثل مد يمد (من العطن) بفتحى العين والطاء المهملتين ماحول الحوض والشرب من مبارك الابل اى المناخ يعنى جاى اشتر (الى الحوض) متعلق يشرب يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يمكن ان يشرب ماء (ليشرب) ذلك البعير المردود المدخول بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الحوض اومن الماء (ماعساه لم يكون يشرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض (ولعل المراد) هذا جواب دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال (ههنا ليس الانفس متداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من هى له (بعضها) مرفوع فاعل متداخل (فى بعض آخر) متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نغص مثل نغص الدخال) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من المشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء كما خاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء ودا خله بين بعيرين عطشانين ليتم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحد يحد حدة ووحدا مثل وعد يعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقادر يعنى ونحو

ارسلها (مثل فعلته) بتاء الخطاب (جهدك) بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان ههنا تأمل وكن منصفا (متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحوارسلها كما قلنا آنفا التأول التطلب يعنى طلب مآل الشئ بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) متعلق بقوله متأول (فلا يرد) مبنى للفعل من ورد يرد (نقضا) منصوب على الحال من الفاعل اى لايرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة وتأويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ماذكره الشارح (احدهما احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سماعا وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اى تعترك الاراك ويتفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر من عرك يعرك من ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمال المزيد فيه (اى انفراده وتجتهد جهدك) من اجتهد اجتهادا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهى تعترك وينفرد وتجتهد (وقعت احوالا) اى وقعت كل واحد منها حالا بالضمير وحده لما سيجئ ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده ولا يجوز الواو (وهذه المصادر) يعنى العراك ووحده وجهدك (منصوبة على المصدرية) يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشرى وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل اوللنائب باسم المنوب ويقال مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف مادخل عليه (موضوعة مواضع النكرات) فتكون احوالا لابانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة بالمشتق لتكون فى صورة الاتفاق (اى) ارسلها (معتركة) متزاحمة (و) مررت به (منفردا و) فعلته (مجتهدا فالصورة) اى صورة كل واحدة منها (وان كانت معرفة) باللام اوالاضافة (فهى) اى صورة كل واحد منها (نكرة) لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية لا للعهدية لان كلا من اللام اوالاضافة اذا لم يكن للعهد يكون للجنس لامحالة (كما ان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و(حسن الوجه فى صورة لمعرفة لكونه) مضافا اليها ظاهرا (وهى) اى الصفة المضافة (فى المعنى نكرة) لكونها حكم الانفصال لانه فى تقدير زيد ضارب عمرا وحسن وجهه

بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الوجه الوجيه لجريانه فی الاحوال المعرفة كلهما سواء كانت مصادر اولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز ولجريان الحال فيه على ماهو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (ای صاحب الحال) سواء كان فاعلا اومفعولا حقيقة اوحكما (نكرة) (محضة) احترازعما اذالم يكن نكرة محضة فانه لايجب تقديم الحال على صاحبه مثل جاءنی رجل من بنی تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) ای فی تلك النكرة (شائبة تخصيص) ای لم يكن فی النكرة شئ يفيد التخصيص (بماسوی التقديم ای سوی تقديم الحال على صاحبها (ولم تكن الحال مشتركة بينهما) ای بين النكرة (وبين المعرفة) كما اذا كان ذوالحال متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة (مثل جاءنی رجل وزيدا راكبين) اراد بالحال ههنا الحال المفردة لان الحال الجملة لايجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها) (ای تقديم الحال على صاحبها النكرة) سواء كان فاعلا اومفعولا (ليتخصص النكرة بتقديمها) يعنی لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فبتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك ذوالحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) ای ذوالحال والحال (فی المعنی مبتدأ وخبر) لان معنی قولك جاءنی زيد راكبا ای زيدراكب وقت المجئ (ولئلا يلتبس) ای الحال من النكرة (بالصفة فی) حالة (النصب) اذالم يتقدم الحال على صاحبه فاذا قدم يعلم انه حال لاوصف لان الصفة لكونها من التوابع لاتتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة كان اونكرة لكونه فی المعنی حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه (فی مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لايعلم ان الضرب وقع على المفعول فی آن ملابسة الركوب فيكون حالا لان الحال مالم يتقرراو بعد لزومه وتقرره فيكون صفة لان الصفة ماتقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا فی آن ملابسته الركوب به يعنی قبل تقرره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (فی سائر المواضع وان لم تلتبس) وهی حالة الرفع فقط لان فی حالة الجر لايجوز تقديم الحال وان كان ذوالحال نكرة يعنی قدمت الحال فی سائر المواضع على ذی الحال النكرة حال كونه غيرملتبس بالصفة اذا لم يتقدم (طردا للباب) والاطراد معتبر فی كثير من المواضع كحذف الواو فی تعد بالتاء الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتانية وحذف الهمزة فی يكرم تبعا لنفس المتكلم وحده نحو اكرم (ولاتتقدم) (ای الحال فيما عدا) فعل ماض من عدا يعدو عدوا بمعنی جاوز فاعله مستتر فيه راجع الی ما لانها عبارة عن التركيب

اى فى تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه مفعول به له (زيد قائما كعمرو قاعدا)
يعنى لايتقدم الحال (على العامل المعنوى) فى غيرهذا التركيب فان العامل فيه
معنوى مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعنى يجوز تقديم الحال على
العامل المعنوى فى تركيب دل على حدثين غير متميزين بالعبارة اى بان يقال زيد
كعمرو فان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انها غير معلومين
مختلفين صفة لقوله حدثين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق
بالاخر فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه اى يليه وان لزم التقدم على العامل
الضعيف وفى الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدخل بصيغتها على الحدثين معينين
بل تدل بعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هنالك حالة يشتركان
فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ماهى فغير مصرح بها فى اللفظ
الى هنا كلامه فلبيانها جئ بحال ووضعت المشبه وبحال اخرى ووضعت
بجنب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوى لتكون بجنب
صاحبها (قد عرفت فيما قبل) مبنى على الضم لانه من الجهات الست وهى
اذاحذف ما اضيفت هى اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ماسيجئ (العامل
المعنوى) وهوالمستنبط من فحوى الكلام من غيرالتصريح به والتقدير (و) عرفت
فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عند البصريين (اوباسم الفاعل) عند
الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف
زمان اومكان (وما يشبهه) اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة
ومحلا للفعل (اعنى) بقوله اوما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد فى الدار
(خارج عنه) اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما امامصرح اومقدر
(داخل فى الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل فى (شبهه) اى شبه الفعل
اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اى على ماعرفت فيماسبق
العامل المعنوى وان ماهو مقدر بالفعل اوالاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل
فى احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لايتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى مايشير اليه
(معنى الكلام) اى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى (ان الحال لايتقدم
على العامل المعنوى اتفاقا) اى اتفق النحاة عليه اتفاقا اومنصوب بنزع الخافض
منه اى باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم
الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اى بخلاف ما اذا كان
العامل) فى الحال (ظرفا اوشبهه) حيث لايكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا
(فان فيه) اى فى عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيبويه والاخفش (فسيبويه)
بالفاء التفسيرية (لايجوزه) اى لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا)

ايضا

ايضا اى مطلقا اى سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما فى الدار او المظروف نحو قائما زيد فى الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظرا الى ضعف الظرف فى العمل) لانه انما يعمل لنيابته عن الفعل لان القائم مقام شئ لايكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوزه الاخفش) مخالفا لسيبويه لكن لايجوزه الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ الذى صاحبه راجع اليه فكانه تأخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد فزيد فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل فى الظاهر عندهم بلا اعتماد و (نحو زيد قائما فى الدار قائما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اى الاخفش حينئذ (وافق سيبويه فى المنع) اى فى منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما اومقدما عليه نحو فى الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد فى الدار) اومقدما مثل (ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا) لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ماعند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لايتقدم اى فعلى هذا يحتمل (ان يكون معناه) اى معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مسابها للظرف) الواو للحال وان للوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اى فى الحال (من معنى الظرفية) بيان مافى قوله لما وهو تعليل لمسابهة الحال الظرف (الا) بمعنى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى) يعنى اذا كان العامل فى الظرف معنويا مستنبطا من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله الفعل اوسبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك فى تقدير زيد عندك يوم الجمعة اوقبله كقوله تعالى كل يوم هو فى سأن فى تقدير هو اى الله تعالى فى سأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك اكل يوم لك ثوب فى مكان لك ثوب كل يوم (لتوسعهم) اى النحاة (فى الظرف) لعموم حاجة المخلوقات اليه وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال (والحال لاتتقدم عليه) اى على عاملها المعنوى لما عرفت (هذا) اى يكون هذا الكلام على الاحتمالية كائن (اذالم يكن الظرف

داخلا فى العامل المعنوى) بل داخل فى الفعل اوشبهه كما سبق (واما اذا جعلته)
اى الظرف (داخلا فى العامل المعنوى) حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ
اوشبهه الملفوظ ايضا اومعنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ
اوشبهه كذلك اومعناه (كما) اى شئ (هوالظاهر) فقط (من كلامهم) اى من
كلام النحاة لان العامل مستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل
المعنوى (فالمراد هوالاحتمال الثانى) وهوان الظرف يتقدم على العامل المعنوى
بخلاف الحال (لاغير) لان اللايق حينئذ استثناؤه من العامل المعنوى ويقول
ان الحال لايتقدم على العامل المعنوى الاالظرف فانه يتقدمه فعلم من هذا ان الحال
يتقدم على عامله الفعل اوشبهه ملفوظا كان اومقدرا ولما فرغ من بيان تقدم
الحال على عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان تقدم الحال
على صاحبه وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كما لايتقدم الحال على العامل المعنوى)
ويتقدم على غيره من الفعل وشبهه (كذلك) تأكيد لقوله كما لايتقدم (لا)
(يتقدم) (على) (ذى الحال) (المجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او
المنصوب جوازا اووجوبا لانه كتقديم الجار على المبتدأ لماسبق انهما فى المعنى
مبتدأ وخبر اخذا حكمهما (سواء كان مجرورا بالاضافة اوبحرف الجر)
لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لايكون الابالتعميم (فان كان) ذوالحال
(مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم
حنيفا اولا كالمثال الآتى فى الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق
البصريين والكوفيين (نحو جاءنى مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك) اى
عدم تقدم الحال على ذى الحال المجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لانه
عرض غير متقرر لايقوم الابصاحبه (وفرع لذى الحال) فى الوجود لان ذا
الحال يوجد اولا ثم الحال بصدر منه ويقوم به (والمضاف اليه لايتقدم على
المضاف) لقيامه مقام مالايتقدم على المضاف وهو التنوين اوالنون وفى الهندى
لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع
حيث لايجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذوالحال
(مجرورا بحرف الجر ففيه) اى تقديم الحال على صاحبه المجرور به (خلاف)
بين البصريين والكوفيين (فسيبويه واكثر البصرية) عطف العام على
الخاص لكون المخصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه (يمنعون تقديمها)
اى تقديم الحال (عليه) اى على ذى الحال المجرور بالحرف (للعلة المذكورة)
فى عدم جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة قدعرفتها فلانعيدها
(وهو) اى منع تقديمها عليه (المختار عند المصنف فلهذا) اى لكونه هو المختار

عند

عـنـد المصنف (قال على الاصح) متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكـورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحـاة وهم الكوفيون وبعض البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحـال على صاحبها المجرور بالحرف (استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلنـاك لشئ من الاشياء الا ارسلناك للنـاس حال كونهم مجتمعين فى قـومك رسولا ومرسلا اليهم غـير مخصوصين كالانبياء السـابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعـنى عـلى مانهبوا بالفارسـية نفرستاديم ترا اى محمـد ازبراى آدميـان مكر درحالى وبودن آدميـان همه يعنى ازبراى همه آدميـان فرستاديم (ولعـل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جوز الكوفيون وبعض البصرية تقديمهـا على صاحبها المجرور بحرف الجر ولم يجـوز احد من الفريقين تقديمهـا على المجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل من عـدى يعدى من باب التفعيل حذفت ياؤه (للفعل يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت فى اول الفعـل والتضعيف فى عين الفعـل يكون ذلك الفعـل متعد اوكما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى بزيادة الهمزة فى اوله والتضعيف فى عينه يكون متعديا الى المفعول به كـذلك حروف الجر اذا دخلت عـلى المفعول تجعل الفعل متعديا اليـه فكانه اى حرف الجر (من تمـام الفعل وبعض حروفه) كما ان الهمزة والتضعيف من تمـام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضـافة حيث لم تؤثر فى الفعل شيئـا لانها ليست من تمامه لا لفظـا وهوظاهر ولا معنى لانهـا من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا الا انها لما دخلت عـلى معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة بهند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكانك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمهـا على صاحبها المنصوب فكمـا جوز التقديم على ذى الحـال المنصوب فى هذا المثـال كذلك جوز فيما يشبهـه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظـاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحـال المنصوب فكذلك ههنـا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندى والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفين على تقـديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الاية (بجعل) متعلق بقوله واجاب (كافـة) حالا من الكاف المتصل بالفعل مبينا هيئة المفعول به (والتاء) فى كافـة (للمبالغة) فى الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتانيث كما فى علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملابسا بشئ من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى مجدا فيـه وحاثا على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب

(بعضهم) وهوالكشاف (بجعلهــا) متعلق ايضا باجاب اى بجعل كافة (صفة لمصدر) محذوف فحينئــذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لا عــلى الحالية فيكون المصــدر للتأكيد والمعنى وما ارسلنــاك يا محمد الا كافة اى رسالة كافــة مانعة للناس عن الشرك والمعاصى وحاثة لهم على طلب الثواب اوعامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهــو محشى الضوء (بجعلهــا) اى بجعل كافــة (مصدرا) على وزن اسم الفــاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفــاء اوبالقــاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لشئ لالكف الناس وتحثهم واللام فى قوله للناس متعلقة بهــا على الاجوبة الثلاثــة فتكون ظرفالغوا (والكل) اى كل واحــد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعســف) اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة فى الفــاعل غيرمعلومة الوقوع حتى انكرهــا البعض فى غير فعــال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غيرسديد لانه بتقديرموصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لاحاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبــات مصدر غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحــالية بمعنى جميعــا كذا قاله عصام الدين (وكل مادل على هيئة) (اى صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (اوجامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع) ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غــير ان يأول الجامد) الدال عــلى الهيئة بالمشتق ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اى المراد من ايراد الحال (بيان الهيئة) اى الصفة التى عليهاصاحب الحال حين صدرعنه الفعل او وقع عليه (وهو) اى المقصود الذى هو بيان الهيئة (حاصل به) اى بالجامد كماهو حاصل بالمشتق فاذا استويا فى المقصود استويا ايضا فى وقوعهمــا حالا من غير تفرقة (وهذا) اى مذهب المصنف وهو تجويز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا اوغيره من غيرتأويل غيرالمشتق بالمشتق (ردعلى جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اى شرطوا ان يكون الحال مشتقا لان الحال فى المعنى خبراوصفة وهما مشتقان اوفى معنى المشتق وكذا مافى حكمهمــا (وتكلفوا فى تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (و) (مع هذا) اى مع تجويز وقــوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب فى الحــال الاشتقاق) اى ان يكون مشتقا لماسبق ان الحال فى المعنى خبرا وصفة وهمــا مشتقان وماوقع غــير مشتق يأول به لتكون اقسام الحــال متفقة مثل) (بسرا ورطبافى قولهم) اى قول العرب (هــذا بسرا) بضم البــاء وسكون السين واحــدة بسرة مثــل فعل وفعــلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده بالتــاء (وهو) اى البسر ما بقى

فيه

فيه حوضة على وزن فعولة الفارسية ترش (اطيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو مافيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اى اكثر نفعا منه اى من نفسه حال كونه رطبا او التمر له ست مراتب اولها طلع والثانية خلال بفتح الخاء المعجمة والثالثة بلح بفتح الباء الموحدة واللام وآخره حاء مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم آية الاية (فهما) اى بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان والاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد (حالان) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلالتهما) اى لدلالة الاول (على صفة البسرية) وهى الحموضة (و) الثانى على صفة (الرطبية) وهى الحلاوة الصرفة واذا كانا دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما جامدين (فلاحاجة الى تأويل البسر بالمبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بعلاقة العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على عاملها يكون اطلاقا مجازا لا حقيقة وعلى الثانى يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لاحاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمرطب) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا) اريد بالف افعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح (و) الثانى مشتق من (ارطب اذا صار ماعليه رطبا) فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح قال الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا اوغيره فلاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ماقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا (والعامل فى رطبا) يعنى فى الحال الثانى (اطيب) لانه اسم التفضيل وهو من جملة مايشبه الفعل لان العامل فى الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ماسبق (باتفاق النحاة) اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسرا ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كما انه العامل فى الثانى (عند المحققين وتقدم بسرا) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل) لانه لايجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا اولقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه يأخذ حكم المشبه به وهو جواز التقديم (لانه اذا تعلق بشئ

واحد) وهوههنا المشار اليه بهذا يعني التمر (حالان) احدىهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذ الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الآخر (يلزم) جواب اذا (ان يلي كل منهما) اى من الحالين (متعلق) اى ما تعلقه به يعني صاحبه فيكون اللام في متعلقه مفتوحة (والبسرية) يعني الحال الاولى فيه (تعلقت بالمشار اليه بهذا) يعني جعلت حالا منه ومبينة للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى في المشار اليه به والجملة حال يعني وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة في المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة (بعد اضماره) اى المشار اليه (في اطيب) يعني الابعد ان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) اى الا ان الشان (لما كان المضمر) مطلقا سواء كان المراد به المضمر في اطيب او في غيره (بالنسبة الى المظهر) مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر في كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الاشارة (مقامه) اى مقام المضمر الذى في اطيب كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة (واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر لكون الحال بجنب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر في اسم التفضيل (والرطبية) المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (تعلقت به) اى بالمشار اليه بهذا يعني جعلت حالا منه ومبينة للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) اى المشار اليه (مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع اليه ولذا قال الشارح (وهو) اى المفضل عليه (ضمير منه) لانه يرجع اليه (فيجب ان يليه) اى الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلي المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قدم الحال الاول على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضى واما الضمير المستكن) الراجع الى لفظ هذا (في افعل) يعني في اسم التفضيل الذى هو اطيب (فانه) اى الضمير المستكن فيه (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة (لكنه) اى الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) اى

لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعدم (والمعدوم لبس بشئ)
فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير يرجع اليه (ومع هذا)
اى مع كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم (فلا ارى بأسا بان يقال وان لم يسمع)
ان للوصل والفعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائما منه قاعدا) ليكون كل من الحالين
بجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل
ومعموله وهو منه ولذا قال فلا ارى بأسا حيث قيد الرؤية بالبأس المفيد للكراهة
قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين عن الآخر فى افعل باداة التشبيه وغيرها مما يدل
على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث
بجنب صاحبه المصرح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما
على اسم التفضيل (وذهب بعضهم) وهو ابو على واتباعه (الى ان العامل فى بسرا)
يعنى فى الحال الاولى لانا الخلاف فيها (اسم الاشارة) يعنى العامل فى تلك الحال معنى
الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه
فى العمل فلا يتقدم معموله عليه (اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا) اى كون
العامل فى الحال الاولى اسم الاشارة يعنى ان الفعل (لبس بصحيح) لانه لا يلزم تفريق
العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة وتفضيل الشئ على
نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا
لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا
باطل (لانه يمكن ان يكون المشار اليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد
الاشارة يعنى المشار اليه بحال البسرية وهذا لبس كذلك لان المقصود
الاشارة مطلقا (فلا تتقيد الاشارة) يعنى فلا يصح تقييدها (بحال البسرية)
لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا لتقيدت الاشارة بحال
البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا حال البسرية
وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا
فى غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل
فيه اسم التفضيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى
يصح ان يقع اسم موقع اسم الاشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم
اى لا يصح اعمال ذلك فى الحال بان لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه
لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع
(نحو تمر نخلتى بسرا اطيب منه رطبا) باقامة تمر نخلتى مقام اسم الاشارة
ومثل زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ عن
معنى الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل

فی الحال فی المثال المذکور فی المتن افعل ولما فرغ من بیان الحال المفردة علی ماهو الاصل لان الاصل فیها الافراد کما ان الاصل فی الخبر الافراد شرع فی بیان الحال الجملة علی ماهو الفرع فقال (وتکون) (ای الحال) (جملة) (لدلالتها) ای الجملة (علی الهیئة) ای الصفة (کالمفردات) یعنی کما ان الاحوال المفردة تدل علی الهیئة الحاصلة لصاحبها کذلک الجملة تدل علی تلك الهیئة فتقع حالا مثلها وفی الرضی جوز کون الحال جملة فان مضمون الحال قید لعامله ویصح ان یکون القید مضمون الجملة کما یکون مضمون المفرد (فیصح ان وقعت) ای الجملة (حالا مثلها) یعنی کما یصح ان یقع المفرد حالا ولان الحال حکم معنی لما سبق غیر مرة والاحکام تکون بالمفرد والجملة کما فی خبر المبتدأ (ولکن) یعنی الا انه (یجب ان تکون الجملة الحالیة) (خبریة) (محتمل للصدق والکذب) یعنی الاصل فی الجملة الخبریة ان تکون صادقة لصدورها عمن یعقل وعمن لیس من شانه الکذب ویحتمل ان تکون کاذبة لانها خبر والخبر یحتملهما (لان الحال) فی المعنی (بمنزلة الخبر عن ذی الحال) للزوم المطابقة بینها فی الافراد واخویه والتذکیر وضده ولزوم الضمیر الی ذی الحال للربط وکونه مسندا الی صاحبه اما بلاواسطة او بها کالخبر (واجراؤها علیه) ای جعل الحال حالا منه (فی قوة الحکم بها علیه والجملة الانشائیة) التی لاثبوت لها الآن (لایصح ان یحکم بها علی شیٔ) وان کان فاعلا لانها لاثبوت لها فی نفسها واثبات الشیٔ للشیٔ فرع ثبوته فی نفسه وهی لاثبوت لها فی نفسها فکیف تثبت لغیرها فلایصح ان تقع حالا من شیٔ کما لایصح ان تقع خبرا عنه (ولما کانت الجملة مستقلة فی الافادة) لاشتمالها علی الاسناد المقتضی المسند الیه والمسند واذا کانت کذلك (لاتقتضی ارتباطها) مع تعلق (بغیرها) لان المستقل فی الافادة لایقتضی التعلق بغیره ویکتفی بنفسه (والحال مرتبطة بغیرها) لکونها عرضا غیر قائم بنفسه ولان المقصود بالحال تخصیص وقوع عامله بوقت وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لایحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها مرتبطة بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبریة التی من شانه ان تکون صادقة ومحتملة الکذب (حالا لابد لها) ای لتلك الجملة لکونها مستقلة فی الافادة (من رابطة تربطها الی صاحبها) حیث لاتکون اجنبیة وتکون ایضا مخرجة عن الاستقلال (وهی) ای الرابطة ههنا اثنان (الضمیر والواو) وانما ربطوا الجملة الحالیة بالواو ولان الحال تجیٔ فضلة بعد تمام الکلام فاحتیج فی الاکثر الی فضل ربط فصدرت الجملة التی اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنی الواو التی اصلها الجمع المطلق لیؤذن من اول الامر بان الجملة لم تبق علی الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحیث

صارت

صــارت من جملة توابعه ولواحقه (والجملة الخبرية) الحالية (ما اسميــة) ان بدئت باسم لفظا اوتقــديرا (وفعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية اما ان يكون فعلها مضــارعا مثبتا) بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلهـا (مضارعا منفيا) بان يكون مضارعا اريد نفيــه (او) ان يكون فعلهـا (ماضيا مثبتا اوماضيا منفيا فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع في بيانها تفصيــلا وبيان الرابط ايضــا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية (فالاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الرابط لدلالتها على الدوام والثبــات ولكون البحث في الاسم ولمناسبتها بالحــال المفردة لان المفردة لبست الا اسما بخلاف الفعلية (اى الجملة الاسميــة الحالية) يشير الى ان اللام للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفا (ملتبســة) (بالواو والضمير) اذا وقعت حالا (معا) حال مؤكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما متصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة (لقوة الاسميــة في الاستقلال) لتركبهــا من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقال وعدم التقرر (فنــاسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشئ اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيــه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا اوكــرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمــير لانه اما ان يكون متكلمــا (نحو جئت وانا راكب او) مخاطبــا نحو (جئت وانت راكب او) غائبــا مثل (جاءنى زيد وهــو راكب) ويحتمل ان يكون المبتدأ مؤخرا والخبر مقدما فحينئــذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجمــلة الاسمية الحالية ملتبســة (بالواو وحدها) اى حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لاغير (لانهــا تدل عــلى الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطــة بما قبلها غير مستقــلة بنفسها لانهــا يجب ان تقع في اول الكلام ولا نهــا للجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) مبنى للمفعول (بهــا) اى بالواو منفردة (مثــل قوله عليه الصلاة والسلام كنت نبيا) اى اعطى لى النبوة (وآدم بين الماء والطين) اى حال كون آدم غير مخلوق وانمــا قال بين الماء والطين ولم يقل بين المــاء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضى هذا ذهابا الى مجاز اولى مثل انى ارانى اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو والضمــير في الاسمية وانفراد الواو متقــاربان في الكثرة لــكن اجتماعهمــا اولى احتياطا في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبهــا من اسمــين مقتضيين الدوام والثبات فيكون الرابط ايضــا في غاية القوة ليتطابقــا (وهــذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدهــا) كما في النوع الثــانى (او) ملتبس (بهــا) اى بالواو مصــاحبة (مع الضمير) بلا انفراد احدهما

عن الاخير كما فى النوع الاول (انما يكون فى الحال المنتقلة) الغير المتقررة لانها لتجددها وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة (وان فى الحال المؤكدة) يعنى ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة (فلا يجوز) فيها (الواو) الجار يعنى فى متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعنى عدم جواز الواو فى الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بتاء الخطاب (هو الحق لاشك فيه) ونحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لاريب فيه على احد الوجوه (وذلك) اى عدم جواز الواو فى الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها فى الاصل للعطف وهو دليل التغير (لاتدخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كانا فى الحال اوفى غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثانى عين الاول ونفسه فتخلل الفاصل بينهما كتخلله بين العصا ولحائها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير وحده) اى حال كونه منفردا فى الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان الضمير لايجب ان يقع فى الابتداء) اى فى ابتداء الكلام بل قد يقع فى الاول وحينئذ يدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع فى الاوسط بل قد يقع فى الاخر (فلا يدل على الربط فى اول الامر) ولهذين الوجهين قيل ضعف وان كان الوجه الاول لايستلزم الضعف اطراد الباب (نحو كلمته فوه الى فى) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط ضمير المتكلم فى قوله الى فى وان جعلته من ضمير المفعول فالرابط ضمير الغائب فى قوله فوه ونحوه قوله رجع عوده على بدء وقول الشاعر * ولولا جنان الليل ما آب عامر * الى جعفر سرباله لم يمزق * (فلا بد من الواو على الاصح) فالضمير اما فى الاول وهو ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء زيد راكب هو واما فى الاوسط وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودى على بدء ورجعت عودك على بدء ورجع زيد عوده على بدء فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه لاستراكه بالواو فى دلالته فى الاول الامر على الربط والثانى اضعفها لبعد الربط لكونه فى الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل (المضارع المثبت) (اى الجملة الفعلية الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن يشترط فيها خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا واما قوله قمت واحبك وقوله ولما خشيت اظافيرهم * نجوت وارهنهم مالكا فتقدير وانا احبك وانا ارهنهم

واذا كان المضـارع مصدرا بقيد فيدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون الاية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لنظـا) فى الحركات والسكنـات وعدد حروفه (ومعـنى يعنى فى الحدوث والتجدد (لاسم الفـاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو) اكتفـاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظى اوالتقـديرى فى الحـال المفردة يغنى عن الواو (نحو جاءنى زيد يسرع) وهـذا النوع ينقسم ثلاثة اقسـام باعتبار انواع الضمير نحو جاءنى زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع (وما سواهمـا) (اى ماسوى) الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحـالية باقسامها وانواعهـا (و) الجملة (الفعلية المشتملة على المضارع المثبت) الواقعة حالا بالضمـير وحده (من الجمل) جمع جملة بيـان لما فى قوله وماسوى (المشتملة) صفة الجمـل (على) الجمل الثلاث (المضـارع المنفى اوالماضى المثبت اوالمـاضى المنـفى) ملتبس (بالواو والضمير) (معـا) اى مصاحبين فى الربط من غـير انفراد احدهمـا فيه (او) ملتبس (باحدهما) يعنى بالواو وحده او بالضمـير وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها اى استقـلال واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا مثبتا او منفيا (كالاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفـاء بالضمير فى الجملة الاسمية الحالية لقوة استقلالهـا كما مر فالمضـارع المنفى باعتبار انواعها وكانهـا مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكـذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة اقسام فالمجموع احـد وعشرون فمجموع الجملة الفعليـة الحالية اربعـة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية الحـالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحـالية سواء كانت اسمية اوفعلية سبعة وثلاثين قسمـا تدبر ولا تكن من الغافلـين وكن من المنصفين (فمثال المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءنى زيد ومايتكلم غلامه) بالواو والضمير معـا (اوجاءنى زيد ما يتكلـم غلامه) بالضمير وحـده (اوجاءنى زيد وما يتكلـم عمرو بالواو وحده (و) مثـال (الماضى المثبت) باقسـامه الثلاثة ايضـا (نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه) بالواو والضمير معـا (اوجاءنى زيد قـد خرج غلامه) بالضمـير وحده (اوجاءنى زيد وقد خرج عمرو) ومثـال (الماضى المنفى) الواقع حالا باقسـامه الثلاثة ايضا (نحو جاءنى زيد وماخرج غلامـه) بالواو والضمـير (اوجاءنى زيد ما خرج غلامـه) بالضمير وحده (اوجاءنى زيد وماخرج عمرو) بالواو وحده اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكـثر من الانفراد اوالاثنين فى المـاضى المثبت وفى البواقى اجتمـاع الواو والضمـير اكثر من انفـراد احدهمـا كذا فى الرضى ولما فرغ من بيان احوال التى تكون جمـلة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت هى اليه من الربط شرع فى بيان ما يحتـاج الماضى المثبت اليـه

اذاوقـع حالا من اشتراط دخول لفظ قـد عليه لفظا اوتقديرا عندالبصـريين فقـال (ولابد فى الماضى المثبت) الواقع حالا (لا المنفى) فانه لايشترط فيـه دخول قدعليـه اذاوقع حالا لان النفى يستمر من حين الانتفـاء الى حين صدور الفعل عن الفـاعل او وقوعه على المفعول الـذى هو عامل فى الحال فيقـارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثـلا ماركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفى يستوعب الازمان مالم يكن ضده فيقال زمان الحال زمان العامل فلا يحتـاج اذا وقع حالا الى دخول قـد المقربة عليه (من) دخول لفظـة (قد) (المقربة) صفـة قد (زمان الماضى) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة (الى) زمان (الحـال) وهو آن صدور الفعـل عن الفاعل اووقوعه على المفعول الجـار متعلق بقوله المقربة (لغـة) تمييز عن النسبة التى فى شبه الفعل لان لفظـة قدر موضوعة لتقريب زمان المـاضى الى زمان الحال مثل جاءنى زيد قدركب فان لفظـة قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجئ عن زيد فيقـارن الركوب المجئ فيكونان فى زمان واحد (على المـاضى) متعلق بالدخول (المثبت الواقـع حالاليدل) مجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظة قد والجـار والمجرور فى محل الرفع لانه نائب فاعـلـه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اى زمان المـاضى المثبت الواقع (حالا الى زمان صدور الفعـل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذى الحال) اذا كان ذوالحال فاعـلا (او) زمان (وقوعه عليه) اى وقوع الفعـل على ذى الحال اذا كـان ذوالحال مفعولابه (تجوزا) اى دلالـة تجوزا ودلالة تجوزية يعـنى دلالة لفظة قد على هـذا القرب مجاز بعلاقة الجزئيـة لان هذه الدلالـة جزء من معناها اللغوى لكونه مطلقـا (لان المتبادر من المـاضى المثبت اذاوقع حالا ان مضيه) اى معنى الماضى المثبت الواقع حالا (انمـا هو بالنسبة) اى بالقيـاس (الى زمان العامل) فى ذلك الحال مثلا ان مضـى زمان الركوب فى قولك جاءنى زيد قدركب بالقيـاس الى زمان المجئ العامل فيه يعـنى ان زمان الركوب سابق على زمان المجئ فيفهم منـه ان المجئ بلا ركوب وليس كـذلك بل المجئ ليس الامع الركوب (فـلابد من) دخول (قد) عليـه (حتى تقربه) اى لفظـة قد زمان الركوب (اليـه) اى الى زمان المجئ (فيقـارنه) اى يقارن زمان الحـال زمان العامل فيـه فيتحد زمانهما حكما فلا يقع الماضى حالا الا ان يكون قريـبا من العـامل زمانا مقرونابه بدخول قدعليه (وهـذا) اى كون قدلازمة فى الماضى المثبت الواقع حالا ملتبس (بخلاف مذهب الكوفيـين فانهم لايوجبون دخول قد) على المـاضى المثبت اذاوقع حالا اى لايوجبونها (ظاهرة ولا مقـدرة) بل يوقعونها حالابغيرقدكما يوقعون الماضى المنفى حالابغيرها كـما عندالبصريين

لان الفعل بنفسه دال على الحدوث و التجدد و ان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كان) متعلق بقول المصنف ولابد لابقول الشارح اى لفظة قد (ظاهره) (فى اللفظ) بان تكون ملفوظة داخلة على ماوقع حالا (نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه) بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو (او) كانت لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ من غير فرق (نحو قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم) فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم و هو الضمير البارز المعبر عنه بو او الجمع بالضمير و حده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب والمراد من الصدور المعقول مجاز بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية آمدند ايسانها سمارا درحال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى ومثله قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت اى قدرت (وهذا) اى كون الماضى المثبت حالا بقد مقدرا ملتبس (بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما) اى سيبويه والمبرد لايجوزان حذف قد سواء كانت مقدرة منوية ومحذوفة نسيا منسيا لان قد حرف و الحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكور الفظا وههنا ليس بمذكور فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بحذف الموصوف و جعل هذه الجملة صفة (اى قوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر الصدور وصف وعرض لايقوم بنفسه ولما لم يذكر له محل يقوم به علم ان ماقام به محذوف (وهو) اى الموصوف المحذوف (الحال) بتأويله بالمشتق فيكون المعنى حينئذ اوجاؤكم حال كونهم (مجتمعين محصرة قلوبهم و المبرد) يأول (يجعله) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى دعاء عليهم (وانما لم يشترط ذلك) اى دخول قد (فى) الماضى (المنافى) اذا وقع حالا (لاستمرار النفى) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقص وهو الايجاب لان النفى يستوعب الازمان (فيشمل) النفى (زمان الفعل) اى زمان العامل فى الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه حتى لوذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الحال وماهو الفرع فيه شرع فى بيان حذف عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل الفعل اوشبهه اومعناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بينا فقال (ويجوز حذف العامل) بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة (فى الحال) سواء كان مفردا اوجملة (لقيام قرينة) دالة على حذفه و تعيينه

(حالية) بمعنى حال صاحب الحال و وصفه (كقولك للمسافر) (اى الشارع
فى السفر او المتهى له) اى السفر بر يدبا فسر الاول معناه الحقيقى و الثانى معناه
المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة
المسبب او بعلاقة الاولية (راشدا مهديا) (اى سر) امر من سار يسير سل
باع يبيع سقط عنه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا (راشدا مهديا بقرينة حال
المخاطب) وهو الشروع او التهيئ والمراد بالراشد الراشد بنفسه مهما امكن
المهدى اذالم يكن الرشد بدون الهداية (وقوله مهديا لماصفة رشدا) كانه هدى
له فتقررت له الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان تكون وصفا له الا ان الضمير
لم يلم يوصف جعلت الهداية وصفا لما قام به وهو الرشد (او حال بعد حال) فكان
الهداية لم تحصل الا عند الرشد شيئا فشيئا اما حال مرادفة يعنى متتابعة ويكون
ذوالحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى عبارة عن ان يكون الحال
الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول ويكون صاحبه ما استكن فى الاول وعامل
ايضا الحال الاول فيكون العامل فى الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا و على التوجيه
الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقالية كقولك راكبا لمن)
اللام متعلق بالقول (يقول كيف جئت) اى على اى حال و وصف جئت (اى
جئت راكبا) ثم حذف الفعل (بقرينة السؤال) المحقق وهو قوله كيف جئت
(ومنه) اى من حذف عامل الحال بقرينة السؤال المحقق (قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه) جمع عظم اى الظن او يعلم لان الظن من جملة العلم
فيكون مجازا عن العلم بعلاقة الجزئية الانسان انه اى الانسان ان لن نجمع
عظامه المتفرقة نصارت ترابا (بلى) حرف الجواب تختص بالجواب بعد النفى
(قادرين) حال وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله
ايحسب الانسان (اى بلى نجمعها قادرين) اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك
العظام المتفرقة نشا برت وصارت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها
واحيائها وتعديبها وما ذلك على الله بعزيز والتعبير عن الواحد بلفظ الجمع
تعظيما بانفا منه الواحد مقام الجمع متعارف البلغا فى التكلم و مايتبعه كافيما نحن
فيه لافى الخطاب ولا الغيبة كذا فى الهوادى (ويجب) (حذف العامل) لقيام
قرينة (فى) (بعض الاحوال) (المؤكدة) لافى كلها كما فى قوله تعالى شهد الله انه
لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف
وهو شهد فعلم ان وجوب حذف العامل فى بعضها لافى كلها (وهى) (اى الحال
المؤكدة مطلقا) اى سوا حذف عاملها اولا وسواء كان حذف العامل واجبا
اوجائزا هى) الحال المؤكدة مطلقا (التى لا تنتقل عن صاحبها مادام موجودا

لان

لان الحال حينئذ هي الهيئة الطبيعة في ذي الحال يعني الخلقية وهي لا تقبل الانتقال مادام صاحبها موجودا كالعطوفية مثلا ولان تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولذا السر جعلت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل الزوال الا انه نادر (بخلاف) الحال (المنتقله) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقله (و) الحال (المنتقله قيد للعامل) لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيداله (بخلاف) الحال (المؤكدة) لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد فلا يكون تقييدا بل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا) وانما وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر بالعطف لتضمن الابوة العطوفية فاستغنى بقوله ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية كان قرينة للعامل فحذف وجوبا روما للاختصار (فان المعطوفية لا تنتقل عن الاب يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حيين واذا كان الابن ميتا فكذلك لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت منتقله في بعض الازمان اومن بعض الاشخاص (اي احقه مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على الاستقبال لا على الماضي بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب ضرب مثل فر يفر حق يحق (وضمها) اي اوضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق مثل اصر يصر الاول مأخوذ (من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه) اي من الامر (على يقين) يعني لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا منه (او) الثاني مأخوذ من احققت الامر بهذا المعنى المسابق حال كونه ملابسا (بعينه) يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم يبق لي فيه شبهة (او بمعنى اثبته) يعني الاول بمعنى اثبته من بت يثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي بعلاقة السببية لان التحقق سبب الثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت ابوته لك وصرت منها) اي من كونه اباك (على يقين او اثبتها) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يبق لي شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات) التي يجوز ان تقدر

فی هذا المثال (عندی ان یقدر) قوله (یحنی) فعل مضارع معلوم من حنی یحنی
مثل رمی یرمی من باب ضرب ای یمیل و یسفق و یرحم و یترحم نحو زید ابوك
یحنی (عطوفا) وعلی هذا تکون الحال لبیان هیئة الفاعل لانها حال منه لان
الفعل المقدر وهو یحنی لازم فاعله ما استکن فیه وهو ذوالحال وانما عین العامل
المحذوف فی هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف القوم فی تقدیره فهذا التعدیر
مروی عن سیبویه یعنی تقدیرا حقه وقال الزجاج لاتقدیر فیه ولاحذف بل العا
مل فی الحال خبرا لجملة لتاویله بالمسمی فزید ابوك فی معنی زید مسمی بابیك اقول هذا
التأویل غیر صحیح بل التأویل الصحیح زید مربیك لان فی الاب معنی التربیه
وماذهب الیه المصنف مذهب سیبویه وهو الحق لجریانه فی قوله تعالی وهو الحق
مصدقا لما معهم وفی مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لایقال مثله الامن
اشتهر بالخصلة التی دلت الحال علیها کاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة
فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فیکون قرینة لحذف العامل فیحذف وجوبا
اختصارا او اعتمادا لما تضمنه الخبر کذا فی الرضی ولما فرغ من بیان حذف العامل
فی الحال جوازا او وجوبا شرع فی بیان شرط الحذف الا ان الحذف جوازا لم یحتج
الی الشرط لجواز ذکره اولا کتفاء القرینة اولان الحذف جوازا امر سهل
اکتفی ببیان شرط و جوب الحذف فقال (وشرطها) (ای شرط و جوب
حذف عاملها) قدر الحذف والاضفات لیصح الحمل علی الشرط بقوله (ان
تکون مقررة) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فیها الاشرط للحال
(ای مؤکدة) هذا تفسیر باللازم لان التقدیر الذکر مرة بعد مرة او جعل الشیٔ فی
قراره فیلزمه التأکید (لمضمون الجملة) وهو مصدر مضاف الی الفاعل مثل ابوه
زید والی المفعول (احترز به عما یؤکد بعض اجزائها) ای اجزاء الجملة (کالعمل)
ای کما یؤکد العامل الذی (فی قوله تعالی انا ارسلناك للناس) لان کونه علیه الصلاة
والسلام رسولا ای مرسلا فهم من قوله ارسلنا الان الارسال لایکون بدون المرسل
بالفتح کما لایکون بدون المرسل بالکسر لاسیما وقد تعلق بالمفعول وهو کاف الخطاب
فأکده بقوله (رسولا) فهو حال من المفعل ومع هذا یکون تأکیدا للارسال
(فانه لایجب حذفه) بل لایحذف اصلا (اسمیة) (احترز به عما اذا کانت فعلیة
فانه لایجب حذف عاملها) فان الحال اذا کانت مؤکدة لمضمون جملة فعلیة
لا یحذف عاملها بل لایجوز مثل قوله تعالی ولاتعثوا فی الارض مفسدین والشمس
و القمر والنجوم مسخرات بامره ومثله یقال بجئ جائیا وقم قائما و اقعد قاعدا
(کما قال صاحب الکشاف فی قوله تعالی قائما بالقسط انه) ای قائما بالقسط (حال
مؤکدة من فاعل شهد) فی قوله تعالی شهد الله الا آیة لان القیام بالقسط

اى بالعدل يفهم من الجملة التى هى شهد الله فاكدت بقوله قائما بالقسط (ولا بد
ههنا) اى فى وجوب حذف عامل الحال المؤكدة (من قيد آخر) غير القيدين
الاولين (وهو) اى ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التى تكون
الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اى من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكد
مضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) اى لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها)
اى فى الحال بان لا يكون المسند فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل
فى الحال مطلقا اى سواء كان مؤكدا اولا احد العوامل المذكورة كالمثال فى المتن
(والا) اى وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اى عامل الحال المؤكدة
(مذكورا) لفظا (فكيف يكون حذفه) اى حذف ذلك العامل (واجبا وجائزا
لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائما بالقسط) وفى
بعض النسخ وكان المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال اقول لم يأخذ المصنف
هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل اوشبهه اومعناه لان الجملة اذا ركبت
من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيها يكون ذلك الاسم شبه فعل اومعناه ولما فرغ
من بيان الحال وماهو الاصل فيه والفرع شرع فى بيان التميز وذكره بعد
الحال لانهما يشتركان فى البيان الا ان التميز لبيان الذات مذكورة اومقدرة
والحال لبيان الصفة ولان بعض ما يكون تميزا حال مثل طاب زيد فارسا
فقال (التميز) ياتى ويجوز حذف احدهما اختصارا فى اللفظ تفعيل من
ميزت الشئ اذا فصلته عن غيره بامر يختص به والمراد به ههنا المميز بالكسر
على معنى ان ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى ان المتكلم يميز
هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا بعلاقة كون صاحب
هذا الكلام مميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم صاحبه وعلى الثانى
حقيقة اما مبتدأ حذف خبره اوخبر محذوف المبتدأ اى من الملحقات او هذا
بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف اى هو (ما)
(اى الاسم الذى) يريد ان ما موصولة بمعنى الذى لان الموصوف من جملة المعارف
ولو كان موصوفا لفسره بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة ايضا الا ان الشارح
اقتصر على الاول (يرفع الابهام) صلة ما اوصفته (واحترز به) اى بقوله يرفع
الابهام (عن البدل) باقسامه الاربعة (فان المبدل منه فى حكم التنحية) اى
فى حكم الازالة من البين فى المعنى (فهو) اى البدل ليس (يرفع الابهام عن
شئ) لانه ليس فى شئ ابهام حتى يرفعه (بل هو) اى البدل (ترك مبهم)
وهو المبدل منه لانه يترك فى القصد والارادة والنسبة وانما قيل ترك مبهم
(وارادة معين) وهو البدل لانه يراد ويقصد فى النسبة ولهذا كان معينا يعنى

مقصودا (المستقر) اسم فاعل من استقر واذا قيل (اى الراسخ فى المعنى الموضوع له) فى اللفظ الموضوع له عسرين مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لايكون فى المعنى الذى وضع له عشرون وهو المعدودات لانه اذا قيل عنده عشرون لم يعلم انه من اى جنس معدودات واذا د رهما علم انه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث انه موضوع له قوله (فان المستقر) علة لقوله اى الثابت آه (وكان بحسب اللغة) اى الجار والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان والجملة خبران والواو زيدت لتأكيد الصوق اى فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى اللغوى هو الثابت (مطلقا) اى حال كون ذالمعنى مطلقا اى سواء كان ذلك المعنى وضعيا اواستعماليا (لكن) اى الان (المطلق) اى المذكور غير مقيد (منصرف الى الكامل) لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الاستعمالى (وهو) اى الكامل الابهام (الوضعى) لاالابهام الاستعمالى (احترز به) اى بقوله المستقر (عن) الابهام الغير المستقر حيث لاابهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية) صفة (يرفع ابهام قوله عينا) الذى لم يكون فيها وضعا بل استعمالا (لكنه) اى الابهام فى عينا غير مستقر بحسب الوضع) اذلاابهام فيه وضعا (بل نسأ اى تولد منه وحصل (والاستعمال) يعنى استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعنى ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه اومن مواضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام للسامع ان المستعمل فى اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارضى فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضى لاالوضعى كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضعى وكذ) اى كما رفع الاحترازبه الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز عن اوصاف مبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاسارات فانها مبهمة استعمالا وضعالا ـ اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل وهذه المرأة (فا ـ) لفظ (هذا مثلا اماموضوع لمفهوم كلى) وهو المسار اليه يعنى مايصلح للاسارة بهذا الكس لايكون موضوعا لذلك المفهوم الا (بسرط استعماله) اى استعمال هذا (فى جزئياته اى جزئيات المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لمفهوم كلى وهو الانسان بسرط استعماله فى جزئياته يعنى فى زيد وعمرو ورجل وامرأة فكذا لفظ هذا موضوع لمفهوم كلى وهو المسار اليه اومايصلح للاسارة بسرط استعماله فى جزئياته وهو ههنا مااشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا

الغلام

الغلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغيرذلك (او) موضوع (لكل جزئی منه) ای من المفهوم الكلی فانه موضوع فی هذه الامثله للرجل وموضوع للغلام بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الی غیرذلك (ولا ابهام فی هذا المفهوم الكلی) من حیث انه مفهوم كلی لانه من حیث هوهو لا ابهام فیه لانه واحد وهو المسار الیه كما ان الانسان نوع واحد لاغیر (ولا) ابهام ایضا (فی واحد واحد من جزئیاته) ای جزئیات المفهوم الكلی الموضوع له كالرجل والغلام وغیرهما (بل الابهام انه نشأ له) ای للفظ هذا (من تعداد الموضوع له) علی الثانی ای علی انه موضوع لكل جزئی (او) الابهام انما نشأ له من تعدد (المستعمل فیه) علی الاول ای علی انه موضوع لمفهوم كلی فحینئذ یكون ما استعمل فیه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له فتوصیفه ای توصیف اسم الاشاره (بالرجل) ای جعله موصوفا بالمعرف باللام (یرفع هذا الابهام) یعنی الابهام الحاصل من تعدد المستعمل فیه بناء علی الاول اوالموضوع له بناء علی الثانی (لا) یرفع (الابهام الوقع فی الموضوع له من حیث انه موضوع له) لانه لاابهام فیه من حیث الواضع كما عرفت سابقا حتی یرفع لان الرفع بعد الوجود وهو لیس بموجود (وكذا) ای كما احترز به عن نحو رأیت عینا جاریة وعن صفة المبهم كذلك (یفعل الاحتراز به عن عطف البیان) الذی هو (فی مثل قولك) اقسم بالله (ابو حفص عمر) وفی عكسه فی قولك جاءنی یعقوب ابو یوسف (فان كل واحد من ابی حفص وعمر موضوع لشخص معین) یعنی قد وضع كل واحد منهما لذات معینة (لا ابهام فیه) كما ان اباحنیفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معین وكذلك یعقوب وابو یوسف الا ان الاول فی الاول كنیة وفی الثانی علم اصطلاحی وان الثانی فی الاول علم اصطلاحی وفی الثانی كنیة كذلك ابو حفص كنیة امیر المؤمنین عمر بن الخطاب رضی الله تعالی عنه وعمر علم اصطلاحی له فلا ابهام فیهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لاتعدد فی الموضوع له (لكن) ای الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابی حفص لاشتهاره رضی الله تعالی عنه بالعلم دون الكنیة (زال بذكره) ای بذكر عمر بعد ذكر ابی حفص (الخفأ الواقع فی ابی حفص لعدم الاشتهار) یعنی زال الخفأ الناشئ من كونه غیر مشهور مثل اشتهار عمر (لا) یزول (الابهام الوضعی) بذكر عمر اذ لیس فیه ابهام وضعا ولا استعمالا حتی یرفع بل الابهام لو كان ما نشأ الا من عدم الاشتهار والفرق بین هذه الثلاثة الابهام فی القسم الاول انما نشأ فی الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفی الثانی انما نشأ فیه ایضا باعتبار تعدد الموضوع له او الالمستعمل وفی الثالث انما نشأ من عدم الاشتهار فافهم (عن ذات) متعلق بقوله یرفع

(لا) يرفع الابهام (عن وصف) وفي المحشي فرق بين النعت والحال والتميز بان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف في شيء فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتميز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس هو فرجل عاقلا بيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن في الزيت الى هنا كلامه (احترز به) يعني احترز المصنف بقوله عن ذات (عن النعت والحال فانهما) اي النعت والحال (يرفعان) اي يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقر الواقع) يعني الابهام الثابت (في الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم والجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام الواقع في الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات يبين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك اشارة الى ان التميز هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تميزا اي تحقيق ان التميز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الوضع) اي واضع الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مأتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اي ان المعنى الذي وضع الرطل به (معنى معين) وهو نصف من (مميز عما هو اقل) اي عن المعنى الذي هو الاقل (من النصف) اي من نصف المن (كالربع) اي كربع المن وخمسه وسدسه (و) ذلك المعنى مميز (عما هو اكثر منه) اي من نصف المن (كمن ومنين) فتعين ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اي في معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اي جنسه (اي جنس الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الا الذي هو الموزون (فانه لا يعلم) مبني للمفعول (منه) اي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اي بمقتضى الموضوع اذا قيل عندي رطل (انه) اي المراد من الرطل كائن (من جنس العسل اوالخل اوغيرهما (من الموزونات فيحصل ابهام في ذاته وجنسه (والا) عطف على قوله الا من حيث يعني ولا ابهام فيه اي في الرطل الا (من حيث وصفه وهو ان يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اي الحال والشان (لا يعلم) مبني للمفعول (منه بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندي رطل (انه) اي ذلك الرطل (بغدادي او مكي) يعني اذا قيل لفلان رطل يعلم انه يراد

الرطل

الرطل المنسوب الى بغداد والى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام الوصفي) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول (بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذوى الحال تابعا له لتبيين ماهو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفي الثابت فيه (فيقال لفلان (رطل بغدادى) او مكي او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكياً (واذا اريد رفع ابهام الذاتى) اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس (قيل زيتاً) قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة من الاول الامر الى ان اول من التوابع وان الثانى من الذوات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (برفع الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لا النعت والحال) عطف على قوله فزيتا لانه موضوع مبتدأ ونصبة محكى لا على الذات كما هو المتبادر لان التعليل بقوله (فانهما) يمنعه (يرفعان الابهام عن الوصف) لما عرفت (مذكورة او مقدرة) بالجر فيهما (صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الخلو او الجمع (فا) لذات (المذكورة) ماتم باحد المتمات الاربعة اما بالتنوين نحو رطل زيتا واما بنون التثنية نحو منوان سمناً واما بنون الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا (و) الذات (المقدرة) ماقدر فى الجملة او ماضاهاها او الاضافة على ماسيأتى (نحو طاب زيد نفسا) فنفسا تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى جملة طاب زيد فانه فى قوة قولنا طاب شئ المقدر فيه) اى فى قولك طاب زيد وذلك الشئ المقدر فيه مافسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم أ من جهة لنفس ام جهة العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشئ المقدر ما جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه لان التمييز مايميز الشئ المقدر (فالاول) الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله اى القسم الاول من التمييز) اى (وهو) اى القسم اول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا مايقابل الجملة وشبهها لاغير يعنى به مايقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمضاف معطوف على الموصول يعنى به المضاف والمراد به مايتم بالمضاف اليه بالشرط ان يكون الابهام فى المضاف لان النسبة الاضافية فانها كالجملة منه القسم الثانى

تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر (صفة لمفرد وهو) اى المقدار (ما يقدر به الشئ) يعنى معيار كل شئ (اى اعرف به) اى بذلك المقدار (قدره) اى قدر الشئ (ويبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس (غالبا ففاى) فالاول يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول مطلقا اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او غيرهما (يتحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) فى المفرد المقدار (اكثر) من كون الابهام فى غير المقدار والجملة لان المقدار كثيرا ما يستعمل بالتنوين او بنونى التثنية والجمع والاضافة وما اكثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر لان التنوين للتنكير ونونى التثنية والجمع بدل من التنوين والبدل يأخذ حكم المبدل منه غالباً و الاضافة ههنا ايضا للتنكير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) بمعنى موجود (فى ضمن) (عدد) هذا من ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام وكلاهما واحد (نحو عشرون درهما) مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها تام بنون الجمع (وسيأتى) ذكر تمييز العدد (وبيانه) وتمييز العدد اما واجب الجر وهو من ثلاثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما او مؤخرا او ما بينهما فى باب اسماء العدد (واما فى) (ضمن) (غيره) عطف على قوله فى ضمن العدد (١)، والمفرد المقدار اما يتحقق فى ضمن غير العدد كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو رطل زيتا فان الرطل قد سبق انه نصف المن وقد سبق ايضا معنى المن والرطل و اما تام بنون التثنية نحو منوان تثنية منى بالقصر مرادف من فتح والتشديد الا ان الاول افصح لتخفيف سمنا بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من الدسم و كالكيل معطوف على قوله كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة لتقابل المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون بالتنوين نحو قفيز برا واما بنون التثنية نحو قفيزان برا البر بضم الموحده وتشديد الراء المهملة بالفارسية گندم و كالذراع معطوف اما على الكيل واما على كالوزن واعادة الجار ايضا اشارة الى تغاير المعطوفين وهو بكسر الدال المعجمة و بعدها راء مهملة مفتوحة و بعدها الف على وزن فر

مايذرع به وهوايضا اما تام بالتنوين (نحوزراع نوبا) واما بنون التثنية نحو ذراعان نوبا (كالمقياس) وهو كالا ولين فى لعطف واعادة الجار وهدا القسم ماتم بالاضافة وهوان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة مثلهازبدا) واما مثنى مضافا نحو على التمرة ملها زبدا وهو بالزاى المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس فى هذه الاسياء المذكورة ابهام لان عسرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها لست مقادير بل بعضها مقياس وهوماتم بالاضافة (فى هذه الصور) المذكورة بالامثلة (هو المقدرات) فى اكثرها والمقيس فى بعضها (لان قولك عندى عسرون درهما) فى العدد وماتم بنون الجمع (ورطل زيتا) فى الوزن وماتم بالتنوين (وذراع نوبا) فى الذراع وماتم بالتنوين ايضا (وعلى التمرة ملها زبدا) فى المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اى بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران فى قوله لان قولك (و) بالثانى (الموزون) بالثالث (المذروع) بالرابع (المقيس لاغير) اى لاغيرها واذاكان المراد هؤلاء يحصل الابهام لامحالة لان المعدود مثلا لايعلم من اى جنس لانه يحتمل جميع المعدودات واذاقيل درهما يزول الابهام ويحصل المرام وكذافى غيره (وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة) يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق فى ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمنا ونحو على التمرة ملها زبدا مع ان ما قدر به الشئ ويعرف به قدره و بين خمسة لماسبق ولم يورد لكل واحد منها مثالا حتى تكون امثلة خمسة لاثلاثة (لانه) اى الحال والشان (كان مطمح) مصدر ميمى على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال طمح بصره اى تفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنبيه بالنصب خبركان (على بيان مايتم به المفرد) المقدار لكون الابهام لايحصل فى هذا القسم الافيه ومايتم به المفرد المقدار غير العدد ثلاثة على مابينه الشارح (و) الاول (عو التنوين) لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عمابعدها (كمافى) رطل زيتا (و) الثانى (النون) يعنى نون التثنية وهى لماكانت قائمة مقام التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عمابعدها ايضا (كمافى منوان سمنا و) الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لماكان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع (كمافى على التمرة ملها زبداولهذا) اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط

باؤه بالجزم (اقسام المقادير) بايراده لكل واحد مثالا على حدة واقسامها الماسبق
غير العدد اربعة ومعه خمسة لحصول مقصوده والتنبيه المذكور (وكرر
بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد البعض (مثالا لما يتم) بالتنوين
البعض الآخر مثالا لما يتم بنون التثنية ولوكان احدهما من غيره لكان احسن الا
انه اورد هما من جنس واحد لمشاكلة (ومعنى تمام) الاسم باحد المتممات الاربعة
(ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك الاربعة
(لا يمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام
باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالا (مع التنوين ونونى
التثنية والجمع لان كل واحد منهما دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و
الاسم ايضا مستحيل الاضافة (مع الاضافة لان المضاف) مرة (لا يضاف ثانيا)
لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض
من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول
الغرض المذكور لانه يلزم احد الامرين اما تحصيل الحاصل او الغاء الاضافة
الاولى وكلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدار باحد هذه
الاشياء شابه ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل به) اى بالفاعل
(كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما
تاما (فشابه التمييز الآتى بعده) اى بعد الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى
لوقوع التمييز (بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على
الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه فضله فى الكلام والتمييز شابه المفعول
فى الوقوع بعد التمام يعنى كما ان المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا
كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التمييز (ذلك الاسم التام) باحد
لاشياء الاربعة الوقعة (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التنبيه ان ينصب
الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى
لمشابهة الاسم التام (الفعل التام بفاعله) فى كون كل واحد منهما تاما وهذا
الاشياء) يعنى التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة
منها (مقام الفاعل) وسابهته (لكونها فى آخر الاسم) التام كما ان الفاعل
(عقيب الفعل) يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ماهو
الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل (الا يرى ان لام
التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان ان للوصل يتم بها الاسم) وكان
ويتم يتنازعان فى قوله الاسم على مامر فى بابه والجملة حال اى حال كون الاسم
تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب

التميز عنه) خبران فی قوله الایری ان یعنی ان الاسم التام بلام التعریف لاینصب التمیز بعده لعدم المشابهة المذکورة سابقا هذا اذا کان مایتم به المفرد یزول بدخول اللام کالتنوین والاضافة لانهما لایجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا کان مایتم به المفرد لایزول بدخول اللام کنونی التثنیة والجمع فینتصب التمییز عنهما وان دخل اللام علیه لعدم زوالهما باللام فیبقی المشابهة کما کانت فیقال عندی المنوان زیتا والعشرون درهما وسکت الشارح فی محل البیان عن البیان (فلا یقال عندی الراقود خلا) ولا عندی الرطل زیتا ولا عندی المنی عسلا وفی القاموس الراقود الدن الکبیر او الطویل الاسفل یصیغ داخله بالقار وفی الاساس مکیال معروف لاهل مصر یأخذ اربعة وعشرین صاعا والتفسیر الاول مناسب لقوله خلا لان عادة الناس ان یصبغوا الدن بالقار ویجعلوا فیه الخل (فیفرد) مبنی للمفعول (ای التمیز) المفرد ههنا مایقابل المثنی والمجموع والاضافة (وان کان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال ای حال کون (الاسم التام مثنی اومجموعا) یعنی لایطابق التمیز ما انتصب عنه بل یکون مفردا سواء کان الاسم التام مفردا ایضا او مثنی او مجموعا (ان کان) (ای التمیز) الذی یجب افراده (جنسا) قوله ان کان شرط جزاؤه ما قوله فیفرد ان کان یجوز تقدیم الجزاء علی الشرط او یکون الجزاء محذوفا بقرینة قوله فیفرد فالمعنی ان کان التمیز جنسا یفرد (وهو) ای الجنس (ماتشابه اجزاؤه) المتکثرة والمتفرقة یعنی المراد به ههنا ما اذا اجتمع یکون واحدا واذا انقسم تتشابه اقسامه ویکون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع فی مکان وظرف ومتعدد اذا انقسم فی امکنة شتی (ویقع) ذلک الجنس حال کونه (مجردا عن التاء) التی تدل علی الوحدة کتمرة ونخلة فان ماکان مع التاء لایقع علی الکثیر (علی القلیل) متعلق بقوله یقع (والکثیر) باعتبار الحقیقة والمراد الکثیر فی مکان واحد او فی امکنة شتی (فلا حاجة الی تثنیته) ای الی جعل التمیز مثنی اذا کان الاسم التام مثنی نحو عندی رطلان خلا (جمعه) ای لاحاجة ایضا الی جعل التمیز جمعا عند کون الضمیر جمعا نحو عندی ارطال خلا لان المقصود یحصل بالافراد والتثنیة والجمع قید زائد علی المقصود فلا یذهب الیه من غیر ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فی الکلام (کالماء والتمر والزیت الضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزیت والخل والدبس الی غیر ذلک من الاجناس التی تکون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان کل واحد منهما لاتتشابه اجزاؤه ولایقع علی الکثیر سواء کان مجتمعا فی مکان او فی امکنة بل یقع علی الواحد الغیر والمعین ولذا کان نکرة (الا ان یقصد) مبنی للمفعول (الانواع) نائبه والاستثناء مفرغ ای

يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام فی الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا متشابه الاجزاء فی جميع الاوقات الاوقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التميز مطابقا للاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (ای مافوق النوع الواحد) وفی الهندی وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتثنية اولى اوالمراد بالجمع الجمع اللغوی وهومافوق الواحد فيتناول التثنية ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار الثانی (فيشمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) ای كما يشمل الجمع بصيغة يشمل المثنى بدلالته (لانه) اذا قصد بالجنس مافوق النوع الواحد (لا يدل لفظ الجنس عليها) ای على الانواع يعنی على قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا) فاذا لم يدل (فلابد من ان يثنى) عند قصد النوعين (ويجمع) اذا قصد الانواع (قيل) ای اعترض على هذا الاستثناء بان يقال (وفی تخصيص قصد الانواع بالاستثناء) بقوله الاان يقصد الانواع الداخله على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لايجاوز الى قصد المرات (نظر) ای فی هذا التخصيص نظر فكان المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرات (لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين) بكسر الجيم (للنوع) وطاب زيد جلسات بالكسر (جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين) وجلسات بفتح الجيم (للعدد) كما جاز ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بالفتح للعدد) ويمكن ان يجاب عنه) ای عن هذا الاعتراض (بان المراد) ای بان مراد المصنف (بالانواع حصص الجنس) ای مايحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا سواء كانت) تلك الحصص (بالخصوصيات الكلية) كما فی الانواع (اوالشخصية) كما فی المرات والاعداد فيدخل فی الاستثناء المرات كما يدخل الانواع (ويجمع) مبنی للمفعول نائبه مااستكن فيه راجع الى التميز واليه اشار الشارح بقوله (ای ويورد التميز على مافوق الواحد) فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوی (جوازا) تميز لاوجوبا لانه يجوز فيه ان لايراد الجمع (حيث لم يقصد به الواحد) نائب لايقصد مبنی للمفعول (فی غيره) (ای فی غير الجنس) يعنی ان لم يكن التميز جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه طابق ماقصد مفردا كان اومثنى اومجموعا بقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجالا كذا فی الرضی (نحو عندی عدل) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تتشابه اجزاؤه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندی عدل (ثوبين او) عند قصد الجمعية

بجميع نحو عندى عدل (اثوابا) الثوب فى اللغة الرجوع يقال ثاب يثوب
اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى
المرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة (ثم) الى ان الحكم متفاوت بين
المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالمميز يعنى
بعد ما علمت حكم المميز فاعلم انه (ان كان) (اى المفرد المقدر) اى فاعلم ان المفرد
المقدار ينقسم من حيث التمام الى قسمين لانه اما لازم اوغير لازم والثانى ما كان
(تاما) (بتنوين اوبنون التثنية) على سبيل منع الخلو والجمع فعلى هذا تكون
كان ناقصة (اوالمعنى) عطف على مقدر فالمعنى هذا اوالمعنى (ان وجدا تميز)
فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار
حالا واليه اشار الشارح بقوله (ملتبسا بتنوين المفرد اوبالنون التى للتثنية) فالاول
انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلة بقوله (فانه لما تم
الاسم) المفرد (بهما) اى باحد هما اما بالتنوين اوبنون التثنية لانه لايجوز
الجمع بينهما (اقتضى التمييز) هذا اذا كان فيه ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام
فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الاضافة) جواب ان كان (اى) جازت
(اضافة المفرد المقدر) التام باحد هما (الى التمييز) الى مميزه (اضافة بيانية
لان المضاف اليه جنس المضاف لما سيجئ ان المضاف اليه اذا كان جنس المضاف
تكون الاضافة بيانية مثل خاتم فضة (باسقاط) متعلق بقوله الاضافة
(التنوين ونون التثنية) بسبب الاضافة لانها دليل الانفصال وهى دليل
الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الاضافة (جواز اشائعا) يعنى جوازا
اضافة المفرد المقدار التام باحد هما شائع لانادر (كثيرا) يعنى جواز الاضافة
كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لايختص بمثال دون مثال (لحصول)
الغرض) من ايراد التمييز (وهو) اى الغرض (رفع الابهام) الذى كان فى المفرد
المقدار التام باحدهما (بذلك) متعلق بالحصول اى باضافة المفرد الى المميز
والتذكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار النصب ملابسا (مع) زيادة (التخفيف
بحذف التنوين ونون التثنية (نحو رطل زيت) بالاضافة مكان رطل زيتا
بالنصب (ومنوا سمن) بالاضافة ايضا مكان منوان سمنا والاول لما كان تاما
بالاضافة او بنون الجمع على سبيل منع الخلو بينه بقوله (ولا) معطوف على قوله
اوان كان (اى وان لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتنوين اوبنون التثنية) وذلك
(بان يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع اوالاضافة) التى لايتعرف المضاف
بها لانه ان تعرف بها لايقتضى التمييز لعدم احتياجه اليه مثل غلام زيدا
(فلا) (تجوز الاضافة) اى الاضافة المفرد المقدار التام باحد هما لشئ

من الاسياء (الابقلمة فى نون الجمع) اى بنون الجمع فانه تجوز اضافته الى
مميزه وان قل (نحو عسرون درهم) فى عسرون درهما (اما) عدم جواز
(فى الاضافة) اى فيماتم بالاضافة (فلئلا يلزم اضافة المضاف) لانه لايخلو
اما ان يضاف مع بقاء المضاف اليه و مع حذفه اما الاول فلان الاضافة مع
وجود المضاف اليه محال اذلا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف واما
الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد المعنى فلهذا ان ماتم
بالاضافة لا تجوز اضافته (و اما) عدم الجواز (فى ما) تم (بنون الجمع)
فلانه لايخلو اما ببقاء النون او بحذفها اما الاول فلانه لاتجوز اضافته مع بقاء
النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الاضافة واما الثانى (فلانه
جاز ان يضاف) ماتم بنون الجمع (الى غير المميز) يعنى الى مالبس مميز (نحو عسريك)
لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة (وعسرى
رمضان) ان اريد عسرون يوما من رمضان واحد لايجوز ان يكون رمضان
مميز اله لانه حينئذ يكون معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه واما ان اريد
عسرون رمضان تاما باعتبار مضى عسرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا
لما نحن فيه ونظر السارح الى الاول ولهذا اورد مثالا (بالاتفاق) متعلق بجاز
(لكثرة الحاجة اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب
العسرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى
كما اضيف الى غير المميز (الى المميز لزم الالتباس فى بعض الصور) اى التباس
مالبس مميزا بالمميز (لانه لايعلم مثلا عند اضافة عسرين الى رمضان) وقيل
عسرو رمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا الكلام (اراد عسرين رمضانا)
بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى بالفارسية بست رمضان از سال
بيست از هر سال يك رمضان در بيست سال بيست رمضان سود الا انه يجب
ان يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا (او) انه
(اراد اليوم العسرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تميزا بل
اضيف العسرين الى غير المميز مثل عسروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية
بيست روزى ازيك رمضان سود (فلا يضاف) ماتم بنون الجمع (فى غير صورة
الالتباس ايضا) اى كما لا يضاف فى صورة التباس (الا) اذا اضيف مثلا بسا
(على قلة ليكون الباب) اى باب ماتم بنون الجمع (اقرب الى الاطراد) فى عدم
الاضافة اقول ههنا ثلاث صور واحد بهما جائزة بلا خلاف وهى ان يضاف الى
غير المميز نحو عسريك وستيك كما مر وثانيتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى
المميز ولكن لايلزم الالتباس نحو عسرو درهم وثالثتها عدم الجواز للالتباس

وهی ما یصلح ان یکون تمیزا اوغیر تمیز مثل عشرون رمضان (وعن غیر مقدر) (عطف) خبرمبتدأ محذوف تقدیره قوله من غیرمقدار عطف (علی عن مفرد مقدار) ای القسم (الاول) هو ما یرفع الابهام عن ذات مذکورة (کما یرفع الابهام عن مفرد مقدار) غالبا (کذلک) تأکید للتشبیه وهوقوله کما یرفع آه (یرفعه) ای الابهام (عن مفرد غیرمقدار) قلیلا ای ما لایعرف قدر الشیٔ به ولا یبین (ای مالیس بعدد) مثل عشرین (ولاوزن) مثل رطل ومنوان (ولاذراع) مثل ذراع ثوبا (ولا کیل) مثل قفیزان وقفیز (ولامقیاس) مثل لی مثله عسلا وفی الرضی وغیرالمقدار کل فرع حصل له بالتفریع اسم خاص یلیه اصله للبیان ویکون ذلک الفرع ممایصح اطلاق الاصل علیه نحوخاتم حدید وباب ساجا وثوب خزا وان لم یتغیر تسمیة البعض بالتبعیض نحو قطعة ذهب وقلیل فضة لم یجز انتصاب الثانی علی التمیز الی هنا کلامه (نحو خاتم حدیدا) (فان الخاتم) مفرد غیرمقدار بحیث لا یعرف به قدر الشیٔ ولا یبین (مبهم باعتبار الجنس) ای باعتبار الذات والاصل لانه لا یعلم من ای جنس اتخذ من حدید اوفضة اوذهب اوغیرذلک (تم بالتنوین) ههنا سواء تم بها اوبنون التثنیة مثل خاتمان او بالاضافة نحوخاتم زید مفردا کان او جمعا مثل خواتیم فلنه تم بالتنوین ایضا (فاقتضی تمییزا) یرفع الابهام عنه لابهامه فنصبه لما مر ان الاسم التام یشبه الفعل التام بفاعله والتمیز الآتی بعده یشبه المفعول فانتصاب التمیز للتشبیه بالمفعول (والخفض) (ای خفض التمیز) فیه اشارة الی ان اللام فی الخفض عوض عن المضاف الیه اومغن غناءه (باضافة) متعلق بالخفض (غیرالمقدار الیه) ای الی التمیز (اکثر) من نصبه (استعمالا) ای انجرار التمیز الذی یرفع الابهام عن مفر غیرمقدار باضافته الیه اکثر فی الاستعمال من انتصابه (لحصول الغرض) ای لحصول المقصود من التمیز وهو رفع الابهام بالاضافة ایضا لان الابهام یرتفع سواء کان التمیز منصوبا اومجرورا ملابسا (مع) [illegible] (الخفة) علی ذلک بسقوط التنوین والنون باضافة لماسبق انهما لایجتمعان (ولقصور غیرالمقدار عن طلب التمیز) لکونه غیرمقدار وتما جعل انتصاب التمیز فی المقدرات اکثر (لان الاصل فی المبهمات المقادیر) لانها جعلت معیارا لان یعرف المبهم بها وضعا فنصب الممیز بعدها یکون نصبا علی انه تمیز والنصب اصل فی التمیز بخلاف الجر فانه علم الاضافة (وغیرها) ای غیرالمقادیر (لیس هذه المثابة) ای بهذه المرتبة لانها لم یجعل معیارا لان یعرف المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمیز لیس فی الحقیقة تمیزا فیکون الخفض فی غیر المقدار اولی انحطاطا لرتبة لفرع عن رتبة الاصل فان قلت قد التزم

الخفض في العدد من الثلاثة العشرة والمائة والالف وما يتفرع منها مع كونهما من المقادير فانتصاب التمييز فيها يكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسميه المفرد المقدار وغيره اراد ان يبين القسم الثاني ويفصله فقال (والثاني) (اى القسم الثاني من التمييز واشار بقوله من التمييز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد صريحا اوضمنا معروفا يكون الثاني عين الاول (وهو) اى القسم الثاني (ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة (يرفعه) اى يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام (عن نسبة) تامة اوناقصة اسنادية اوايقاعية اواضافية (كان الظاهر) اى كان مقتضى الظاهر (ان يقول) المصنف في تعبير هذا القسم والثاني (عن ذات مقدرة في نسبة في جملة) لان الابهام الذى يقتضى التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التمييز الذات المقدرة لا النسبة (لكن) اى الا ان المصنف عدل عنه لانه (لما كان الابهام) الذى (في طرف النسبة) المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة التى هى طرف النسبة لان الابهام الذى يقتضى ليس الا الذات المقدرة والطرف هى بالنظر الى الحقيقة (يستلزم) خبركان (الابهام فيها) اى في النسبة لان النسبة تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين اواحدهما يقتضى ابهاما حصل منهما والنسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة (و) لما كان (رفعه عنها) اى رفع الابهام عن النسبة (يستلزم رفعه عنه) اى رفع الابهام عنها الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام فيه ملزوم وبانتفاع للازم الذى هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم الذى هو الابهام في الطرف لان انتفاء للازم يستلزم انتفاء الملزوم كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار تنتفى النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك (قال) جواب لما (عن نسبة مقتصرا عليها) اى على النسبة يعنى اخرج كلام على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج (على ان مقابلة ما في هذا القسم) اى في القسم الثاني (المفرد المذكور في القسم الاول انما هى) اى ليس تلك المقابلة لا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام في النسبة (لا غير) فان الابهام الذى يقتضى التمييز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم ابهام النسبة لكونه مذكورا وفي القسم الثاني وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كان الابهام في النسبة فتقابلا ولا سعار

هذه

هذه المقابلة اقتصر على نسبة (فى جملة) (اى) يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى (نسبة كائنة فى جملة) اشار الى ان الظرف المستقر صفة النسبة (اوماضاهاها اى ماسابههـا) اى الذى شابه الجملة فى كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اى القسم الثانى يرفع الابهام عن ذات مقدرة فى نسبة كائنة فيما ينسبه الجملة (وهو) اى ماينسبه الجملة (اما سم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء) فالابهام فى نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن فى ممتلئ لا فى نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (واما اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا) فعيونا تمييز عن نسبة التفجير الى ما استكن فيه (اوالصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهـا) فوجها تمييز عن نسبة حسن الى ما استكن فيه (اواسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد (اوالمصدر نحو اعجبنى طيبه ابا) فان ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان فى محل الرفع اوفى محل الجر (وكذلك) اى كما ان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما ينسبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل) اى كل اسم اوحرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حسبك زيد رجلا) اى يكفيك زيد رجلا ويا زيد فارسا اى استغيث زيدا فارسا ويكون فى الاول فى حكم الفاعل ولذلك صار فاعلا فى قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك رجلا زيد بتقديم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز فى القسم الثانى اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا (مثال للجملة) لان طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لامحالة (والتمييز) الذى هو نفس (فيه) اى فى المثال المذكور (خاص بالمنتصب عنه) وهو زيد فالمراد بالنفس ايضا زيد لاغير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التى هى الشئ المنسوب اليه طاب فاذا ظهرت صار زيد مضافا اليه للشئ مثل طاب شئ زيد فالشئ لما لم يعلم ماهو ولزم تفسيره فسر بقولنا نفسا فقيل طاب شئ زيد نفسا فحذف ذلك لشئ اختصارا واقيم زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب ابا) هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهى مع فاعلها لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها (والتمييز) يعنى ابا (فيه) اى فى هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ خوش زيد ازان روى كه پدرست (و) يصلح ايضا ان يكون (لمتعلقه) بفتح اللام اى متعلق زيد يعنى ابوه فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى

زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة وصف الاب و برجم... زيا
ازان روى كه از بدرست (وحيب) دلة لقوله فهذا اخ (لافرق فى تمييز بين الجملة
وما ضاهاها) فى كون الابهام فى النسبة والتمييز يرفع الابهام عنهما (فهذان
المثالان) اعنى طاب زيد نفسا و زيد طيب ابا (فى قوة اربعة امثلة) باعتبار ان ما هو
تمييز للاول يكون تمييزا للثانى ايضا وما هو تمييز للثانى يكون تمييزا للاول حيث
لافرق بينهما (فكانه قال) المصنف (طاب زيد نفسا وابا و زيد طيب نفسا
وابا فقوله) (وابوة ودارا وعلما) (عطف على نفسا وابا) اى عليهما (بحسب
المعنى) اما بحسب اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعنى نفسا لكونه اصلا
لان المثال الثانى معطوف على المثال الاول واما على المثال الثانى لقربه وهذ
رد على الهندى حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل به على ذلك فى الاصل
(فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير) كما قاله الهندى
اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة و نفس الامر
(اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة) عنى ورد
المصنف للتمييز الواقع فى الجملة خمسة امثلة وللتمييز الواقع فى ما ضاهاها خمسة
امثلة ايضا ولما ورد انه ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة ... فكيف
اورد ههنا لكل منها خمسة امثلة اراد الشارح رده والتمييز بين ... حتى
لايكون فيها تكرار فقال (فالنفس عين) لانه قائم بنفسه (غير اضافى) لانه
ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق معناه بلا احتياج الى شئ (خاص بالمنتصب
عنه والدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافى) لان تعلق معناه لا يحتاج الى
شئ (فهو) اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه (متعلق)
بكسر اللام لان الدار متعلق لصاحبها (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب
الى زيد مجازا بعلاقة المالكية (والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافى) لان
تعلق معناه يحتاج الى تعلق معنى آخر لان معنى الاب حيوان خلق من مائه
حيوان آخر من نوعه (يحتمل لهما) اى يحتمل ان يكون بالمنتصب عنه
ان يكون لمتعلقه ايضا من تحقيقه (والابوة عرض اضافى) لانها لا تقوم
بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها
صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا
(عرض) لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم (غير اضافى) لان
تعقل معناه لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح والانكشاف (وكل) واحد
(منهما) اى من الابوة والعلم (يتعلق بالمنتصب عنه) ويرفع الابهام عنه
ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحالية لان كل واحد منهما صفة

تقتضي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمنتصب عنه (اوفى اضافة) (عطف على قوله فى جملة) لكونها اصلا فى المعطوف عليه (او عطف على قوله (ماضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما (مثل اعجبنى طيبه نفسا) فنفسا تمييز عن النسبة الاضافية لان الضمير حينئذ يجب ان يكون مضافا اليه (وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة (لانه) اى نفسا (اظهر التمييزات) لانه عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيره من الامثلة (ولاخفاء به) اى فيه اى فى كونه تمييزا وهو لم يورد الا ما فى كونه مميزا خفاء (وابا وابوة ودارا وعلما) (اورد هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون التمييز الذى يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ما سبق) لئلا يتوهم انها لاتجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبة الاولين (وزاد عليه قوله) (ولله دره فارسا) اشاره الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانها قد لا يكون مشتقة كالابوة والعلم يعنى ان الاصل فى التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلابد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما فى حكمهما كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اى كما انه اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة (لما اورده صاحب المفصل) اى هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتمييز المفرد) اى للتمييز عن المفرد بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اى فى دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتمام بالتنوين المقدر فى تقدير درشئ (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التمييز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا مميزا) عنه (اى عن الضمير) اراد جواب لما اى اراد المصنف (ان ينبه على انه) اى فارسا (يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة) كما يصلح ان يكون تمييزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معلوما معينا) بان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل فى الضمير ان يكون معلوما معينا (والاضافة) لا (يكون) الا (فى نسبة الدر اليه) اى الى الضمير مثل اعجبنى طيبه ابا (والدر فى الاصل) اى فى اللغة ما ينزل من الضرع وهو (اللبن وفيه) اى فى اللبن (خير كثير للعرب) لعموم نفعه لانه يدفع الجوع والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير ولان معاشهم به فكان معظما

مرغوبا عنـدهم (فاريدبه الخير) هذا شارة الى المناسبة بين المنقول عنـه وهواللبن والمنقول اليه وهوالخير وهى النفع واعلم ان ادرفى الاصـل بمعنى الادرار اى الانزال يقـال بالفارسية ريختن بارانست ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضـا ريختن سيراست ثم نقـل منه الى الخير بعلاقة النفع (اى لله خيره فارسـا) وههنا كناية عن الفعل الممدوح الصادرعنه وانما نسب فعله اليه تعـالى قصد للتعجب لان الله تعـالى منشئ العجائب وكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبون اليه تعـالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعـله كذا فى الرضى (فالفارس اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اى بفتح الفـاء على وزن ظرافة (مصـدرفرس بالضم) من باب ظرف (اى حذق) و بابه ضرب اى مهر وكـل والكسر لغة فيه ايضا (بامرالخيـل) بالفارسية نيك سناس دكار اسب يعنى اسب سناس نيك مى كون يعنى فعله يكون فى امر الخيل من تفقد مرضه وجودته وفيمته لله اى طالبا لرضى الله تعالى لالغرض دنيوى (والفراسـة بالكسر) اى بكسر الفاء من باب سهـل (فمن التفرس) والادراك والاذعان يقـال تفرس اذاتفكر (ثم ان كان) اورد ثم ههنـا اشارة الى ان المعطوف يغاير المعطوف عليـه لان البحث ههنـا كان على التمييز من حيث انه يختص بالمنتصب عنه او يحتملهما اويختص بالمتعلق وثمـه كان لبحث عن الذات المقدرة فى جملة اوما شابههـا اواضـافة (اى التمييز بعد مالم يكن نصـا فى المنتصب عـنه) اى بعد تمييز لم يكن مختصـا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيـد لدفع ما اورد عليه بالنفس فى قوله طـاب زيد نفسا فان التميـيز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لايصح جعله لمتعلقه (اسما) (لاصفـة) كالابوة و لعلم (يصح جعله) اى ذلك الاسم (لمـا نتصب عنه) احترز به عن الدار (والمراد بجعـله له اطلاقه عليه) كالاب فانه اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب (والتعبـيربه) اى بذلك الاسم (عنه) اى عما انتصب كما عـبرنا من قولنا زيد اب فله شرطان احدهمـا ان يكون اسمـا لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليـه والتعبير عنه به الا ان يكون نصـا فى المنتصب عنـه (جاز) جواب الشـرط (ان يكون) (ذلك التمـييز تارة) منصوب على الظرفية اى فى مرة والجمـع تارات وتير كعنب و يحذف منه التـاء يقـال فعل تارا (له) (اى للمنتصب عنـه) كزيد فى طاب زيد ابا فـالمنتصب عنه هو مانسب اليـه عامله وهوالشئ المقدر وجعـل زيد ما نتصب عنـه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنـه الا انه لما كان سببا لنصبه عما انتصب عنه باعتبـار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا كذا فى الهنـدى (بان يكون) الاب (تمييز رفع الابهام عنـه) اى عن زيـد (و) (تارة اخرى) اى فى المرة الاخرى يكون

متعلقه

(لمتعلقه) بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هوالاب فيكون زيد متعلقا بالكسرله يعلم وذلك (بان يكون) الاب (تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التمييز تارة تمييزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن والاحوال) يعنى ان دلت لقرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب ليه مجازا بعلاقة الجزئية يكون تمييزا عن متعلقه (مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه) ى الاب اسم (يصح ان يجعل عبارة عن زيد) بان يقال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (تارة) اى فى مرة واحده (تمييزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لماانتصب عنه (اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتباراته) اى زيد (ابو عمرو) فحينئذ يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا دوستراست زيد زان روى كه او بدرست (وجوزان يكون) لاب (تارة) فى مرة اخرى (تمييزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان يكون الطيب مسندا الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فحينئذ يكون اسناد لطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا و يترجم خوش است زيد ازان روى كه مرا زيد پدرست (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن) التمييز (نصا فى المنتصب عنه) اى خاصا له لانه ان كان خاصا له لا يجرى الحكم الاتى عليه كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لماانتصب عنه) لان التمييز حينئذ اما اسم لا تصح جعله له كالدار و العلم واما صفة كالابوة (فهو) اى التمييز على كلا التقديرين (لمتعلقه) ى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منهما يتعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا و الثالث مالكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فيكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب ليه مجازا بعلاقة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصا فى المنتصب عنه) لانها ليست بذات المنتصب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصا كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاولان وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه

بالتعبير عنه بها) اذلايقال زيد علم بل يقال زيد ذوعلم ولايقال زيدابوة بل يقال زيد
متصف بالابوة ولايقال زيد دار بل يقال زيد ذودار (فهي) اى هذه الاسماء
مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) في جملة طاب
زيد اعني الشئ المنسوب الى زيد) المغاير له في الحقيقة والخارج تقديره طاب
شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسره بقوله ابوة
وعلما ودارا (فيطابق) (اى التمييز) مطلقا (فيهما) اى في الصورتين (اى فيما
اى في صورة (جاز ان يكون) التمييز فيهما تمييزا (لما انتصب عنه سواء كان)
التمييز (نصا فيه) وخاصا له مثل طاب زيد نفسا (او) كان التمييز (محتملا له)
بان يكون تمييزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه بفتح اللام
كالاب في نحو طاب زيد ابا (وفيما) اى في صورة (تعين) ان يكون التمييز خاصا
فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة و العلم و الدار
في قولك طاب زيد ابوة وعلما ودارا (ما) موصولة اوموصوفة (قصد) مبني
للمفعول اى الذى قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابق
اوشيئا قصد (من وحدة التمييز) بيان لما (او تثنيته او جمعيته) اى ان كان
المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به
(سواء كانت) اى كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته
(لموافقة ما انتصب عنه) اعني زيدا في الامور الثلاثة الافراد و التثنية و الجمع
(مثل طاب زيد) نفسا و (ابا) وابوة وعلما ودارا (و) طاب (الزيدان) نفسين
و (ابوين) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء)
وابوات وعلوما وديارا (اوالمعنى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اى
سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لموافقة معنى كائن (في نفسه)
اى في نفس التمييز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط) فيجري باقي
الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا
وجدا له) سواء كان الجد اب الاب اواب الام لان الجد باطلاقه يشمل كليهما
(وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا واجدادا له) المراد بالاجداد ما فوق
الواحد من قبل الاب اومن قبل الام اومن قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من
الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا لما انتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اى
على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه اولمعنى في نفسه (اذا قصد وحدة التمييز
اورد) التمييز (مفردا) ليطابق ما قصد اى المقصود (واذا قصد تثنيته اورد)
التمييز (تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان
صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لا تصلح ان تطلق)

اى صيغة المفرد (على المثنى) اذا قصد التثنية (والمجموع) اذا قصد الجمعية
فلا بد ان يكون التميز مثنى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق
التميز المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التميز) عن النسبة (جنسا) استثناء من
عموم الاحول فيطابق التميز فيهما ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون
التميز جنسا المسبق ان المراد من الجنس ماتشابه اجزاؤه (يعم) مجردا عن التاء
(على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اى التميز (اوجمعيته) اى
التميز (لايلزم) اى لايجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (ويجمع)
ذلك الجنس ايضا (بل يكفى ان يؤتى به) اى يؤتى بالتميز حال كونه (مفرد
لصحة اطلاقه) اى لكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل)
لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس يحتمل الكثير فلا
حاجة الى تثنيته) اى الى ان يكون التميز تثنية اذ اريد تثنيته سواء كان مع
موافقة ما انتصب عنه اولمعنى فى نفسه (وجمعيته) اى الى ان يكون التميز جمعا
اذا اريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد علما (بصيغة
الافراد مع كثرة علومه (او) مثنى طاب (الزيدان علما) مع كثرة علومهما (او)
جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان يقصد) مبنى للمفعول
استثناء من مقدر تقديره فيفرد التميز وان كان ما انتصب عنه مثنى اومجموعا اذا
كان جنسا يقع على القليل والكثير فى جميع الاوقات الا وقت قصد مافوق النوع
الواحد فحينئذ يثنى التميز اذا قصد تثنيته ويجمع اذا قصد جمعيته (بالتميز الذى
هو الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) فانه المراد بالانواع مافوق
النوع الواحد على ما اشرنا اليه واليه اشار الشارح بقوله (من حيث امتيازاتها)
اى الانواع (النوعية) اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء
كان ذلك الامتياز بالخصوصيات الكلية او الشخصية (فانه لابد حينئذ) اى
حين قصد الانواع (من تثنيته) اى من جعل التميز مثنى (وجمعيته) اى من
جعله جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون علوما) فيه نشر
على ترتيب اللف (اذا اريد ان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ماتعلق به يعنى
مايكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفى بعض النسخ ان تعلق
الطيب بصيغة المصدر كانه وصف بالمصدر اوعلى معنى المفعول (من كل)
واحد (من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى
زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد آخر بسبب كونه عالما نوعا
آخر منه الى غيرذلك (فان صيغة المفرد) تعليل لقوله فانه لابد الى آخره اى كون

التمييز مفردا عند قصد الانواع (تفيد ذلك المعنى) المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلابد من التثنية او الجمعية عند قصد الانواع (وان كان) عطف على قوله ثم ان كان وفى ارضى قسيم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تجئ لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه انلبس فى الصفات مايقع على القليل والكثير حتى يكون جنسا الى هذا كلامه (اى التمييز) (صفة) (مشتقة) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل لله دره فارسا) فالفارس اسم فاعل صار تمييزا (او) صفة (مأولة بها) اى بالمشتقة يعنى لايكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تمييزا اول بها (وان معناه) كفى زيد (كاملا فى ارجولية) بفتح الراء وضمها واو بأى (كانت) (الصفة) (صفة) اى مختصة (له) (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ومختصة (متعلقه) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (استدعى موصوفا) تقوم هى به (فالمذكور) وهو المنتصب عنه (وهى الموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يذهب موصوف آخر (فاذ قيل لطاب زيد والدا) يجعل والدا تمييزا عن نسبة الطيب الى زيد من كون ذات النسبة ليه حقيقية (كان الوالد زيدا) لامتناعه لما سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لايقال ان يكون موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة له (ولايحتمل ان تكون) الصفة صفة (والده) بل تكون مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما دالا على الذات بحيث لايقتضى موصوفا لايكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق (نحو ابا) فى طاب زيد ابا وزيد طيب ابا وطبقه (او و) فى وطبقه (بمعنى مع ولطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو وطبق بفتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبته فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشبة اى كانت الصفة) التى تكون تمييزا (صفة) مختصة (له) اى كما انتصب عنه مع مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ما انتصب عنه (او مطابقته اياها) اى مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بتفسير الاول الى المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثانى الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثانى اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياها

لان لتابع يطابق المتبوع لا العكس (ولايجوز ان يكون) المصدر الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل، كالخالق بمعنى الخالق ولعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى لضارب (والواو) حينئذ تكون للعطف) اى لعطف الطبق (على خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجوز لكون الاول هو الاولى (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له ومطابقة اياه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لاغير (والمراد بالمطابقة فيهما) اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة لصفة ما تنصب عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) الا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة فى الوصف النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لاالنحوية اذلوكانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التمييز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا قائمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والالم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه يجب الموافقة (واحتملت) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا وانما قال واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى لماسيجيئ (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام اومعنى تلك الصفة (على الحال) اى على ان تكون حالا مبينة للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيد (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية لاتزاد الا فى التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا للبيان فناسب البيان والاكثرون على انها هى تمييز (اوحال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ما يجبه فى حال فروسته ورجح المصنف الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسية (لكن زيادة من فيها) اى فى تلك الصفة (نحو لله دره من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك فلله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلا ثم زيد فيه من البيانية لماسبق فقيل عز من قائل (يؤيدا تمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره ان ترجح جانب التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز (لان من ترادفى التمييز)

وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها مما لاحاجة الى اتيانها بل انما اتى بها لتأكيد البيان لان التمييز للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا زاد فيه لا في الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان زاد في التمييز لتأكيد البيان كما زيدت في مميز الخبرية الاستفهامية في قوله وكم اهلكنا من قرية وكم من ملك وفي قول الشاعر

* وكم زدن عني من تحامل حادث *

* وسورة ايام حززن الى العظم *

والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولهذا من تبيين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بني تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولذا لا تزاد في الحال (وايضا) اى كما ان زيادة من المناسبة رجح التمييز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه) اى مدح زيد (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون الا للمدح والحال لا يؤتى به الا للتقييد لعامله به دون المدح (لا حال الفروسية) اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيدا بحال الفروسية والقيد ينافى المدح (اذ قد يمدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) اى حين كونه موصوفا بها (بغيرها من الصفات) ادلة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالا لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكبا لانه يقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم التمييز اولا الى قسمين الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنون والاضافة وبين احوالها وقسم ايضا الثاني ثلاثة اقسام عن جملة وما شابهها ومضافة وبين ايضا احوالها وكون التمييز ايضا صفة مشتقة اراد ان يبين ان التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا يتقدم فقال (ولا يتقدم) (التمييز) مطلقا (على عامله) مطلقا اما اذا كان) عامله (اسما تاما) كما في القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالاتفاق) يعني من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندي درهما عشرون) ولا درهما عندي عشرون (ولا) يقال ايضا عندي (زيتا رطل) ولا زيتا عندي رطل غيره (لان عامله) الذي عمل فيه (حينئذ) اى حين كونه اسما تاما باحد وكذا المتممات الاربعة (اسم) مع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل في الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرناه) وقد ذكر في القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتمييز الاتي بعده مشابه للمفعول الاتي بعد الفاعل فنصب

المفرد

المفرد التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى)
المفرد التام باحده (ان يعمل فيما قبله) اى فى التمييز الذى نقدمه فليس للتمييز
ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا
اوشبهه كما فى الاسم الاتى من التمييز ففى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح)
(اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما
ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى مافوق الواحد او الى ان الجمع اذا دخله الالف
واللام يضمحل معنى الجمع (ان لايتقدم) (التمييز) (على ماهو عامل فيه)
اى فى التمييز (من الفعل الصريح) مثل طاب فى طاب زيد فارسا (اوالغير
الصريح) كاسم الفاعل وغيره مماذكره فيماسبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى
ليعم قوله الفعل الفعل الاصطلاحى والغير الاصطلاحى لان الاختلاف كما كان
فى الفعل الاصطلاحى كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلا بد من التعميم والذى
ذكر فى امتناع تقديم تمييزه مطلقا ان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضى
تأخيره والعدم بنا فى عرض ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن
فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله
(لكونه) اى التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان
كون الشئ مجملا اولا مفصلا ثانيا ابلغ واوقع فى النفس واما الثانى فلانه
بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب زيد ابا لانه
فرق بين قولك اشتعل نار بيتى وبين قولك اشتعل بيتى نارا (او) لانه ليس فاعلا
للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا للفعل اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل
فيه (لازما) بنقله الى باب الانكسار فحينئذ يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا)
من التفجير (الارض عيونا) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجرنا
عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت الارض عيونا (اى
انفجرت عيونها) وهى جمع عين وهى عين الماء اى ماينبع من الارض اى سقفنا
الارض فسالت عيونا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل
فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف زوائده يكون الفعل مرة لازما وتارة
متعديا (نحو امتلاء) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان ماء ليس بفاعل للامتلاء
نفسه لان الماء مفعول الاناء والظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى ملأ ماء الاناء
فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا (الماء) اى ملاء الماء الاناء
فانقسم التمييز عن النسبة ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للازمه او لمتعديه
فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها (والفاعل لايتقدم على الفعل) لئلا يلتبس

بالمبتدأ (وكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التميز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلأ الاناء ماء لا فى مطابق التعاليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التميز فاعلا له (بحيث وهو) اى ذلك البحث (ان الماء) لذى كان تميزا (فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازى بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفى الحقيقة الجارى والسائل الماء وههنا كذلك مثل امتلأ ماء الاناء (لافعل المذكور) نفسه وهو امتلأ (من غير حاجة الى جعله متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازى فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلأ متعديا بحذف زوائده بخلاف المثال الثانى وهو وفجرنا الارض عيونا تناولوا لم يجعل لازما لايكون التميز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلأ الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها و يكون مظروفها (ولو) كان اسناد الامتلأ الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اى المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اى قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلأ الى الفاعل الحقيقى وهو الاناء وقال امتلأ الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الا من تقدير الفاعل المجازى (فيه) اى فى قوله امتلأ الاناء حين لم يعلم ان الاناء من اى شئ امتلأ (لاجرم) لفظ لانفى الجنس وجرم اسمه (ميزه) اى ميز المتكلم ذلك الابهام و بينه (بقوله ماء) اى يجعل ماء تميزا خبره اى لاشك بينه بقوله ماء (فهو) اى قوله امتلاء الاناء ماء (فى معنى امتلاء ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما فى انبت الربيع البقل (فالماء) فى قولك امتلاء الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا صورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوى كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظى فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اى كون الماء فى قولك امتلاء ماء الاناء فاعلا مجازيا وفى قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا (بعينه) يعنى حال كونه ملابسا بعينه وذاته مثل قولك ربح زيد [illegible] من باب علم (تجارة فان التجارة) فيه (تميز) عن نسبة لربح الى زيد اتفقنا واصل تجارى [illegible] برفع الابهام عن شئ) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شئ منسوب الى زيد وهو) اى الشئ المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعنى لما قيل ربح شئ منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لامحالة ففسره بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك لشئ وقع ايضا الابهام ففسره ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعنى فاعل ربح (فى قصدك هو التجارة لازيد وان كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اى الى زيد (حقيقة) اى اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها)

اى الى التجارة (مجاز) اى اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب الربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لايتقدم الفاعل الحقيقى على الفعل كذلك لايتقدم الفاعل المجازى عليه ايضا فلاحاجة الى جعل الفعل للازم متعديا ليكون التمييز فاعلا له لنفسه (وبهذا) اى بهذا الجواب وهواسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازى بعلاقة السببية (يندفع ما) اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى) اى تلك القاعدة (ان التمييز عن النسبة) المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية لا الاضافة لان فى بعضها لايوجد فاعل ولامفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية (فى المعنى او المفعول) اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان لما فى قوله ما يورد (ان التمييز فى هذا المثال) اى فى مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل امتلأ الاناء ماء (لا فاعل ولا مفعول) لا لفظا ولا معنى (فلا تطرد تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين فى تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا اومجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق حذف فعله الناصب له وقوله (للمازنى والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد خلافا للجمهور والكسائى ايضا (فانهما) اى المازنى والمبرد (يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح) مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل) لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة فى الفعل الصريح فظاهر واما فى الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملهما فهما فى حكم المضارع فى العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك فى رفع الابهام الا ان الحال مبين الصفة والتمييز مبين الذات (بخلاف الصفة المشبهة والاسم التفضيل والمصدر ومافيه معنى الفعل) حيث لايجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم الحال على ما غير المصدر ومافيه معنى الفعل (لضعفها فى العمل) وهذا بالاتفاق (وتمسكا) اى المازنى والمبرد (فى هذا التجويز) اى فى تجويز تقديم التمييز عن العوامل المذكورة (بقول الشاعر. اتهجر سلمى) وفى رواية ليلى والهجر المنع اى تمنع (بالفراق) متعلق بالهجر على تضمين معنى الرضى (حبيبها) مفعول الهجر اى اتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لاتمنعه ولاترضى ايضا بافتراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من الافعال المقاربة والضمير المستكن فيها عائد اليها وهو ضمير الشأن (نفسا) تمييز عن نسبة الى سلمى (بالفراق) متعلق بتطيب و(تطيب) فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب

والمعنى وما كاد الشان اى وماقرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها يعنى لاتقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانعزاله عنها فكيف ترضى بالهجران بناء (على تقدير تأنيث الضمير فى تطيب فانه حينئذ) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون فى كاد ضمير الشان) كما قلنا (لتذكيره) اى لكون الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق ففدم ولا يجوز ان يكون تميزا عن نسبة كاد الى الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذ المعنى حينئذ وما كاد نفس الشان وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل (واما) بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن فى يطيب بان يكتب بالياء المنقوطة بنقطتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحبيب) ولا يكون ضمير الشان لعدم تقدمه على جملة تفسره (ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه) اى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى يرى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى ولى وانسب فيكون معنى البيت حينئذ لاتهجراى لاتمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانعزاله عنها بل تريد ان يكون معها آناء الليل واطراف النهار وماتقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه وانعزالها بل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولاتسمح نفسه ان ينعزل عنها طرفة عين (فلا تمسك) على جواز تقديم التميز على عامله الفعل الصريح (حينئذ) اى حين كون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ فى التميز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لايصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع واذا تعارض دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندى اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيثه) اى تأنيث الضمير فى تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجار فى (بان يكون) متعلق بقوله ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن فى تطيب (الراجع الى حبيب باعتبار النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (فالمعنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه السابق (فتكلف وتعسف غيرقادح فى التمسك به) على جواز تقديم التميز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تعسفا

فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيـه ارجاعه الى سلمى لان
المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ التعسف فى اللغـة الخروج عن
الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى التمسك فانه يحتمـل ان يكون تمييزا عن
نسبة تطيب الى الضمـير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو
الاولى لان التميـيز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقـا فى التذكير والتأنيث
والضمير فى تطيب مؤنث والتمـيز كذلك ولان تطيب اقوى فى العمـل من كاد
وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المنصفين
ولاتكن من المتعصبين واما تمسكهمـا على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل
والمفعول فبالقيـاس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهمـا يكونان
فى حكم المضـارع فبهذه المناسبة قيسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما
ذكره عقيب التميـيز لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسـام كل منهما
الى الحقيقى والمجازى يعنى كما ان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الـذات
المقدرة كذلك المستثـنى حقيقة ومجاز فى المتصل والمنقطع واشتراكهمـا ايضا
فى عدم تقديمهما على عاملهمـا (اى مايطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى
فى اصطلاح النحـاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهـد الخارجى كما جوز ذلك
فى الكلمة بارادة ماهومشـترك بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولـما كان
معلوميته) اى معلومية المستثنى او معلوميـة مايطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا
الوجه) اى بالوجـه الذى يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحـاة (الغير
المحتـاج الى التعريف) لكونه معروفا فى اصطلاحهم (كافية فى تقسيمه) اى فى تقسيم
المستثنى اى المعرفة كما كانت كافيـة لان يكون الشئ مبتدأ تكون ايضـا كافية
فى تقسيمه فيه اشعـار بانه يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا اواحـدى
اخواتها مخالفـا لما قبلها نفيا اواثباتا (قسمـه) اى المستثنى اولا (الى قسمـين
وعرف كل واحد منهمـا) اى من القسمين لان ماهية كل واحـد منهما مختلفة
ولايمكن جمع مختلفى الماهية فى حد واحد لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها
مطابقة اوتضمنا والمختلفان فيها لايتساويان فى جميع اجزائها حتى يجتمعـا فى حد
كذا فى ارضى (لان لكل واحد منهمـا) اى من القسمين (احكاما خاصـة) اذ
احدهمـا مخرج والاخر غير مخرج (لايمكن اجراؤها) اى تلك الاحكام (عليـه)
اى على كل قسم (الابعـد معرفته) اى الابعد ان يكون معلوما ومعروفا (فقـال)
(متصل ومنقطع) من باب تعدد الخبر بالعطف وصدق المتضـادين على واحد
نوعى اوواحـد جنسى فى حالة واحدة جائز كهذا ومثـل الانسان فقير وغنى وعالم
وجاهـل والحيوان انسان وفرس لانه فى معنى بعض الانسـان فقير وبعضه غنى

وكذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف او
بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على الدال (فالمتصل)
الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه اصلا في هذا الباب كما ان
التميز عن المفرد اصل فيه اى المستثنى المتصل (هو المخرج) (اى الاسم الذى
اخرج) فيه اسارة الى ان الموصوف مقدر والى ان الالف واللام فيه موصولة
سواء كان الباقى بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة او اكثر
نحو لفلان على عشرة دراهم الا واحد اومنسا وياممثل لفلان على عشرة
دراهم الا خمسة (واحترز به) اى بقوله المخرج (عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع) فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة (من
متعدد) اى من شئ متعدد اى شئ ذى عدد (جزئياته) بارفع على انه فاعل
متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قدرنا لك سواء كان تعدد الجزئيات
ظاهرا نحو جاءنى القوم الا زيدا اوغير ظاهر (نحو ماجاءنى احد الا زيد) بارفع
بدل من احد والا زيدا بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا
ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع فى حيز النفى فعم الافراد واستغراق فتعدد معنى
لان النكرة فى حيز النفى تفيد الاستغراق لما سبق (واجزاؤه) عطف على
جزئياته اى من شئ متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا جزئياته (مثل اشتريت
العبد الا نصفه) فان العبد وان لم تتعدد جزئياته الا انه لما كان متعلق الاشتراء
تعدد اجزاءه لانه يمكن ان يتعلق اشتراء بجميع اجزائه او بعضه (سواء كان
ذلك) الشئ (المتعدد) اجزاؤه اوجزئياته (لفظا) (اى ملفوظا نحو جاءنى
القوم الا زيدا) (اوتقديرا) (اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد) بارفع لانه اذا كان
المستثنى واقعا فى كلام غيرموجب والمستثنى منه غيرمذكور يعرب المستثنى على
حسب العوامل على ما سيجئ (اى ماجاءنى احد الا زيد) على البدل من احد
والا زيدا على الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير الصفة) لانها اذا
كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخواتها) اى اخوات الا
اى اشباهها وهى حروف الاستثناء وادواته على معنى مابه يستثنى فى الكلام سواء
كان حرفا اواسما اوفعلا وهى الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وماخلا
وماعدا وليس ولايكون ولاسيما وبله وبيد بمعنى غير ولما فى قوله تعالى لما عليها
حافظ كذا قاله السيد بن على (واحترز به) اى بقوله بالا واخواتها (عن)
مايخرج بحرف العطف مثل لا فى (نحو جاءنى القوم لا زيد و) مثل لكن فى نحو
(ما جاءنى القوم لكن زيد جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءنى القوم لكن
زيدا لم يجئ (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) اى الاسم الذى

ذكر

ذكر (بعدهـا) (اى بعد الاول) احدى (اخواتهـا) (غير مخرج) (مـن متعدد) اى من شئ متعدد جزئياته او اجزؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعـدم دخوله فى قصد المتكلم فى المتعدد المذكور حتى يلزم اخراجـه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخـلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور بعدهـا توهم انه يخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن فى الواقع داخلا وليقـا بل هذا القسم القسم الاول (واحترز به) اى بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصـل) فيكون قيدا احترازيا ايضا (فالمستثـنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد) فى قصد المتكلم (فبـل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليـه (سواء كان) ذلك المستثنى الذى لم يكن داخلا (من جنسه) اى من جنس المستثنى منـه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقولك جاءنى القوم الازيدا) فان زيدا فيـه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (منـشيرا بالقوم) فى قولك جاءنى القوم على ان يكون اللام للعهـد الخارجى اوالعهد الذهنى بقرينة المقـام اوغيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءنى هذه الجمـاعة الخالية عن زيد الازيدا اومقدرا نحو ما جاءنى الازيدا فى تقـدير ما جاءنى القوم الا زيدا بنصب زيدا فيهمـا (اولم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منـه (نحو جاءنى القوم الاحمـارا) فيجرى فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا اومقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد ان يبين اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو فى مواضـع الاول مايكون النصب فيه واجبـا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكـون الاستثنـاء فى كلام موجب فقال (وهو) (اى المستثنى) مطلقا متصلا ومنقطعـا بارادة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجـاز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفية (بوجـه) وهو كون اللام فيه للعهد الخـارجى واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى (يصح تقسيمه) الى قسمين (كما عرفت) هنالك (و) علم (ثانيـا بما يتفطن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيـان ما فى قوله بما (تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفى هذا الكلام صنعـة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معنـاه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخـدام (اعنى به (المذكور بعد الا و) احدى (اخواتهـا) اى اخوات الا (سواء كان) المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته او اجزاؤه (او) كان المستثـنى (غير مخرج وبهذا) اى لكونه معلوما اولا بالوجه المذكـور وثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حـدة) كما هو دأبه

حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى
ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا (روما) اى طلبا (للاختصار) لانه ان عرف
المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه فائدة (منصوب)
سواء كان متصلا اومنقطعا (وجوبا) تمييزا ومنصوب على المصدرية اى نصبا
واجبا بدليل كونه قسما اى مقابلا للمنصوب جوازا لكن لايكون منصوبا وجوبا الا
بشرطين ذكرهما سابقا اجمالا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعد
الا) (لايكون) واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سواء وحاشا فى قول
لانه اذا كان واقعا بعدها لايكون منصوبا لاوجوبا ولا جوازا بل لا يكون
الا مجرورا (غير الصفة) صفة الا (قيد به) اى بقوله غير الصفة (وان لم يكن
الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا فى المستثنى لئلا يذهل)
مبنى للمفعول (عنه) اى عن عدم دخول مابعد الا للصفة فى المستثنى ويكون
عدم دخوله مصرحا فيه رد على الهندى حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج
اليه اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوعى لا احترازى وعلى
الرضى ايضا حيث قال ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه فى نصب المستثنى وما
كان بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى (فى كلام) متعلق بما تعلق به قوله بعد الا
وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا فى كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اى)
فى كلام (ليس بنفى) فيه (ولا نهى ولا استفهام) كما ولا والهمزة لان الاستفهام
لما كان فيما جهل به فى الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفى
والنهى فى ان يكون ما دخله غير موجب (نحو جاءنى القوم الا زيدا) بنصب
زيد لانه واقع بعد الا فى كلام موجب وهو ظاهر فينصب وجوبا على الاستثناء
متصلا اومنقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترز به) اى بقوله فى كلام
موجب بل بقوله موجب (عما) اى عن مستثنى (اذا وقع فى كلام غير موجب) بان
يكون فيه نفى اونهى اواستفهام (لانه ليس حينئذ) اى حين وقع فى كلام غير
موجب (واجب النصب) بل يكون جائز النصب ويختار البدل اويعرب على
حسب العوامل (على ما سيجئ) كل فى موضعه (ولا حاجة ههنا) اى فيما كان
المستثنى منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اى غير القيدين الاولين بل يكفى فى كونه
منصوبا وجوبا القيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندى حيث قال والمراد
موجب تام لئلا يرد قرأت الايوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان
للقيد الآخر (بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اى فى الكلام الموجب
(ليخرج) تعليل للمنفى لا النفى يعنى يحتاج الى قيد آخر بان يقال فى كلام موجب
ليخرج عنه قولك (قرأت الايوم كذا فانه) اى يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا

على

(على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اى ليس نصبه على ان يكون مستثنى (لان الكلام) اى كلام المصنف تعليل لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض اى لان المقصود ههنا (فى كونه) اى المستثنى (منصوبا مطلقا) اى سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا فى كونه منصوبا على الاستثناء) اى ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج الى قيد آخر علم كون الكلام فى نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله اوكان بعد عدا وخلا) وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها ومايقع بعدها لايكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية اوعلى الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولاحاجة ههنا الى قيد آخر (الحاجة الى هذا القيد) وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا اوان يكون الكلام تاما (انما هو لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الايوم كذا فانه) اى يوم كذا (مرفوع وجوبا لامنصوب) مع انه واقع بعد الا فى كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان قرأت الايوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان يكون تاما ولذا اورده بالتنكير (والعامل فى نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الا ولذا قال (على الاستثناء) لاعلى غيره كالمفعولية والخبرية فان عامله حينئذ الفعل ليس الا عند البصرية) وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة عن المستثنى وقال الكسائى هومنصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاءنى القوم الا زيدا جاءنى القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين لشارح العامل فيه على المذهب المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كما ان ناصب المفعول معه على المذهب المختار الفعل المتقدم بواسطة الواو (او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا) المستفاد من كلمة الا (لانه) اى لان المستثنى (شئ يتعلق بالفعل) المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الاتى (اومعناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجئ (تعلقا معنويا اذ له) اى للمستثنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستثنى منه (نسب اليه احدهما) من الفعل اومعناه اما نسبته فى المستثنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ابهام الجزئية والا فبعلاقة

المالكية وغيرها (و) الحال ان المستثنى (فجاء بعد تمام الكلام) كما ان المفعول يجئ بعد تمام الكلام فشابه) بهذه الحيثية (المفعول) فى كونه فضلة عاما وبالمفعول معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب المفعول (اومقدما) عطف على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر كان (اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما) (على المستثنى منه) وواقعا بعد الا (سواء كان) المستثنى واقعا (فى كلام موجب اوغيره) اى اوكان واقعا فى كلام غير موجب (نحو جاءنى الا زيد القوم) مثال لما كان واقعا فى كلام موجب وقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه ان يجئ بعد الحكم على المستثنى منه كما ان حق المفعول ان يجئ بعد الفاعل لان مرتبة المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جوز تقديمه لكثرة استعماله (وما جاءنى الا زيدا احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب المستثنى فى هذين القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا مما بعده وذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل على المبدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد كلمة كان فى هذا القسم وفى قسم المنقطع لان الاثنة مشتركة فى وجوب كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (اومنقطعا) عطف على قوله مقدما لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا وليه اشار الشارح بقوله (اى المستثنى منصوب ايضا) اى كما كان منصوبا فى القسمين الاولين (وجوبا) اى نصبا واجبا (اذا كان) المستثنى (منقطعا) واقعا (بعد الا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى منه مثل جاءنى القوم الا زيدا كما سبق اولا من جنسه مثل جاءنى القوم الاحمارا وغير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاءنى القوم الا زيدا اولا (نحو ما فى الدار احد الا حمارا) (فى الاكثر) متعلق بقوله منصوب المقدر الذى قدره الشارح اوخبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع فى الاكثر لا فى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله الاكبر اى اكبر كل شئ فى قول (وهى) اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم وآخره زاى معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجزة عن الاعداء والمهالك والحجر المنع (فانهم) اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا

وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى اكثر النحاة (ذهبوا الى اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد في الفصيح من كلام العرب (فالمنقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه اولا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذلا يتصور) اى لا يمكن (فيه) اى في المستثنى المقطع اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء (الابدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لا يصدر) اى اللفظ به (الا بطريق السهو والغفلة) اى الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده (والمستثنى المقطع انما يصدر) ممن يصدر عنه (بطريق الروية) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والفطانة) فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما عدم كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثاني مدلول الاول مثل جاءني زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثاني جزء الاول ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر المبدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو البدل اذ لا وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء (واما بنوا تميم فقد قسموا) المستثنى (المقطع الى قسمين) لانه لا يخلو اما ان يكون المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه اولا (احدهما) اى احد هذين القسمين (ما) اى مستثنى منقطع (فيكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى مقامه متعددا كان (نحو ما جاءني القوم الا حمارا) فان في هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما جاءني الا حمارا وغير متعدد مثل ما جاءني الا زيد الا عمرا (فههنا) اى في هذا القسم (يجوزون البدل) لان المبدل منه في حكم التنحية في المعنى فيجوز حذفه وابانه فيكون بدل الغلط لانه يجوز في فصيح الكلام نحو عدى نجم بدر شمس (وثانيهما) اى ثاني القسمين (ما) اى مستثنى (لايكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان يكون مذكورا (فهم) اى بنوا تميم (ههنا) اى في هذا القسم (يوافقون الحجازيين في ايجاب النصب) اى في ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن اقامة المستثنى مقامه

لم يوجد شرط البدل لما سبق ان شرطه ان يكون فى حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء (كقوله تعالى لاعاصم اليوم من امر الله) لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لاعاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الامن رحم) من موصول ورحم صلته واليه اشار الشارح بقوله (اى من رحمة الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم) لا من كان عاصمه الله لا محالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لامحالة يكون مرحوما (فلا يكون) المعصوم (داخلا فى العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل (فيكون) مستثنى (منقطعا) فيكون من رحمه فى محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لاعاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لاعاصم اى لا معصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم اى الله اى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى للمنصوب على الاستثناء ثلاثة اوجه ووجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (اوكان بعد خلا وعدا) نبه باعادة لفظة كان على ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فى النصب لان نصب المستثنى فى الاول على المفعولية او الخبرية وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى المستثنى منصوب وجوبا) اى نصبا واجبا (ايضا) اى كما اذا كان واقعا بعد الا (اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدو) مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره (اذا جاوزه مثل جاءنى القوم عدا) اى جاوز (زيدا او) اوالمستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا) اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (من خلا يخلو خلوا) مثل سما يسمو وبابه ايضا نصر الا نه لازم فى الاستثناء اوغيره (نحو جاءنى القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه

متعد بمن ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ماضيا كان اومضارعا ولم ينبه
لشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه
متعديا يكون مضارعه كذلك (فى الاصل) اى استعماله فى الاستثناء وغيره
(لازم) الا انه قد (يتعدى الى المفعول) به (بمن) كما تتعدى الافعال اللازمة
الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذا خربت الديار (خلت
الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل
كنصير بمعنى ناصر اى الساكن والمؤانس اوكل ما يؤنس به ويقال وما فى الدار
انيس اى احد كذا فى الصحاح (وقد يتضمن) مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد
تعديته كقولهم افعل هذا وخلاك ذم (معنى جاوز) فيكون معنى قولك جاء نى
القوم خلا زيدا جاوز زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذى هو (من ويوصل
الفعل) الذى هو لفظ خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه)
فيكون المستثنى بعده مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال
(والتزموا) اى التزم النحاة (هذا التضمين) اى جعله بمعنى جاوز (اوالحذف
والايصال) وهو ان يحذف الجار المتعدى للفعل وحده اختصارا ويوصل
الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصبه كما ينصب الفعل
المتعدى المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان من قومه اى التزموا
احدالامرين على سبيل منع الخلو والجمع (فى باب الاستثناء) يعنى اذا كان خلا
واقعا فى الاستثناء (ليكون ما) اى المفعول الذى وقع (بعدها) منصوبا
صريحا لان الجار والمجرور ايضا منصوب الا ان نصبه محلى لا لفظى واما اذا
لتزم احد الامرين يكون نصبه صريحا كما كان الواقع (فى صورة المستثنى
بالا التى هى ام الباب) اى اصل باب الاستثناء منصوبا صريحا فان ما بعدها
منصوب وليكون اشبه الا (وفاعلهما) اى فاعل عدا وخلا لانهما فعلان
ماضيان لابد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر
الافعال الا ان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء لما سيجئ (راجع) لانه لابدله
ايضا من مرجع لفظا اومعنى اوحكما لانه ضمير غائب (اما الى المصدر الفعل
المتقدم) كانما ما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى (اوالى اسم الفاعل منه)
اى من الفعل المتقدم (اوالى بعض مطلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة
يكون المرجع مذكورا معنى اذ لايجوز الارجاع الى بعض معين لانه لايلزم من
مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا
فى ارضى وقيل ان الضمير لى بعض منكر للاستغراق فى الايجاب كما فى قوله
تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى الكل واريد به

ههنا هـذا المعنى (والتقدير) اى فى كل واحد منهمـا على التأويلات الثلاثة (جاءنى القـوم عدا مجيئهم زيدا اوخلا مجيئهم زيدا) مثال لرجوع الضمـير الى مصدر الفعـل المتقدم (او) جاء نى القـوم عدا (الجائى منهم زيدا) اوخـلا الجائى منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعـا الى اسم الفاعل منـه (او) جاءنى القوم عدا (بعض منهم زيدا) اى كـلهم زيدا وخلا بعض منهم زيدا اى كلهم لماسبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقدر فى المثالين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لماسبق ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيهـا (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهمـا (فى محـل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما فى المسئلة المـذكورة واما ان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاء نى احد عـدا اوخلا زيدا وقيل لاموضع لهمـا من الاعراب لقيام كل منهما مقام الاوهى حرف لامحل لها منه وكذا ماقام مقامهـا وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفـاعل اومن الاظهـار مبنى للمفعول (معهـا) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا يجـوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالافتراك الواو فيـه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجز فيه لفظة (قد) ولا الواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقـع حالا يلزم فيـه قد عند البصرية ما ظـاهرة اومقدرة وههنـا لم يجز اظهارها بل يجب ان تكون مقـدرة فيه خلاف السيبويه والمبرد لما عرفت (ليكونا اشبه) اى ليكون لكل منهمـا زيادة مشابهة (بالا) فى عـدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه التى هى الاصل فى باب (الاستثنـاء) لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرهـا فهو موضوع لغيره واستعماله فيه يكون مجازا عن الا وبدلا منهـا لعلاقة ما (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما (انما هو فى اكثر الاستعمـالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محـذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الا فان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهمـا فعلان ماضيان كـما عرفت) فيمـاسبق والفعل الماضى ينتصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لايجوز تقـديمه وان كـان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعـال لكونهما فى معنى الا ولايجـوز تقديم المستثنى عليهـا اذ لايقال جاءنى القوم زيد الا فكذا ما كان فى معناهـا ليتم امر المشابهة بها ولان فيهما معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى (بهما) اى بكل واحد منهما بنـاء (على انهما حرفا جر) وهـذا مذهب الاخفش لان سيبويه انكر الجر بعد الا انه فعل متعد بنفسه

قال

(قال السیرا فی لم اعلم خلافا فی جواز الجر بهما) ی بکل منهما وقال ایضا لم ارا حدا ذکر الجر ایضا بعدعدا الا الاخفش فانه قرنهما فی بعض ماذکره بخلا فی جواز الجر بهما ولسیرا فی تبع فی هذا سیبویه وفی الاول الاخفش (الاان النصب) ای نصب المستثنی (بهما) ای باحدهما (اکثر) من الجر (وماعدا وما خلا) عطف علی قوله خلا وعدا ولم یعد لفظة کان ههنا لاشتراکهما فی نصب المستثنی علی المفعولیة اذ لا فرق بینهما الا بزیادة لفظة ما وعدمها الا ان النصب ههنا واجب وثمه محتمل ولذا قال المصنف فی الاکثر (ای المستثنی منصوب ایضا) ای کما کان منصوبا اذا کان بعد عدا وخلا (وجوبا اذا کان) واقعا (بعد ماعدا وماخلا لان) لفظة (ما فیهما مصدریة) وحروفها ثلاثة ما وان وان (مختصة بالافعال) ای الاولیان تختصان بالافعال یعنی تدخلان علی الجملة الفعلیة فتجعلانها فی تأویل المصدر ولذا اختصاصهما لان المصدر لایوجد الا فی الافعال نحو قوله تعالی وضاقت علیهم الارض بما رحبت ای برحبها بسعتها وقوله تعالی وان تصوموا خیر لکم وهذا مذهب سیبویه وجوز غیره دخول ما فی الجملة الاسمیة نحو بقوا فی الدنیا ما الدنیا باقیة کذا فی الرضی (نحو جاءنی القوم ماخلازیدا وماعدا عمرا) وما فیهما اما حرفیة وهی ثلاثة اما نافیة وهی لاتصح ههنا لان المعنی علی الایجاب دون السلب واما کافة وهی تلحق بالاخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدریة وهی مختصة بالافعال غالبا لان المصدریة لاتوجد الا فیها وههنا کذا کما صرح به الشارح نفسه واما اسمیة وهی ستة اقسام اما اوموصولة موصوفة وههنا لیست باحدیهما لعدم الضمیر الراجع الیهما فی الفعلین واما استفهامیة اوشرطیة وهی ایضا لیست باحدیهما لوجوب الصدارة فیهما واماتامة اوصفة وعدم کونها احدیهما ظاهر لوجوب کونهما فی الاخر حقیقة اوحکما فعین انها لاتکون اسمیة لان انتفاء الاقسام باسرهما یدل علی انتفاء المنقسم عنه لانه لاوجود للعام الا فی ضمن الخاص والافراد فتعین ان تکون مصدریة تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقدیره) ای تقدیر المثال الاول (جاءنی القوم خلو زید) بالاضافة الی المفعول (و) الثانی جاءنی القوم (عدو عمرو) بالاضافة الیه ایضا (بالنصب فیهما (علی الظرفیة) علی ان کل واحد منهما مفعول فیه للفعل المتقدم لکن لاملفظا بل (بتقدیر مضاف ای) جاءنی القوم (وقت خلوهم) الی خلو الجائی منهم او بعض منهم اومطلق منهم (او) وقت (خلو مجیئهم من زید) والاختصار بناء علی ظهوره قیاسا علی ماسبق (او) جاءنی القوم (وقت مجاوزتهم) ای مجاوزة الجائی منهم (اومجاوزة مجیئهم عمرا) علی قیاس ماسبق وهذا المعنی

اى النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونهما جزء الفعل ولمناسبة ماسبق فى عدا وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط (اوعلى الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بجعل المصدر) اى الذى هو خلو وعدو (بمعنى اسم الفاعل) لكون الاشتقاق فى الحال شرطا عند غير المصنف لماسبق واما عنده فان مادل على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتيج الى التأويل بالمشتق عنده ايضا (اى جاؤا) اى جاءنى القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او خاليا (مجيئهم من زيد) اوخاليا الجائى منهم من زيد (او) جاءنى القوم (مجاوزا بعضهم عمرا) اومجاوزا (مجيئهم عمرا) اومجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل المتقدم لماذكرنا فى الموضعين بناء على ظهوره قياسا مماسبق فى خلا وعدا لالكونه غيرجائز (و) روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اى جوز جرما بعدهما (بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على ان) لفظة (ما فيهما زائدة) لتحسين اللفظ فقط ولم يذكر المصنف هذه الرواية كاذكرها فى خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (ولم يثبت) من الثبوت اى لم تحقق ثبوته (عندالمصنف) اصلا (و) ثبت عنده الا انه (لم يعتد به) اى لم يعده شيئا يعبأبه لان زيادة مافى لافعل لم تسمع اصلا فى الاول ولافى الاخر وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذاما وحينما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا فيما رحمة ومما خطيئاتهم وعما قليل (وبهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وماعدا وماخلا (فى الاكثر) كما قال فيماسبق اوكان بعد عدا وخلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا (و) (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقعا (بعد) (ليس) الا انه ثمه منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (نحو جاءنى القوم ليس زيدا) اى ليس الجائى منهم او بعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا (بعد) (لايكون) لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فنصب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجئ اهلك لايكون بسرا) اى لايكون الجائى منهم او بعض منهم بسرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقعا (بعدهما) اى بعد ليس ولايكون (لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمستثنى الواقع بعدهما لايكون الاخبرا لهما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب (اضمار اسمهما) اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما فى باب

الاستثناء) يعني اذا كانا اداة استثناء ليكونا اشبه بالا التي هي اصل في هذا الباب
لانها ذالم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل
بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان في المشابهة لانه يقع الفصل بين حرف
الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم
الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق
(من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذي
في الفعل المتقدم لعدم صحته كما صحح الاولان لانه لايصح ان يقال جاءني القوم
لايكون المجئ منهم زيدا وليس المجئ منهم زيدا اذ لايقال المجئ زيد الا ان يقال
المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى
ليس ولايكون (في التركيب) مع اسمهما وخبرهما (في محل النصب على الحالية)
اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله اومفعوله
بالضمير وحده لان الثاني مضارع منفي والاول ماض منفي وقد سبق ان الماضي
والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز
الخليل ان يوصف بليس ولايكون منكرا اومعرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجل
ليس اولا يكون زيدا وجاءتني امرأة لاتكون فلانة وليس فلانة ويلحقهما
مايلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لايكونون زيدا
وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضي وكذا في ماخلا وماعدا
لانه ليس في فعليتهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان في فعليتهما
خلافا حتى جاز الجر بها ولم يجز فيهما شئ سوى النصب ولما فرغ من بيان
الافعال التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة به اولا وسواء كانت
ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تتصرف اولا فقال
(واعلم انه) اى الشان (لاتستعمل هذه الافعال) اى الافعال الناصبة للمستثنى
(الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعمالها في الاستثناء مشروط بشرطين
احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لاتستعمل في المستثنى المنقطع والثاني
ان يكون المستثنى منه مذكورا يعني لايكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال
افعال صريحة تقتضي فاعلا ومتعدية اوناقصة تقتضي مفعولا به اوخبرا
وذلك الفاعل مااستكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو
كان تأويلا فينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول اوالخبر يجب ان يكون
من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لايكون الكلام مفرغا لان الفاعل
المستكن يقتضي مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولايتصرف)
مبني للمفعول (فيهما) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا اوخبرا وهي

افعال قوية فى العمل ولامانع من التقديم ولايكون لها مضارع فى الخمسة الاول
ولايكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولايغير لايكون الى مايكون وماكان ولم يكن
ولاالى مجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لاتغير عما ضربت فكذا هذه
و (لانها) اى هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل فى هذا الباب (وهى)
نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا (يتصرف فيها) لان الحرف
لايقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه (و) الثانى من المواضع
المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه
ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون غير مؤخر عن
المستثنى منه المشتمل عليه استفهام اونهى اونفى صريح اومأول (يجوز فيه) اى
فى المستثنى) اى المتصل ليخرج المنقطع والمقدم (النصب) اى نصب المستثنى
(على الاستثناء) (ويختار البدل) اى جعل المستثنى بدلا لبعض (من المستثنى منه
(فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومعناه ايضا يجوز وهو ظرف محاط
بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن فى هذه الدار فى محلة كذا وصل
فى المسجد فى مكان كذا اى فى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول
من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) فى قوله فيه فيكون حينئذ كلمة ما
فى قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل وقع بعد الا على ماقيل من بعض الشارح
(اى حال كون المستثنى واقعا فى محل) اى مكان (يكون) ذلك المكان
(متأخرا عن الا) وعلى هذا المعنى لايكون مما قيل من انه ظرف محاط وبعد
ظرف محيط لان هذا المعنى لايكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى
الظرف متعلقا بيجوز فكان الظرف الاول عاما والثانى خاصا وقوله (هذا
احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد سائر ادوات الاستثناء)
اى باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او ناصبا (مثل
عدا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (فى كلام غير موجب)
حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب وهذا ايضا من
قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن هذه الدار فى محلة كذا
فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط و (هو احتراز عما اذا وقع)
اى عن مستثنى وقع (فى كلام موجب فانه) اى المستثنى لو وقع فيه (منصوب
وجوبا كما مر) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى منه) فيه اشارة
الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى المثبت حال بالواو
وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة
(احترز به عما اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه

فيه

فيه مذكورا (فانه) اى الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكور فى الكلام (يعرب) المستثنى (على حسب العوامل) اى على ما قتضاه العامل من رفع اونصب اوجر على ماسيأتى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة اسم ماينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه باواو (بغير واو) متعلق بما تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر المستثنى منه (صفة) بعد صفة (لو) قوله (كلام غيرموجب) لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذ اوقعت صفة للنكرة يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والايكون اجنبية (اى فى كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال المحشى عصام الدين الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا لتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غيرمن هى له فيجب الانفصال ويقال انه سهى هوسنه الى هسا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضمائر من الامور المهملة لاسيما فى التعريفات (ولم يشترط) دفع لما يردانه كما شترط القيود الثلاثة فى جواب نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لايكون المستثنى منقطعا ولايكون ايضا مقدما على المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولايكون جائزا حتى يكون البدل مختارا فعلم ان القيود المعتبرة خمسة فوجب عليه ان يقول ولايكون منقطعا ولا مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لايكون) المستثنى (منقطعا ولامقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيماسبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء فى قوله اومقدما على المستثنى منه اومنقطعا فى الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بماذكر فيماسبق ولم يأخذهما فى القيود (نحو مافعلوه الاقليل) (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هى علامة الجمع (و) مافعلوه (الا قليلا) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهوقليل واقع بعدالاووقع ايضا فى كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لماسيجئ هذا مثال حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو مامررت باحد الازيد بالجر) يعنى بجر زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامررت بزيد كان تقديره مافعلوه الاقليلا الافعله قليل لان البدل يكون بتكرير عامل المبدل منه

فی البدل (والا زیدا بالنصب) ای بنصب زیدا (علی الاستثناء) ای علی ان یکون مستثنی من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (مارأیت) ای ابصرت لان الرؤیة ههنا لیست من افعال القلوب (احدا الا زیدا بالنصب) یعنی نصب زیدا لایخلو (اما) ان یکون (بطریق البدلیة وهو) ای بطریق ان یکون بدلا (المختار او) ان یکون (بطریق الاستثناء) ای بطریق ای ان یکون مستثنی (وهو جائز غیر مختار) فالبدلیة یجوز ان نعتبر فی الاحوال الثلاثة ولما فرغ من بیان کون البدل مختارا اراد ان یبین وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البدل فی هذه الصور) ای انما رجح النحاة البدل علی الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذکورة (لان النصب علی الاستثناء) ای نصب الاسم الواقع بعد الا بناء علی ان یکون مستثنی (انما هو) ای لیس الا (بسبب التشبیه) ای تشبیه المستثنی (بالمفعول) فی کون کل واحد منهما فضلة وخاص بالمفعول معه فی کونه معمولا بواسطة الا لان المستثنی من الملحقات بالمفاعیل (لا بالاصالة) عطف علی قوله بالمفعول ای لان النصب فیه لیس بالاصالة (و) لان الاعراب فیه (بواسطة الا) کما قلنا (و) اما (اعراب البدل) من الرفع والنصب والجر فلیس الا (بالاصالة) لما سبق ان البدل یکون بتکریر العامل (و) یکون اعرابه ایضا (بلا واسطة) ولاشک ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة یکون اقوی من الاعراب الذی لایکون الا بالنسبة الی الغیر وبالواسطة فالعمل بالاقوی مهما امکن یکون هو الاولی ولذا اختیر البدل ولعدم الخلاف فی عامل البدل واما فی عامل المستثنی فالخلاف ثابت والثالث ما کان جاریا علی اعرابه قبل دخول کلمة الاستثناء علیه لکن بشرطین والفرق بین هذین القسمین ان المستثنی فی القسم السابق من کلام تام ویجوز الوجهان فیه البدل والاستثناء وفی هذا القسم من کلام ناقص ولایجوز فیه الاوجه واحد (و یعرب) (ای المستثنی) (علی حسب العوامل) الحسب بفتحتین القدر ای علی قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار فالاعراب علی قدرها یکون کنایة عن الانواع الثلاثة منه (ای بما) ای بشیء من الرفع او النصب او الجر (یقتضیه) ای یطلبه (لعامل) فیه اشارة الی ان اللام فی العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل علی الجمع یضمحل معنی الجمع ویراد به الجنس (من الرفع) بیان لقوله ما فی قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه یرفع ان کان العامل یقتضی رفعه نحو ماجاءنی الا زید وینصب ان کان یقتضی النصب ویجر ان کان یقتضی الجر نحو مارأیت الا زیدا ومامررت الا بزید لکن انما یعرب علی مایقتضیه العامل بشرطین احدهما (اذا کان المستثنی منه) فی الکلام (غیر مذکور) لانه اذا کان المستثنی منه فیه مذکورا اما فی کلام

موجب

موجب فيكون نصبه واجبا واما فى كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه لنصب على الاستثناء و يختار البدل ا و يخص ذلك المستثنى باسم المفرغ) الاصل فى لفظ التخصيص وا لخصوص و لاختصاص ان تستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان السائغ فى الاستعمال ادخالها على المقصور اعنى فى الخاصة كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى (لانه) اى الشان (فرغ) مبنى للمفعول من باب لتفعيل (له) اى للمستثنى (لعامل عن المستثنى منه) يعنى عزل العامل عن العمل فى المستثنى منه بحذفه ليعمل فى المستثنى فقط (فالمراد بالمفرغ) ههنا (المفرغ له) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما فرغ المفرغ له فهو المستثنى (كما يراد بالمشترك) اسم مفعول من اشترك (المشترك فيه) اى الذى وقع فيه الاشتراك لا لمشترك لمن كان شريكا (وهو) (اى والحال ان المستثنى واقع) (فى غير) (الكلام) (الموجب) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن فى قوله ويعرب راجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثانى (واشترط ذلك) اى كون المستثنى واقعا فى كلام غير موجب (ليفيد) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اى ليفيد الكلام (فائدة صحيحة) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا اوسقيما لانك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية فى الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا فى الكلام الموجب فينبغى ان يشترط غير الكلام الموجب (مثل ماضربنى الا زيد) والشرطان قد وجدا فيه (اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد) لان معناه ما ضربنى احد الا زيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة صحيحة (بخلاف) ما اذا كان الكلام موجبا (نحو ضربنى الا زيد) لما مر ان معناه ضربنى كل احد الا زيدا فانه لم يضربنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع اى ليس الا (اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص (الا ان يستقيم المعنى) مستثنى من فحوى الكلام السابق اى لا يعرب المستثنى على مايقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر فى الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور فى جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل فى كلام غير موجب كثير بخلاف

اعرابه فی الکلام الموجب فانه قلیل لقلة وجود استقامة المعنی واستقامة المعنی لاتوجدالا (بان یکون الحکم ممایصح ان یبثت) اما من الثبوت مبنی للفاعل اومن الاثبات مبنی للمفعول (علی سبیل العموم) بان یوجد ذلک فی کل فرد ونوع الانواعا واحدا (نحوقولک کل حیوان) وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرک بالارادة (یحرک) من التحریک (فکه الاسفل) وهو اللحی یطلق علی الاعلی والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) یقال مضغ الطعام اذلاکه فی فمه بالضاد والغین المعجمتین وبابه نصر وقطع (الاالتمساح) والحکم بتحریک الفک الاسفل عند المضغ علی الحیوان حکم عام لانها موجبة کلیة مسورة مثل کل انسان ناطق وهذا مثال لمایصح ان یثبت فیه علی سبیل العموم لامانحن فیه ویفهم منه مثال المستثنی المفرغ لصحة ثبوت الحکم علی سبیل العموم والتمساح دابة توجد فی جمیع النیل الامن مدینة السیوط وهی فوق مصر باثنی عشر فرسخا وتحتها مثل ذلک فهذه المواضع لایدخلها تمساح لان قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خیفة منهم علی اهل مصر لانها کانت تضرهم غایة الضرر وحیثما جاوز التمساح هذا الموضع مات وتحول علی ظهره یلعب به الصبیان کذا فی عجائب المخلوقات (اویکون هناک) ای فی کلام (قرینة) ای علامة ظاهرة (دالة علی ان المراد بالمستثنی منه) الذی هوغیرمذکورفی الکلام لما مر ان اعراب المستثنی علی مایقتضیه العامل مشروط بان یکون المستثنی منه غیر مذکور (بعض معین یدخل فیه المستثنی قطعا) ای جزما بلاشک نصب علی التمیز (مثل قرأت الایوم کذا) فان یوما کذا منصوب علی الظرفیة بقرأت لانه لایبعد ان یقرأ جمیع الایام الاالیوم المعین (ای اوقعت القرأة) ای صدرت منی القراءة (کل یوم) بحیث لم یترک یوم (الا یوم کذا) ای الایوم الجمعة مثلا حیث وقع فیه ا نزک (لظهورانه) ای الشان (لایرید المتکلم) بهذا الکلام (جمیع ایام الدنیا) لانه یعلم جزما انه لیس فی وسعه ذلک لان بعض ایامها قدمضی وهو غیرمخلوق وبعضها قدمضی وهوصبی وبعضها سیأتی وهولیس بمراد لان مراد المتکلم ایقاع القرأة فی الایام الماضیة لا الآتیة والحاضرة ویریدایضا ان قراءتی مستمرة متصل بعض ایامها بعض بحیث لم یقع بینها فصل وهذا المعنی لایتأتی فی الایام الآتیة (بل) لایرید بکلامه هذا الا (ایام الاسبوع بضم الهمزة وسکون السین المهملة جمع سبع بضم السین وسکون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السین وسکون الباء یقال له بالفارسیة هفته یعنی قرأت ایقاع کنیم درهفته یک لکن یک روز زان هفته قرأت ایقاع نمی کنیم لاجمع سبع بفتح السین وسکون الباء یعرف بالتأمل (او) ایام (الشهر اومثل ذلک) ادنی منهما مثل خمسة عشر یوما اوعشرین یوما

وستة ايام اوخمسة ايام اوا كثر من الشهر مثل شهرين اوثلاثة اشهر اوار بعين يوما اوخمسين اوسنة اوسنتين اوغير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبرمقدم (ان يقول) مبتدأ (كما لايستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ما تكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقيم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في) الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربني الا زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء في قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كافة ولذا دخلت رب على الفعل (لايستقيم المعنى) اى معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه في غير) الكلام (الموجب في بعض الصور ايضا) اى كما لايستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو ما مات الا زيد) اذ لايصح ان يقال ما مات احد اوما مات كل احد الا زيد وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك (فينبغي ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) اى كما اشترط في الموجب (استقامة المعنى) اى معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغي ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غيرمذكور وهو في غيرالموجب وان يستقيم المعنى حتى تكون القيود ثلاثة (وايضا) اى كما ورد هذا السؤال يرد ايضا (لايصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم) المستثنى (بايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه يعني مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع الا يوم كذا (مثلا) قدسبق وجه انتصاب مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص في) نحو (ضربني الا زيد) وذلك التخصيص يكون (بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من الجماعة المخصوصين) يعني يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحد فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) اى عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول المضروب حال الشكاية ضربني الا زيد فان حاله يدل على انه لايريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية اومن القرية اونحوهما فيكون التقدير ضربني كل احد من محلة كذا الا زيد او مقالية كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربني الا زيد اى ضربني كل واحد من تلك المحلة الا زيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) اى بين قوله ضربني الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الا يوم كذا فيجوز (في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة) الدالة على جوازهما (وغيرجائزة بدونها) اى بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه

بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جائز سواء كان الكلام موجبا اوغير موجب (واجيب) عن الاعتراض الاول (بان المعتبر) فى بناء الاحكام ونصب الدلائل فى هذا الفن (هو الغالب) يعنى (والغالب فى الايجاب) يعنى اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى على العموم) اى على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم مالم تكن قرينة ولا يقتضى التكرار ولا يستوعب الازمان (و) الغالب (فى النفى عكسه) يعنى الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير العموم المستثنى منه (لان اشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان الاجناس اربعة على مابين فى كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (فى انتفاء) متعلق بالاشتراك (تعلق الفعل بهما) اى تلك الافراد اى لان كون جميع افراد الانسان مشتركة فى تعلق الفعل بها نفيا (ومخالفة) عطف على اسم ان اى ولان مخالفة (واحد) اى فرد واحد (اياها) اى افراد الجنس (فى ذلك) متعلق بالمخالفة اى فى انتفاء تعلق الفعل بها (مما يكثر و يغلب) عطف تفسير خبر ان قوله مما يكثر مثل ما ضربنى الازيد فانه تعلق الضرب بكل احد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعنى ان يكون الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا على واحد معين هو زيد كثير وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا مارأيت الا زيدا ومررت الا بزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك جميع افراد الجنس (فى تعلق الفعل بهما) اى بتلك الافراد ثبوتا (ومخالفة) عطف على الاشتراك (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (فى ذلك) اى تعلق الفعل (فمما يقل) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر (كما فى المثال المذكور) فى المتن من قوله قرأت الا يوم كذا لان تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد من حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (و بان الفرق) عطف على قوله بان المعتبر باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضا لا يصح آه يعنى واجيب عن الاعتراض الثانى وهو قوله ايضا لا يصح آه بان الفرق (بين قولك قرأت الا يوم كذا) الذى ذكر فى المتن مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضربنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق بينهما ناشئا من الاشياء (الا بظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير المجرور للموصوف مثل قولك جاءنى زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى فى المستثنى منه (فى الاول) متعلق بالظهور اى فى المثال الاول وهو قرأت الا يوم كذ

قوله

قوله الغرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور آه خبرها لماسبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا
بل ايام الاسبوع اوالشهر اوغير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور
قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (فى) المثال (الثانى) وهوقوله ضربنى الا
زيد (فلوقام) اى وجد (فى) المثال (الثانى) الذى هو ضربنى الا زيد
(ايضا) اى كما وجدت قرينة فى المثال الاول وجدت فى المثال الثانى (قرينة
ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة
لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى (بعض معين) من
المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكى والمتظلم حيث يقول انى
مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للعهد الخارجى
بقرينة شكواه وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح
(اى القوم الداخل فيهم زيد) مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت)
فى جواب ضربنى الا زيد) اى ضربنى كل احد من القوم الداخل فيهم زيد
بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربنى الا زيد فانه لم يضربنى (فالظاهر) بناء
على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله فى جوابه ضربنى الا زيد (ايضا)
اى كما ان قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال
(مما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر
الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الان (الغالب) فى مثل هذا
المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اى قرينة مقالية تدل على ان المستثنى
بعض معين معلوم دخوله فى المستثنى منه يقينا (فى) الكلام (الموجب)
والبناء على ما هو الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى (فالغالب فيه)
اى فى كلام الموجب (عدم استقامة المعنى) على تقدير عموم المستثنى منه
والغالب فى الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم مستثنى منه ولذا اشترط
فى الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب عملا بما هو الاصل وهو
الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى فى الموجب شرط لان
يكون المستثنى معربا على حسب العوامل دون غير الموجب اراد ان يوضح هذا
الشرط فقال (ومن ثمه) متعلق بقوله لم يجز (اى ومن اجل ان) المستثنى
(المفرغ) اى المفرغ له لماسبق انه كان من قبيل الحذف والايصال (لايكون)
اى لايوجد (فى) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام غير موجب
(الا ان يستقيم المعنى) اى الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى
المفرغ فى الموجب (لم يجز) توسيط الا بين اسم الافعال الناقصة التى هى

مصدر بحرف النفي و بين غيرهـا مع بناء العمل فيهما رفعا ونصبا (مثـل مازال زيد الا عالمـا) ومابرح زيد الامقيما ومافتئ عمرو الامسافرا ومانفك زيد الاقائمـا (اذمعنى) اى لان معنى (مازال) اى الفعـل الذى فى اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبـات) لان زل واخواته معناه النفي مثـل امتنع وعدم ومات وغيرهـا ونفي النفي اثبات فيثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان فى الكلام قيد يكون النفي متوجها اليـه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعـل نحو ماضرب زيد ولما توجه النفي ههنا الى النفي ونفـاه بقي اصل الفعـل وهو الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودام (فيكون لمعـنى) اى معنى مازال زيد الا عالمـا (ثبت زيد دائما) اى حال كونه دائما اومستمرا (على جميع الصفـات) سواء كانت متقابلة او غير متقـابلة مذ قبلها (الاعلى صفـة العلم فلايستقيم) هذا المعنى لانه محال لانه لايمكن ان تجتمع الصفات كلها فى زيد لكونهـا متقابلة كالقيام والقعود والحمرة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضى) فى هذا المقام لتوجيهه وتصحيحه (يمكن ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اى على صفة (يمكـن ان يكون زيد) اسم يكون (عليهـا) الجار والمجرور خبرها و لضمـير المجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفـة وجملة ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما اوصلتها (مما لا يتنـاقض) بيان لما فى قوله على مايمكن اى من الصفات التى لاتناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها فى شخص واحد (ويستثنى من جملتها العلم) كما يقـال مثلا ثبت زيد قائما على جميع لصفات المثبتة فيها يعنى من الصفات التى لااستحالة فى اجتماعهـا فى محل واحد فى وقت واحد الاعلى صفة لعلم تنبيها على كمال حمقه و بلادته (ويحمل) عطف على يحمل اى او يمكن ان يحمـل (ذلك) اى مثل مازال زيد الا عالما (على المبـالغة فى نفي صفة لعلم عن زيد) اى مبالغـة فوق ان يقال فى زيد ان يجتمع جميع الصفات المتقـابلة والمضاد بعضها لبعض الا صفـة العلم فانها لم توجد فيه (لانك قلت) الخطـاب متروك من ان يكون لمعين بل صرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى ولوترى اذوقفوا على النار * فى قول اى ايها المخاطب (امكن ان يحصل فيـه) اى فى زيد على سبيل الفرض والتقـدير (جميع الصفـات) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيـل اجتماعهمـا فى محل واحد (الا صفة لعلم) اى مبالغة فوق ان يقـال مثل هذا لكلام فى حقه لانه يمكن ان تجتمع الصفات المتقابلة المستحيلة الاجتمـاع ولايمكن ان يوجد شئ فيه من العلم انتهى كلام لرضى ههنا (وعلى التقـديرين) متعلق بقوله (يندرج) اى و يندرج يعنى و يدخل قوله مازال زيد الا عالما على لتقديرين اى التقـدير الاول والتقدير الثانى (فى صورة الاستقـامة) اى استقامة المعـنى

ولا

ولايخفى) اى لايكون خفيا (على المتفطن) اى المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه (انه) اى الشان (يمكن بمثل هذه التأويلات) اى بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما وانما قال هذه لتأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لاينحصر فى ما نقله الرضى بل يجوز ان يأول بتأويلات اخر (ارجاع) بارفع فاعل يمكن وهو خبران وهى مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى (جميع المواد الايجابية) اى جميع الامثلة التى تكون موجبة غير سالبة ولافى معناها (عند) ارادة (الاستثناء الى صورة الاستقامة) اى استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب اوموجبا فلم يصح قول المصنف بل قول النحاة فى هذا الموضع وهو غير الموجب (كما يقال) بناء على التوجيه الاول (مثلافى قولك ضربنى الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك) بيان من فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال وغيره (اوالمقصود) عطف على قوله المراد (منه) اى من قولك ضربنى الا زيد بناء على التوجيه لثانى (المبالغة فى غلو) بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى فاعله وهو (المجتمعين) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لايمكن احصاؤهم (على ضربك) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون الكاف فالصواب ههنا لياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لايلزم ان تكون استقامة المعنى شرطا فى غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل المرام ولما بين اجمالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان يفصل المواضع لتى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون لبدل حملا على المحل عملا بالمختار الاانه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة المعرب على حسب العوامل ولتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما فقال (واذا تعذر البدل) ى امتنع ان يجعل المستثنى بدلا (من حيث حمله) اى حمل لبدل هو المستثنى (على اللفظ) (اى على لفظ المستثنى منه) ى على اعرابه الملفوظ او المقدر (فعلى الموضع) (اى فيحمل) المستثنى البدلى (على موضع المستثنى منه) اى على محله (لاعلى لفظه) ى لايحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظى او التقديرى لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلا منه (عملا بالمختار) وهو لبدل بناء (على قدر الامكان) اى على

ما امكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظى او التقديرى متعذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون عملا بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكنا لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة لانه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منهما مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقية (مثل ما جاءنى من احد الا زيد) فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء (فزيد بدل مرفوع) لفظا (محمول على موضع احد) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء (لا مجرور) لفظا (محمول على لفظه) اى على لفظ احد لان البدل من لفظه متعذر لما سيجئ (و) الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بان يلى لا لتبرئة نكرة مفرد وضابطه او مشبها به (مثل) (لا احد فيها) (اى فى الدار) فان لا احد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو رفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث من لفظه ومحله القريب فى التعذر سيان لما يأتى (الا عمرو) (فعمرو فى هذا المثال بدل مرفوع (محمول على محل احد) وهو المحل البعيد (لا منصوب محمول (على لفظه) او محله القريب (و) الثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس (مثل) (ما زيد شيئا) فان لشئ حالين حال لفظه وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتدائية (الا شئ لا يعبأ) مبنى للمفعول من عبأ يعبأ مثل قرأ يقرأ وبابه قطع و(به) نائبه (اى لا يعتد به) مبنى للمفعول (فشئ) بدل (مرفوع) محمول (على محل شيئا لا منصوب) محمول (على لفظه) اى لفظ شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر (وقوله لا يعبأ به لبس) موجود (فى كثير من النسخ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود) منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشئ من نفسه وهو غير جائز وفيه يوافق اخواته اذ لا قيد فيها (وعلى ما وقع فى بعضها) اى بعض النسخ (فهو) مبتدأ (صفة شئ المستثنى) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يعبأ صفة لشئ المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها (قيل) فى توجيهه (انما وصفه به) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا (لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه) ... لشئ بحيث لم يبق بعد النفى فى محله شئ وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد النفى شئ فى محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شئ بعد النفى فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان على مائة الا مائة واما اذا

وصفه

وصف بكون الشئ مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس لفلان على مائة الامانة جيدة ولا يخفى انه) اى الشان (لوجعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يريد عليه) اى المستثنى منه (صفة) مثل ان يكون عظيما اوكريما اوشريفا اوغيرها من الصفات (غير الشيئية اولا) يريد عليه صفة غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون الشئ الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما) اى بشئ (لا يزيد عليه غير الشيئية) فيكون الشئ الثانى بهذا الاعتبار خاصا داخلا فى الشئ الاول لان الخاص يكون داخلا فى العام فيجوز استثناؤه منه كما فى قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها الامانة واردت بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا الاعتبار الاستثناء المائة الثانية من الاولى (لكان) هذا الاعتبار (ادق) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولو الباب (والطف) لان المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا لما كان المبدل منه فيه مجرورا بالباء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيدا اوليس زيد اوهل زيد بشئ الاشيئا على ما فهم من الرضى وللمفرع من تعداد الصور التى يتعذر البدل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين عليتها على ان يكون النسق على ترتيب اللف ويبين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال (وانما تعذر البدل) حملا (على اللفظ) اى على اللفظ المستثنى منه (فى الصورة الاولى) من الصور المذكورة وهى ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعنى بمن الاستغراقية (لان من الاستغراقية) قيد من الاستغراقية ليكون المثال مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد فى الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا الا انها فى الاستغراق (لا تزاد) (اتفاقا) اى باتفاق النحاة (بعد الاثبات) (اى بعد ما صار الكلام مثبتا) فيه اشارة الى ان همزة الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امسى ارجل اى صار ذا ماشية (لانتقاض النفى) الذى هو فى ما جاءنى (بالا) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعنى ان كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ما قبلها منفى فتكون لاثبات ما بعدها بنقض النفى الذى فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعنى بين وجهه بقوله (لانها) اى لان من الاستغراقية تزاد فى الكلام الغير الموجب يعنى المنفى (لتأكيد النفى) لان النفى يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيدا للنفى المستغرق (ولا نفى) حاصل (بعد الانتقاض) اى بعد انتقاض النفى بالا حتى تؤكد بمن الاستغراقية (فوابدل) المستثنى (على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر (وقيل ما جاءنى من احد

الا زيد بالجر) اى بجر زيد حملا على لفظ احد (لكان) هـذا القول اى المستثنى
(فى قوة قولنا جاءنى من زيد) لان البدل يكون بتكرير العامل اى عامل المبدل منه
والعامل فى المبدل منه لفظة من فيلزم تكرارهـا مع ماتعلقت به فيكون التقدير
ما جاءنى من زيد الاجاءنى من زيد (فيـلزم زيادة من فى الاثبـات وذلك) اى
زيادة من فى الاثبات (غير جائز) لماسبق انها انما تزاد لتأكيد النفى يعنى يستغرق
النفى جميع افراد المنفى مثلا اذاقلت ماجاءنى من رجل فمعنـاه ماجاءنى من واحد
الى اقصاه واذا لم يكن نفى لم تردلعـدم الفائدة فى زيادتهـا حتى لوزيدت تكون
حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون حملا بالمختار بقدر الامكان وانما
تعذر البدل حملا على لفظ المبدل منه (فى الصورتين الاخيرتين) الاولى قوله
ولا احد فيها الا عمرو والثانية قوله ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به (لانه) اى لسان
(لوابدل المستثنى على اللفظ) اى حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل فى كيفية
ابداله (لا احـد فيها الا عمرا بالنصب) اى بنصب عمرا حـملا على لفظ احـد
وقيـل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب حملا على لفظ شيئـا (لان فتحته) اى فتحـة
احـد وان كانت بنائية الا انها (شبيهـة بالحركة الاعرابية) فى حصولهـا
بالعامل وكونها عارضية فكما يحمل على اللفظ فى الحركات الاعرابية نحو جاءنى
زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ (لانها) اى فتحته (حصلت بكلمة لا)
فتكون عارضـة اذا كان الامر كـذلك (فهى) اى الفتحـة فى العروض
والحصول (كالنصب الحـاصل بالعامل) فكما يحمل على النصب على ذلك
النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) اى حين كونه بدلا محمولا
على اللفظ اى على لفظ احد (من تقديرها) فى المستثنى المحمول على لفظ احد
(حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التى فى تقديرها لكون البدل بتكرير العامل
(اوحكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على
البدل (فتعمل) لفظة لا (فيـه) اى فى البدل (هذا العمل) اى البناء ان حمل
على لفظ احد وكان غير جائز لان المعرفة لاتبنى بعد لاولان ما بعدها لا يعمل بعدهـا
الامر فوعة لفظا على البناء او النصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير
جائز لان لا لاتعمل فى المعرفة الصحيحة ولم يجز تقديرها حقيقة وحكما تعذر
الحمل على لفظه اومحله القريب لانه لوحمل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحمل
على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان (وكذا) اى كالحال فى لا الحال
فى قوله ما زيد شيئا الاشئ لانه لو) نصب و (حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه)
وهو الشئ الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا لا شيئـا بالنصب
(لا بد حينئذ من تقديرما) فى المستثنى (كذلك) حقيقة اوحكما (لتعمل) لفظة ما

(فيه) في المستثنى المحمول على انتفى المستثنى منه وانهما لم تقدران تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان تحمل على المحل ليكون عملا باختيار بقدر الامكان (وما ولا لاتقدران) هذا من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي وان ماولا لاتقدران مبني للمفعول في المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر لكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما في البدل فلكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التوابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب في سراية حكم العامل في المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيد عين المؤكد والصفة تخصص اوتوضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعه ايضا وذهب بعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله (لاحقيقة اذ لم يكن البدل الابتكرير العامل (فيه وفي بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والى المذهب الثاني بقوله (اوحكما اذا اكتفى) مبني للمفعول (بدخوله) اي بدخول العامل (على المبدل منه واعتبر) مبني ايضا (سراية حكمه) اي حكم العامل (اليه) اي الى البدل ولما كان في هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله (فانه) اي الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية (في قوة التقدير) لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه كان مقدرا (حال كونهما) اي ماولا (عاملتين) (في المستثنى المحمول على البدل) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة اوعلى انه مفعول بان لقوله تقدر ان على تضمين معنى الجعل (بعده) (اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي) الذي هو علة لعملهما (بالا) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك (لانهما) (اي ماولا) (عملتا) في اسمهما وخبرهما (للنفي) اي لاجل النفي فكان النفي سبب للعمل حتى لولم يكن فيهما نفي لم تعملا لانه مدار حملهما على ليس وان (و) الحال انه (قد انتقض النفي) الذي كان سببا لعملهما ومدارا للحمل (بالا) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب ثبات مابعدها فانتفى السبب والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل ونفي مدار الحمل ايضا (وجب) اي ولما (تعذر في هاتين الصورتين) يعني في لا احد فيها الا عمرو وفي مازيد شيئا لاشيء (البدل على اللفظ) اي حملا على

لفظ المستثنى منه (حمل) المستثنى (على المحل) اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غابت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفا لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله (فعمرو) فى المثال الاول بدل (مرفوع على انه محمول على محل احد) يعنى محله البعيد (وهو) اى المحل البعيد فى احد (الرفع بالابتداء) لتخصصه بالعموم لوقوعه فى حيز النفى ودل ما بعده خبر مما سبق (وشئ) فى المثال الثانى بدل (مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو) اى محل شيئا (الرفع بالخبرية) على انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا (فان قلت لا احد فى هذا المثال) اى فى قوله لا احد فيها الا عمرو (محلان) اعتبارا للعامل اللفظى والعامل المعنوى (من الاعراب محل قريب) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف (وهو) اى ذلك المحل فيه (نصبه بكلمة لا) التى لنفى الجنس لان اسمها المبنى يكون منصوبا به محلا (ومحل بعيد) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين (وهو) اى المحل البعيد فيه (رفعه بالابتداء) يعنى بالعامل المعنوى لما عرفت سابقا (فلم اعتبروا) اى النحاة (حمله) اى البدل المستثنى (على محله البعيد) وجعلوه مرفوعا (لا القريب) يعنى لم يعتبروا المحل القريب و يجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتباران قريب و بعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار لقربه واعتبار الحمل على المحل البعيد يكون اعراضا عما هو الاولى والاليق وذا غير جائز (قلنا) هذا اى اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز (لان محله القريب انما هو) يعنى ليس الا (العمل لا فيه بمعنى لنفى و) الحال انه (قد انتقض بالا) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر لا فيه حقيقة او حكما كما اذا حمل على لفظه وهى لا تقدر عاملة بعد الانتقاض فلفظه ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اى اعتبار محله القريب (بخلاف محله البعيد فانه) اى الشان (لا دخل لعمل لا فيه) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فحمل عليه عملا بالمختار بقدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفى فعمل ودخل المستثنى فى المستثنى منه فيكون جزأ منه وبدل البعض ما يكون جزأ من المبدل منه مثل ضربت زيدا

رأسه (بخلاف زيد ليس شيئا الا شيئا) متعلق بالتمثيل وهو قوله زيد شيئا الا شيئ
تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شيئ حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى
بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة الناصبة للخبر لابقوله لانهما عملتا
للنفي والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حينئذ
يكون ليس لاغير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب
ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير
ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفي لما انتقض بالا بقي اصل الفعل وصار ليس
بمعنى كان (مع انه انتقض النفي فيه) اى في ليس (ايضا) اى كما انتقض في ما
ولا (بالا) وعال الخلاف بقوله (لانها) (اى ليس) فالتأنيث باعتبار الكلمة
اى كلمة ليس (عملت) في اسمها وخبرها (للفعلية) (لاللنفي) لانها فعل ماض
متصرف ببعض تصاريفه على وزن علم لكن استكن عين فعله للتخفيف مثل
نعم وبئس ومعناهما النفي وضعا مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب
كسائر الافعال المتعدية فبانتقاض النفي الذى ليس سببا لعملها لانتقض الفعلية
فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت تعمل قبله (فلا اثر) موجود (لنقض
معنى النفي) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك اى لنقض الامعنى
النفي (في عملها) اى عمل ليس يعني لا يؤثر انتقاض النفي بالا في عملها حيث
لايبطل عملها بعده (لبقاء الامر) من اضافة المصدر الى الفاعل (العاملة
هي) صفة جرت على غير من هي له واذا ابرز ضميرها (اى ليس) (لاجله)
متعلق بقوله العاملة (اى لاجل ذلك الامر وهو) اى ذلك الامر (الفعلية)
لانه اى وان انتقض النفي بالا بقي فعليتها التي كانت علة لعملها (ومن ثمه) (اى
ومن اجل ان عمل ليس) في اسمها وخبرها (للفعلية) اى لكونها فعلا وهو
الاصل (لا) اى ليس عملها (للنفي) اى لكونها بمعنى النفي (وعمل ما ولا)
المشبهتين بليس ملابس (بالعكس) اى عملها للنفي لا الفعلية (جز) توسط
كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولوكان عملها للنفي لاللفعلية
لماجاز توسطها بينهما لانتقاض النفي بالا نحو (ليس زيد الاقائما) (باعمال
ليس في) زيد (وقائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض
نفيها بالا) لبقاء فعليتها (وامتنع) توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (مازيد
الاقائما) (باعمال) لفظ (ماني) زيد و (قائما) رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط
ولوكان عملها للفعلية لاللنفي لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع مازيد الاقائما ولارجل
الا عالما مع انه كاف في الفرق بين ماولا وبين ليس لكون في ما اشتباه لكونها
مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فيما يشبهها فلما حكم بامتناع

ما زيد الا قائما على امتناع لا رجل الا حاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اى عمل ما (فيه) اى فى الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اى العمل فيه (للنفى و) الحال ان النفى (قد انتقض بالا) فلا تعمل بعده فيجب الرفع فى قائم يعنى فيجب ان يقال ما زيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع فى بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا اختلاف فى انجراره وهذا القسم هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب فى اول باب الاستثناء (اى) المستثنى (مجرور) وجوبا اذا كان واقعا (بعد غير) بعد (سوى) كائن (بكسر السين) المهملة وهو الاشهر لكونه اخف (وضمها) اى وضم السين ايضا وهو المشهور لكونه ثقل (مع القصر) فيهما (و) بعد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اى السين وهو المشهور لكون الكسر فى الاصل ثقيلا الا انه فى سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما نجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدى هذه الادوات (لكونه) اى المستثنى (مضافا اليه) لانه لازم الاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا (بعد حاشا) اعاد بعد ليكون قوله (فى الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الجرا كثر فى الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان فى قوله او كان بعد عدا وحاشا سرة اى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف جر فى اكثر استعمالهم) وهو مذهب سيبويه ويقوى حرفيته نحو حاشاى بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال رماى بل يقال رمانى فكان يلزم ان يقال حاشانى وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها ولو كان فعلا لصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جر ويؤيد فعليتها مجئ اللام بعدها نحو حاشا الله (واجاز بعضهم) اى جوز بعض النحاة (النصب) اى نصب المستثنى (بها) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وانصبه بعد او خلا بناء (على انها) اى كلمة حاشا (فعل) ماض مبنى للفاعل (متعد) بنفسه مثل عدا (فاعل مضمر) اى ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا ومعنى ولكنه

سابق حكما لتيقنه فى القلوب (ومعناها) سواء كانت فعلا اوحرفا (تبرئة المستثنى) المصدر مضاف الى الفاعل اذا كانت حرف جر اوالمفعول اذا كانت فعلا ويجوزان يضاف المصدر الى مايقوم مقام الفاعل (عما) اى عن الفعل الذى (نسب الى المستثنى منه) سواء كانت النسبة اليه اسنادية (نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا بالنصب اوحاشا زيد بالجر اى تبرأ زيد من ضرب عمرو (اى برأه) بالتشديد (الله) بالرفع لانه فاعل (من ضرب عمرو) وايقاعه نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيدا وحاشا زيد اى تبرأ من ان يكون مضروبا (واعراب) كلمة (غير) المستعملة (فيه) ولم تبن وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفا اوتخصيصا اوتخفيفا والاضافة لازمة فيها (اى فى الاستثناء) وان كان معنى مجازيا (دون الصفة) وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا (اذهو) اى غير (حينئذ) اى حين اذ تكون مستعملة فى الصفة تكون (باعراب موصوفه) الاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل غير زيد (كاعراب المستثنى بالا) واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه مقيسا (على التفصيل) (المذكور فيما سبق) لان كلمة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام اومقدما المستثنى على المستثنى منه اومنقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب بالا عليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لاتخفى على المتأمل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار على قدر الامكان نحو ما جاءنى من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة (فكانه) اى واظن انه (لما انجر به) اى بغير (المستثنى للاضافة) اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازم الاضافة (انتقل اعرابه) اى اعراب المستثنى (اليه) اى الى غير يعنى لما اضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا للاعراب (وغير) (اى كلمة غير) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه الشارح (فى الاصل) اى فى اصل وضعه (صفة) يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة (لدلالتها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمة) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى المغايرة بمعنى مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع صفة) لماقبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات (واستعمالها)

اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير فى كلامهم) وكثرة الاستعمال تدل على الاصالة لان الشئ اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله فى ذلك الشئ (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) كلمة غير مثلها اى مثل كلمة الا (فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعنى اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت (وذلك) اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع و ثابت (لاشتراك كل) واحد (منهما) اى لكون كل واحد من غير والا مشتركا فى مغايرة مابعده لماقبله) يعنى لان مابعد الا مغاير لماقبله وما بعد غير ايضا مغاير لماقبله مشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة المشابهة يعنى شبه غير بالا والا بغير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الاخر (كما حملت الا) الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا (عليها) (اى على كلمة غير) واستعملت (فى الصفة) فحينئذ يعرب ما بعدها على حسب ماقبلها ان كان مرفوعا فمرفوع وان منصوبا فمنصوب وان مجرورا فمجرور (لكن) اى الا انه لاتحمل الا عليها فى الصفة غالبا) (الا اذا) وجد شروط ثلاثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان الاصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلاشبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شئ واذا لم تحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير فلكونها غير اصيلة فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا فى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه (كانت) (اى) كلمة الا (تابعة لجمع (اى مايدل على الجمعية (اى واقعة بعد شئ متعدد) فيه … ليس المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ماوصف بالا (مذكورا) لفظا لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار موصوفها للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لامقدرا) اى لايجوز ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكورا غالبا و (قديكون مقدرا) فى نظم الكلام (فى غير مثل جاءنى غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير زيد (وبعد ما كان) الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) مثنى اومجموعا وانما شرط ان يكون متعددا (ليوافق حالها) اى حال الا حال كونها (صفة حالها) اى حال الا حال كونها (اداة استثناء) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها فى الاستثناء

اذ لا بدلهـا) حال كونها مستعملة (فى الاستثناء من مستثنى منـه متعدد) اى ذى
عدد لفظا او تقـديرا لكونها اصلا فيـه فاشترط ان يكون موصوفا متعـددا
ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبـة الفرع
عن رتبة الاصل (فلا تقول فى الصفة) سواء كان فى كلام موجب (جاءنى رجل
الا زيد) اوغـير موجب نحو ما جاءنى زيد الا زيد كما لا تقول هكذا فى الاستثنـاء
(والمتعدد عم من ان يكون جمعا لفظـا) اما مكسرا معزيادة (كرجال) وافراس
اومع نقصـان ككتب وزبرا ومصححا نحو مسلون ومسلمات (او) يكون جمعـا
(تقديرا) والمراد به ههنـا مالم يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمـع (كقوم
ورهط و) نفر وانام والمتعدد اعم من (ان يكون مثنى) فان المثـنى يكون موصوفا
بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى لايجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليـه
كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر فى حمل الا على الاستثناء فيصـار
الى حملها على غـير (فيدخل فيه) اى فى قوله لجمع ما اذا كانت الافيـه تابعة
لمستثنى (مـثل جاءنى رجلان الا زيد) اى غير زيد ورأيت رجلـين الا زيدا
ومررت برجلين الا زيد اى غير زيد (منكور) بالجر صفـة لجمع وهو اسم مفعول
من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون فيهما
وانكره واستنكره كلـه بمعنى (اى منكر) لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنـا
(لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احتراز به عن المعـرف باللام
(حيث) اى لانه اما ان (يرادبه) اى باللام (العهد) الخـارجى او الذهـنى (او)
يرادبه (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه (قطعا) اى جزما ويقينا
(على تقدير الاستغراق) فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا فيصح الاستثنـاء
المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج الى حملها على غير
كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول
قطعا (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم)
اى على تقـدير ان يكون اللام للعهد كما تقول اشارة الى الجماعـة التى يكون زيد
المستثنى من جملتهم جاءنى القوم الا زيدا فحينئذ السامع يحمل الا على اصلهـا
من الاستثناء فعلى كلا التقديرين (لا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الا على
غير لانه لا يجوز الحمـل عليها الا اذا اضطر وتعذر ان تكون مستعملة فى معناهـا
الحقيقى وهو الاستثناء (او عدم لتنـاول) عطف على قوله التناول اى ويعلم اى عدم
تنـاول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جزما ويقينا بنـاء (على تقدير
ان يشار به) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى تقدير ان يكون
اللام الذى فى المستثـنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثـنى داخلا فيهم بل

خارجا عنهم (فحينئذ لايتعذر) المستثنى (المنقطع) فلايجوز حمل الا على غير لان العمل بالحقيقة اولى عندجواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لاتكون الا في المفرد لاالجمع فلم يوجد شرط ان يكون الا للصفة حملا على غير فلاتقول جاءني الرجال الا زيد على ان يكون اللام فيها للجنس كما لا تقول جاءني رجل الا زيد ولانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما دخل عليه لام الجنس لايكون متعددا لا لفظا ولا تقديرا (غير محصور) بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق) جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي سواء كانت مفردة (نحو ماجاءني رجل او) جمعا نحو ماجاءني (رجال) اوكانت مضافا اليها لكل نحو ما جاءني كل رجل اوكل رجال (واما بعض منه) اى من الجنس (معلوم العدد) وذلك لايكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحوله على عشرة دراهم اوعشرون) او مائة او الف واياما كان لا يتعذر الاستثناء (واما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اى على ان يكون المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا باللام الاستغراقية اوغيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد (وجب دخول مابعد الا فيه) اى في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لايكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا (فلايتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحوكل رجل الا زيدا جاءني) اوجاءني كل رجل الا زيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لايبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان مأكول واذا كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله) اى لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اى حال كونها لازمة على (عشرة) مبتدأ (الا درهما) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا غيرمعرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق بمفهوم الكلام (الى حمل الا على غير) اى الى ان تكون الا محمولة على غير ومستعملة في الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذى هو المعنى الموضوع لكلمة الا (عند وجودها) اى عند وجود الشرائط

المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله فی المستثنی منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المكسور الغير المحصور يتناول جماعة غير معينة بحيث لايجزم فيها تناول المستثنی ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء (فيضطر) السامع (الی حملها علی غير) واستعمالها فی الصفة وان كان معنی مجازيا (وانما فی صدر هذا الكلام) ای فی قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لاتحمل) مبنی للمفعول (علی غير فی الصفة غالبا فقيدناه) ای فقيدنا هذا القول مع انه مطلق (بقولنا غالبا) الفاء فی قوله فقيدناه للتعقيب الرتبی لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر (لانه) ای لان الشان (قد يتعذر استثناء فی المحصور) ای فی المستثنی منه المحصور لعدم دخول المستثنی فيه قطعا (نحو جاءنی مائة رجل الا زيد) ای غير زيد فانها تابعة لجمع منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنی فيه بيقين (وقد لا يتعذر) الاستثناء بل يصح (فی غير المحصور نحو جاءنی رجال الا واحدا والا رجلا) فی المستثنی المتصل (والا حمارا) فی المستثنی المنقطع (ولكن) الا انه (لما كان ذلك) ای تعذر الاستثناء فی المحصور وعدم تعذره فی غيره (نادرا لم يلتفت المصنف اليه) ای الی القيد المذكور (فی بيان هذه القاعدة) ای فی بيان حمل الا علی غير بل بنی الكلام فی بيانها علی الغالب لان الغالب عدم تعذر الاستثناء فی المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره فی غير المحصور وبناء الكلام علی الغالب مما يكثر ويغلب (نحو قوله تعالی) فی نفی تعدد الآلهة (لوكان فيهما) (ای فی السماء والارض) افرادهما باعتبار الجنس ای فی خلقهما والتصرف فيهما (آلهة) ای امر آلهة ای لوكان فی السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا او اعداما وافناء وفی الارض ايضا آلهة اخری متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير ذلك (جمع اله) علی وزن فعال بالكسر بمعنی المفعول من اله اذا عبد فمعنی اله معبود ثم اطلق علی المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولا دلالة فيها) ای فی آلهة (علی عدد معين فتكون غير محصور) فان الحصر لما عرفت لايكون الا فی الجنس المستغرق جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فی سياق النفی او مسورة بكلمة كل او فی بعض منه معلوم العدد وفی آلهة لايكون شیٔ من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الا الله) (ای غير الله) وقال سيبويه لايجوز ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولايجری النفی المعنوی كاللفظی وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذی هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذی هو البدل (لفسدتا)

(اى اخرجتا) اى السماء والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فالاسناد عقلى بعلاقة اللازمية لان تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد اوالكلام مبنى على الاستعارة التبعية اى لهلكتا وخرجتا (عن الانتظام) اى الانتساق يقال انتظم الامر اذا انتسق واجتمع و بنى على ذلك الحال من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا فى الصحاح (فالا) اى فكلمة الا (فى) هذه (الآية صفة) لماقبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لانها) اى لان كلمة الا (تابعة لجمع منكور غير محصور) على احد الوجهين (هى) اى ذلك الجمع فالتأنيث باعتبار الخبر (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس فى آلهة حصر على احد الوجهين (ويتعذر الاستثناء) الذى هو الاصل فى الا (لعدم دخول الله فى آلهة بيقين) لانتفاء شرط دخوله وهو الاستغراق او العهد اوالحصر وليس فى آلهة شئ منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء) وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لايتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة فلايصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا بيقين (وفى الآية مانع آخر) اى غير المانع الاول (عن حمل الا على الاستثناء) الذى هو الحقيقة فى الا (وهو) اى ذلك المانع (انه) اى الشان (لوحملت) اى الا (عليه) اى على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اى معنى الآية (لوكان فيهما آلهة مستثنى منهما) اى تلك الآلهة (الله لفسدتا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلاتكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لايدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى منها الله) لانه اذا لم تفسدا لزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) المعنى (لاتثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباتها له (تعالى لجواز ان يكون حينئذ) اى حين كون معنى الآية هكذا فيهما (آلهة غير مستثنى منها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الآلهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الآلهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اى المعنى الذى (اذا كانت الا) فيه (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فانه) اى حمل غير بمعنى الصفة (يدل على نفى فيهما آلهة غير الله) يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذ لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لاتعدد الالهة) حيث لايكون جمعا ولا مثنى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المثنى ايضا فلزم ان لايكون الاله واحدا (لان تعدد) اى تعدد الالهة (يستلزم المغايرة) اى المنازعة والمجادلة ولايخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشئ ان كل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى

ان كل

ان كل رجل منهما غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره كذا فى الحاشية ولان العقل
لم يجز المواطأة فى كل الامور فى كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب
ان يكون الا له واحد البس الا (وضعف) بالضم (حمل الا على غير) اعنى
ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء واستعمالها فى المعنى
المجازى الذى هو الحمل على غير (فى غيره) متعلق بقوله وضعف (اى فى غير جمع
منكور غير محصور) يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء)
ولان العمل بالمعنى الحقيقى هو الاولى (حينئذ) اى حين كانت واقعة بعد غير
الجمع المنكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة) اذا كانت تابعة لغير جمع
منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذى هو معناها
الحقيقى لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اى سيبويه
(يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة) لاحد بمعنى غير
وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز ايضا ان
يكون استثناء فحينئذ يجوز النصب على الاستثناء و يختار البدل لانه من القسم
الثانى (وعليه) اى على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين لكونه اماما فى هذا
الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له او حال اى متمسكين (بقوله) اى بقول عمرو
ابن معدى كرب وهو جاهلى لايقول بفناء العالم ويحتمل ان يريد لايفترقان
مادامت الدنيا باقية قال ابوسعيد قائل هذا البيت جاهلى لايقر بالبعث وينكر
فناء العالم و يجوز انهما لايفترقان مادامت الدنيا باقية واذا فنيت افترقا ويكون
من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا فى اللباب (وكل) مبتدأ مضاف
الى (اخ مفارقة) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله
لاعتماده على المبتدأ واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه
من قبيل فان طابقت مفردا جاز الامر ان (لعمر) مبتدأ مضاف الى (ابيك)
وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذاته ما اقسم به ان الامر فى الواقع كذلك (الا
الفرقدان) بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب حيث يكون فى شماله بحيث
لايفارق احدهما الاخر (فالفرقدان) فى البيت بارفع (صفة للمبتدأ وهو (كل اخ)
لااستثناء منه والا اى وان كان استثناء منه (وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب)
لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان فى كلام موجب يجب نصبه على ماسبق
وههنا كذلك فلما رفع علم ان الا محمول على غير فى الصفة وان كانت تابعة لغير
الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اى هذا البيت (على الشذوذ وقال) اى
المصنف بعد ما حمله على الشذوذ (فى) هذا (البيت شذوذان آخران) اى
غير الشذوذ الاول وهو حمل الا على غير عند عدم الشرط (احدهما) اى احد

الشذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لوكان صفة للاخ لقبل الا
الفرقدين بالجر لان المطابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما قيل الا الفرقدان
بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) فى الاستعمال
(وصف المضاف اليه) كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حى لان الحى بالجر
صفة شئ (اذ هو المقصود من الكلام و) لفظة (كل) ليست الا (لافادة
الشمول) اى شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف اليه نكرة كقوله تعالى
كل نفس ذائقة الموت (فقط وثانيهما) اى ثانى الشذوذين (الفصل بالخبر
وهو قوله مفارقه اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهى الفرقدان
(والموصوف) وهو كل (وهو) اى الفصل بينهما (قليل) لان الصفة
والموصوف لما نزلا منزلة الشئ الواحد فى الصدق وغيره لكون الصفة عين
الموصوف آبيا ان يقع بينهما اجنبي ولكن لما تغايرا فى اللفظ جوز الفصل بينهما
باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب سوى وسواء النصب على
الظرفية) اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم (اى
بناء) مفعول له لقوله النصب اوحال منه اى مبنيا (على ظرفيتهما) لكون كل
منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير فى احدهما لفظا والاخر تقديرا كما ينصب
لفظة مكان وفى الرضى وانما انتصب سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان
وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى اى مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الصفة
مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان فى سوى
فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان لما اقام مقامه انتهى
فقس عليه سواء لاتحادهما فى المعنى (لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد
اوسواء زيد) ولكن شرط بعضهم فى وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز
جاءنى القوم سوى رجل او سواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة
بالاضافة اليها (فكانك قلت) جاءنى القوم (مكان زيد) حيث هو لم يجئ الا
ان كل واحد منهما ههنا بمعنى غير لان معنى قولك جاءنى القوم سوى اوسواء
زيد غير زيد لانه ليس فيهما الآن معنى الظرفية وقيل انهما منصوبان على
الظرفية باعتبار الاصل لانهما من صفات الظرف واذا حذفت موصوفاتها
بقيت هى على حالها (على الاصح) اى بناء (على المذهب الاصح) لان
فيهما مذهبين (و) الاصح (هو مذهب سيبويه فهما عنده لازما) اصله
لازمان سقطت النون بالاضافة آه (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على
الظرفية باعتبار الاصل لاباعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية
(وعند الكوفيين تجوز خروجهما عن الظرفية) وان يجعلا اسمين برأسهما

والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا) باقتضاء العوامل (كثير) اى كما يتصرف فى غير رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل (متمسكين بقول الشاعر) وهو سهيل بن شيبا اوله فلما صرح الشرواسى وهو عريان * اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد (ولم يبق سوى العدوان) سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعد وعدوانا مثل غفران اى ولم يبق غير العداوة (دناهم) جواب لما وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اذله واستبعده اصله ديناهم مثل بعنا فاعل مثله اى جاز يناهم (كما دانوا) اى كما فعلوا لاازيد ولا انقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة لموصوف مقدر اى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت العداوة فقط لانه يجوز تقديره موصوف سوى كما جاز فى غير (وزعم الاخفش ان سواء) بالمد (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيون سواء (عن الظرفية نصبوه ايضا) اى كما نصبوه حين كونه ظرفا (استنكارا لرفعه) باعتبار اصله وانما خص الزعم فى سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه (فيقولون جاءنى سواءك) بالنصب وان كان فاعلا لجاء (و) يقولون ايضا (فى الدار سواءك) بالنصب وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ (فى استنكار الرفع) اى فى استنكار رفعه (فيما) اى فى الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبره مقدم وهذا اليق بالمعنى (لقد تقطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد قطع اى لقد تقطع وصلتكم وانسابكم ومثله قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا فى فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات الحقيقية والملحقات شرع فى بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهرا ولذا ذكره فى بحث الفعل لكن لما كان فى منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم مفعولا بل يشبه به فى وقوعه بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدى شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال (خبر كان) ومايشتق منه اما داخلة تحت كان اوفى قوله (واخواتها) اى اشباهها (وستعرفها فى قسم الفعل) اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها فى بحث الفعل (ان شاء الله تعالى) (هو) فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر (المسند) اى الذى اسند (بعد دخولها) (اى) بعد

دخول كان) وما يشتق منها (او ا بعد دخول (احدى اخواتها) بحذف المضاف (والمراد ببعدية المسند لدخولها) اى لدخول كان او احدى اخواتها (ان يكون اسناده) اى اسناد خبركان او احدى اخواتها لااسناد كان اواحدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم (الى اسمها) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان (واقعا) وثابتا (بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك) اى البعدية (انما يتصور) اى لايمكن ان توجد البعدية الا (بعد تقرر الاسم والخبر) اى الا بعد ان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها (فالاسناد الواقع) الثابت (بين اجزاء الخبر) اذا كان الخبر جملة اسمية اوفعلية (المقدم اسم مفعول من قدم بالتشديد بارفع صفة بعد صفة للاسناد (على تقرره) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبرا لكان او احدى اخواتها (لايكون) ذلك الاسناد (بعد دخولها) اى دخول كان (بل لا يكون) الا (قبله) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل فى التعريف نحو قائم فى قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبركان ويصدق عليه انه المسند بعد دخول كان (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبركان واخواتها (بمثل) اى بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو (كان زيد يضرب ابوه) اوكان زيد قام ابوه (ولابمثل) يعنى و بما مثل (كان زيد ابوه قائم بان يقال) متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسيرله (يصدق على) لفعل الذى هو (يضرب و) الاسم الذى هوقائم فى هذين المثالين (المعرف) بفتح الراء لانه مصدر ميمى والمصدر الميمى من ثلاثى يجئ على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها (ولبسا) اى ليس يضرب وقائم (من افراد المعرف) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان يعنى لايصدق عليه انه خبر كان فارتفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لايكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها (ويمكن ان يقال) وكانه جواب ثان (فى جواب هذا النقض) الذى اورده الرضى (ان المراد بدخولها ورودها) واستيلاؤها (للعمل) يعنى الرفع الاسم ونصب الخبر (فيما اوردت عليه كما سبقت الاشارة اليه) يعنى كما بين (فى خبر ان واخواتها) فى المرفوعات وقد حقق هنالك فمن اراده فليرجع اليه وههنا انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لاعلى يضرب وحده حتى يرد ماورد (مثل كان زيد قائما) فان قائما مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل

اللفظى

اللفظی (وامرہ) (ای امر خبر کان واخواتها) ای حاله وشانه) (کامر خبر)
المبتدأ، ای کحاله وشانه (فی اقسامه) من کونه مفردا وجملة ومعرفة ونکرة
واحکامه) من کونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومنفیا ومحذوفا ومذکورا (وشرائطه)
من انه لابد من ضمیر اذا کان جملة (علی ماسبق فی بحث المبتدأ والخبر) ووجوب
تقدیم الخبر علی الاسم اذا کان نکرة والخبر ظرفا نحو کان فی الدار رجل وجواز
تقدیمه علیه اذا کان معرفة نحو کان فی الدار زید الی غیر ذلك من الاحوال المذکورة
سابقا (و) (لکنه) استدراك من التشبیه المفید التسویة بینهما او بیان الفرق
بینهما ایضا (یتقدم) (خبر کان) علی اسمها (حال کونه، ای کون الخبر
(معرفة) (حقیقة) تمیز مثل کان المنطلق زید (اوحکما) کالنکرة المخصصة
مثل قولك کان خیرا من جاهل رجل عالم واما اذا کان خبر المبتدأ معرفة اونکرة
فیجب تقدیم المبتدأ علی الخبر لئلا یقع الالتباس فیها (لاختلاف اسمها وخبرها
فی الاعراب) لانه فی الاول رفع وفی الثانی نصب فتحصل الفرق بینهما سواء قدم
واخر (فلایلتبس احدهما بالآخر) فیجوز التقدیم والتأخیر فی الخبر حینئذ مع
ان الاصل والاولی هو الثانی لکونه مسندا (وذلك) ای جواز تقدیم الخبر علی
الاسم اذا کان الخبر معرفة حقیقة اوحکما واقع وثابت اذا کان الاعراب فیهما
(اوفی احدهما لفظیا) هذا اشارة الی ان اطلاق المصنف لبس علی ماینبغی ولابد
من تقییده (نحو کان المنطلق زید) مثال لما کان اعرابهما لفظیا) اوکان هذا
زید مثال لما کان اعراب احدهما لفظیا لان اعراب اسم الاشارة فیه محلی
لالفظی ولا تقدیری لان تخالف اعرابهما بارفع والنصب رافع اللبس فیجوز
التقدیم والتأخیر الا ان تقدیم الاسم هو الاصل علی مامر فی بحث الفاعل وههنا
ستة اقسام باعتبار القسمة العقلیة لان الاعراب اما لفظی اوتقدیری اومحلی فکان
ثلاثة اقسام ومعمول کان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فی الثلاثة صار الحاصل
ستة اما اعرابهما لفظیا نحو کان المنطلق زیدا والاول لفظی والثانی تقدیری
نحو کان زید الفتی اوبالعکس نحو کان موسی العالم اوالاول لفظی والثانی محلی
اوبالعکس نحو کان زید هذا اوکان هذا زیدا وفی هذه الاقسام الثلاثة یجوز
التقدیم والتأخیر لعدم الالتباس واما تقدیریان واما محلیان واما الاول تقدیری
والثانی محلی او بالعکس وفی هذه الثلاثة لایجوز التقدیم بل یجب تقدیم الاسم علی
الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفی الاعراب لفظیا والقرینة وجب تقدیم الاسم
لماسبق فی الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا کانا معرفتین اومتساویین
فی التعریف اولا یجب تقدیم المبتدأ علی الخبر سواء کان اعرابهما لفظیا اوغیره
لدفع الالتباس (فان الاعراب فیهما) ای فی المبتدأ والخبر (لایصلح للقرینة)

يعني للدلالة على ان احدهما مبتدأ والاخر خبر (لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة) اما باراء او بالدال (للبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا لهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان يكون الاول هو الاولى وهو ظاهر لمن له قاب سليم (وكذا) اى كما ان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظى لامطلق الاعراب (فى اسم كان وخبرها جميعا ولاقرينة) تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر (هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظى فيهما جميعا (لايجوز تقديم الخبر على الاسم) بل يجب تقديم الاسم لمامر آنفا (نحو كان الفتى هذا) او كان البصرى موسى او كان هذا ذاك (وقد يحذف) جواز الكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف (عامله) (اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لا خبر كان واخواتها) يعنى ان هذا الحذف ليس يجرى ويعم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لايحذف من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناصبة للخبر (الا كان) فانحصر الحذف فيها (وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما حصل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها (لكثرة استعمالها) تصرفا ولمجيئها على معان متعددة دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (فى مثل) متعلق بقوله وقد يحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه للجنس او الاستغراق (مجزيون) خبر (باعمالهم) متعلق بخبر لقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون اعنى افعال اختيارية (ان خيرا فخير وان شرا فشر) وفى الرضى واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعدان ولو نحو لاتحلن وان راجلا ولو فارسا اى وان كنت ولو كنت ونحو ارجل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا العلم ولو بالصين اى ولو كان بالصين وولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة (ويجوز فى مثلها) (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لافرق بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك (وهى) اى الصورة المذكورة (ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرء مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما سار اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوفة مع

اسمها جوازا بقرينة حرف الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على ان يكون خبر مبتدأ محذوف جوازا بقرينة كونه جزاء الشرط والجزاء لا يكون الا جملة اسمية ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقوبها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس اوهو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخيرية لانه لايجرى بالشر فى مقابلة الخير وماربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط لانه لايليه الا الفعل والمبتدأ ايضا لدلالة حرف الفاء عليه لماقلنا انها اكثر فى الجملة الاسمية (ونصبهما) اى نصب الاسم الاول والثانى ايضا (نحو ان خيرا فخيرا) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) اى فقد كان لانه لابد للفاء من قد فى الماضى وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الجزاء فحذف كان مع اسمها من الشرط لماقلنا فى الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا ولمتابعة الشرط لان قرينة الحذف فى الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة (ورفعهما) اى رفع الاسمين معا (نحو ان خير فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ورفع الثانى على انه خبر مبتدأ محذوف الا انه ينبغى ان يكون الضمير فى فجزاؤه راجعا الى العمل اى لجزاء العمل لان المجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعنى رفع الاول ونصب الثانى (نحو ان خير فخيرا اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على انه خبر كان المحذوفة مع اسمها وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذى هو احسن الوجوه ومايكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل فى الموضعين فيلزم كثرة المحذوف ولمخالفة الاصل الذى هو الوجه الاول فى الموضعين والوجه الثالث والثانى متوسطان ليكون الحذف فيهما قليلا ولمخالفة الاصل فيهما فى موضع واحد فقط لان الاول خالفه فى الجزاء فقط والثانى خالفه فى الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة فى المعنى والاستعمال (وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته) يعنى مايكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول ومايكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع ومايكون متوسطا يكون ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لانفهامه مماسبق لان

المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولذا وردالحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا
لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه لانه لا يحـذف ههنا الا بالعوض والفرق بين
الحذفين من وجوه لانه فى الاول جوازا وفى الثانى وجوبا وفى الاول حذف كان
مع اسمها او خبرها وفى الثانى حذفت وحدهـا وفى الاول الحـذف بلاعوض
وفى الثانى مع عوض ولذا وجب (اى يجب حذف عامله) اى عامل خبركان (يعنى
كان) وحدها ايضا بعد ان معوضا عنها (فى مثل) اى فيما عوض عن كان بعد
حذفه كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماعا (اما انت منطلقا انطلقت)
(اى لان كنت منطلقا انطلقت) وانمـا صرح ههنا باصله دون القسم الاول
للاختلاف فيه دون الاول وتنبيها على ان المختار عنده ماذهب اليه البصريون
وقال المحشى وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق لان
ههنا داعيين الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا المثال كلمة شرط
كالمكسورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانمـا اختاره مع ان اما مكسورة
كالمفتوحة فى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا صرح به ابن مالك انتهى
(فاصل اما انت) عند البصريين (لان كنت) مصدرا باللام الجارة وهى متعلقة
بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوازا (قياسا) لان حذف حرف الجر
من ان المصدرية وان المشددة قياس فبقى بعـده ان كنت (ثم حذفت) لفظة
(كان) وحدها بدون الضمير من كنت (اختصارا فانفصل الضمير المتصل) بكنت
بعـد حذفها (منفصلا) لما سيجئ ان حذف العامل وحـده يوجب انفصال
الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان) بعـد حذفه
ليكون (عوضا عنهـا) اى عن كان فصار ان ما انت (وادغمت النون) اى نون
ان بعد قلبها ميما (فى الميم) اى فى ميم ما لقرب النون من الميم فى المخرج (وابقى
الخبر) اى خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوعا بعـامله المحذوف
فصار كانه لم يحذف لان المحذوف فى اللفظ دون النية كالمذكور (فصار) ذلك
التركيب بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر
كان لم يحذف كان (وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) فى اما انت (واما على
تقدير كسرها) اى كسر الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما
انت (ان كنت) بحرف الشرط لان الهمزة فيهـا مكسورة (منطلقا انطلقت
فعمل) مبنى للمفعول (به) نائبه قوله (ما عمل) مبنى ايضا له (بالاول) نائبه يعنى
ففعل بالثانى ما فعل فى الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه وادغام
النـون فى الميم وانفصال الضمير المتصل بعـد حذف كان (من غير فرق) بين
العملين فى الموضعين (الاحذف اللام) من الثانى (اذلا لام فيه) اى فى الثانى

فيجب

فيحــذف فالمعنى فيهما على المعنى لان حرف الشرط فى الثانى لم يغير معنى كان
لدال على الماضى فيهما (واقتصر) المصنف فى بيان اصله (على الاول) اى
على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ماتكون الهمزة فيه مكسورة
(لانه) اى لان الاول (اسهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اورد باب ان عقيب
باب كان لكونه مسابها الفعل المتعــدى مله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه
آكــد واما لا التى لنفى الجنس وماولا المشبهتان بليس فمشابهة الاولى الفعل
بالواسطة والاخريين له بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس (واخواتها)
اى امثالهــا واشباههما (وستعرفــه فى قسم الحرف. اى تعرف عن قريب ان
واخواتها وانمــا انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعــدما
يقتضى ماوراء المرفــوع لا فى كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقــد مر تحقيقه
فى المرفوعات (هو) فصل اومبتدأ وما بعده خبره والجمــلة خبر لقوله اسم ان
(المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعــد دخولها) (اى بعد دخول ان او احدى
اخواتها) (مثل ان زيدا قائم) واعلم انه يجوز حذف خبرها كحذف كان كقولهم
ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا غـيره كقوله تعالى ان الذين كفروا
و يصدون عن سبيل الله الاية اى هالكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير
الشان فى الضرورة اوغيرهــا كقولك ان زيدقائم فى انه زيد قائم وكقولك وليت
دفعت الهم ساعة اى وليته و يجـوز حذفه ايضا اذالم يكن ضمــير شان الان
حذفه فى ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره (وبمــا عرفت) الباء
فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان ما فى قوله بمــا (اوالدخول فيما
سبق) فى بحث خبر ان واخواتها فى المرفوعات وفى بحث خبر كان واخواتها
فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات صريحــا بل ادرجه فى الفاعل
لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه لبس على رسمه وهوان يكون فضلة
فى الكلام بخلاف اسمها وفيه نظر (اندفع انتقاض هذا التعريف) اى تعريف
اسم ان (ههنــا) اى فى المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقــاض تعريف خبر
كان وخــبر ان كل فى محله وبحثه (بمثــل ابوه فى) قولك (ان زيدا ابوه قائم)
وقولك ان زيدا قائم ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعــد دخول ان
واخواتهــا ولم يصدق عليه انه اسم ان واخواتهــا يعنى اندفع هذا بما عرفت
(المنصوب بلا التى لنفى الجنس) اورده عقيب باب ان لكونه فرعــه لان لا لنفى
الجنس مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبرما ولا ليكون عنــد
متبوعه وفصل اولى من فصلين قوله لنفى الجنس احترازبه عن التى بمعنى ليس
والمراد بالمنصــوب ان يكون منصوبا لفظا اوتقــديرا (اى لنفى صفــة الجنس

وحكمه) بحذف المضاف لان المنفى بهـا الصفة والحكم فان المقصود فى قولك لاغلام رجـل ظريف نفى ظرافة غلام الرجل فكانك قلت لاظرافة لغـلام الرجـل فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (ولم يقل) المصنف فى هذا الموضع (اسم لالنفى الجنس مع انه اخصر) كما قال هـو نفسه اسم ان وكما قال صـاحب اللباب ههنا اسم لالنفى الجنس لقلة النصب فى اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منهـا (فلايصح جعله) اى جعل اسمهـا (مطلقا) اى سواء وجد شرط نصبه اولا (من المنصوبات لا حقيقة) نصب عـلى التميز ولا زائدة لتأكيد النفى فى قـوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظـاهر (ولاحكما) عطف عـلى حقيقـة بان يكون اكثرمن المنصوبات كما فى باب ان وكان فيكون للاكثرحـكم الكل فيكون كله من المنصوبات كما فى البـابين (بل المنصوب منه اقل مما عداه) اى من غـير المنصوب لان ما دخلت هى عليـه ثلاثة اقسـام على ماسيأتى والمنصوبات منهـا قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ماعداه من المنصوبات) ببـان مافى ماعداه (فان بعضهـا) اى بعض ماعداه فتأنيث الضمير باعتبـار المعنى (وان) للوصل (لم يكن كله) اى كل لبعض (من المنصوبات) لفظـا اوتقديرا (لكـن) اى الا ان (اكثره منهـا) اى كما اذا كان منصوبا لفظـا اوتقديرا واما ما كان مبنيـا فليس بمنصوب لفظـا ولاتقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منهـا (فاعطى للاكثر حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظـا اوتقديرا (فعد) مبنى للمفعول (الكل منها) اى جعل كلهـا من المنصوبات (تجوزا) يعنى مجازا بعلاقة الجزئية وفى الرضى لان كلامه فى المنصوبات وجميع ماهـو اسم لا المـذكورة ليس منصوبا بل بعضـه مبنى انتهى فلا يعد المبنى من المنصوبات (ولايبعد) تربيف لماسبق من ان غير المنصوب منهـا اقل والمنصوب فى لالنفى الجنس اقل (ان يقـال اسم لا هو المنصوب بهـا لفظا) اوتقديرا (كالمضاف) نحو لاغلام رجل فى الدار ولا ثوبى رجل موجودان (وشبهـه) بالجر عطف على المضـاف اى وكشبه المضـاف نحو لاخـيرا من زيد جالس عندنا (اومحلا كما هو مبنى منه على الفتح) اى ماينصب به نحو لارجل فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظـا اوتقديرا الا انه منصوب محـلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لارجل ظريفـا بالنصب حملا على محله القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلى لماجاز الحمل عليه (واما ماهو مرفوع) لفظـا اوتقديرا اذا كان الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لازيدا ومضافا اليهـا نحو لاغلام زيد اووقع فصل بينهـا وبين ذلك الاسم نحو لافى الدار رجـل على ماسيأتى (فليس اسمالهـا)

اى

اى للاهذه (لعدم عملها) من النصب او البناء (فيه) اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا او تقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لا لنفى الجنس (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اى بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اى ما كان مسندا اليه قبل دخول هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ما كان عليه ايضا (فى لاغلام رجل ابوه قائم) وفى لاغلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعدية (وهذا القدر) اى مقدار ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها (كان فى حد اسمها) كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد آخر (مطلقا) اى سواء كان منصوبا لفظا او تقديرا او محلا (لكنه) اى الان المصنف (لما اراد) بيان (حد المنصوب) بها (منه) اى من اسمها مطلقا (زاد عليه) اى على هذا الحد (قوله) (يليها) ليعين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله يليها (اى يلى المسند اليه لفظة لا) يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اى يقع) المسند اليه (بعدها) اى بعد لا هذه (بلا فاصلة) بينهما بسئ لان معنى الولى القرب الذى يكون بلا فصل والثانى تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا او مشبها به) (اى بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها تكون لا هذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فى تعلقه) متعلق بقوله (او مشبها) اى فى تعلق المضاف (بشئ هو) اى ذلك الشئ (من تمام معناه) اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لا يتم معناه ويكون ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كما ان المضاف عاملا فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لا خيرا من زيد ولا عشرين درهما لك (هذه) المذكورات من القيود الثلاثة التى هى الولى والتنكير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اى متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور فى اليه) فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مبينة هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) التى هى قوله يليها (منه) اى من ذلك الضمير لان الولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذى الحال الفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال الاولى (من الضمير المجرور فى) قوله (دخولها) الراجع لفظة لا ليكون الحال بجنب صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الى ذى الحال حينئذ ضمير المفعول لان الولى لبس وصفا للا وكلا المعنيين

واحد فعلى الاول العامل فى الاحوال كلهــا المسند اليه وعلى الثانى العــامل فى الحال دخــولها لان العامل فى الحال هــو العامل فى ذى الحال (وما بقى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمــير المرفوع) المستكن (فى يليهــا) الراجع الى ذى الحال على التقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال اذا كان حالا من الضمير المستكن فى الحال الاول يكون متداخلا لامترادفا كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل حينئــذ فيهما هو يليها لما قلنا آنفا (مثل) مبتدأ مضاف (لاغلام رجــل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهــذا المثــال لما كثر (مثال) خــبره (لمايليها نكرة مضافا و) وقــع (فى بعض النسخ) قوله (لاغلام رجل ظريف فيها) يعنى بذكر خبر لاهذه (وقدعرفت) تفصيلا (فى) بحث (المرفــوعات تحقيق قوله فيهــا) ان اردته فارجع اليه فلا نعيــده لئلا يطول الكتاب (و) مثــل (لاعشرين درهمــا لك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لاهــذه قليل (مثال لمايليها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقولهلك) بناء (عــلى النسخ المشهــورة) وهى مايكون فيه حــذف خبر لا هذه كثيرا من تتمة المثالين (كليهما) يشهر بهذا الكلام ان الخبر فى المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا فى الثانى لان الخبر المذكور فى الثانى يصلح ان يكون خــبر للاول ايضا فيكون تقــدير الكلام لاغلام رجــل لك فلا يستبعد كما قاله البعض بل مراد الشارح بيــان ان الاول عــلى الاستعمال الاكثر والثانى على الاستعمال الاقــل تدبر وكن منصفا ولما فرغ من بيــان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه مبنيا الا انه قــدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه فى بحث المعرب ايضا فقال (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان للبناء ايضا شروطا ثلاثــة ان يلى المسند اليه لفظــة لا وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولاشبهه عــلى مافهم من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله ان يليها الى آخره والاستعمال وفى قوله اى المسند اليه اشارة الى ان الضمير المستكن راجــع الى قوله المسند اليــه فى التعريف لا الى قوله المنصــوب لانه لايكون مبنيا فلو رجع اليــه لا يستقيم اى ان المسند اليه (بعد دخولهــا) اى بعد دخول لا عليــه (غير واقع على الاحوال المــذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها (مفردا) بانتفاء الشرط الاخير فقط (ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولى والتنــكير (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليــه (مضافا اومشبها به) لان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمضــاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبهة به) وقدسبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليها) اى على الشروط متعلق

بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل
راجع الى المسند اليه لان المنصوب لايبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى
المسند اليه ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما (قوله) (فهو) اى
الاسم المسند اليه (مبنى على ماينصب به) من الفتحة اوالالف اوالياء اوالكسرة
لكن لايبنى على الالف لان مابالالف لايكون الاسضاغا نحواباه فبقى مابه البناء
ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لوكان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة
(او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا فحكمه غيرذلك) لماسيجئ (وقوله
على ماينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لاهذه عليه)
يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكونية لان
عند وجودهذه الشرائط لايكون منصوبا بل لايكون الامبنيا والى ان ينصب
مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد)
لان اعراب المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لارجل
فى الدار) اوغير منصرف نحو لااجر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح
(فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر
عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لايدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا
اولا لانه من خواص المعربات (نحو لا مسلما فى الدار) والمازنى بفتحه
بلاتنوين (والياء المفتوح ماقبلها فى المثنى) اى فى التثنية (و) الياء (المكسور
ماقبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلامنهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء
خلافا للمبرد فان عنده لايبنى المثنى ولاالجمع على حده لان النون كالتنوين دليل
الاعراب (نحو لامسلمين لك ولامسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد
ماليس بمضاف ولامضارع له) لماسبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى
والمجموع) على حده اذالم يكونا مضافين فيبنيان كماذكرنا (وانما بنى) اى
المسند اليه بعد دخول لاهذه عند وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى
من) الاستغراقية وسقط التنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب
(اذ معنى لارجل فى الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب
(لانه) اى لان قوله لامن رجل فى لدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل
فى الدار) حقيقة اوتقديرا) وفرضا (فحذفت) لفظة من من الجواب فتضمن
معناها فبنى لان المبنى هو كل اسم ناسب مبنى الاصل ويبنو اوجه المناسبة بستة
اوجه على ماسيجئ (تخفيفا) تعليل للحذف يعنى ان حذف من من الجواب
مجرد التخفيف (وانمابنى) اسم لاهذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون
فرقا بين البناء الاصلى والبناء العارضى و(على ماينصب به ليكون البناء) اى

بناؤه (على الحركة) كالفتحة فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (اوحرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم استحقها النكرة فى الاصل (قبل البناء) يعنى ليكون اسم لاهذه مبنيا على حركة كالفتحة ولكسرة اوحرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لاهذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على احدهما الياء واذالزم البناء ينبغى ان يبنى على ما يستحقه فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة اوحرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ماسبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا اوتخصيصا اوتخفيفا (ترجح) اى الاضافة (جانب الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة (مائلا) اى متوجها (الى مايستحقه فى الاصل) اعنى الاعراب لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة مع ان الاعراب ههنا مؤكد بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لايكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرا ولانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف اوشبهه معربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى بعد دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة اومضافا اليها (او) كان (المسند اليه) (مفصولا بينه) الظرف مرفوع محلا على انه مفعول مالم يسم فاعله (اى بين ذلك المسند اليه) (وبين لا) عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح (على سبيل منع الخلو) اى لايخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة اومفعولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملابسين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا اومشبها له) يعنى لايكون المعرفة ولاالمفصول مضافا ولامشبها به (اولا) ينتفى هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا اومشبها به (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد اومضاف (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولاغلام زيد فى الدار ولاعمرو) بالجر عطف على زيد اى ولاغلام عمرو فهذه اثنتان (و) الثانى اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحو (لا فى الدار رجل ولاامرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان

(و) الاول ايضـا اما مفرد مفصول اومضاف مفصول نحـو (لا فی الدار زيد ولاعمرو ولا فی الدار غـلام زيد ولا عمرو) بالجر فصـارت صور المعرفة اربعا اثنان منهـا بلافصل واثنان منها مع الفصل وصور النكرة اثنتان فقط وهما الستا الامفصولتين فصار المجموع ستا فالانسب ان لايفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان يـكـون صور المفصول اربعـا وغيرها اثنين ولذا قيل اربع منهـا فی المفصول واثنان منهـا فی المعرفة ولكل وجهة هوموليهـا (وجب) جواب الشرط (فی جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب ای رفع الاسم الذی وقع فيهـا (علی الابتداء) ای عـلی انه مبتدأ مرفوع بالعـامل المعنوی لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العـامل المعنوی (اما) وجوب الرفع عـلی الابتداء (فی المعرفة) مفردة كانت اومضـافة مفصولة كانت اوغير مفصولة يعنی باقسامهـا الاربعة (فلا متناع) نفوذ (اثر لاالنافية للجنس فيهـا) ای فی هذه المعرفة فان شرط تأثيرلا فی مدخولهـا من النصب او البنـاء هو للجنس والاضـافة والولی وذاغير موجود فی المعرفة متصلة اومنفصلة مفردة اومضافة واذالم يوجد فلا تؤثرفيهـا ماأثرت فی الجنس فوجب الرفع الابتدا لرجوعه الی اصله لكون لاهذه من دواخل المبتدأ (واما) وجوب الرفع بالابتداء (فی المفصول) وهو فی النكرة المفصولة وهذا التعليل يجری ايضا فی المعرفة المفصولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط علی ماسبق فی تأثيرهـا اعرابا او بناء الولی فيما يوجد بالفصل لم تقدر علی العمل فيما هو بعيد عنهـا (والتكرير) (ای وجب تكرير اسم لا) فيه اشـارة الی ان قوله التكرير معطوف علی الرفع والی ان اللام فيه عوض عن المضـاف اليه (لكن) ای الاانه يكون التكرير (مطلقـا) بحيث (لا) يجب ان يكون (بعينه) ای لايشترط ان يكون الثانی عـين الاول مثل ان تقول لازيد فی الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لاالتكرير الشخصی مثـل زيد وعمرو علی ماسبق من الامثلة ولذا قيـل المراد التكرير النوعی لا الشخصی (اما) وجوب التكرير (فی المعرفة) مطلقـا مفردة كانت اومضافة مفصولة اوغير مفصولة (فليكون) التكرير (كالعوض عمـا فی التنكير من معنی) بيان لما فی قوله عمـا (فی الاحاد) لان لاهذه موضوعة لنفی الآحاد وذا لايكون الا فی الاجنـاس واذا دخلت علی المعرفـة فان هذا المعنی لان فی المعرفـة نفی المفرد لانفی الاحاد فينبغی حينئذ التكرير ليكون عوضا عمافات اذ بالتكرير يوجد فی الجملـة نفی الاحاد لان فی التكرير التعـدد (واما) وجوب التكرير (فی النكرة) المفصولة وان وجـد فيهـا نفی الاحاد كما فی صورة الولی (فليكون) هذا الكلام (مطابقالما) ای لسؤال

حقيقي اوتقديري (هو) اى هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما فى قوله لما هو (قول السائل) تحقيقا اوتقديرا اوفرضا (افى الدار رجل ام امرأة) واجيب لافى الدار رجل ولاامرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اى المطابقة بين السؤال والجواب (جار) على وزن غاز اى يجرى (فى المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اى كما هو جار فى النكرة فكانه قيل ازيد فى الدار ام عمرو فاجيب لا زيد فى الدار ولاعمرو وكذا غيره من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اى هذه قضية) حذف المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية (ولاابا حسن لها) الواو للحال ولا لنفى الجنس وابا حسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيها معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظة هذه (اى لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يقولونه عند القضاء ومعناه الحكم نحن ولبس على رضى الله تعالى عنه حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضي لها مثل قوله عليه السلام اقضاكم على وافرضكم زيد كذا سمعته (هذا) اى قول المصنف ونحو قضية ولاابا حسن لها متأول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير) بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله ابا حسن (فيه) اى فى هذا القول (معرفة لان اباحسن كنية على رضى الله تعالى عنه) وهى ماصدر بالاب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها معارف فيكون قوله اباحسن معرفة (و) الحال انه (لارفع فيه ولاتكرير) فانتقض التعريف به اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم رفع فلانه لورفع لقيل ولا ابوحسن بالواو لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اى قوله اباحسن (منصوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه) اى عن الدخل المقدر (بانه) اى بان هذا القول (متأول) (بالنكرة) فلايرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (امابتقدير المثل) فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اى ولامثل ابى حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح (لان المثل لتوغله فى الابهام لايتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لا هذه حينئذ من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مبني على الالف التى هي اخت الفتحة وحينئذ قوله اباحسن على تعريفه والمراد به

على رضى الله تعالى عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رضى الله تعالى عنه والحال انه لامثل لهـا (او بتأويله بفيصل) على وزن حيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق الفيصل على على رضى الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل لاشتهاره رضى الله تعالى عنه (بهذه الصفة) اى بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ماقال النبى عليه السلام اقضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكانه قيل) هـذه قضية (لافيصل لهـا) فصار قوله اباحسن كاسم الجنس المفيـد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا لكل فرعون موسى يعنى يكون من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفـة المشتهر صاحبه بها (ويقوى هذا التأويل) اى التأويل الثانى (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعـالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتنكير) لانه لولم يكن للتنكير لما اعرضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الالقصد التنكير وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتنكير ايضا مع كونه كنية له رضى الله عنه الاان الظاهر ايراده باللام (وفى مثل لاحول ولاقوة الابالله) الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل فى تفسيره مرفوعا الى النبى عليه السلام لاحـول ولاخلاص عن معصية الله تعـالى الابعصمته وعونه ولاقوة ولاطاعة ولاقدرة على طـاعته وعبادته الابعـونه وتوفيقه وقيل لاحـول عن المعصية ولاقوة على الطاعة الابتوفيق الله تعـالى اولا رجوع لنـا عن المعاصى ولاطاعة لنـا على مشاق الدين مما امرنا الله تعـالى (اى فيما كررت فيه) لفظ (لا) هذا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسـام الآتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع توجـد فيه شروط ثلاثة ان يكون لفظـة لامكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كلا منهمـا نكرة مفردة وبين الشـارح الاول بقوله فيمـا كررت فيه لا والثانى بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل) بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فمستفاد ايضـا من المثال (يجوز فيه) (خمسة اوجه) (بحسب اللفظ) اى بحسب التلفظ (لابحسب التوجيه) وبيـان الحال (فانها) اى فان الوجوه فى هـذه الصورة (بحسب التوجيه تزيد) كما فى اثنـاء الوجوه تتقيد يعنى من بيـان الشارح فى اثنائها تقيد فانهـا على ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانهـا فى الاول صارت خمسة وفى الثـانى زيدت (عليهـا) واما عند العقل اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثـانى معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبنـاء الثانى واما لاول مبنى والثـانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثانى

فالقياس ان تكون ستة ولماسقط ما كان الاول فيه معربا منصوبا والثانى مبنيا
لعدم وجود شرط نصبه كماسبق بقيت الوجوه بحسب اللفظ خمسة (الاول)
من تلك الوجوه (فتحهما) اى فتح الاول والثانى يعنى بناءهما على الفتح (اى
لاحول ولاقوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لافيهما)
اى فى كل واحد منهما (لنفى الجنس) فيبنى اسمهما على الفتح كما لوانفردت كل
واحدة منهما عن صاحبتها (ولاقوة) مع ان لافيه لنفى الجنس واسمها مبنى
(عطف على لاحول عطف مفرد) بدل من قوله عطف بدل البعض (على
مفرد) لان لاحول مفرد غير جملة وكذلك لاقوة (وخبرها) اى خبر لاحول
لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اى لاحول ولاقوة موجودا الا
بالله) والخبر الظاهرى وهو قوله الا بالله وهو المستثنى المفرغ المعرب باعراب
المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه ظرف لابدله من متعلق هو فى الحقيقة
خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون فى قوة لاشئ له الابالله (اوعطف جملة
على جملة) عطف على قوله مفرد (اى لا حول) موجود (الا بالله ولاقوة)
موجودة (الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استثناء عنه) اى عن خبر الجملة
الاولى (بخبر) اى بقرينة كون خبر (الجملة الثانية مذكورا) واختص الحذف
بالاولى مع ان الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابق قرينة للاحق
وليكون اولافيه اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذا اوقع فى النفس والذ
اذالمنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلاتعب (و) (الثانى) من تلك الوجوه
(فتح الاول) يعنى بناء الاول على الفتح (ونصب الثانى) (اى لاحول ولاقوة
الابالله اما فتح الاول) اى اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لاالاولى لنفى الجنس)
وحول اسم مفرد نكرة قدوليها فيبنى على الفتح (واما نصب الثانى فلان لا
الثانية مزيدة) يعنى زائدة (لتأكيد النفى) لان المعطوف على المنفى يكون منفيا
ايضا فيكون حرف النفى فى المعطوف زائدا وفائدته التأكيد للنفى المستفاد
اولا كما فى قولك ماجاءنى زيد ولاعمرو لانه اذا قيل وعمرو بدون لايستفاد عدم
مجئ عمرو ايضا وزيد لافيه نصا (والثانى) وهو قوة (معطوف على الاول)
الذى هو حول يعنى معطوف على لفظه (فيكون) اى ذلك الثانى (منصوبا
حملا على لفظه) اوعلى محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو
منصوب بلا ومحل بعيد وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب)
قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز على الحركة الاعرابية (ويجوز
ان يقدر لهما) اى للاسمين المعطوف احدهما على الآخر (خبر واحد) لان العامل
فيه لاالاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا (ان يقدر

لكل

لكل) واحد (منهما خبر على حدة) لان الثانى وان كان معطوفا على الاول بحسب الظاهر الاانه يجوز ان يجعل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز فى اسمها المبنى ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولى عامل واحد بعاطف واحد قد ذكر غير مرة (و) (الثالث) (فتح الاول) يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى (ورفع الثانى) (اى لاحول) بالفتح (ولاقوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) اى اما كونه مبنيا على الفتح (فلان لاالاولى لنفى الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى ان تبنى على ماتنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثانى) اى اما كونه مرفوعا (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفى لما قلنا فيما سبق (والثانى) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان لفظه ومحله القريب لكونهما عارضين لا اعتبار لهما فى الظاهر (لانه) اى لان الاول (مرفوع) فى الاصل (بالابتداء) اى بالعامل المعنوى فاذا جاز الحمل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بدل من قوله معطوف اوتفسير له اوخبر مبتدأ محذوف اى هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لايكون اولا (بان يقدر لهما خبر واحد) ويكتفى بكون الخبر خبرا للاول اى لاحول موجود الا بالله ولاقوة مثل قولك فى الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (اوعطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اى من الاول والثانى (خبر) واحد لان لا الاول عامل لفظى يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعا بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلا فتكون جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) اى رفع الاسمين معا (بالابتداء) لان النكرة وقعت فى حيز النفى فتخصصت كما فى قولك ما احد خير منك على ماسبق (نحو لاحول ولاقوة) بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الابالله لانه) اى لان هذا الكلام (جواب قولهم الغيرالله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ مؤخر والثانى معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا اوتقديرا (فجاء) الجواب (بالرفع فيهما) اى فى حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من فاعل جاء اى جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا (للسؤال) لما عرفت انهما مرفوعان فى السؤال ومطابقة الجواب فى الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامران هها) اى فى القسم الرابع (ايضا)

اى كما جاز فى الاقسام الاول اى اما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة
نحو لاحول موجود الا بالله ولاقوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر
لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد
على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم فى المناسبة ولان تقليل
الكلام اولى (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع الاول) يعنى ان يكون
الاول مرفوعا بناء (على ان لا) هذه تكون (بمعنى ليس) مثل ماولا تكون
لنفى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لا لنفى الجنس
كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا
بليس وهى تورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كما فى مافان
كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابهتها لها (وفتح الثانى) اى يكون الثانى
مبنيا على الفتح (نحو لاحول) بالرفع (ولاقوة) بالبناء على الفتح (الا بالله
بناء على ان يكون لا) فى الثانى (لنفى الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة قد وليتها
فتكون مبنية على الفتح كما فى قولك لارجل فى الدار (وضعف) مبنى
للمفعول من التضعيف ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثى (وجه) مرفوع
ضعف (رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان تكون لا فيه بمعنى ليس (بانه) متعلق
بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (لالغاء عمل لا اى تأثيرها فى
مدخولها اعرابا وبناء (بالتكرير) اى بسبب ان يكون مادخلت هى عليه
مكررا لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع
على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لابيع فيه ولاخلة ولاشفاعة
ورفعه لهذا المعنى ليس بضعف لوقوعه فى النظم المعجز (لا لكونها بمعنى ليس)
يعنى ليس رفع الاول ههنا لكون لاهذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل
بسبب التكرير (لان شرط صحة الغائها التكرير) اى تكرير اسمها كما فى صورة الرفع
فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافق الاسمان
فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكما فى قولك لازيد فى الدار ولاعمرو وكما فى قوله تعالى
لابيع فيه ولاخلة اولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا)
اى فى هذا القسم فرفع الاول لايكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة
الالغاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقعين (بعدها فى الاعراب) قوله ولادخل لا
فيه لنفى الجنس دخل اسمها المبنى وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق الجار
والمجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لايكون لتوافق الاسمين
بعدها فيه مدخل فى صحة الالغاء يعنى يصح الالغاء بمجرد التكرير سواء توافق

الاسمان

الاسمان فيـه اولا وفى الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغـاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير لا ولا يلزم مع تكرير ان لا يتوافق الاسمـان فى الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصـل واذا تقرر هذا فلا حاجة لـنـا لى ماذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كـلامه (فهذا) اى القسم الخامس اوما اجرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لا فيه فى الاول بمعنى ليس اوعلى ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى ليس متعين (لعطف جملة على جملة) لان فى عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى لعطف المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر وفى الثـانى لا لنفى الجنس يقتضى نصب الاسم او بناءه ورفع الخبر واذا اختلفـا فى العمل لايمكن العطف المذكور فتعين العطف الاول (نحو لاحـول) موجود (الا بالله ولاقوة) موجودة (الا بالله والا) اى وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمل ان يكون عطف مفرد عـلى مفرد (يلزم ان يكـون قوله الا بالله) يعنى الخبر المتعلـق به قوله الا بالله (منصوبا ومرفوعا) فى حالـة واحدة لان لا الاولى تقتضـى ان يكون منصوبا ولا الثـانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا لعاملين مختلفين فى حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثـانى) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغـاة عن العمل (يحتمل ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد عـلى مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثانى عليه باعتبـار محله البعيد والا بالله خبر الاول فيكون جملة واحـدة (او) ان يكون (عطف جـلة على جملة) كما هو الظـاهر يعلم وجهه مما سبق (كما لا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثـانى على المتأمل الصـادق (واذا دخلت الهمزة) الاستفهـامية (على) لفظـة (لا) (التى) تكون (لنفى الجنس) لكون البحث فيهـا (لم تغير) مبنى للفاعل من غـير من التفعيـل (العمل) مفعوله (اى عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اى تأثيرهـا) فيه اشـارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوى وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثـير فيكون من قبيـل ذكر الملزوم وارادة اللازم (فى مدخولهـا) اى فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (و بناء) يعنى اذا كـان مدخول لا قبـل دخول الهمزة عليها معربا اومبنيـا يكون ايضا بعده معربا فى الاول ومبنيا فى الثـانى (لان العامل) لفظيا كان اومعنويا سماعيا او قياسيـا رافعـا اوناصبا او جارا (لا يتغير عمـله) اى اثره فى مـدخوله من الاعـراب

والبناء وغيرهما (بدخول كـلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل
حتى تغيير ما دخلت هي عليه وعـدم تغيير اثر لا فيه اولى والزم بخـلا ف ما
اذا دخل الجار عليها نحو اذيتني بلا جـرم وجدت بلا ما ل فانه يتغير عمـله
حينئـذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لمـا تغير عملها بدخول الجـار توهم انه
يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيـان (ومعناها) (اى
معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام)
(حقيقة) نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخـل على شئ مجازا (فتقول الا
رجل فى الدار) من غير تغيير تأثيرها من البناء والاعراب فى مدخولهـا حال كونك
(مستفهما) وقال المحشى الظـاهر ان الشارح نبه على ان مقصـود المصنف
حصر المعنى فى الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلا ف فيهـا
دون ماعداها لانه لا اختـلاف فيها نتهى (و) (اما) (العـرض) بسكون الراء
مجـازا (نحو الا نزل عندى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجى نزوله وعدمه لان
المجهولية بالشئ كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمـل لفظ احد
المسببين المتحدين فى السبب فى الاخر (ولم يذكر سيبويه ان حال الا) المستعمـل
(فى العرض كحالة قبل) دخول (الهمزة) لانهـا اذا كانت عرضا تكون من
حروف الافعال فلا يجوز دخولهـا على الاسماء لان العرض لا يكون الا فى الافعال
كما يقـال الا تنزل (بل ذكره السـيرافى) يعنى ذكر السيرافى ان حال فى العـرض
كحالها قبـل دخول الهمزة (وتبعه الجزولى) بالجيم المفتوحـة والزاى المعجمة
المضمومـة (والمصنف) لانهـا وان كانت عرضا وكانت ايضا من د واخـل
الافعال الا انهـا باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازى
(ورد ذلك) اى ذكر السيرافى كون حالها فى العرض كحالهـا قبل دخول الهمزة
(الاندلسى) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس
اسم بلدة (وقال هذا) اى كون حالها فيه كحالهـا الاول (خطأ) بفتح الخـاء
والطـاء مع القصر ضد الصواب يعنى ليس بصواب (لانها اذا كانت عرضا)
بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال) يعنى من الحروف التى تقتضى
الافعـال لفظا اوتقديرا كحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف التحضيض) مثل
هلا والا ولولا ولوما وهذه كلهـا تقتضى الافعال لفظا اوتقـديرا ولا تدخل على
الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اى بعد حروف العرض كما يجب
انتصابه بعـد حرف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعـد الاسم
فعـل يفسر الفعل الناصب له (نحو الا زيدا تكرمه) فى تقدير الا تكرم الا زيد
تكرمه عـلى ماسبق واما اذا لم يقع بعدها فعل اووقع ولكـن لم يصح ان يكون

مفسرا

مفسر اله يكون حالها كما قاله السيرافى ولاوجه لقول من قال فى وجوب الانتصاب
بحث لجواز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان بتكلف
ويقال اراد وجوب الانتصاب الاسم فى الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما)
(التمنى) (نحو الاماء اشربه حيث لايرجى ماء) قيدبه لانه عند رجاء الوجود
يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون التمنى لان مالايرجى لايستفهم اذلايقال
لاحد انطير على حقيقته فيحمل على التمنى مجازا بجامع الطلب لان فى التمنى معنى
الطلب كما فى الاستفهام وكما فى قوله * لاسبيل الى خمر فاشربها * الاسبيل الى
نصر بن حجاج * (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الا رجلا جزاه الله خيرا
وفى الرضى روى الالغاء فى الا التى للتمنى نحو (الارجلا جزاه الله خيرا) وروى الا
رجل بالجر اى الا من رجل (فهذه) اى كلمة الا فى هذا لبيت (عند الخليل) بن
احمد الذى هو امام النحو (ليست لا) الداخل (بالنصب صفة سببية لكلمة لا)
عليها حرف الاستفهام (بالرفع لانه فاعل) لقوله الداخل مثل قولك هند حامل
وشاحها (ولكنه) اى الا انه (حرف موضوع للتحضيض) مستقلا (برأسه)
مثل الا وهلا وغيرهما (فكانه) اى فكان الشاعر (قال الا ترونى) بضم التاء
من الارائة اصله ترئيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمتى التاء
والراء ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونى (رجلا) مفعول به (يعنى
هلا ترونى رجلا) جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه
لانه سبب للفعل الناصب فيكون قرينة لمسببه وبقرينة كلمة التحضيض لما
عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اى لكون الا حرفا برأسه من حروف
التحضيض والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (ونصب) رجل فيه
(ونون) وفى رضى واعلم ان معناها اذادخلت فى الماضى التوبيخ واللوم على
ترك الفعل واذادخلت فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى اى فى
المضارع بمعنى الامر ولايكون التحضيض فى الماضى الذى قدفات الا انها تستعمل
كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك الفعل فى الماضى الى هنا كلامه (وهى) كلمة الا
(عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام) يعنى مركبة من همزة
الاستفهام ولالنفى الجنس فكانت (بمعنى التمنى) مثل قولك الا ماء اشربه (فكان
القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها
فيقال (الارجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (لكنه) اى الا انه (نون) اى
جعل رجل فى قول الشاعر وهو الا رجلا جزاه الله منونا (لضرورة) وزن
(الشعر) لان وزنه فى كل مصراع مفاعلتن مفاعلتن فعولن واذالم يكن منونا يكون
الاول انقص بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله

* صبت على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا *
ولما فرغ من المنصوب بلا التي لنفي الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبنيا ومرفوع شرع في بيان احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفي احواله فقال (ونعت) مبتدأ (الاسم لا) بحذف المضاف (المبني) بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اى الذى هو قسم من اقسام اسم لا لانه على ما عرفت ثلاثة (لانعت اسمها المعرب احتراز) به (عن نحو لاغلام رجل ظريفا) فانه لامحالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا لابد ان تكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنعت) لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيوداله (اى لا) النعت (الثانى وما بعده) يعني الثالث والرابع وغيرذلك (احتراز) به (عن) لنعت الثانى (مثل لارجل ظريف) اما مبني على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لما سيجئ لانه نعته (كريم) بالرفع اوكريما بالنصب (في الدار) خبرلها (مفردا) بالنصب لانه (حال من ضميرمبني) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لابد ان يبين هيئة الفاعل والمفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجتمعة بلافصل وقع بينها ولوجعل حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال في المعنى صفة (والعامل فيه مبني) لما تقرر ان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال (احتراز عن) النعت والمضارع (مثل) قولك (لارجل حسن الوجه) اولارجل خيرا من زيد فانه لايبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لما سيأتى (يليه) فعل مضارع معلوم (حال بعد حال) من ذلك الضمير ايضا وقد مر لما سبق ولوجعل ايضا حالا من المبتدأ لكان اصوب لما قلنا اى يلى لنعت الاول اسم لا المبني (او صفة مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبني لما قلنا ان الحال في المعنى صفة (احترز به عن المفصول) اى عن النعت الذى وقع بينه و بين المنعوت فصل بشئ (نحو لاغلام فيها ظريف) فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولايجوز البناء اصلا (وهذا لقيد) يعني قيد الولى (يغني عن الاول) فيه اضافة تعريف لمن اطاقة لان المعنى الاول ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا عن الآخر الا ان لولى اصطلاح ههنا ولذا نسب الاغناء اليه مع ان الاول يغني عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيدا له (مبني) خبر (على الفتح حملا على المنعوت) يعني بني على الفتح كما ان المنعوت كذلك (لمكان

الاتحاد

الاتحاد بينهما) فی الصدق لان النعت یصدق علی مایصدق علیه المنعوت فاتحدا فحینئذ اذالم یبن لزم ان یکون الشیٔ الواحد مبنیا ومعربا (والاتصال) ایضا لماعرفت انه من شرط لولی بحیث لایجوز ان یقع بینهما فصل (وتوجه النفی الیه ای الی النعت حقیقة) تمییز لان النفی فی قولك لارجل ظریف قائم نفی القیام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد الرجل الاان البناء النعت اربع شرائط ان یکون نعت المبنی بلا وان یکون النعت الاول وان یلی النعت المبنی ولایفصل بینهما وان یکون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشروط یتحد النعت مع المنعوت فیسری البناء منه الیه فیبنی النعت ایضا لسرایته الیه (والمبنی فی قوله) ای فی قول المصنف (ونعت المبنی اشارة الی مابنی علی الفتح بالاصالة لابالتبعیة فانه) ای المبنی بالاصالة هو (المذکور سابقا) فی قوله فان کان مفردا فهو مبنی بناء علی اللام فیه للعهد الخارجی وان البناء اذا اطلق یراد به البناء بالاصالة لا بالتبعیة (فلایراد انه) ای الشان (اذا کرر المبنی) الذی هو اسم لاهذه (وبنی) المکرر (علی الفتح) کالاول لکونه تأکیدا (ثم جیٔ بنعت) وجعل نعتا للثانی بناء علی ما هو الظاهر (لا یجوز بناؤه) ای بناء النعت بل یجب ان یعرب لعدم الاصالة فی البناء (مثل لاماء ماء باردا) بالنصب حملا علی اللفظ اوالمحل القریب اوالرفع حملا علی المحل البعید (مع انه یصدق علیه) ای علی قوله باردا (انه) ای البارد (نعت المبنی الاول مفردا یلیه) یعنی تصدق هذه الشروط المقتضیة بناء النعت الموجودة هی فیه ولایصح بناؤه (فان باردا ، الذی هو (فی هذا المثال نعت للتابع) یعنی الماء الثانی (لاالمتبوع) یعنی الاول (کما هو الظاهر) من النعوت لئلا یقع الفصل بینهما لان الماء الثانی وان کان تأکیدا للاول یکون فصلا اذاجعل نعتاللاول (ولوجعل) ذلك النعت (نعتا للمتبوع) علی خلاف الظاهر (فلیس) النعت (ممایلیه) ای یلی النعت المنعوت (لتوسط التابع بینهما) یعنی لوجود الفصل بالماء الثانی بین النعت والمنعوت (ومعرب) سواء کان النعت مفردا اومضافا اومضارعا له ولی اولا (لان الاصل فی التوابع) کلها تبعیتها (لمتبوعاتها فی الاعراب دون البناء) سواء کان المتبوع مبنیا بناء لازما نحوجاءنی هؤلاء الکرام بالرفع او بناء عارضا نحو لاغلام ظریف بالرفع اوالنصب الاانه یجوز البناءههنا علی الفتح لماعرفت اومعربا نحو لاغلام رجل ظریف اوظریف لکون الاسم اصلا فی الاعراب والعمل بالاصل اولی (رفعا) منصوب علی المصدریة اوعلی نزع الخافض ای یرفع (حملا) ای لکونه محمولا (علی محله

البعيد) (اونصبا) عطف على رفعا (حملا) اى لكونه محمولا (على اللفظ) اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح (اوعلى محله القريب) وهو النصب بها (مثل لارجل) فانه اسمها المبنى على الفتح (ظريف) وهو (بالفتح) يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه (ظريف) معرب (بالرفع) حملا على محله البعيد (وظريفا) معرب (بالنصب) حملا على اللفظ اوعلى محله القريب اورد هذه الامثلة على ترتيب اللف وهو صنعة بديعية (والا) عطف على مقدر مفهوم من القيود المذكورة فى التعريف يعنى اذا كان نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الشارح الى هذا بقوله (اى وان لم يكن النعت كذلك) اى وان لم يكن نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لاغلام رجل ظريف اولم يوجد الثانى بان لم يكن مفردا مثل لارجل حسن الوجه اولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لارجل فى الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها اولا (فالاعراب) (اى فحكمه الاعراب) اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لاغير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لاغير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعرابهما (على المحل البعيد) الذى هو الرفع (اونصبا حملا عن اللفظ اوعلى المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرت امثلته) اى امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شرط البناء (فى بيان فوائد القيود) وانا اوردتها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة (ولعطف) اى عطف شئ (على لفظ اسم لا المبنى) الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى محله البعيد على مافهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لايكون لافيه مكررا و بين الشارح تلك الشروط بقوله (اذا كان المعطوف نكرة) مثل لاغلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف (معطوفا بلاتكرير لافى المعطوف فانه) اى الحال والشان (اذ كان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثل لاغلام لك وزيدا ومضافا مثل لاغلام لك وعبدالله) (وجب رفعه) اى رفع المعطوف اومعرفا باللام (نحو لاغلام لك والفرس) لانك لو نصبته حملا على اللفظ اوعلى المحل كانت لفظة لاعاملة فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لاتعمل الا فى النكرة المضافة اوالمشابهة (واذا كان لامكررا فى المعطوف) مع افرادهما وتنكيرهما مثل لارجل ولاامرأة (فحكمه) اى حكم هذا المعطوف (ماعلم فى قوله لاحول ولاقوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة

اوجه من حيث التلفظ لانه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لا مكررة بطريق العطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالعطف وهو مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور (على اللفظ) (اى لفظ اسم لا مبنى) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبيه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (و يجعل) المعطوف (منصوبا) عطف على يحمل (و) (بان يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع لفاصلة (على المحل) اى محل اسم لا المبنى والمراد به ههنا لمحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويجعل) المعطوف (مرفوعا) (جائز) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى منفيا (ولا يجوز فيه) اى فى هذا المعطوف (البناء) كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتنكير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم لما سيجئ وان جاز فى النداء نحو يا زيد وعمرو اضعف لاعن التأثير الافيما يليه اوكان فى حكمه كما فى النعت وههنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف) اى بواسطة العاطف فالداصل لعاطف والمعطوف عليه كلاهما ولاسك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا (ولم يجعل) المعطوف (فى حكم المتصل) بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كما فى عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يا زيد وعمرو لانه فى حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظنة الفصل) اى لان هذا محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكدة) مثل لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة بخلاف الصفات والنداء لانه لبس فيهما هذا الظن فافترقا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا (يراد فيه) اى فى المعطوف على المنفى لفظة (لا كثيرا) اى زيادة كثيرة لتأكيد النفى (نحو لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا وابن) فيه نسر على ترتيب اللف لان الاول منصوب والثانى مرفوع عطف على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابنا وابن (فى قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه) لا فيه لنفى الجنس ولا اب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطف على لفظه والخبر محذوف اى لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى جملتين اى

لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهوان يأتى بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر * كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالى (اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردأ مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتأزر من ازر مهموز الفاء وبعده زاى معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تأزر فى الامر اذ قوى يعنى لان مروان رجع الى المجد وتأزر فيه وتقوى والالف فى تأزر للاشباع كالف انتا فى قول الشاعر لا للتثنية (واما سائر التوابع) اى باقيها من التأكيد اللفظى والمعنوى والبدل وعطف البيان (فلا نص عنهم فيها) يعنى لم يصرحوا بحكمها كما صرحوا بالنعت والعطف بالحرف (لكن) اى الاانه (ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى) يعنى يبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوى نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبد الله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى الى هنا كلامه لان البدل فى حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب لى والتأكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء فى لا ماء ماء باردا فيبنى البدل والتأكيد اللفظى اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا اباله ولا غلامى له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك اولا غلامين فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينبغى المشابهة بالمضاف حينئذ ولا اثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه) اى فى ذلك التركيب (بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا ولكن بشرط ان يكون من الاسماء الستة غير ذى او مثنى اوجمعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا مجيرى له (واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لا التى لنفى الجنس (احكام الاضافة من اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشارة الى ان

المراد

المراد بہ بالاسماء الستۃ غیرذی فانہ لاینقطع عن الاضافۃ علی ماسیأتی (و) من (حذف النون) ای نون المثنی والجمع (من نحو غلامین) اراد بہ المثنی والجمع علی حدۃ واما عند الرضی فہذا الحکم مخصوص بالاب والاخ لکثرۃ استعمالہما واما حذف النون فعام لکل مثنی وجمع علی حدۃ حیث قال فی المثنی والجمع وفی الاب والاخ من بین الاسماء الستۃ اذا ولیہا لام الجران یعطی حکم الاضافۃ بحذف نونی المثنی والجمع واثبات الالف فی الاب والاخ فیقال لاغلامی لک ولامسلمی لک ولاابالہ ولااخالہ فتکون معربۃ اتفاقا فقولہ مثل لاابالہ مبتدأ (جائز) خبرای یجوز فی ہذ اللفظ ان یستعمل باثبات الالف وحذف النون ویجعل معربا منصوبا (یعنی ان الاصل فی مثل ہذین الترکیبین ان) یبنی اسم لاعلی ما ینصب بہ لکونہ نکرۃ مفردۃ وقعت بعدہا بلا فصل و (یقال لااب لہ) ولااخ لہ بالبناء علی الفتح وکذا غیرہما من الاسماء الستۃ غیرذی (و) یقال (لاغلامین لہ) ولامسلمین لہ مثنی وجمعا بالبناء علی الیاء (فیکون اسم لا) التی لنفی الجنس (فیہما) ای فی مثل ہذین الترکیبین (مبنیا علی ماینصب بہ) الاسم وہو الفتح فی الاول والیاء فی الثانی لوجود شرط البناء التی ہی الافراد والتنکیر والولی (و) یکون (الجار والمجرور) فی مثل لہ فی محل الرفع (خبرا لہا) للا التی لنفی الجنس والمعنی لااب موجود لغلام الآن لانہ قدمات فیکون المنفی ثبوت جنس الاب لہ الآن ولا غلامین موجود ان لفلان الآن فیکون ایضا المنفی ثبوت جنس الغلامین لہ الآن (و) الحال انہ (فصحاء) ملابسا (علی قلۃ) لکن الاولی حدالشذوذ لانہ قداستعملہ الفصحاء ایضا باثبات الالف (مثل لاابالہ و) حذف النون مثل (لاغلامی لہ) ولامسلمی لہ وجعل معربا منصوبا (بزیادۃ الالف) متعلق بقولہ جاء (فی مثل اب) ونحوہ (وباسقاط النون فی مثل لاغلامین) ولامسلمین (کما فی حال الاضافۃ (یعنی اذا اضیف نحو الاب اوالغلامین اوالمسلمین الی النکرۃ یکون معربا منصوبا باثبات الالف وحذف النون نحو لاابا رجل فی الدار ولاغلامی رجل ظریفان لوجود شروط النصب التی ہی الاضافۃ الی النکرۃ والولی (تشبیہا) مفعول لہ لقولہ جائز ای اجیز ذلک تشبیہا اومفعول مطلق ای شبہ تشبیہا والجملۃ حال والاول اوجہ (لہ) الجار والمجرور متعلق بالتشبیہ (ای) شبہ (اسم لا) ہذہ التی (فی ہذین الترکیبین مع انہ لیس بمضاف) الی شیء (بالمضاف) متعلق بالتشبیہ ایضا (واجراء لاحکام المضاف) بالنصب عطف علی قولہ تشبیہا وبیان لفائدۃ التشبیہ یعنی المقصود الاصلی من ہذا التشبیہ اجراء احکام الاضافۃ (علیہ) ای علی اسم لاہذہ (باثبات الالف) فی البعض وحذف النون فی البعض (فیکون) اسم لاحینئذ (معربا) منصوبا (وذلک التشبیہ) ای تشبیہ اسم لا

هذه فی هذین الترکیبین (انما هو . فیه اشارة الی ان اللام فی قوله (لمشارکته)
علة للتشبیه ووجه الشبه لان وجه الشبه یکون علة للتشبیه کقولك زید کالاسد
فی الشجاعة وهی علة لتشبیه زید به (ای لمشارکة اسم لاحین یضاف باظهار
اللام) متعلق بقوله یضاف ای لام الاضافة المقدرة (بینه) ای بین المضاف
(و بین مایضاف الیه) (له) (ای المضاف) بدون اظهارها یعنی لمشارکة اسم لا
فی ترکیب لاابا له ولاغلامی له للمضاف الذی وقع بعدلا فی قولك لااباه ولاغلامیه
(فی اصل معناه) ای فی المعنی الاصلی (ای معنی المضاف من حیث هو مضاف
بمعنی الاضافة وهو) ای الاضافة (الاختصاص) فالتذکیر باعتبار الخبر او
باعتبار المضاف ای معنی الاضافة وذلك ان اصل معنی المضاف الذی هو ابوك
راسا ابالك کان تخصیص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضیف
صار المضاف معرفة فبقی ابوك تخصیص اصلی لکونه مضافا وتعریف حادث
بالاضافة وابالك یشارك ابوك فی التخصیص الذی هو فی اصل معناه فکما ثبت
الالف فی ابوك تثبت فی ابالك فکما ان الاول معرب کذلك الثانی معرب کذا
فی الرضی (اوالمعنی) عطف علی قوله ای اسم لا فی تفسیر قوله تشبیهاله من حیث
المعنی تقدیره المعنی هکذا اوالمعنی (ان مثل لاابا له ولاغلامی له جائز باثبات
الالف فی الاول وحذف النون فی الثانی علی خلاف الظاهر لما عرفت ان الظاهر
ان یقال لااب له بدون الالف ولاغلامین له باثبات النون (تشبیهاله ای لمثل هذین
الترکیبین) وهما قولك لاابا له ولاغلامی له (حیث لااضافة فیه) ای فی مثل
هذین الترکیبین فاللام داخلة علی المشبه وصلة للتشبیه ای لکون مثل هذین
الترکیبین حیث لااضافة فیه مشابها (بالمضاف ای بترکیب یشتمل علی الاضافة)
یرید به ان المراد بالمضاف معناه المجازی وهو الترکیب الذی فیه الاضافة بعلاقة
الجزئیة لامعناه الحقیقی وهو کل اسم اضیف الی اسم آخر فی لتفسیر الاول
فیکون المشبه والمشبه به هو الهیئة الترکیبیة اعنی شبه ترکیب لاابا له بترکیب
لاابا رجل وترکیب لاغلامی له بترکیب لاغلامی رجل فاثبت الالف وحذف
النون کما ثبت وحذف فی المشبه به (لمشارکته ای لمشارکة مثل هذین الترکیبین
لغیر المضاف فهما اسم لا له ای لما یشتمل علی الاضافة) ای الترکیب یکون اسم لا
فیه مضافا فیه مضافا (فی اصل معناه ای معنی مایشتمل علی الاضافة وهو) ای ذلك
المعنی (الاختصاص) فیکون وجه الشبه فی کلا التوجیهین الاختصاص
والمشارکة فیه وقال المحشی لافرق بین التوجیهین فی الحاصل وانما التفرقة فی حل ترکیب
المصنف بارجاع ضمیر مشارکته تارة الی الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع
ضمیره له الی المضاف فی اصل معنی الاضافة وهو الاختصاص والتعریف متفرع

عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضميرله الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه (الاان بين الاختصاصين) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لاابا له حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لافيه مضافا (تفاوتا) يعنى فرقا (فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لايكون اسم لافيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشئ واحد لقيام المضاف اليه مقام التنوين اوالنون من المضاف ولذا يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف اوالتخصيص فصار احدهما جزء الاخر بخلاف لاابا له ولاغلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من للام حتى لولم يكن للام لم يستفد فيكون الاختصاص فى الاول اتم (ومن ثمه) قد سبق تفسيره غيرمرة (اى ولاجل ان جوز مثل هذين التركيبين) يعنى باثبات الالف وحذف النون (انما هو لتنبيه) اسم لاالذى هو (غير المضاف باسم لا الذى هو (المضاف فى معنى الاختصاص) (لم يجز) (تركيب) يكون فيه بعد اسم لاهذه حرف من حروف الجر من غير اللام (لاابافيها) (اى فى الدار) ولارقيب عليها ولاغلامى بها (لعدم الاختصاص) فى مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى فانتفت المشاركة له فى اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجواز (فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ) اذا اضيف اليه (انما هو بابوته له) اى بكون الاب اباله (وهذا الاختصاص اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ (غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار) لان الاب من حيث انه اب لايكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها (فلايصح اضافته الى الدار) واذالم يصح اضافته اليها (فكيف ينبه تركيب لا ابافيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار) يعنى يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لاابافيها به فتثبت الالف كما تثبت فى تركيب يضاف الاب فيه اليها (لمشاركته له) اى لمشاركة تركيب لاابافيها التركيب يضاف فيه الاب اليها (فى اصل معناه) (وليس) (اى مثل هذين التركيبين) (بمضاف) على ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر اوتعمل هى فى المعرفة وكلاهما غيرجائز (حقيقة) كما نه لبس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة بعد صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى بهذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيهما مضافا لما سيأتى

(وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفى ثبوت جنس الاب) فى الاول او) نفى ثبوت جنس (الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت اى الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن فى الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى مايتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتاله (وهذا المعنى) اى نفى ثبوت جنس الاب اوالغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب اوالغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما اولا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الاول فنصب قوله اولا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفى بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لااباه ولاغلاميه) لماعرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوزحذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا) التركيب (لايتم الابتقدير خبر (لكلمة فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لايحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اباه موجود ولاغلاميه موجودان) فعلى هذا تكون لا عاملة فى المعرفة وذا غير جائز (واما ثانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة فى الوجه الثانى (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفى ثبوت جنس الاب او) نفى ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لايحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرالهما (لا) ان المراد (نفى الوجود عن ثبوت ابيه المعلوم او) نفيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذى هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفى الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لايناسب وضع لا لانها لنفى الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهى اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا (والخليل) بن احمد استاذ سيبويه (وجمهور النحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشان المعطوف عليه واشارة الى انه لكماله فى هذا الفن صاركانه ليس منهم (وانما خص) المصنف (سيبويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك نخصك بالعبادة لانها مختصة بالله تعالى مع ان غيره مخالف ايضا (لانه العمدة) والمقتدى (فيما بينهم) فخلافه خلافهم فذكره يغنى عن ذكرهم لانهم تبعوا كثيرا ما يكتفى بذكر

الاصل

الاصل عن ذکر التبع (اولان المقصود) من قول المصنف (بیان الخلاف) فبیانہ یحصل بذکر واحد من جملتھم لاسیما ان یذکر من کان عمدۃ فیما بینھم (لاتعیین المخالفین) لان ذکر جملۃ المخالفین باسرھم متعسر فاکتفی بذکر من یعتمد بقولہ (فمذھب سیبویہ والخلیل وجمھور النحاۃ ان اسم لا) ھذہ (فی مثل ھذا الترکیب مضاف) الی الضمیر المجرور (حقیقۃ) نصب علی التمیز (باعتبار المعنی) متعلق بالمضاف فیکون المعنی نفی الوجود عن ابیہ المعلوم وغلامیہ المعلومین فحینئذ یکون اسم لامعربۃ ولایجب الرفع ولا التکریر لشبھہ التنکیر بصورۃ الفصل باللام (واقحم اللام) عطف علی اعتبار المعنی والاقحام الادخال یقال اقحم فرسہ النھر ای ادخلہ (بین المضاف والمضاف الیہ تاکیدا) علۃ للاقحام (باللام المقدرۃ) لان الاضافۃ ھھنا بمعنی اللام لماسیجیٔ ان المضاف الیہ اذالم یکن جنس المضاف ولاظرفہ یکون بمعنی اللام وقضاء من حق لا ان تدخل الاعلی المنکر بسبب اللام التی ھی علامۃ فی الضمیر لان المضاف یصیر بھذا الفصل کانہ لیس بمضاف فی الظاھر وان کان فی الحقیقۃ مضافا فتدخل لا حینئذ علی المنکر بحسب الظاھر (وحکم المصنف بفساده لما عرفت) وفی الرضی ثم اعلم ان مذھب الخلیل وسیبویہ وجمھور النحاۃ ان ھذا المذکور مضاف حقیقۃ باعتبار المعنی فقیل اللام لاتظھر بین المضاف والمضاف الیہ بل تقدر اجابوا بان اللام ھھنا ایضا مقدرۃ وھذہ اللام الظاھرۃ تاکید لتلک اللام المقدرۃ کتیم الثانی فی قولہ یاتیم تیم عدی وکان الفصل بینھما کلافصل فقیل لھم ماالذی حملھم فی ھذہ الاضافۃ علی الفصل بینھما باللام المقحمۃ توکیدا دون سائر الاضافات المقدرۃ باللام واجابوا بانھم قصدوا نصب ھذا المضاف المعرف بلا من غیر تکریر لاتخفیفا وحق المعارف المنفیۃ بلاالرفع مع تکریر لافقصلوا بین المضافین لفظا حتی یصیر المضاف بھذاالفصل کانہ لیس بمضاف فلا یستنکر نصبہ وعدم تکریر لا انتھی (ویحذف) (اسم لا) ھذہ اذا وجدت قرینۃ لفظیۃ اومعنویۃ قیاسا علی حذف المبتدأ (حذفا کثیرا) یشیر الی ان نصب قولہ کثیرا علی المصدریۃ ویجوز ان ینصب علی الظرفیۃ ای زمانا کثیرا لان الکثرۃ من صفۃ الاحیان (فی مثل لاعلیک) ای فی ترکیب ذکر فیہ الخبر (ای لاباس علیک) لمن لہ خوف فتحذف الاسم بقرینۃ الحالیۃ و) لکن (لایحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا کما لایحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (لئلا یکون) الحذف (اجحافا) بکسر الھمزۃ والجیم المتقدمۃ وبعدھا حاء مھملۃ وھو الاذھاب والتنقیض ومنہ اجحفتہ ای اذھبتہ کذا فی الصحاح ای لئلا یکون الحذف سببا للالغاء لانہ اذا حذف الاسم کثیرا

و يحذف الخبر ايضا كثيرا فنبق لاالعاملة بدون المعمول وهو تعين الاجحاف
ويحذف ذكر احدهما عند حذف الآخر اسما كان اوخبرا ليكون المذكورة قرينة
لمحذوف (وقولهم) اى قول العرب لا كزيد) اورده ابتدائيا بانه يحتمل ان يكون
من قبيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام اوحذف الخبر لجواز حذفه ايضا
(ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى الاسم لان الكاف من الحروف لن تستعمل اسما
وحرفا (جاز ان يكون كزيد اسما) يعنى جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا
محلا على انه اسم لا (و) ان يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوفا اى لامثله)اى
لامثل زيد (موجود) فحذف الخبر بقرينة لاالتى لنفى الجنس لان النفى يقتضى
منفيا اوقرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون) قولهم لا كزيد (خبرا لها
فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية اى لااحد مثل زيد)وهذاهو المناسب
للمقام والانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره ليكون قريبا
بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لاغير لان الحرف لايكون مسندا
اليه حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف فى ذلك المثال (حرفا)
عملا بالظاهر المتبادر (فالاسم) اى اسم لا(محذوف الان الحرف مع متعلقه
يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه اى
لااحد كزيد اى لااحد كائن كزيد (خبر ماولا) اوردهما فى آخر الملحقات
لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس والاختلاف فى كونهما عاملتين بخلاف
سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما بها لبيان وجه عملهما لان سبب عملهما
عند من يقول به ليس لا المشابهة (فى النفى) متعلق بالمشابهة (ولدخول على
الجملة الاسمية) قدسبق تحقيقه فى آخر المرفوعات (بليس) متعلق
بالمشابهة والباء داخلة على المشبه به (هو) فصل المبتدأ (المسند)اى الاسم
حقيقة اوحكما الذى اسند الى اسمها (بعد دخولهما) (اى دخول ماولا)اعنى
بعد دخول واحد منهما (وهى) (اى خبرية خبرماولالهما) متعلق بالخبرية
والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر الما ولاقدر المضاف ليصح ارجاع
الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين عمل ليس ليعم الاسم
والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسميهما) اى اسم ماولا (لهما)والتأنيث
باعتبار الخبر اولان التأنيث امرهين فى عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر
لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة) (حجازية) (وخص) المصنف
(الخبرية بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا فى الاسم
(لان اعمالهما) فى الاسم والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما
وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما
والخبر خبرا لهما (انما يظهر) من الظهور (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب

بهما

بهمـا لفظا او تقديرا غائبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم
فرفوع كما كان مرفوعا قبـل دخولهما فلايظهر اثرعملهما فيه لانه لايعلم انه
مرفوع بهما اولا واذا جعل الخبر منصوبا بهمـا يعلم ان الاسم ايضا مرفوع
بهمـا الان الحرف لايعمل فى جزء الجملة فقط بل يعمل فى جزئيها (فجعل الخبر
خبرالهما انمـا هو فى لغة اهل الحجاز ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو
مذهب الكوفيين (فحيث لايذهبون الى اعمالهمـا) لعدم اختصاصهما بقبيل
واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهتين لفعل غير متصرف ولان
المقصود من وضعهما مجرد النفى لا لعمل فحينئذ (لايجعلون الخبر)اى ماهو
الخبر عند اهـل الحجاز) ومذهب البصريين (خبرا) لهمـا (ولا الاسم) اى
ولا يجعلون ماهو الاسم عندهم (اسمـالهما) بان يعملافيهمـا الرفع والنصب
كما كان عنداهل الحجاز بل همـا) اى مايقال لهما اسم وخبر عند اهـل الحجاز
(مبتدأوخبر)عندبنى تميم من غيران يعملافيهمـا بل المقصود منهما نفى مضمون
الجملة لاغيربناء (على ما كانا) اى الاسم والخبر (عليه قبل دخولهمـا عليهما)
لانهما كانا قبل دخولهماعليهما مرفوعين بالابتدائية و بعد الدخول ايضـا
يكونان مرفوعين بهمـا فلا بتغير العمل بدخولهما ومايتغير بدخولهما ليس
الاحكمهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ماولا تعملان فى الاسم والخبر
رفعـا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهمالبس الاعند اهل الحجاز و لبصريين
واماعند بنى تميم والكوفيين فلا يعملان وان شابها للبس اراد الشـارح بيان ما
هوالراجح والمختار من المذهبين فقـال (ولغة اهل الحجازهى التى جاء عليهـا
لتنزيل) اى هى التى انزل عليهـا القرآن (قال الله تعـالى ما هذا بشرا) وما
فيه هى المشابهة بليس وهـذا فى محل الرفع اسمهـا و بشرا منصوب لفظـا
خبرهـا ولماعملت فى بشرا عملت ايضـا فى هذا لانها سواء فى عمل الرفع والنصب
عندمن يجوزعملهـا (وماهن امهاتهم) جمع اموهى الوالدة والجمع امات واصل
لام امهة حذفت لهـاء وتاء حذفا غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهـات
والنص شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا فى الصحاح وهـذ
صريح فى كون ماعاملة رفعا ونصبا واما لا فقيسة على ما لكونهمـا شريكتين
فى المشابهـة بليس ولمابين كون ما ولا عاملتين واما هو سبب لعملهـا وماهو
المختار فيه اراد ان يبين مايبطل عملهمـا وهو ثلاثة اشياء فقـال(واذا زيدت
لفظة (ان) بكسرالهمزة وسكون النون المراد بهـا النافية لا الشرطية لان لها
صدرالكلام (مع ما) اى بعـد مابلافصل لان مع يجئ بمعنى بعدكقوله تعـالى
ان مع العسر اى بعـد العسر لانه لايكون مع العسر يسر وانمـايكون بعده

(نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت) لفظة (ما بالذكر) ممتازا بها عن لا (لانها) اى لان كلمة ان (لاتزاد مع لا) اى بعد لا (فى استعمالهم وهى) اى كلمة ان بعد ما (زائدة عند البصريين) لتأكيد النفى لان ان وضعت للنفى كقوله تعالى ان عندكم من سلطان* اى ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا بشر* اى ما انتم وما وضع لنفى اذا جئ بعد حرف النفى يكون للتأكيد والا يكون لغوا وذا غير جائز (ونافية) مؤكدة من غير ان تكون زائدة (عند الكوفيين) ولعلهم يقولون هى نافية زيدت لتأكيد النفى والا فالنفى اذا دخل على النفى افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا الانه لايجوز الجمع بين حرفين متفقى المعنى الامفصولا بينهما كما فى قولك ان زيدا لقائم كذا فى الرضى (او انتقض النفى) الذى يكون علة وسببا لعملهما (بالا) بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر (نحو ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر (او تقدم الخبر) على الاسم) اى نفس الخبر ظرفا كان اوغيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقدير الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين* واجيب بان المعنى فما منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها فى سياق النفى (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اى عمل) لفظة (ما) فى الاسم والخبر اذا كان (مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة) التى هى زيادة ان بعدها وتوسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لايخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان تزاد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت ان) بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل فى العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير متصرف وهو (ليس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المنصرف مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينها وبين معمولها) اى ولما وقع الفصل بينهما وبين ما عملت هى فيه باجنبى وهو ان وان كان فيها معنى النفى (لم تعمل) لكون الولى شرطا فيها ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملهما (اذا انتقض النفى) الذى هو علة وسبب لعملهما لما عرفت (بتوسط) كلمة (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها) فى اسمهما وخبرهما بالمعنى النفى فلما انتقض) ذلك النفى بتوسط الا بينهما (بطل العمل) اى عمل ما ولا فى الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظى فى التركيب الاسنادى يظهر العامل المعنوى لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل

(اذا تقدم الخبر) على الاسم فيهما (فلتغير التركيب) الذى هو شرط فى عملهما حطا
لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتهما (مع ضعفها فى العمل) لما عرفت
غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها
سادمسد الخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل
فان طابقت مفردا جاز الامر ان قدسبق تحقيق هذه المسئلة فى بحث المرفوعات
ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اى على خبرما) اى اذا وقع
عطف شئ على خبر ماسواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا
ايضا لكن لايكون خبرها الامنصوبا لان الباء لاتراد فيه (بموجب) (بكسر الجيم)
من اوجب لان العاطف يوجب الحكم فى المعطوف بنقض نفى المعطوف عليه
فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل
عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل
ما زيد قائما لكن قاعد اى لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة
على الجملة (اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفى) اى بعاطف يفيد ايجاب الحكم
المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف لكن لابعينه بل بضده (وهو) اى العاطف
الذى يفيد الايجاب اثنان (بل ولكن) لانهما وضعتا للاثبات بعد النفى يعنى يفيد
ان ايجاب الحكم فى المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفيا (نحو ما زيد
مقيما بل مسافر وماعمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن
القعود لعمرو (فالرفع) (اى فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ بقرينة الفاء
لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لاغير) ايذان بالرفع مخصوص
بالمعطوف لحمله على المحل لان الخبر اذا عرف بالا يفيد الخصوص يعنى لايكون
منصوبا عطفا على اللفظ (لكونهما) اى لكون بل ولكن (بمنزلة لا) الاستثنائية
(فى نقض النفى) يعنى كما ان ماولا لاتعملان فيما بعد الا لانتقاض النفى الذى هو
علة لعملهما بالا كذلك لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك
النفى ايضا بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان
المنصوبات اصولا وفروعا شرع فى بيان ماهو شبيه بها فقال (المجرورات هو)
تبين شرحه بما بين فى بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما اشتمل) (اى
اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقديرا او محلا
وانما فسر لفظة ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر
صفة الحروف (التى هى محل الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفا بها ليخرج
مثل عصا ورحى لان الحرف الآخر فيهما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل
الاعراب اذ لو كانا محلا له لما صار الاعراب فيهما تقديريا وتلك الحروف مثل

الدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال الدال في زيد مرفوع اومنصوب اومجرور لغة ولكن (لايطلق عليها) اى على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احد هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الاسم (لانها) اى لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعنى اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها وما فى الاواخر حروف ولبست باسماء فلايليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف اليه) (اى على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوى وهو العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعنى) ان الجر لايكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعنى لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل (وهو) اى علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدرى وهو ثلاثة واذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة) نحو غلام زيد (اوالفتحة) نحو غلام احمد (اوالياء) كما فى التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة فى اول الكتاب (لفظا اوتقديرا) فبضرب الاثنين فى الثلاثة تصير الاقسام ستة يعنى ان الجر اللفظى والتقديرى فى الاقسام الثلاثة وقدسبقت امثلة الجر اللفظى واما امثلة الجر التقديرى فمثل غلام فتى وحبلى وابى العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لايكون بالفتحة ولابالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين منى (وانما قلنا) فى تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدناه بقيد الحيثية (لان الجر) مطلقا سواء كان بالكسرة اوبالفتحة اوالياء لفظا اوتقديرا (ليس علامة لذات المضاف اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لايكون علامة لما وجد فيه معنى من المعانى المقتضية له وذلك لايكون الامن حيث انه متصف بالفاعلية اوالمفعولية اوالاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا لذاته (بل لحيثية كونه مضافا اليه) لماقلنا (والمضاف اليه) اى هذا الاسم (وان كان) ان للوصل وقدسبق اعرابها مرارا (مختصا بماعرفه به) اى بالمضاف اليه الذى عرفه المصنف به وهو التعريف الآتى بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ (لكن المشتمل على علامته اعم منه) اى من المضاف اليه الذى عرفه المصنف (ومما هو مشبه به) اى اعم بشئ يشبه المضاف اليه فى كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف اليه قبل لجواز ان توجد علامة الشئ بدون ذلك الشئ (فيدخل فى تعريف المجرور) وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كان زيادته سماعا (مثل) قولك (بحسبك درهم وكفى الله) الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما اوقياسا مثل ما جاءنى من احد وما زيد بقائم اوليس زيد بقائم

(وكذا) اى كما يدخل فى التعريف ماكان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا (المضاف اليه بالاضافة اللفظية) لان المضاف اليه فيهما فى الاصل اما منصوب او مرفوع واذا كان مجرورا فجره ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فيجره كلاجر وفى الرضى وعمل الجر ههنا لمشابهته المضاف اليه الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة فما يشمل لعلامة اربعة المضاف اليه بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث (وان لم يكن) اى مادخل فى تعريف المجرور من الثانى والرابع (داخلا فى تعريفه) المضاف اليه (والمضاف اليه) اظهر فى مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اشارة الى ان الثانى غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى زيادة تبيين المعروف اذا كان الثانى عين الاول على لقاعدة المشهورة من ان المعرف اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور فى تعريف المضاف اليه لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة المحضة والمجرور بالحرف الاصلى (وهو) اى المضاف اليه (ههنا) اى فى هذا التعريف (غيرما) اى غير المضاف اليه الذى (هو المصطلح المشهور بينهم) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف اليه عندهم مانسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام لثلاثة لاتكون مضافا اليها عندهم (وذهب) المنصف (فى ذلك) اى فى مخالفة الجمهور اوفى اطلاق المضاف اليه على ماطلقوه وغيره (الى مذهب سيبويه) لما عرفت المختار عنده مذهب سيبويه (حيث اطلق) سيبويه (المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا) والمراد بحرف الجر غير الزائد لانه لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر على الاضافة والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة (ايضا) اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا (كل اسم) (حقيقة) كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد (اوحكما ليشمل) قوله كل اسم (الجمل) جمع جملة (التى يضاف اليها) اسماء الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو اواسمية نحو اذالخليفة عبدالملك (فانها) اى تلك الجمل (فى حكم المصادر) لان الجملة من حيث هى جملة لاتكون مضافا اليها فيكون المضاف اليه مصدرها فى حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم نفع

الصادقين و يوم قدوم عمرو واذ خلافة عبد الملك (نسب) مبني للمفعول (الیہ) ای الاسم (شئ) وانما قال شئ ليعم الاسم والفعل واذا قال الشارح (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك الاسم (نحو غلام) فی غلام (زيد او) كان (فعلا نحو مررت) فی مررت (بزید) او اسما ايضا نحو انا مار بزيد (بواسطة حرف الجر) احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا اوتقديرا) (اى ملفوظا كان ذلك الحرف) ای الحرف الذی صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا وتقديرا على انهما خبران لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شايع وتقديرهم فی مثل هذا لعطف لفظ كان قرينة دالة عليه اوالى ان لفظا اوتقديرا مصدران بمعنى المفعول (كما فی) ما اذا كان المنسوب فعلا مثل (مررت بزيد) او اسما نحو انا مار بزيد (اومقدرا) ولم يذهب الى كون كل منهما على الحالية لعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقديرا لانه خبر كان المقدر والخبر فی حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما و العامل فيه كان (من حيث العمل) لا من حيث المعنى اذ لبس المعنى فيهما على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بابقاء اثره وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل فی التركيب معنى حرف الجر قوى بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر واشار الشارح الثانی بقوله من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثل غلام زيد و) اما من نحو (خاتم فضة و) اما فی نحو (ضرب اليوم) على ما سيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فی الاضافة لم ينصب بل حذف نسيا منسيا (بخلاف صمت يوم الجمعة) وضربته تأديبا (فانه) ای الحال والشان (وان نسب اليه) ای الى يوم الجمعة (الصيام) لوقوعه فيه وكونه محلا له (بالحرف المقدر وهو) لفظة (فی) لانه كان فی الاصل صمت فی يوم الجمعة ولما اوهم هذا ان الصوم واقع فی جزء منه حذف فی دفعا لهذا لايهام وتعدى الفعل الى اليوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للصوم لكنه ای لكن ذلك الحرف (غير مراد) لا لفظا ولا تقديرا (اذ لو اريد لانجر) اليوم (به) ای بالحرف لفظا ليكون الانجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير) (ان تقدير الحرف) ای كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف المقدر المراد (شرطه) ای شرط هذا التقدير (ان يكون المضاف) اطلاق المضاف مجاز بعلاقة الاولة كقوله تعالى انی ارانی

اعصر خمرا والايلزم تقدم الشئ على شرطه وذا غيرجائز (اسما) (اذلوكان المضاف فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف) لذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقديم و الذكر كما فى الاسم (نحو مررت بزيد) وكذا الاسم الذى فيه معنى الفعل نحو انا مار بزيد (مجردا) (اى منسلخا) يعنى اريد بالتجريد الانسلاخ الذى هولازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فى مقام تنوينه اوفى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه ولوكان التنوين مقدرا مثل كم رجله وضاربك و ضاربه و ضاربى وحواج بيت الله فان التنوين متدرفيها وهوظاهر (عنه) (تنوينه) بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والعائد الى الموصوف محذوف وهو عنه (اوماقام مقامه) اى مقام التنوين (من نونى التثنية والجمع) على حدهما بيان لقوله ماقى ماقام (لاجلها) علة للانسلاخ (اى لاجل الاضافة) لالغيرها كالتقاء الساكنين وعلم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغيرذلك ممايستلزم حذف التنوين (لان التنوين اوالنون) اى نون التثنية والجمع على حدهما (دليل تمام ماهى فيه) اى دليل على تمام الاسم الذى التنوين اوالنون فيه لان التنوين انماوضع للانفصال والانقطاع وكذا ماقام مقامه (فلماارادوا) اى النحاة (ان يمزجوا) من المزج بالميم والزاى المعجمة والجيم وهو الاختلاط اى اراد النحاة اختلاط (الكلمتين) واتصال احدهما بالاخرى (مزجا تكتسب به) اى بسبب المزج والاختلاط الكلمة (الاولى من) الكلمة (الثانية التعريف) اذا كانت الثانية معرفة (اوالتخصيص) اذا كانت نكرة فى الاضافة المعنوية (او التخفيف) وهذا ايضا يجرى فى المعنوية والاولان مخصوصان بها لان اولمنع الخلو اذ التخفيف لازم فى الكل الا ان التخفيف يوجد فى اللفظية ايضا لانه لما كان فى الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الافى التخفيف فى اللفظ فقط واما فى المعنوية فلما امتزجا امتزاجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والايلزم ان يكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صارا كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما فى الاضافة اللفظية (حذفوا من) الكلمة (الاولى علامة تمام الكلمة) التنوين اوالنون لانه انالم تحذف لزم ان يكون التنوين اوالنون فى الوسط ولفات الغرض المطلوب وهوالتعريف اوالتخصيص اوالتخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة (ونمموها بالثانية)

ای وتمموا الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ما تمت هي به لانه لما حذف
ما تمت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى
ومكملة لها (ثم) ای بعد ذلك المضاف اليه عند المصنف ما هو وشرط
تقدير الحرف (المتبادر) من تبادر تسارع ای المفهوم اولا (من هذا التعريف)
ای تعريف المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا
وتقديرا مرادا (نظرا) منصوب بنزع الخافض ای بان ينظر (الى كلام القوم)
وفسر كلامهم ومرادهم بقوله (حيث لبسوا) ای لبس القوم (ما اين بتقدير
حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لكون الاتصال فيها لفظا والمبنى على الاتصال
واذا لم تفد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج
الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب
او مرفوع (انه) ای ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية) قوله المتبادر مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لاتلبس فى الاضافة
اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف اليه
بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا (لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن)
ای فی متن الكافية (والتصريح فى شرحه له) ای شرح المصنف لهذا المتن
(ان التقسيم) ای تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الآتی معنوية ولفظية بارجاع
الضمير المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية و) الاضافة
(اللفظية انما هو) ای لبس ذلك التقسيم الا (للاضافة بتقدير حرف الجر)
فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف الجر (لكنه) المصنف (لم يبين
تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة المعنوية بقوله وهى اما بمعنى
اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشروط كل منها و مثل بقوله غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم للايضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن) لعدم لا
زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) ای عن
المصنف (شئ فيه) ای لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنی
صراحة واشارة (من سائر مصنفاته) ای من باقی الكتب المصنفة له فبقی امر
الاضافة اللفظية فى حق تقدير الحرف مبهما ولكن المحشی عصام الدين قال
المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما
انتهى والامر كما قال و يؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى المعنوية واللفظية
(وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنی فى اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر
مضاف الى المفعول (لتقوية العمل) يعنی زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى

ربف لكم لان الصفة ههنا متعدية فلا يحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد)
لان المضاف اليه لبس جنس المضاف ولاظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة
بمعنى اللام مثل غلام زيد (و) تكلف بعضهم نفسها (فى اضافتهما) اى فى
اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه بتقدير من البيانية) متعلق
بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز) فيكون لوجه مبنيا لموضع الحسن فناسب من البيانية فتدخل لتأكيد
لبيان كما تزاد فى التمييز فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل
لتأكيده ايضا (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من
قبل ذكر موضع الحسن (ابهاما فانه لايعلم) منه (انه اى شئ منه) اى من زيد
(حسن) يعنى لايعلم من قولك زيد حسن انه اى عضو من اعضائه واى وصف
من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد (فاذا
ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبين المراد (فكانه قال) زيد الحسن
(من حيث الوجه) كما فى قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون
الاضافة ههنا بمعنى فى لان المضاف اليه محل المضاف والمضاف ليه اذا كان
محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى فى لان المضاف اليه وهو الوجه محل الحسن
حيث وجد فيه كما ان ليوم فى قولك ضرب اليوم محل الضرب حيث وجد فيه
والمعنى الحسن موجود فى لوجه كما ان الضرب موجود فى ليوم فجاز ان تكون
الاضافة بمعنى فى كما كانت فى ضرب اليوم (فان قلت هذا) اى كون الحسن
مضافا الى لوجه بهذا التوجيه (فى الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن
كان عاما سايعا قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به
وافادت الاضافة التخصيص (فلايصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لاتفيد)
شيئا من الاشياء (الاتخفيفا فى اللفظ) فقط وفى هذا المثال قد افادت الاضافة
اللفظية لتخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح لان يكون
فى لوجه وغيره كما ان الغلام فى قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام
رجل اوامرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى
الرجل (قلنا) لانسلم ان هذا فى الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص
واقعا قبل الاضافة) بالفاعل الذى هو لوجه لان الفاعل مما يخصص لانك اذا
قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو
وغيرهما فاذا قلت زيد خصصته به كذلك الوجه فى قولك الحسن وجهه يخصص
الصفة بكونها قائمة به (فلايكون) التخصيص (مماتفيده الاضافة) لانه حاصل
قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا

التخفيف في اللفظ) في جانب المضاف اليه كما سيأتي (وهي) (اى الاضافة بتقدير حرف الجر) فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف سيما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ماسبق غيرمرة (معنوية) (اى منسوبة الى المعنى) اى معنى لفظ المضاف لورود ارها اليه من التعريف والتخصيص (لانهـا) اى لان هذه الاضافة ر تفيد معنى في المضاف تعريفا) بدل من معنى البعض من الكل (او تخصيصا) عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذى في المضاف اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان يكون المضاف اليه معرفة او نكرة سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضـا اومخصوصا وهو معنى المضاف ولذا نسب اليه (ولفظية) (اى منسوبة الى اللفظ) اى لانه المضاف اوالمضاف اليـه اوكليهما جميعا سميت بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضـا باسم ما افادته وهو التخفيف و يقال تخفيفية لافادتها التخفيف (فقط) يعنى فائدتها منحصرة في اللفظ (دون المعـنى) يعنى لاتفيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرايتها اليه) اى لاتسرى فائدتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال فيهـا لما كان في اللفظ انحصرت فائدتها فيـه ايضا لان الفائدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية و اللفظيـة اراد ان يفصل كل واحدة منهمـا و يبين انواعهما وشرائطهما وفوائدهما ليفيد زيادة معرفة بهما كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل و تعريف اللام للعهد الخارجى على سبيل ترتيب اللف و النشر (فالمعنوية) التى هى قسم من الاضافة اى فالاضافة المعنويـة قدمها لظهور شرفها لكثرة فوائدهـا ولانهـا اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها) قدره ليصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقـدير العلامة اولى من تقدير المضـاف اى ذات ان يكون كما لايخفى على من له قلب سليم (المضاف) (فيها) (غيرصفة ، والصفـة المعنية ثلاث ولذا قال الشارح (كاسم الفاعـل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعنى لا يكون المضاف فيها احد هذه الثلاثة (مضـافة) بالجر صفة الصفة ر الى معمولها)(اى فاعلها) بدل البعض من معمولها (اومفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفـة كان فاعلا لها اومفعولا لها واذا اضيف يصير مضافا اليه فحينئـذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجـازا باعتبار الكونية مثل قوله تعـالى وآتوا اليتامى اموالهم وهى عـلى ضربين اما ان يكون المضاف غيرصفة اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضـاف فيهـا (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد) واما ان يكون المضـاف صفة

مضافة

مضافة الى غير معمولها بمعنى الى الاجنبي حيث لم يكن فاعلها ولامفعولها قبل
الاضافة ولابعدها وهو قول الشارح (اوكان) المضاف (صفة) اسم فاعل
واسم المفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها اومفعولها
بل) لم يكن مضافة الا (الى غيره) اى غير المعمول (كصارع مصر) بالتنوين
لانه اسم جنس وليس بعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير
معموله وهو المصر فانه ليس بمعمول له بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى فى
لان المضاف اليه ظرف للمضاف مثل ضرب اليوم (وكريم البلد) والاضافة
ايضا بمعنى فى لان الكرم لايقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه صفة مضافة
الى غير معمولها (واحترز به) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون
المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيد) فانه فى الاصل ضارب
زيدا بالنصب على انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو
(حسن الوجه) فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجئ لهما
زيادة تحقيق (وهي) اى الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء) ثلاثة اقسام فالحصر
استقرائى لانها (امابمعنى اللام) سميت لامية لان المضاف يصير مختصا بالمضاف اليه
بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا قيل المراد بها اللام
الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك دخان
النار (فيما) (اى فى المضاف اليه) الذى هو (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه
مفعول عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وظرفه) عطف
على جنس المضاف اى ظرف المضاف (اى لايكون) المضاف اليه فى التركيب
الاضافى (صادقا على المضاف) اى لايصح حمل المضاف اليه على المضاف
(وغيره) عطف على المضاف يعنى ولايكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير
المضاف (ولا ظرفا له) اى ولايكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لايكون
صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيد
ليس جنس) المضاف الذى هو (الغلام) حال كونه (صادقا عليه وغيره)
لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان
الغلام رق وزيد حر (ولاظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام
اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يعنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى
غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيانية) سميت بيانية لان المضاف اليه فيها
يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ماقبلها من اى
جنس فتناسبا (فى جنس المضاف) يعنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه
فيها جنس المضاف ويصلح ان يخذ منه اصادق) بالجر صفة المضاف

كما هو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف
يعنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق
بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على
المضاف اليه و(على غير المضاف اليه) يعنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة
صادقا على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يعنى على ما يكون متخذا
من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى
لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم
وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) اى بين المضاف والمضاف اليه فى هذه
الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق
احد الشيئين على ما يصدق عليه الآخر او يصدق والاول تباين كالانسان
والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر او لا
والاول التساوى كالانسان والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على
كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاول العموم والخصوص المطلق
كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان
بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وهو ثلاث
صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحيوان والابيض فى الحيوان الابيض والثانية
والثالثة ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان والاسود والحمار الابيض
التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من
وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه فى مادة ويفترقان فى مادتين كذا فى علم
الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى ظرفه) (اى فى طرف
المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا
ومكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرفا للمضاف
ومحلا له (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يعنى ان يكون الاضافة
المعنوية لامية وبيانية وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لا يخلو (اما مباين
المضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس
لما عرفت من النسب الاربع (وحينئذ) اى حين ان يكون المضاف اليه مباينا
للمضاف على ما قلنا (ان كان) المضاف اليه (ظرفا له) اى للمضاف بان يكون
زمانا او مكانا باعتبار وقوعه فيه (فالاضافة بمعنى فى) نحو ... (والا) اى وان
لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين (فهى) اى فالاضافة (بمعنى
اللام فحصل القسمان الاول والثالث للامية والظرفية (واما مساوله) يعنى

ان

ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر بان كانا لفظين مترادفين (كليث واسد) وحبس ومنع (او اعم) عطف على مساو يعني يكون المضاف اليه اعم المضاف (وغيره مطلقا) يعني يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فيكون اسم هو المضاف اليه (كاحد يوم) فان اليوم عم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه (فالاضافة على التقديرين) اى على تقدير المساواة بينهما وعلى تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (ممتنعة) لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم يحتج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند تعداد الايام لم يحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعني يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان تكون النسبة بينهما بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها والمضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما اصير خاصا بالاضافة (وشجر الاراك) وهي جمع اراكة وهي في الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذي يستاك به ينبت في ديار العرب يجلب منها الى البلدان التي يسكن اهل الاسلام فيها لكون السواك سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستقرار اولا فيكون عاما اصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك (فالاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا ايضا بمعنى اللام) لان المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كانه مباين المضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كانه من القسم والقسم الذي يكون المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفا قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف) بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى في هذا القسم (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسه واصله فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم الثالث فصارت اقسام الاضافة المعنوية ثلاثة اقسام (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه (فهي) اى الاضافة على هذا التقدير ايضا) اى كما ان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك ههنا يكون (بمعنى اللام لان

المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له وليس بظرف له فكانت
بمعنى اللام لماسبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له
تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذى هو منفرع (الى)
اصله الذى هو (فضة) فى قولك خاتم فضة (بمعنى من) لانه لان لفضة
اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى
من البيانية (واضافة) اصل مثل (فضة الى) الفرع مثل (خاتم) تكون (بمعنى
اللام) لانه ليس اصلالها ولا ظرفا اذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة
الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم أت له مثالا لانه
كثير لم يحتج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع
لان الاصل لايتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثالا فقال (كما قال) عند
التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس (فضة خاتمك خير) اى خير
(من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة
الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سيفي جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة
المعنوية المقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر فى قسمين منها
البيانية والظرفية بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفى تقديره فى قسم منهما وهو
اللامية نوع خفاء اراد ان يبينه فقال منبها (واعلم) ايها الطالب المصنف
(انه) اى الحال والشان (لايلزم) اى لايجب (فيما هو بمعنى اللام) اى
فى الاضافة التى تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اى باللام فقوله ان
يصح فاعل يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه
بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود لايلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص
بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فدولك) فى اضافة اعام
الى الخاص (يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام) لما عرفت سابقا
(و) الحال انه (لايصح اظهار اللام فيه) اى فى هذا القول لانهم لم يستعمل يوم
للاحد باظهار اللام كما استعمل قولك غلام زيد غلام لزيد او بهذا الاصل) الذى
هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفى فيها افادة معنى الاختصاص (يندفع
الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار اللام لايرد
الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد علم الفقه لامية
مع انه لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه (ولا يحتاج) اى
المفعول (فيه) اى فى مثل قولك يوم الاحد (الى التكلفات البعيدة) مثل
ان تقول فى يوم الاحد يوم مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى
الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه

وخص

وخص به وفى علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزأ منه
فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك
(كل رجل وكل واحد) يعنى ان لفظ الكل عام و يصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد
اختصاصه فيكون المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العام
الى الخاص توجب اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به
بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة
والكثرة فى الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ماهو القليل فى الاستعمال على منوال
بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اى كون الاضافة بمعنى فى) (قليل)
(فى استعمالاتهم) اى فى استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا
فى قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة
الزمانية فاضافة الشئ الى فاعله الحقيقى تكون اولى واما المضاف فى اللامية
فمخصوص بالمضاف له ومملوك له وفى البيانية متفرع منه فتكون الاضافة
فيهما حقيقة والاصل فى الحقيقة فى هذا الفن هو الاولى (وردها) اى ورد الظرفية
اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وحمل هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه
مباين للمضاف و يصير المضاف بالاضافة مخصوصا كغلام رجل (فان
معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه)
اى بسبب كون الضرب واقعا فى اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء اسهيل اى
كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع للتهيئ لاسباب
الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب
مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها (فان قلت فعلى هذا) اى على
رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن رد الاضافة) التى
تكون (بمعنى من ايضا) اى كما امكن رد الاضافة بمعنى فى الى اللامية (الى الاضافة)
التى تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو
كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون لضبط اسهل (للاختصاص
الواقع بين المبين) بكسر الياء المشددة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من
بين (والمبين) بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام صالح لان يكون
فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام المضاف
الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار تفرعه منها (قلنا نعم)
يمكن رد الاضافة التى بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك الاختصاص (لكن)
اى الا انه (لما كانت الاضافة بمعنى فى) يعنى الاضافة الظرفية (قليلة) بالنسبة
الى غيرها (ردوها) اى رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التى تكون

(بمعنى اللام قليلا) نصب على العلية اقواله ردوهما (للاقسام) اى اقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكب الكاف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التى تكون (بمعنى من) البيانية فهى كثيرة فى كلامهم اى كلام النحاة اوالعرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اى بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسما على حدة) اى برأس من غير ان تضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ما كثر استعماله يليق ان تجعل قسما برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملابسة وذلك مجاز وان اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز فى امور شتى ولما فرغ من بيان هذه المعنوية شرع فى ايراد امثلتهما ذاهبا الى الصفة البديعية التى هى ذكر الاسم على ترتيب المعنوية مذ بانه معرفة بهما كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) مثال (مثال للاضافة) التى تكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه وهو زيد ليس جنس المضاف وهو غلام ولا ظرفه ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اى غلام) مخصوص (لزيد) و (نحو (خاتم فضة) (مثال للاضافة التى تكون (بمعنى من) البيانية لان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويؤخذ منه (خاتم) مأخذ (من فضة) ومصنوع منهما او (نحو (ضرب اليوم) (مثال الاضافة التى تكون بمعنى فى) لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اى ضرب وقع فى اليوم) فاضيف الى زمانه الذى حل فيه واذا كانت المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى فى ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود منها وهو اما اللفظى وهو التخفيف والكلام فيه غايته لو منوحة لان المعنوية تفيد التخفيف ايضا واما معنوى وهو قسمان تعريف المضاف وتخصيصه فقال (وتفيد) (اى الاضافة المعنوية) (تعريفا) (اى تعريف المضاف) فيه اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه يعنى فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف فى تعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما يأتى من انه مختار صاحب (مع) (المضاف اليه) (المعرفة) (لان هيئة التركيبة) التى هى هيئة غلام زيد فى الاضافة المعنوية التى يكون المضاف معرفة معهما فلا رد الاضافة المعنوية التى تفيد التخصيص (موضوعة) ومعناها ..... للدلالة على معلومية المضاف) لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين وجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف

من

من المضاف اليه المعرفة (لا ان) عطف على قوله لان الهيئة اى لالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر (معين) كنسبة غلام الى زيد فى قولك غلام زيد (تستلزم) اى توجب تلك النسبة (معلومية المنسوب ومعهوديته) اى كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف (فان ذلك) اى نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب (غير لازم كما لايخفى) وجهه لانه لوكان كذلك لزم تعريف جمع الامور المنسوبة الى المعين وليس كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاءنى غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى واحد معين) من غلمانه مزيد اختصاص بزيد امابكونه اعظم غلمانه اواشهر اوغلاما معهودا بينك و بين المخاطب بحيث يرجع الاطلاق اللفظ اليه دون سائر غلمانه (فلاتكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (قلنا ذلك) اى مايقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه كما ذكرنا حتى لاتفيد الاضافة المعنوية التعريف ولوكان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافى موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لابحسب الوضع والاستعمال لايزاحم الوضع فالاصل فيها التعريف وضعا قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبره اى (كما ان المعرف باللام) يعنى ان اسم المعرف بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة (فى اصل الوضع لواحد معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعرف باللام (بلا اشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كما فى قوله) اى فى قول الشاعر (ولقد) الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى ولقد جواب القسم كما فى قوله تعالى تالله لا كيدن (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مر يمر (على اللئيم) متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل المبالغة من لأم بلأم مثل سأل يسأل وهو من كان دنى الاصل وشحيح النفس (يسبنى) من سب يسب مثل مديمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه فى المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا (وذلك) اى مايقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جاز (على خلاف وضعه) وما كان على خلاف الوضع لايعارض لوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول واحد من غلمانه غير معين وهذا الايقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثانى الغلام المعين اذا كان له

غلمان كثيرة اوفلك اسلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذ
سيسواء كان لزيد غلمان كثيرة اولا قوله (ر) س بجرى هــذا الحكم) اى حكم افادة
هيئة التركيب الاضافى تعريف المضف وضعا مع المضــاف اليه المعرفة جواب
عن سؤال مقدر تقـديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضـافى موضوعة لافادة
المضاف التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها
لاتفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس
يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح فى نحـو ليشمل ماهو مثلها
كشبهك وشبيهك ونظـيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف هـذه
الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب والاكثر فان
(اضافتهما لاتفيد التعريف) اى لاتجعـل كل واحد منهمـا معرفة (وان كا
مع المضاف اليه المعرفــة) اى وان كان كل واحد منهمـا مضافا الى معرفة
لتوغلهمـا فى الابهام) لان مغايرة ذات زيد فى قولك جاءنى زيد غير زيد ليست
صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذ
مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لاتخصص ذاتا وفى الرضى واعلم ان بعض الاسما
قد توغل فيهـا التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو
غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناهمـا من نظيرك وشبيهك وسواك وشبههـا
وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفـة تخصص ذاتا دون اخرى وكل
مافى الوجـود الا ذاته موصوف بهـذه الصفة وكذا ممـا ثلته لا تخصص ذاتا
الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشبـاب والشيب والسواد
والعلم الى غير ذلك الى ههنـا كلامه (لان يكون للمضـاف اليه) اى للذى اريد
اضافة غير اومثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحــد) كالسكون
فان له ضدا واحـدا وهو الحركة والصوم والنوم والعلم وغـير ذلك (يعرف) مبنى
للمفعول اى ذلك الضد (بغـيريته) اى بكونه غيرا لما اضيف اليه غـير لانحصار
الغـير فيه (كقولك عليك) اسم من اسمـاء الافعال اى الزم (بالحركة) وداوم
عليها فان البركة مع الحركة (غير السكون) فان الله لايحب الضالين وغيره ها بالجر
صفة للحركة المعرفة باللام فحكم بتعريفـه بالاضا فة الى السكون وقيل الحركة
الخروج من القوة الى الفعـل على التدريج والسكون ضد وقيـل الحركة كونان
فى آنين فى مكانين والسكون كونان فى آنين فى مـكان واحــد (وكذلك) اى كما اذا
كان للمضــاف اليه ضد واحــد يعرف غير بالاضــافة اليه وكذلك (واذا كان
المضـاف اليه مثل اشتهر بمماثلته فى شئ من الاشيـاء كالعلم) كابى حنيفة وابى
يوسـف (والشجاعة) نحو عـلى بن ابى طالب وخالد بن الوليد (فقيـل له) اى

للشخص المشتهر في ذلك الشئ (جاء مثلك كان) مثل (معرفة) بالاضافة
اليه كما اذا قيل لابي حنيفة رحمه الله اولعلي رضي الله عنه جاء مثلك اوشبهك
(اذا قصد) بالمثل (الذي يماثله في لشئ الفلاني) يعني في العلم او الشجاعة
و) (تفيد الاضافة المعنوية) (تخصيصا) (اي تخصيص المضاف) اي
فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف اليه بعد ان كان عاما يقبل
الخصوص مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (النكرة) لما سبق في افادتها
التعريف مع المعرفة (نحوغلام رجل مان التخصيص) في عرف النحاة (تقليل
الشركاء ولاشك ان الغلام) الذي اريد اضافته (قبل اضافته الى رجل كان
مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة) يعني يصلح لان يكون مملوكا لفرد من
افراد الانسان رجلاكان اوامرأة غير مختص لواحد منها (فلما اضيف الى
رجل كقولك غلام رجل وصار مملوكا له (خرج عنه غلام امرأة) لان ما
يكون غلام رجل لايكون غلام امرأة واحدة (وقلت الشركاء فيه) اي
في الغلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال
من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع في بيان شرطها الانه
اخره لكون المقصود الاهم الفائدة فقال (وشرطها) (اي شرط الاضافة
المعنوية) ومبناها وما تتوقف عليه (تجريد المضاف) اي مااريد اضافته
بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اي تعريف
مااريد اضافته لامطلقا بل (اذا كان معرفة) باي وجه كان والمراد مايقبل
التجريد ومن شانه ان يضاف لان مالايقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات
ليس من شانه الاضافة ولا يضاف ايضا (من التعريف) الذي يصح تجريده
كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول الاعلام الشخصية (فان كان)
ما اريد اضافته (ذا اللام) كالغلام اوذا النداء مثل يارجل (حذف لامه)
اوحرف ندائه (وان كان علما) مثل زيد وعمرو (نكر) ذلك العلم اولا (بان
يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم) سبق تفسيره في آخر مبحث
غيرالمنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قدسبق هذا ايضا
هنالك (وان لم يكن) مااريد اضافته (معرفة) من المعارف التي يصح تجريدها
بل كان نكرة (فلاحاجة) فيه (الى التجريد بل لايمكن) التجريد لان الخالي
عن التعريف لايقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود (اوالمراد) عطف على
مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته اوالمراد به
والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني الى الفاعل
بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف) اي وجوده مجردا وعاريا من التعريف

عند الاضافة سواء كان) ما ريد اضافته (نكرة فى نفسه) كغلام (من غير) حتياج الى (تجريد اوكان) ماريد اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما وجب التجريد) فى الاضافة المعنوية ولم نضف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها بعد التجريد على قسمين اما ان يضاف الى المعرفة اوالى النكرة لانها (لواضيف الى النكرة) من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافة المعرفة الى النكرة (طلبا للادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو التعريف) لان التعريف معين او التخصيص مخصص لايعين ولاشك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند حصول الاعلى قبيح جدا لايليق من شان العاقل ان يتعب نفسه فى طلب الادنى مع وجود الاعلى عنده (و) لانها (لواضيفت المعرفة) على سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لايحصل وفى الرضى لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل فى المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التعيين انتهى (فتضييع الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لايحصل واذا اضيف الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلابد من التجريد (فان قيل لافرق بين اضافة المعرفة و بين جعلها علما) فى الامتناع يعنى كما يمتنع الاول يمتنع الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء (فى نحو النجم والثريا) تصغير ثروى تأنيث ثروان مثل عطشان وعطشى وبروان ذوثروة وهى الاجتماع واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما للنجوم مجتمعة (والصعق وابن عباس) والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبدالله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما هكذا لايتبادر الى الفهم الا عبدالله بن عباس (فى لزوم تعريف المعروف) متعلق بقوله لافرق (فمابالهم) اى ما حالهم وشانهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذالك) ولم يجوزوا اضافة المعرف الى المعرفة اوالنكرة واى فرق بينهما مع انهما فى جعل المعرفة معرفة سواء (قيل لانسلم ان فى هذه الامثلة يعنى فى النجم والثريا والصعق وابن عباس وامثالها

تعريف

تعريف المعرف اى جعل المعرفة معرفة (بل فيهـا) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعـريف الحصل باللام) فى الثلاثة (او الاضـافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيهـا حصول (تعريف آخر وهو لتعريف) الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها (فانهـا) اى فان هذه الامثـلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او اضـافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيـا زالت مقتضى الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة لزم اجتمـاع التعريفـين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيهـا تعريف المعرف بل) انما لزم (تبـديل تعريف بتعريف آخر) بمعنى زال التعريف اللامى او الاضافى وحصـل بدله التعريف العلمى فلم يلزم اجتمـاع التعريفين بل لزم ازالة تعريف واعادة تعريف آخـر كالنسخ (وما اجازه) اى لتركيب الذى فيه اضـافة لمعـرف باللام اجازه (الكوفيون من) (تركيب) بيـان لما فى قوله وما (الثلاثة الاثواب) حيث اضيف الثلاثة الى الاثواب مع انه معـرف باللام من غير تجريد (وشبهـه) بالجر عطف على الثلاثة الاثواب (من العـدد) (المعرف باللام المضاف الى معدوده) بلا تجريده وجهه ان المضاف والمضـاف اليه متحدان فى المعنى والمضـاف هو المقصود بالنسبة وجئ بالمضاف اليه لغرض بيـان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعـارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان المعرف من اى نوع هوكذا فى الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا ولم يقل به احد (نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينـار) (ضعيف) (قياسـا) نصب على التميـيز (واستعمالا اما) ضعفه (قياسا فلما ذكر من لزوم) بيـان ما (تحصيل الحـاصل) لان المراد بالاضافة جنس التعـريف وذا حاصل قبـل الاضافة واذا اضيف التعريف يكون تحصيل الحـاصـل وذا لا يحصـل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء مـن ترك اللام) من ذى اللام عند الاضـافة وهم نقلوه عـن قوم غير فصحـاء (قال ذو الرمـة)

* يا منزلى سلمى سلام عليكمـا * هل الازمن اللاتى مضين رواجع *

* وهل يرجع التسليم او يكشف العمى * ثلاث الاثافى والديار البلاقع *

(ثلاث الاثافى) جمع اثفيـة بضم الهمزة واحد من الاحجار لثلاثة التى يوضع القدر عليها وصفها بالادنى واضاف الثلاث الى الاثافى بعد التجريد (والديار) جمع كثرة والقلة ادؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كـكـا سد واسد

(البلاقع) صفة لديار جمع بلقع بفتح البـاء اى الخالى والديار الخاليات عن المـاء وانواع النباتات و يستلزم الخلو عنهمـا الخلو عن الانسان والحيوانات * وقول الفرزدق *مازال مذعقدت يداه ازاره * فسمـا وادرك خمسة الاشبار*

(واما ماجاء فى الحديث) اى الخبر المنقول عن النبى عليه السلام (من قوله عليـه السلام) بيـان ما (بالالف الدينار) باضافة الالف المعرف با لـلا م الى معدوده بلا تجريد والبـاء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا اى تصدقوا (فعلى البدل) اى فمحمول على ان الدينار بدل لبعض من الكل وانمـا ذكر الالف للحث على الخير يشعر به ذكر الدينـار بعده بدلا منـه دون الدراهم اوعلى انه عطف بيـان لانه يجرى مجرى التفسير لانه لمـا قيل تصدقوا بالالف لم يعلم ان الالف ما هو فبينـه بجعل الدينـار عطف بيان له (دون الاضافة) اى لايحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون والا لكان اختيار غير الفصيح وهذا ليس من شـان من بحر البلاغة رشحة من امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه و) (الاضـافة) (اللفظية) (علامتها) اى قرينتها شيئان ان يكون المضـاف مشتقا وان يكون المضـاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله اومفعوله قبلهـا ثم يضـاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما اوكلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول بقوله (ان يكون) (المضـاف) فالاطلاق مجـاز بعلاقة الاولية (صفة) مشتقة والمتفق عليهـا ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله اومفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضـافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى من المضاف الذى (اذالم يكن صفـة) بل كان اسما محضا (نحو غلام) فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة واشار الى الثانى بقوله (مضـافة) صفة الصفة (الى معمولها) فا علهـا اومفعولها قبل الاضـافة والاطلاق مجاز بعلاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عمـا) اى عن المضاف الذى (اذاكـانت) فالتأنيث باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولهـا) يعنى صفة مضـافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولا لها فحينئذ تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقـة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع مصـر) كريم فى قولك (كريم البلد) فان المصر والبلـد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او لفـاعل وان كان كل واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضـافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم (مثل ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبيل

اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المجرور فى الصفة فصار حسن وجه فعوض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ماسيجئ ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثل له المصنف ولا الشارح مع ان اضافته لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تأمل (ولا تفيد) (الاضافة اللفظية فائدة) من الفوائد (الاتخفيفا) (لاتعريفا) يعنى لا تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (ولاتخصيصا) يعنى لا تفيد ايضا تخصيص المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها فى تقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالمجرور بالحرف الزائد واذا فات فيها الاتصال المعنوى لم تفيد شيئا من التعريف او التخصيص بل لاتفيد الاتخفيفا (فى اللفظ) (لافى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا تفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لوافادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازاء مايسقط من اللفظ) كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما سقط التنوين بالاضافة سقطت الشدة وبقى اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل اوالمفعول قبل الاضافة) وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل لفعل مع الرفع والنصب فيها اولا ليظهر اثر المشابهة وفائدتها الا انه يطلب لتخفيف اللفظى فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيتها (والتخفيف اللفظى) فى هذه الاضافة على ثلاثة اقسام على مابينه الشارح وعلى مايقتضيه الفعل (اما) ان يكون ذلك التخفيف (فى لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ المضاف اليه ويكون (بحذف لتنوين) اى تنوين المضاف (حقيقة، يعنى لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد اوحكما، بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حوائج على وزن مساجد واساور وسقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احرم (او بحذف) عطف على قوله بحذف التنوين (نونى التثنية والجمع) المذكر السالم مثل ضاربا زيد وضاربوا زيد واما) عطف على قوله امافى لفظ المضاف اى اما ان تكون التخفيف (فى لفظ المضاف اليه فقط)

بحيث لم يتجاوز الى المضاف و يكون (بحذف الضمير) اى الضمير المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف (واستتاره) يعنى لابحذفه نسيا منسيا بل بجعله مستترا (فى الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت الصفة بلا رابطة فتقبح على ماسياتى تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) للتخفيف (واستتر) عطف تفسير للحذف (فى لقائم) لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز ولانه الاصل (واضيف القائم ليه) اى الى لعلام (للتخفيف) اى كل ذلك لايفعل الا للتخفيف (فى المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف فى جانب المضاف اليه (واما المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه اوفى المضاف وهذا هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اى حال كونهما مصاحبين فى حصول التخفيف غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذى هو غلامه بناء على العمل السابق (فالتخفيف فى المضاف) الذى هو قائم حاصل (بحذف التنوين و) التخفيف فى المضاف اليه) الذى هو الغلام حاصل (بحذف الضمير) منه (واستتاره) اى بنقل الضمير من الغلام وجعله مستكنا (فى الصفة) لان المستتر اخف من لبارز فحصل التخفيف فيهما معا والقسمان الاخيران لايكونان الا فى الوصف اللازم لان المتعدى يضاف الى المفعول فلايحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن ثمه) (اى ومن جهة) واجل (وجوب افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر * حمامة جرعى حومة الجندل سجعى *ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة وقد وجد فى النظم المعجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو افادة جار لفاعله وناصب لمفعوله (و) من جهة وجوب (انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجوز والامتناع فهذا استدلال من اثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى لمعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لرجل (باضافة الصفة الى معمولها ، فاعلها المعرفة (وجعلها صفة للنكرة) بكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تفد الاتخفيفا فى اللفظ لكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل (فمن جهة) واجل (وانها) اى الاضافة

اللفظية

اللفظية (لم تفد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلوافادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذ كان المضاف اليه معرفة (لم يجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة) صفة للنكرة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا وتنكيرا لانه يكون المضاف حينئذ التركيب معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثانى لكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابقا تعريفا فينبغى ان يجوز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدر اورده الهندى حيث قال فان قيل ثمه اشارة للحصر المذكور وجوار هذا الكلام يبتنى على عدم التعريف لاعلى الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه ثمه وهو) اى المشار اليه ثمه (مجموع امور ثلاثة) لان كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة الاضافة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه ثمه والجملة خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثانى) وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثانى (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه ثمه مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لايلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (فى ذلك الاستلزام) يعنى فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثانى انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يجوز ان يكون) الاستلزام (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه ثمه مجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل فى الاستلزام (فلا يرد) مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا (انه لادخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء

التخصيص) لانفى الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها فى ذلك الاستلزام ظرف
مستقر خبرهـا اى لادخل موجود فى ذلك الاستلزام واللام فى الانتفـاء متعلق
باسم لا مرفوع محلا على انه فاعله تقـديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود
وكائن فى ذلك الاستلزام مثل قولك لاضرب رجل كائن فى الدار وهى مع اسمهـا
وخبرها خبران وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعـل فلايرد
ولايفهم لك ان تكون اللام فيه للتعليل تأمل ولم آل جهـدك (و) (من جهة)
واجـل (انها) اى الاضافة اللفظية (تفيد تخفيفـا) فى اللفظ فقط فيـه
اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول والثـانى على الثانى وانه
ايضـا مما يدل على ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط (جاز)
(تركيب) يكون المضاف صفة معرفـة باللام سواء كانت مثنى مثل (الضـارا
زيدو) الحسنا وجه اوجمعا عـلى حده مثل (الضاربوا زيد) والحسنواوجـه
(لحصول) المقصود من الاضافة اللفظية وهو (التخفيف) فى اللفظ (بحذف
النون) فيهما بالاضافـة لماسيجئ (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف فيه صفة
مفردة معرفـة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علمـا اولا مثل
(الضـارب زيد) والحسن وجـه (لعدم) حصول (التخفيف) المقصـود
من الاضافة اللفظية (لان تنوين الضارب) فى هذا التركيب (انمـا سقط للالف
واللام) اى لدخول لام التعـريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكـير
فيستحيل اجتماعهمـا فاذا دخلت اللام يزول التنوين (لا للاضـافة) لان
الساقط اولا لا يمكن سقوطه ثانيـا واذا اضيف لايكون فى الاضافة فائدة فتضيع
فوجب ان يمتنع اضافتـه (ولاشك انه لادخل فى هذا التفريع) اى فى جـواز
التركيب الاول وامتناع الثـانى (لانتفاء التعـريف ولا لانتفـاء التخصيص)
كما لادخل لانتفاء التخصيص وحده فى التعريف الاول وههنا لادخل لانتفائهما
معـا لان المعرف باللام لايتصور تعريفـه (بل يكفى فيه) اى فى هـذا التفريع
(وجـود التخفيف) فى اللفظ (فقط) لان التركيب الاول جائز والثـانى ممتنع
لحصول الخفـة وعدمها سواء انتفى التعريف اولا (وعلى هـذا) اى على انه
لادخـل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفـاء التخصيص (كان الانسب) والاولى
(تقـديم هذا التفريع) على التفريع الاول ويقول ومن ثمه جاز الضـاربا زيد
والضاربوا زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجـل حسن الوجه وامتنع
مررت بزيد حسن الوجه لان الاصل التفريع وهو التخفيف فقط مذكور صريحا
واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف معـا مذكور ضمنا
فتقـديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمـر ولان

ما

ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن فيه على غيره واجيب بان
النفي مقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعى فيما فعله المصنف
(لكنه) الا ان المصنف (اخره) اى هذا التفريع (لكثرة لواحقه) لئلا يلزم
الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشئ اذا كثر البحث فيه يجب تأخيره للبحث فيه
(خلافا للفراء) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا (فانه يجوز) تركيب
(الضارب زيد) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله (امالانه)
اى لان الفراء (توهم ان دخول لام التعريف) على الضارب في الضارب زيد
(انما هو بعد الاضافة) ان بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيد
ثم اضيف اليه (فحصل التخفيف) جدا (بحذف التنوين) من المضاف (بسبب
الاضافة) فلم تكن الاضافة ضائعة (ثم عرف باللام) يعني ذهب الى ان الاضافة
سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة
ضائعة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها
لان دخول اللام كما يكون معارضا لفائدتها ابتداء يكون معارضا لها بقاء واعترض
على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان يقول دخول اللام لان
هذه اللام موصولة لاداة تعريف ودفع بان التعريف غير مناف لكونها
موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف (واجاب المصنف) نفسه (عنه)
اى من هذا الدليل (في شرحه) على كافيته (بانه) اى بان هذا الدليل يعني
تقديم الاضافة على اللام (غير مستقيم) بل سقيم لان القول بتأخر اللام
عن الاضافة (المتقدمة) صفة اللام (حسا) تمييز المراد بالحس حس البصر
واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة (على الاضافة)
متعلق بالمتقدمة (مجرد ادعاء) حيث لادليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به
ومع هذا هو (مخالف للظاهر) لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حسا
لان الاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف
ينسب حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح وفي اللام
وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر مرجح وهو كونه محسوسا ملفوظا ولان
اللام لتحقيق ذات الاسم واضافة التحقيق ما يعرضه وهو التخفيف وتحقق
الذات سابق على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفة (واما لما وقع في شعر
الاعشى) وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية
شب كور (من قوله) بيان ما في قوله لما (الواهب المائة الهجان وعبدها فان
قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة) المجرورة بكونها مضافا اليها لقوله
اواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة

الجار مطلقا جائز كثير (فصار المعنى باعتبار عطف عبدها) بالجر (على المائة) لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه (الواهب عبدها فهو) اى الواهب عبدها يكون (من باب الضارب زيد) يعنى فى كون المضاف صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد (فكما لايمتنع ذلك) اى الواهب عبدها (حيث اتى به بعض البلغاء) حتى لوكان ممتنعا لمااجازه البليغ وان كان بواسطة (لايمتنع هذا) اى الضارب زيد (فاجاب المصنف) نفسه (عنه) اى عن استدلال الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز لضارب زيد (بقوله) (وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها) الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذى يهب المائة (يعنى) ان (هذا القول ضعيف) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف لامن التضعيف كماذهب اليه البعض (لايقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به) على اثبات القواعد لان الضعيف لايكون فصيحا فكيف يقوى فيها حتى يستدل به (لماعرفت من امتناع) بيان لما (مثل الضارب زيد) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيف الى العلم مثل المضروب عمرو (لعدم الفائدة) المطلوبة اما فى المضاف اوالمضاف اليه اوفيهما جميعا (فى) هذه (الاضافة) وعدم الفائدة فيها ظاهر (ولايخفى) عليك (ان فيه) اى فى هذا الجواب (شوب مصادرة على المطلوب) يعنى ان فى هذا الجواب رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جعل الدعوى جزأ من الدليل اى جعل النتيجة جزأ القياس لان اثبات المطلوب وهوامتناع الضارب زيد بتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا (اللهم) هذااعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة والندرة ويقال متصلا بالاستثناء فى الا كثر النفى الاسم والخطاء الحاصل بنفى الكل واثباته والواقع خلافه نحو جاءنى القوم اللهم الا زيدا فهذا لاتؤاخذنى يارب فان كلامى الاول غيرتام بل يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة (الا ان يقال المراد به) اى بقوله وضعف (انه) اى هذا البيت (ضعيف فى الاستدلال به) يعنى ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلا على جواز الضارب زيد بدلا فى لفصاحة لانه قوى فيها فحينئذ لايكون فيه شوب مصادرة على المطلوب (اذلانص فيه) اى فى هذا لبيت (على الجر فانه) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه (يحتمل النصب) اى وعبدها (حملا على المحل) اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول لواهب وهذا التوجيه اولى لان لاصل

في

فی التوابع تبعیتها المتبوعات انها فی محلها الا تری انه لو وصف المائة لانتصب الوصف (حملا علی المحل) مثل الواهب المائة الجیدة بالنصب (او) حملا (علی انه مفعول معه) بناء علی ان یکون الواو بمعنی مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنی علیه (اولانه) عطف علی قوله اذلانص فیه فتکون علة اخری للاستثناء (قد یتحمل) مبنی للمفعول من التفعل (فی المعطوف مالا یتحمل فی المعطوف علیه) مبنی للمفعول ایضا من التفعل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم یسم فاعله لقوله قد یتحمل ونائب الثانی ما استکن فیه للفصل بالعطف لان الشئ اذا کان بعیدا عن لعامل یتسامح فیه (کما فی رب شاة وسخلتها) ویازید والحارث ولا مذهب سیبویه هکذا (حیث جاز هذا الترکیب) ای ترکیب رب شاة وسخلتها ویازیدوالحارث (ولم یجز) ان یدخل رب ویا علی المعطوف (نحو رب سخلتها) ویاالحارث (بادخال رب) ویا (علی سخلتها) والحارث (بدون العطف) لان رب لما کانت موضوعة للتقلیل تقتضی ان تدخل علی النکرة لانها تقبل التقلیل وضده علم ان السخلة تطلق علی ولد الضأن والمعز ذکرا کان اوانثی الا انه صغیرة لانه یقال رب شاة وسخلتها بدرهم (والبیت تمامه) ای بماذکر قبله ومایذکر من المصراع الاول والثانی (الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا یزجی خلفها اطفالها ای ممدوحه) فیه اشارة الی ان المبتدأ محذوف ای من مدحه الشاعر بزیادة السخاء (الواهب المائة) ای الذی یهب المائة ساعة فساعة یعنی فی کل وقت علی طریق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا لیس للحصر بل للکسرة فلا یمنع ان یکون ماوهبه اکثر من مائة اواقل وفی الحاشیة مدح الممدوح بانه یهب عبدا یتعهد بمائة من الابل الحدیثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذالمائة کثیرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان) وعبدها (ای البیض) جمع ابیض یستوی فیه جمع المذکر والمؤنث مثل احمر وحمر الا انه کسر الفاء لاجل الیاء (من النوق) جمع ناقة بضم النون وسکون الواو (یستوی فیه) ای فی الهجان (الجمع الواحد) کالفلک لانه اذا کان وزنه علی وزن جمال یکون جمعا واذا کان مثل صراف یکون مفردا کما ان لفلک اذا کان علی وزن اسد یکون جمعا واذا کان علی وزن قفل یکون مفردا (والهجان صفة للمائة) باعتبار المعنی یعنی علی اعتبار معنی الجمعیة فیها بناء علی عدم اشتراط الاشتقاق فی الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء علی مذهب الجمهور فیؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فیها فالمعنی المائة البیض من النوق (اوبدل منها) بدل الکل لان ذکر المائة للحث علی الخیر والتکثر فیه وللمدح بان ماوهبه کثیر وهذا المعنی لیق لان فیه زیادة مدح لیس فی الاول (او

من قبيل الثلاثة الاثواب) يعنى من قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه اضعف الوجوه لما عرفت سابقا (كما هو مذهب الكوفيين) حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه (وعبدها) اى عبد المائة اضافته الى المائة اشارة الى كمال استغنا له برعاية حقها كانه مملوكها (اى راعيها تشبيها له) لتشبه الراعى (بالعبد لقيامه) اى الراعى (بحق خدمتها) اللام بمعنى فى يعنى شبه الراعى بالعبد فى القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشى كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعى المشبه بعلاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا فى معناه المجازى وهو الراعى (اوعبدها حقيقة) تمييز (فحينئذ تكون اضافته) اى اضافة العبد الى المائة (لادنى ملابسة) اى لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع فى كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وحدق طرفك وفى هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط (وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ) كهود فى جمع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول (اى حديثات النتاج حال من المائة) فحينئذ يكون مبينا لهيئة المفعول لان المائة مفعول الواهب وفى هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون فى القلوب محبوبا وما هو محبوب فى القلوب تكون هبة اعسر فهبته تكون افضل (يزجى بالزاى المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة المضارع (المعلوم المذكر) من زجى يزجى (اى يسوق) ويقال ازجى اى ساق والتزاجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعنى راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفى فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبينا لهيئة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ اوعلى المحل اومفعول معه (واطفالها) اى اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها (منصوب على المفعولية) اى على انها مفعول به لقوله يزجى وفى هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه تكون اسق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعنى على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اى اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجى فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اى خلف المائة اى يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها اويساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اى حقيقة كون الفعل مبنيا للفاعل والمفعول منصوب اومبنيا للمفعول وهو مرفوع (لاتنكشف)

اى

اى لاتتبين ولاتوضح لسا (الابعد معرفة حركة حرف الروى) الضمة اوالفتحة وحرف الروى ماتكرر فى كل بيت وهو ههنا قوله لها (من القصيدة) يعنى ان كان حرف الروى فى سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهى منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبنيا للفاعل لان رعاية السجع امر لا زم فاذا عرفت يقينا يتكشف الحال و يتبين و يوضح المآل (واما) عطف على اما لانه توهمه عند شرح قوله خلافا للفراء (لانه) اى الفراء (بماسه) اى جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف فى الاضافة فكذلك تجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جوز تلك الاضافة على قوله (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف عنه) اى قاسه على الاول (بقوله) (وانما جاز الضارب الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل المتعدى المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به المضاف اليه ايضا يعنى كان القياس عدم جوازه) اى عدم جواز اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية فى احد الجانبين (لزوال التنوين باللام) وحصول التخفيف ههنا اما بحذف التنوين والتنوين قد يحذف باللام لان التنوين مع اللام لايجتمعان لان التنوين للتنكير غالبا واللام للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر (لكنه) اى الا انه (جاز) الاضافة فيه مع عدم التخفيف (حملا على) (الوجه) (المختار فى الحسن الوجه) يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على نفسه بل لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعول له للفعل المذكور فى قوله وانما جاز (وهو) اى الوجه المختار فيه (جر الوجه بالاضافة) لحصول الخفة المطلوبة منها فى جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا فى الصفة على ماهو مقتضى الظاهر (وفيه) اى فى قوله الحسن الوجه (وجهان آخران) اى غير الاضافة (رفعه) بدل البعض من قوله وجهان اوخبر مبتدأ محذوف اى احدهما رفعه (على الفاعلية) تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف (ونصبه) عطف على رفعه على التوجيهين (على التشبيه بالمفعول) لانها لازمة لاتنصب المفعول به الا ان الفاعل سيف بالمفعول فنصب ففيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولاخلو الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ماهو كثير شائع عليه لان هو الاحسن يليق لان يحمل عليه غيره (ووجه الحمل) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار فى الحسن الوجه (اشتراكهما) اى اشتراك هذين التركيبين (فى كون المضاف

صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام) اى فى كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسامعرفا باللام وهذا الاستراك يقتضى ان يأخذ التركيب لاول حكم التركيب الثانى وهو الاضافة وان لم يكن فيه التخفيف (وهكذا الاستراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه) وانما قال هكذا وان كان قياس لفراء قوله الضارب زيد على قوله الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد الحسن الوجه (فقياسه) اى قياس الضارب زيد (عليه) اى على الحسن الوجه (قياس مع الفارق) اى قياس بلامناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف ليه عن اللام اوالجنسية ايضا فصار القياس به كقياس النصب بالنون (والضاربك) (يعنى انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت) يعنى لعدم التخفيف (و) (كذا) (شبهه) اى شبه الضاربك (وهو) اى شبه المضاف الى ياء المتكلم نحو (الضاربى و) المضاف الى ضمير الغائب نحو (الضاربة وغيرهما) من التثنية فى الصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط نحو الضاربا هماوالضاربانا والضاربا كما ولضارباه والضاربای والضارباك والضاربهما والضاربكما والجمع فى لصفة والضمير معا اوفى احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية (فيمن قال) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز (اى فى قول من قال) قدر المضاف لان الجواز فى القول لا فى القائل وقيل الاظهر ان يجعل فى بمعنى عند المناسبة الظرفية اى عند من قال وهذا اوجه (يعنى) من قال (سيبويه واتباعه) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور مضاف اليه (انه) (اى الضارب فى) قولك (لضاربك) وامثاله (مضاف) كما قلنا (دون من قال انه) اى الضارب فى الضاربك وامثاله (غير مضاف) فقياس الفراء حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله (والكاف منصوب المحل على المفعولية) لا مجرور المحل على الاضافة (والتنوين) فيه (محذوف لاتصال الضمير) فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان المضاف اليه كذلك يسقطه لان التنوين للانفصال (لا للاضافة) لانه ليس فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله (فانه) اى الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول (لا يحتاج جوازه) اى جواز الضاربك وامثاله (الى حمل) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفراء

الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا فحاصله انه
ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا (حملا) (اى لمحموليته) فيه
اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل
المقدر وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا (على ضاربك) فى صحة
الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها (فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به
اعنى جاز) فان فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك
وشبهه فان فى نصب المفعول له ثلاثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل
الفعل المعلل به وان يكون مقارنا له فى الوجود وهى ههنا باسرها موجودة وقال
المحشى كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ماقيل
الانسان مشتق من النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيئان اواسياء فى التأويل
والاحتياج اليه سواء فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق
والمقدم لايكون الا بالقرينة فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا
ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله
وجه (وبيانه) اى بيان الحمل ووجهه (انهم اذا اوصلوا اسماء الفاعلين)
كضارب مفردا (و) اسماء (المفعولين) كمضروب مفردا حال كون كل منهما
(مجردة عن اللام بمفعولاتهما) متعلق باوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل (و)
قد (كانت) تلك المفعولات (مضمرات متصلات) يعنى كل واحد من هذه
المفعولات ضمير متصل باحدهما (التزموا الاضافة) جواب اذا يعنى اوجبوا
اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر (ولم ينظروا
الى تحقق التخفيف) يعنى لم يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها
فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه وضاربنى وغيرها مثنى ومجموعا لان
سقوط النون فى ضاربوك وضارباك وتنوين فى ضاربك لرفضهم الجمع بينهما
وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم
تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافة)
فى احد الجانبين (بل) التخفيف فى جانب المضاف وانما حصل (بنفس اتصال
الضمير) لان الاتصال سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما فى الفعل مثل
يضربك ثم اعتبرت الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه
فى حكم الكلمة الواحدة وان كانت اضافة لفظية (ثم لما لم يعتبروا التخفيف
فى ضاربك) وشبهه اى حصول تخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط
اولا لايمكن اسقاطه (وجوزوه) اى وجوز اضاربك وشبهه (بدونه) اى من
غير ان يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه فى كونه جائزا بدون

التخفيف عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشئ لايحمل على شئ الابكن بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسما فاعلا) الظاهر انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام اولم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالضمر المتصل ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان اومخاطبا اومتكلما (محذوفا) صفة لقوله اسما فاعلا جرت على غيرمن هى له لان الحذف ههنا فى حقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (لا للاضافة) يعنى ان حذف التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام لبس للاضافة فاشتركا فى حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا فى كون المضاف فى كل منهما اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لالانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه أصلا (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (لبسا من باب واحد) لان المضاف فى الاول الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هوزيد مثلا وفى الثانى صفة مجردة عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة (والدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو الكاف مثلا (لاللاضافة) يعنى لبس سقوط التنوين فى ضاربك لاضافة لصفة (انهما) اى التنوين ان الضمير باعتبار انهما حرف اوكلمة (لواسقطت) مبنى للمفعول (للاضافة) يعنى لوكان سقوطهما لاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها فى محل الرفع خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (ينبغى ان يتصور) مبنى للمفعول (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة (على وجه) متعلق بيتصور (يكون الضمير) فيه مضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية) لامتصلا منصوبا بهما (ثم تضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة (ويقال ضاربك) بالاضافة (كما يتصور) فى الاضافة اللفظية ان يكون اولا منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية (مثل ضارب) بالتنوين (زيدا) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلا ويقال ضارب زيد بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد فى استعمالهم لم يتصور ومع هذا اعتبار المفعولية اولا ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجب لانه اذا لم يكن كذلك

يلزم

يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك (فعلم انها انما (سقطت لاتصال الكاف) مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف فبنى الكلام عليها لاللاختصاص (لاللاضافة ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لايجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجار على ما الاستفهامية فرقا بينها و بين الشرطية مثل قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون وعم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لاضاربك (المفصل) حقيقة (بالتنوين) لماسبق غيرمرة ان التنوين يمتنع الاتصال كسائر موانعه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لما اضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للاضافة (وصار الضمير المفصل متصلا) بعد الاضافة لاقبلها (فصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال (جدا) اى قطعا وجزما (ثم) بعد هذا (حمل الضاربك) ان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل) واحد (منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا فى هذه الحالة فيصح الحمل لوجوب المناسبة (لا للاضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اما فى ضاربك فظاهر مماسبق واما فى الضاربك فلانه لما حمل عليه فكانه كان منونا حذف للاضافة حكما كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضاربك وضاربك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه فى الضارب زيد اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لابد فى الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها فى تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا اوفاعلا اونائبا عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل فى الضمائر التى وضعها للاختصار ومتى امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال وههنا لم يوجد شئ مما يوجب الانفصال فبقى على اصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب اياك وما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد شرع فى انها تكون اشارة الى القواعد منبها على ما حمل اولا فقال (واعلم)

فليحصل لك علم يفيد اليقين (اناجلنـا وقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (لضاربك حلا على نظيرهما) اى على نظير الاول من المختار فى الحسن الوجه ونظير الثانى من قوله ضـاربك (على الاجوبة) متعلق بقوله جلنـا جمع جواب (عن استدلالات) متعلق بالاجوبة (الفراء على جواز) متعلق باستدلالات (لضارب زيد) لماسبق من انه استدل اوعلى جوازه بشعر الاعشى وثانيـا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثـا استدل عليه بقوله الضـاربك (من جانب المصنف) متعلق بالاجوبة كان المصنف اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال كوننـا (على موافقة) اى موافقين (بعض الشـارحين و) لكن جاز (لك ان تجعل كل واحدة منهـا) اى من تلك الامثلة (اسارة) مفعول ثان (الى مسئلة) متعلق بقوله اشارة (على حدتهـا) حال من الواحدة المضـاف اليه لكل اى حال كون كل واحدة منهـا مستقلة فى كونها مسئلة واحدة (منـاسبة) صفة لمسئلة (للحكم بامتناع الضارب زيد) يعـنى تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه ايضـا (فمعنى قوله وضعف الواهب المـائة الهجان وعبدها) يعنى معنى الضعف فى هذا الشعـر (انه) اى الشان (ضعف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضـاف الى ضمير المعطوف عليه (على) الاسم (المحلى به المضاف اليه صفة) بالرفع لانه قائم مقـام فاعل قوله المضـاف لانه صفة جرت على غير من هى له (مصدرة باللام) وانما ضعف (لانه يتوسط العطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كـمـا عرفت) من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف مايمتنع اضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وانمالم يحكم عليه بالامتناع) كما حكم على الضارب زيد به فيماسبق بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضعف (لانه قد يتحمـل فى المعطوف مالايتحمل فى المعطوف عليه) يعنى قد يجوز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه لانه لايلزم من العطف على الشيئ ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليـه فى جميع احواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف اذا كان فى المعطـوف وصف لايجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يا زيد والحـارث وكما فيـا نحن فيه (وحينئذ) اى حين كان اشارة الى مسئلة على حدة (يندفع مافيه) اى فى قوله وضعف الواهب المائة الخ (من توهم) بيـان لما (شائبة المصادرة على المطلوب على التقـدير الاول) اى على كونه جوابا عن استـدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم تجعل جوابا عن استدلال الفراء حتى تلزم المصادرة لانها انما نشأت من حمله على الجواب عن استدلال الفراء به (وارجاع) عطف على قوله فمعنى قوله وضعف الواهب الخ ارجاعهما الى مسئلة ظاهرة لايحتاج الى

البيان

البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة طاهرة)
يعنى يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضاوان لم يحصل
لتخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار لااصلا ويجوز ايضا ان
يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة
عن اللام المضاف الى الضمير (وتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل لكل
واحد من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن فى كل من المسئلتين الاخيرتين
(الرد على الفراء فى الاستدلال بهما) لانه لما لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل
لايمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
ولما فرغ من بيان ما تجوز اضافته معنوية كانت اولفظية اراد ان يبين ما
لاتجوز اضافته واجابة مايرد عليه فقال (ولايضاف موصوف الى صفته) اى الى
صفته لقائمته او بغيره لانه كما لا تجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابوه حال كونه
مصاحبا (مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد
بالوصف التركيبى (بحاله لان لكل من هيئتى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى
لان الوصف التركيب الوصفى معنى ووصف التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث
(لايقوم احدهما مقام الاخر) يعنى ان معنى التركيب الوصفى لايقوم ولا يستفاد
من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد فى المعنى
والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا له او الخمسة اذا
كان وصفا لسببه وان يكون الثانى تابعا للاول ومبينا له ومعنى التركيب الاضافى
ان يكون الثانى مغايرا للاول فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال
بينهما انمايكون بواسطة الحرف حقيقة اوحكما فتغاير التركيبان فلايقوم معنى
احدهما بالاخر فلايضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفى (و) (لهذا
المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف الى صفته من غير
تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) للزوم تقدم الصفة على موصوفها
والصفة لكونها تابعة مخصصة اوموضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها
فلايقال مسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع
ثم اضيف بعد التجريد لان التجريد شرط فى الاضافة المعنوية (و) لا (جرد
قطيفة) باضافة الصفة الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدمت
الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة
جرد على التوصيف فيهما (خلافا للكوفية) حيث جوزوا اضافة الموصوف
الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم بمعنى
المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة

جرد (بالتوصيف من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى الثانى او بحذف اللام كما فى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان (و) (يرد) فيه اشارة الى ان الواو ههنا للاستيناف يعنى جواب عن السؤال المقدر (على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (هى) اى القاعدة الاولى (قوله) اى قول المصنف (لايضاف موصوف الى صفته) (مثل مسجد الجامع) بالاضافة (وجانب الغربى) بها ايضا (وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء) (فان فى كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد) فى الاصل لبيان ان فى المسجد معنى الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التى فى الصلاة (والغربى صفة الجانب) لبيان ان فيه معنى هو الغربية (والاولى صفة الصلاة (لبيان معنى قائم بها وهو الاولية (والحمقاء لصفة البقلة) لبيان معنى قائم بهـا وهو الحمق كما ان العالم فى قولك جاءنى زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم (وقد اضيف) بعد التجريد (اليها موصوفاتها) يعنى قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربى والصلاة الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا السؤال المقدر (واجيب) عنه (بان مثل هذه التراكيب) يعنى كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته (متأول) التأول الطلب يعنى طلب المآل بالصرف عن ظاهره (فمسجد الجامع) بالاضافة (متأول بمسجد الوقت الجامع) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة مقامه فاخذت حكمه فصار كانه مضاف اليه فى الظاهر وفى الحقيقة المضاف اليه هو الموصوف المحذوف (وذلك) اى هذا التأويل (يحتمل معنيين احدهما) اى احد المعنيين (ان يكون الوقت) الموصوف المضاف اليه (مقدرا فى نظم الكلام) بحيث يكون كانه مذكور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا كالثابت (ويكون المسجد مضافا اليه) اى الى الوقت المقدر (و) يكون (الجامع صفة للوقت) يعنى للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا (فيندفع الايراد) المذكور (بوجهين ف) احدهما (ان الجامع ليس مضافا اليه) للمسجد بل المضاف اليه له هو الوقت المقدر (و) ثانيهما ان الجامع (لا) يكون (صفة للمضاف) وهو المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر (وثانيهما) اى ثانى الوجهين (ان يكون الوقت) المضاف اليه الموصوف (محذوفا) المراد به ههنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدرا صار كانه ليس بمحذوف فكان مذكورا

حكما

حكما وههنا لبس كذلك (والجامع) اى ما كان صفته (ما تما) وهذا من قبيل
عطف سنيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (مقامه) اى مقام ذلك
المحذوف حال كونه (مطويا) اى مستملا (عليه) لان النائب مناب الشئ
يؤدى مؤداه ويغنى عنه (فيكون) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف
(بمنزلة الصفات الغالبة) لماضيف الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة
لغير موصوفها بعلافة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعنى تكون صفة مجازية
كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرأن فى قوله تعالى يسن والقرأن الحكيم
والقرأن العظيم * لان الموصوف بالحكم والعظم فى الحقيقة صاحبه كذلك
ههنا الموصوف بالجامع فى الحقيقة هوالوقت فلما حذف نسيا منسيا جعل وصفا
للمسجد مجازا (فيضاف المسجد) الموصوف (اليه) اى الى الجامع بحذف
اللام ء ه فقل قد اضيف الموصوف الى الصفة (فيندفع الايراد) المذكور
(بوجه واحد وهو) اى ذلك الوجه (ان الجامع لبس صفة للمضاف) الذى
هوالمسجد فى الحقيقة ولا مضافااليه له والمضاف اليه والموصوف فى الحقيقة هو
المحذوف وهذا قائم مقامه (وعلى هذا القياس) اى القياس الذى اجرى
فى المسجد الجامع (صلاةالاولى وبقلةالحمقاء) حيث (يتأول) التركيب الاول
(بقوله صلاة الساعة الساعة الاولى) (و) الثانى بقوله (بقلةالحبةالحمقاء) هى واحد
حب الحنطة ونحوها كثمرة وتمر الا انها بالكسر بذور الصحراء مما لبس بقوت
للبشر وهذا حق لان ما كان قوتا للبسر لسرفه استحق الفتحة لانها اشرف
من الكسرة لكونها علوية وهى سفلية وا كثرة استعماله ايضا وانما وصفوها
بالحمق لا نها تنبت فى مجازى السيول ومواطئ الاقدام وما ينبت ههنا يكون
سريع الزوال ولوكان لها ادراك ما لبت فى الاراضى الخالية فانتهت الى غايتها
(على الاحتمالين المذكورين) اى على احتمال ان يكون الموصوف مقدرا فى نظم
الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة له فيندفع الايراد من وجهين
وان يكون محذوفا نسيا منسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد
بوجه واحد وقال الرضى ويجوز ء ندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى
صفته من باب طورسيناء وذلك ان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى
جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من
الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذا
الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلاة الاولى كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء
كبقلة الكزبرة وجانب الغربى كجانب اليمين الى هنا كلامه ومن هذا يفهم انه
اختار الاحتمال الثانى وقوله صلاة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال

الشمس يعني اول وقت الظهر اواول ساعة فرضت فيها الصلاة او اول ساعة اديت الصلاة فيها بالجماعة (لكن) استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلاة الاولى على الاحتمالين اى الا ان (هذا التأويل) المراد به التأويل على الاحتمالين لاعلى الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا (لايتمشى) اى لايجرى (فى) المثال الاخير وهو قوله (جانب الغربى فانه) اى الشان (لاشك ان المقصود) من هذا التركيب (توصيف الجانب بالغربية) اى جعل الجانب موصوفا بكونه منسوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل ان يكون يمينا وضده وشرقا وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح (لاتوصيف) عطف على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف (مكان هو) اى المكان (جانبه بها) اى جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل منسوب والمنسوب اليه ليس الاالغروب اذ لوكان المكان هو المنسوب اليه لقيل مكانى كما يقال مكى فى المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بمراد بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب (اللهم الا ان يقال هناك) اى فى المواضع التى اعتبرت جانبا (مكانان جزء) يكون مشمولا (وكل) يكون شاملا له (فالمكان الذى اضيف اليه لجانب هو) اى لذلك المكان (جزء) وهو الموصوف (والاضافة) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء (بيانية) لان بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه (والمكان الذى اعتبر الجانب بالنسبة اليه) اى الى الجزء المضاف اليه (هو) راجع الى الموصول (الكل) فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب (فيستقيم المعنى) (و) (يرد على القاعدة الثانية وهى) اى تلك القاعدة (قوله ولا) يضاف صفة الى موصوفها (مل جرد) جمع اجرد مثل احمر حمر وفى الحاشية خرقة بى ريشه آن كهسكى وفرسودكى (قطيفة) على وزن وظيفة وهى دثا ذاى ريش (واخلاق) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال ثياب) جمع ثوب مثل دار وديار (فان اصلهما) اى اصل هذين التركيبين (قطيفة جرد) وجرد ههنا مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الا فراد لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها وهو كونها بلاريش (وثياب اخلاق) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقة (ثم قدمت الصفة فيهما (على الموصوف واضيفت) اى الصفة (اليه) اى الى الموصوف مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى (واجيب عنه) اى عن هذا الايراد (بانه) اى بان مثل هذا (متأول)

يعني

يعني اول مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا متأول (بانهم) اى بان النحاة او بان العرب (حذفوا قطيفة) يعني حذفوا الموصوف (من قولهم قطيفة جرد) حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا (حتى صار) قوله جرد (كانه اسم غير صفة) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل و فرس لان الصفات لكونها عرضا قائما بالغير لابد لها من موصوف مذكورا ومقدر يقوم هو به فلما لم يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف فلما قصدوا تخصيصه ليكون تمييزا (لكونه صالحا) لابهامه وشيوعه (لان يكون قطيفة وغيرها) يعني جرد ان يصلح ان يطلق على كل ما لا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة اولا كالسمك (مثل خاتم) و باب (فى كونه) اى فى كون كل من خاتم وباب (صالحا لان يكون فضة وغيرها) يعني لان يكون اصله فضة وذهب ورصاصا ولان يكون اصل الباب ساجا وغيره (اضافوه) اى جرد (الى جنسه) وهو ما كان فى اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة (الذى يتخصص به) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة يعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه (كما اضافوا خاتما) وبابا (الى فضة) وساج (فليس اضافته) اى الى اضافة جرد (اليها) اى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافته اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس مبهم) يقبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لو لم يضف يبقى على عمومه ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعني كان فى الاصل ثياب اخلاق فحذف ثياب نسيا منسيا بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اخلاق اسما مبهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص باضافته اليه فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم مماثل) (اى مشابه) (للمضاف اليه) اى لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا وقوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا (فى العموم) مثل كل وجميع فلا يقال كل الجمع ولا جميع لكل فانهما متماثلان فى العموم والخصوص) (الى ذلك المضاف اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا اى المضاف والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحدا (كليث و اسد)

(فی الاعیان) جمع عین وھومایقوم بذاته کزید (و) رجل و (الجثث) بضم الجیم وفتح الثاء المثلثة جمع الجثة وھو شخص الانسان فھی اخص من الاعیان لان الاعیان تعم الانسان وغیره فیکون بنھما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (فی المعانی) جمع معنی وھو ما یتعلق به القصد (والاحداث) جمع حدث وھو معنی قائم بالغیر کالضرب والطول الا انه یختص بالمصادر فتکون المعانی اعم فبینھما عموم وخصوص مطلق ایضا ولم یورد مثالا للعموم لقلته ولانفھامه من امثلة التخصیص ولکون ھذه الامثلة صالحة لمثال العموم ایضا بان یراد بالعموم عموم النوع لاعموم الجنس فان ارید به فامثلته متروکة (اوغیر مترادفین بل) یکونان (متساویین فی الصدق) یعنی یصدق احدھما علی ما یصدق علیه الآخر (کالانسان) لان معنی الانسان باعتبار النوع الحیوان الناطق (والناطق) معناه ذات متصف بالنطق الاان احدھما یصدق علی مایصدق علیه الآخر لصحة الحمل حیث یقال الانسان ناطق والناطق انسان فلا یضاف احد ھذه الامثلة الی آخر فلایقال لیث اسد ولااسد لیث ولاحبس ولامنع حبس ولا انسان ناطق ولاناطق انسان بالاضافة فیھا (لعدم الفائدة) (فی ذکر المضاف الیه) من تعریف المضاف او تخصیصه بالاضافة لان فیھا تخفیف المضاف بحذف التنوین منه فیکون فی نفس الاضافة فائدة التخفیف ولذاقال الشارح ذکر المضاف الیه لانه لافائدة فی ذکره (وانك اذاقلت رأیت لیث اسد) بالاضافة (لاتفید) من ھذاالقول (الاماتفیده) ای ماتفیده من قولك (رأیت لیثابدون ذکر الاسد) الذی یکون مضافاالیه (واضافة اللیث الیه فیکون ذکر الاسد واضافة اللیث الیه لغوا لافائدة فیه) ای فی ذکر الاسد لانه لیس فی ذکر المضاف الیه فائدة ویجب علی العاقل ان یحترز من ان یکون فی کلامه لغو لافائدة فیه لانه یکون سببا لحمله علی السفه اوالجنون (بخلاف) (اضافة العام الی الخاص) حعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ویحتمل ان یتعلق بالاسئلة ای الاسم المماثل کلیث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الکل لیس مماثلا للدراھم ولفظ العین ایضا لیس مماثلا للشیٔ بالاضافة بل یصیر خاصا (فی مثل) (کل الدراھم وعین الشیٔ) اراد بالمثل کل ترکیب اضافی اضیف فیه العام الی الخاص (فانه) (ای المضاف) وھوکل وعین (فیھما) (یختص) (ای یصیر خاصا) لکونه عاما (بسبب اضافته الی المضاف الیه) الخاص (ولایبقی علی عمومه) بل یکون خاصا (سواءافادت الاضافة التعریف) ای التعریف المضاف لان المضاف الیه معرف باللام المفیدة تعریف مادخلت ھی علیه والاضافة معنویة (اوالتخصیص) ای تخصیص المضاف اذا کانت اللام للجنس واعمیة

لفظ

لفظ كل من الدراهم ظـاهرة بحيث لا تحتاج الى البيـان فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيف الى المعرفة يكون بمعنى الجميع وههنـا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه (و) اما (اعمية العـين عن الشيء) اى كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيـه) اى فى الشيء (للعهـد) اى للعهد الخارجى اوالذهنى بحسب القرآن كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيد اوعمرو (طاهرة) لاتحتـاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس ففيها) اى فى اعمية العين عن الشيء (خلفاء) قلنا العين قبل الاضافة مايقوم بذاته سواء كان موجودا اومعـدوما فيكون العين عاما والشيء فى عرفهم مختص بالوجود فيكون خاصا فما اضيف العـين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجـود قال المحشى تزيل الخفاء صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفـاء انما جاء من جعل الشيء سلملا لغير الموحود فى الخارج كما هـو اللغة انتهى وفى بعض الشروح ان لفظ العين قبل الاضـافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعـدم المطلق وبعدها يختص بالشيء الذى لايطلق الا على الموحود تم كلامه وهذا يؤيد ماقلنا ايضا (و) (يرد عـلى قولهم) اى قول النحـاة اوالعرب (لايضـاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص) الى ذلك المضاف اليه (قولهم سعيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غيرمضـاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذاسعيد كرز واما اذا كان مضافا اجرى اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا فقيل هذا عبـدالله بطة اوقفة والمراد بالاجراء عليـه جعله خبرا اوعطف بيـان له (فان سعيدا وكرزا اسمـان لمسمى) الا ان الاول اسم والثـانى لقب (واحد) تأكيد له (كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر) يعنى اضيف الاسم الى اللقب (فاجيب) عنه (بانه) اى مثل هذا القول (متأول) يعنى يأول هذا القول (بحمل احدهما) اى احد اللفظين يعنى الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) اى اللفظ الاخر يعنى اللقب (على اللفظ) والدال (فكانك اذا قلت جاءنى سعيد كرز) بالاضافة (قلت جاءنى مدلول هذا اللفظ) اى مدلوله ومسماه (ولم يقولوا) جاءنى (كرز سعيد) باضافة اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل فى مثل هذا ان يضـاف العارض الى الاصل كخـاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضـافة اللفظية من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هـذا اضافة كرز الى سـعيد اولى من عكسه (لان قصدهم بالاضـافة التوضيح) اى توضيح المضـاف اذا كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ماوضعه الناس وماوضعوه

يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابوه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه
بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ماجاز اضافته وما لم يجز شرع فى بيان
الحروف الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح)
(وهو فى عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم نقيد ببيان الملحق
بعرفهم اذلبس لغيرهم فيه عرف (مالبس فى آخره حرف علة) واو اوياء او
الف سواء كان عينه اوفاؤه صحيحين مثل عمرو اولا يعنى اوفاؤه مثل زيد اوعينه
مثل وعد و يسر لان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب
فيها لفظيا اوتقديريا (اوالملحق به) اى الاسم الذى الحق بالاسم الصحيح حتى
يجرى مجراه (وهو) اى الاسم الملحق به (ما فى آخره واو وياء ما قبلهما) اى
قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء كان ذلك الساكن حرف علة ايضا
كرمى ومغزوا وغيره كظبى ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح على ماقالوا انما ان يكون اعرابه
بالحركات الثلاث كالصحيح (وانما كان ملحقا بالصحيح) فى تحمل الحركات الثلاث
فيكون الاعراب فيه لفظا (لان حروف العلة بعدالسكون) اى لان حروف
العلة الواقعة بعدالحرف الساكن (لاينقل عليها) اى على تلك الحروف (الحركة)
ضمة كانت اوكسرة اوفتحة كما لايثقل على الحرف الصحيح (لمعارضة خفة
السكون ثقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعنى لاتثقل
الحركة على حروف العلة التى وقعت بعد الحرف الساكن لأن الساكن خفيف
والحركة بعده لاتثقل (ولان حروف العلة) التى وقعت (بعدالسكون مثلها) اى مثل
حرف العلة التى وقعت (بعد السكوت فى الوقوع بعد استراحة اللسان) يعنى ان
حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة فى الابتداء
(ولايثقل عليها) اى على حروف العلة (الحركة بعد السكوت يعنى فى الابتداء)
سواء كان ضمة نحو قفل اوكسرة نحوفسق اوفتحة نحوقتل وسواء كان الفاء واوا
نحو وعد اوياء نحو يسر (كذلك) اى كما لاتثقل الحركة مطلقا على الحرف
الواقع فى الابتداء مطلقا لاتثقل (بعد السكون) اى بعد الحرف الساكن (الى ياء)
متعلق بقوله واذا اضيف (المتكلم كسر آخره) جزاء الشرط وهو قوله واذا
اضيف (للتناسب) يعنى لتناسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة
تتولدها منها (مثل ثوبى ودارى فى الصحيح) يعنى هذان مثالان لكون المضاف
صحيحا لانه لبس فى آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
فى الاول والراء فى الثانى (و) مثل (ظبى ودلوى فى الملحق به) هذان مثالان
لما الحق به اى بالصحيح لان آخر الاول ياء ماقبلها ساكن وآخر الثانى واو
كذلك (والياء) الواو للحال اولعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر

لكن

لكن يمر علىها وهومنطلق يعنى الياء اللاحقة للصحيح اوالملحق به على ان يكون
اللام فيهما للعهد واما الياء اللاحقة لغيرهما فمفتوحة للساكنين (مفتوحة
اوساكنة) اوههنا للتخيير (وقد اختلف) مبنى للمفعول (فى ان ايهما) من الفتحة
والسكون (الاصل والصحيح) من الاقوال (انه الفتح) لان واضع المفردات
ينظر الى الكلمة حالى افرادها دون تركيبها وفى تقديم قوله مفتوحة اشعار بان
الاصل المختار عند المصنف الفتح (اذالاصل فى الكلمة التى) وضعت (على حرف
واحدهوالحركة) لاغير كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولام
الامر وامثالها (لئلايلزم الابتداء بالساكن) اذا لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم
فى علم التصريف (حقيقة) تمييز فيما اذا كانت فى صدر الكلام (اوحكما) عطف
على حقيقة اى فيما اذالم تكن فى الصدر فانها لاستقلالها فى حكم الابتداء بها
(والاصل فيما) اى فى الكلمة التى (بنى على الحركة الفتح) لعدم تحمل الحركة الثقيلة
من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد فالعمل بالاصل هو
الاصل فالفتح هو الاصل (والسكون انما هو عارض للتخويف) وهو انما يكون
اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض حروفها والكلمة التى
بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى التخفيف بالاسكان بل
لايمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به
حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين
كونها مضافا اليها شرع فى بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال
مصدرا بالفاء التفصيلية (فان كان آخره) (اى آخر الاسم المضاف الى يا
المتكلم) اى الاسم الذى اريد اضافته اليها (الفا) يعنى ان لم يكن آخره صحيحا
ولاملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا اوواوا اوياء فان كان الفا (تثبت)
فعل ماض اومضارع مجزوم اوغير مجزوم (او الالف على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب) اى لعدم ماوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ماقبلها اوياء وهو
انكسار ماقبلها لان الالف اذا انضم اوانكسر ماقبلها تقلب واوا اوياء وههنا
ليس شئ من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت منقلبة عن واو اوياء (نحوعصاى
ورحاى) اوالف تأنيث مثل حبلاى وبسراى اوالف التثنية كسلماى وعلاماى
(وهذيل) مبتدأ لانها علم قبيلة (وهى قبيلة من) قبائل (العرب) (تقلبها) من
قلب يقلب من باب ضرب متعدالى مفعولين وفاعلها مااستكن فيه ومفعولها الاول
الضمير المتصل به (اى تقلب قبيلة هذيل يعنى اهلها (الالف حال كونها) اى
حال كون الالف (لغير التثنية ياء) مفعول ثان لقوله تقلبها (لمشاكلة ياء المتكلم
المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى لمساكلة تلك الياء المقلوبة

ياء المتكلم لأن مشا كلتها الكسر فلما اعتذر التزم الياء التي هي اختها (وادغم) الياء المقلوبة بعد القلب (في الياء) اي في ياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف (نحو عصي) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو والياء اذا اجتمعا في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء (ورحى) وفي الوافية لان اصل هذه لالف اما الواو والياء فان كانت لواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى لياء ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء (ولاتقلب الف التثنية ياء) حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلاماى) فيكون الف التثنية متفقا عليه في عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اي بغير المرفوع (بسبب القلب) اي بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل (وان كان) (اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء) وذلك في المنقوص بالواو ونحوه غاز وبالياء نحو راض وفي المثنى والمجموع على حدة نصبا وجرا (ادغمت) تلك لياء (في الياء المتكلم لاجتماع المثلين) اي الحرفين المتجانسين (فيما هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف من المضاف مايدل على الانفصال من التنوين ولون وقت الاضافة وبقي ماقبلها بعد الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة ولكسرة على لياء المدغمة (مثل مسلمين) مثنى اومجموعا نصبا وجرا (اذا اصيف) نحو مسلمين (الى ياء المتكلم اسقط النون) يعني نون التثنية والجمع (للاضافة) اي لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامرا ج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء في الياء) لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمي) بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضي ورامي وغازي وداعي بكسر ما قبلها ولادغام (وان كان) (آخره) اي آخر الاسم المضاف الى ياء لمتكلم (واوا) وذلك في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا (قلبت الواو) وقت الاضافة الى الياء (ياء) لاجتماع لواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون) يعني الجمع المذكر السالم رفعا (اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها فخفف بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها يعني لان الياء اخف من الواو ولكسرة من الضمة ولادغام من فكه وفي الرضي ونما لم يبق كراهة اجتماع المتقاربين في اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء) لمقلوبة من الواو (في لياء) يعني في ياء المتكلم (وكسر ماقبلها) اي كسر

الحرف

الحرف الذى قبل المقلبة لتسلم (لانهـا) اى لان الواو (لما انقلب ياء ساكنة)
لما عرفت (توجب بقاء الضمة قبلها تغيرها) لامحالة الى الواو لان الياء الساكنة
اذا انضم ماقبلها تقلب واو افتقع فيما تفر فيلزم انكسار ما قبلها (فحرك ماقبلها)
يعني يدل حركة ماقبلها) بالحركة المناسبة لهـا) اى للياء وهى الكسرة لتسلم
الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقيل مسلمى) بالكسر (وان كان قبل
الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (اوالواو) كذلك (فتحة)
يعني ان كان الحرف الذى قبل الياء والواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقى
ماقبلهـا) اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله
ولم يغير لئلا تلتبس التثنية بالجمع لوكسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة
على الالف المقلوبة من الواو فى غيرهـا (كقولك فى مسلمين) مثنى (مسلمى)
بالفتح (وفى مصطفون) واعلون فى جمع مصطفى واعلى (مصطفى) واعلى
بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو (لخفة الفتحة)
وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما لياء والالف والفتحة اولى بهما
(وفتحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونهـا مضافا اليها (فى الصور) جمع
صورة (لثلاث بالتأنيث) لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسيأتى اى
فى صورة كون آخر الاسم المضاف الفا اوياء اوواوا (للساكنين) (اى للزوم
التقاء الساكنين) احدهما آخر الاسم المضاف من الالف اوالياء اوالواو وثانى
ياء المتكلم (اذلم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء
المتكلم يعني اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم
كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتح) من بين
الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفته) لما مر ان الاصل
فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هنا بمنزلة
الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او ياء اوواوا فكذا الا هذه الاسماء فانها
ليست مثلها فى الحكم وان كان فى اواخرها الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث
اومن قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا هذه الاسماء فان آخرهـا
صحيح بعد حذف الآخر ولذا اورده باما الاستئنافية (الستة) (التى مر البحث
عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتب حال كونهـا (مضافة الى غير
ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى ياء المتكلم على
ضربين ضرب لاينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحدة
فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب ينقطع ويضاف الى مضمر وهو على ضربين
ضرب اعرابه عين الكلمة ولامها محذوف وهوقولك فوه وحده وضرب اعرابه

الكلمة لام وهو الاربعة الباقية انتهى (فاخي وابي) قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه ابعد عن خلاف المبرد وراسخ فی هذا الحكم (ای فالحال في اخ واب منهما) ای من الاسماء الستة (اذا اضيفا) كل واحد منهما (الى ياء المتكلم ان يقال) قدر مبتدأ وخبرا وجعل (اخي وابي) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة (مثل يدی ودمی بلا رد المحذوف) وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان يقال (بجعله) ای بجعل المحذوف والباء متعلقة بقوله بلا رد (نسيا) بكسر النون وفتحها وسكون السين (منسيا) تأكيده مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اثقل من الافراد ولاجرائهما بعد الحذف مجرى الصحيح (واجاز المبرد) (فيهما) اى فی اخی وابی (اخی وابی) قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم (يرد لام الفعل) يعنى لام الكلمة (فيهما وهی) ای لام الفعل) الواو وجعلها) ای جعل الواو (ياء وادغام الياء) المنقلبة عن الواو (في الياء) اى فى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل (وتمسك) ای المبرد (فی ذلك) ای فی رد لام الفعل حين اضافتهما الى ياء المتكلم بقول الشاعر وابی مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف النفي مشابه بليس وذو المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتأكيد النفي ودار خبرها ولك صفة بدار ای وابی ما ذو المجاز بدار مخصوصة لك ولائقة اوله قد رأى حلك ذا المجاز وقداری قوله قد رأى قضاء يعنى تقدير الله وقضاؤه مبتدأ احلك انزلك واسكنك ذا المجاز اسم سوق بمعنى فی الجاهلية كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويفاخرون ومعنى اری اظن واری بصيغة المجهول (وحمل) المبرد في ذلك (الاخ على الاب) لانهلم يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة واشارة (لتقاربهما) ای لتقارب الاب والاخ (لفظا ومعنى) اما لفظا فظاهر لان في اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعنى الواو المحذوف واما معنى فليقام الاخ مقام الاب عند عدمه فی التصرف فی المال والنفس (واجاب المصنف عنه) ای عما استدل به (بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء) يعنى وارد على خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذی يكون كلامهم دليلا وحجة اما كونه واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف ههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ماهو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فی نظم ولانثر اعادة المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر (مع انه يحتمل

ان

ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو
والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل واريد به
معنى العلم ايضا فحينئذ محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه (فاصله
ابين) جمع سلامة حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم (سقطت النون فى الاضافة)
يعنى اضافته الى ياء المتكلم (فاجتمعت يا آن) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب
والثانية ياء الاضافة (فادغمت) الياء (الاولى) التى هى حرف الاعراب (فى)
الياء (الثانية) التى هى ياء الاضافة لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة
والاول ساكن والثانى متحرك فادغم (فصار ابى) واستدل الشارح على انه يجوز
ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون بقوله (وقد جاء جمعه) اى جمع الاب
(هكذا) اى جمع السلامة بالواو والنون او بالياء والنون (فى قول الشاعر فلما تبين)
من التفعيل وهو الظهور والانكشاف لا مؤكد بالنون الثقيلة بل فعل ماض جمع
مؤنث (اصواتنا) جمع صوت وروى اشباحنا جمع شبح (بكين) وهو ايضا
فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وفديننا) من التفدية فعل ماض جمع مؤنث
وفاعل ومفعول (بالابينا) الالف للاشباع كما فى قوله فكيف انتا اردن بهم الآباء
والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان فى قوله اصواتنا
مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول
اذا تعدى باللام يكون بمعنى الخطاب (آباؤنا فداؤكم) انتم بريد انهن لما سمعن
وعلمن اصواتهم بكين وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات آباؤنا فداؤكم
حتى يستنقذوهن من ايدى من اخذهن او آذاهن (تقول) صرح بلفظ
تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن نسبة الحم والهن الى نفسه ولو قال
يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتهما الى المخاطب ايضا مع ان اضافة
الحم اليه غير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الانثى الا بحذف مضاف اى حم زوجتى
كذا فى الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب انقض
الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر فى امثاله صيغة
الخطاب دفعا لما يتجه ان الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله
الهندى كما نقلناه آنفا (لامتناع اضافة الحم المذكر) لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف
اليها اقول لا يحتاج فى التمثيل الى هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل
المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف
تقول عما هو المتبادر منه وهى صيغة الخطاب (حمى وهنى) (بلا رد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهنى

بيني وابي) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا بهما الاشتراكهما في حذف
لام الفعل وان اختلفا في الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبني للمفعول (عن المبرد
فيهما) اى في حمى وهني (في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور) كما نقل عنه
في ابي واخي والموصول قائم مقام فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما في نعلم ولا نثر دليل
ما طمع كما ورد في ابي ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة بينهما
لا لفظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف
الاصل و يلزم منه الثقل ايضا والمقصود من الاضافه التخفيف والعمل بالاصل
هو الاولى والاجرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (بعضهم) وهو ابن يعيش
وابن مالك (ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) لمناسبة
الاتحاد في كون لامهن واوا والمحذوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون
اعرابهن بالحروف عند الاضافة الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا
(ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفننا الا ان الظاهر ان يذكرههنا وتقول وفي السابق
يقال تأمل (في فم حال اضافته الى ياء المتكلم) لان اصله فوه كشئ ووزن الاسماء
الستة فعل كفرس حالة الافراد الافوك فانه بسكون كسئ لان الاصل السكون
ولا دليل على الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل على ان تكون العين
متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (في) (بارد) اى رد العين المقلوبة كما ترد
عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اى قلب الواو ياء لما مر غير مرة (والادغام)
لما مر مرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اى في اكثر موارد استعماله) اى
في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافا الى ياء المتكلم (وفمي) بلا رد ولا قلب
ولا ادغام (في بعضها) اى يقال فمي في بعض موارد استعماله (ابقاء) مفعول له
لقوله يقال فمي في بعضها لوجود شرط نصبه كما مر (للميم) متعلق بقوله ابقاء
(المعوض عن الواو عند قطعه) اى عند قطع لفظ الفم (عن الاضافة)
مطلقا سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم اوغيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد
اسم على حرفين آخره واو في كلامهم واختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو
في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى
الياء لا تستوجب ردها الى الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها
الى الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت)
على صيغة المجهول لا لخطاب (هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة) مطلقا الان
لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها ستة (قيل)
عند التعداد مقطوعة عنها (اخ واب وحم وهن وفم) بلا رد بل بالحذف
في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات

الاعراب يعنى ان كان اعرابه بارفع فالفاء تضم وان كان بالنصب فتفتح و بالجر فتكسر ولذا قال الشارح (بالحركات الثلاث) فى لفاء لمتابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا الى حالة الاضافة بلاميم الى غير الياء اعنى فوك وفاك وفيك قيل ومن البدايع فى الفم كونه كدلوله دائرا بين الفتح والضم و الكسر واقول وبالله التوفيق وهو لعبده رفيق وانما جاز فى الفم الحركات الثلاث دون اخواته لان مدلوله لايبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلاث الانفتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح (و) لكن (فتح الفاء) فى فم سواء كانت الميم مضمومة اومفتوحة اومكسورة (افصح منهما) (اى من الضم والكسر) لخفة الفتحة ولموافقة اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لامحالة وفى الوافية اما كون فتح الفاء فى فم افصح فلكون الفاء مفتوحا فى الاصل واما ضم الفاء فليدخل على الواو المحذوفة يعنى المبدلة واما الكسر فيه فلانه لماعوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت ياء كسر ماقبلها فكذلك اذا عوضت ميما انتهى وفى حم ست لغات ابتدأ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف فى الاضافة الى ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله (وقدجاء حم مثل يد) مطلقة يعنى حال الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم اوحك ورأيت حا اوحك ومررت بحم اوحمك بحذف اللام نسيا منسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (حبء) بسكون العين و (بالهمزة) يعنى بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل فى المخرج لان الواو شفوى والهمزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حمؤ وحمؤك ورأيت حمأ اوحمأك ومررت بحمئ اوحمئك) (و) خامسها جاء (مثل (دلو) (با) بقاء (الواو على حالها) واسكان ماقبلها مطلقا (فيقال هذا حمواوحموك ورأيت حموا اوحموك ومررت بحمو اوحموك) فالاعراب فى هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعنى بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا و بالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيحى والاخير ملحقا به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا بالف) المقدرة اوللفوظة (فيقال هذا حما اوحماك ورأيت حما اوحماك ومررت بحما اوحماك) والاعراب فى هذا النوع بالحركة تقديرى لان محل الاعراب الالف المقدرة فى حال الافراد والملفوظة فى حال الاضافة وهى لاتقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اى جواز حم) تفسير لمفهوم الاطلاق لالبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة مثل هذه الاسماء

الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه) اى فى حم (فى كل) واحد (من حالتى الافراد والاضافة) من غير تفرقة بينهما واما هن ففيهما ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا وتقديرا عند الاضافة الى الياء وثالثها قوله (وجاء هن مثل يد مطلقا) (اى فى الافراد والاضافة) سواء اضيف الى الياء اوالى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديرا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) اورد المثالين مخالفا لماسبق تفننا واما غيرهما من الاسماء الستة فلها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة وبالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند الفراء ذوو بالواوين اولامه ياء كفلس وعند غيره كفرس (لايضاف الى المضمر) و يستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما اومخاطبا اوغائبا ولذا قال وذو لايضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف يعنى وضع ان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشئ وذلك لانهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءنى رجل ذهب اوزيد ذهب فجاؤا يعنى فوضعوا ذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءنى رجل ذوذهب اوزيد ذو ذهب (والمضمر ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو الى الوصف بها (وقد اضيف) اى ذو (اليه) اى الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ماخالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان كاسم الجنس فى الابهام اجازوا اضافة ذو اليه الا ان مرجعه لما كان سابقا كان ضمير الغائب فى حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا (كقول الشاعر) اهنأ المعروف مالم تبتذل فيه الوجوه (انما يعرف ذاالفضل من الناس ذووه) جمع ذو وحالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذاالفضل وكقوله * صبحنا الخزرجية من صفات * اباد ذوى ارومتها ذووها * (ولو قيل لايضاف) ذو (الى غير اسم الجنس) يعنى ولو قال المصنف مكان وذو لايضاف الى مضمر وذو لايضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لاغير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى

اسم الاسـارة (وكانه) اى المصنف (خص المضمر بالذ كر) البـاء دخلت على المقصور لكونه فى صورة الاضافة الى مضمر فى اخواته فالمنا سب للمقام ان يقول وذو لايضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام فى اخواته انمـا كان بالاضافة اليـه الاانه نفى ماهو الاشمل وهو اضـافته الى المضمر مطلقا ليعلم منـه ان عدم اضافته اليـه كان بالطريق الاولى ليحصل فائدة اخرى وهى عدم اضـافته الى المضمر مطلقـا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعنى الاسمـاء الستة غيرذو (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لايوجد ذلك الحكم فى البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد فى اخى وابى وارد والقلب والادغام فى الاكثر فى فمى (عنـد اضافته) اى اضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فنفى) المصنف (اضـافته) اى اضـافة ذو (الى المضمر مطلقا) يعنى سواء كان متكلما اومخاطبا اوغائبـا يعنى ان المناسب للمقام النظر الى اضافته الى المضمر الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمر (نفيـا) مفعول له لقوله فنفى (لاختصـاصه) اى ذو متعلق بقوله نفيـا لاعلة لقوله فنفى (بحكم خاص) متعلق بالاختصاص والبـاء داخـلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو والمعنى نفيـا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اى اضافة ذو (اليه) اى اليـاء كما ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى اليـاء وكانه قال وذولا يضـاف الى مضمر فضـلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى اليـاء (ولا يقطع) عطف على قوله لايضـاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضـافة) اى لايقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضـافة مطلقا واعربت بالحركات لماسبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجنـاس وهذا الغرض يفوت اذاقطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله (لان جعله) اى جعل ذو (وصلة الى الوصف باسماء الاجناس) يعـنى لان اجراء ماهو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الابالاضـافته) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجنـاس اى لايحصل الغرض من وصفه الابالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخواتها شرع فى بيان ما يتبعها فقـال (التوابع) وهى الاسماء التى لايمسها الاعراب الاعلى سبيل التبع لغيرهـا (وهى جمع تابع) لاتابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التـابع وهومذ كر لايعقل و يجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغـة المذ كر الذى لايعقل كما مر فى المرفوعات (منقول من الوصفية الى الاسمية) فصـار كانه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفـاعل الاسمى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضـا يجمع

هذا الجمع الان جمعه على فاعلات اكثره على فواعل ولفاعل الاسمى لايكون جمعه الا على فواعل فقط ولذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهنى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة اوحكما فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التى هى معطوفات على ماله اعرابه (فلا ينتقض حدها) اى حد التوابع (بخروج نحو ان وضرب ضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولايصدق باعراب سابقه من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان وضرب ضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج مالا يكون من افراد المحدود لايكون مناقضا (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا مايكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلافصل بسابق آخر وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر او اعتباره ثانيا فى الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا فى الذكر والصفة الثانية فى الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه وهو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول وآخره وهو متى لوحظ مع سابقه الى آخره الى الدفع الثانى انتهى (فيدخل فيه) اى فى حد التوابع (التابع الثانى) من التوابع الخمسة (و) التابع (الثالث فصاعدا ملتبس) اى ملابس (باعراب) يريد ان الباء فيه للمصاحبة (سابقه) اى كان الثانى ملابسا لاعراب اللفظ لسابق عليه لفظيا كان اعرابه اوتقديريا اومحليا على ماسيجئ (اى بجنس اعراب) على حذف المضاف (سابقه) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا وان جرا فجرا (بحيث يكون اعرابه) اى اعراب الثانى (من جنس اعراب السابق) كما قلنا آنفا (ناش كلاهما) اى اعراب السابق والمسبوق (من جهة واحدة) لامن جهتين (شخصية) لا جنسية ولا نوعية

قوله

قوله شخصية صفة واحدة والنسبة مجازية اوصفة موصوف محذوف تقديره
وحدة شخصيـة (مثل جاءنی زيدالعـالم فان ؛ صفة (العالم اذا لوحـظ مع
زيد) الموصوف به فی انه موصوف به والعـالم وصف له قائم به (كان) العـالم
(فی المرتبة الثـانية منه) ای من زيد لان الصفة لكونهـا موضحة للموصوف
اومخصصة له لاتكون الامتأخرة عن الموصوف بمرتبة فی الوصف الاول بمرتبتين
او اكثر(واعرابه) ای اعراب العـالم (من جنس اعرابه) ای اعـراب زيد لان
الصفـة يجب ان تكون على اعراب موصوفهـا لكونها قائمة به (وهو الرفع
والرفع فی كل) واحد (منهمـا) ای من زيد والعالم اومن الموصوف والصفـة
(ناشی) ای حاصل (من جهة واحدة شخصية) لان الصفة اذا كانت وصفاله
(وقائمة) به تكون جهتهما واحـدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا
كانت الصفة وصفا لسببه وقائمة به لاتكون لذلك وان كان اعرابهمـا من جنس
واحد لكن لايكون ناشئـا من جهة واحدة لان الصفة حينئـذ قامت بسببه
ونشأت عنـه فان قلت اذا كان كذلك كانت الصفة السببية خارجـة عن
التعريف فلا يكون جامعـا قلت لانها وصف مجازی لا حقيـقی فلا يضر
خروجهـا (وهی) ای الجهة الواحدة الشخصية (فاعلية زيد العالم لان المجیٔ
المنسوب الی زيد) الموصوف فی قولك جاءنی زيد العالم (فی قصد المتـكلم
منسوب اليـه) ای الی زيد (مع تابعه) العـالم الا ان المجیٔ منسوب الی زيد
بالاضـافة والی العالم بالتبع (لااليه مطلقـا) سواء كان زيد موصـوفا بالعـلم اولا
ذلوكان كذلك لاكتفی بذكر الموصوف فقط فلايحتاج الی ذكر الوصف (فقوله
كل ثان) جنس (يشمـل التوابع كلها) المقصودة من التعريف مؤخران كانت
هذه الامور او مقدمات لان المراد بالثـانوية الثانوية فی الرتبة لاالذكر عـلی
ما عرفت (وخـبرا المبتدأ) مؤخرا عن المبتدأ اومقدماعليـه وجوبا اوجواز
(وخـبری كان وان واخواتهما) ای اشباههمـا سواء قدم الخبر علی اسم كان
اوعليها اولاوسواء قدم علی اسم ان اولا وثانی مفعولی ظننت) واخواته (واعطيت
واشباهه اخر وقدم وكذلك يشمل ثانی وثالث مفـاعيل اعلمت وامثاله والحـال
والتميز وغيرهـا لان كل واحد منها ثان متی لوحظ مع سابقـه كان فی الرتبة الثانية
منـه فدخلت فی التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سـابقه يخرج لكل)
غير التوابع لانها هی المقصودة منه (الاخبر المبتدأ وثانی مفعولی ظننت واعطيت)
وثانی وثالث مفـاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن
الثياب والتميز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منهمـا
باعراب سابقـه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشيـاء) المستثناة (لانها

العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المنصور (اعنى التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن) اى الا ان (هذا المعنى) اى التجريد عنها للاسناد (من حيث انه يقتضي مسندا اليه) ليوجد ما يدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا فى المبتدأ) لما مر ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا اوتأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه يقتضى مسندا) لوجد مايدل على امر نسبي (صار) التجريد (عاملا فى الخبر) لان الخبر يدل على الامر النسبي (فليس ارتفاعهما) اى ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة) بل من جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اى كما ان الابتداء اعنى التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث انه تقتضى مظنونا فيه) يعني يقتضي مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به (و) من حيث انه يقتضي (مظنونا) يعني ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اى ظننت (في مفعوليه) يعنى عمل في المفعول الاول من حيث انه مظنون فيه وفي المعطوف الثانى من حيث انه مظنون (فليس انتصابهما) اى المفعول الاول والمفعول الثانى (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا فى جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما انتصاب الاول من جهة كونه مظنونا فيه وانتصاب الثانى من جهة كونه مظنونا لما عرفت (وكذا الافعال) التى هي تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول (كاعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من حيث انه يقتضي آخذا) يعني مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها وهو الآخذية (و) يقتضي ايضا (مأخوذا) يعني مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية (عمل) اعطيت (فى مفعوليه فليس انتصابهما) اى انتصاب كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف) اى فى تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اى بالقياس (الى اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول او الثانى اوغيرهما وهو الثالث فصاعدا (والسابق) اى ماسبق بلافصل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءنى زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديريا) نحو جاءنى الفتى القاضى اوالاول تقديرى والثانى لفظى اوبالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما (محليا) نحو ضربت انت اوالاول محلى والثانى امالفظى اوتقديرى اوالثانى محلى والاول امالفظى اوتقديرى فامثلتهما واضحة على الفطن (حقيقة اوحكما) تفصيل للاعراب اى سواء

كان

كان ذلك الاعراب حقيقيا اوحكميا (فلا يرد) مثال المحلی فی الاول (نحوجاءنی هؤلاء الرجال (فان الکسرة فيه لبست باعراب حقيقة ولاحکما لالفظا ولاتقديرا بل الاعراب فيه محلی ولذالم يجز الحمل علی لفظه بل علی محله ومحله الرفع ولذاوجب رفع الرجال(و)مثال الاعراب الحکمی فی الاول ايضا (يازيد العاقل) فان ضم زيد وان لم يکن اعرابا حقيقة لکنه فی حکمه ولذا جاز الوجهان فی صفته المفردة علی ماسبق واذا لم يکن فی حکم الرفع لم يجز رفع صفته حملا علی اللفظ (و) نحو(لارحل) فان فتح رحل فی حکم الاعراب اعنی به النصب ولذا اجيز حمل (طريفا) علی لفظه بالنصب و يجوز فيه البناء ايضا حملا علی المنعوت والرفع حملا علی المحل البعيد کما سبق (م) ای بعد ماعلمت الجنس والفصل وغيرهما من القيود المذکورة فی التعريف (اعلم ان لفظة کل ههنا) ای فی تعريف التوابع (لبست فی موقعها) وموقعها مايکون المراد منه احاطة الافراد مثل کل انسان ناطق وکل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة (لان التعريف) ای تعريف ای جنس وای نوع (انما يکون) تعريفا (للجنس) کالحيوان والتوابع (وبالجنس) الظرفان متعلقان بالتعريف مثل جسم نام الخ وثان باعراب الخ ومثل تعريف الکلمة لفظ وضع لمعنی مفرد (لا) يکون التعريف (للافراد) مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هی هی لا تحتاج الی التعريف (و) لايکون التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يکون الا بذکر الجنس والفصل والافراد لايکون لهما جنس ولافصل فلايکون التعريف بها (فالمحدود) ههنا (فی الحقيقة التابع) الذی هو احد التوابع لان الجنس لا يکون الافی المفرد وفی الظاهر التوابع (والحد مدخول کل وهوثان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه کل کان التعريف للجنس بالافراد لان کلمة کل تفيد فی مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا کان نکرة (لکنه) استدراك من قوله لبست فی محله وجواب له وتنبيه علی فائدة دخول کل وهی صدق المحدود علی کل افراد الحد يعنی الاانه (لمادخل عليه) ای علی التعريف المذکور (کل افاد) الضمير المستکن راجع الی الدخول المستفاد من دخل ای افاد دخول کل (صدق المحدود) صريحا لان لفظة کل اذا دخلت علی المحمول يلزم منه صدق الموضوع (علی کل افراد الحد) نحو الحيوان کل جسم نام حساس متحرك بالارادة يعنی يصدق علی کل فرد مماصدق عليه الحد (فيکون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه لماصدق علی کل الافراد لايصح ان يصدق علی غيرها لان الدال علی شئ لبس له ان يدل علی غيره (والظاهر انحصار المحدود فيها) ای فی افراد الحد (لعدم ذکر غيرها) ای غير افراد الحد (فيکون) الحد (جامعا) لافراده لانحصار

المحدود فی افراد الحد (فیحصل) لنا (حد جامع) لافراده بسبب انحصار المحدود فیها (ومانع) من دخول غیره فیه بسبب صدق المحدود علی کل افراد الحد بحیث لایصدق علی غیره (یکون جمعه ومنعه کالمنصوص علیه) ای کون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غیرها صار بدخول کل علی الحد منصوصا ومصرحا واذا لم یدخل علیه کل لم یکن الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل مضمنا ولما فرغ من تعریف جنس لتوابع شرع فی تعریف انواعها کما هو دأبه فقال (النعت) والصفة کلاهما بمعنی واحد قدمه لکونه اسد متابعة للمنعوت لکونه عینه لان العالم فی قولك جاءنی زید العالم هو زید لاغیر واکثر استعمالا واوفر فائدة ولکونه مذکورا سابقا صریحا فی قوله ولا یضاف صفة دون غیرها (تابع) لانه من التوابع (جنس شامل للتوابع کلها) یعنی شامل لما هو المقصود منه وغیره لکونه جنسا (وقوله) مبتدأ خبره قوله الآتی احتراز (یدل علی معنی فی متبوعه) صفة للتابع (ای یدل) ذلك التابع حقیقیا کان اوسببیا (بهیئة ترکیبه مع متبوعه) والهیئة مضافة الی الترکیب ومع متعلق به والضمیر المجرور یرجع الی التابع ای دلالة التابع علی معنی فی متبوعه لاتکون الا بوصف کونه مرکبا مع متبوعه (علی حصول) متعلق بقوله یدل (معنی فی متبوعه) (مطلقا) (ای دلالة مطلقة) یرید انتصاب مطلق علی المصدریة ای علی کونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولایلزم من ذلك تأنیث مطلق لکون موصوفه مؤنثا لان المحذوف لیس کالمذکور ومع هذا الخفة مطلوبة فلایرد قول من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لاتساعده العبارة لانه حینئذ یجب تأنیث مطلق الا ان یقال لم یعتد بتأنیث المصدر او بتأنیث ما لابدله فی الدلالة علی معناه من التاء لان قوله هذا وجها (غیر مقیدة) تفسیر للاطلاق (بخصوصیة) بفتح الخاء ان کان الیاء مصدریة لئلا یجتمع المصدران وضمها ان کانت نسبیة اومضافة الی (مادة من المواد) بیانیة یعنی دلالة النعت علی معنی حاصل فی متبوعه مطلقة بحیث تعم جمیع الامثلة غیر مخصوصة ببعض الامثلة کما فی لبدل وغیره (احتراز عن سائر) ای باقی (التوابع) لما مر ان السائر بمعنی الباقی (فلایرد علیه) ای علی تعریف لنعت (البدل فی مثل قولك اعجبنی زید علمه) لان علمه بدل اشتمال من زید لان نسبة الاعجاب الی زید تستلزم نسبته الی علمه لماسیجئ (والمعطوف فی مثل قولك اعجبنی زید وعلمه) فان علمه فی المثالین وان دل علی معنی فی متبوعه لکن دلالته علیه لیست مطلقة بل دلالته علیه لیست الابخصوص مادة حتی لوجردت عنها لم یدل کل منهما علیه مثل اعجبنی زید داره وداره (ولاالتأکید) لفظیا کان اومعنویا (فی مثل قولك جاءنی القوم کلهم) ای جاءنی زید زید ولما کان

فی

فی دلالة التأ کید عـلی معنی فی متبوعه ابهـام بینه بقوله (لدلالة کلهم علی) حصـول (معنی الشمـول فی القوم) یعنی لماقیل جاءنی القـوم توهم ان المجیء صدر عن القـوم کلهم اوعن بعضهم فالنسبة حقیقیة اومجازیة اندفـع ذلك التوهم بقوله کلهم وعلم ان النسبة حقیقیة واذا قیل جاءنی زید توهم ایضـا ان النسبة الیه حقیقیة اومجازیة فلما اکد بزید الثانی اندفع وعلم ان ماهو المرادمنهـا الحقیقیة (فان دلالة التوابع فی هـذه الامثلة) من البدل والعطف والتأ کیـد (عـلی حصول معنی) من العلم فی الاولین والشمول فی الاخـیر (فی المتبـوع) متعلق بالحصول (انماهی) ای لیس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) ای دلالتهـا لیس الابعض الامثلة لاکلها (فلوجردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد)بان یکون التوابع فیها غیرذلك المذکور فیها (کمایقال اعجبنی زید غلامه) مکان اعجبنی زید علمـه (او اعجبنی زید وغـلامه) مکان اعجبـنی زید وعلمه (اوجاءنی زید نفسه) بدل جاءنی القـوم کلهم (لاتجد) بالخطاب (لهـا) ای لهذه الامثلة (دلالة علی معنی فی متبوعاتهـا) بصیغة الجمع المؤنث ای فی متبوع کل واحد منها اما فی الاولین فظاهر لان الغلام یدل علی الذات المعینة ولایدل علی معنی قائم بالغیر فضلاعن ان یدل علی معنی فی متبوعه واما فی الثالث فلان لفظ نفسه لایدل علی معنی قائم بالغیربل انمایدل علی مایدل علیه فی هذا المثال لان معنی النفس مطلقا الذات الاانه بالاضافة الی ضمیر زید کان المدلول علیـه ذات زید ایضـا فصار کانه قال جاءنی زید زید بخلاف نحوجاءنی القوم کلهم فانه یدل علی معنی حاصل فی القـوم وهو الشمول کما عرفت (بخـلاف الصفة فان الهیئة الترکیبیة بین الصفة والموصوف تدل علی حصول معنی فی متبوعها) ای فی متبوع الصفة (فی ای مادة کانت) الصفـة سواء کانت عاملها لفظیا اومعنویا اعلم ان العامل فی الصفة هو العامل فی الموصوف عند سیبویه وقال الاخفش العامل فیهامعنوی سـواءکان العامل فی الموصوف لفظیا اومعنویا کما فی المبتدأ والخـبر وهوکـونهـا تابعة وقیل ان العامل الثانی یقدر من جنس العامل الاول یعنی یقدر فی قولك جاءنی زیدالعامل جاءنی العالم والاول اولی لان المنسوب الی المتبوع فی قصد المتکلم منسوب الیه مع تابعه لا الیه وحـده فان المجیء فی قولك جاءنی زیدالظریف لیس فی قصدك منسوبا الی زید مطلقـا بل الیه حال کونه مقیـدا بقید الظرافة وکـذا الحال فی جاءنی زید العالم کما سبق ولما توهم ان لافائدة فی ایرادالوصف لان الوصف انما یکون الخطاب به مع من هوعالم بثبوت الصفة رفعه بقوله (وفائدته) (ای وفائدة النعت غالبا) ای فی غالب الاحوال (تخصیص) (فی النکرة) و فی عرف النحاة عبـارة عن تقلیل الاشتراك الحـاصل فی النکرات

(كرجل عالم) فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قلل احتماله (اوتوضيح)(فى المعرفة) وهو فى عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل فى المعارف (كزيد الظريف) فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) اى فائدة النعت (لمجرد الثناء) اذا كان الوصف معلوما قبل ذكره والثناء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد (تخصيص) كما فى الاول (و) قصد (توضيح) كما فى الثانى بان لايكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ الله لايطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولامجازا فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعنى اوامدح اومرفوعين بتقدير المبتدأ فلايكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية على التقديم تعالى (و) قديكون (لمجرد)(الذم) من غير قصد تخصيص اوتوضيح ولايليق ايضا المدح والثناء بل لايستحق الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من عاذبه وبابه قال الجأ اليه (بالله) اى التجئ واعتمد اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثانى غير منصرف و يدل على الانصراف فى الاول وعلى عدمه فى الثانى ما روى انه جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك اينصرف حيان ام لافقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهوه بانه ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكانه اهلكه فيكون من الحين فينصرف (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول للمبالغة فى الرجم وهو ههنا اللعن والطرد وصف به مبالغة فى كونه ملعونا ومطرودا (او) (قد يكون النعت (لمجرد) (التأكيد) اى تأكيد معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا اوالتزاما) (مثل نفخة واحدة) (اذالوحدة) المؤكدة (تفهم من التاء) والبناء (فى نفخة) لان التاء للوحدة كتاء تمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضرب به بالفتح (فاكدت) الوحدة المفهومة من التاء (بالوحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقى لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك فى يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل العريض العميق الاان المصنف لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله اولمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات) خبر كان

ای لما كان اكثر امثلة لصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما (من النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق فی شرط النعت) لكون دلالة المشتق على معنى فی متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا يقتضى بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد (حتى تأولوا غير المشتق) الواقع صفة كالاسد فی هذا المثال (بالمشتق) ثم جعلوه وصفا يعنى اولوه بما يليق بالمقام (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملتى لما ای ولما لم يكن رده لجواز العطف على معمولى عامل واحد (هذا) ای شرط الاشتقاق فی الصفة وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضيا) ومقبولا (للمصنف رد بقوله) (ولا فصل) لان المقصود من النعت الدلالة على معنى فی متبوعه لتخصيص المتبوع اوللتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا اوغيره (ای لا فرق) لان الفصل فی اللغة القطع فلازمه الفرق فيكون تفسيرا باللازم ولا ههنا لنفى الجنس وفصل فی محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها ای لا فرق كائن (بين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (اوغيره) ای او يكون النعت غيرمشتق كغير المذكورات (فی صحة) متعلق بلافرق (وقوعه) ای وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع الذی هو مضاف الى الفاعل ای مشتق وغيره سواء فی وقوع كل منهما نعتا (اذا كان وضعه) (ای وضع غير المشتق) يعنی فی التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لغرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والغرض مايترتب وجوده على شئ و يقصد به (ای لغرض الدلالة على المعنى الواقع فی المتبوع) (عموما) ای دلالة عامة اووضعا عاما (ای فی جميع استعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم فی الاستعمال و يجوز نصبه على المصدرية كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا اوحالا اونعتا (مثل تميمی) فان النسبة الى بنی تميم لم تزل على المنسوب مادام منسوبا فی جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذی مال) يريد به ايضا ذا وفروعها (فان التميمی) لكونه اسما منسوبا (يدل دائما) ای فی جميع الازمان سواء ذكر متبوعه اولم يذكر (على ان لذات ما) ای لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة بنی (تميم) فيقع صفة لذات وجد فيها هذا المعانی من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمی اومعرفة نحو زيد التميمی (وذو مال) لكونه بمعنى الصاحب وضعا (يدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا (اوخصوصا) عطف على عموما (ای) اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى (فی بعض الاستعمالات) يعنی لايدل على معنى

فی متبوعہ فی جمیع الازمان بل فی بعض الازمان بان یکون ما وصفہ به
مذکورا لفظا (بان یدل فی بعض المواضع) یعنی عند ذکر الموصوف (علی
حصول معنی لذات ما وحینئذ) ای حین کونه دالا علی حصول معنی لذات ما
(یجوز ان یقع نعتا) لتلک الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة
علی المعنی الواقع فی المتبوع وکون موصوفه مذکورا لفظا (وفی بعضها) ای
بعض المواضع (لایدل علی ذلک) ای المعنی الواقع فی المتبوع لعدم ذکر متبوعه
لالفظا ولا تقدیرا لان المراد به حینئذ الدلالة علی الذات فقط ولو کان المراد
الدلالة علی المعنی الواقع فی المتبوع لوجب ذکره اذا لم یذکر علم ان المراد الدلالة
علی الذات فقط (فحینئذ لایصح جعله نعتا) (مثل مررت برجل ای رجل)
ولکن بشرط ان یضاف الی لفظ موصوفه وان یضاف الی النکرة لان المضاف
الی المعرفة لیس فیه ابهام وکذا انت الرجل کل الرجل یراد به البلیغ الکامل فی شانه
(ای کامل فی الرجولیة) بفتح الراء ان کانت الیاء مصدریة وضمها ان کانت
نسبیة (فای رجل باعتبار دلالته فی مثل هذا الترکیب) ای فی ترکیب کان موصوفها
فیه نکرة واضیفت هی الی عینه (علی کمال الرجولیة) یعنی باعتبار دلالتها علی
حصول معنی الکمال فی موصوفها (یصح ان یقع نعتا) لما قلنا فای رجل مبتدأ
ویصح ان یقع نعتا خبره والباء فی باعتبار متعلق بقوله یصح والمعنی فای رجل
فی مثل هذا المثال یصح ان یقع نعتا باعتبار دلالته علی معنی الکمال (وفی مثل ای
رجل عندک لایدل علی هذا المعنی) ای علی معنی الکمال بل یدل علی الذات فقط
لعدم ذکر شئ ماقبلها صالح للموصوفیة بها لالفظا ولا تقدیرا لکونه مبتدأ
والظرف خبره (فلا یصح ان یقع نعتا) لعدم کون المراد دلالتها علی معنی قائم
بالغیر بل المراد لیس الا الدلالة علی الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا
الرجل) فان الرجل وقع صفة لهذا لدلالته علی معنی حاصل فیه وهو الذات
المعینة (فان هذا یدل علی ذات مبهمة) لکون وضع اسم الاشارة لیس الا للدلالة
علی الذات المبهمة (والرجل) یدل (علی ذات معینة) لکون اللام فیه للتعریف
فیکون مادخلت هی علیه معرفة (وخصوصیة الذات المعینة) فی الرجل بلام
التعریف (بمنزلة معنی حاصل فی الذات المبهمة) فی هذا فیدل الرجل علی معنی
حاصل فی ذات هذا وهو الذات المعینة فیه فیقع صفة له بهذا المعنی فیکون
معنی الکلام مررت بهذه الذات المعینة (فلهذا) ای لکونه دالا علی الذات
المعینة الحاصلة فی هذا (صح ان یقع الرجل صفة لهذا) فتکون الصفة للایضاح
(وفی المواضع الاخر) بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخری مؤنث آخر
وآخر اسم التفضیل وههنا بمعنی الغیر (التی لایدل) الرجل ای مثل جاءنی الرجل

بدون

بدون ذكر هــذا قبله اوالخل حامض والعسل حلو (على هــذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما تدل على الذات لاغير (لاتصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لايراد منــه الدلالة على حصول معــنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القــائلين باشتراط الاشتقاق فيه الى ان الرجل) فى المثال المذكور (بدل من اسم الاشــارة) بدل الكل لا صفة له لانه لايدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلا منــه بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون ومنهم المصنف عــلى ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغــيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمة وهو الذات المعينة لماسبق وهــذا حد النعت (و) (مثل مررت) (بزيد هــذا) فان اسم الاشارة ههنــا فى محل الجر على انه صفة لزيد لــدلالته على معنى فى متبوعه وهـــو المشار اليه ولهذا فسره الشــارح بقوله (اى) مررت (بزيد المشار اليه) فكما تصح هــذا يصح ايضا ماافاد معناه وهـــو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لايقع صفة الا للعلم او المضاف الى العلم اوالى الضمير اوالى مثله لمــا سيجئ ان الموصوف اخص من الصفة اومساو وفى الثلاثة الاول يكون اخص وفى الاخير مساويا له واما فى غيرها فلا يوجد هــذا المعنى فلايكون اسم الاشارة صفة (فهذا) اى لفظ هذا (فى هذا الموضع) اى فى موضع يلى فيــه اسم الاشارة الذات المعينة كالعلم وغــيره مما يمكن ان يكون موصوفا به (يدل على معنى حاصل فى ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار اليه (فوقع) اسم الاشارة (صفة له) اى لزيد لايضاح المعنى الحــاصل فيه فتكون الصفة للايضاح (وفى المواضع الاخر التى لايدل) اسم الاشارة (على هذا المعنى) اى على معنى حاصل فى الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليهــا فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل (لايصح) فيهــا (ان يقع صفة) لعدم كــون المقصود الدلالة على معنى فى غيره اذلوكان مقصودا لوجب ان يلى مايوصف به فلمالم يل علم انه لايراد منه معنى الوصفية ولمــا فرغ من بيان ماهو الاصل فى النعت وهـــو الافراد لكــون المطابقة فيــه اتم شرع فى بيــان ماهو فى حكم الافراد فقــال (وتوصف النكرة) اوما فى حكمها من ذى لام لم يقصد به فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر عــلى اللئيم يسبنى (لاالمعرفة) لان الجمــلة من حيث هى جملة نكرة لاتقــع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة فى التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلا (بالجمــلة) لامطلقا بل بالجملة (الخبرية) (التى هى فى حكم النكرة) فيوجــد

التطابق بينهمـا (لان الدلالة على) حصول (معنى فى متبوعهـا) اى الصفة (كما توجد) اى الدلالة عـلى حصول معنى فى المتبوع (فى المفرد) الذى يكون صفة (كذلك) تأكيد لقوله كما (توجد) الدلالة ايضا (فى الجملة الخبرية) فيصح ان تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وانما قيد الجمـلة) الواقعة صفة (بالخبرية) احترازا عن الانشائية لان فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما فى النكرات اوتوضيحه كما فى المعارف فوجب ان يكون الوصف موجودا فى الحال والسـابق ايضا حتى يخصص اويوضح الجملة الانشائية غير ثابتة فى الحال ولافى السـابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص اوتوضح فلايصح ان تقع صفة لانتفـاء الفائدة (لان الانشائية لاتقع صفـة) لما قلنـا (الابتأويل بعيد) قيـد بالبعيد لان الجملة الخبريـة الواقعة صفة ايضـا مأولة اذا الجمل التى لهـا محل من الاعراب فى تأويـل مفرد مسبوك منهـا الا ان ذلك التأويل فيهـا قريب (كما اذا قلت) فى توصيف الجملة الانشائية بحسب الظـاهر (جاءنى رجل اضربه) اذاههنـا ليسـت للشرط ولاللظرف بل زائدة لتحسين الكلام (اى مقول) يعـنى جاءنى رجل مقول (فى حقه اضربه) فلما توهم منه ان المأمور بالضرب المتكلـم وليس كذلك دفعه بقوله (اى مستحق لان تؤمر بضربه) فلاتكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هوصفة وهوقوله مقول اومستحق فتكون من قبيل وصف الافراد لاوصف الجملة (ولو بلزم) (فيها) اى فى الجملة الخبرية الواقعة صفة (الضمير) ولم يقـل و يلزم عائد كما قال فى الجملة الواقعة خبرا فلابد من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا اومحـذوفا كفى فى الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضـا وجب ان يكون الرابط ماهو الاصل فى الربط وهوالضمير ولايجوز مايقوم مقامه لضعفه (الراجـع الى تلك النكرة) لاالى غيرهـا لفظا اوتقديرا مثل واتقـوا يوما لاتجزى نفس الآية اى فيـه (للربط) اى لـيربط ذلك الضمير برجوعـه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخـاطب انها اجنبية غـير قابلة لكونها صفة (نحوجاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اى فى الجملة التى وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجـع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنـه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصـوف) لان الجملة من حيث انهـا جـلة مستقلة فى الافادة لاتقتضـى الارتباط بغيرها لاشتمالهـا على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلابد من رابط بخروجهـا عن الاستقلال و يحوجها الى شئ قبلها كيلا تكون اجنبية وهوالضمير وحده لماقلنا ولذا صرح به المصنف (فلا تصح ان تقع صفة لها) اى لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى فى شئ قبلها بسبب كون الرابط

مفقود

مفقودا (مثل جاءنى رجل زيد عالم) (وتوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا اوجملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة ولنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اى بحال ما ئمة به) اى بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لادنى ملابسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جعله لوصف المفرد ولوصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذ الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لايقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اى) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى فى متبوعه مطلقا وليس حال التعلق معنى فى المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعنى بصفة اعتبارية تحصل له) اى للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جازان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوزههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اى معنى حاصل فى الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اى مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اى النعت بحال الموصوف) اى بحال قائمة به (يتبعه) لاتحادهما فى لصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر فكانهما شئ واحد فلزم المطابقة فى هذه الامور لئلا يلزم كون الشئ مثلا معرفة ونكرة فى حالة واحدة (اى) يتبع الوصف (الموصوف فى عشرة امور) لكن لامن حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله (يوجد منها فى كل تركيب) من التراكيب العربية (اربعة) لان الشئ الواحد لايكون واحدا وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث فاخذ من كل نوع فرد فاجتمع فى كل تركيب اربعة (فى الاعراب) سواء كان فى كليهما لفظا اوتقديريا اوفى احدهما لفظيا وفى الآخر تقديريا اوبالحركة اوبالحرف (رفعا ونصبا وجرا) النصب على الظرفية باعتبار المضاف اى فى حالة الرفع والنصب والجر (والتعريف والتنكير والافراد والتثنيه والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الآخر مذكرا ايضا واذا كان احدهما مؤنثا يجب ان يكون الآخر ايضا مؤنثا وكذا الحال فى البواقى (الا اذا كان) استثناء من قول الشارح يوجد منها فى كل تركيب اربعة اى الوصف (صفة يستوى فيها) اى فى الصفة (المذكر

والمؤنث) لان الصفة اذا كانت كذلك لم توجد فيهما ار بعة منها بل انما توجد فيها ثلاثة منها الانتفاء التذكير والتأنيث فى تلك الصفة للمساواة بينهما (كفعول بمعنى فاعل) بشرط ان يكون الموصوف مذكورا (نحو رجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل والمفعول واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس من المذكر والمؤنث فانه حينئذ يكون من عداد الاسماء (اوفعيل) ايضا (بمعنى مفعول) بشرط ان يذكر الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة (كرجل جريح وامرأة جريح) واما اذا لم يذكر فانهما لايستويان بل يفترقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته وجعل الاستواء فى فعيل اذا ذكر الموصوف فى المفعول وفى فعول اذاذكر ايضا فى الفاعل طلبا للعدل يعنى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للآخر ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولاشك ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال (اوكان) الوصف (صفة مؤنثة تجرى على المذكر) اى تجعل صفة للمذكر وتطلق عليه (كعلامة) ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهلباجة وهوالذى جمع كل شر (والثانى) (اى النعت بحال متعلق الموصوف) (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى مؤنث اول (وهى) الخمسة الاول (الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير) يعنى اذا كان الموصوف معرفا تكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا تكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءتنى امرأة حامل وشاحها وكذلك البواقى (ويوجد منها) اى من تلك الخمسة (فى كل تركيب اثنان) لانه لايكون الشئ الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع لوصف الثانى موصوفه فى هذه الخمسة لانه لما كان الوصف فى هذا النوع وصفا سببيا اكتفى فى المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لايتبع الوصف الموصوف (وفى البواقى) (من تلك الامور العشرة) التى كان الوصف قد طابق الموصوف فيها فى القسم الاول (وهى) اى البواقى (ايضا) اى كالامور التى طابق الوصف الموصوف فيها يعنى كما كانت (خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعنى ان الموصوف فى هذا القسم اذا كان مذكرا لايجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل ضاربة

امرأته

امرأته واذا كان مؤنثا لايجب ايضا تأنيثه مثل مررت بهند ضارب ابوها وكذا
الحال فى البواقى فيكون الوصف فى هذا القسم فى الخمسة الباقية (كالفعل)
فى انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل ولايكون بالموصوفة
فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اى لشبه الوصف بالفعل لكونه
مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل (يعنى ينظر الى فاعله) اى فاعل الوصف
(فان كان) فاعله (مفردا) مذكرا اومؤنثا (اومثنى) كذلك (اومجموعا) كذلك
(افرد) بالوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه
اومثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما اومجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم
لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه لو ثنى او جمع حين كون فاعله مثنى اومجموعا لزم
تعدده وهو ظاهر (كما يفرد الفعل) عند كون فاعله الظاهر مثنى اومجموعا
مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل (مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلافصل)
واقع بينهما (طابقه) اى طابق الوصف فاعله فى التذكير والتأنيث وان كان
الموصوف بخلافه ليعلم من اول الامر ان فاعله مذكر اومؤنث (وجوبا) تمييز
من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعلة المذكورة (فى التذكير
والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اى فاعل الوصف الثانى
(مؤنثا غير حقيقى اوحقيقيا) الا انه كان (مفصولا عنه) حيث وقع فصل بينهما
(يذكر اويؤنث) ذلك الوصف يعنى يخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقى اومفصولا
ووجوب التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلافصل لما مر ويؤنث
لكون فاعله مؤنثا وان كان غير حقيقى اومفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان
تشبيه النوع الثانى بالفعل فى الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال
(تقول) ايضاحا لها وزيادة فى التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل
مررت برجل (يقعد غلامه و) مررت (برجلين قاعد غلاماهما) كان (مثل) مررت
برجلين (يقعد غلاماهما و) مررت (برجال قاعد غلمانهم) كان (مثل) مررت
برجال (يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها) اعاد لفظ مررت تنبيها على ان هذه
الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف عليه كان (مثل) مررت بامرأة
(يقوم ابوها و) مررت (برجل قائمة جاريته) مثال كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان
(مثل) مررت برجل (تقوم جاريته و) مررت (برجل معمور اومعمورة داره) مثال
لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية
اوالفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء بالسياق والسباق (او) مررت
(قائم او) برجل (قائمة فى الدار جاريته) مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع
الفصل كان هذا (مثل) مررت برجل (يقوم اوتقوم) بالتذكير والتأنيث

(فی الاخبار جاریتہ فان قلت) منشأ هذا السؤال التفريق بين الوصفين بان يتبع الوصف الموصوف فی الامور العشرة كلها فی الاول ولم يتبع فی الثانی الا فی الخمسة الاول وفی الخمسة الاخر صار كالفعل مع انه فی الاول ايضا يجوز ان يصير الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول و يتبعه فی الخمسة فقط سواء كان وصفا بحال الموصوف اومتعلقه فان كان كذلك فان قلت (اذا نظرت) ايها الطالب المستفيد (حق النظر) منصوب بنزع الخافض ای بحق النظر ای بعين الانصاف من غير تعنت ولاعناد فی اساليب الكلام وسياقه وسباقه (وجدت) النوع (الاول وهو الوصف بحال الموصوف) ای بحال قائمة به (ايضا) ای كالنوع الثانی وهو الوصف بحال متعلق الموصوف (فی الخمسة البواقی) الرفع والنصب والجر و التعريف و التنكير (كالفعل) فی ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل (لان فاعله) ای فاعل الوصف الذی هو بحال الموصوف (كالضمير المستكن فيه) لكونه مشتقا اوفی حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضمير اما بارز اومستكن وفی الصفات لايكون الا مستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجئ (الراجع الى موصوفه) للربط (والفعل اذا اسند الى الضمير) الراجع الى شئ قبله يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و (يلحقه) ای الفعل (الالف) ای الف الضمير (فی التثنية) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه (و) يلحقه (الواو) ای واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا (فی جمع المذكر العاقل و) يلحقه (النون) اذا كان مرجعه جمعا مؤنثا (فی جمع المؤنث السالم) لان النون علامة الجمع المؤنث كما ان الواو علامة الجمع المذكر العاقل (و يؤنث) الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا (فی الواحدة المؤنثة) و يذكر ايضا فی الواحد المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين فی السؤال ان الوصف بحال الموصوف فی الخمسة البواقی كالفعل اورد امثلتها على ترتيب اللف ايضاحا فقال (فلذلك) المذكور (قلت) بتاء الخطاب (مررت برجل ضارب) فی الافراد والتذكير مثل مررت برجل يضرب (و) مررت (برجلين ضاربين) فی التثنية مثل مررت برجلين يضربان (و) مررت (برجال ضاربين) فی الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون (و) مررت (بامرأة ضاربة) فی الافراد والتأنيث (و) مررت (بامرأتين ضاربتين) فی التثنية (و) مررت (بنسوة ضاربات) فی الجمع المؤنث (كما تقول فی الفعل) اذا اسند الى الضمير مررت برجل (يضرب و) مررت برجلين (يضربان و) مررت برجال (يضربون و) مررت بامرأة (تضرب و) مررت بامرأتين (تضربان و) مررت

بنسوة (بضربن) هكذا هذا السؤال بعبارة الرضى (فلم خصصت الثانى بهذا الحكم) الباء دخلت ههنا على المقصور لان المقصور عليه ههنا هو الثانى والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف فى الخمسة الاول وكونه كالفعل فى البواقى مختصا بالنوع الثانى مع انه يجوز ان يجرى هذا الحكم فى النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة (قلنا) فى جوابه (المقصود الاصلى فى هذا المقام) فى تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته (بيان نسبة الوصفين) اى الوصف بحال الموصوف والوصف بحال متعلقه (الى الموصوف) متعلق بالنسبة (بالتبعية) متعلق بهما ايضا فى الاول (وعدمها) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له بالتبعية فيها بل فى بعضها (ولما كان الوصف الاول) اى الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اى يتبع الوصف الموصوف (فى الامور العشرة) المذكورة سابقا وكان يوجد فى كل تركيب منها اربعة لما سبق (وكان) الوصف الاول (لايخرجه مشابهته) اى مشابهة الوصف الاول (للفعل فى الخمسة البواقى عن هذه) متعلق بلايخرجه (التبعية) يعنى تبعية الوصف الموصوف فى الامور العسرة (لما عرفت) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق والمعنى كانهما صارا شيئا واحدا (اكتفى) جواب لما اى المصنف (فيه) اى فى الوصف الاول (بالحكم عليه) اى على الوصف الاول (بالتبعية) اختصارا واعلاما بان هذا الوصف قائم بموصوفه لابسببه فكانه مسند اليه لا الى ضميره (بخلاف الوصف الثانى) فانه قائم بسببه لابموصوفه (فانه) اى المصنف (لماحكم عليه) اى على الوصف الثانى (بالتبعية) اى بان يتبع الوصف الموصوف (فى الخمسة الاول) الاعراب بانواعه الثلاثة والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر وجب المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها امور قوية تقتضى مناسبة قوية (لم يكتف) المصنف (فيه) اى فى الوصف الثانى (بالحكم بعدم التبعية) فيها (فانه) اى الحكم بعدمها فيها (غير مضبوط) لان فى بعضها يناسب الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى اومجموعا وفى بعضها يجب التذكير او التأنيث كما اذا كان الفاعل مفردا مذكرا اومؤنثا حقيقيا بلا فصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل اومؤنثا غير حقيقى بدونه (بل بين) المصنف (ضابطة عدم تبعيته له) اى تبعية لوصف للموصوف (بكونه) اى بكونه الوصف الثانى (كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لتبين حاله) اى حال ذلك الوصف (عند عدم التبعية) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا المتبوعه كالفعل كما سبق

ولما كان فى الوصف الثانى من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه و يفسره ليفيدز يادة معرفة به فقال (ومن ثمه) (اى ومن اجل كون الوصف الثانى فى الخمسة البواقى كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلمانه) لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقته الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولى لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا الا جمع المذكر السالم وسيأتى الاانه (غير حقيقى) لما مر ان تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا، كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لا نها قد تكون للتذكير كما فى المخاطب المذكر (وضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالحاق علامة جمع المذكر وهو الواو والنون فى الرفع (غلمانه) ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلاعطف (لانه) اى لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلمانه) الاان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتى التثنية والجمع ضعيف بخلافهما فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانا كذلك لما انقلبتا فى حالتى النصب والجر بل هما حرفان اعراب سواء كانا فى المشتق اوغيره (والحاق) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحوق ومضافا الى الفاعل (علامتى المثنى) اى الالف (والمجموع) اى الواو (فى الفعل المسند الى ظاهرهما) اى المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى اومجموعا كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقى بلافصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اى جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويجوز) (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا (ولاضعف) لعدم شبهه الفعل ان يقال ان قام رجل (قعود غلمانه) لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع (وان) للوصل (كان قعود جمعا) اى جمع قاعد كشهود وجلوس وسجود (ايضا) اى (ك) ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لامطلق الاسم يعنى اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اى الاسم المجموع المكسر

الفعل

(الفعل ومناسبته له) فی الحرکات والسکنات وعدد الحروف مع انها اقوی وجوه المشابهة (لان الفعل لایکسر) لانه لایقبل التغییر فیکون التکسیر من خواص الاسم لانه یقبل التغییر (فلم یکن) قام رجل (قعود غلمانه) بجمع التکسیر (مثل) قام رجل (یقعدون غلمانه) فی الضعف لعدم مشابهته له فلم یرث منه الضعف ولم یکن حسنا ایضا لعدم مطابقته بموصوفه ولایذان تعدد الفعل بلا عطف ضمنا وان لم یوازن لفظا (الذی) صفة للمشبه به وهو قوله مثل یقعدون غلمانه و یجوز ان یکون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه (اجتمع فیه فاعلان) بلا عطف الضمیر المرفوع وغلمانه (فی الظاهر) متعلق باجتمع لانه فی الحقیقة لم یجتمع فیه فاعلان (الا) استثناء من قوله فاعلان فی الظاهر یعنی الا ان یأول باحد الوجوه الثلاثة فحینئذ لایلزم اجتماع الفاعلین الاول (ان یخرج الواو) سواء کانت فی الاسم اوالفعل (من الاسمیة الی الحرفیة) یعنی ان یجعل الواو حرفا دالا علی ان الفاعل الآتی مجموع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه یلزم منه الغاء الحرف (او) یعنی الثانی ان (یجعل المظهر) الواقع بعده (بدلا من المضمر) یعنی یکون الواو ضمیرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الکل لان الظاهر یبدل من المضمر الغائب بدل الکل علی ما سیأتی وهذا وسط الوجوه لانه وان لم یلزم منه الغاء الحرف الا انه یشعر به (او) یعنی الثالث ان (یجعل الفعل) مع فاعله (خبرا مقدما علی المبتدأ) الذی هو الاسم المظهر لانه حینئذ یجعل مبتدأ ای ان یجعل الفعل مع فاعله جملة فی محل الرفع علی انه خبر مقدم ویجعل الاسم الظاهر الذی وقع بعده مبتدأ وتکون الجملة الاسمیة صفة لماقبلها وهذا اقوی الوجوه لانه یجوز تقدیم الخبر علی المبتدأ اذا کان معرفة وان کان الاصل فیه التقدیم لفظا علی ماسبق ولما فرغ من تعریف النعت وبیان بعض احواله شرع فی بیان مالایجوز وصفه ولاتوصیفه فقال (والمضمر) مطلقا سواء کان متکلما اومخاطبا اوغائبا (لایوصف) مبنی للمفعول نائبه مااستکن راجع الی المضمر یعنی ان المضمر مطلقا لایکون موصوفا بشیٔ بمثله اوبغیره لانه لم توجد معرفة مساویة له فی التعریف اواوضح منه حتی یوصف بها للایضاح و(لان ضمیر المتکلم) متصلا کان اومنفصلا (و) ضمیر (المخاطب) ایضا کذلک کل واحد منهما (اعرف المعارف واوضحها) فتوصیف کل منهما للتوضیح لایجوز لانه لایمکن التوصیف للتخصیص لما انه مخصوص بالنکرة والتوضیح تحصیل الحاصل (فلاحاجة لهما) ای لضمیر المتکلم والمخاطب (الی التوضیح) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم یحتج فیهما الی التوضیح فلان لا احتیاج لهما الی التخصیص اولی لانه لایکون الا فی النکرات فلما وردان ذینک الضمیرین لکونهما

اعرف الوصفين لا احتاج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام
يجوز توصيفه دفعه بقوله (وحمل عليهما) اى على ضمير المتكلم والمخاطب
فى عدم التوصيف (ضمير الغائب) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما
يعنى كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا
عليهما واجاز الكسائى توصيفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل
الجمهور مثله على البدل او على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا
يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير علما وحينئذ يجوز توصيفه (و) حمل
(على الوصف الموضح) اسم فاعل من اوضح فى عدم جواز التوصيف
(الوصف المادح) اى كون الصفة للمدح (و) الوصف (الذام) اى كونها
للذم (وغيرهما) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه لا يوصف
للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء فروع
الوصف الموضح فى الافادة لان الاصل فى وصف المعارف التوضيح و المضمر
لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان
مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا (طردا للباب)
(ولا يوصف به) اى لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا صفة
لشئ تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا (لانه) اى الشان
(ليس فى المضمر معنى الوصفية) بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط (وهو)
اى معنى الوصفية (الدلالة) اى دلالة اللفظ (على قيام معنى بالذات) مثل احمر
مثلا فانه يدل على ذات مايقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد فى الضمير
(لانه) اى المضمر (لا يدل الا على الذات) كاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس
(لا) يعنى لا يدل (على قيام معنى بها) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى
يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع نعتا لشئ لزم ان يكون اعرف من المنعوت
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا (وكانه)
اى اظن انه (لم يقع فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية (قوله ولا يوصف به)
بل اكتفى فيها عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من
الضمير حتى يقع الضمير صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشئ
(ولهذا) اى ولعدم وقوع قوله ولا يوصف به فيه (اعتذر الشارح الرضى)
اى بين عذر المصنف فى عدم ذكر قوله ولا يوصف به (وقال) اى الشارح الرضى
لم يذكر (المصنف) فى المتن بعد قوله والمضمر لا يوصف (انه) اى المضمر
(لا يوصف به) يعنى ان المصنف بين ان الضمير لا يكون موصوفا بشئ ولم يبين
انه لا يكون صفة لشئ ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع صفة ايضا (لانه)

اى

اى الشان (تبين ذلك) اى علم كونه صفة (بقوله) (والموصوف اخص اومساو)
فانه لاشئ اخص من المضمر ولاشئ مساوله حتى يكون صفة له ولانه لما وجب
ان يكون الموصوف اخص منهما اومساويا لهما علم ان المضمر لا يكون صفة لشئ
لانه لايوجد فى المعارف اخص منه اومساوله على ماسيأتى حتى يقع صفة له واعلم
ان قوله والموصوف اخص اومساوينقسم بالقسمة العقلية الى اربعة اقسام ان
يكون الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم اومساو بالهاوالصفة
مساوية له ايضا مثل جاءنى الرجل الفاضل اوتكون الصفة اخص منه وهذا
القسم لايجوز لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره
(اى الموصوف المعرفة) وصفة بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص
من الصفة بل يكون مساو يالهما (اشد) اى اقوى (اختصاصا بالتعريف)
يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والنعت على
الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى (والمعلومية من الصفة يعنى)
يجب ان يكون الموصوف (اعرف منهما) اى من الصفة (لانه) اى من الموصوف
(المقصود الاصلى) فى التركيب الوصفى (فيجب ان يكون) الموصوف (اكمل
من الصفة فى التعريف او) يعنى ان لم يكن اكمل منهما فلا بد ان يكون (مساويا
لهما لانه) اى الموصوف (لولم يكن اكمل منها فلااقل من ان لايكون) الموصوف
(ادون منهما) يعنى لايكون انقص منها بل يكون مساويا له (والمنقول) اى
الذى نقل (عن سيبويه وعليه) اى على مانقل عنه مشى (جمهور النحاة) اى
مشاهيرهم (ان اعرفها) اعرف المعارف واقواها (المضمرات) بانواعهما ولذا
اوردهما بصيغة الجمع ليكون دلالة عليهما (ثم الاعلام) الشخصية (ثم اسم
الاشارة) مفردا كان اومثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا (ثم المعرف باللام)
كذلك (والموصولات فيبهما) اى بين المعرف باللام و بين الموصولات
(مساواة) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف
او الجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف
كذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل
كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيد خالد اماكون المضمر اخص من
غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره دون غيرهما
من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون
العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضعا واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ما
صار ادنى رتبة من المضمر ولذا جاز توصيفه دون المضمر واما اسم الاشارة فانه
وان كان معرفة وضعا الا انه جاز استعماله استعمال الاجناس فيكون نكرة

استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجئ فى قوله والتم
وصف باب هذا بذى اللام و بهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام
ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لاعرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات
لما عرفت ما بينهما من المساواة (ومن ثمه) (اى ومن اجل) ولاجل لان من
فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية (ان الموصوف اخص اومساو)
(لم يوصف ذواللام) اى المعرف بلام التعريف لايوصف يعنى لا يكون موصوفا
بشيئ من الاشياء (الابمثله) (اى بذى اللام الآخر) اى بالمعرف باللام الذى
يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالآخر ولئلا يتوهم انه موصوف بعينه (او)
لم يوصف ذواللام الابا (الموصول) سواء كان الالف واللام مثل جاءنى الرجل
الضارب ابوه عمرا اوغيره (فانه) اى الموصول (ايضا) اى كذى اللام (مماثل
لذى اللام) يعنى كما كان ذى اللام مماثل لذى اللام الآخر حتى يكون صفة له كذلك
الموصول مماثل لذى اللام فيكون صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين
الموصولات و بين ذى اللام (من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل)
مثل لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الآخر (او) جاءنى (الرجل الذى كان
عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله تعالى
* قل ان الموت الذى تفرون منه * الآية (او)لم يوصف ذواللام الا (بالمضاف
الى مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هوالموصوف يعنى يكون موصوفا
بالمضاف الى المعرف باللام ذلك اما (بلاواسطة) يعنى لايكون بين المضاف
الذى هو صفة و بين المضاف اليه الذى هوالمعرف باللام بالواسطة (نحو جاءنى
الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلاواسطة متعلق بالمضاف (او بواسطة)
يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان
تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه اوانقص منه) يعنى ان تعريف
المضاف يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين
سيبويه وغيره) فعند سيبويه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه
اخذ التعريف منه واكتسبه لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل
من ان يكون ادون منه ولان المضاف والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة
فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة الواحدة انقص واتم فى التعريف
وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف اليه
لاانقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف
المضاف اليه لزم ان لايكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير
لايكون موصوفا ولاصفة وهذا لبس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا

بمثله

مثل قولك جاءنى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءنى غلامى صاحبك
قلت لايلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساويا له
فى جميع احكامه حتى يلزم ان لايقع صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشئ
فى وصف له لايكون مشابها له فى جميع اوصافه وفى الرضى المضاف الى الضمير
ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى
كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد
من المبهمين وبذى اللام و بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى
اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام
و بالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام
و بالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصوف فينعت بهما الى هنا كلامه فعلم
من هذا ان المضاف الى المضمر لايقع صفة الا الى المضاف الى المضمر ايضا واما
المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلايقع موصوفا بالمضاف الى
المضمر كما ان العلم وغيره لايقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف الى اسم
الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى ذى
اللام والموصول فلايكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة
واما عند غيره فرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه يكتسب التعريف
منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الايرى ان المنادى المفرد المعرفة
اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بنائه لايكون لازما بل يكون عارضا فيجوز
ان تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف
فانها) اى المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا الموصول لما عرفت مانقل
عن سيبويه وما عليه الجمهور فلاتكون وصفا لئلا يكون المقصود ادنى من غيره
(فلووقع اخص نعتا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم
مثل جاءنى زيد صاحبك اوما اضيف الى العلم صفة الى المعرف باللام مثل جاءنى
الرجل صاحب زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة لغير الاخص كالمثالين
المذكورين (محمول على البدل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب)
يعنى عند سيبويه (وانما التزم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون
النعت اخص اومساويا ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه
مثله و بالمعرف باللام وبالموصول و بالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص
منها والحال انه لايجوز وصفه الابذى اللام وحده اجاب عنه بطريق الحصر
بقوله وانما التزم (وصف باب هذا) حين اريد وصفه اى جعله موصوفا (اى
باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا او مثنى اوجمعا مذكرا كان اومؤنثا (بذى اللام

اسم الجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب
هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذا المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء
الرجال والنساء (مع ان القياس) الذي ذكره من كون اسم الاشارة اخص
من المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا لاسم الاشارة
وللمضاف لاسم الاشارة (يقتضي جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا (بذى
اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعني والمضاف الى اسم الاشارة وباسم
الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساو بالبعضها فينبغي ان
يوصف باحد هذه الاشياء الستة الا انه لايجوز توصيفه الاباحدها وهوالمعرف
باللام (للابهام) علة للالتزام (الواقع في هذا الباب) اى باب اسم الاشارة
(بحسب اصل الوضع) فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم
فاعل صفة بعد صفة للابهام (لبيان الجنس) يعني يقتضي ذلك الابهام لكونه
وضعيا ان يبين بجعل اسم الجنس المعرفة بلا جنس ايضا صفة لاسم الاشارة
(فاذااريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام (لايتصور) اى لايمكن ان يرفع
(بمثله) اى اسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ لايقدران يرفع ابهام ذلك
الشئ فارتفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (لابهامه ولاباليق) ايضا
ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى
المعرف باللام واللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا
باحد هذه الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه
الاشياء يكون (كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف
ليس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع
ابهام اسم الاشارة من احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال
من الفقير محال وماعلق بالمحال يكون محالا (فتعين) لرفع الابهام الواقع في باب
اسم الاشارة (ذواللام) اى اسم الجنس المعرف باللام (لتعينه في نفسه) يعني
بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على
الجنس فيليق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما
عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اى الموصول (معرفته مثل ذى اللام)
فأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلاواسطة ودال ايضا
على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا
الكريم (ومن ثمه) (اى ومن اجل التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام
ببيان الجنس) الباء متعلق بقوله لرفع (ضعف) وصف اسم الاشارة بالوصف العام
لعدم كون الجنس مبنيا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو (مررت بهذا الابيض)

(لانه) ای لان ابیض وصف عام فمن حیث ان له دلالة علی الجنس جاز توصیفه به ومن حیث ان الجنس المشار الیه لم یتبین به ضعف توصیفه به کما قلنا آنفا (لایتبین به جنس المبهم) المشار الیه (لان الابیض) وصف (عام لایختص بجنس دون جنس) آخر یعنی لایکون مخصوصا بجنس کالانسان اوالفرس بل یصلح) ان یکون وصفا لجمیع الاجناس فاسترك باسم الاشارة فی الابهام بل هو محتاج ایضا الی التفسیر فکیف یرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته علی معنی الجنس المخصوص مثل (مررت بهذا العالم) والاصل فیه ان یکون العالم وصفا لاسم الجنس المعرف الذی وقع صفة لاسم الاشارة لبیان الجنس فقال مررت بهذا الرجل العالم لان الاسم الجنس حذف من البین اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقیامه مقامه (لانه) ای الشان (یتبین به) ای بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار الیه) ای ماشیر الیه بهذا (انسان) لان العلم مختص به ولایوجد فی غیره کالضارب والکاتب (بل) المشار الیه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذکر ووصفه ایضا مذکر یعلم بصیغة التذکیر فیهما ان المشار الیه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصیغة لتذکیر لایشار الی المؤنث ووصف التذکیر ایضا لایکون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقیب النعت لان فی العطف معنی الجمع لانه فی اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف النحوی یثنی طرف النسبة ای یجمع المعطوف والمعطوف علیه فی العامل اوالعمل ویوجد ایضا فی بعض حروفه الجمع فناسب الصفة لان الصفة تحتمل مع الموصوف ویتحدان وقد یتوسط بعضها بین الصفات ولکثرة استعماله مثل الصفة (یعنی المعطوف بالحروف) فیه اشارة الی ان المصدر بمعنی المفعول والی ان المراد بالعطف العطف بالحروف لامطلق العطف هذا علی اصطلاح البصریین واما عند الکوفیین فیقال له عطف النسق علی وزن سمك یقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وکلام نسق اذا کان علی نظام واحد (تابع) جنس شامل للتوابع (مقصود) (ای قصد) فیه اشارة الی ان المقصود عامل لانه وقع صفة ای اعتمد علی الموصوف ففیه معنی الحدث واریدمنه زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضی لا لکونه بمعنی الماضی بل لقصد التحقیق والثبوت (نسبته) ای نسبة المعطوف (الی شئ) مثل زید قائم وذاهب (اونسبة شئ الیه) ای الی المعطوف مثل قولك جاءنی زید وعمرو (بالنسبة) (الواقعة فی الکلام) اسنادیة کانت وایقاعیة اخباریة اوانشائیة اوغیرها والکلام اخباری اوانشائی فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذی ذکر منکرا یعنی ان البا

متعلقة فی الحقیقـــة بالقصد لان الجار والمجرور یتعلق فی الحقیقة بالمصدر لکونه اصلا وفی الظاهر بالفعل الاصطلاحی والشارح ههنا مشی علی الحقیقة کما یقال الجار والمجرور فی قولک زید فی الدار خبر فی الظـــاهر والخبر فی الحقیقـــة ما تعلق به وقیل ان مقصودا لکونه بمعنی المـــاضی لایجوز ان یعمل فیجب ان یقـــدر قصد ویتعلق قوله بالنسبة الیه ولمـــا کان القصد من الافعال الخاصة وجب ان یکون له قرینة معینة فجعـــل المقصود المذکور قرینة له وهـــذا لیس الا تکلفا اذ لو کان مراد المصنف کذلک لقـــال العطف تابع قصد بالنسبة بصیغة الفعل المـــاضی ولامانع منه وقیل انه لیس متعلقـــا بالمقصود والا لکان المعطوف نفســـه مقصودا بالنسبة ولیس کذلک اذ المقصود بالنسبة نســـبة المعطوف بل هو متعلق بالقصـــد المفهوم من المقصود لانه عبـــارة عن قصد نسبة المعطوف الی شیٔ اونســـبة شیٔ الیه وهـــذا ایضا کذلک لانه اذا تعلق بالمقصـــود یکون المقصود ایضـــا نسبة المقصود الی شیٔ اونسبة شیٔ الیـــه لان الجار والمجرور یکون فی محل الرفع عـــلی انه نائب الفاعل کما اشـــار الیه الشارح بقوله ای قصد نسبته الی شیٔ اونســـبة شیٔ الیه فیکون المعنی العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحینئـــذ یستقیم الکلام الحمد لله ملهم الصواب والیه المرجع والمآب (مع متبوعـــه) قوله مع ظرف مستقر اوصفة لها ای بالنسبة الکائنـــة مع متبوعه اویکون مع بمعنی فی ای تابـــع قصد نسبته حال کونهـــا مع متبوعه اوالکائنة فی متبوعه یعنی یشترکان فی تلک النســـبة والی هذا اشار الشارح بقوله (ای کما یکون هو) ای التـــابع اوالمعطوف (مقصودا بتلک النسبة) ای النسبة الواقعة فی الکلام (یکون متبوعه) ای متبوع التـــابع (ایضا) ای کالتابع (مقصودا بها) بتلک النسبة فیشترکان فیها فقط لا فی الزمان الاان نســـبة المتبوع مقصودة اولا ونسبة التابع ثانیـــا (نحو جاءنی زید وعمرو) ورأیت زیدا وعمرا ومررت بزید وعمرو (فعمرو) فی هـــذه الامثلة (تابع لانه) ثان باعراب سابقه من جهة واحـــدة ولانه (معطوف علی زید) بحرف الواو (قصد نسبة المجیٔ) فی الاول ونسبة الرؤیة فی الثـــانی ونسبة الممروریة فی الثالث (الیه) ای الی عمرو (بنسبة المجیٔ) البـــاء متعلق بقصد (الواقعـــة فی الکلام) ای فی قوله جاءنی زید وهی النسبة الفـــاعلیة اوالمفعولیة اوالاضافة (وکما ان نســـبة المجیٔ الیه) ای الی عمرو اوالرؤیة اوالممروریة الیـــه (مقصودة کذلک) تأ کید للتشـــبیه (نسبته) ای نسبة المجیٔ (الی زید الذی هـــو متبوعه) ای متبوع عمرو (ایضـــا) ای کما ان تلک النســـبة الی عمرو مقصودة کـــذلک هی (مقصـــودة) الی زید الاان بین القصـــدین فرقا لان القصد فی النســـبة الی الاول کان بالاصالة والی الثـــانی بالتبـــع لکونه تابعا الیه ولمـــا بین فوائد القیود المذکـــورة من حیث التفســـیر

والایضاح

والایضاح شرع فی بیان فوائدهـا ایضا من حیث انهـا جنس وفصـل فقـال (فقوله) فی التعریف (مقصود بالنسـبة احتراز عن غیر البـدل) لان البدل مقصود بالنسبة فی الکلام (من التوابع) الباقیة التی هی الصفة والتأ کید وعطف البیـان (لانها) ای لان هذه التوابع (غـیر مقصودة بالنسبة) فی الکلام لانه لم ینسب الیهـا شیٔ ولاهی الی شیٔ (بل المقصـود) بالنسبـة فی الکلام (متبوعهـا) ای متبوع کل واحد منها وانمـا جئت هی اما للتخصیص کما فی الصفة اذا کان الموصوف نکرة اوالتوضیح کما فی الصفة ایضا عند کون الموصوف معرفة وکما فی عطف البیان اوالتقدیر والشمول کما فی التأ کید وغیرهـا لا تقصد النسبة الیها (وقوله مع متبوعـه احتراز عن البدل لانه) ای البدل (المقصود) بالنسـبة فی الکلام (دونه) ای دون المبدل منـه بقرینة ذکر البدل یعنی لیس المبدل منه مقصودا بالنسبة فی الکلام بل انمـا جیٔ به لیکون توطئة ووسـیلة الی ذکر البدل (قیل) ای اعترض علی هذا التعریف بانه غیر جامع لافراده لانه (یخرج بقوله مع متبوعـه) عن التعریف (المعطوف) فاصـل یخرج (بلا) مثل جاءنی زید لا عمرو (و بل) مثـل جاءنی زید بل عمرو اوما جاءنی زید بل عمرو فیکون زید فیهما مسکوتا عنه (ولکن) مثل جاءنی زید لکن عمرو لم یجیٔ واما جاءنی زید لکن عمـرو جاء (وام) مثل ازید فی الدار ام عمرو (واو) مثـل جاءنی زیدا وعمرو (واما لان المقصود بالنسبة) فی الکلام (معها) ای احد هذه الحروف (احـد الامرین من التابع والمتبوع لا کلاهما) ای مع لیس کلاهما مقصودین بالنسبة فی الکلام لان المقصود بالنسبة فی الاول هو المتبوع لاغـیر وفی الثانی المقصود هو التابع فقط والمتبوع فیه فی حکم المسکوت عنه وفی الثالث کذلک لان الاستدراک کالاضراب الا ان الحکم السابق یبطـل فی الاضراب وفی الاسـتدراک لا ولا ولکن المقصود هو الثـانی والمقصود بالنسبة فی الحروف الباقیة وهی ام واما واواحد الامرین مبهما فلم یکن المعطوف باحد هذه الحروف داخـلا فی التعریف لعـدم صدقه علیه مع انه من افراد المحـدود (واجب) عن هـذا الاعتراض (بان المراد بکون المتبـوع مقصودا بالنسبة فی الکلا م ان لا یذکر لتوطئة ذکر التـابع و یکون التـابع مقصودا بالنسـبة) ان لایکون کالفرع علی المتبوع من غیر استقلال به ولاشک ان المعطوف والمعطوف علیـه بتلک الحروف الستة مقصودان بالنسبة) فی الکلام (معـا) ای حال کونهمـا مصاحبین فی کونهما مقصودین فیهما لان المعطوف علیه فی العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ایضا لکن نفیا والمعطوف ببل مقصود نفیـا وثبوتا والمعطوف علیـه مسکوت عنه وفی لکن کلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتا و الآخر

نفيا اما الاول والثانى بلاشك وفى الثلاثة الباقية كلاهما مقصودان ايضا الاان احدهما ثبوتا والآخر نفياولكن مبهما فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة فى الكلام (بهذا المعنى) المذكور والمراد بقوله وهذا المعنى ماذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لايكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لايكون فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا فى ان يكون مقصودا بالنسبة فى الكلام (ولماتم الحد) اى حد المعطوف (بماذكره) المصنف من التعريف (جمعا ومنعا) اى حال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه (اردفه لزيادة التوضيح) اى لزيادة ايضاح العطف لانه لايعلم من التعريف مفصلا توسط احد الحروف بينهما بان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا وفى الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده انتهى وانه لمافرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ماهو المختار فى الحروف ايضا وهو كونها عشرة (بقوله) (يتوسط بينه (اى بين ذلك التابع) والجملة الفعلية اماصفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار الشارح بقوله اى بين ذلك التابع واماحال من المستكن فى قوله مقصودا (و بين متبوعه) اى متبوع التابع (احدالحروف) فاعل يتوسط (العشرة) وسأتى تفصيلها فى قسم الحروف) اى فى بحثها وبيان الفرق بينها (مثل قام زيد وعمرو) مثال لقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه و بين متبوعه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه و بين متبوعه احدالحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال يجب المثل لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف و يجوزان يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف (ولم يكتف) فى تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه و بين متبوعه الى آخره (لان الحروف) التى للعطف (قدتتوسط بين الصفات) المراد بالحروف ههنا التى تكون لمطلق الجمع وهى الواووحدها ولم يبنه الشارح لوضوحه اكتفاءبالمثال وقدتتوسط ايضا بين الابدال نحوقطع زيديده ورجله على ان يكون رجله بدلامن زيدلاعطفاعلى يده لانه حينئذ يكون معطوفالابدلا (مثل جاءنى زيد العالم والشاعر) اى الذى يكتب الشعرا و ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعراو ينظمه شاعر (والدبير) بكسر الدال المهملة و بعده باء

منقوطة

منقوطة بواحدة من تحت و بعده ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذي يكتب الكلام المنثورا و يؤلفه (فالصفة الداخلة عليها) اى على الصفة (حرف العطف) بارفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند جامل وشاحها ولاتقول هند حاملة وساحها (كالشاعر والدبير) فى قولك جاءنى زيد العالم والشاعر والدبير (لها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان معتبرتان (احديهما) اى احدى الجهتين (كونهما) اى ان تكون التي دخل عليها حرف العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له (تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت بتبعيتها (بتبعية المعطوف للمعطوف عليه) اى بواسطة تبعيته والتقدم والتأخر انما هو فى الذكر فقط و يعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه (واخريهما) اى الحالة الثانية (كونها معطوفة) اى تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة المتقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر لكون اوحال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه وعطف من وجه آخر (وحينئذ يصدق على هذه الصفة) التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه (انها) اى هذه الصفة (تابعة) تدل على معنى فى متبوعاتها مطلقا (يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد) كما ان الصفة التي يدخل عليها حرف العطف صفة لزيد الا انه (يتوسط بينها وبين زيد) المنعوت بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه يتوسط) متعلق بقوله لايلزم (حرف) من حروف (العطف بين الشيئين) مطلقا (لايلزم) خبر لانه اى لايجب (ان يكون عطف الثانى على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل فى حروف العطف العطف لجواز ان تكون الواو ابتدائية اواستينافية اوحالية والفاء تفسيرية وجواب لاما جزاء الشرط الى غير ذلك وفى بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجر وحينئذ يكون قوله ولايلزم من الالزام لامن اللزوم اى لا يوجب وفى بعضها لا يستلزم اى لا يستوجب (فلولم يكن) قوله تابع (مقصودا بالنسبة مع متبوعه) واكتفى فى التعريف بقوله لعطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى فى حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون الحد مانعا لاغياره (وهى) الواو للحال والجملة حال

اى والحال ان هـذه الصفة (من هـذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) فى الارادة والقصد بل صفة كما كانت الاولى التى لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فـلم يبق) الحد (مانعـا) لاغياره لدخـول مالبس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعنـد جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقـات اجاب عنه مؤيدا بقوله (وقيل قدجوز الزمخشرى) وهو ممن يعتمد عليـه ويستدل بكلامه (وقوع الوا و) العاطفة التى لمطلق الجمع (بين الصفـة والموصوف لتأكيد اللصوق) مصـدر لصق اى الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصـوف والدلالة على ان اتصافه بهمـا امر ثابت كانه واجب (فى مواضع) متعلق بجوز (عـديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشاف) يعنى كانت تلك المواضع فى الكشـاف ومنها قوله تعـالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم حيث كانت الجملـة الاسمية صفة لسبعة فدخلت الواو عليهـا لتأكيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (فى شرح المفصل) اى فى شرحه له وسماه بالايضاح (فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون فى قوله تعـالى واهلكنا من قرية الاولها) اى لتلك القرية (منذرون) اى انبياء كانوا ينذرونهم وهم لاينذرون (صفة لقرية) فالتقدير الاقرية لهـا منذرون فالجملة الاسمية صفـة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتأكيد اللصوق فصار التقدير الاقرية ولهـا منذرون واعـلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية فى سورة الشعراء فالآية هى قوله وما اهلكنا من قرية الالها منذرون ذكرى وما كنا ظالمين والاية التى وردت فيها الواو هى فى سـورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية الاولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الآية فيهـا كما فى سورة الحجر ولعل ماورد عن الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكاتب لايخفى وجهه على من له نظر صـائب (فلوا كتفى) المصنف فى تعريف العطف (بقـوله العطف تابع يتوسط بينـه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) ولم يعرفـه بقوله اولا العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (لدخل فيه) اى فى حد العطف (مثل هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها حرف من حروف العطف لتأكيد اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول ماليس من افراد المحدود فيـه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه) اى الناقل (قال فى امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب عـلى الكافية (ان العاقل فى مثل) العاقـل يعنى الصفة التى يدخل عليهـا حرف العطف فى قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع توسـط

بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وليس بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه لجواز حذفه ولوكان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه فى) حال (الوصفية) وهو كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف عليها) مع ان القياس عدم دخوله لان العطف يقتضى تغاير المعطوفين (النوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة الصفة المعطوف فى كون مابعد كل منهما مغايرا لماقبله (لما بينهما) اى الصفة والموصوف (من التغاير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى و يناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف (فلو احد العطف كذلك) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احد الحروف العشرة (لدخل فيه) اى فى هذا الحد (بعض الصفات) كما مر من المثال (مع انه) اى البعض (ليس بمعطوف) فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشى عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان فى الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفى هذا الوجه جعله صفة لامحالة من غير ان يكون معطوفا من وجه الى هنا كلامه (وقال بعضهم فيه) اى فيما قيل من انه اكتفى فى تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه و بين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه اولا بقوله تابع مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف العطف (نظر لان الحروف المتوسط بينهما) اى بين الصفات (عاطفة) كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم الغاؤها (لدلالتها) اى لدلالة الحروف المتوسطة بينها (فيها) اى فى الصفات التى دخلت هى عليها (على ماتدل) تلك الحروف (عليه فى غيرها) اى فى غير الصفات (من الجمع) بيان لما فى قوله على ما تدل كما فى الواو (والترتيب) كما فى الفاء (وغير ذلك) من التعقيب والتراخى (ففى جعلها) اى جعل تلك الحروف (غير عاطفة فى الصفات) وجعلها (عاطفة فى غيرها) اى غير الصفات (ارتكاب امر بعيد) وهو المعنى المجازى لان كونها تأكيدا للصوق معنى مجازى لها لاحقيقى وانما وصفه بالبعيد لان مالايكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف (من غير ضرورة داعية اليه) اى الى ارتكاب

الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقا فقط و يجوز ان يخرج الواو من ان يكون للعطف فى مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة وغيرذلك فلتكن ههنا لتأكيد معنى الجمعية وهى توجد فى صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما فى قولك جاءنى زيد العالم العاقل بل الانسب ان اراد الواو فيهما لبعد الصفة عن الموصوف واعلم ان الاسماء فى عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر على ظاهر ولما كان فى عطف بعضها شروطا اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال (واذا عطف على) (المضمر) (المرفوع) (لا) المضمر (المنصوب) متصلا كان او منفصلا (و) لاالمضمر (المجرور) فانه لا شرط للعطف فيهما (المتصل) (بارزا كان) المضمر المتصل (اومستترا) لانهما فى الحكم الآتى سواء مع ان قوله المضمر المرفوع المتصل يشملهما (لا) المضمر المرفوع (المنفصل) لان الحكم الآتى لم يجز عليه (اكد) مبنى للمفعول من التأكيد اى اكد المرفوع المتصل بمضمر (منفصل) (اولا) منصوب على الظرفية اى قبل العطف عليه (ثم) اى بعد التأكيد به (عطف عليه) اى على المضمر المرفوع (وذلك) اى التأكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان) المضمر (المرفوع المتصل) بارزا كان اومستكنا (كالجزء مما) اى من الفعل الذى (اتصل) ذلك المضمر (به لفظا) تمييز واذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل) به (لايجوز انفصاله) لان الاصل فى الضمير الاتصال والانفصال خلاف الظاهر فلايعمل به مالم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرامتصلا (كالجزء من الفعل) الذى اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزأ منه (فلو عطف عليه) اى على المضمر الذى كان جزأ منه (بلاتأكيد) بالضمر المنفصل (كان) ذلك العطف فى الامتناع (كالوعطف على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض حروف كلمة اخرى ممتنع لانه يلزم منه عطف الاسم على الحروف وعطف كلمة على مالبس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اى قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لايكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه) اى الشان (بذلك) اى التأكيد (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان) للوصل (كالجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر

والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف الذى لايستقل بنفسه (منفصل) خبران (من حيث الحقيقة) وكلمة مستقلة بنفسها بعلم هذا (بدلا بل جواز افراده) اى افراد ذلك الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بازاى المعجمة فى آخره (مما) اى من الفعل الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزأ منه لمكان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد هو اولى لقربه لانه اذا كان لشئ معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيدا (تأكيدا) قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأكيدا (باطل) لماسبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى فلايصح ان يعطف على تأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لماسبق (فان كان الضمير) المرفوع ضميرا (منفصلا) لعارض الانفصال (نحو ماضرب الاانت) او الاانا اوالاهو (وزيد) فان انت وان كان مرفوعا الاانه منفصل بالاعن الفعل لغرض لايكون الابه وهو قصر الفعل على الفاعل (لم يكن) ذلك الضمير (كالجزء) من الفعل (لفظا) وان كان جزأ منه معنى فلاحاجة فيه الى التأكيد لانتفاء احد شطرى العلة وهو كونه جزأ من الفعل لفظا و لعلة ان يكون جزأ من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم (وكذا ان كان) الضمير ضميرا (متصلا) لكن لامطلقا بل يكون (منصوبا نحو ضربتك) وضربته ضربتنى (وزيدا لم يكن) الضمير المنصوب (كالجزء) من الفعل (معنى) وان كان جزأ لفظا على عكس الضمير المرفوع المنفصل (فلاحاجة فيهما) اى فى الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل (الى التأكيد بمنفصل) بل يحسن العطف فيهما بلا تأكيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شطرى العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء احد جزئى العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل نحو مررت بك وبزيد لاحاجة

فيه الى التأكيد الا ان اعادة الجار فيه حسن لما سيأتي (مثل ضربت انا) اوانت (وزيد) مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا (وزيد ضرب هو وغلامه) اوزيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما على العطف ومتأخرا عنه بينه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه على نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد يضرب هو وغلامه لان الداعي الى الحكم به في الثاني طرد الباب والا فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل (الا ان يقع فصل) استثناء من قوله اكد اولا بمنفصل يعني اكد ذلك الضمير اولا بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات الاوقت وقوع فصل بشيء (بين الضمير (المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه) اى على الضمير المرفوع المتصل من مظهر اومضمر آخر (فيجوز) حينئذ (تركه) (اى ترك التأكيد بمنفصل اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا (لانه قد طال الكلام بوجود الفصل) ولوجئ بفصل لكان اطول والتطويل يكون اثقل وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فاعناؤه عما هو الاولى اولى واحرى (لحسن الاختصار) طالبا لتخفيف الكلام (بترك التأكيد) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه (سواء كان الفصل قبل حرف العطف) (نحو ضربت اليوم وزيد) ومثله قوله تعالى ءانا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف (او بعده) اى بعد حرف العطف (كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا) ولما كان فيه ابهام بينه بقوله (فان المعطوف) في الآية (هو آباؤنا) لان مرادهم نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آبائهم يعني عدم الشرك موردا لما من آبائنا (و) لفظة (لا) في ولا آباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذي هو الواو لتأكيد النفي) مثل قوله تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فتكون لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل ادن قام مقام التأكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب (فانه) اى الحال والشان (قد يؤكد) الضمير المرفوع المتصل (بالمنفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط (كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون) او بعده وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا او بعده فقط مثل ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكتفي بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب معك وقوله سيصلى نارا ذات لهب وامرأته (والامران) اى اجتماع الفصل

مع التأكيد وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا قال يجوز ترك التأكيد اكتفاء بالفصل (هذا) اى خذ هذا اوالامر هذا وانما يؤتى به عند تمام البحث والشروع فى ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافية والتأكيد استحسانى لا واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع جواز الترك فقال (واعلم ان مذهب البصريين ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى) عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامر ان متساويان لوقوع كلاهما كثيرا فى كلام علام الغيوب الاان الاول هوالاولى لكونه اكثر وقوعا (و يجوزون) اى البصريون (العطف) المذكور (بلاتأكيد) بلا فصل وحده اومع الفصل (ولافصل) وحده اومع التأكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة التى اتصل بها وكان بعض حروفها الاانه لم يكن مثله فى جميع احكامه حتى لايجوز العطف عليه اصلا كما لايجوز على ماهوجزؤها حقيقة (لكن) اى الاان العطف بلاتأكيد ولافصل ايضا يكون (على قبح) لمخالفته ماهو الاولى والاحسن ولولا انه قبيح اوقع فى فصيح الكلام خصوصا فى النظم المعجز واذالم يقع علم انه قبيح لاانهم حظروه اصلا بحيث لايجوز ان يرتكب (والكوفيون يجوزونه) اى العطف بلا تأكيد ولافصل (بلا قبح) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الاانه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله و يكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر (واذا عطف على الضمير المجرور) لاالمرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لامنفصل له لما سيجئ (اعيد الخافض) (اى الجار) اى جار المعطوف عليه حين العطف فى المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما فى المرفوع المتصل (حرفا كان) ذلك الخافض (اواسما لان اتصال الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر اوبالاضافة (بجاره اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع المتصل (بفعله) لانه لايوجد اتصال الفاعل بالفعل الافى الضمير ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا) سواء كان اسما ظاهرا اوضميرا منفصلا (جاز انفصاله) اما اذا كان ظاهرا فظاهر لان الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايذانا بانه مستقل بنفسه (والمجرور لاينفصل من جاره) اصلا سواء كان ضميرا اوظاهرا (فكره العطف عليه) اى على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلاتأكيد ولا فصل او بلا احدهما (اذيكون) هذا العطف بلا اعادة الجار فى الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة) كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لايلزم اعادة

الجار لجواز وجه آخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما عمل
في الضمير المرفوع دفعه بقوله) ولبس للمجرور ضمير منفصل) لانه متصل
فقط مظهرا كان اومضمرا (كما يجئ) وجه (في) بحث (المضمرات حتى يؤكدبه)
اى بالضمير المجرور المنفصل (اولا) اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل
في المرفوع المتصل) عرفته سابقا ولماتوهم ايضا انه اذالم يجز تأكيده بالمنفصل
لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعارة)
المرفوع له) اى جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيدا للضمير المجرور (مذلة)
اى ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف
ايضا للقياس ولما توهم ايضا انه اذالم يجز التأكيد بالمنفصل وفي اقامة المرفوع
المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالمنفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل
دفعه بقوله (ولايكتفى بالفصل) لقيامه مقام الفصل (لان انفصل لاتأثيرله)
يعني لاوجود للفصل (الا في جواز) اى الا عند جواز (ترك لتأكيد بالمنفصل)
لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لمالم يجز لعدم وجوده فعدم جوازا لخلف
هوالاولى (للاختصار) اى لان يكون في الكلام اختصارا لانه اذا ذكرالتأكيد
والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطول يكون سببا للثقل فحيث لا يمكن
التأكيد بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لا تصورله) اى للفصل
(اثر) اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده
فالخلف اولى بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل الاستفهام ههنا
انكارى اى فلايكتفى بالفصل عنه فقد الاصل لان الاصل اذالم يجز فكيف يجوز
خلفه لانه نائب عنه فاذا تعذرت الامور المذكورة كلها (فلم يبق) الاشئ (الا
اعادة العامل الاول) سواءكان ذلك العامل حرفا (نحو مررت بك و بزيد) (او)
اسما مضافا نحو (المال بيني وبين زيد) ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف
عليه كما يصح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين وامثالهما (هوالمجرور)
فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذالم يكرر العامل لم يصح العطف
(وجره) اى جر المعطوف (با) لعامل (الاول) كما عطف الاسم الظاهر على مثله
مثل مررت بزيد وعمرو (و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لا احتياج له في المعنى والعمل
لانه زيد تأكيدا ليصح العطف ما كان كذلك لايعمل فالعمل للاول مثل قولك
ما زيد بقائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لايكون له
معنى الا التأكيد علم ذلك (بدليل قولهم المال بيني و بينك اذبين لايضاف الا الى)
الشئ (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لايضاف الى
المتعدد كاى واية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واصناف

ثانيا لفظ بين اليه الدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جر المعطوف فى مثله (با) لعامل (الثانى كما فى الحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (فى كفى بالله شهيدا) او كما فى بحسبك درهم اوقياسا كما فى قولك هل زيد بقائم وما زيد بقائم (وهذا) الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار (اذا اريد العطف) على المضمر المجرور (فى) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض حال السعة واما عند غيرها (فيجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز عندهم ترك التأكيد والفصل معا عند العطف على المضمر المرفوع المتصل لكن مع قبح فى حال السعة والاختيار لا فى حال الاضطرار كذلك يجوز تركها لكن (اضطرارا) لان الضرورة تبيح المحظور (واجاز الكوفيون ايضا ترك الاعادة فى حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطرار حال كونهم (مستدلين بما) وقع (فى) بعض (الاشعار) مثل قوله * فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فمابك والايام من عجب، لان الايام معطوف على الضمير المجرور فى قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز لما صح مااختاره الشاعر وقاسوا حال السعة اى مالم يكن فى الشعر عليه لانه اذا كان جائزا فى الشعر ففى غيره يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع فى بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف فى الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه فى غيره ولولا الضرورة لما اختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة ومابعدها مفعولا معه وقال المحشى عصام فيه اشعار بضعف استدلالهم يعنى فى قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور كقولك مررت بزيد وعمرا اوعلى الله اى تقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولاتقطعوها كذا فى القاضى البيضاوى او على تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) الضمير (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (فى نحو) القوم (جاؤنى كلهم) اوالقوم جاؤا انفسهم او اجمعون وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من الضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبنى جمالك) فى الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم فى البعض وضربنى الحمار فى الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد با) لضمير (المنفصل) ولا الفصل الذى هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوز ان بلا تأكيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد

بلاشرط (تأكيد الضمير المجرور) اى تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من التأكيد بالمنفصل والفصل (فى نحو مررت بك نفسك) وبه نفسه وهذا لايكون الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت اواياك ويكون بالنفس والعين بشرط انه يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه (والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال وزيد مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به جاره فى الغلط (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البدل (ولم يجز العطف فى الاول) اى فى الضمير المرفوع المنفصل الا بعد التأكيد با لضمير (المنفصل) وحده او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل والفصل معا (و) لم يجز العطف (فى الثانى) اى فى الضمير المجرور (الامع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان اوحرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلاشرط شئ من التأكيد والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (التأكيد عين المؤكد) بالفتح لفظيا كان اومعنويا فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمنفصل اوالفصل لزيادة ارتباطه به (والبدل فى الاغلب) لايخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه) اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبنى زيد علمه فى بدل الاشتمال (والغلط قليل نادر) وهو وان لم يكن كله او بعضه اومتعلقه فلقلته لاحكم له طردا للباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليس باجنبيين لمتبوعهما) اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو صفة وللتعلق احد البدلين بالآخر تعلق المحلية والحالية كانا ليسا باجنبيين (ولامنفصلين عنه) اى عن متبوعهما (لعدم تخلل) اى دخول (الفاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال والتأكيد (و بين متبوعهما) وهذا ليس الا اتصالا (فلاحاجة فى ربطهما) اى ربط الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المنفصل اوالاكتفاء بالفصل اواجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف و يكون احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب (يغاير المعطوف عليه) مثل جاءنى زيد وعمرو (و) مع هذا (يتخلل بينهما)

اى

ای بین المعطوفین (العاطف) فکان احدهما اجنبیا من الآخر (فلابد فیه) ای فی العطف (من تحصیل مناسبة) زائدة علی المناسبة الکائنة (بینهما) من الصداقة والعداوة والمالکیة والمملوکیة وغیرها (بتأکید) الضمیر المرفوع (المتصل با) لضمیر المرفوع (المنفصل) والاکتفاء بالفصل (فی المرفوع) ای عند کون المعطوف علیه ضمیرا مرفوعا متصلا (وباعادة الجار) عطف علی قوله بتأکید المتصل (فی) الضمیر (المجرور لیخرج) تعلیل لقوله فلابد فیه الی آخره الضمیر (المتصل المرفوع) الذی یکون هو المعطوف علیه (من صرافة) متعلق بقوله لیخرج قوله صرافة بکسر الصاد المهملة من صرف یصرف علی وزن درایة (الاتصال) ای لیخرج الضمیر المتصل المرفوع عن کونه متصلا محضا (وبه یناسب) عطف علی یخرج ای ولیناسب ذلک الضمیر (المعطوف) ای الاسم الذی یعطف (علیه) ای علی الضمیر المرفوع المتصل ویکون کانه منفصل (بتأکیده) ای بتأکید الضمیر المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلین (با) الضمیر (المنفصل ویقوی) هذا تعلیل لقوله وباعادة الجار فی المجرور فالاولی ولیقوی مکان یقوی باعادة اللام التعلیلیة لئلا یفهم عطفه علی قوله ویناسب لقربه فیکون حینئذ من توابع لیخرج لانه تعلیل مستقل فهو معطوف علی قوله لیخرج تعلیل مستقل لقوله وباعادة الجار فی المجرور کما ان قوله لیخرج علة مستقلة لقوله بتأکید المتصل بالمنفصل فی المجرور (مناسبة) الی مناسبة المعطوف المجرور المعطوف علیه (المجرور) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (بانضمام الجار) متعلق بالمناسبة او بقوله یقوی ای الجار الذی فی المعطوف علیه بعینه (الیه) الی المعطوف المجرور (کما فی المعطوف علیه) ای کما انضم الجار الی المعطوف علیه واعلم انه لم یذکر لصفة مع انها من التوابع ایضا لما سبق من ان الضمیر الایوصف ولایوصف به ایا ما کان متصلا اومنفصلا ولا عطف البیان ایضا لما انه فی حکم الصفة فی الایضاح والمدح فحکمه حکمهما یعنی ان الضمیر لایکون مبنیا بعطف البیان وان کان ایضاح من التوابع ولهذا سکت عنهما (والمعطوف فی حکم المعطوف علیه) یعنی ان کل حکم یجب ثبوته للمعطوف علیه بالنظر الی ماقبله لابالنظر الی نفسه یجب ثبوته للمعطوف ایضا لیکون فی العطف (فائدة فیما یجوز له) ای للمعطوف علیه (ویمتنع له من الاحوال) بیان لما فی قوله فیما (العارضة له) ای الاحوال التی عرضت للمعطوف علیه حیث لم تکن فی ذاته (نظرا الی ماقبله) ای الی عامله مثل ان یعرض له الرفع اوالنصب اوالجر اوالی شیئ قبله من کونه جملة ذات ضمیر عائد الیه مثل الذی قام ابوه وقعد اخوه زید حیث لایقال وقعد

عمرو عطفا على قام ابوه (بشرط ان لايكون ما يقتضيها) اى الشئ الذى فى
المعطوف عليه يقتضى الاحوال (منتفيا) اى منفيا (فى المعطوف) لانه اذا كان
منتفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه (وانما قلنا من الاحوال العارضة له
نظرا الى ماقبله احترازا عن الاحوال العارضة له) اى للمعطوف عليه (من حيث
نفسه) اى نفس المعطوف عليه (كالبناء) يعنى لا يلزم من كون المعطوف عليه
مبنيا ان يكون المعطوف مبنيا ايضا (والاعراب) اى لايجب ان يكون المعطوف
معربا اذاكان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا
لا انواعه فان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيهما حيث يجب ان يكون
المعطوف مرفوعا اومنصوبا ومجرورا اذا كان المعطوف معربا باحدهما وهذا
ظاهر (والتعريف) يعنى لايجب ان يكون المعطوف معرفة عند كون المعطوف
عليه معرفة (والتنكير) يعنى اذا كان المعطوف عليه نكرة لايجب ان يكون
المعطوف نكرة (والافراد) اى لايلزم ان يكون الثانى مفردا اذا كان الاول كذلك
(والتثنية والجمع) يعنى لايجب ان يكون المعطوف تثنية اوجمعا عندكون
المعطوف عليه مثنى اومجموعا (فان المعطوف فيها) اى فى هذه الاحوال (ليس
فى حكم المعطوف عليه) كما قلنا فى ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط
ان لايكون لايقتضيها منتفيا فى المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف
معرفا باللام والمعطوف عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه
مثل زيد والحارث اومعرفة بالنداء (مثل قولنا يارجل والحارث) اوكان المعطوف
عليه اسم لالنفى الجنس مثل لارجل والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على
الرجل) مثلا (وليس فى حكمه) اى فى حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام)
لان الرجل فى يارجل مجرد عن اللام واما الحارث فحلى به فلايكون فى حكمه من
حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده عن اللام هو) اى الشئ
المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) فحرف النداء اداة التعريف واللام
ايضا اداة التعريف واجتماع آلتى التعريف بلافاصل ممتنع لانه يكون احدهما
لغوا لامحالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام وحرف
النداء (مفقود فى المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرده
فان الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لماقلنا (واما نحو
رب شاة وسخلتها) لفظة اماههنا استينافية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن
قوله بشرط ان لايكون مايقتضيها منتفيا فى المعطوف كما لايخفى على من له
قلب سعيد اوالقى السمع وهو شهيد والسخلة بفتح السين وسكون الخاء ولد
الغنم من الضأن والمعز الى اربعة اشهر ذكرا كان اوانثى وجمعه سخل وسخال

(فبتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور المبتدأ الذی هونحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا فسره الشارح بقوله (ای رب شاة وسخلة لها اومحمول) عطف على محل قوله فبتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان راجعا الى الشاة الا انه لايكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولانه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة ما (على نكارة الضمير) الذی اضيف اليه السخلة (كربه رجلا) فی تقدير رب شیٔ رجلا (على الشذوذ) لان الضمير مطلقا وضع معرفة وان كان غائبا ومايكون مخالفا لوضعه يكون شاذا (ای رب شاة وسخلة شاة) يعنی كما قلنا الضمير المضاف اليه يكون راجعا الى شاة ما الا الى الشاة المذكورة سابقا وهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة ای المذكورة سابقا الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شیٔ لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذا ولذا قال على الشذوذ (وكذا) ای كالحكم المذكور سابقا (المعطوف) يكون (فی حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض العطف على ما اشار اليه الشارح وماذكره المصنف فی المتن يكون عاما (فی الاحوال العارضة له) للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) ای ذاته ووصفه (و) الى (غيره) ای غير نفسه ای ماقبله (ان كان معطوف مثل المعطوف عليه) فی الافراد والتعريف يعنی اذا كان المعطوف مفردا معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفردا معرفة يكون المعطوف فی حكم المعطوف عليه (فلذا) ای لاجل ان المعطوف فی حكم المعطوف عليه فی تلك الاحوال بشرط اتحادهما فی الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (فی) قولك (يازيد وعمرو لان ضم زيد) ای لان بناء المعطوف عليه فی هذا المثال (بالنظر الى) ماقبله اعنی (حرف النداء) لانه يقتضی بناء المنادی (والى) ذاته ووصفه اعنی (كونه مفردا معرفة فی نفسه) وذاته (وعمرو) المعطوف (مثل زيد فی كونه مفردا معرفة) فی نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يازيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يارجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ماذكر حكمه حكم المنادی المستقل مطلقا (وامتنع بناؤه) ای بناء المعطوف اذا كان مضافا (فی) مثل قولك (يا زيد وعبد الله) اوسبه

مضاف مثل یازید وخیرا من زیدا ونکرة لم یقصد تعریفهـا مثل یازید ورجلا وکذا اذا کان المنادی مضافااوشبهه اونکرة لم یبن المعطـوف (فان) المعطوف فی هذا المثال اعنی (عبدالله) لکونه مضافا (لیس مثل ز یدفانزیدا مفرد معرفة وعبـد الله مضاف) فنصبه واجب لان المنادی اذا کان مضافا فنصبه واجب واذا کان المعطوف علی المنادی مضافا فوجوب النصب فیه اولی ولذا لم ینصب غلام المعطوف فی قولك لارجـل ولاغلام زید عندی لان نصب اسم لاالبس بالنظر الی لفظة لابل بالنظر الیهـا والی کونه مضافا الی نکرة اومضـافا له علی ماسبق وهومفقود فی المعطوف (ومن ثمه) (ای ومن اجل) ای ولاجل لان من فی مثل هذا المقام مستعار لمعنی التعلیل (ان المعطوف فی حکم المعطوف علیـه) لامطلقا بل فی الاحوال العارضة بالشرطین المذکورین (فیما) ای فی الحال التی (یجوز) ان یجری فیه (و یمتنع له) (لم یجز) العطف علی خبرما الحجـازیة بالجر اوالنصب (فی ترکیب) فیه کان خبر ماهذه مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (مازید بقائم او) منصوبامثل مازید (قائما ولا ذاهب) بالجر اوالنصب (عمرو الا الرفع) (فی ذاهب) ففی رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفی وهو لارافعة لظاهر وعمرو مرفوع علی انه فاعله سادمسد الخبروثانیهما انه خبرمقـدم وعمرو مبتدأ مؤخر لماسبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامر ان (اذ اونصب) داهب عطفا علی قائما (اوخفض) عطفـا علی بقائم (لکان) ای ذاهب (معطوفا عـلی قائم اوقائما فیکون) بواسطة العطف (خـبراعن زید) الذی هو اسم ما کان المعطوف علیه اعنی قائما خبرعنه (وهو) ای کون ذاهب عمروخـبرا عن زید (ممتنع لخلوه عن الضمـیر الواقع) المستکن (فی المعطـوف علیه العائد الی اسم ما) ای لخلو ذاهب عن ضمیر یرجع الی اسم مالان ذاهبارافع اسماظاهرا بعده فی وجه وضمـیرا مستکنا فیه راجعا الی ذلك الظاهر لاالی اسم ما فی وجه ولم یکن فیه ضمـیر یرجع الی زید اذلوکان لزم ان یتعدد الفاعل وهوممتنع لانه واحد لبس الا (فتعین الرفع) ای رافع ذاهب (علی ان یکون خبرا مقـدما لمبتدأ مؤخر وهو عمرو) اختار هـذا التوجیه ان احتمل وجها آخر کما ذکرناه لك لیکون المنفی بجنب المنفی لان المنفی فی الجملة الاولی من زید هو القیام وفی الثـانیة هوالذهاب ولزم تقدیم الخبر فی هذه الجملة لئلا یتوهم انه عطف مفرد عـلی مفرد لانه اذاقیل ولاعمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد عـلی مفرد (و یکون) عطف علی ان یکون ای و یکون هـذا الکلام اعنی ولاذاهب عمرو (من قبیل عطف جملة علی جـملة) اسمیتین (و) الحال انه (لامانـع منه) ای من هـذا العطف کما کان فی عطف المفرد علی المفرد بان عطف علی خـبرما منصوبا اومجرورا

مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه اشارة الى ان قول المصنف
وانما جاز الى آخره جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اى القاعدة التى
يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (منتقضة
بقولهم) اى بقول العرب (الذى) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب
ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته فى
محل الرفع على انه مبتدأ (فيغضب) من غضب يغضب من باب علم (زيد)
فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال اسم لمايذب ويدفع مرفوع لفظا على انه
خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود الى الموصول) كما قلنا (ويغضب
المعطوف) صفته لان يغضب معطوف باعتبار اللفظ اى لفظ يغضب (عليه)
متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اى فى يغضب
(ذلك الضمير) اى الضمير الراجع الى الموصول كما فى المعطوف عليه الذى هو
يطير لان يغضب رافع لزيد فوجب ان لايجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف
فى حكم المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اى بالاجوبة
الثلاثة التى انفهمت بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لايجوز لما عرفت (الذى
يطير فيغضب زيد الذباب لانها) (اى الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة
وقعت (فى هذا التركيب) (فاء السببية) بالاضافة (اى) لانها (فاء لهانسبة
الى السبب) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام
الاستغاثة وبين الملابسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا
التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ماقبلها فى هذا التركيب
سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان فى قولك
الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لولم يأت لم يستحقه قطعا
(لا العطف) اى لايكون معناها فيه لعطف مابعدها على قبلها وهذا هو
الجواب الاول يعنى ان هذا التركب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد)
هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا) على تلك القاعدة) والجواب الثانى
(او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف)
اى مع عطف مابعدها على ماقبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها
لان تخصص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية
لان المعطوفين يصير ان حينئذ بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف
عليه للمعطوف ولذا قال الشارح (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت
معنى السببية (تجعل الجملتين كجملة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما
واحد مثل الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها

تعقيب جعلت الثانية جزأ من الاولى (فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة (الاولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف (الذى يطير فيغضب زيد بسبب الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الاانه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه لمجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لاللسببية (اويفهم منها سببية) الجملة (الاولى للجملة الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة ليصح العطف لماعرفت ان الفاء لمجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيبه (بسببية) اى بسبب طيرانه (لذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معنى الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريحا فى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذاقال (ان يقدر فيه) اى فى المعطوف (ضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) (واذاعطف) (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول له ونائبه مااستكن فيه راجع الى مصدره على تضمين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اى وقع الحيلولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفا مبنيا اووقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافا لانه لايبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله وقع (عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد) مختلفين كما فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع اومتفقين فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فى الثانى تأمل (وقال بعض شارحى اللباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من اللباب لان اللباب بوزن العباب لب الشئ ان كان اسم جنس اوشارحى المسمى باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال اذا عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند سيبويه (الاظهر عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لامطلقا (محمول على معناه اللغوى) لما سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا) اى

الاسمان (معموليهما) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف لمعنى اللغوى ههنا اوجعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارد والاظهر والاولى ماذهب اليه الاكثر وهوقول الشارح (واكثر الشارحين على ان المعنى) الجاروالمجرور خبرلقوله واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحى (وانما قال) المصنف (على معمولى عاملين) بناء على ماذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاولى عند الشارح (لاعلى معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذاعطف على معمولى عامل واحد (فانه) اى هذا العطف (جائز اتفاقا) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمرو واصله جاءنى زيد جاءنى عمرو فحذف الفعل الثانى واقيم مقامه حرف العطف للاختصار فيه ولافائدة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغيرذلك (نحو ضرب زيد عمرا و بكر خالدا) وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا و بشر خالدا محمدا كريما وان زيدا قائم وعمرا ذاهب ومازيد قائما وبكر قاعدا وغيرذلك (ولاعلى اكثر) اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين فانه) اى هذا العطف (لاخلاف فى امتناعه) لان الحرف الواحد لايقوى ان يقوم مقام العوامل و ينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولين اوثلاثة معمولات لعامل واحد وقسم لايجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل ثلاثة اواكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير متحدين) ذاتا وعملا وذلك لايكون الا (بان يكون) العامل (الثانى) غير (عين) العامل (الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا و بكر خالدا) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه لبس منه لعدم تعدد العامل فيه) فى الحقيقة (اذالعامل) فى هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط (و) العامل (الثانى تأكيدله) لان العامل الثانى اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولايجوزان يعمل عاملان فى معمول واحد فيترجح الاول لسبقه ويكون الثانى تأكيداله من غيران يكون له مدخل فى العمل ولايكون هذا من باب التنازع لان التنازع يشترط ان يكون الثانى غير الاول وان يكون العطف وههنا لبس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدأ (كما وقع)

خبره طاهر الا فی الحقیقة (فی قولهم) ای فی قول العرب (ما) لفظة ما هـذه المشابهة بلیس (کل) اسمهـا (سوداء) بالمد کحمراء مضاف الیه لکل غیر منصرف وهی الشونیز بالضم والفتح الحبة السوداء ویقال لها بالترکی قره‌حبه اوت وفی الحدیث السونیز دواء من کل داء الا السام ای الموت وکان علی رضی الله تعالی عنه یستعملها فی کل داء یصیبه حتی فی الرمد یعنی اذا رمدت عینه اکتحل بها فبرئ من ساعته کذا فی شرح شرعة الاسلام (تمرة) خبر ما (ولا بیضاء) لفظة لا ههنا زائدة لتأکید النفی مثل قولك ماز یدقائما ولا عمرو وحاضرا و بیضاء بالمد کحمراء وهی الفضة الخالصة غیر منصرف عطف علی سوداء العامل فیها کل (شحمة) وهی ههنا الکمأة البیضاء التی یقال لها شحمة الارض والمراد ایضا بقوله بیضاء الشئ الابیض ای ولاشئ ابیض بری شحمة الارض وهی معطوفة علی تمرة الذی هوخبر ما وههنا العامل لفظ ما وکل وقد عطف علی معمول الثانی الاول وعلی معمول الاول الثانی بحرف واحد (وکما) وقع (فی قول شاعر) وهو ابو دؤیب (اکل امرئ) الهمزة فیه للانکار والتوبیخ وهو راجع الی کل لان المسؤل عنه بها مایلیها وکل منصوب مفعول اول وامرئ مضاف الیه لکل و (تحسبین) فعل مضارع معلوم وفاعله تاء الخطاب وقد وقع بین مفعولیه و (امرأ) مفعول ثان له ای اتحسبین کل امرئ امرأ ای اتظنین ان کل ماهو فی شکل الرجل رجلا ولیس کذلك لان کل ماهو فی زی الرجل لیس رجل (ونار) بالجر عطف علی امرئ الاول الذی هو مضاف الیه لکل (توقد) فعل المضارع مبنی للفاعل اصله تتوقد حذف احدی التائین کما فی قوله تعالی نارا تلظی اصله تتلظی والجملة صفة للنار (باللیل) الباء فیه للظرفیة کالباء فی قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف علی المفعول الثانی لتحسبین وقد عطف فی هذا البیت معمولان علی معمولی عاملین مختلفین وهما کل وتحسبین بعاطف واحد ولو لم یجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصیح (فهذا) العطف ای عطف معمولین علی معمولی عاملین مختلفین (وان کان جائزا بحسب الظاهر) ای بمقتضی الظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لکنه) ای الا ان هذا العطف (لم یجز) (عند الجمهور)ای عند اکثر النحاة (بحسب الحقیقة) ای بمقتضی وضع حرف العطف لان وضعه لیس الا لان یقوم مقام عامل واحد (لان الحرف الواحد) من حروف العطف (لم یقو) ای لم یقدر لضعفه ولکونه حرفا (ان یقوم مقام عاملین مختلفین) (خلافا للفراء) یعنی ان الفراء خالف الجمهور فی تجویز هـذا العطف خلافا (فانه) ای الفراء (یجوز هـذا العطف بحسب الحقیقة) والواقع لان حرف العطف لما لم یکن عاملا بل وضعه لیس الا للنیابة

عن العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب
عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل
ولانه لايبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل (كما جاز) اى العطف المذكور
عندهم و (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولايؤول) عطف على خبر ان فى فانه
وهو قوله يجوز اوحال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز ان يكون حالا بالواو
والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول اوعن سعراء العرب كالمثال
الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب
الظاهر (ولايقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولايؤول او يجوز اوحال بعد
حال اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الآتية
فى المتن كما اقتصر الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجويز العطف المذكور
صورة السماع (وغيرها) اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة
الى ان الاستثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلقة بقوله لم يجز
مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى واقع خبره
(فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الافى) تقديم الجار على
الرافع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم (عمرو) (و)
الا فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا) وانما جاز هذا
سماعا عند الكوفيين لان العامل فى زيد هوالظرف كما ان الظرف وهو لفظ فى عامل
فى الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال
الثانى محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى
كان كالعدم فكانه كان عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون
مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل
زيد فى الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الا
فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع) كما فى الصورة الاولى (او) تأخير
(المنصوب) كما فى الصورة الثانية (لمجيئه فى كلامهم) اى لكون مثل هذا
العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقتصر الجواز) اى جواز
العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لايتجاوز عنهما بان
يقاس عليها غيرها (لان ماخالف القياس يقتصر على مورد السماع) وهو ماتقدم
فيه المجرور مع تأخر المرفوع اوالمنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا
خلاف الاصل فان اطرد فى صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها
(خلافا لسيبويه) يعنى خالف سيبويه الجمهور فى صورة السماع والفراء مطلقا
فى تجويز مثل هذا العطف (فانه) اى سيبويه (لايجوز هذا العطف) اى فى

صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع اوالمنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع (بحسب الحقيقة) وان كان بحسب الظاهر جائزا (فى هذه الصورة) اى المذكورة آنفا التى جوزها الجمهور (ايضا) اى كما لا يجوز الصورة التى جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهى قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين (بل يحملها) اى يحمل سيبويه الصورة التى جوزها الجمهور والفراء ايضا (على حذف المضاف) اى الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله ؛؛ كل امرئ تحسبين امرأ * وكل نار توقد بالليل نار * واصل قوله فى الدار زيد والحجرة عمرو ان فى الدار زيد اوفى الحجرة عمرا فحذف الجار فى الكل اختصارا واكتفاء بما ذكر فى المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار (وابقاء المضاف اليه) اى المجرور (على اعرابه) الاول وهو كثير كما فى قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وفى قول الشاعر * فاذهب فمابك والايام * على تقدير وبالايام وكما فى حذف حرف القسم مثل قول الحالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لايحصى فى كلامهم (نحو يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء) ذكر المضاف (فى بعض القراءة اى عرض الاخرة) لان القراءة يرجح بعضها بعضا واعلم ان فى هذا العطف بمعنى العطف على معمولى عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا اوقياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا اوسماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها تقتصر على صورة السماع وفى غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لايقدر ان يقوم مقام العاملين القويين (التأكيد) اما مهموز من اكد واما مثال واوى من وكد ومعناهما لغة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان فى التأكيد اللفظى يراد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو والله ثم والله وكقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون (تابع) جنس يشمل التوابع كلها (يقرر امر المتبوع) (اى حاله وشانه عند السامع) يعنى فى ذهن السامع (يعنى يجعل) ذلك التابع (حاله) اى حال المتبوع (ثابتا مقررا عنده) اى فى ذهن السامع اى يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وان كان اولا محتملا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر (فى النسبة) متعلق بقوله يقرر (اى فى كونه) اى كون المتبوع (منسوبا) مثل قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل (اومنسوبا اليه) مثل قطع الامير نفسه اوجاءنى زيد زيد (فثبت

عده) ای عند المصنف (وتحقق ان المنسوب) كالمثال الاول (اوالمنسوب اليه) كالمثال الثانی (فی هذه النسبة) ای النسبة المذكورة فی التعريف (هو المتبوع لاغير) لان المراد من التأكيد على مافهم من تعريفه ومن معناه اللغوی انماهو تقرير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) يسير الی فائدة التأكيد والغرض منه ای الغرض من التأكيد والفائدة التی وضع لها التأكيد احد ثلاثة اسياء احدها (اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذالم يؤكد لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءنی زيد نفسه اوزيد قتيل قتيل (او) ثانيها (لدفع ظنه) ای ظن السامع (بالمتكلم الغلط) فی كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع فی حقه الغلط والخطأ (وذلك الدفع) ای كل واحد من الدفعين (يكون بتكرير اللفظ) ای لايكون الابتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه اوالغفلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد مثل لان البحث فی الاسم اوالاشارة الی ان التأكيد يجری فی الافعال ايضا وان كان البحث فی الاسم يدل عليه قوله ويجری ای التأكيد مطلقا فی الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن اوالغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير لفظهما جميعا ان الظن اوالغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) ای بالمتكلم (تجوزا) ای ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنی المجازی لا الحقيقی لانه يقال تجوز فی كلامه ای تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون تظننه (فی المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل) فانه لماقيل قتيل تبادر الی فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكده بقوله قتيل (دفعا لتوهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل) معناه المجازی لاالحقيقی وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرعا تبادر الی فهم السامع ان المراد منه المعنی المجازی وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة الايلام لحمله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوی من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) ای حين توهم السامع هذا المعنی (تكرير اللفظ) ای لفظ المنسوب (حتی لايبقی للسامع شك) واعتذار (فی ارادة المعنی الحقيقی) ای فی ان المتكلم لايريد بهذا اللفظ الا المعنی الحقيقی قطعا وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (فی المنسوب اليه فانه) ای الشان (ربما) ای كثيرا ما (ينسب الفعل الی شئ و) الحال ان (المراد) منه نسبته ای نسبة الفعل (الی بعض متعلقاته) كما فی الافعال المنسوبة الی السلاطين والامراء والی من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحيلون الامور الی

من تبعهم مثـل قوله تعالى يذبح ابنـاءهم مع ان الذبح ليس بقائم به و بنى الامـير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كما فى قطع الامـير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بحسن امره الامير ولكن اسند اليه مجازا بعلاقـة الآمرية (اى قطع غلامه) بامره (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السـامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا فى النسبة فقط كما فى قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير اونفسه لامن يقوم مقـامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد زيد وتكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقية والفـاعل هو زيد اومجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة حقيقية والفاعل هو زيد (اى ضرب هو لا من يقوم مقـامه) ممن امره بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الآمرية (اوتكريره) عطف على قوله تكرير المنسوب اليه اى و يجب حينئـذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعـين بشرط ان يضـاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه اوعينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) فى (الشمول) (اى التأكـيد) الاصطلاحى قسمان الاول (مايقرر امر المتبوع فى النسبة) اسنادية اوغيرهـا (بالتفصيل الذى ذكرناه او) الثانى ما يقرر امر المتبوع ايضا لـكـن (فى شمول المتبوع افراده) يعـنى فى شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يسند فرده منهـا مثل قولك جاءنى القوم كلهم فان التأكيد بكلهم افاد شمول المجئ افراد القوم جميعـا ووقوع المجئ منهم والتأكيـد باجمعين افاد ان المجئ صدر منهم دفعة لا على التعـاقب بعد افادة شمول الافراد (دفعا لظن السامع) بالمتكلم (تجوزا) اى تكلما بالمجاز (لا فى نفس المنسوب اليه) عطف على قوله فى شمول المتبوع يعـنى ان هذا النوع من التأكيد لا يقرر شيئا فى نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفـلة عن السـامع ودفع ظنه بالمتكلم (بل) لا يقرر الا (فى شموله) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده) فالشمول لا يكون الا فى المنسوب اليـه (فانه) اى الشـان (كثيرا) منصوب على الظرفية او على المصدرية ولفظة (ما) صفة له قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا اوغير اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر الا من واحد منهم (مع انه يراد النسبة) اى نسبة الفعل (الى بعضهـا) اى الى بعض الافراد كالمثـال المذكور (فيندفع هذا الوهم بذكر كل) مثل اشتريت العبد كله وقرأت الصحيفة كلهـا (واجمع) مثل اشتريت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا (واخواته) اى اخوات كل واحد منهمـا مثل كلها وكلهم وكلهن واكتع وابتـع وابصع ومؤنثهن

وجمعهن

وجمعهن مذكرا اومؤنثا (وكلاهما) مثل جاءنى الزيدان كلاهما (وثلاثتهم) مثل جاءنى القوم ثلاثتهم (اواربعتهم) حين كون السامع عالما بان القوم الجائين ثلاثة اواربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة ومافوقها ولايؤكد بها الابعدان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيد والالم يكن تأكيدا كذا فى الرضى (ونحوها فهذا) اى تقرير المتبوع فى النسبة اوفى الشمول (هوالغرض من جميع الفاظ التأكيد) فالتعريف جامع لافراده (واذاعرفت هذا) اى كونه جامعا لافراده (فنقول) فى بيان فوائد القيود فقوله تابع جنس يشمل التوابع كلها (اخرج المصنف الصفة والعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيد بقوله) متعلق باخرج يقرر امر المتبوع اما البدل) اى اما خروج البدل (والعطف) بالحرف (فظاهر خروجهمابه) اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا على معنى غير مادل عليه المعطوف عليه فى مثل جاءنى زيد وعمرولم يكن فيه تقرير ولاشمول لافى النسبة ولاغيرها واما البدل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثانى والاول توطئة له كان الاول كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثانى مدلول الاول كما فى بدل الكل ولان التقرير مبنى على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين فى النسبة الا ان التابع مقصود للتقرير ويدل الثانى على مايدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود فى البدل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى فى متبوعها) دون التقرير سواء كانت فى النكرات اوالمعارف لاعلى مايدل عليه (وافادتها) اى افادة الصفة (توضيح متبوعها فى بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (لبست بالوضع) فالتوضيح فيه لبس الا لعارض الاستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لافى النسبة ولا فى الشمول (واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا) اى لايحقق ولايقرر امر المتبوع (فى النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابى حفص مع قطع النظر عن النسبة اولم يكن مثل زيد ابوعبدالله اوابوعبدالله زيد (هذا) اى بيان فوائد القيود (حاصل ماذكره المصنف فى شرحه) على الكافية (وهو) (اى التأكيد) قسمان (لفظى) مختص بالمعارف اذلايقال جاءنى رجل رجل لعدم الفائدة فيه الافى المحكوم به مثل زيد قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اى منسوب الى اللفظ) سمى لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ (لحصوله من تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (ومعنوى) وهوايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اى منسوب الى المعنى لحصوله من

ملاحظة المعنى) لامن اللفظ وجه الحصر انه لايخلو اما ان يكون الثانى عين الاول فى اللفظ اولا فان كان الاول فهو التأكيد اللفظى وان كان الثانى فهو التأكيد المعنوى وسمى معنويا لانه لايقرر الا المعنى (فاللفظى) الذى هو قسم (منه) اى من مطلق التأكيد (تكرير اللفظ الاول) (اى مكرر اللفظ الاول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل (ومفاده) اى مفاد اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تمييز نحو جاءنى زيد زيد) ورأيت زيدا زيدا ومررت بزيد بزيد (اوحكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هو اوبارزا (نحو ضربت انت وضربت انا) اومنصوبا نحو ضربتك اياك وضربته اياه (فان ذلك) اى مثل هذه الامثلة (فى حكم تكرير اللفظ) اى لفظ المتبوع (وان كان) الثانى (مخالفا للاول لفظا) لان لفظ الضمير المتصل غير لفظ الضمير المنفصل (اذ الضرورة) اى ضرورة الاتصال فى الاول وضرورة الانفصال فى الثانى (داعية الى المخالفة لانه لايجوز تكريره) اى اللفظ الاول حال كونه (متصلا) لانه لايجوز اتصال الثانى ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلامانع منه لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثانى منفصلا بقدر الامكان (ويجرى) (اى التكرير مطلقا) الاصطلاحى واللغوى فيصح قوله فى الالفاظ كلها على عمومه (لاالتكرير) اى لايجرى التكرير (الذى هو التأكيد الاصطلاحى) وهو ماعرفه المصنف جعل الضمير المستكن فى يجرى راجعا الى التكرير مطلقا ليبقى قوله (فى الالفاظ كلها) على عمومه لان التأكيد الاصطلاحى لايجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت تلك الالفاظ (اسماء) لفظية اومعنوية مثل جاءنى زيد زيد اوجاءنى نفسه (اوافعالا) مثل ضرب ضرب زيد عمرا (اوحروفا) مثل ان ان زيدا قائم (اوجملا) اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم اوفعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (اومركبات تقييدية) اى غير اسنادية سواء كانت اضافية اوغيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (اوغيرذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لابالمضمر لان التأكيد مكمل للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولايناسب ان يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ماذهب الاهوزيد ومضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت اوضربت انا (ولايبعد ارجاع الضمير) المستكن فى يجرى (الى التأكيد اللفظى الاصطلاحى) اى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان الانسب بالمقام لبس الا هذا التفسير ولان البحث فى التأكيد اللفظى لا فى مطلق

التكرير وان كان المعنى الاول افيد (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ خاصة بعلاقة الجزئية ولايكون التأكيد ايضا بكلها تأكيدا لما هو المراد والمعنى ويجرى التأكيد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم) اى بذكر الالفاظ العامة لغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لايكون التأكيد اللفظى الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لوقال فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنوى فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص (كالتأكيد المعنوى) (و) (التأكيد) (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة ومحدودة) لان كون الشئ محصورا يستلزم العدد والحد (وهى) مبتدأ اى الالفاظ المحصورة ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكد المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر ومايؤكدبه الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه ومايؤكدبه المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبر مثل السكنجبين خل وعسل وماء (بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان يكون ابصع بالصاد المهملة (قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث) وهى اكتع وابتع وابصع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكيدا بل تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لامعنى لها عند انفرادها وعدم كونها صفة وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلامعنى لذكرها فى باب التأكيد الا ان يقال ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اى تام) لانه يقال اتى عليه حول اكتع اى تام من باب فتح فيكون حينئذ اكتع بمعنى اتم لان الكتع هو التمام (وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق اى سال) واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء فى نقرة الجبل اى اجتمع فيها وبابه فتح ايضا (و) ابضع (بالضاد المعجمة) مشتق (من بضع اى روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح ايضا (وابتع من البتع) بوزن التبع (وهو طول العنق) كالابل (مع شدة مغرزه) اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب يضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لايتصور بحسب الحقيقة الا فى الابل وفى غيره لايكون الا على سبيل المجاز لان المغرز فى الحقيقة موضع يوضع عليه القدم وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) اى استخراج (مناسبة خفية) لاتدرك الا بالتأمل التام ولايدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) الوضعية اللغوية (و) بين (معناها التأكيدى بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الثاقب قيل لاستعمال كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام يناسب العموم

المستلزم لتمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو
تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابصع فلان معناه الرى وهو
شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدى العموم وهو تمام الافراد والاجزاء
فالمناسبة بنهما حاصلة واما ابصع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت
ومعناه التأكيدى العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه
الطول مع الشدة ومعناه التأكيدى ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة
بنهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيد المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدرا
بالفاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعهما فى فصل واحد لكونهما متحدين
فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال معنى فى الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (اى النفس والعين)
(يعمان) (اى يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكدان
كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما)
اى صيغة النفس والعين (افرادا) تمييز اوحال (وتثنية وجمعا) (و) (اختلاف)
(ضميرهما) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح الهمزة تقول جاءنى زيد (نفسه)
اوعينه (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتنى
هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث الواحدة) يعنى اذا كان
متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان اوالهندان (انفسهما) باختلاف
الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث) وهذا اصل
فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه
لكراهة اجتماع التثنيتين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير
لفظهما وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
فى موضع قلباكما فلا يجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب
نفساهما وعيناهما) موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف
اليه لفظا وان اتحدا معنى وجاءنى القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده
(فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتنى النساء
(انفسهن) (فى جمع المؤنث) يعنى اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان اوغير
عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعنى اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير
عاقل تؤكد بالتأكيد الجارى فى الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن
لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثانى) (المسمى)
المصنف (النفس والعين اولين تغليبا) فى الذكر فى الاول لا فى الذات لان غير
المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثانى وبالاثنين الثالث فغلب ما هو
المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا لشرفه لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر

فيه

فيــه الخفة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعـالى عنهما والذ كورة
(كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسيأتي له زيادة
تحقيق (سمى الثالث ثانيا) (للمثنى وهو كلاهما) تقـول جاء ني الزيدان كلاهما
(للمذكر) يعني اذاكان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاهما) (للمؤنث) اذا
كان المؤكد مثنى المؤنث تقـول جاءتني الهندان كلتاهما (والباقي) من الفـاظ
التأكيد المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد
(لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (اوجمعـا) مذكـرا كان
اومؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (في كله) نحـو
قرأت الكتاب كلـه) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلهـا) اذا كان
المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) الكائن في (كلهم)
عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) اوجاءني
العبيد كلهم اوالقوم كلهم (و) الكائن في (كلهن) اذاكان المتبوع جمعا مؤنثا
(نحو طلقت النساء كلهن) اوجمعا مذكرا لكن غيرعاقل نحواشتريت الجمال كلهن
وكسرت الجـذوع (و) (باختلاف) (الصيغ) عطف على قوله باختـلاف
الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض
في بيضة وبيع في بيعة (في) الكلمات (البواقي) (وهي) اي الكلمات البواقي اربع
(اجمع واكتع وابتع وابصع) بالصاد (المهملة او) الضاد (المعجمة تقول) اشتريت
العبـد (اجمع) (في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحـدا
(و) اشتريت الجارية (جمعاء) بالمد (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان المتبوع
مؤنثا واحدا (اوالجمع) يعني اذا كان جمعامذكرا عاقلا نحـو جاءني الرجال جمعاء
اوغـير عاقل نحو اشـتريت الجذوع جمعـاء الاانه لايؤكد مثل هـذا الجمع به الا
(بتأويل الجماعه) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون) (في جمع
المذكر وجمع في جمع المؤنث) يعني اذاكان المتبوع المؤكد جمعامؤنثا وماقي حكمه من جمع
المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اي مثل اجمع وماتفرع منه
(اكتع اكتعاء اكتعون كتع وابتـع ابتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع)
وتشترك هذه الالفاظ كلها في انها لايؤكد بها المعارف عند البصرية لان التأكيد بها لرفع
الاحتمال عن اصل النسبة اوعن عمومها وذا لا يتحقق الافي المعارف (ولايؤكد بكل
واجمع) ومايتفرع منهما بالضمير والصيغة وماالحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعها
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (الاذواجزاء) (مفرداكان) اي ذوالاجزاء كالعبد (او
جمعا) كالقوم (اذالكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخواته (لايتحققان) اي لا
يوجدان (الافيه) اي في كل واحد منهما يعني يوجد في كل الكلية و في اجمع واخواته

الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان العدد بمواهمـا وصيغتهما فلا يؤكد ان الامايقبل الافتراق والاجتماع اوفى ذى اجزاء (ولاحاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذواجزاء بان يقـال الاذواجزاء وافراد بل لايصح ذكرهـا لانه يفيد جواز جاءنى الانسان كله من غـير ان يراد به الاثالث (لان الكلى مالم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لايصح تأكيده بكل واجمع) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدا وهو الكثرة والاجتماع (و) (لكن يجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث) اى فى مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا) نصب على التمييز اوعلى المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنـا حس البصر والافـتراق الحسى فى نسبة الكلام مايشـاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعض كاجزاء القوم فى جاءنى القوم فانه يشاهد بحس البصر ثبوت المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة فى آن واحـد (اوحكما) عطف على حسا والافتراق الحكمى مايكون الافـتراق فيه بحكم العقل بحيث لايكون للحس البصرى دخـل (كاجزاء العبد) فانه بسيط لايصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد وبعته فيصح تأكيده حينئذ بكل واجمع (ليكون فى التأكيد بكل واجمع) واخواتهما (فائدة) لان المؤكد اذا لم يكن كذلك لايحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه لايقال جاءنى زيد كله اواجمع لانه اذا جاء جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض دون بعض حتى يكون فى التأكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الاذواجزاء (مثل اكرمت القوم كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشتريت العبد كله) واجمع وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الاانه لايصح افتراقه حسا اوحكما بالنسبة الى بعض كالمجئ والذهاب فلا يقال جاءنى العبدكله ولاذهب العبدكله (فان العبد قديجرى فى الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيد العبد (بكل واجمع ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد فى التأكيد بكل ويفيد ايضا ان الشمول فى آن واحد لبس بمتفرق (بخلاف جاءنى زيد كله) واجمع لعدم صحة افتراق اجزائه اى اجزاء زيد بالنسبة الى المجئ المنسوب اليه (لاحسا ولاحكما فى حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا فلا يكون فى التأكيد بكل واجمع بالنسبة الى المجئ فائدة (واذا اكد الضمير المرفوع) لاالمنصوب المجرور (المتصل) لاالمنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (اومستكنا) واجبا اوجائزا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيد المعنوى (اى اذا اريد تأكيده بهما اى تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل ذكر

المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعرف باللام (اكد) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى الضمير المرفوع المتصل (اولا) منصوب على الظرفية اى قبل تأكيده بالنفس والعين (بمنفصل) متعلق بأكد اى ضمير مرفوع منفصل لما سيأتى (ثم) يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى ضمير المؤكد ليعلم انه ما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب المؤكد ليعلم انهما يؤكد انه ان كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى المخاطب امابارزا (مثل ضربت انت نفسك) اوعينك واما مستكنا مثل ضرب انت نفسك اوعينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه امابارزا نحو ضربت انا نفسى زيدا واما مستكنا نحو اضرب انا نفسى زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه (ففسك) المضاف الى المخاطب (تأكيد لتاء الضمير) المتصل المخاطب الذى فى ضربت (بعد تأكيدها) اى تاء الضمير (بمضمر منفصل هو) قوله (انت اذلولا ذلك) اى لانه لولم يؤكد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل (لالتبس التأكيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأكيد اولا (اذاوقع) اى النفس اوالعين (تأكيدا للمستكن) جوازا كان (نحو زيد اكرمنى هو نفسه) اى عينه اووجوبا نحو تكرم انت نفسك اوعينك (فلولم يؤكد الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى) بضمير مرفوع منفصل اى (بقوله هو) ولم يقل زيد اكرمنى هو نفسه (بل يقال زيد اكرمنى نفسه) اوعينه (لالتبس نفسه الذى هو التأكيد بالفاعل) فحينئذ لايعلم ان هذا الكلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه اوانه خال عن التأكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى عن التأكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه (ولماوقع الالتباس) اى التباس التأكيد بالفاعل اوالكلام المؤكد بغيره (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لابارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب) اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) اى على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأكيد بالمنفصل اولا فيما لبس بملتبس ايضا لبطرد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور كما اشرنا (لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما) اى بلا تأكيد الضمير المنصوب المتصل (بالضمير المنصوب (المنفصل) وهذا من باب التغليب والافالمجرور لامنفصل لانهما ليسا كالجزء مما اتصلا به كالمرفوع لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما حيث لايستكنان حتى يجب التأكيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه طردا للباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربتك نفسك) وعينك

فی المنصوب (ومررت بک نفسک) وعینک فی المجرور (لعدم اللبس) ای لعدم التباس التأکید الذی یکون بالنفس والعین بالمفعول والمضاف الیه لما عرفت انهما لایستکنان کالمرفوع والاختصار مطلوب فی الکلام (و) قیده ایضا (بالمتصل) احترازا عن الضمیر المرفوع المنفصل (لجواز تأکید) الضمیر (المرفوع المنفصل) سواء کان متکلما او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعین بلا تأکیده) ای تأکید الضمیر المرفوع المنفصل (بمنفصل) ای بضمیر مرفوع منفصل من جنسه ونوعه (نحو انت نفسک) اوعینک (قائم) اوانا نفسی اوعینی حاضرا وزید هو نفسه اوعینه حاضر ا (لعدم اللبس) ای التباس التأکید بالضمیر المؤکد لانه لما کان منفصلا بارزا کان کالمظهر فی الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتیاج الی التأکید والاختصار مطلوب (وانما قید) هذا التأکید (بالنفس والعین) ولم یذبه مطلقا (لجواز تأکید) الضمیر (المرفوع المتصل بکل واجمعین) ومایتفرع منهما لان کل واحد منهما غیر مستقل لانه لم یوجد فی سعة الکلام مایسند الیه الفعل بالاستقلال فلا یقال فی السعة جا کلهم واجمعون (بلا تأکید بالمنفصل) ای من غیر تأکید الضمیر المتصل بالضمیر المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا کلهم اجمعون) بلا تأکید حیث لایقال القوم جاؤهم کلهم اجمعون (لعدم التباس التأکید) الذی هو کلهم اجمعون (بالفاعل) الذی هو الضمیر المرفوع الراجع الی القوم (لان لفظ (کلا واجمعین یلیان العوامل قللا) نصب علی التمیز اوعلی المصدریة یعنی لایقعان فاعلا افعل فلا یقال القوم جاء کلهم اوجاء اجمعون وانما یقال جاء کل القوم اوجاء جمیع الرجال (بخلاف النفس والعین) فانهما یقعان فاعلا بانفسهما یقال زید جاء نفسه اوجاء نفس زید فلا زید من التمیز بین کونهما تأکیدا اوفاعلا (فانهما یلیانها) ای یقعان بعدها علی الفاعلیة (کثیرا) یعنی یوجد فی کلامهم تأکید الضمیر المستکن فلولم یؤکد اولا بالمنفصل لالتبس التأکید بالفاعل کما عرفت سابقا (واکتع) مبتدأ (واخواه) ای اخوا اکتع بارفع عطف علیه لان رفع التثنیة بالالف والنون سقطت بالاضافة الی الضمیر لما سبق (یعنی ابتع وابصع) ای هؤلاء الکلمات الثلاث (اتباع) (بفتح الهمزة) جمع تبع کفرس وافراس (علی ماهو المشهور) یعنی المشهور ان فعلا متحرک العین یجمع علی افعال کما صورناه لک وساکن العین ایضا کذلک مثل قول واقوال ولان المبتدأ متعدد بالحذف فینبغی ان یکون خبره جمعا لا بکسر الهمزة مصدرا تبع ولا بالفتح ایضا جمع تابع فان جمع فاعل علی افعال مختلف فیه (لاجمع) متعلق بقوله اتباع (یعنی تستعمل هذه الکلمات الثلاث) اعنی اکتع وابتع وابصع (بتبعیته) ای اجمع الذی هو الاصل فی هذه الکلمات (لابالاصالة) ای لاتستعمل فی معنی التأکید بالاصالة بل انما تستعمل

فیه

فيه تبعا لاجمع (لكونه) اى لكون اجمع (ادل منها) اى من هذه الكلمات الثلاث (على
المقصود) اى لكون دلالة اجمع على ماهو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث
(وهو) اى المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان له معنى
عند عدم كونه تأكيدا وهو الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان
الامر كذلك (فلا تتقدم) (يعني اكتع واخواه) يعنى ابتع وابصع فى الذكر والترتيب
(عليه) (اى على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات الثلاث (معه) اى مع اجمع لانه لا يلزم
تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا عكس المعقول فينبغي ان يكون
اجمع مقدما فى الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ اى ذكر اكتع مع اخويه) يعنى
ابتع وابصع (دونه) (اى دون ذكر اجمع) يعنى من غير ان يكون اجمع مذكورا
(ضعيف) خبر فلا يقال جاءنى القوم اكتعون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون
الاعلى ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اى دلالة هذه الكلمات الثلاث (على) معنى
(الجمعية) المقصودة من هذه الكلمات لما سبق (وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون
الاصل) يعنى يلزم ذكر الفرع بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما
اتفق عليه الجمهور وفى الرضى واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التأكيد المعنوى قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس
والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها
اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ متبوع لماهيتها حقيقة ولفظا
لعين مستعار لها مجازا من الخارجية المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع
فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى هنا كلامه (البدل) اورده عقيب
التأكيد لمناسبة كونه ضدا له فى المقصود لان المقصود ههنا الثانى وثمه الاول
والثانى للتقرير والشمول وهو فى اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشئ وفى الاصطلاح
ما ذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع) يشمل التوابع كلها
(مقصود بما نسب) مبنى للمفعول (الى المتبوع) (اى بقصد النسبة اليه) اى الى
التابع فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله
يكون بمعنى المضارع المجهول) بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف
(دونه) (اى دون المتبوع) ظرف اوحال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اى
لا تكون النسبة الى المتبوع) اى النسبة المأخوذة فى الكلام اسنادية كانت اوايقاعية
اواضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على الظرفية اى مقصودة فى النسبة
(بنسبة ما نسب اليه، اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج الى
الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع
(توطئة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (لنسبة الى التابع) حقيقة كما فى الابدال

الثلاثة اوحكما كما فى بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه فى حكم التوطئة فانه فى حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير والتمكين فى حق البدل وانما كانت توطئة ليكون فى النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة فى ذهن السامع اوقع وابت (سواء كان مانسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مسندا اليه اوغيره) يعنى اسنادية (مثل جاءنى زيد اخوك او) ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك او) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز المصنف (بقوله) فى التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (النعت والتأكيد وعطف البيان لانها) اى لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصود به) بالاصالة والاستقلال وانما جئ بالتابع فيها للايضاح والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف واحد فان المتبوع) اى المعطوف عليه (فيه) اى فى المعطوف بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود بالنسبة من البدل المبدل منه وهو الثانى لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البدل (على المعطوف ببل) سواء كان فى كلام موجب مثل جاءنى زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ماجاءنى زيد بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوع المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدا) اى ظهر (له) حكم غير الحكم الاول اورأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك الحكم اوالرأى (وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلاهما) اى المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصودان بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثانى والثانى مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد) اى حد البدل (لايتناول) اى لايكون شاملا (لبدل الذى) وقع (بعد الا) يعنى البدل الذى وقع بعد الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا (مثل ماقام احد الا زيد) ومارأيت احدا الا زيدا ومامررت باحد الا بزيد (فان زيدا) فى هذه الامثلة (بدل من احد بدل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما فى قوله مانسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد) لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيا والى زيد ايجابا واشترط فى البدل ان تتحد النسبتان فى الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بدلا (بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد) الذى هو مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذى هو البدل وههنا ليس كذلك لماقلنا ان النسبة فى الاول

سلب وهي عدم القيام وفي الثاني اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البدل وهو اتحاد
النسبة فلم يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط في البدل اتحاد النسبة الشخصية
بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اى في المستثنى
الذي يختار فيه البدل (القيام فانه) اى الشان (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام
لكن (نفيا ونسبة القيام بعينه) اى حال كون القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة
... اثباتا) فيكون فيهما نسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا وذلك القدر لا يضر
... (فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة مانسب الى المتبوع) يصدق
... تعريف البدل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة
... في حد البدل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النفي)
فيهما او الاثبات في احدهما والنفي في الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق
يقبل التعميم ومع هذا يوجد الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون
بالايجاب والسلب (فيمكن ان يقصد بنسبة) مانسب (الى شيء نفيا نسبته الى شيء
آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد في المثال المذكور بنسبة القيام الذي نسب الى
احد نفيا نسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة
الى الثاني) يعني تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنس
النسبة لا شخصها (وهو) (اى البدل اربعة انواع) وقيل في وجه الحصر ان البدل
لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو
اما ان يكون بعضه اولا فان كان فهو الثاني والا فلا يخلو اما ان لا يكون اجنبيا
مع البدل منه اولا فان كان الثاني فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر
... وقيل في وجهه وجوه اخر فتطلب في المطولات وهذا تقسيم الجنس الى
انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني الكلي الى الجزئيات
لا الكل الى الاجزاء (بدل الكل) (اى بدل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن يجب
فيه موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف
والتنكير لما سيجيء (و) (بدل) (البعض) (اى بدل هو بعض المبدل منه) يعني يكون
جزأ منه (فالاضافة) اى الاضافة الى الكل او البعض (فيهما) اى في هذين النوعين
(مثلها) اى مثل الاضافة التي (في خاتم فضة) يعني يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة
حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه
او بعضه (و) (بدل) (الاشتمال) (اى بدل مسبب غالبا) وانما قال غالبا لئلا يخرج عنه
مثل اعجبني زيد علمه اوحسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسببا بل
المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه (عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما)
بكسر الهمزة (اشتمال البدل على المبدل منه) يعني يكون البدل شاملا للمبدل منه

ومحيطا به وينتقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) لان الثوب شامل لزيد ومحيط به (او بالعكس) يعني يكون المبدل منه شاملا له ومحيطا اياه اما ان ينتقل بانتقاله مثل اعجبني زيد علمه فان جسم زيد شامل لعلمه ومحيط اياه وينتقل بانتقاله واما ان لا ينتقل به (نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فان الشهر يشمل القتال الذي فيه لان الزمان يشمل ويحيط الافعال التي حلت فيه وفعلت فيها ايضا ولكن لم ينتقل بانتقالها (وبدل الغلط) (اي بدل مسبب عن الغلط) الذي هو سبب للبدل فيكون الغلط في المبدل منه لا في البدل لما ان الغلط سبب فسمي باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال بحمار فتكون الغلط في المبدل منه لا في البدل كما قلنا آنفا (فاضافة) اي اضافة البدل الى الاشتمال والغلط (في) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب) لما قلنا ان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك سبب له (لادنى ملابسة) اي لادنى علاقة وهي كون احدهما شاملا للآخر او كون الاول محلا للثاني في الاشتمال وبملابسة السببية فيهما ولم تكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما في الغلط فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فورد حينئذ للتدارك مثل هذا نجم بدر شمس كانه اخطأ في التشبيه فتداركه (فالاول) (اي بدل الكل) فيه اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي ومغنية عن الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله باضافة الضمير اظهارا للمغايرة اذ لو قيل كذلك لرجع الضميران الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعني يتحدان) اي البدل والمبدل منه (ذاتا) يعني ان الذات الذي دل عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير (لا ان يتحد مفهوماهما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون (ليكونا) اي البدل والمبدل منه (مترادفين) لاتحادهما مفهوما (نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثاني الشخصية الى هنا * قد انتهى ما جرى به القلم * مما كتبه العلامة محرم * رحمه الله واكرم مثواه * وجعل جنان النعيم مثواه ومأواه * ويليه ما حرره الفاضل الهمام * الحاج عبد الله افندي الامام * حيث كتب مكملا على هذا النمط * مبتدئا من بدل الغلط * فالحمد لله على التمام * والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام * صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى آله واصحابه

المكملين بكماله * آمين اللهم آمين *

يارب العالمين